

رفع
عبد الرحمن النعمري
أسكنه الله الفردوس

السُّحُحُ الْمُخْتَصَرُ
عَلَامَتَيْنِ
قَالَ الْمُسْتَفْتَى
بَحْلِيلُ الْفَاطِمَةِ وَتَقْرِيبُ مَعَانِيهِ
٢

دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ

مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الفوزان، صالح بن عبد الله
الشرح المختصر على زاد المستقنع / صالح بن عبد الله الفوزان -
الرياض ١٤٢٤هـ
٦٦٤ ص : ١٧ × ٢٤ سم
ردمك : ٦-٧٢-٨٣٧-٩٩٦٠
١- الفقه الحنبلي
أ- العنوان
ديوي ٢٥٨.٤
١٤٢٤/٤٧٢٦هـ

رقم الإيداع: ١٤٢٤/٤٧٢٦هـ

ردمك : ٦-٧٢-٨٣٧-٩٩٦٠

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

دار العاصمة

المملكة العربية السعودية
الرياض - ص.ب ٤٢٥٠٧ - النزهة البريدي ١١٥٥١
هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

الشرح المختصر

عليه

رفق
عبد الرحمن السجدي
أسكنه الله الفردوس

زاد المستقنع

بتحليل ألفاظه وتقريب معانيه

تأليف
معالي الشيخ

الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

المجلد الثاني

دار العاصمة
للنشر والتوزيع

فَصْلٌ

يُصْبِحُ اقْتِدَاءُ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنْ لَمْ يَرَهُ وَلَا مَنْ وَرَاءَهُ، إِذَا سَمِعَ التَّكْبِيرَ، وَكَذَا خَارِجَهُ إِنْ رَأَى الْإِمَامَ أَوْ الْمَأْمُومِينَ.

الشرح:

(فَصْلٌ) هذا الفصل في بيان أحكام اقتداء المأموم بالإمام، متى يصبح، ومتى لا يصبح؟

(يُصْبِحُ اقْتِدَاءُ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ) إذا كان المأموم داخل المسجد (وَلِنْ لَمْ يَرَهُ وَلَا مَنْ وَرَاءَهُ إِذَا سَمِعَ التَّكْبِيرَ)؛ لأنهم كلهم في المسجد، ولأن الصحابة كانوا يصلون خلف النبي ﷺ وهو من وراء الحصب الذي وضع له ﷺ، وكان يصل في داخل المكان المختار صلاة الليل، وكان الصحابة يأتون ويصلون خلفه من وراء الحصب^(١)، فدل على أنه إن كان

(١) أخرجه: البخاري (١٨٦/١)، (٣٤/٨)، (١١٧/٩)، ومسلم (١٨٨/٢) عن زيد



.....

هناك حائل بين الإمام والمأمومين في داخل المسجد فإن هذا لا يؤثّر .

(وَكَذَا خَارِجَةٌ إِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَوْ الْمَأْمُومِينَ) أمّا إذا كان المأموم خارج المسجد ؛ لامتناء المسجد ؛ فإنه لا يصح اقتداؤه بالإمام ، إلا بشرط أن يراه ، أو يرى من وراءه ، وبشرط أن تتصل الصفوف ، لأنه إذا لم يره ولم ير من خلفه فإنه لا يتمكن من الاقتداء .

= ابن ثابت رضي الله عنه قال : «احتجر رسول الله ﷺ حجرة بخصفة أو حصير فخرج رسول الله ﷺ يصلي فيها . قال : فتبع إليه رجال وجاءوا يصلون بصلاته . قال : ثم جاءوا ليلة فحضروا وأبطأ رسول الله ﷺ عنهم . قال : فلم يخرج إليهم فرفقوا أصواتهم وحصبوا الباب فخرج إليهم رسول الله ﷺ مغضباً فقال لهم رسول الله ﷺ : «ما زال بكم صنعكم حتى ظننت أنه سيكتب عليكم ، فليكنم بالصلوة في بيوتكم ؛ فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة» .

وأخرج : أحمد (٦١/٦) عن عائشة قالت : كانت لنا حصيرة نسطها بالنهار ونحجرها علينا بالليل ، فصلى رسول الله ﷺ ليلة ، فسمع أهل المسجد صلاته ، فأصبحوا فذكروا ذلك للناس فكثر الناس الليلة الثانية ، فاطلع عليهم رسول الله ﷺ فقال : «اكنفوا من الأعمال ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تعملوا» .

وَتَصِيحُ خَلْفِ إِمَامٍ عَالٍ عَنْهُمْ

الشرح:

(وَتَصِيحُ خَلْفِ إِمَامٍ عَالٍ عَنْهُمْ) إذا كان الإمام عالياً عن المأمومين ، فله حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون مع الإمام أحد من المأمومين ، فهذا لا بأس به ، حتى وإن كان الارتفاع كثيراً ، كأن يكون الإمام وبعض المأمومين في الدور الأعلى ، وبقية المأمومين في الدور التحتاني .

الحالة الثانية : إذا لم يكن مع الإمام أحد من المأمومين ، فإنه يُنسأخ في العلو اليسير إذا كان دون ذراع ؛ كدكة^(١) أو درجّة منبر أو نحو ذلك ؛ لأن النبي ﷺ صلى بهم وهو فوق المنبر يصعد وينزل^(٢) .

(١) الدكة : بناء يُسطح أعلاه للجلوس عليه . انظر : «المعجم الوسيط» (ص : ٢٩٢) .
(٢) أخرجه : البخاري (١٠٥/١ - ١٠٦) ، (١١/٢) ، ومسلم (٧٤/٢) من حديث سهل ابن سعد رضي الله عنه .

وَيُكْرَهُ إِذَا كَانَ الْعُلُوُّ ذِرَاعًا فَأَكْثَرَ كِلَامَانِيهِ فِي الطَّاقِ، وَتَطَوُّعُهُ مُوضِعُ الْمَكْتُوبَةِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ، وَإِطَالَةُ قُعُودِهِ بَعْدَ السَّلَامِ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ.

الشرح:

هذا بيانٌ للأحوال التي تُكره في حق الإمام حال الصلاة، وهي:

١- (وَيُكْرَهُ إِذَا كَانَ الْعُلُوُّ ذِرَاعًا فَأَكْثَرَ) يُكره علوه عن المأمومين ذراعاً^(١) فأكثر؛ لقوله ﷺ: «إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ فَلَا يَقُومَنَّ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِنْ مَقَامِهِمْ»^(٢). والمراد: إذا كان الارتفاع ذراعاً فأكثر، جمعاً بين الأحاديث.

٢- (كِلَامَانِيهِ فِي الطَّاقِ) كذلك يُكره إمامة الإمام في الطاق - وهو الميخراب - لأنه إذا دخل في الميخراب خفي على بعض المأمومين فلا يروونه، والإمام يقتدى به، يُصلي خارج الميخراب لأجل أن يراه المأمومون.

واتخاذ المحارب في المساجد هذا عليه عمل المسلمين من قديم الزمان، فلا بأس به؛ لأنَّ به تُعرف القبلة.

وبعض طلبة العلم يُتَّبِعُونَ المحارب، ويقولون: إنها بدعة،

(١) الذراع: ما بين طرف الجوفق إلى طرف الإصبع الوسطن. انظر: «اللسان» (٨/ ٩٢)، و«الدر النقي» (٥٤٦/٣).

(٢) أخرجه: أبوداود (٥٩٨) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

وَيُتَّبِعُونَ المَنَافِرَ، ويقولون: إنها بدعة، وليس الأمر كذلك؛ لأن فيها مصلحة، وليس فيها نهْيٌ، فلولا وجود هذه المحارب وهذه المنائر ما اهتدى الناس للمساجد، وصارت المساجد كسائر البيوت، أو كالحوانيت^(١).

فاتخاذها للمصلحة، والمصلحة فيها ظاهرة، وهذا عمل المسلمين، فلا وجه لإنكار هؤلاء للمحارب وإنكارهم للمنائر؛ لأنَّ هذا من العمل المصلحة الذي ليس فيه نهْيٌ، وهو عمل المسلمين.

٣- (وَتَطَوُّعُهُ مُوضِعُ الْمَكْتُوبَةِ) يكره للإمام أن يتطوع في مُصَلَّاه؛ لأنه لو قام وتطوع في مُصَلَّاه ظنَّ الناس أنَّ الصلاة ما انتهت، فَيَتَنَتَّرُ مَنْ دَخَلَ ورأه يُصلي، ولحديث: «لَا يُصَلِّيَنَّ الْإِمَامُ فِي مَقَامِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْمَكْتُوبَةُ حَتَّى يَنْتَحِيَ عَنْهُ» رواه أبوداود^(٢).

(إلا من حاجة) أي: إلا إذا كان تطوع الإمام في مُصَلَّاه لحاجة، فإنه لا يُكره، كأن يضيِّق المسجد بالناس، فلا بأس أن يتطوع في موضع المكتوبة للحاجة؛ لأنَّ الكراهة تزول مع الحاجة.

٤- (وَإِطَالَةُ قُعُودِهِ بَعْدَ السَّلَامِ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ) يكره للإمام إذا سلَّم من

(١) الحانوت: بيت الخشار أو دكانه. انظر: «المعجم الوسيط» (ص: ٢٠٤).

(٢) أخرجه: أبوداود (٦١٦)، وابن ماجه (١٤٢٨) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

الفريضة أن يبقن متوجهين إلى القبلة ولا ينحرف إلى المأمومين ؛ لأن هذا خلاف السنة ؛ فإنه ﷺ كان إذا سلم من الصلاة استغفر الله ثلاثاً وقال : «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام»^(١) ، وهو متوجه إلى القبلة ، ثم ينصرف ويستقبل المأمومين بوجهه ، أو يقوم من مكانه وينصرف .

(١) أخرجه : مسلم (٩٤/٢) من حديث ثوبان

فَإِذَا كَانَ ثَمَّ نِسَاءٌ لَبَتْ قَلِيلاً لِيُتَصَرَّفْنَ ، وَيُكْرَهُ وَقُوفُهُمْ بَيْنَ السَّوَارِي إِذَا قَطَعْنَ الصُّفُوفَ .

الشرح:

(فَإِذَا كَانَ ثَمَّ نِسَاءٌ لَبَتْ قَلِيلاً لِيُتَصَرَّفْنَ) أي : إذا كان الإمام من عادته أن يقوم ويخرج بعد الصلاة ، أو كان عنده حاجة تستدعي أن يخرج ، فلا بأس أن يخرج ، إلا إذا كان هناك نساء يضلن معهم ، فإنه ينتظر حتى تخرج النساء ، وكذلك ينتظر من معه من المأمومين ؛ حتى لا يخلط اختلاط بين الرجال والنساء عند الخروج فتحصل فتنه .

(وَيُكْرَهُ وَقُوفُهُمْ بَيْنَ السَّوَارِي إِذَا قَطَعْنَ الصُّفُوفَ) ويكره وقوف المأمومين بين السواري إذا قطعن الصفوف ؛ لأن المطلوب وصل الصفوف وعدم الفرج فيها .

إلا إذا ازدحم المسجد ولم يجدوا مكاناً إلا بين السواري ، فلا بأس بالوقوف بينها للحاجة .

فَصْلٌ

وَيُعَذَّرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ : مَرِيضٌ .

الشرح:

(فَصْلٌ) هذا فصلٌ لبيان الأعدار المُسْقِطَةِ لحضور الجُمُع والجماعة ؛ لأن الدين يُنسَرُ ولله الحمد ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] ، فصلاة الجماعة تجب كما سبق ، ولا يجوز للإنسان أن يترك صلاة الجماعة إلا لعذر شرعي ، فليس هو بالخيار إن شاء صَلَّى مع الجماعة وإن شاء صَلَّى في البيت .

فالجماعة فرض على الأعيان ، إلا إذا كان هناك عذر شرعي يُخَوِّلُ بيته وبين الذَّهَابِ إلى المسجد ، فإنه يُعَذَّرُ ؛ لقوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] .

• وبيان هذه الأعدار كما يلي :

العذر الأول : (مَرِيضٌ) المريض الذي مَرَضَهُ لَا يُمَكِّنُهُ من الحضور

مع الجماعة أو حضور الجمعة ، فهذا يُعَذَّرُ أَنْ يُصَلِّيَ في بيته ؛ لقوله ﷺ : «مَنْ سَمِعَ النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر» . قيل : وما العذر ؟ قال : «خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ»^(١) .

ولأن النبي ﷺ لما مَرَضَ أمر أبا بكر أن يُصَلِّيَ بالناس^(٢) ، وبقي ﷺ في بيته ، في مَرَضِهِ الذي أصابه من أثر السَّقَطَةِ من القرس^(٣) ، وهذا دليل على أن المَرَضَ عذر في ترك الجمعة والجماعة .

(١) أخرجه : أبو داود (٥٥١) ، وابن ماجه (٧٩٣) من حديث ابن عباس ؓ بنحوه .

(٢) أخرجه : البخاري (١٦٩/١ ، ١٨٢ - ١٨٣) ، ومسلم (٢٢/٢ - ٢٣) من حديث عائشة ؓ .

(٣) أخرجه : البخاري (١٧٧/١ ، ١٨٦ - ١٨٧ ، ٢٠٣) ، ومسلم (١٨/٢) من حديث أنس بن مالك ؓ .

وَمُدَافِعُ أَحَدِ الْأَخْيَتَيْنِ، وَمَنْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، وَخَافَتْ مِنْ ضَيَاعِ مَالِهِ أَوْ قَوَاتِهِ أَوْ ضَرَرٍ فِيهِ.

الشرح:

العذر الثاني: (وَمُدَافِعُ أَحَدِ الْأَخْيَتَيْنِ) إذا كان الإنسان يُدافع أحد الأخينتين؛ البول والغائط؛ لأن هذا يُشَوِّشُ عليه صلاته، وَيَشُقُّ عليه في صلاته، فيتخلص من هذا الأذى ويوضأ، فإن أدرك الجماعة صَلَّى معهم، وإن فاتت الجماعة فهو معذور؛ لقوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا هُوَ يَدْفَعُهُ الْأَخْيَتَانِ»^(١).

العذر الثالث: (وَمَنْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ) إذا خَضَرَ الطعام وهو محتاج إليه أو يَتَشَوَّفُ إلى الطعام، فإنه يأخذ حاجته منه، لأنه لو دَهَبَ وهو في هذه الحالة تَشَوَّشَ فكره وانشغل، والمطلوب أن يَخْضَرَ إلى الصلاة وهو خالي الذهن من المُشَوِّشَاتِ، حتى يَخْطُلَ منه الخشوع والإقبال على صلاته، ولقوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ»^(١). وقال ﷺ: «إِذَا خَضَرَ الْعَشَاءَ قَابِدُوا بِهِ»^(٢).

العذر الرابع: (وَخَافَتْ مِنْ ضَيَاعِ مَالِهِ أَوْ قَوَاتِهِ أَوْ ضَرَرٍ فِيهِ) الخائف على ماله أن يُسْرِقَ أو يُتَلَفَ أو يَفُوتَ أو يَخْطُلَ فيه ضَرَرٌ، فإنه يَبْقَى عند ماله يَحْرُسُهُ؛ لأنه مأمور بحفظ المال وعدم إضاعته.

(١) أخرجه: مسلم (٧٨/٢ - ٧٩) من حديث عائشة ؓ.

(٢) أخرجه: البخاري (١٧١/١)، (١٠٧/٧)، ومسلم (٧٨/٢) من أنس بن مالك وعائشة ؓ.

أَوْ مَوْتَ قَرِيبِهِ، أَوْ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ضَرَرٍ أَوْ سُلْطَانٍ، أَوْ مُلَازِمَةٍ غَرِيمٍ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، أَوْ مِنْ قَوَاتٍ رُقِفَتْهُ، أَوْ غَلَبَتْهُ نُعَاسٌ، أَوْ أَدَّى؛ بِمَطَرٍ أَوْ وَحَلٍ أَوْ بِرِيحٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ.

الشرح:

العذر الخامس: (أَوْ مَوْتَ قَرِيبِهِ) إذا كان يُمَرِّضُ مريضاً، وليس عند المريض أحد، والمريض يحتاج إلى بقاءه عنده، يُصَلِّي عنده للعذر.

العذر السادس: (أَوْ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ضَرَرٍ) أن يخاف على نفسه من ضرر إذا راح للمسجد؛ من برد أو نزول مطر عليه يَبُلُّ ثيابه، فإنه يُعَذِّرُ في أن يُصَلِّي في بيته دفقاً للضرر.

العذر السابع: (أَوْ سُلْطَانٍ) أن يخاف على نفسه من سلطان إذا رآه أن يُوقِعَ به ضرراً، فإنه يُصَلِّي في بيته، قال ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١)، وقال جلَّ وعلا: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

العذر الثامن: (أَوْ مُلَازِمَةٍ غَرِيمٍ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ) إذا كان عليه دين، وهو مُعْسِرٌ، وغريمه مُتَرَضِّدٌ له؛ لو رآه فإنه يُنْسِبُكَ وِلازِمَهُ، و«الملازمة» أن يمشي معه ويُدْخِلَ معه ولا يتركه حتى يُسَدِّدَ له دينه، فهذا عذر له في أن يُصَلِّي في بيته، أمّا إذا كان يقدر على السداد فهذا لا عذر له؛ لأنه معاطل.

(١) أخرجه: أحمد (٣١٣/١)، وابن ماجه (٢٣٤١) من حديث ابن عباس ؓ.

العدرُ التاسعُ : (أَوْ مِنْ قُوَاتِ رُفْقَتِهِ) مَنْ يَخَافُ أَنْ تَقْوَتَهُ رُفْقَتُهُ فِي السَّفَرِ ، فَهُوَ عَذْرٌ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَكَانِهِ الَّذِي لَا يَقْوَتْ عَلَيْهِ رُفْقَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسَافِرَ وَحْدَهُ .

العدرُ العاشرُ : (أَوْ غَلَبَةُ نَعَاسٍ) إِذَا غَلَبَهُ نَعَاسٌ ، وَهُوَ أَوَّلُ النَّوْمِ ، فَإِنَّهُ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ وَيَنَامُ ؛ لِأَنَّ ذَهَابَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فِيهِ النُّعَاسُ لَا يَخْصُلُ مَعَهُ حُضُورُ الْقَلْبِ فِي الصَّلَاةِ ، وَفِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ .

العدرُ الحادي عشرُ : إِذَا خَشِيَ التَّأَذِّي بِالْمَطَرِ الَّذِي يَنْزِلُ وَيَبُلُّ الثِّيَابَ ، فَإِنَّهُ يَصَلِّي فِي بَيْتِهِ تَلَاغِيًا لِذَلِكَ .

العدرُ الثاني عشرُ : (أَوْ أَدَى ؛ بِمَطَرٍ) خَوْفُ بَرْدٍ شَدِيدٍ ، فَهَذَا عَذْرٌ لَهُ فِي أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ ؛ لِأَنَّ الْبَرْدَ قَدْ يُصِيبُ الْإِنْسَانَ بِمَرَضٍ وَفِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَى النَّاسِ .

والدليلُ على هذينِ العذرتين : أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُنَادِيَهُ فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ وَالْمَطِيرَةِ : « أَنْ صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي رِحَالِكُمْ »^(١) .

وَقَعَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فَأَنكَرُوا عَلَيْهِ ، فَقَالَ : فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي : رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَخْرِجَكُمْ فِي الدُّخَانِ^(٢) وَالطَّيْنِ^(٣) .

(١) أخرجه : البخاري (١٦٣/١) ، ومسلم (١٤٧/٢) ، ابن عمر رضي الله عنه .

(٢) الدُّخَانُ : الدُّمَانُ . انظر : «النهاية» .

(٣) أخرجه : البخاري (١٦٠/١) ، ومسلم (١٤٨/٢) .

العدرُ الثالث عشرُ : (أَوْ وَحَلٍ) الْوَحْلُ - وَهُوَ الطَّيْنُ - بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ ، إِذَا صَارَ فِي الشَّوَارِعِ طِينٌ وَمُسْتَنْقَعَاتٌ ، فَإِذَا خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ يَتَلَوَّثُ بِالطَّيْنِ ، فَهُوَ عَذْرٌ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ تَلَاغِيًا لِذَلِكَ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ .

العدرُ الرابع عشرُ : (أَوْ بِرِيحٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ) الرِّيحُ الْبَارِدَةُ الشَّدِيدُ ، إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ تَعَرَّضَ لَهَا وَهِيَ تَنْشَقُّ عَلَيْهِ .

بَابُ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْدَارِ

تَلَزَمُ الْمَرِيضُ الصَّلَاةَ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ قَاعًا، فَإِنْ عَجَزَ فَعَلَى جَنْبِهِ، فَإِنْ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا وَرَجَلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ صَحَّ.

الشرح:

(بَابُ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْدَارِ) الصلاة هي الركن الثاني من أركان الإسلام، وهي عمود الإسلام، وأول ما يحاسب عنه العبد من أعماله يوم القيامة.

ومادام عقل المسلم باقيا فإنها لا تسقط عنه، لكن يُصَلِّيها على حَسَبِ حاله؛ لقوله تعالى: ﴿فَاكْفُرُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] فالمعذور يُصَلِّيها حسب استطاعته.

• وأهل الأعذار ثلاثة: المريض، والمسافر، والخائف.

الأول: المريض (تَلَزَمُ الْمَرِيضُ الصَّلَاةَ قَائِمًا) إذا كان يستطيع القيام، لقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ خَشْيَتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

فالقيام في الفريضة ركن من أركان الصلاة، لأنصح إلا به مع القدرة.

(فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ قَاعًا) إذا لم يستطع المريض القيام فإنه يُصَلِّي قاعًا، لأنه عاجز عن القيام.

(فَإِنْ عَجَزَ فَعَلَى جَنْبِهِ) فإن عجز عن الصلاة جالسًا فإنه يُصَلِّي على جنبه، والأفضل الأيمن، يستقبل القبلة، ويؤم بالركوع والسجود برأيه، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه.

(فَإِنْ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا وَرَجَلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ صَحَّ) لأنه جاء في بعض الروايات: «أو مستلقيا ورجلاه إلى القبلة».

هذه الأحوال جاءت في الحديث ي قال فيه النبي ﷺ: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ قَاعًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(١) وفي رواية: «أو مستلقيا ورجلاه إلى القبلة»^(٢).

(١) أخرجه: البخاري (٦٠/٢) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه بلفظ: «صل قائمًا

فإن لم تستطع قاعًا، فإن لم تستطع فعلى جنب».

(٢) أخرجه: الدارقطني في «السنن» (٤٢/٢ - ٤٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢) ٣٠٧ - ٣٠٨ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وَيَوْمِي زَاكِيًا وَسَاجِدًا، وَيَخْفِضُهُ عَنِ الرُّكُوعِ، فَإِنْ عَجَزَ أَوْماً
بِعَيْنَيْهِ، فَإِنْ قَدَّرَ أَوْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا انْتَقَلَ إِلَى الْآخِرِ.

الشرح:

(وَيَوْمِي زَاكِيًا وَسَاجِدًا، وَيَخْفِضُهُ عَنِ الرُّكُوعِ) يَوْمِي بِرَأْيِهِ رَاكِعًا،
ويقول: «سبحان ربي العظيم»، ويَوْمِي بِرَأْيِهِ لِلسُّجُودِ ويقول: «سبحان
ربي الأعلى»، ويجعل السجود أخفض من الركوع، لقوله تعالى: ﴿فَلَقُّوا
اللَّهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

(فَإِنْ عَجَزَ أَوْماً بِعَيْنَيْهِ) فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِيمَاءِ بِرَأْيِهِ أَوْماً بِطَرَفِهِ.

والصحيح؛ أنه لا يَوْمِي بِطَرَفِهِ^(١)؛ لأنه ما جا دليل، إنما
الحديث وَقَفَ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَيَوْمِي بِرَأْيِهِ رَاكِعًا وَسَاجِدًا»^(٢).

(فَإِنْ قَدَّرَ أَوْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا انْتَقَلَ إِلَى الْآخِرِ) إذا كان في بداية الصلاة
صحيحًا، ثم طرأ عليه العجز في أثناء الصلاة، فإنه يجلس ويكبل وهو
جالس.

وكذلك العكس؛ لو بدأ الصلاة وهو جالس لأجل المَرَضِ وَالْعُذْرِ،
ثم ارتفع عنه المرض في أثناء الصلاة وَقَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ، فإنه يلزمه أن يقوم
ويكبل الصلاة قائمًا.

(١) وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد. واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر:
«الاختيارات الفقهية» (ص: ٧٢).

(٢) هو جزء من حديث علي المتقدم قبل هذا.

وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى قِيَامٍ وَقَعُودٍ دُونَ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ أَوْماً بِرُكُوعٍ قَائِمًا
وَبِسُجُودٍ قَاعِدًا، وَلَمْ يَرْضِ الصَّلَاةَ مُسْتَلْقِيًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ؛
لِمُدَاوَاةٍ يَقُولُ طَبِيبٌ مُسْلِمٌ.

الشرح:

(وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى قِيَامٍ وَقَعُودٍ دُونَ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ أَوْماً بِرُكُوعٍ قَائِمًا
وَبِسُجُودٍ قَاعِدًا) إذا كان يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ، لكن ما يَقْدِرُ عَلَى الرُّكُوعِ، فإنه
يَوْمِي بِرَأْيِهِ لِلرُّكُوعِ قَائِمًا، لأنه قادر على القيام فلا يسقط عنه، وأما
الرُّكُوعُ فيكفي الإيماء.

وإذا كان لَا يَقْدِرُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى الْأَرْضِ يَوْمِي لِلسُّجُودِ وهو جالس.

(وَلَمْ يَرْضِ الصَّلَاةَ مُسْتَلْقِيًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ؛ لِمُدَاوَاةٍ يَقُولُ طَبِيبٌ
مُسْلِمٌ) إذا كان المريض يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ، لكن قال له الطبيب: ما يمكن
العلاج إلا وأنت مستلق. فإنه يُصَلِّي وهو مستلق، ويَوْمِي بِرَأْيِهِ لِلرُّكُوعِ
والسُّجُودِ.

وَيُسْتَرْطُ فِي الطَّبِيبِ: أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ دِينِي لَا يُؤْمَرُ
عَلَيْهِ الْكَافِرُ.

وَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ فِي السَّفِينَةِ قَاعِدًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ،
وَيَصِحُّ الْفَرَضُ عَلَى الرَّاحِلَةِ خَشْيَةَ التَّأْذِي بِالْوَحْلِ، لَا لِمَرَضٍ.

الشرح:

(وَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ فِي السَّفِينَةِ قَاعِدًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ) لأن السفينة مثل الغرفة يستطيع فيها الصلاة على الوجه المشروع.

(وَيَصِحُّ الْفَرَضُ عَلَى الرَّاحِلَةِ خَشْيَةَ التَّأْذِي بِالْوَحْلِ) الفريضة لا تجوز على الراحلة إلا في حالة العذر، كما لو كان المطر ينزل والماء يمشي، فإذا نزل يُصَلِّي على الأرض تَبَلُّلًا بالماء، فإنه يُصَلِّي على راحلته.

لأن النبي ﷺ - كما في حديث يعل بن مرة - هو وأصحابه انتهوا إلى طريق، والبلية^(١) من تحيتهم، والمطر من فوقهم، فأمر المؤذن فأذن، ثم أمره فأقام، ثم تقدم ﷺ على راحلته فصلى بهم^(٢)، هذا من أجل الضرورة.

(لَا لِمَرَضٍ) أي: لا يجوز أن يصلي على الراحلة من أجل المرض، إلا إذا كان لا يقدر على الركوب إذا نزل، فإنه يُصَلِّي على الراحلة.

(١) البلية: النداء. انظر: «المصباح» (١٦٣٩/٤).

(٢) أخرجه: أحمد (١٧٣/٤)، والترمذي (٤١١).

فَصْلٌ

مَنْ سَا سَفَرًا مُبَاحًا أَرْبَعَةَ بُرُودٍ سُنَّ قَصُرُ رُبَاعِيَّةٍ رَكَعَتَيْنِ

الشرح:

(فَصْلٌ): الثاني من الأعذار: (مَنْ سَا سَفَرًا) عذر السفر؛ لأنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: «وَلَا تَزُكُّمُ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ» [النساء: ١٠١].

و«مَنْ سَا سَفَرًا»: معناه: سافرتم، فالمسافر يقصر الرباعية إلى ركعتين، وأما المغرب فإنها لا تقصر؛ لأنها وتر النهار، والمغرب باقية على الأصل. والرسول ﷺ كان يقصر في أسفاره من حين يخرج من المدينة إلى أن يرجع إليها.

• ولا يقصر المسافر إلا بشروط:

الشرط الأول: (مُبَاحًا) أَنْ يَكُونَ السَّفَرُ مُبَاحًا، فَإِنْ كَانَ السَّفَرُ مُحَرَّمًا؛ كَالَّذِي يَسَافِرُ لِأَجْلِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَهَذَا سَفَرٌ مُحَرَّمٌ، لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ

للتشرك، أو الذي يسافر للإباحية والفساد في بعض البلاد، فهذا سفره سفر معصية، والمعصية لا تستباح بها الرخصة.

الشرط الثاني: (أربعة بُرْد) أن يبلغ السفر المسافة، وهي أربعة بُرْد^(١)، وأربعة البرد: يومان قاصدان الراحلة، وهما مرحلتان؛ لقوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يومين إلا ومعها ذو محرم»^(٢).

فالنبي ﷺ حَذَّ السفر الذي يجب له المحرم يومين، فدلَّ على أن السفر لا بد أن يكون مسافة يومين للراحلة، أي: مرحلتان، وما دونه فليس بسفر.

ومقدار المرحلتين ثمانون كيلو، فالسفر يُحْدَدُ بالمسافة لا بالزمن، ولو قَطَعَهَا في ساعة فإنه يُقَصَّرُ؛ لأنَّ العبرة بالمسافة.

فاعتبر ﷺ السفر الذي يُشترط له المحرم مسيرة يومين - يعني: بالراحلة - ومسيرة اليومين بالراحلة يكون كل يوم أربعين كيلو،

(١) جمع برِد وهو: اثنا عشر ميلاً. وأربعة البرد: ثمانية وأربعون ميلاً بالأميال الهاشمية التي في طريق مكة. انظر: «اللسان» (٨٦/٣).

(٢) أخرجه: البخاري (٢٥/٣)، ٥٦، ومسلم (١٠٢/٤) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ بلفظ: «لا تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم».

فالمجموع ثمانون كيلو، فإذا كان السفر دون الثمانين كيلو فإنه لا تُقَصَّرُ له الصلاة، لأنه لا يُعَدُّ سَفَرًا.

وقوله: (سُرُّ لَهُ قَصْرُ رُبَاعِيَّةٍ رَكْعَتَيْنِ) بيان لحكم القصر، وأنه سنة عند جمهور أهل العلم^(١)، القصر ليس بواجب، فلو أتمَّ صَحَّتْ صلاته؛ لقوله تعالى: «فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ» [النساء: ١٠١]، فَتَقِلَّ الجناح - وهو الإثم - فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

(١) انظر: «الإيضاح» (٣١٤/٢).

إِذَا فَارَقَ عَامِرَ قَرْيَتِهِ أَوْ خِيَامَ قَوْمِهِ .

الشرح:

(إِذَا فَارَقَ عَامِرَ قَرْيَتِهِ) هذا بيان الشرط الثالث من شروط القصر : وهو أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الْعُمْرَانِ ، فلا يبدأ السفر إلا إذا خَرَجَ من عامر البلد .

أما ما دام في داخل البلد ، فإنه لم يبدأ السفر ولو كان يمشي بقصد السفر ؛ لأنَّ السفر من السُّفُورِ أو الإسْفَارِ ، وهو البروز في خارج البنيان ؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يقصر إذا خَرَجَ من البلد إلى أن يدخل في البلد^(١) .

وقوله : (عَامِرَ قَرْيَتِهِ) المقصود به : المباني المسكونة .

(أَوْ خِيَامَ قَوْمِهِ) إذا كانوا يَسْكُنُونَ في خيام ، فهي تقوم مقام المباني في الاعتبار .

والشرط الرابع من شروط القصر : أَنْ يَنُويَهُ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .

فبين أن شروط القصر أربعة :

١- أَنْ يَكُونَ السَّفَرُ مَسِيرَةً يَوْمِيَةً لِلرَّاحِلَةِ أَكْثَرَ .

٢- أَنْ يَكُونَ السَّفَرُ مَبَاحًا .

٣- أَنْ يَفَارِقَ عَامِرَ الْبَلَدِ .

٤- أَنْ يَنُويَ الْقَصْرَ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .

(١) صح ذلك من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه فيما رواه مسلم باللفظ : « كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين » .

وَأِنْ أُحْرِمَ حَضَرًا ثُمَّ سَافَرَ ، أَوْ سَفَرًا ثُمَّ أَقَامَ ، أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ حَضَرٍ فِي سَفَرٍ ، أَوْ عَكْسَهَا .

الشرح:

هذا فيه الأحوال التي يلزم المسافر فيها الإتمام .

• وهي إحدى عشرة مسألة :

١- (وَأِنْ أُحْرِمَ حَضَرًا ثُمَّ سَافَرَ) إذا أحرم بالصلاة حَضَرًا ثم سافر في أثناء الصلاة ؛ كما إذا كان في سفينة داخل البلد ، ولما أحرم مُشِبَّ السفينة وخَرَجَتْ من البلد ، فهذا يُتِمُّ الصلاة ؛ لأنه بدأها وهو في داخل البلد ودخل الصلاة وهو مقيم .

٢- (أَوْ سَفَرًا ثُمَّ أَقَامَ) وكذلك العكس ، لو أحرم وهو مسافر ثم وصل إلى البلد في أثناء الصلاة ، فإنه يُتِمُّ الصلاة ؛ كما لو كان في سفينة أو في طائرة مثلاً ، وأحرم بالصلاة خارج البلد ثم هبطت الطائرة أو رَسَتْ السفينة داخل البلد ، فهذا يُتِمُّ الصلاة .

٣- (أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ حَضَرٍ فِي سَفَرٍ) ، فإنه لا يجوز له القصر ، بل يُصَلِّيها كاملة ، لأنها وَجِبَتْ عليه تامةً ، فَلْيُصَلِّها في السفر تامةً ؛ لأنَّ العبرة بوجود الصلاة ، ليست العبرة بفعليها .

٤- (أَوْ عَكْسَهَا) كأن ذكر أنه عليه صلاة ماضٍ لها في السفر لأنه نَبِيَّهَا ، فيصلبها في الحَضَرِ تامةً ؛ لأن العبرة في هذه الحالة في فعل الصلاة لا في وقت الوجوب ، والأصل الإتمام ، فيعود إلى الأصل .

أَوْ ائْتَمَّ بِمَقِيمٍ أَوْ بَمَنْ يَشْكُ فِيهِ ، أَوْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ يَلْزُمُهُ إِيْتَامُهَا
فَقَسَدَتْ وَأَعَادَهَا .

الشرح:

٥- (أَوْ ائْتَمَّ بِمَقِيمٍ) كذلك من الصُّوَرِ التي يَلْزَمُ المسافرُ الإتيانَ فيها ،
إذا ائْتَمَّ بمقيمٍ ، فإنه يَلْزُمُهُ الإتيانُ تبعًا لإماميه ؛ لقوله ﷺ: « إِنَّمَا جُعِلَ
الإمامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تُخْتَلَفُوا عَلَيْهِ »^(١) .

ولأنَّ ابنَ عباسٍ (رضي الله عنهما) لما سُئِلَ عن ذلك قال : تلك السنة^(٢) ، يعني :
إتيانَ المسافرِ خلفَ المقيمِ ، والمرادُ بالسنةِ : سنةُ الرسولِ ﷺ .

ولأنَّ عثمانَ (رضي الله عنه) لما أتمَّ الصلاةَ في وئى ، وكان الصحابةُ يَرَوْنَ
القصرَ ، ضَلُّوا خلفَه وأَتَمُّوا ، كابن مسعودٍ (رضي الله عنه)^(٣) .

٦- (أَوْ بَمَنْ يَشْكُ فِيهِ) وهو إذا ما صَلَّى خلفَ إمامٍ لَا يَدْرِي هل
مسافرٌ أَوْ مقيمٌ ، فَيَتِمُّ الصلاةُ ؛ لأنَّ الأصلَ الإتيانُ .

٧- (أَوْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ يَلْزُمُهُ إِيْتَامُهَا فَقَسَدَتْ وَأَعَادَهَا) أحرمَ بِصَلَاةٍ
يَلْزُمُهُ إِيْتَامُهَا ؛ لأنه كان مقيمًا - مثلاً - ثُمَّ قَسَدَتْ صَلَاتُهُ ، أعادها ولم
يَقْضِهَا إِلَّا فِي السَّفَرِ ، فإنه يَلْزُمُهُ الإتيانُ اعتبارًا بحالَةِ الأداءِ لَا بحالَةِ
القضاءِ ؛ لأنَّ القضاءَ يَحْكِي الأداءَ .

(١) أخرجه البخاري (١٨٤/١) ، ومسلم (١٩/٢) من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) .

(٢) أخرجه أحمد (٢١٦/١) .

(٣) أخرجه البخاري (٥٣/٢) ، ومسلم (١٤٦/٢) من حديث ابن مسعود (رضي الله عنه) .

أَوْ لَمْ يَتَوَقَّصْ عِنْدَ إِحْرَامِهَا ، أَوْ شَكَّ فِي نِيَّتِهِ ، أَوْ نَوَى إِقَامَةً
أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ مَلَّاحًا مَعَهُ أَهْلُهُ لَا يَتَوَيَّ الإِقَامَةَ بِبَلَدٍ ؛ لَزِمَهُ
أَنْ يُتِمَّ .

الشرح:

٨- (أَوْ لَمْ يَتَوَقَّصْ عِنْدَ إِحْرَامِهَا) مسافرٌ ما نَوَى القصرَ عندَ الإحرامِ
بالصلاةِ ، ولكنَّ نَوَاهُ فِي أَثْنَاءِ الصلاةِ ، فهذا يَلْزُمُهُ أَنْ يُتِمَّ الصلاةَ ؛ لفقدانِ
شرطِ القصرِ ، وهو النيةُ عندَ الإحرامِ بالصلاةِ .

والصحيحُ - إن شاء الله - أنه يَقْصُرُ ، اعتبارًا بحالَةِ السفرِ ، ولا دليلَ
على اشتراطِ النيةِ للقصرِ عندَ التحريمِ^(١) .

٩- (أَوْ شَكَّ فِي نِيَّتِهِ) عندَ تكبيرةِ الإحرامِ ، هل نَوَى القصرَ أَوْ لَا ؟
فإنه يُتِمُّ ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ النيةِ .

١٠- (أَوْ نَوَى إِقَامَةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ) المسافرُ إذا أقامَ في أثناء
سفره ، هل يَقْصُرُ أَوْ لَا ؟

هذا فيه تفصيلٌ على النحو التالي :

١- إن كانت الإقامةُ التي نَوَاهَا أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، فإنه يَقْصُرُ
الصلاةَ ؛ لأنه لم تنقطعْ في حَقِّه أحكامُ السفرِ ، والأصلُ في المسافرِ
جوازُ القصرِ .

٢- إذا أقامَ إقامةً لم يُحَدِّدْهَا ، وإنما هو مقيمٌ لأجلِ حصولِ شيءٍ ،

(١) انظر : « المغني » (١١٩/٣) .

لَا يَدْرِي مَتَى يَحْضُلُ، هَذَا أَيْضًا يَقْصُرُ وَلَوْ طَالَتْ مَدَّةُ الْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّهُ مَا نَوَى إِقَامَةً مُحَدَّدَةً، وَإِنَّمَا نَوَى قَضَاءَ حَاجَتِهِ فَقَطْ.

٣- إِذَا نَوَى إِقَامَةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، فَهَذَا يُلْزِمُهُ الْإِتِمَامُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَقِيمِ أَنَّ يُتِمَّ الصَّلَاةَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ إِلَى مَكَّةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَبَقِيَ فِي الْأَبْطَحِ الْيَوْمَ الرَّابِعَ وَالْخَامِسَ وَالسَّادِسَ وَالسَّابِعَ؛ هَذِهِ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ - يَوْمِ التَّرْوِيَةِ - رَحَلَ إِلَى مَتَى، وَكَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ.

فَقَدْ عَلِيَ أَنَّ الْمَقِيمَ إِذَا نَوَى إِقَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ يَقْصُرُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَصَرَ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْأَصْلِ.

وَالْأَصْلُ فِي الْمَقِيمِ أَنَّهُ يُتِمُّ، وَاسْتَشْنَيْنَا أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ لِفِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَإِنْ زَادَتْ الْأَيَّامُ عَنْ أَرْبَعَةٍ يَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَقِيمِ أَنَّهُ يُتِمُّ الصَّلَاةَ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فِي عَامِ الْفَتْحِ أَقَامَ فِي مَكَّةَ بَضْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ^(١)، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَا نَوَى إِقَامَةً مُحَدَّدَةً، وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُ الْعَدُوَّ وَيَنْهِيهِ لَغَزْوَةِ حَنْظَلٍ.

(١) أخرجه: أبو داود (١٢٢٩) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه. وأخرجه: البخاري (٥٣/٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه بنحوه.

وَكَذَلِكَ إِقَامَتُهُ فِي تَبُوكَ عَشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ^(١)، وَهَذِهِ مِثْلُ إِقَامَتِهِ فِي مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُ أَقَامَ يَتَرَبَّصُ أَحْوَالَ الْعَدُوِّ؛ لِأَنَّهُ فِي تَبُوكَ خَرَجَ لَغَزْوِ الرُّومِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَنَزَلَ فِي تَبُوكَ يَتَحَسَّنُ أَحْوَالَ الْعَدُوِّ، وَلَا يَدْرِي مَتَى يَهْجُمُ عَلَيْهِ الْعَدُوُّ، هُوَ مَا نَوَى إِقَامَةً مُزْمَعَةً، إِنَّمَا إِقَامَةُ تَرَبُّصٍ وَانْتِظَارٍ غَيْرِ مُخَدَّدٍ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا أَقَامَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ وَلَا يَدْرِي مَتَى تَنْتَهِي، فَإِنَّهُ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ.

١١- (أَوْ مَلَاخًا مَعَهُ أَهْلُهُ لَا يَنْوِي الْإِقَامَةَ بِبَلَدٍ؛ لِزِمَةِ أَنْ يُتِمَّ) «الْمَلَاخُ» قَائِدُ السَّفِينَةِ، وَلَهُ حَالَتَانِ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: إِذَا كَانَ لَهُ بَلَدٌ يَقِيمُ فِيهِ بَعْضَ السَّنَةِ، فَهَذَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي أَسْفَارِهِ وَلَوْ كَثُرَتْ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى بِالرَّخْصَةِ مِنْ قَلِيلِ الْأَسْفَارِ لِعِظَمِ الْمَشَقَّةِ فِي حَقِّهِ، فَإِذَا أَقَامَ فِي بَلَدِهِ فَإِنَّهُ يُتِمُّ الصَّلَاةَ وَيَصُومُ وَيَقْضِي مَا عَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ.

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: أَلَّا يَنْوِي الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ، وَمَعَهُ أَهْلُهُ فِي سَفِينَتِهِ، فَهَذَا مِثْلُهُ فِي سَفِينَتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ بَلَدٌ مُعَيَّنٌ، فَهَذَا لَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مَسَافِرًا، وَإِنَّمَا الْقَصْرُ وَالْإِفْطَارُ لِمَنْ يَسَافِرُ وَيَقِيمُ.

(١) أخرجه: أحمد (٢٩٥/٣)، وأبو داود (١٢٣٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وَأِنْ كَانَ طَرِيقَانِ فَسَلِّكَ أَتَعَدُّهُمَا ، أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي آخَرٍ ؛ قَصَرَ ، وَإِنْ حُسِبَ وَلَمْ يَتَوَّعِ الْإِقَامَةَ أَوْ أَقَامَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ بِلَا يَتَوَّعِ الْإِقَامَةَ قَصَرَ أَبَدًا .

الشرح:

(وَأِنْ كَانَ طَرِيقَانِ فَسَلِّكَ أَتَعَدُّهُمَا) إذا كان له في سفره طريقان : طريق مختصر دون مسافة القصر ، وطريق طويل يبلغ مسافة القصر فأكثر ، فأخذ الطريق الطويل ، فإنه يقصر الصلاة ؛ لأنه مسافر مسافة قصر ، ولا تلزمه أن يأخذ الطريق القصير .

(أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي آخَرٍ ؛ قَصَرَ) إذا قضاها في ذلك السفر الذي قضاها فيه ؛ لأنَّ القضاء يحكي الأداء ، وهو له أن يؤديها مقصورة ، فكذا يقضيها مقصورة ، بخلاف ما إذا ذكرها وقضاها في حضر ، فإنه يتيها ، كما سبق .

(وَأِنْ حُسِبَ) ... إلخ ، هذا سبق بيانه في المسائل التي يلزم المسافر فيها الإنتمام .

فصل

يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا فِي سَفَرٍ قَصْرٍ ، وَلِمَرِيضٍ يُلْحَقُهُ بِتَرْكِهِ مَسَقَّةٌ .

الشرح:

(فصل : يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا) : هو جمع الصلاتين في وقت إحداهما لغدير من الأعداء الشرعية .

والتاعدة : أنَّ من جاز له القصر جاز له الجمع ، ولا عكس ، فليس كل من جاز له الجمع جاز له القصر ؛ لأنَّ الجمع أوسع من القصر .

فبيح للمسافر أن يجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما ؛ فيجمع الظهر مع العصر جمع تقديم أو جمع تأخير ، ويجمع المغرب مع العشاء جمع تقديم أو جمع تأخير ؛ حسب الأرقى به ، في ثلاث حالات :

الحالة الأولى : حالة السفر .

الحالة الثانية : حالة المرض ؛ مرضاً يشق عليه أن يصلي كل صلاة في وقتها .

.....

الحالة الثالثة: حالة المَطَرِ والْوَحْلِ^(١)؛ يجوزُ الجمعُ بين العشاءين في حالة المَطَرِ الذي ينزلُ، أو حالة الوَحْلِ الذي يكونُ في الأرضِ .
والفرقُ في الحكمِ بين الجمعِ والقصرِ: أن القصرَ مستحبٌ، وأما الجمعُ فإنه مُباحٌ وليس مُستحبًا ولا مكروهًا .
ولذلك؛ قال: (يجوزُ الجمعُ) قال: (يجوزُ) ولم يقل: يُستحبُ .
(في سفرِ قصرٍ)؛ هذه الحالة الأولى من الأحوال التي يجوزُ فيها الجمعُ:

فَمَنْ جَازَ له القصرُ جازَ له الجمعُ، ويفعلُ ما هو أرفقُ به مِنْ جَمْعٍ تقديمٍ أو جمعٍ تأخيرٍ؛ لأنَّ النبي ﷺ كان إذا دَخَلَ وقتَ الصَّلَاةِ الأولى قبلَ أنْ يرَحَلَ فإنه يجمعُ جمعُ تقديمٍ، وإذا رَحَلَ قبلَ أنْ يدخلَ وقتَ الأولى، فإنه يؤخِّرُ الأولى ويصلِّيها معَ الثانيةِ جمعُ تأخيرٍ؛ لأنَّ هذا أرفقُ بهم .
(ولمريضٌ يُلحِقُه بتركه مشقةٌ)؛ هذه الحالة الثانية من الأحوال التي تُبيحُ الجمعُ:

وهي حالة المرضِ الذي يلحقُ بتركِ الجمعِ فيه مشقةٌ، أما المرضُ العاديُّ الذي لا يُلحِقُ المريضَ بتركِ الجمعِ فيه مشقةٌ، فلا يجوزُ له الجمعُ .

(١) قال في «اللسان»: الوَحْلُ بالتحريك: الطين الرقيق الذي ترتطم فيه الدواب، والوَحْل بالنسكين، لغة رديئة . والجمع أَوْ حال ووَحُول . (١١/٧٢٣) .

وَيَبِينُ الْعِشَاءَيْنِ لِمَطَرٍ يُبَلُّ الثِّيَابَ، وَوَحْلِ، وَرِيحٍ شَدِيدَةٍ بَارِدَةٍ .

الشرح:

هذه هي الحالة الثالثة من الأحوال التي تُبيحُ الجمعُ بين الصَّلَاتَيْنِ: وذلك؛ لأحدِ الأسبابِ الآتية:

السبب الأول: (وَيَبِينُ الْعِشَاءَيْنِ لِمَطَرٍ يُبَلُّ الثِّيَابَ)؛ أما المَطَرُ الخفيفُ الذي لا يبلُّ الثيابَ فإنه لا يُبيحُ الجمعُ؛ لأنه لا يحصلُ منه ضررٌ، وبعضُ الإخوان - هداهم الله - يجمعون لأدنى مَطَرٍ، وهذا لا يجوزُ؛ لأنه لم يحصلُ السببُ الذي يُبيحُ الجمعُ .

السبب الثاني: (وَوَحْلِ) الوَحْلُ الذي يكونُ بعدَ المَطَرِ، وهو الطينُ والمستنقعاتُ التي تُحوِلُ بينك وبينَ المسجدِ، فيباحُ الجمعُ من أجلِ هذينِ السببَينِ .

أما إذا كانتِ الأرضُ يابسةً ما فيها مستنقعاتٌ، ولا فيها طينٌ، وإنما هي مُجَبَّرَةٌ أو مُبَلَّطَةٌ مثلَ حالِها الآنَ، والمَطَرُ واقفٌ لا ينزلُ مطرًا، فهذا لا يباحُ الجمعُ فيه .

فلا يُباحُ الجمعُ إلا في إحدى حالتَينِ:

إمَّا نزولُ المَطَرِ، الذي يبلُّ الثيابَ، وإمَّا وجودُ الوَحْلِ في الطريقِ .

.....

السبب الثالث: (وريج شديدة باردة)؛ أي: إذا هبَّ ريح باردة شديدة، يشقُّ على الناس الخروج للصلاة مرَّتين، فيجتمعون في هذه الحالة بين العشاءين، إذا كانت الريح تجمع هذه الأوصاف: الشدة والبرودة، وكانت في ليلة مظلمة.

وَلَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي مَسْجِدٍ طَرِيقُهُ تَحْتَ سَابِاطٍ،
وَالْأَفْضَلُ فِعْلُ الْأَرْقَى بِهِ مِنْ تَأْخِيرٍ وَتَقْدِيمٍ.

الشرح:

(وَلَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي مَسْجِدٍ طَرِيقُهُ تَحْتَ سَابِاطٍ)؛ أي: يجمع بين العشاءين في هذه الأحوال، ولو صَلَّى الإنسان في بيته أو كان طريقه إلى المسجد مسقوفاً فلا يتأذى بما ذكر؛ لأنَّ الرخصة تعم إذا جمع الناس.

(وَالْأَفْضَلُ فِعْلُ الْأَرْقَى بِهِ مِنْ تَأْخِيرٍ وَتَقْدِيمٍ)؛ الأفضل فعل الأرقى به من جمع تقديم أو جمع تأخير، كما كان النبي ﷺ يفعل ذلك في جميع الأحوال؛ في المرض، وفي السفر، وفي المطر.

فَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الْأُولَى اشْتَرَطَ : نِيَّةُ الْجَمْعِ عِنْدَ إِحْرَامِهَا ،
وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِمَقْدَارِ إِقَامَةٍ وَوُضُوءٍ خَفِيفٍ ، وَيَبْطُلُ بِرَاتِبَةٍ
بَيْنَهُمَا ، وَأَنْ يَكُونَ الْعُدْرُ مَوْجُودًا عِنْدَ افْتِتَاحِهِمَا وَسَلَامِ الْأُولَى .

الشرح:

(فَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الْأُولَى اشْتَرَطَ) إِذَا جَمَعَ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ الْأُولَى
اشْتَرَطَ لَصِحَّةِ الْجَمْعِ ثَلَاثَةً شُرُوطٍ :

الشرط الأول : (نِيَّةُ الْجَمْعِ عِنْدَ إِحْرَامِهَا) أَنْ يَنْوِي الْجَمْعَ عِنْدَ إِحْرَامِ
الْأُولَى .

الشرط الثاني : (وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا) ؛ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
الْمَجْمُوعَتَيْنِ (إِلَّا بِمَقْدَارِ إِقَامَةٍ وَوُضُوءٍ خَفِيفٍ) ؛ لِأَنَّ هَذِهِ حَقِيقَةُ
الْجَمْعِ ، أَمَّا لَوْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَوْ صَلَّى بَيْنَهُمَا نَافِلَةً ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ
الْجَمْعُ .

وَلَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي مُزْدَلِفَةِ لَمَّا صَلَّوْا الْمَغْرِبَ ، حَطُّوا رِجَالَهُمْ ، ثُمَّ
صَلَّوْا الْعِشَاءَ^(١) . فَإِذَا كَانَ الْفَاصِلُ يَسِيرًا فَإِنَّهُ لَا يُؤْتَرُ .

(١) أخرجه : البخاري (٥٦٠٤١/١) (٢٠٠/٢) ، ومسلم (٧٠/٤) ، (٧٣) من حديث
أسامة بن زيد رضي الله عنه ، بلفظ : «دفع رسول الله ﷺ من عرفة ، حتى إذا كان بالشعب نزل
فبال ثم توضأ ولم يمسح الوضوء ، فقلت : الصلاة يا رسول الله . فقال : «الصلاة
أمامك» ، فركب ، فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأوسع الوضوء ، ثم أقامت الصلاة
فصلان المغرب ، ثم أتاه كل إنسان بعيره في منزله ، : أقامت العشاء فصلان ولم
يصل بينهما» .

.....

(وَيَبْطُلُ بِرَاتِبَةٍ بَيْنَهُمَا) لِأَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِصَلَاةٍ ، فَانْخَرَمَ الْجَمْعُ .

الشرط الثالث : (وَأَنْ يَكُونَ الْعُدْرُ مَوْجُودًا عِنْدَ افْتِتَاحِهِمَا وَسَلَامِ
الْأُولَى) أَنْ يَكُونَ الْعُدْرُ الْمُسَبَّبُ لِلْجَمْعِ مَوْجُودًا عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاتَيْنِ
وَالسَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ الْأُولَى ، فَإِنْ كَانَ الْعُدْرُ قَدْ زَالَ حِينَئِذٍ فَلَا دَاعِيَ
لِلْجَمْعِ .

وإن جَمَعَ في وَقْتِ الثَّانِيَةِ اشْتَرَطَ : نِيَّةُ فِي وَقْتِ
الْأُولَى ، إِنْ لَمْ يَصِحَّ عَنْ فِعْلِهَا ، وَاسْتِمْرَارُ الْعُدْ
الثَّانِيَةِ .

الشرح :

(وإن جَمَعَ في وَقْتِ الثَّانِيَةِ اشْتَرَطَ) وإن جَمَعَ في وَقْتِ الثَّانِيَةِ فإنه
يُشْتَرَطُ ثلاثة شروط :

الشرط الأول : (نِيَّةُ الْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى) أن يَنْوِي الْجَمْعَ فِي وَقْتِ
الْأُولَى ، فَيُخَرَّ الْأُولَى بِنِيَّةٍ جَمْعِهَا مَعَ الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ أَخَّرَ الْأُولَى بِدُونِ نِيَّةٍ
جَمْعٍ لَمْ يَصِحَّ الْجَمْعُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ
أَمْرٍ مَأْنَوِيٌّ » (١) .

الشرط الثاني : (إِنْ لَمْ يَصِحَّ عَنْ فِعْلِهَا) أَلَّا يَضِيحَ وَقْتُ الْأُولَى عَنْ
فِعْلِهَا ، أَمَّا إِذَا ضَاقَ وَقْتُ الْأُولَى عَنْ فِعْلِهَا ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْأُولَى
فِي وَقْتِهَا .

الشرط الثالث : (اسْتِمْرَارُ الْعُدْ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ) ، أَمَا لَوْ زَالَ
الْعُدْ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْجَمْعُ ، وَيَجِبُ أَنْ تُصَلِّيَ
الْأُولَى فِي وَقْتِهَا .

(١) متفق عليه من حديث عمر رضي الله عنه : البخاري (١/١) ، ومسلم (٤٨/٦)

فَضْلٌ

وَصَلَاةُ الْخَوْفِ صَحَّتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِصِفَاتٍ ، كُلُّهَا جَائِزَةٌ

الشرح :

(فَضْلٌ) : بَقِيَ مِنْ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْدَاءِ (صَلَاةُ الْخَوْفِ) ؛ أَي : كَيْفِيَّةُ
الْصَّلَاةِ فِي وَقْتِ الْخَوْفِ .

و«الْخَوْفُ» : ضِدُّ الْأَمْنِ ؛ وَهُوَ الْخَوْفُ مِنَ الْعَدُوِّ ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ
لَا تَسْقُطُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، وَلَكِنْ تُصَلَّى عَلَى حَسَبِ الْإِسْطِلَاعَةِ ،
وَأَيْضًا الصَّلَاةُ تُؤَدَّى جَمَاعَةً ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ فَرَضَ عَلَى الرِّجَالِ ، وَلَا تُسْقُطُ
عَنْهُمْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى فُرْضِيَّةِ صَلَاةِ
الْجَمَاعَةِ ، فَإِذَا كَانَتْ تَجِبُ فِي حَالَةِ الْخَوْفِ ، فَفِي حَالَةِ الْأَمْنِ مِنْ بَابِ
أُولَى .

ولقد تسوّمخ في صلاة الخوف عن أركان وأجبات في الصلاة ، وكُرِّ
وفرّ ، وتقدّم وتأخّر ، ولم يسمّخ بصلاة الجماعة ، فكيف بمن يقولون :
إنّ صلاة الجماعة غير واجبة ؟ !

فهذا غلطٌ كبيرٌ، فمن أبرز أدلة وجوب صلاة الجماعة: صلاة الخوف، فلو كانت صلاة الجماعة غير واجبة لترك في حالة الخوف. قال المصنف رحمه الله: (وصلاة الخوف صحت عن النبي ﷺ بصفات، كلها جائزة) هذه عبارة الإمام أحمد رحمه الله حيث يقول: (وصلاة الخوف صحت عن النبي ﷺ، بصفات كلها جائزة، وأما حديث سهل فانا أخذناه^(١)).

فصلاة الخوف صحت عن النبي ﷺ بست صفات أو سبع صفات، كلها جائزة، وهذه الصفات محمولة على اختلاف الأحوال؛ ففي كل مرة يُصلّيها النبي ﷺ على صفة تناسب الحالة التي هم فيها تبييرا من الله ﷻ على هذه الأمة.

• والخوف له ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكونوا في مواجهة العدو بدون التحام قتال، يتقابل الجيشان: جيش المسلمين وجيش الكفار، بدون أن يكون بينهم قتال.

الحالة الثانية: أن يتواجه الجيشان مع التحام القتال، وهذه أشد من التي قبلها.

(١) انظر: «المغني» (٢/٢٢٣)، و«الإيضاح» (٢/٣٤٧).

الحالة الثالثة: أن يكون خوف مع هرب من العدو.

• **ففي الحالة الأولى؛** إذا كانت المواجهة من غير التحام قتال، فهذه لا تخلو من وجهين:

الوجه الأول: أن يكون العدو في جهة القبلة.

والوجه الثاني: أن يكون العدو في غير جهة القبلة، وهذا هو ما يُسميه الفقهاء بـ«الوجه الثاني»؛ يعني: أن يكون العدو في غير جهة القبلة.

فأما في الوجه الأول، إذا كان العدو بينهم وبين القبلة، فإنهم يصفون صفين، ويكبر بهم الإمام جميعاً، ويقومون معه ويركعون معه جميعاً، وهم يراقبون العدو في حالة قيامهم، وفي حالة ركوعهم يراقبون تحركات العدو، ثم إذا سجد الإمام سجد معه الصف الأول وبقي الصف المؤخر قائماً يراقب العدو، فإذا سجد الإمام والصف الأول سجدين وقاموا للركعة الثانية، انحدر الصف المؤخر للسجدين ثم تقدم الصف المؤخر، وصار مما يلي الإمام، وتأخر الصف المتقدم وصار هو المؤخر، ثم يفعلون في الركعة الثانية مثل ما فعلوه في الركعة الأولى، يركع الإمام ويركعون معه جميعاً، ثم إذا سجد الإمام سجد الصف الأول الذي كان في الركعة الأولى مؤخراً، وبقي الصف المؤخر يركب العدو، فإذا قاموا من السجدة الثانية سجد المؤخر سجدين، ثم جلسوا جميعاً، وسلم بهم الإمام جميعاً.

الوجه الثاني ، أمّا إذا كان العدو في غير جهة القبلة ، فهذه ورد فيها عدة صفات :

الصفة الأولى : أن ينقسم المسلمون إلى قسمين ؛ قسم يصلي بهم الإمام الركعة الأولى ، وقسم يتجهون للعدو ولا يدخلون في الصلاة ، فإذا قام الإمام إلى الركعة الثانية ثبت قائما وأنتم من معه لأنفسهم ، ثم سلموا ، ثم ذهبوا وضاروا في موقع الجراسة ، مواجهين للعدو ، ثم جاءت الطائفة الأولى التي لم تكن في الصلاة في الركعة الأولى ، فصلت مع الإمام الركعة الثانية ، ثم إذا جلس الإمام للشهيد ثبت جالسا ، وقاموا وأنتموا بأنفسهم ، ثم جلسوا مع الإمام وسلم بهم جميعا .

فتكون الطائفة الأولى حضرت تكبيرة الإحرام والركعة الأولى وأتمت لأنفسها ، وتكون الطائفة الثانية حضرت الركعة الثانية مع الإمام وأتمت لأنفسها وحضرت التسليم مع الإمام ، وهذا من العدل بين الفريقين .

وهذه هي الصفة التي وردت في حديث ذات الرقاع ، وهو حديث سهل^(١) الذي اختاره الإمام أحمد لموافقة الآية ، وهي التي ذكرها الله

(١) أخرجه البخاري (١٤٦/٥) ، ومسلم (٢١٤/٢) ، ولفظ مسلم : « أن رسول الله ﷺ صلى بأصحابه في الخوف ، فصنفهم خلفه صفين ، فصل بالذين يلونه ركعة ، ثم قام فلم يزل قائما حتى صلى الدين خلفهم ركعة ، ثم تقدموا وتاخر الذين كانوا قدامهم ، فصل بهم ركعة ، ثم قعد حتى صلى الذين تخلفوا ركعة ، ثم سلم » .

في قوله : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا بَأْسِيحَتِهِمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ﴾ [النساء : ١٠٢] .

الصفة الثانية : أن الإمام يصلي بالطائفة الأولى ركعتين ويسلم بهم ، ثم تأتي الطائفة الثانية التي كانت في الجراسة فيصلي بهم ركعتين ويسلم بهم ، فيكون الإمام صلى صلاتين ؛ صلى بالطائفة الأولى وسلم ، وصلى بالطائفة الثانية وسلم ، وتكون الأولى هي الفرض في حقها والثانية تكون في حقها نافلة .

وهذا ؛ فيه دليل على صحة صلاة المفترض خلف المتفعل .

الصفة الثالثة : أن يصلي الإمام بالطائفة الأولى ركعتين ، ثم يقوم للثالثة ، فتأتي الطائفة التي كانت في الجراسة فيصلي بهم ركعتين ، فتكون للإمام أربع ركعات تماما ، وتكون لكل طائفة ركعتين .

• الحالة الثانية : إذا تحصم القتال والمسايفة^(١) والكر والفر ، وحانت الصلاة ، فإنهم يصلون وهم يقابلون على حسب استطاعتهم ، كل يصلي منفردا على حسب حاله .

(١) المسايفة : مصدر ساقفه يُساقفه مسايفة : إذا قتله بالسيف . انظر : « الدر النقي » (٢٨٢/١) .

● الحالة الثالثة : إذا كانوا في حالة هرب ، ففي هذه الحالة يصلون مشاة أو ركباناً ، مستقبلي القبلة أو غير مستقبلينها ؛ لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ جَفَّتْ رِجَالُكَ أَوْ رُكْبَانُكَ﴾ [البقرة: ٢٣٩] سواء كان الخوف من عدو ، أو من سيل ، أو من سبع ، أو كان في طلب العدو ، وإذا وقفت وصلّى يفوته العدو ، فيصلي وهو في طلبه ويجري وراءه ، سواء كان مستقبل القبلة أو غير مستقبل ، ويومي بالركوع والسجود .

هذه ؛ صفات صلاة الخوف في الأحوال الثلاث ، وكلها جائزة ، وكلها بحسب الأحوال التي تعترض المسلمين .

ومن شرطها : أن يكون القتال مباحاً ، أما إذا كان القتال محرماً ، فإنه لا تجوز صلاة الخوف ؛ لأنه لا يجوز القتال .

أما إذا كانوا في قتال أهل بغي على الإمام ، يريدون شق عصا الطاعة ، أو قطع طريق ، أو خرّجوا على المسلمين ويريدون قتل المسلمين ؛ فهؤلاء يُشرع قتالهم ولو كانوا مسلمين ؛ دفعا لشركهم .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ فِي صَلَاتِهَا مِنَ السِّلَاحِ مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَا يَشْغَلُهُ وَلَا يُثْقِلُهُ ، كَسَيْفٍ وَنَحْوِهِ .

الشرح :

(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ فِي صَلَاتِهَا مِنَ السِّلَاحِ مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَا يَشْغَلُهُ وَلَا يُثْقِلُهُ) يستحب في صلاة الخوف أن يحمل المسلم معه سلاحه الذي يدفع به العدو من سلاح خفيف ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] .

(كَسَيْفٍ وَنَحْوِهِ) فيحمل معه السيف والبندقية والفيلة اليدوية ؛ أي شيء يدفع به المسلم عن نفسه وعن المسلمين ، ولا يعتبر هذا من الإخلال بالصلاة .

الْحَجَّةَ، وفيه تَقْرَأُ السَّاعَةُ، وفيه سَاعَةٌ لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهَ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»^(١).

ويومُ الْجُمُعَةِ فيه سَاعَةٌ إِبَاجِيَّةٌ، وشَهْرُ رَمَضَانَ فيه ليلةُ الْقَدْرِ.

وهو اليومُ الْعَظِيمُ الَّذِي هَدَى اللَّهُ لَهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَأَضَلَّ عَنْهُ غَيْرَهَا، جَعَلَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا لِلْعِبَادِ يَوْمًا يَفْرُغُونَ فِيهِ لِلْعِبَادَةِ مِنَ الْأُسْبُوعِ؛ فَالْيَهُودُ اخْتَارُوا يَوْمَ السَّبْتِ، وَالنَّصَارَى اخْتَارُوا يَوْمَ الْأَحَدِ، وَهَدَى اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ الْأَيَّامِ؛ فَهَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وما حَسَدَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى شَيْءٍ مِثْلَ مَا حَسَدُوهُمْ عَلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَضْلَهُمْ عَنْهُ وَهَدَى الْمُسْلِمِينَ لَهُ، وَهُوَ يَوْمٌ عَظِيمٌ، وَهُوَ سَيِّدُ الْأَيَّامِ، وَهُوَ عِيدُ الْأُسْبُوعِ، وفيه فضائلٌ عَظِيمَةٌ، ذَكَرَ كَثِيرًا مِنْهَا الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «زَادِ الْمَعَادِ»^(٢).

وَالْقَبْلُ بَعْضُهُمْ مَوْلَانَا مُسْتَقَلَّةٌ فِي فَضَائِلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، مِثْلُ: «اللَّعْنَةُ فِي فَضَائِلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» لِلْحَافِظِ السَّيُوطِيِّ، فَهَذَا مِمَّا يُدُلُّ عَلَى عِظَمِ هَذَا الْيَوْمِ، وَعَلَى فَضْلِهِ، وَعَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ الْعَظِيمِ، وَأَنَّهُ يَوْمٌ خَصَّ اللَّهُ بِهِ أُمَّةً مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ.

(١) أخرجه: مسلم (٦/٣)، والترمذي (٤٩١)، والنسائي (٨٩/٣)، وأحمد (٤٠١/٢)، ٤١٨، ٥١٢ من حديث أبي هريرة، منهم من ذكره ناسًا ومنهم من لم ينسبه.

(٢) انظر: «زاد المعاد» (٣٦٦/١).

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

الشرح:

(بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ) صَلَاةُ الْجُمُعَةِ أَمْرٌ عَظِيمٌ.

و«الجمعة» بتثنية الميم، جمعة، أو جُمُعَةٌ، أو جُمُعَةٌ، وضم الميم أشهر^(١).

وسُمِّيَتْ بِ«الْجُمُعَةِ»؛ قِيلَ: لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ جَمَعَ فِيهَا خَلْقَ آدَمَ؛ تَكَامَلَ خَلْقُهُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ. وَقِيلَ: سُمِّيَتْ بِالْجُمُعَةِ لِاجْتِمَاعِ الْعَدَدِ الْكَبِيرِ فِيهَا، فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ يَجْتَمِعُونَ لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ مِنْ جَمِيعِ الْبَلَدِ. وَقِيلَ: سُمِّيَتْ الْجُمُعَةُ لِجَمْعِهَا الْخَيْرَ الْكَثِيرَ، لِمَا فِيهَا مِنَ الْفَضَائِلِ الْعَظِيمَةِ^(٢).

ويومُ الْجُمُعَةِ هُوَ أَفْضَلُ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ، فَهُوَ فِي أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ كَشَهْرِ رَمَضَانَ فِي الشُّهُورِ، وَيُسَمَّى يَوْمُ الْجُمُعَةِ: «سَيِّدُ الْأَيَّامِ»، قَالَ ﷺ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُهْبِطَ مِنْ

(١) انظر: «اللسان» (٥٨/٨).

(٢) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٣٦٦/١).

تَلَزَمَ كُلُّ ذَكَرٍ، حُرٌّ، مُكَلَّفٌ، مُسْلِمٌ، مُسْتَوِطِنٌ بِنَاءِ اسْمِهِ وَاجِدٌ وَلَوْ تَفَرَّقَ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ أَكْثَرُ مِنْ فَرَسَخٍ.

المشرح:

• صلاة الجمعة لها شروط وجوب، وشروط صحة:

فشروط الوجوب: هي التي ذكر:

الأول منها: في قوله: (تَلَزَمَ كُلُّ ذَكَرٍ)، فلا تجب على المرأة.

الشروط الثاني: (مكلف) أن يكون حُرًّا، فإن كان مملوكًا لم تجب عليه الجمعة؛ لأن منافع سيده، حُفَّتْ اللَّهُ عَنْهُ، فلم يوجب عليه الجمعة.

الشروط الثالث: أن يكون مكلفًا، يخرج بذلك الصغير، ويخرج بذلك البالغ غير العاقل، فلا تجب على صغير، ولا على غير عاقل؛ لقوله ﷺ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَغْفَلَ»^(١).

الشروط الرابع: (مسلم) أن يكون مسلمًا، فلا تجب على كافر، كسائر العبادات، ما دام على الكفر، حتى يدخل في دين الإسلام.

(١) أخرجه: أبو داود (٤٤٠٣) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
وأخرجه: أبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (١٥٦/٦)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وأحمد (١٠٠/٦)، (١٠١)، (١٤٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

الشرط الخامس: (مستوطن) أن يكون مستوطنًا، خلاف المسافر، المسافر لا تجب عليه الجمعة، وكذلك لو كان مقيمًا في البر، لا تجب عليه الجمعة؛ لأن الأغراب والباديين كانوا حول المدينة في عهد النبي ﷺ، ولم يأمرهم بصلاة الجمعة.

وفي هذا؛ يظهر غلط بغض المتعالمين الآن الذين يصلون صلاة الجمعة في البر، والواجب عليهم صلاة الظهر، إلا إذا صلوا مع مستوطنين؛ فإنها تصح منهم تبعًا لغيرهم.

والرسول ﷺ كان يسافر أسفارًا كثيرة، ولا ذكر أنه صلى الجمعة في السفر.

(بناء اسم واحد)؛ إذا كان البلد يجمع اسم واحد؛ اسم البلد، سواء كان البلد مجتمعًا كله في داخل سور يحيط به.

(ولو تفرق) أو كان متفرقًا إلى حارات، ما دام اسم واحد.

(ليس بينه وبين المسجد أكثر من فرسخ) إذا كان الذي خارج البلد ليس بينه وبين البلد أكثر من فرسخ؛ يعني: بينه وبين البلد ثلاثة أميال فأقل، فإنه تلزمه الجمعة، أما إذا كان يبعد عن البلد أكثر من ثلاثة أميال ولا يسمع الأذان فليس عليه الجمعة.

وَلَا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ سَفَرٍ قَصْرٌ، وَلَا عَيْدٌ، وَلَا امْرَأَةٌ، وَمَنْ حَضَرَهَا مِنْهُمْ أَجْزَأَتْهُ وَلَمْ تَتَعَيَّدْ بِهِ، وَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يُؤْمَ فِيهَا، وَمَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ بِعُذْرٍ وَجِبَتْ عَلَيْهِ إِذَا حَضَرَهَا وَانْعَقَدَتْ بِهِ.

الشرح:

• الذين لا تلتزمهم الجمعة ثلاثة:

الأول: (وَلَا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ سَفَرٍ قَصْرٍ) المُسَافِرُ سَفَرٍ قَصْرٍ، أَمَّا المُسَافِرُ سَفَرًا دُونَ الْقَصْرِ، فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْخَاصِرِ.

الثاني: (وَلَا عَيْدٌ) الْعَيْدُ الْمَمْلُوكُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ لِسَيِّدِهِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ.

والثالث: (وَلَا امْرَأَةٌ) الْمَرَأَةُ لَا تَجِبُ عَلَيْهَا صَلَاةُ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ إِنَّمَا تَلْزِمُ الرِّجَالَ فَقَطْ.

(وَمَنْ حَضَرَهَا مِنْهُمْ أَجْزَأَتْهُ)؛ لَكِنْ مَنْ حَضَرَهَا مِنْهُمْ مَعَ الْمُسْلِمِينَ أَجْزَأَتْهُ عَنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ.

(وَلَمْ تَتَعَيَّدْ بِهِ) أَي: لَا يُحْتَسَبُ مِنَ الْعَدِّ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ صِحِّهِ: حُضُورُ أَرْبَعِينَ، فَإِذَا كَانَ مِنْهُمْ مُسَافِرٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ عَيْدٌ، فَإِنَّهُ لَا يُحْتَسَبُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ.

(وَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يُؤْمَ فِيهَا) وَلَا يَتَوَلَّى الْإِمَامَةَ فِي الْجُمُعَةِ الْمُسَافِرُ وَالْعَبْدُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا.

وَلَكِنْ الصَّحِيحُ الرَّاجِحُ: أَنَّ الْمُسَافِرَ يَصِحُّ أَنْ يُؤْمَ فِي الْجُمُعَةِ، وَكَذَلِكَ الْمَمْلُوكُ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى عَدَمِ صَحِّهِ ذَلِكَ مِنْهُ^(١).

(وَمَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ بِعُذْرٍ وَجِبَتْ عَلَيْهِ إِذَا حَضَرَهَا وَانْعَقَدَتْ بِهِ) أَي: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ، لَكِنْ سَقَطَتْ عَنْهُ الْعُذْرُ؛ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ خَوْفٍ، فَهَذَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا حَضَرَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْزِيَ مِنَ الْحُضُورِ تَخْفِيفًا عَنْهُ، فَإِذَا تَكَلَّفَ وَحَضَرَ فَإِنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَيَصِحُّ أَنْ يُؤْمَ فِيهَا، وَيَنْعَقَدُ بِهِ الْعَدُّ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ.

(١) وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي. ووافقهم مالك في المسافر انظر: «المقنع» (١/٢٤٤). و«الإيضاح» (٢/٣٦٨).

وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ مِمَّنْ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ، وَتَصِحَّ مِمَّنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَالْأَفْضَلُ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ الشُّغْرُ فِي يَوْمِهَا بَعْدَ الزَّوَالِ.

الشرح:

(وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ مِمَّنْ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ) الجمعة هي فرض الوقت، والظهر يدلّ عليها إذا فاتت، أما ما دام وقت الجمعة باقياً فلا يجوز له أن يصلي ظهراً، وإنما يصليها ظهراً إذا فاتت، فلو صلى الظهر قبل صلاة الإمام فضلاته غير صحيحة؛ لأنّ الجمعة لم تفت.

(وَتَصِحَّ مِمَّنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَالْأَفْضَلُ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ) أمّا مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، كَالْمَرَأَةِ، وَالْعَبْدِ، وَالْمَسَافِرِ، فَإِنَّهُ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَلَوْ لَمْ يُصَلِّ النَّاسُ الْجُمُعَةَ صَحَّ مِنْ ذَلِكَ، فَيَجُوزُ لِلْمَرَأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ الظُّهْرَ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَوْ لَمْ يُصَلِّ النَّاسُ الْجُمُعَةَ، وَكَذَلِكَ الْمَسَافِرُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَصْبِرَ هَؤُلَاءِ حَتَّى تُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ.

(وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ الشُّغْرُ فِي يَوْمِهَا بَعْدَ الزَّوَالِ) الشُّغْرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَلَا بَأْسَ، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ عَدَمُ الشُّغْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ، أَمَّا إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ بَانَ زَالِ الشَّمْسِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ.

فَضْلٌ

يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا شُرُوطٌ، لَيْسَ مِنْهَا إِذْنُ الْإِمَامِ .
أَحَدُهَا : الْوَقْتُ، وَأَوَّلُهُ أَوَّلُ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَبِيدِ، وَآخِرُهُ آخِرُ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا قَبْلَ التَّخْرِيمَةِ صَلَّوْا ظَهْرًا، وَإِلَّا فَجُمُعَةً .

الشرح:

(فَضْلٌ) هَذَا بَيَانٌ لَشُرُوطِ صِحَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَمَا مَضَى بَيَانٌ لَشُرُوطِ الْوُجُوبِ .

(يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا شُرُوطٌ، لَيْسَ مِنْهَا إِذْنُ الْإِمَامِ) لَيْسَ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ : إِذْنُ وَلِيِّ الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ صَلَّوْهَا فِي وَقَائِعَ مَشْهُورَةٍ وَمَعْرُوفَةٍ، وَلَمْ يَسْتَأْذِنُوا الرَّسُولَ ﷺ، لَكِنْ لَا يَدُّ مِنْ مُرَاجَعَةِ أَهْلِ الْفَتَاوَى فِي الْبَلَدِ لِأَجْلِ التَّأَكُّدِ مِنْ تَوْفُرِ شُرُوطِ الصَّحَّةِ .

• أما الشروط، فهي :

(أَحَدُهَا : الْوَقْتُ) ؛ فَلَوْ صَلَّاهَا قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ مَا صَحَّتْ ؛ لقوله

تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

(وأولُهُ أَوَّلُ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ وَآخِرُهُ آخِرُ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ) ؛ أَوَّلُ وَقْتِ الْجُمُعَةِ، المذهب: أنه يبدأ من وقتِ صَلَاةِ الْعِيدِ^(١) ؛ أي: إذا ارتفعت الشمس، فلو صَلَّوْهَا ضَحَى صَحَّتْ عَلَى الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ، ويرجعون وليس للجدرانِ ظِلٌّ^(٢) ، وفي حديث آخر: أَنَّهُمْ مَا كَانُوا يَقِيلُونَ وَلَا يَتَغَدَّوْنَ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ^(٣)، وكانوا لَا يُرِيحُونَ نَوَاصِيحَهُمْ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ^(٤)، فهذه الأحاديث تدلُّ على جَوَازِ التَّكْبِيرِ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، قَبْلَ الزُّوَالِ.

والجمهور يقولون: لا يبدأ وقت صَلَاةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا بِزَوَالِ الشَّمْسِ^(٥)،

(١) انظر: «الكافي» (٢١٥/١).

(٢) هذا المعنى أخرجه: البخاري (١٥٩/٥)، ومسلم (٩/٣) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، ولفظ البخاري: «كنا نصلي مع النبي ﷺ الجمعة ثم نتصرف، وليس للحيطان ظلٌ نستظل فيه».

(٣) هذا المعنى أخرجه: البخاري (١٧/٢) (٧٧/٨)، ومسلم (٩/٣) من حديث سهل ابن سعد رضي الله عنه، ولفظ البخاري: «ما كنا نقبل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة».

(٤) أخرجه: مسلم (٨/٣)، وأحمد (٣٣١/٣)، والنسائي (١٠٠/٣) من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه، بلفظ: «كنا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم نرجع فنريح نواصيحنا».

(٥) انظر: «المعني» (١٥٩/٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد؛ لأن النبي ﷺ كان يُصَلِّيها بعد زوال الشمس، وأما أَنَّهُمْ يُصَلُّونَهَا ويرجعون وليس للحيطان ظلٌ، وكذلك ما كانوا يَتَغَدَّوْنَ ولا يَقِيلُونَ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وما كانوا يُرِيحُونَ نَوَاصِيحَهُمْ^(١) إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ فهذا يُحْمَلُ عَلَى التَّكْبِيرِ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، مِنْ أَجْلِ التَّخْفِيفِ عَلَى النَّاسِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يُصَلُّونَهَا قَبْلَ الزُّوَالِ.

وفي الحديث: «لَيْسَ لِلْحَيْطَانِ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ»^(٢)، فلم يَنْفِ أَضَلَّ الظِّلَّ، وإنما نفى الظِّلَّ الذي يُسْتَظَلُّ بِهِ.

(فإن خَرَجَ وَقْتُهَا قَبْلَ التَّخْرِيمَةِ صَلَّوْا ظَهْرًا، وَإِلَّا فُجُمِعَتْ) يُدْرِكُ وَقْتُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، فلو كَبَّرَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ ثُمَّ خَرَجَ الْوَقْتُ أَدْرَكَ وَقْتُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، أما لو خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلُوا فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَأَتَتْ الْجُمُعَةُ، فَيُصَلُّونَهَا ظَهْرًا.

(١) الناضح: البعير أو الثور أو الحمار الذي يستقل عليه الماء. والأثنى بالهاء، ناضحة وسانية. انظر: «اللسان» (٦١٩/٢).

(٢) تقدم بنحوه.

الثاني: حُضُورُ أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا.

الشرح:

الشرط الثاني من شروطِ صِلَةِ الْجُمُعَةِ: (حُضُورُ أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا) حضورُ الجمعِ الذي تتعقدُ به الجمعة، فلا تصحُّ الجمعةُ من واحدٍ ولا من اثنين.

واختلفَ العلماءُ فيما زادَ عن الاثنين، على أقوالٍ تزيدُ على واحدٍ وعشرين قولاً، ذكرَها الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري»^(١).

أحدها: أنها لا تصحُّ إلا بأربعين^(٢)؛ لقولِ جابرٍ رضي الله عنه: (مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ جُمُعَةً) والمرادُ: سنةُ الرسولِ ﷺ، ولأنَّ أسعدَ ابنَ زُرَّازَةَ رضي الله عنه صُلِّيَ الْجُمُعَةُ بِأَصْحَابِهِ، وَكَانُوا نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ.

ومنهم من يقولُ: تصحُّ باثني عشرَ رجلاً؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَجَاءَتْ عِيرٌ، وَكَانُوا بِحَاجَةٍ إِلَى الْبَضَائِعِ وَالتَّجَارَةِ فَلَمَّا سَمِعُوا قُدُومَ الْعِيرِ خَرَجُوا وَالرَّسُولُ يَخْطُبُ، وَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَاسْتَمَرَ ﷺ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً أَوْ لَهْواً فَانْقُضُوا إِلَيْهَا وَزَكَّوْا فَمَا فُلٌ مَّا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ آلِهَةٍ وَهِيَ كَثِرٌ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ لَبَسُوا نَاقًا فَانقَضُوا عَنْهَا فَلَمَّا دَفَعُوا إِلَيْهَا عَلَيْهِمْ نَصْرٌ مِنْ اللَّهِ وَكَانَ فَتْحًا لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٥٠].

(١) «فتح الباري» (٤٢٣/٢).

(٢) قال في «الإنصاف»: «وهو المذهب بلا ريب وعليه أكثر الأصحاب ونصروه. وعنه تتعقد بثلاثة. اختارها الشيخ تقي الدين...» اهـ (٣٧٨/٢).

(٣) أخرجه: البخاري (١٦/٢) (٧١، ٧٣)، ومسلم (٩/٣)، ١٠ من حديث جابر =

القول الثالث: أنها تتعقدُ بثلاثة؛ لأنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ؛ وَاحِدٌ يَخْطُبُ، وَاثْنَانِ يَسْمَعَانِ.

وهذا هو الصحيحُ الذي اختاره شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية^(١)، وَجَمْعُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَأُثْمَةُ الدَّعْوَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَقْلُ الْجَمْعِ، فَتَتَعَدُّ بِهِ. وَبَقِيَّةُ الْأَقْوَالِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا.

= ابن عبد الله رضي الله عنه، ولفظ البخاري: «بينما نحن نصلِّي مع النبي ﷺ إذ أقبلت عير تحمل طعاماً فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً، فنزلت هذه الآية...» الحديث.

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ١١٩ - ١٢٠)، و«الإنصاف» (٣٧٨/٢).

الثالث : أن يكونوا بقرية مستوطنين ، وتصح فيما قارب البنيان من الصخراء ، فإن نقصوا قبل إتمامها استأنفوا ظهرًا .

الشرح :

الشرط الثالث من شروط صحة صلاة الجمعة : (أن يكونوا بقرية مستوطنين) أن يكونوا مستوطنين ببلد ، فإن كانوا غير مستوطنين فإنها لا تصح منهم الجمعة ؛ لأن الرسول ﷺ في أسفاره ما كان يصلي الجمعة ؛ ولأن البوادي التي كانت حول المدينة ، ما كان يأمرهم ﷺ بإقامة صلاة الجمعة ؛ لأنهم غير مستوطنين .

(وتصح فيما قارب البنيان من الصخراء) فلو أقيمت صلاة الجمعة في بناء البلد ، صحّت تبعًا للبلد ؛ لأن الفتاة وما حول البلد تابع له ، وقد صلاها أسعد بن زرارة ؓ بالصحابة في حرة خارج المدينة ، والقريب من البلد له حكم البلد .

أما ما بعد عن البنيان ، فإنها لا تصح فيه إقامة الجمعة ، كالذين يصلونها في البر ، وفي التزهات ، وفي المخيمات التي يسمونها مخيمات دعوية .

(فإن نقصوا قبل إتمامها استأنفوا ظهرًا) إن نقصوا قبل إتمام الجمعة عن العدد المشترط ، فإنهم يصلونها ظهرًا .

ومن أدرك مع الإمام منها ركعة أتمها جمعة ، وإن أدرك أقل من ذلك أتمها ظهرًا ، إذا كان نوى الظهر .

الشرح :

(ومن أدرك مع الإمام منها ركعة أتمها جمعة) المسبوق ؛ إذا جاء والناس يصلون ، والإمام لم يرفع رأسه من الركعة الثانية ، ودخل معه فقد أدرك الجمعة ، فإذا سلم الإمام يقوم ويأتي بركعة ، وتصح جمعته .

(وإن أدرك أقل من ذلك أتمها ظهرًا) أما إذا جاء والإمام قد رفع رأسه من الركعة الثانية ، فإنه يدخل معه ، وينويها ظهرًا ، فإذا سلم الإمام فإنه يقوم ، ويصلي صلاة الظهر أربع ركعات .

وذلك ؛ لقوله ﷺ : « من أدرك من الجمعة ركعة ، فليضيف إليها أخرى ، وقد تمت صلاته »^(١) .

(إذا كان نوى الظهر) ؛ يعني : يشترط أن ينوي الظهر عند الدخول ، أما لو نواها جمعة ، وهو ما أدرك الركعة الثانية ، فإنها تصير نافلة ، ويصلي الظهر .

(١) أخرجه : النسائي (٢٧٤/١) (١١٢/٣) وابن ماجه (١١٢١) من حديث أبي هريرة ؓ .

وَيُسْتَرْطَقُ تَقْدَمُ خُطْبَتَيْنِ. وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّتَيْهِمَا: حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الشرح:

هذا هو الشرط الرابع من شروط صحة الجمعة: (تقديم خطبتين)، فلو صلاوا الجمعة بدون تقديم خطبتين لم تصح؛ لأن النبي ﷺ ما صلاها بدون أن يتقدمها بخطبتين.

ولأن الخطبتين محل ركعتين؛ لأن أصل الجمعة أربع ركعات مثل الظهر، فكانت الخطبتان مكان ركعتين منها.

والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُيُودَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قُلُوبًا﴾ [الجمعة: ٩-١١].

والمراد بـ«ذكر الله» هو الخطبة، فدل على أنهما شرط لصحتها.

ويشترط في الخطبتين شروطاً لابد أن تتوفر فيهما، فإن اختلف شرط من هذه الشروط لم تصح الخطبة، وبالتالي لا تصح الصلاة؛ لأنها إذا لم تصح الخطبتان لم تصح الصلاة.

• فيشترط لصحتهما ثمانية شروط:

الشرط الأول: أن يكونا قبل الصلاة؛ لأنه قال: (يشترط تقديم خطبتين)، فإن جعلهما - أو أحدهما - بعد الصلاة ماصح ذلك.

الشرط الثاني: (خطبتين) أن يكونا خطبتين، فلو كانت واحدة لم تصح.

الشرط الثالث: (حمد الله تعالى) أن يبدأ الخطبة بحمد الله ﷻ؛ لأن النبي ﷺ كان يفتتح خطبة بالحمد لله، فلو بدأ الخطبة بغير حمد الله لم تصح؛ لأنها مخالفة لخطبة النبي ﷺ.

ويكون ذلك بلفظ: «الحمد»؛ لأن هذا هو اللفظ الذي ورد في القرآن:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١] ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ﴾ [سبا: ١] ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١] فتجد هذا اللفظ مطروداً في القرآن الكريم، بلفظ «الحمد لله»، والنبي ﷺ في خطبه، كان يأتي بهذا اللفظ، فيقول: «الحمد لله»، وخير الهدي هدي محمد ﷺ.

ولأن «الحمد لله» جملة اسمية، وهي أبلغ من الجملة الفعلية، فالذي يقول: «أحمد الله»، أو «نحمد الله ونستعينه»، لم يأت بالصيغة الشرعية الواردة عن الرسول ﷺ؛ لأنه أتى بجملة فعلية.

الشرط الرابع: (والصلاة على رسول الله ﷺ) أن يصلي على النبي ﷺ؛ لأن هذا من حق الرسول ﷺ علينا، والله أمرنا بالصلاة والسلام

.....

عليه ﷺ، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

ولأن الخطبة دعاء وثناء على الله، ومن آداب الدعاء أن يُصلى فيه على النبي ﷺ.

الشرط الخامس: أن يأتي بالشهادتين قبل الصلاة على النبي ﷺ، فيقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»، ثم يُصلى على النبي ﷺ؛ لأن الصلاة عليه تابعة للشهادة برسالته عليه الصلاة والسلام؛ هذا ما اختاره شيخ الإسلام^(١).

فالصلاة على النبي ﷺ في أول الخطبة، لكن حدث الآن من بعض الخطباء أنهم يختمون الخطبة بالصلاة على النبي ﷺ، وهذا شيء لم يرد، إنما الخطبة تُختم بالاستغفار، كما قال ابن القيم في «زاد المعاد»^(٢): كان النبي ﷺ يختم الخطبة بالاستغفار. وهذا الذي عليه العمل.

فيقول الخطيب: «أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم ولجميع المسلمين».

أما الصلاة على النبي ﷺ فإنها في أول الخطبة، بعد الشهادتين، هذا محلها المشروع، وهذا مكانها اللائق بها.

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص ١٢٠).

(٢) انظر: «زاد المعاد» (١٨٧/١).

وَقِرَاءَةُ آيَةٍ.

الشرح:

الشرط السادس: (وَقِرَاءَةُ آيَةٍ) أي: قراءة شيء من القرآن يناسب موضوع الخطبة، فيختار آية أو آيات، تناسب موضوع الخطبة؛ لأن النبي ﷺ كان يقرأ القرآن في خطبة الجمعة، ويكثر من ذلك.

لأن القرآن موعظة وتذكير، فيكثر من القرآن في الخطبة، فلو خَلَّتِ الخطبتان من قراءة شيء من القرآن لم تصح؛ لأنها مخالفة لهدي النبي ﷺ، قد كان يقرأ في الخطبة من القرآن، حتى إنه كان يقرأ: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾.

قالت إحدى الصحابات: ما حفظت ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ إلا من لسان رسول ﷺ، كان يقرأها كل جمعة على المنبر^(١).

(١) أخرجه: مسلم (١٣/٣)، وأحمد (٤٦٣/٦)، وأبو داود (١١٠٠) من حديث أم هانم بنت حارثة بن النعمان رضي الله عنه، ولفظ مسلم: «ما حفظت ﴿ق﴾ إلا من في رسول الله ﷺ، يخضب بها كل جمعة... الحديث».

وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَحُضُورُ الْعَدَدِ الْمُشْتَرَطِ .

الشرح:

الشرط السابع: (وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)، فيقول: «أما بعد؛ يا أيها الناس، اتقوا الله تعالى». لأن التقوى كلمة جامعة لكل خصال الخير، فلا يخالي الخطبة من الأمر بتقوى الله ﷻ، وكان النبي ﷺ، يأمر بتقوى الله في خطبه.

الشرط الثامن: (وَحُضُورُ الْعَدَدِ الْمُشْتَرَطِ) لصحة خطبة الجمعة، وقد سبق أن أقل عدد تصح به الجمعة ثلاثة: واحد يخطب، واثنا يستمعان، فلو خطب وليس عنده أحد، ثم جاء الناس، ما صحّت خطبته.

فهذه شروط صحة خطبة الجمعة، فليست الخطبة مجرد كلام يقال، بل هي كلام له شروط، لا بد أن تكون الخطبة موافقة لصفة خطبة النبي ﷺ، وما ذرّج عليه المسلمون، أما أنه يأتي ويتكلم بكلام خالٍ من هذه الشروط، أو كلام مرتجل ليس له معنى، وإنما قصده سد الفراغ فقط، فهذا لا تصح به الجمعة ولا يعد خطبة، وإذا لم يعد خطبة فإنه لا تصح به الجمعة.

والذي لا يتقيد بهذه الشروط في خطبته فخطبته غير صحيحة، وبالتالي صلاته غير صحيحة، فالأمر خطير جداً، خطبة الجمعة مهمة جداً، يجب الاهتمام بها والعناية بها، ومعرفة أحكامها ليست مجرد كلام يقال على المنبر غير متقيد بصفة الخطبة الواردة عن الرسول ﷺ.

وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُمَا الطَّهَارَةُ، وَلَا أَنْ يَتَوَلَّاهُمَا مَنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ .
وَمِنْ سُنَنِهِمَا: أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مَنبَرٍ أَوْ مَوْضِعٍ عَالٍ .

الشرح:

(وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُمَا الطَّهَارَةُ) أي: أن يخطب وهو على غير طهارة، ولكن كونه على طهارة أفضل.

(وَلَا أَنْ يَتَوَلَّاهُمَا مَنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ) ولا يشترط أن يتولى الخطبتين من يتولى الصلاة، فيجوز أن يتولى الخطبتين واحد، وأن يصلي آخر، ولكن الأفضل أن يتولاهما من يتولى الصلاة.

• السنن المستحبة في الخطبتين يوم الجمعة:

(وَمِنْ سُنَنِهِمَا: أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مَنبَرٍ أَوْ مَوْضِعٍ عَالٍ) لأجل أن يراه الناس، ولأن هذا أبلغ في الإغلام، ولأن هذا هو فعل الرسول ﷺ. فقد كان ﷺ في الأول يخطب ويعتد على جذع نخلة، ثم إنه صنع له المنبر فخطب عليه^(١).

فدل هذا على أن من سنن الخطبة أن تكون على منبر أو على شيء مرتفع، فإن خطب على الأرض صح هذا، كما فعل النبي ﷺ في أول الأمر.

(١) ورد هذا في حديث ابن عمر رضيهما الله عنهما، الذي أخرجه: البخاري (٢٣٧/٤)، والترمذي (٥٠٥)، ولفظ البخاري: «كان النبي ﷺ يخطب إلى جذع، فلما اتخذ المنبر تحول إليه؛ فحز الجذع، فأناء فمسح يده عليه». وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وهو عند البخاري أيضاً (١٢٢/١) (٨٠/٣).

وَيُسَلِّمُ عَلَى الْمُتَأَمِّمِينَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يَجْلِسُ إِلَى فَرَاحِ الْأَذَانِ.

الشرح:

(وَيُسَلِّمُ عَلَى الْمُتَأَمِّمِينَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ) مِنْ سُنَنِ خُطْبَتِي الْجُمُعَةِ: أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى الْمُتَأَمِّمِينَ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرُ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَسْتَقْبِلَ الْمُتَأَمِّمِينَ بِوَجْهِهِ، وَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ (١).

(ثُمَّ يَجْلِسُ إِلَى فَرَاحِ الْأَذَانِ) وَيُسْنُ لِلْخُطِّيبِ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى الْمِنْبَرِ إِلَى فَرَاحِ الْمُؤَذِّنِ، كَمَا كَانَ بَلَاءُ يُوذِّنُ بَيْنَ يَدَيِ الرَّسُولِ ﷺ.

وهذا هو الْأَذَانُ الْوَاجِبُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ» [الجمعة ٩]، وهو الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ دُخُولُ الْوَقْتِ.

أما الْأَذَانُ الْأَوَّلُ، فهو إنما كَانَ فِي عَهْدِ عُمَانَ ﷺ ثَلَاثَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ، وَتَوَسَّعَتِ الْمَدِينَةُ، وَصَارُوا يَنْشَغِلُونَ بِأَعْمَالِهِمْ، رَأَى ﷺ أَنْ يُنَادِيَ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ مُبَكِّرًا حَتَّى يَسْتَعِدَّ النَّاسُ لَهَا، وَيُقْبِلُوا عَلَيْهَا، وَيَتَرَكُّوا أَشْغَالَهُمْ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيِ

(١) أخرجه: ابن ماجه (١١٠٩) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ، وهو عند عبد الرزاق في «المصنف» (٥٢٨١، ٥٢٨٢) من حديث عطاء، والشعبي مرسلاً.

الْخُطْبَةِ، لَا يَسْمَعُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَهُ مَدَّةٌ يَتِمَكَّنُ النَّاسُ فِيهَا مِنَ الْإِسْتِعْدَادِ لِلْحَضُورِ.

فَعَثْمَانُ ﷺ أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ أَنْ يُوذِّنَ عَلَى الرُّؤَرَاءِ (١)، حَتَّى يَسْمَعَهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَهَذَا مِنْ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ» (٢)، وَكَانَ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَلَمْ يُنْكَرُوهُ، فَهُوَ سُنَّةٌ.

وَالَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ بِدْعَةٌ، جُهَالٌ لَا يَعْرِفُونَ السُّنَّةَ، فَلَيْسَ هُوَ بِدْعَةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ سُنَّةٌ، أَمَرَ بِهِ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ، وَأَقْرَبُهَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، وَعَمِلَ بِهَا الْمُسْلِمُونَ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا.

فَالَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ بِدْعَةٌ، لَا يَعْرِفُ السُّنَّةَ وَلَا الْبِدْعَةَ.

(١) قال في «الغاموس»: الرُّؤَرَاءُ: موضع بالمدينة - النبوية - قرب المسجد (ص ٥١٦).

(٢) هذا جزء من حديث طويل، أخرجه: أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) من حديث العرياض بن سارية ﷺ.

وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ، وَيَخْطُبُ قَائِمًا، وَيَعْتَمِدُ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصَا، وَيَقْصِدُ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، وَيَقْصُرُ الْخُطْبَةَ، وَيَذْعُو لِلْمُسْلِمِينَ.

الشرح:

(وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ) وَيُسْنُّ لِلْخُطِيبِ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْلِسُ^(١).

(وَيَخْطُبُ قَائِمًا) كذلك من سُنَنِ الْخُطْبَتَيْنِ، أَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا، وَلَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تَحِيَّةً أَوْ قَوْلًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَدَرَكُوا قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]، أَي فِي الْخُطْبَةِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ وَهَدَى الرَّسُولُ ﷺ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، أَنْ يُؤَدِّيَهَا وَهُوَ قَائِمٌ، هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَالْأَكْمَلُ لِمَنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ.

(وَيَعْتَمِدُ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصَا)؛ هَذَا مِنْ سُنَنِ الْخُطْبَةِ، أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى قَوْسٍ أَوْ عَصَا، فَبِهَذَا وَارِدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْقَوْسِ أحيانًا، وَأحيانًا يَعْتَمِدُ عَلَى عَصَا^(٢)، لِأَنَّ هَذَا فِيهِ إِعَانَةٌ لَهُ عَلَى الْقِيَامِ وَالْقِيَامِ الْخُطْبَةِ.

(١) أخرجه: مسلم (٩/٣) من حديث جابر بن سمرة ؓ عنه بلفظ: «كانت للنبي ﷺ خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس».

(٢) روي هذا من حديث سعد بن عائد ؓ «أن رسول الله ﷺ كان إذا خطب في الحرب خطب على قوس، وإذا خطب في الجمعة خطب على عصا»، أخرجه: ابن ماجه (١١٠٧).

ولو لم يعتد على شيء فلا بأس، ولا يُشِيرُ بِيَدَيْهِ فِي حَالِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا يَسْكُنُ وَيُؤَدِّي الْخُطْبَةَ بِسُكُونٍ.

(وَيَقْصِدُ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ) كَذَلِكَ مِنْ سُنَنِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ أَلَّا يَتَلَفَّتَ فِيهَا، وَإِنَّمَا يَقْصِدُ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ؛ أَي: الْمُحَاضِرِينَ لَوَجْهِهِ، فَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَا كَانَ يَتَلَفَّتُ فِي الْخُطْبَةِ.

وَأَمَّا الْحَضُورُ؛ فَإِنَّهُمْ يَقْبَلُونَ عَلَى الْخُطِيبِ، كَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَتَوَجَّهُونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ^(١)، لِأَجْلِ أَنْ يَسْتَفِيدُوا وَيَتَلَقَّوْا الْخُطْبَةَ بِحَضُورِ قَلْبٍ وَاتِّبَاقٍ.

(وَيَقْصُرُ الْخُطْبَةَ)؛ هَذَا مِنْ سُنَنِ الْخُطْبَةِ أَنْ يَقْصُرَهَا؛ يَعْنِي: يُوَجِّزُ الْخُطْبَةَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي الْخُطْبَةِ، وَأَمْرٌ بِذَلِكَ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ قِصْرَ خُطْبَةِ الرَّجُلِ، وَطَوْلَ صَلَاتِهِ مِثْلُهُ مِنْ فِقْهِهِ» - أَي: علامة على فِقْهِهِ - «فَاطِيلُوا الصَّلَاةَ وَقْصُرُوا الْخُطْبَةَ»^(٢).

وَمِمَّا أَحَدَّثَهُ النَّاسُ الْيَوْمَ: تَطْوِيلُ الْخُطْبَةِ وَتَخْفِيفُ الصَّلَاةِ، عَكْسُ السُّنَّةِ الَّتِي أَمَرَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَمَعَ تَطْوِيلِهِمُ الْخُطْبَ لَا يَأْتُونَ بِشُرُوطِ الْخُطْبَةِ وَأَغْرَاضِهَا الْمَطْلُوبَةِ مِمَّا يُخَشَى مِنْهُ أَلَّا تُصِحَّ خُطْبَتُهُمْ، فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُمْ.

(١) أخرجه: ابن ماجه (١١٣٦) من حديث عدي بن ثابت عن أبيه بلفظ: «كان النبي ﷺ إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم».

(٢) أخرجه: مسلم (١٢/٣)، وأحمد (٢٦٣/٤) من حديث عمار ؓ.

هكذا أمر النبي ﷺ، فالخطيب يحرض على اختصار الخطبة مع اشتمالها على الأغراض المطلوبة، فلا يكون اختصاراً مجاًلاً، ولا يكون تطويلاً مجاًلاً، وإنما يكون متوسطاً معتدلاً، يأتي بالغرض المطلوب من الخطبة، ويريح المستمعين فلا يسئ عليهم بطول الخطبة، وطول الكلام.

فينبغي للخطيب أن يعتني بالخطبة، وبموضوعها، واختصارها، ووجازتها، وبجزالتها، وقوتها، فلا تكون كلاماً عادياً لا يؤثر في القلوب ولا يجلب الاستماعة إليها.

(ويدعو للمسلمين)، كذلك من سنن الخطبة أن يدعو للمسلمين، لأن المسلمين بحاجة إلى الدعاء، يدعو لهم بالصلاح، يدعو لهم بالهداية، يدعو لهم بالتوفيق والاستقامة على الدين، ويدعو لهم بما يصلح دينهم ودنياهم؛ لأن هذا جمع عظيم والحضور يؤمنون على دعائهم، وهذا مظنة الإجابة.

ويدعو لإمام المسلمين^(١)؛ لأن صلاح الإمام صلاح للرعية، فيدعو له بالصلاح، يدعو له بالاستقامة، يدعو له بالتوفيق والهداية، فإن هذا من صالح المسلمين.

(١) انظر: «المعني» (٣/ ١٨١).

قال الإمام أحمد رحمه الله: (لو تعلم أن لنا دعوة مستجابة، لدعوتنا للسلطان). مع أن السلطان في وقته يؤذيه، ومع هذا يقول: (لو تعلم أن لنا دعوة مستجابة، لدعوتنا للسلطان)، هذا من نصيحة للمسلمين؛ لأن السلطان إذا أصلحه الله وهده، كان ذلك من صالح المسلمين ومن نفع المسلمين.

وبعض الناس يستكبرون الدعاء للإمام، ويقولون هذا مذاهنة، وهذا تزلف إلى السلطان، وهذا، وهذا... إلى آخره.

وهذا؛ جهل منهم أو هوى؛ لأن بعضهم عنده هوى، وعندهم بغض لولاة أمور المسلمين.

والتعص الآخر ما عنده بغض، لكن عنده جهل.

فالدعاء لإمام المسلمين من عمل المسلمين قديماً وحديثاً، وفيه مصلحة للإسلام والمسلمين.

فصل

الْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ، يُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ جَهْرًا فِي الْأُولَى بِالْجُمُعَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْمُتَافِقِينَ .

الشرح:

(فصل: الْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ) صلاة الجمعة ركعتان ياجتماع المسلمين^(١)، وهو ما دل عليه سنة الرسول ﷺ.

قال عمر رضي الله عنه: صلاة الجمعة ركعتان، تمام غير قصر، وقد خاب من افتري^(٢).

(يُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ جَهْرًا) ويقرأ فيهما بعد الفاتحة جهرا، فيجهر بالقراءة في صلاة الجمعة، وفي صلاتي العيدين، وفي صلاة الاستسقاء، وفي صلاة الكسوف؛ هذه الصلوات جهرية، وإن كانت في النهار.

(١) انظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص: ٣٨)

(٢) أخرجه ابن ماجه (١/٣٣٨).

لأَجْلِ أَنْ يُسَمِعَ الْمُسْلِمِينَ الْحَاضِرِينَ كِتَابَ اللَّهِ، لِيَتَأَثَّرَ بِهِ قُلُوبُهُمْ، فِيهِ الْجَهْرُ مَصْلَحَةٌ.

(فِي الْأُولَى بِالْجُمُعَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْمُتَافِقِينَ) وله أن يقرأ بعد الفاتحة ما تيسر من القرآن، ولكن الأفضل أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة بسورة الجمعة ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجمعة: ١].

لأن هذه الشورى فيها الأمر بالشعي لصلاة الجمعة، وفيها الأمر بذكر الله ﷻ، وفيها ذكر مئة الله على المؤمنين بعبدة الرسول ﷺ ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾ [الجمعة: ٢] و«الأمي» الذين لا يقرءون ولا يكتبون، بعث الله فيهم هذا النبي العظيم ﷺ، وأنزل عليهم هذا القرآن العظيم، هذا من أكبر نعم الله عليهم.

﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَرُكُوعِهِمْ وَيُخَلِّسُ لَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أَى: قُل: بَعَثَ الرَّسُولُ ﷺ - ﴿لَقَدْ ضَلَّيْنا مُبِينٍ﴾ كانوا يعبدون الأصنام، وكانوا على أعمال قبيحة، فنقلهم الله من هذه الحالة السيئة إلى دين الإسلام، وصاروا أفضل العالمين، بعد أن كانوا هم من أخط البشر، صاروا أفضل العالمين بعبدة هذا الرسول ﷺ، هذه أكبر نعمة على المسلمين.

وَتَحْرُمُ إِقَامَتُهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَلَدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ ، فَإِنْ فَعَلُوا فَالصَّحِيحَةُ مَا بَاشَرَهَا الْإِمَامُ أَوْ أَذِنَ فِيهَا ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي إِذْنٍ أَوْ عَدَمِهِ فَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ جُهِلَتْ الْأُولَى بَطَلَتَا .

الشرح:

(وَتَحْرُمُ إِقَامَتُهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَلَدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ) تحريم إقامة الجمعة في أكثر من موضع لغير حاجة ؛ لأن المطلوب اجتماع أهل البلد في مسجد واحد ، وهكذا كان في عهد النبي ﷺ ؛ كانوا يجتمعون في مسجد الرسول ﷺ ، ويصلون جماعة واحدة ، فمهما أمكن أن يجتمع أهل البلد في مسجد واحد فهو الواجب ، وإن احتاجوا إلى إقامة الجمعة ثانية أو ثالثة لكبر البلد أو لتباعد أقطاره فلا بأس .

(فَإِنْ فَعَلُوا فَالصَّحِيحَةُ مَا بَاشَرَهَا الْإِمَامُ أَوْ أَذِنَ فِيهَا) إذا تعددت الجموع في البلد من غير حاجة ، فالصَّحِيحَةُ منها ما أذن به الإمام أو حضره الإمام ، وما سبَقَ أنه يُشْتَرَطُ لها إذن الإمام ؛ هو فيما إذا لم تتعدّد ، فتعدّد الجوامع في البلد لا يكون إلا بفتوى شرعية من مصدر الفتوى ونظر في حقيقة الواقع ، هل هناك حاجة أو ليس هناك حاجة ؟

(فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْإِذْنِ أَوْ عَدَمِهِ فَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ جُهِلَتْ الْأُولَى بَطَلَتَا) ؛ كلٌّ منهما إذن فيه الإمام ، من غير حاجة ، أو استويا بعدم

الإذن ، فالتي تصح هي الصلاة الأولى ؛ لأنها تسقط بها الفرض ، والثانية لا تصح فيصلونها ظهرًا ، أمّا إذا وَقَعَتَا مَعًا وَلَا يَدْرَى أَيُّهُمَا هِيَ السَّابِقَةُ حَتَّى يُقَالَ الْأُولَى هِيَ الصَّحِيحَةُ وَالثَّانِيَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ ، فَإِنَّهُمَا يَبْطُلَانِ جَمِيعًا ، لِأَنَّهُ لَا مَرِيَّةَ لِاحِدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى ، وَيُصَلُّونَهَا ظَهْرًا بِذَلِكَ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ بَاقِيًا فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ جُمُعَةً .

وَأَقْلُ السُّنَّةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَانِ، وَأَكْثَرُهَا سِتٌّ.

الشرح:

الجمعة ليس لها راتبة قبلها، بخلاف الظهر فإن لها راتبة قبلها وراتبة بعدها.

لكن؛ من جاء إلى المسجد فإنه يصلي ما تيسر له، لا على راتبة، ولكن على أنه نفل مطلق، فيصلي ما تيسر له، ويتشغل بذكر الله وتلاوة القرآن حتى يحضر الإمام. ولو صلى من دخوله إلى أن يأتي الإمام، كان ذلك أفضل.

(وأقل السنة بعد الجمعة ركعتان) هذا بالاتفاق؛ لأن النبي ﷺ كان يصلي بعدها ركعتين في نبيته^(١).

(وأكثرها ست) وأكثرها أربع ركعات بسلامتين^(٢)، وورد أيضا ست ركعات، كل ركعتين بسلام، فأعلى الكمالي ست ركعات، والمتوسط أربع ركعات، والأقل ركعتان، هذا هو الوارد بعد صلاة الجمعة.

والأفضل إن كان يصلها في نبيته، أن يصلي ركعتين، كما كان النبي ﷺ يفعل، وإن كان في المسجد فالأفضل أن يصلي أربعاً أو سبعاً.

(١) أخرجه: البخاري (١٦/٢)، ومسلم (١٧/٣) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه: مسلم (١٦/٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً».

وَيُسُّ أَنْ يَغْتَسِلَ لَهَا - وَتَقْدَمُ - وَتَنْظِفُ، وَيَتَطَيَّبُ، وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ.

الشرح:

(ويُسُّ أَنْ يَغْتَسِلَ لَهَا - وَتَقْدَمُ - وَتَنْظِفُ) مِنْ سُنَنِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الْاِغْتِسَالُ، وَتَقْدَمُ ذِكْرُهُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ.

والغسل يوم الجمعة سنة مؤكدة، وبعض العلماء يرى وجوبه^(١)، لحديث: «غُسِلَ الْجُمُعَةُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(٢).

ولكن الجمهور على أنه مستحب، وأنه سنة مؤكدة، لقوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَبَغَمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْفَسْلُ أَفْضَلُ»^(٣) فدل هذا الحديث على أن الغسل أفضل، وإذا كان أفضل فهو ليس بواجب، هذا قول الجمهور.

قال الإمام ابن القيم^(٤): إن كان عليه أوساخ وروائح كريهة فإنه يجب عليه الاغتسال؛ لأجل إزالة هذه الروائح الكريهة وهذا الغرق، وإن لم يكن فيه روائح ولا عرق فإنه يستحب له الاغتسال.

(١) انظر: «الإمامية» (٣/٢٢٤ - ٢٢٥).

(٢) أخرجه: البخاري (٢١٧/١) (٣/٢)، ومسلم (٣/٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: أبو داود (٣٥٤)، والنسائي (٩٤/٣)، والترمذي (٤٩٧) من حديث سمرة.

(٤) انظر: «زاد المعاد» (١/٣٧٦ - ٣٧٧).

.....

لأن يوم الجمعة، يوم يجتمع فيه الناس، فينبغي لهم أن يهيئوا أنفسهم بالاعتسال، والطيب، والملابس النظيفة، والملابس الجميلة؛ لأن هذا عيد الأسبوع واجتماع المسلمين، فيكون الإنسان بمظهر طيب، وبرائحة طيبة.

(ويتطيب) بأحسن ما يجد من الطيب، تهيئاً لهذا الموسم العظيم، وهذا العيد العظيم.

(ويلبس أحسن ثيابه)؛ كذلك يتجمل بالثياب، أحسن ما يجد من ثيابه، فيكون بالمظهر اللائق.

وَيُبَكِّرُ إِلَيْهَا مَاشِيًا، وَيَذْنُو مِنَ الْإِمَامِ.

الشرح:

(ويُبَكِّرُ إِلَيْهَا) كذلك يُسْتَحَبُّ أَنْ يُبَكِّرَ لصلاة الجمعة، وهذا مفقود الآن عند كثير من الناس، حتى جيران المسجد، وحتى طلبة العلم لا يجيئون إلا في آخر الناس، وهذا زهد في الخير، فالذي ينبغي للمسلم؛ أن يُبَكِّرَ لصلاة الجمعة.

قال ﷺ: «مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً»^(١) ثم بعد الخامسة ليس هناك قربان، فينبغي احتساب الأجر والتبكير في صلاة الجمعة.

(ماشيًا) أي: يكون ماشيًا في ذهابه إلى المسجد، لتكتب له خطواته. وإن كان بعيدًا ويحتاج إلى الركوب فليركب، ولكن كل من أمكنه المشي فإنه يمشي؛ لأن ذلك أفضل، ولما فيه من التواضع والخضوع لله ﷻ.

(ويذْنُو مِنَ الْإِمَامِ)؛ ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْنُو مِنَ الْإِمَامِ؛ لما ورد من الفضل في الذنو من الإمام في هذا اليوم، وأن أقرب الناس إلى الله يوم

(١) أخرجه: البخاري (٣/٢)، ومسلم (٤/٣) من حديث أبي هريرة ؓ

.....

القيامة في يوم المزيّد أسبغهم إلى الجمعة، فإنهم يزورون الرب ﷺ في كل يوم جمعة، وأن أسبغهم وأقرنهم إلى الله أسبغهم إلى الجمعة، وأن المتأخرين عن الجمعة يؤخرون في هذا اليوم عن الله ﷻ.

وَيَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِهَا، وَيَكْثُرُ الدُّعَاءُ وَيَكْثُرُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَنْخَطِئُ رَقَابَ النَّاسِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا أَوْ إِلَى فُرْجَةٍ، وَحَرَمٌ أَنْ يَقِيمَ غَيْرَهُ فَيَجْلِسَ مَكَانَهُ إِلَّا مَنْ قَدَّمَ صَاحِبًا لَهُ فَجَلَسَ فِي مَوْضِعٍ يَحْفَظُهُ لَهُ.

الشرح:

(وَيَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِهَا) يُسْتَحَبُّ أَنْ يقرأ سورة الكهف؛ لما ورد في فضل قراءتها من أحاديث، وإن كانت لا تخلو من مقال^(١)، ولكن من مجموعها يُستفاد أن قراءة سورة الكهف في هذا اليوم لها فضل، فيقرؤها في هذا اليوم.

(ويكثر الدعاء): لأن هذا يوم عظيم، وأخبر النبي ﷺ أن فيه ساعة لا يضافها عبد مسلم، وهو قائم يصلي يدعو الله، ويسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه^(٢). ولا يُدري في أي وقت في هذا اليوم، أخفاها الله من أجل أن يشغل المسلم بالدعاء في سائر اليوم، من أجل أن يكثر دعاؤه، ويعظم أجره.

(١) منها حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أخرجه: الحاكم (٣٦٨/٢)، والبيهقي (٣/٢٤٩) بلفظ: «من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين».

(٢) أخرجه: البخاري (١٦/٢) (٦٦/٧) (١٠٥/٨)، ومسلم (٥/٣) من حديث أبي هريرة ﷺ بلفظ: «في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم وهو قائم يصلي، يسأل الله خيراً إلا أعطاه».

(وَيُكْفَرُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)؛ كذلك مِمَّا يُسْتَحَبُّ فِي هَذَا الْيَوْمِ الْإِكْتِنَارُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ حَقُوقِهِ عَلَيْنَا، وَمِنْ امْتِنَالِ أَمْرِ اللَّهِ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» [الأحزاب: ٥٦].

(وَلَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ) يَحْرُمُ أَنْ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، فَقَدْ دَخَلَ رَجُلٌ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، وَجَعَلَ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ ﷺ: «اجْلِسْ؛ فَقَدْ أَذَيْتَ وَأَتَيْتَ»^(١)؛ يَعْنِي: تَأَخَّرْتَ وَأَذَيْتَ النَّاسَ بِنَخْطِي رِقَابِهِمْ.

فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، بَلْ يَجْلِسُ حَيْثُ يَجِدُ مَكَانًا، وَلَوْ كَانَ فِي آخِرِ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُفْرُطُ.

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا أَوْ إِلَى فُرْجَةٍ) أَي: لَا يُجُوزُ تَخَطِّي رِقَابِ النَّاسِ إِلَّا فِي خَالَتَيْنِ:

الأولى: إِذَا كَانَ إِمَامًا وَلَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْمَنِيرِ إِلَّا بِالتَّخَطِّي.

الحالة الثانية: إِذَا رَأَى فُرْجَةً فِي صَفٍّ، فَيَتَخَطَّى لِيَسُدَّهَا، لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ أَخْطَنُوا وَفَرَّطُوا فِي تَرْكِ هَذِهِ الْفُرْجَةِ.

(وَحَرْمٌ أَنْ يُقِيمَ غَيْرَهُ فَيَجْلِسَ مَكَانَهُ)؛ إِذَا سَبَقَ أَحَدٌ إِلَى مَكَانٍ فِي

(١) أخرجه: أبو داود (١١١٨)، والنسائي (١٠٣/٣)، وأحمد (١٨٨/٤)، ١٩٠ من حديث عبد الله بن بسر، وابن ماجه (١١١٥) من حديث جابر بن عبد الله ؓ.

المسجد، فِي الْجُمُعَةِ أَوْ فِي غَيْرِهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَا يَسْبِقُ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ^(١).

(إِلَّا مَنْ قَدَّمَ صَاحِبًا لَهُ فَيَجْلِسُ فِي مَوْضِعٍ يَحْفَظُهُ لَهُ) إِلَّا إِذَا وَكَّلَ وَاحِدًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ مِنْ خَدَمِهِ أَوْ مِنْ أَوْلَادِهِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُقِيمَهُ وَيَجْلِسَ فِي مَكَانِهِ؛ لِأَنَّهُ وَكَّلَ عَنْهُ، وَنَائِبٌ عَنْهُ.

(١) أخرجه: أبو داود (٣٠٧١)، والبيهقي في «السنن» (١٤٢/٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٨٠/١) من حديث أسمر بن مضر ؓ.

وَحَرَّمَ رَفْعَ مُصَلًّى مَفْرُوشٍ مَا لَمْ تَحْضُرِ الصَّلَاةَ، وَمَنْ قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ لِقَارِضٍ لِحَقِّهِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ قَرِيبًا؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ.

الشرح:

(وَحَرَّمَ رَفْعَ مُصَلًّى مَفْرُوشٍ مَا لَمْ تَحْضُرِ الصَّلَاةَ) فَرُشَ الْمَكَانِ وَاحْتِجَازُهُ فِي الْمَسْجِدِ فِيهِ تَفْصِيلٌ:

إِنْ كَانَ الَّذِي قَرَشَ وَاحْتَجَزَ خَرَجَ لِحَاجَةٍ ثُمَّ يَعُودُ قَرِيبًا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَذَا الْمَكَانِ وَلَا يُجُوزُ رَفْعُ مُصَلَاةٍ.

أَمَّا مَنْ اخْتَجَزَ الْمَكَانَ وَبَقِيَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ بِغَيْرِ عُذْرٍ فَهَذَا لَا أَحَقُّ لَهُ بِهَذَا الْمَكَانِ^(١).

(وَمَنْ قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ لِقَارِضٍ لِحَقِّهِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ قَرِيبًا؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ)؛ إِذَا عَرَضَ لَهُ حَاجَةٌ وَقَامَ وَفِي بَيْتِهِ أَنْ يَعُودَ قَرِيبًا، فَهُوَ أَحَقُّ بِمَكَانِهِ.

(١) قَالَ فِي «الْإِخْتِيارَاتِ الْفَقْهِيَّةِ»: وَإِذَا فَرَشَ مُصَلًى وَلَمْ يَجْلِسْ عَلَيْهِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَلِغَيْرِهِ رَفْعُهُ فِي أَظْهَرِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ (ص: ٨١).

وَمَنْ دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ يُوجِزُ فِيهِمَا، وَلَا يُجُوزُ الْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ إِلَّا لَهُ أَوْ لِمَنْ يَكَلِّمُهُ، وَيُجُوزُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَبَعْدَهَا.

الشرح:

(وَمَنْ دَخَلَ) يَعْنِي: دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ) خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ، (لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ) خَفِيفَتَيْنِ (يُوجِزُ فِيهِمَا)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الرَّجُلَ الَّذِي دَخَلَ وَهُوَ يَخْطُبُ أَنْ يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ^(١)، فَذَلِكَ هَذَا عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الرُّكْعَتَيْنِ، وَأَنَّهُ لَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَهُمَا، وَلَكِنْ يُخَفَّفُ الرُّكْعَتَيْنِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَفَرَّغَ لِسَمَاعِ الْخُطْبَةِ.

(وَلَا يُجُوزُ الْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ)؛ فَمِنْ آدَابِ الْخُطْبَةِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ مَنْ دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ.

وَالثَّانِي: تَحْرِيمُ الْكَلَامِ خَالَ الْخُطْبَتَيْنِ، بَلْ يَجِبُ الْاسْتِمَاعُ وَالْإِنْصَاتُ لِلْخُطْبَةِ.

وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَهْمِيَّةِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَعَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعْتَنَى بِهَا مِنْ قَبْلِ الْخُطْبَةِ، وَمِنْ قَبْلِ الْمُسْتَمْعِينَ.

فَالْخُطْبَةُ يَعْتَنِي بِمَوْضُوعِ الْخُطْبَةِ، وَمُطَابَقَتِهَا لِلْخُطْبِ الْمَشْرُوعَةِ؛ مِنْ اِشْتِمَالِهَا عَلَى خَمْدِ اللَّهِ، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَالشَّهَادَتَيْنِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ،

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١٥/٢)، وَمُسْلِمٌ (١٤/٣)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والموعظة بما يحرك القلوب، وقراءة القرآن فيها بما يناسب الموضوع.

وليس المراد بالخطبة مجرد كلام يتكلم به على المنبر، أو كلام في غير الموضوع الذي يهتم الحاضرين، ويحتاجه الحاضرون، بل يراعي حاجة الحاضرين، ويراعي المناسبة التي يتكلم عنها، من التنبيه على أخطاء تقع في المجتمع أو بيان أشياء يجهلها الحاضرون من أمور دينهم، خصوصاً أمر العقيدة، فيعني الخطيب بأمر العقيدة؛ لأنها هي الأصل، وهي الأساس، ولأن الجهل بها والخطأ فيها يترتب عليه نقص في الدين أو ضياع للدين، فيعني الخطيب بالعقيدة، والتنبيه عليها، والتنبيه على ما يخل بها؛ لأنه يكثر الخطأ في العقيدة.

ويعني بخودة الإلقاء حتى يؤثر في الناس، كما كان النبي ﷺ إذا خطب أحمزت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش وهو يقول: «صَبِّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ»^(١)، هذا من ناحية الخطيب.

والمستمع، يصبى ويقل على الخطيب، ولا يشغل بشيء، ولا يتحرك أو يعيث بيديه، وإنما يتوجه إلى الاستماع ويترك الحركات، لأن النبي ﷺ حزم الكلام والإمام يخطب، وقال: «مَنْ قَالَ: صَبِّحْ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا فَلَا

(١) أخرجه: مسلم (١١/٣) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

جُمُعَةٌ لَهُ»^(١)، وقال عليه الصلاة والسلام: «الذي يتكلم يوم الجمعة والإمام يخطب كالجمار يحمل أسفارا»^(٢)؛ بمعنى: أنه خضر ولم يستفد، فهو مثل الجمار الذي يحول الكتب ولم يستفد منها.

فدل هذا على عظم شأن الخطبة من قبل الخطيب، ومن قبل الحضور، فإن تكلم والإمام يخطب فإنه يطل ثوابه، لا يؤمر بإعادة الجمعة، ولكن يطل ثوابه.

وهذه حسارة عظيمة لا ينبغي لها الناس، ولذلك أغلبهم لا يحضر، ولا يجي إلا بعد ما ينتهي الخطيب، وإن جاء فإنه لا يشبه للخطيب، ولا يدري ماذا قال الخطيب.

وهذه صفة المنافقين، قال الله جل وعلا: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مَاذَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ»^(٣) [محمد: ١٦].

ما يذكرون ماذا قال الخطيب. فالواجب على المسلم أن يحضر ويصت ويستمع ويستوعب الخطبة.

(إلا أنه أول من يكلمه) أي: لا يجوز الكلام أثناء الخطبة إلا للخطيب، فيجوز للخطيب أن يكلم وينبه على شيء حصل من الحضور.

(١) أخرجه: أحمد (٩٣/١)، وأبو داود (١٠٥١) من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: أحمد (٢٣٠/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أو الحضور إذا احتاج أحد منهم إلى شيء يسأل عنه الخطيب فله ذلك، كما حصل هذا من النبي ﷺ، فإنه قال للذي دخل وجلس: «هل صليت ركعتين؟»، قال: لا، قال: «قم فصل ركعتين»^(١).

ففيه: أن الرسول كلم الرجل، والرجل كلم الرسول ﷺ في حال الخطبة، وهذا للحاجة.

وكما في قصة الذي دخل، والنبي ﷺ يخطب، وشكا إليه الجذب وانجاس المطر وحاجة المسلمين، وطلب من الرسول ﷺ أن يستسقي للمسلمين، فرقع النبي ﷺ يديه واستسقى، وفي أثناء دعائه نشأت السحابة، واتسعت وامطرت فخرجوا في المطر، والبياء تجري، واستمر المطر أسبوعاً، حتى دخل الرجل الذي جاء في الجمعة الأولى، وطلب من الرسول أن يدعو الله بامساك المطر؛ لأنه قد تضرر الناس من كثرتيه، فرقع النبي ﷺ يديه ودعا الله بالاستصحاء^(٢).

(ويجوز قبل الخطبة، ويبدأها) يجوز الكلام قبل الخطبة، ويجوز بعد نهاية الخطبة؛ لأن الكلام إنما يحرم وقت الخطبة من بدايتها إلى نهايتها، أما قبلها أو بعدها أو في أثناء الجلوس بين الخطبتين، فلا مانع من الكلام، مع أنه ينبغي للخاصين في المسجد أن يستعملوا بذكر الله.

(١) أخرجه: البخاري (١٥/٢) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

(٢) أخرجه: البخاري (١٥/٢)، ٣٦، ٣٧، (٢٣٦/٤)، ومسلم (٢٥/٣) من حديث أنس بن مالك ﷺ.

باب صلاة العيدين

الشرح:

(باب صلاة العيدين) إتيان باب صلاة الجمعة بباب صلاة العيدين ظاهر المناسبة؛ لأن صلاة العيدين تشبه صلاة الجمعة في أنها يجتمع لها الثاس، وفي أن لها خطبتين، وفي أنها ركعتان، وإن كانت تختلف عن الجمعة في أحكام.

ولكن هل هي واجبة على الكفاية؟ أو واجبة على الأعيان؟ أو هي سنة؟

• ثلاثة أقوال لأهل العلم:

القول الأول: أن صلاة العيدين واجبة على الكفاية^(١)، إذا قام بها من يكفي سقط الإناء عن الباقي في البلد، وأما إذا لم تصل في البلد فإنه يأثم الجميع، وإذا توأطوا على تركها قصداً، فإنهم يقاثلون؛ لأنها من شعائر

(١) قال في «الإصناف»: هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب (٢/٤٢٠).

الإسلام الظاهرة، كما لو تواطئوا على ترك الأذان أو ترك الإقامة في الصلاة، فإنهم يقاتلون على ذلك، فهي فرض كفاية.

القول الثاني: أنها فرض عين على كل مسلم، وهذا مذهب أبي حنيفة، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(١).

القول الثالث: أنها سنة^(٢)، وهو قول الجمهور؛ لأن الرجل الذي سأل النبي ﷺ عن الصلوات الخمس وبينها له ﷺ، فقال: هل علي غيرها؟ قال: «لا؛ إلا أن تطوع»^(٣)، دل على أنه ليس هناك صلاة واجبة إلا الصلوات الخمس، ولقوله ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة»^(٤).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]؛ «كتاباً»: يعني مفروضة، فدل على أن ما عداها من الصلوات فهو نافلة، ومن ذلك صلاة العيد، هذا قول الجمهور.

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ١٢٣).

(٢) وبه قال مالك وأكثر أصحاب الشافعي. انظر: «المغني» (٢٥٣/٣).

(٣) أخرجه: البخاري (١٨/١) (٢٣٥/٣)، ومسلم (٣١/١) من حديث طلحة بن عبيد الله التيمي ﷺ.

(٤) هو قطعة من الحديث السابق.

والذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية، هو القول الثاني؛ أنها فرض عين، وهو مذهب أبي حنيفة؛ لأن الرسول ﷺ فعلها، وداوم عليها، حتى النساء الحيض، والمخدرات ذوات الخدور أمرهن بالخضور إلى صلاة العيدين، ويعتزل الحيض المصلى^(١)، فدل على وجوبها، وهذا القول واضح القوة.

وصلاة العيدين أضيفت للعيدين، من باب إضافة المسبب إلى سببه، أي: الصلاة التي سببها العيذان.

و«العيدين» تنيئة «عيد»، وهو اسم لما يعود ويتكرر، إما يعود الأسبوع كالجُمعة، أو في العام كعيد الفطر، وعيد الأضحى، فهو اسم لما يتكرر ويعود، ويجمع على «أعياد»^(٢).

● والعيد قسمان:

عيد زماني؛ كعيد الفطر، وعيد الأضحى.

وعيد مكاني؛ وهو ما يجتمع الناس فيه للعبادة، كالمشاعر والمسجد

(١) أخرجه: البخاري (٩٩/١) (٢٦/٢)، ومسلم (٢٠/٣) من حديث أم عطية ﷺ قالت: «أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيد وذوات الخدور فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم، ويعتزل الحيض من مصلاتهم».

(٢) انظر: «المطلع» (ص: ١٠٨).

الحَرَامُ ؛ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ كُلَّ سَنَةٍ لِمَنَابِتِ الْحَجِّ ، فِيهِ أَعْيَادُ مَكَائِبَةٍ .
وَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ ، كَانَ لِلجَاهِلِيَّةِ أَعْيَادٌ كَثِيرَةٌ ، يَخْتَرِعُونَهَا
مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ، وَلَا يَزَالُ هَذَا فِي النَّاسِ إِلَى الْيَوْمِ ، يَخْتَرِعُونَ أَعْيَادًا كُلُّ
عَلَى حَسَبِ مَزَاجِهِ وَرَغْبَتِهِ .

فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ ، وَجَدَهُمْ يَحْتَفِلُونَ بِيَوْمَيْنِ ؛ يَوْمِ النَّيَّارِ ،
وَيَوْمِ الْبَهْرَجَانِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا ؛
عِيدَ الْفِطْرِ ، وَعِيدَ الْأَضْحَى »^(١) ، فَأَبْطَلَ الرَّسُولُ ﷺ أَعْيَادَ الْجَاهِلِيَّةِ ،
وَأَمَرَ بِأَعْيَادِ الْإِسْلَامِ ؛ عِيدِ الْفِطْرِ ، وَعِيدِ الْأَضْحَى .

فَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ أَعْيَادٌ سِوَى هَذَيْنِ الْعِيدَيْنِ ، فَمَنْ أَحْدَثَ عِيدًا غَيْرَهُمَا
- كَمَنْ أَحْدَثَ أَعْيَادَ الْمَوَالِدِ ، أَوْ أَعْيَادَ الْجُلُوسِ^(٢) ، أَوْ عِيدَ النَّصْرِ ، أَوْ
عِيدَ الْجَلَاءِ ، أَوْ عِيدَ كَذَا وَكَذَا ، هَذِهِ كُلُّهَا أَعْيَادُ جَاهِلِيَّةٍ .

فَإِنْ كَانَ يُعْتَقَدُ أَنَّهَا عِبَادَةٌ ، وَأَنَّهَا دِينٌ فِيهِ بَدْعَةٌ ؛ كَالْمَوْلِدِ النَّبَوِيِّ .
وَأِنْ كَانَتْ لَا يُعْتَقَدُ أَنَّهَا عِبَادَةٌ ، فَهِيَ تَشْبَهُ بِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَتَشْبَهُ
بِالْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ ، كَأَنْ تَكُونَ مِنْ فِئِلِ تَخْلِيدِ الذِّكْرِيَّاتِ أَوْ مَا أَشْبَهَ

(١) أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ (١٠٣/٣) (١٧٨/٣) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٣٤) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٧٩/٣) مِنْ
حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ .
(٢) أَيِ : أَعْيَادِ الْجُلُوسِ عَلَى كُرْسِيِّ الْمَمْلَكَةِ أَوْ الرَّئَاسَةِ .

ذَلِكَ ، فَهَذَا تَشْبَهُ بِالْكُفَّارِ ، وَمُخَالَفَةٌ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ
أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا عِيدَيْنِ » ، فَلَا يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى مَا أَبْدَلَهُ اللَّهُ بِأَعْيَادِ الْجَاهِلِيَّةِ .
أَمَّا إِنْ كَانَتْ يُقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ ، مِثْلَ عِيدِ الْمَوْلِدِ النَّبَوِيِّ ، فَهَذَا
بَدْعَةٌ ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ فِي الدِّينِ ضَلَالَةٌ ، وَقَالَ ﷺ : « فَإِنْ كُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ ،
وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ »^(١) ، قَالَ : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا ، فَهُوَ
رَدٌّ »^(٢) .

فَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ عِيدٌ إِلَّا هَذَيْنِ الْعِيدَيْنِ ؛ عِيدَ الْفِطْرِ ، وَعِيدَ
الْأَضْحَى ، وَكُلٌّ مِنْهَا بَعْدُ آدَاءِ زَكَنِ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ؛ فَعِيدُ الْفِطْرِ بَعْدُ
آدَاءِ زَكَنِ الصَّيَامِ ، وَعِيدُ الْأَضْحَى بَعْدُ آدَاءِ زَكَنِ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ؛ وَهُوَ
الْحَجُّ وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَهُوَ الزُّكْنُ الْأَعْظَمُ لِلْحَجِّ ، شُكْرًا لِلَّهِ ﷻ
وَتَعْظِيمًا لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ صِيَامِ رَمَضَانَ ، وَمِنْ الْحَجِّ
إِلَى بَيْتِهِ الْحَرَامِ ، فَبِهِمَا سِرٌّ عَظِيمٌ ، وَمُظْهَرٌ عَظِيمٌ مِنْ مَظَاهِيرِ الْإِسْلَامِ ،
وَشُعَائِرِ الْإِسْلَامِ الطَّاهِرَةِ ، لَيْسَ هُمَا مِنْ بَابِ الْفَرَاغِ أَوْ مِنْ بَابِ الْعَبَثِ .

(١) هَذَا جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ ، أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ (١٢٦/٤) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٠٧) ، وَالتِّرْمِذِيُّ
(٢٦٧٦) مِنْ حَدِيثِ الْعَرَبَاذِيِّ بْنِ سَارِيَةَ ؓ .
(٢) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (٢٤١/٣) ، وَمُسْلِمٌ وَالْفَقْهُ لَه (١٣٢/٥) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ؓ .

وَهِيَ فَرَضٌ كَقِيَامِهِ، إِذَا تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ قَاتَلَهُمُ الْإِمَامُ.

الشرح:

(وهي فرض كقِيَامِهِ) أي: صلاة العيدين فرض على الكفاية، إذا فعلها من يكفي سقط الإثم عن الباقيين، وهو المذهب عند أحمد رحمته الله. وفرض الكفاية معروف؛ هو الذي إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقيين، وبقي في حق الباقيين سنة، وإذا لم يتم به أحد بأثم الجميع، لأن الغرض وجود هذا الشيء دون نظير إلى من يقوم به.

• والفرق بين فرض الكفاية وفرض العين:

أن فرض الكفاية: المقصود وجوده دون نظير إلى من يقوم به من المسلمين.

وأما فرض العين: فهو مطلوب وجوده ومطلوب من يؤديه، مطلوب الأمان: وجوب العبادة، ومن يقوم بها، هذا فرض العين، كالصلوات الخمس والجمعة.

أما فرض الكفاية فمطلوب وجوده من مجموع الناس، فإذا وجد حصل المقصود دون نظير إلى الأفراد.

(إذا تركها أهل بلد قاتلهم الإمام) أي إذا تمردوا تركها، أو تواطؤوا على تركها قاتلهم الإمام؛ لأنها من شعائر الإسلام الظاهرة، وإمام المسلمين يجب عليه أن يحافظ على شعائر الإسلام؛ لئلا يفتنهم ويتلاعب بها.

وَوَقْتُهَا كَصَلَاةِ الضُّحَى، وَآخِرُهُ الزَّوَالُ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ بِالْعِيدِ إِلَّا بَعْدَهُ صَلُّوا مِنَ الْعَدِ.

الشرح:

(ووقتها كصلاة الضحى، وآخِرُهُ الزَّوَالُ) وقت صلاة العيد، يبدأ بدخول وقت صلاة الضحى، عند ارتفاع الشمس قيد رمح، فلا تُصَلَّى قبل ذلك، ونهايته، دخول وقت الظهر بالزَّوَالِ.

والدليل على ذلك: حديث أبي عمير بن أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنه عن عُمَيْرٍ لَهُ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالُوا: غُمَ عَلَيْنَا هَذَا سُؤَالٌ، فَأَصْبَحْنَا صَائِمِينَ، فَجَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ بَعْدَمَا زَالَتْ الشَّمْسُ، فَأَخْبَرُوا النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ الْبَارِحَةَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُفْطَرُوا، وَأَنْ يَخْرُجُوا غَدًا لِعِيدِهِمْ - يَعْنِي: لَصَلَاةِ الْعِيدِ ^(١).

فدل على أنها لا تُصَلَّى بعد الزَّوَالِ، إذ لو كانت تُصَلَّى بعد الزَّوَالِ، لأمَرهم بالصلاة في يوم العيد، فكونه آخرها إلى الغد دليل على أنه إذا خَرَجَ وقتها فإنها لا تُصَلَّى في ذلك اليوم.

(فإن لم يعلم بالعيد إلا بعده صَلُّوا مِنَ الْعَدِ)؛ إذا لم يعلم بالعيد؛ يعني: لم يثبت هلال شوال إلا بعد الزَّوَالِ، فإنهم يؤجلونها إلى الغد، ويصلونها في وقت صلاة العيد قضاء، ولا يصلونها في ذلك اليوم، لخروج وقتها.

(١) أخرجه: أحمد (٥٨/٥) بنحوه من حديث أبي عمير بن أنس رضي الله عنه.

وَتُسَنُّ فِي صَحْرَاءَ .

الشرح:

مكان صلاة العيد : (وَتُسَنُّ فِي صَحْرَاءَ) السنة أن تكون في الصحراء خارج البنيان ، كما كان النبي ﷺ يخرج بالناس^(١) ، ويصلي بهم خارج المدينة ، هذا هو السنة ، ولأنها شعيرة ظاهرة ، وفي خروج المسلمين إلى الصحراء ويؤوِّزهم إظهار لشعائر الإسلام .

إلا في المسجد الحرام ، وفي المسجد الأقصى ، فإنها تُصلَّى في هذين المسجدين ، لفضيلتهما على غيرهما ، وكما كان ذلك في عهد النبي ﷺ ، فأهل مكة لا يخرجون إلى الصحراء ، وإنما يصلون في المسجد الحرام عند الكعبة المشرفة ، وكذلك في المسجد الأقصى فإنهم يصلون داخله ، ولا يخرجون إلى الصحراء ؛ ليعمل الصحابة ﷺ لما فتحوا بيت المقدس .

وأما في بقية البلاد ، فإن السنة أن تُصلَّى في الغراء ، في صحراء قريبة من البنيان ؛ لأجل ألا يشق على الناس البعد ، ولأن النبي ﷺ صلاها خارج باب المدينة .

فإن احتاج الناس للصلاة في المساجد ، جاز ذلك .

(١) أخرجه : البخاري (٢٢/٢ ، ١٤٩) ، ومسلم (٢٠/٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : «إن رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الأضحي ويوم الفطر إلى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة ... » الحديث .

وَتَقْدِيمُ صَلَاةِ الْأَضْحَى ، وَعَكْسُهُ الْفِطْرِ ، وَأَكْلُهُ قَبْلَهَا ، وَعَكْسُهُ فِي الْأَضْحَى إِنْ ضَحَّى .

الشرح:

(وَتَقْدِيمُ صَلَاةِ الْأَضْحَى) أي : تُسَنُّ صَلَاةُ عِيدِ الْأَضْحَى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ لِلذَّبْحِ أَضَاجِيهِمْ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَضْحَى يُسَنُّ أَنْ يَأْكُلَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، حَتَّى يُضْحِيَ ، وَيَأْكُلَ مِنْ أَضْجِيئِهِ ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ^(١) ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَكُنْ مِنَ الْكَاثِرِينَ» [البقرة : ٢٠] ، فَقَدَّمَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّحْرِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا يُبَكَّرُ بِهَا .

(وَعَكْسُهُ الْفِطْرُ) وَأَمَّا عِيدُ الْفِطْرِ فَبِالْعَكْسِ ، يُسَنُّ تَأْخِيرُهَا ، فَلَا يُسْتَعَجَلُ الْإِمَامُ بِهَا مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتِمَّكَنَ النَّاسُ مِنْ إِخْرَاجِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ .

(وَأَكْلُهُ قَبْلَهُ) وَيُسَنُّ الْأَكْلُ قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ تَمْرَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ لَصَلَاةِ عِيدِ الْفِطْرِ^(٢) ، وَلِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا قَالَ : «قَدْ أَفْلَحَ

(١) ورد ذلك في الحديث الذي أخرجه : أحمد (٣٥٢/٥ ، ٣٥٣) من حديث بريدة بن الحصبب رضي الله عنه ، ولفظه : «كان النبي ﷺ يوم الفطر لا يخرج حتى يطعم ، ويوم النحر لا يطعم حتى يرجع» .

(٢) كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، الذي أخرجه : البخاري (٢١/٢) ، وأحمد (٣/١٢٦) ، ولفظ البخاري : «كان رسول الله ﷺ لا يندو يوم الفطر حتى يأكل تمرات» .

.....

مَنْ تَزَكَّى ① وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى [الأعلى: ١٤-١٥]، فَقَدِمَ التَّزَكِّيَةَ عَلَى الصَّلَاةِ. والمرادُ بِ﴿تَزَكَّى﴾ - عند بعضِ المُفسِّرين - : أَدَّى صَدَقَةَ الْفِطْرِ.

وَأَكَلَهُ قَبْلَ صَلَاةِ عِيدِ الْفِطْرِ إِظْهَارًا لِلْفِطْرِ؛ لِأَنَّهُ يَطْنُ النَّاسُ أَنَّهُ يَصُومُ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَ الْعِيدَ، فَأَكَلَ ﷺ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ إِظْهَارَ الْفِطْرِ فِي هَذَا الْيَوْمِ.

وَتُكْرَهُ فِي الْجَامِعِ بِلا عُدْرِ .

الشرح:

(وَتُكْرَهُ فِي الْجَامِعِ بِلا عُدْرِ) إِذَا كَانَ هُنَاكَ عُدْرٌ فَإِنَّهُمْ يَصَلُّونَهَا فِي الْجَامِعِ كَالْمَطَرِ وَالْبَرْدِ، أَوْ عَدَمِ وَجُودِ صَخْرَاءَ قَرِيبَةٍ، وَقَدْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي مَسْجِدِهِ فِي يَوْمِ مُطِيرٍ ^(١).
أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَاجَةٌ، فَإِنَّهُ يُكْرَهُ صَلَاتُهُمْ فِي الْجَوَامِعِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ ظُهُورَ النَّاسِ وَبُرُوزَهُمْ، وَاجْتِمَاعَهُمْ فِي مَكَانٍ مَكْشُوفٍ إِظْهَارًا لِسِعَارِ الْإِسْلَامِ.

(١) أخرجه: أبو داود (١١٦٠)، وابن ماجه (١٣١٣) من حديث أبي هريرة ؓ قال: أصاب الناس مطر في يوم عيد على عهد رسول الله ﷺ فصلّى بهم في المسجد.

وَيُسَنُّ تَبَكُّيرُ مَأْمُومٍ إِلَيْهَا مَاشِيًا بَعْدَ الصُّبْحِ، وَتَأَخُّرُ إِمَامٍ إِلَى وَفَتِ الصَّلَاةِ عَلَى أَحْسَنِ هَيْئَةٍ، إِلَّا الْمُعْتَكِفَ فِي ثِيَابِ اعْتِكَافِهِ.

الشرح:

(وَيُسَنُّ تَبَكُّيرُ مَأْمُومٍ إِلَيْهَا) يُسَنُّ أَنْ يَكُونُ الْمَأْمُومُ لِلخُرُوجِ لصلَاةِ الْعِيدِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِذِكْرِ اللَّهِ، وَيَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ وَيَحْصُلَ عَلَى الْأَجْرِ، وَفِيهِ مُسَابَقَةٌ إِلَى الْخَيْرِ، أَمَّا الْإِمَامُ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا عِنْدَ الصَّلَاةِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ^(١).

(مَاشِيًا بَعْدَ الصُّبْحِ) هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ؛ لِأَجْلِ أَنْ تُكْتَبَ لَهُ حُطَّوَاتُهُ الَّتِي يَمْتَلِكُهَا، كَمَا هُوَ فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْعِيدِ، فَيُسْتَحَبُّ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْمَسْجِدِ لِأَذَاءِ الْفَرَاثِصِ مَاشِيًا وَمُبَكِّرًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآخَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢]، وَالْآثَارُ: هِيَ الْخُطَى إِلَى الْمَسَاجِدِ، عَلَى أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ لِلآيَةِ.

وقيل: المراد بـ«آثارهم»: ما يتركه الميت بعد وفاته من أعمال الخير، وأعمال البر، والآية شاملة لهذا وهذا^(٢).

(١) صح ذلك من حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري (٢٢/٢، ١٤٩)، ومسلم (٣/٢٠) قال: «إن رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الأضْحَى ويوم الفطر إلى المصلين، فأول شيء يبدأ به الصلاة...» الحديث.

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٠/١٥).

ولا تأس بالركوب إذا كان يمشي عليه المشي، أو كانت المسافة بعيدة، أو هو كبير السن أو مريض.

أما إذا كان قويا وقادرا على المشي فالأفضل في حقّه أَنْ يَخْرُجَ مَاشِيًا، وَلَوْ كَانَ ذَا سُلْطَانٍ وَذَا جَاوِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وَهُوَ السُّلْطَانُ، وَهُوَ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَمَعَ هَذَا كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ مَاشِيًا^(١).

(عَلَى أَحْسَنِ هَيْئَةٍ)؛ أَي: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَجَمَّلَ لِلْعِيدِ بِأَجْمَلِ الثِّيَابِ، وَيَتَطَيَّبَ بِأَحْسَنِ الْأَطْيَابِ، وَيَنْتَظِفَ؛ لِأَنَّهُ عِيدٌ وَاجْتِمَاعٌ عَظِيمٌ، فَيَهْتَأُ لَهُ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَجَمَّلُ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَيَلْبَسُ لَهُ مَلَأَيْسَ خَاصَّةً^(٢).

وكان السلف أيضا يلبسون لصلَاةِ الْعِيدِ مَلَأَيْسَ خَاصَّةً مِنْ أَجْمَلِ مَا يَجِدُونَ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ تَعْظِيمٌ لِهَذَا الْيَوْمِ، وَإِظْهَارٌ لِلْفَرَحِ وَالسُّرُورِ بِهِ.

(١) أخرجه: ابن ماجه (١٢٩٥) من حديث ابن عمر ؓ من فعله ﷺ. وهو عند الترمذي (٥٣٠)، وابن ماجه (١٢٩٦) من حديث علي ؓ قال: «من السنة أن يخرج إلى العيد ماشيا».

(٢) أخرجه: ابن خزيمة في «صحيحه» (١٧٦٦)، والبيهقي في «السنن» (٢٨٠/٣) من حديث جابر بن عبد الله قال: كانت للنبي ﷺ جبة يلبسها في العيدين ويوم الجمعة وعند عبد الرزاق في «المصنف» (٥٣٣١)، والبيهقي (٢٨٠/٣) من حديث جعفر بن محمد، عن أبيه قال: إن النبي ﷺ كان يلبس في كل يوم عيد بردا له من جبة.

.....

فَلَا يَأْتِي الْإِنْسَانَ بِالشَّيَابِ الرَّثَّةُ، وَالرُّوَائِحِ الْكَرِيهَةُ.

أَمَّا إِذَا كَانَ فَتِيرًا وَلَا يَقْدِرُ فَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ خَالِهِ، وَلَكِنْ مَعَ النُّظَافَةِ وَالْإِغْتِسَالِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَعِجُزُ عَنْهُ أَحَدٌ؛ لَا الْفَقِيرُ، وَلَا الْغَنِيُّ.

(إِلَّا الْمُعْتَكَفَ، فِيهِ ثِيَابُ اغْتِكَافِهِ)؛ أَي: يَخْرُجُ لِصَلَاةِ الْعِيدِ بِثِيَابِهِ الَّتِي اعْتَكَفَ فِيهَا، لِيَبْقَى عَلَيْهِ آثَارُ الطَّاعَةِ.

وَمِنْ شَرْطِهَا: اسْتِيطَانُ، وَعَدَدُ الْجُمُعَةِ؛ لَا إِذْنُ الْإِمَامِ.

الشرح:

(وَمِنْ شَرْطِهَا: اسْتِيطَانُ) يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ صَلَاةِ الْعِيدِ: الْاسْتِيطَانُ، كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ فَلَا تُجِبُ عَلَى الْمُسَافِرِينَ فِي الْبَرِّ، وَلَا عَلَى الْبَادِيَةِ الَّذِينَ هُمْ غَيْرُ مُسَوِّطِينَ يَمَكَّانِ؛ لِأَنَّ الْبَادِيَةَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا حَوْلَ الْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِصَلَاةِ الْعِيدِ وَلَا بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ وَلَئِنَّ ﷺ فِي أَسْفَارِهِ مَا كَانَ يُصَلِّي الْعِيدَ، وَلَا كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ، وَلَقَدْ وَفَّقَ بَعْرِقَةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَلَمْ يُصَلِّ الْجُمُعَةَ، وَكَذَلِكَ يَوْمَ النَّحْرِ كَانَ فِي مَنَى، وَلَمْ يُصَلِّ الْعِيدَ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا لَا تُشْرَعُ لِلْمُسَافِرِ، وَلَا عَلَى غَيْرِ الْمُسَوِّطِينَ مِنَ الْبَادِيَةِ، وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي حَقِّ الْمُسَوِّطِينَ اسْتِيطَانًا دَائِمًا.

(وَعَدَدُ الْجُمُعَةِ) وَيُشْتَرَطُ لَهَا عَدَدُ الْجُمُعَةِ، وَالْجُمُعَةُ؛ الصَّحِيحُ أَنَّهَا تَنْعَقِدُ بِثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرَ^(١).

(لَا إِذْنُ الْإِمَامِ) كَمَا سَبَقَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، أَنَّهَا لَا يُشْتَرَطُ لَهَا إِذْنُ الْإِمَامِ، بَلْ إِذَا تَوَافَرَتْ شُرُوطُ فِعْلِهِمَا، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُمُ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ.

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ٧٩)

وَيُسْنُ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، وَيُضَلِّيْهَا رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

الشرح:

(وَيُسْنُ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى) يُسْتَحَبُّ لِمَنْ خَرَجَ لَصَلَاةِ الْعِيدِ مِنْ طَرِيقٍ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ طَرِيقٍ أُخَرَ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَالْحَكْمَةُ فِي ذَلِكَ، قِيلَ: لِأَجْلِ أَنْ تَشْهَدَ لَهُ الْبَقَاةُ بِالْعِبَادَةِ وَذِكْرِ اللَّهِ ﷻ، وَقِيلَ: لِأَنَّ الرُّسُولَ يَحْتَاجُهُ النَّاسُ فَيَسْأَلُونَهُ، وَيُحِبُّونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ، وَيَشَاهِدُوهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، فَهُوَ يَذْهَبُ مِنْ طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ مِنْ آخَرَ مِنْ أَجْلِ مَصْلَحَةِ النَّاسِ.

(وَيُضَلِّيْهَا رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ) يَضَلِّي صَلَاةَ الْعِيدِ رَكَعَتَيْنِ، هَذَا بِالْإِجْمَاعِ^(١). وَيُخَطَّبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ هَذَا هُوَ عَمَلُ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَانَ يَخْطُبُ لِلْعِيدَيْنِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ قَبْلَ الْجُمُعَةِ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الْجُمُعَةِ، وَالشَّرْطُ يَتَقَدَّمُ الْمَشْرُوطَ، بِخِلَافِ الْخُطْبَةِ لِلْعِيدَيْنِ فَإِنَّهَا سُنَّةٌ.

فَلِذَلِكَ صَارَتْ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَلَوْ خُطِبَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ كَانَ ذَلِكَ بِدْعَةً، وَلَقَدْ فَعَلَهُ بَعْضُ أُمَرَاءِ بَنِي أُمَيَّةَ، فَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ غَايَةَ الْإِنْكَارِ؛ لِأَنَّ هَذَا مُخَالِفٌ لِسُنَّةِ الرُّسُولِ ﷺ وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، لِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ الْعِيدَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ^(٢).

(١) انظر: «المغني» (٢/٢٦٥).

(٢) أخرجه: البخاري (٢/٢٢، ٢٣)، ومسلم (٢٠/٣)، وأحمد (١٢/٢، ٣٨)، =

يُكَبِّرُ فِي الْأَوَّلَى بَعْدَ الاسْتِيفْتَاكِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ وَالْقِرَاءَةِ سَبْعًا، وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ خَمْسًا، يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ.

الشرح:

(يُكَبِّرُ فِي الْأَوَّلَى بَعْدَ الاسْتِيفْتَاكِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ وَالْقِرَاءَةِ سَبْعًا، وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ خَمْسًا) يَكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ فِي الْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ تَكْبِيرٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي عِيدِ الْفِطْرِ: «وَلْيُكَبِّرُوا وَلْيَذْكُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَهُمْ» [البقرة: ١٨٥]، وَقَالَ فِي عِيدِ الْأَضْحَى: «وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ» [الحج: ٢٨].

فَأَيَّامُ الْعِيدِ أَيَّامُ تَكْبِيرٍ، فَيُظْهِرُ التَّكْبِيرَ فِي هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ، وَيُخْصُصُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْخُطْبَةَ بِالتَّكْبِيرِ، فَيَكَبِّرُ فِي الْأَوَّلَى بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ سَبْعًا، وَيَكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا، وَقِيلَ: يُكَبِّرُ فِي الْأَوَّلَى سَبْعًا، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا، وَكِلَا الصَّفَتَيْنِ وَرَدَّتَا عَنِ الرُّسُولِ ﷺ^(١)، فَإِذَا فَعَلَ هَذَا تَارَةً،

= والنسائي (٣/١٨٣)، والترمذي (٥٣١)، وابن ماجه (١٢٧٦)، بدون ذكر عثمان رضي الله عنه، وعند البخاري (٢٣/٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه بذكر عثمان رضي الله عنه، ولفظه: «شهدت العيد مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنه، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة».

(١) الصفة الثانية أخرجها: أحمد (٢/١٨٠)، وأبو داود (١١٥١، ١١٥٢)، وابن ماجه (١٢٧٨)، والدارقطني (٤٨/٢) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده رضي الله عنه.

.....

وفعل هذا تارة كان حسناً، وإن اقتصر على إحدى الصفتين دائماً فلا بأس.

(يُزَفَّعُ يَذِيه مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ) كما هو في صلاة الفرض، وفي صلاة الجنائز، وهذا عمل السلف الصالح، يرفعون أيديهم بالتكبير في صلاة العيد.

وهو عند الترمذي (٥٣٦)، وابن ماجه (١٢٧٩)، والدارقطني (٤٨/٢)، والبيهقي (٢٨٦/٣) من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده .

وَيَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا»، وَإِنْ أَحَبَّ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَفْرَأُ جَهْرًا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِ«سُبْح» فِي الْأَوَّلَى وَ«الْعَاشِيَةِ» فِي الثَّانِيَةِ.

الشرح:

أي: يقول ذلك بين كل تكبيرتين.

(وَيَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا») وَإِنْ أَتَى بِذِكْرٍ غَيْرِ هَذَا، قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»، فَعَذَا حَسَنٌ.

ولو سَكَتَ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ شَيْئًا، فَلَا بَأْسَ.

(ثُمَّ يَفْرَأُ جَهْرًا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِ«سُبْح» فِي الْأَوَّلَى وَ«الْعَاشِيَةِ» فِي الثَّانِيَةِ) القراءة في صلاة العيدين جهريّة مثل صلاة الجمعة، لفعل النبي ﷺ، ولحضور الجمع الكبير من المسلمين لأجل إسماعيلهم القرآن ليتعظوا ويتذكروا.

ويقراء في الأولى بعد الفاتحة، بِ«سُبْحٍ أَسْرَرَ رَيْكَ الْأَعْلَى»، وفي الثانية بعد الفاتحة بسورة «الْقَنِيَةِ».

وإن قرأ في الأولى بسورة «ق» ، وفي الثانية بِ«أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ» ، فحَسَنٌ أَيْضًا.

وإن قرأ بغير هذه السور، فلا بأس؛ لقوله تعالى ﴿لَقَدْ رَأَوْا مَا يَبْتَغُونَ﴾ [المزمل: ٢٠].

ولكن قراءته لهاتين السورتين سنة، لما فيهما من التذكير بالبعث والثشور، وأحوال يوم القيامة، وهذا جمع عظيم يشبه الحشر، يذكرون باجتماعهم هذا اجتماع يوم القيامة.

فَإِذَا سَلَّمَ خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ كَخُطْبَتِي الْجُمُعَةِ، يَسْتَفْتِحُ الْأَوَّلَى بِتَسْبِيحٍ تَكْبِيرَاتٍ وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ. يَخْتُمُّهُمَا فِي الْفِطْرِ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَا يُخْرِجُونَ، وَيُرْغَبُهُمْ فِي الْأَصْحَى فِي الْأَصْحِيَّةِ، وَيُبَيِّنُ لَهُمْ حُكْمَهَا.

الشرح:

(فَإِذَا سَلَّمَ خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ كَخُطْبَتِي الْجُمُعَةِ، يَسْتَفْتِحُ الْأَوَّلَى بِتَسْبِيحٍ تَكْبِيرَاتٍ وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ) يَسْتَفْتِحُ الْخُطْبَةَ الْأَوَّلَى بِتَسْبِيحٍ تَكْبِيرَاتٍ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ تَكْبِيرٍ، وَهَذَا فِيهِ إِعْلَانٌ لِلتَّكْبِيرِ لِأَجْلِ أَنَّ يَكْبُرُ الْحَاضِرُونَ مَعَ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ، فَالْخُطْبَةُ الْأَوَّلَى بِتَسْبِيحٍ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ، قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ الْخُطْبَةَ، بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ».

ولو ابتدأ الخُطْبَتَيْنِ، بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ»، وَلَمْ يَكْبُرْ، فَلَا بَأْسَ، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَسْبِقَهُمَا بِالتَّكْبِيرِ.

(يَخْتُمُّهُمَا فِي الْفِطْرِ عَلَى الصَّدَقَةِ) أَي: يَجْعَلُ مَوْضِعَ خُطْبَةِ الْعِيدِ، بَيَانُ الْأَحْكَامِ الَّتِي يَحْتَاجُهَا النَّاسُ فِي هَذَا الْيَوْمِ.

(وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَا يُخْرِجُونَ) فِي خُطْبَةِ عِيدِ الْفِطْرِ، يُبَيِّنُ لَهُمْ أَحْكَامَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ، مِنْ حَيْثُ حُكْمُهَا، وَالْأَنْوَاعُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا، وَمَقَادِيرُهَا، وَمَنْ تُدْفَعُ لَهُ، وَوَقْتُ إِخْرَاجِهَا، أَمَّا أَنْ يَتْرَكَ التَّنْبِيْهَ عَلَى صَدَقَةِ الْفِطْرِ وَأَحْكَامِهَا، فَهَذَا خِلَافُ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ.

(وَيُرْعَتُهُمْ فِي الْأَضْحَى فِي الْأَضْحَى، وَيُنَبِّئُ لَهُمْ حُكْمَهَا) وكذلك في خطبة الأضحى، يبين لهم أحكام الأضاحي، من حيث حكمها، وأنها من سنة خليل عليه الصلاة والسلام، ومن سنة محمد ﷺ، وأنها لا ينبغي تركها، ويبين لهم الأنواع التي تُجزي في الأضحية، ويبيّن لهم العيوب المخلّة بالأضحية، ويبيّن لهم ماذا يصنعون بلحوم الأضاحي.

أما أن يأتي بكلام بعيد وليس له اختصاص بهذا اليوم، فهذا خلاف السنة، وكذلك يُنبّههم على ترك الخيلاء في اللباس، وعلى وجوب غضّ الأبصار؛ لأن هذا يوم زينة، يلتبس فيه ملابس خاصة.

ويحثّهم على الصدقة، والإحسان إلى الفقراء والمساكين؛ لأنّ الحضور يكون فيهم فقراء، فيحثّهم على الصدقة عليهم، ومواساتهم.

كذلك؛ يحذّرهم من اللهو واللعب، ويُنَبِّههم أنّ يوم العيد يوم أكل وشرب وذكر لله ﷻ، وأنه بعد عبادة، وبعد طاعة، فلا ينبغي أن يُشغل بالمتكررات، ويشغل بالمعاصي، كما يفعل الجهال، أو يفعل الفساق، يجعلون الأعياد أيام فرح ومرح وأشر، واختلاط بين الرجال والنساء، وهذا كفران للنعمة، واستهانة بشعائر الله ﷻ.

نعم؛ أن يكون هناك شيء من الترفيه الذي لا إثم فيه، مثل أن يكون هناك تدريب على السلاح وعلى الجهاد، مثل ما فعل الحبشة في مسجد

النبي ﷺ، ولعبهم بالحزّاب، هذا من أدوات الجهاد، وهذا من التمرين على الجهاد، أما أن يجعل يوم لهو ولعب، وحضور مطربين وطبول، واختلاط وتضييع للصلوات، فهذا عمل لا يجوز.

فهذا من الاستهانة بشعائر الله، ومن إتياع الحسنة بالسنية، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وَالْتَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدُ، وَالذِّكْرُ بَيْنَهُمَا، وَالْخُطْبَتَانِ؛ سُنَّةٌ.

الشرح:

(وَالْتَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدُ؛ وَالذِّكْرُ بَيْنَهُمَا) التَّكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدُ فِي أَوَّلِ الرُّكْعَتَيْنِ، أَوْ فِي أَوَّلِ الْخُطْبَتَيْنِ، سُنَّةٌ، لَوْ تَرَكَهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَصَحَّتْ خُطْبَتُهُ، وَكَذَلِكَ الذِّكْرُ الَّذِي بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ أَيْضًا سُنَّةٌ، لَوْ تَرَكَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(وَالْخُطْبَتَانِ؛ سُنَّةٌ) وَالْخُطْبَتَانِ فِي الْعِيدَيْنِ سُنَّةٌ، وَلَيْسَتْ كَخُطْبَتَيْ الْجُمُعَةِ، فَتَصَحُّ صَلَاةُ الْعِيدِ بِأَخْطَبَةٍ، لَكِنْ بِالْخُطْبَةِ أَفْضَلُ، وَلِأَنَّهَا مُنَاسِبَةٌ فِي اجْتِمَاعِ النَّاسِ، فَهُمْ بِحَاجَةٍ إِلَى التَّذْكِيرِ وَالْمَوْعِظَةِ، وَبَيَانِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَاجْتِمَاعُهُمْ فَرَصَةٌ لِلدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ وَالتَّذْكِيرِ.

فَلَا يَنْبَغِي تَرْكُ الْخُطْبَةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةً؛ لِأَنَّهُ ﷺ، لَمَّا فَرَعَ مِنَ الصَّلَاةِ، قَالَ: «إِنَّا نَخْطُبُ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْصَرِفَ فَلْيَنْصَرِفْ»^(١)، فَلَوْ كَانَتِ الْخُطْبَةُ وَاجِبَةً لَمَّا جَازَ لَهُمُ الْانْصِرَافُ.

(١) أخرجه: السَّامِيُّ (١٨٥/٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُكْرَهُ التَّنْفُلُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا فِي مَوْضِعِهَا.

الشرح:

(وَيُكْرَهُ التَّنْفُلُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا فِي مَوْضِعِهَا) يُكْرَهُ التَّنْفُلُ فِي مَوْضِعِ الْعِيدِ، قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ، هَذَا إِذَا كَانُوا يَصَلُّونَ الْعِيدَ فِي الْمَضَلَّى.

وَكَذَلِكَ؛ لَا يُصَلِّي بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْمَضَلَّى؛ لِئَلَّا يَعْتَقِدَ النَّاسُ أَنَّ هَذَا مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ وَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ لَمْ يَصَلِّ قَبْلَهُمَا، وَلَا بَعْدَهُمَا^(١)، وَهُوَ الْقَدْوَةُ ﷺ.

أَمَّا إِذَا صَلَّوْا الْعِيدَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ يُصَلِّي إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، أَوْ يَجْلِسُ^(٢).

مِنْهُمْ: مَنْ غَلَبَ جَانِبَ الْعِيدِ، وَقَالَ: يَجْلِسُ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ غَلَبَ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: يُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لَا يُتَكْرَرُ عَلَى مَنْ جَلَسَ، وَلَا يُتَكْرَرُ عَلَى مَنْ صَلَّى تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ.

(١) أخرجه: البخاري (٢٣/٢)، ومسلم (٢١/٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) انظر: «الإنصاف» (٤٣٧/٢)، و«متهن الإردات» (١/٣٦٩).

وَيُسَنُّ لِمَنْ قَاتَنَهُ أَوْ بَعْضَهَا قَضَاؤُهَا عَلَى صِفَتِهَا، وَيُسَنُّ التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ فِي لَيْلَتِي الْعِيدِ، وَفِي كُلِّ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

الشرح:

(وَيُسَنُّ لِمَنْ قَاتَنَهُ أَوْ بَعْضَهَا قَضَاؤُهَا عَلَى صِفَتِهَا) يُسَنُّ لِمَنْ قَاتَنَهُ صَلَاةَ الْعِيدِ، أَنْ يَفْضِيَهَا، سَوَاءً مُتَفَرِّدًا أَوْ مَعَ جَمَاعَةٍ، بِالتَّكْبِيرَاتِ الزُّوَائِدِ، وَالذِّكْرِ بَيْنَهَا، والقراءة جهراً فيها، مثل صلاة العيد، لأنَّ القضاء يُخَيَّي الأداة.

وَكذلك؛ إذا جاء وَقَدْ قَاتَنَهُ بَعْضُهَا، فإنه يصلي مع الإمام ما أَدْرَكَ، ثُمَّ يَقُومُ وَيُكْمِلُ مَا فَاتَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ، عَلَى صِفَتِهِ.

(وَيُسَنُّ التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ فِي لَيْلَتِي الْعِيدِ) مِمَّا يُشْرَعُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ وَعِيدِ الْأَضْحَى التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ، ففي عيد الفطر يُكَبَّرُ مِنْ حِينَ يَثْبُتُ الْهَلَالُ لَيْلَةَ الْعِيدِ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ الْإِمَامُ لَخُطْبَةِ الْعِيدِ، وَيَكَبَّرُ فِي الْمَسَاجِدِ وَالطَّرِيقَاتِ وَالْبُيُوتِ وَالذُّكَاكِينِ وَالْمَتَاجِرِ، يُظَاهِرُونَ التَّكْبِيرَ وَيَكْبُرُونَ مِنْهُ.

ومعنى (المطلق): غير المقيّد بوقت ولا بمكان.

(وفي فطر أكذ) أي: والتكبير في عيد الفطر أكذ من التكبير في عيد الأضْحَى؛ ذلك لقوله تعالى: ﴿وَلْيُكَبِّرُوا وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، هذا في الفطر من رَمَضَانَ.

(وفي كلِّ عشر ذي الحجة) وكذلك التكبير المطلق يُشْرَعُ فِي كُلِّ عَشْرِ

ذِي الْحِجَّةِ، مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَتُسْتَمَرُّ فِي حَقِّ الْمُجَلِّينَ الَّذِينَ لَمْ يَحْجُوا إِلَى فِجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ، ثُمَّ يَبْدَأُ التَّكْبِيرُ الْمُقَيَّدُ.

وأما الحجاج؛ فيبدأ التكبير المقيّد عليهم بعد صلاة الظهر يوم النحر، لأنهم قبل ذلك يشتغلون بالتلبية.

والتكبير في ليلة عيد الفطر أكذ من التكبير في ليلة عيد الأضْحَى؛ لأنَّه صريح في قوله تعالى: ﴿وَلْيُكَبِّرُوا وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وعشر ذي الحجة، عشر فاضلة، أقسم الله تعالى بها في كتابه، فقال سبحانه: ﴿وَالْقَبْرِ ۖ وَلِكُلِّ عَشْرِ﴾ [النجم: ١-٢]، وهي عشر ذي الحجة، وأقسم الله بها دليل على عظمتها، فإنه سبحانه لا يقسم إلا بشيء له أهمية، فدل على أهمية هذه العشر.

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ فِيهِنَّ خَيْرُ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ» قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا مَنْ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ»^(١).

(١) أخرجه: البخاري (٢٤/٢)، وأحمد (٢٢٤/١)، وأبو داود (٢٤٣٨)، والترمذي (٧٥٧)، وابن ماجه (١٧٢٧) من حديث ابن عباس ؓ.

فَيَسْتَحَبُّ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، فِي هَذِهِ الْعَشْرِ الْمُبَارَكَةِ، وَذَلِكَ بِصِيَامِ أَيَّامِهَا، وَبِالْإِكْتِمَارِ مِنَ التَّكْبِيرِ فِيهَا، فِي لَيْلِهَا وَنَهَارِهَا.

كَانَ الصَّحَابَةُ يَكْبُرُونَ فِي هَذِهِ الْعَشْرِ^(١)، وَهَذَا دَاجِلٌ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

وَالْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ تَشْمَلُ الصِّيَامَ، وَالصَّلَاةَ، وَالتَّكْبِيرَ، وَالصَّدَقَةَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

(١) علق البخاري في «صحيحه» (٢٤/٢) أثر ابن عمر وأبي هريرة، أنهما كانا يخرجان أيام العشر في السوق فيكبران ويكبر الناس بتكبيرهما.

وَالْمَقْتِدُ عَقِبَ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَلِلْمُحَرِّمِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

الشرح:

(وَالْمَقْتِدُ عَقِبَ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِي جَمَاعَةٍ) أَمَا التَّكْبِيرُ الْمُقْتِدُ، فَهُوَ مَا كَانَ بَعْدَ كُلِّ فَرِيضَةٍ تُصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ، أَمَا مَنْ صَلَّيَ مُتَفَرِّدًا فَإِنَّهُ لَا يُشْرَعُ لَهُ التَّكْبِيرُ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا سَلَّمُوا مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، فَالْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُونَ يَكْبُرُونَ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ بِ«الْمَقْتِدِ»؛ لِأَنَّهُ مَقْتِدٌ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ، يُخْرَجُ صَلَاةُ التَّوَالِفِ، فَلَا يَكْبُرُ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرَدْ، وَإِنَّمَا وَرَدَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ^(١).

(١) ومن الوارد في ذلك ما أخرجه: الدارقطني (٤٩/٢)، والبيهقي (٣١٥/٣) من حديث جابر رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ يكبر يوم عرفة من صلاة الصبح، ويقطعها صلاة العصر آخر أيام التشريق»، وضعفه البيهقي.

ومنها: ما أخرجه الحاكم (٩٩/١)، والدارقطني (٤٩/٢) من حديث عمار رضي الله عنه بنحو حديث جابر، وهو ضعيف.

ومن الآثار الواردة عن الصحابة في ذلك: ما ورد عن عمر رضي الله عنه أنه كان يكبر دبر صلاة الغداة من يوم عرفة إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق.

أخرجه: ابن أبي شيبة (٤٨٨/١)، والبيهقي (٣١٤/٣). وبنحوه عن علي رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة (٤٨٨/١)، والحاكم (٩٩/١)، والبيهقي في «السنن» (٣٠٤/٣). وفي الباب عن ابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهما.

.....

(من صلاة الفجر يوم عرفة) أي: يبدأ التكبير المقيّد في حق المجليّن، من فجر يوم عرفة، اليوم التاسع، ويستمر إلى العصر من اليوم الثالث عشر.

(وللمحرم من صلاة الظهر يوم النحر إلى عصر آخر أيام التشريق) أما في حق المخربين، فإنه يبدأ المقيّد في حقهم من صلاة الظهر يوم النحر، ويستمر إلى عصر يوم الثالث عشر من أيام التشريق؛ لأنهم قبل ذلك كانوا مشغولين بالتلبية.

وإن نسيه قضاؤه، ما لم يحدث أو يخرج من المسجد، ولا يسئ عقب صلاة عيد، وصفته شفعا: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ».

الشرح:

(إن نسيه قضاؤه): لم يحدث أو يخرج من المسجد من صلى في الجماعة، من إمام أو مأمووم، ونسي التكبير المقيّد. الصلاة فإنه يأتي به مع قرب الوقت، فإن ل الفضل فقد انتهى وقته، كذلك إن انتقص وضوءه. انتهى

فإذا؛ إذا نسيه فإنه يقضيه بشرطين:

الشرط الأول: ألا يطول الفضل.

والشرط الثاني: أن يكون باقيا على وضوءه.

(ولا يسئ عقب صلاة عيد) لا يسئ التكبير المقيّد عقب صلاة عيد، وإن كانت صلاة العيد فرض كفاية، فإنه لا يكبر بعدها، لأن هذا لم يرد.

(وصفته شفعا) أي: صفة التكبير: أن يأتي به شفعا، فيقول: (اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ). هذه صفة الوارد عن النبي ﷺ^(١).

(١) أخرجه: الدارقطني (٥٠/٢) من حديث جابر بن عبد الله ؓ.

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

الشرح:

(بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ) صلاة الكُسُوفِ مِنَ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَرَى وَجُوبَهَا؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

و«الْكُسُوفُ» و«الْخُسُوفُ»، بالكاف وبالخاء، للشمس والقمر، يقال: «كَسَفَتِ الشَّمْسُ»، و«خَسَفَتِ الشَّمْسُ»، ويقال: «كَسَفَ الْقَمَرُ»، و«خَسَفَ الْقَمَرُ».

وبعضهم يقول: الْخُسُوفُ خَاصٌّ بِالشَّمْسِ، وَالْكُسُوفُ خَاصٌّ بِالْقَمَرِ، والصحيح أنه يصلح لهما^(٢).

(١) أخرجه: البخاري (٤٢/٢ - ٤٣)، ومسلم (٢٧/٣) من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: «إن الشمس والقمر من آيات الله، وإنهما لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموهما، فكبروا، وادعوا الله وصلوا وتصدقوا».

وفي الباب: عن ابن عباس، وابن عمر، والمغيرة بن شعبة، وأبي مسعود الأنصاري رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) انظر: «المطلع» (ص: ١٠٩)، و«الدر النقي» (٣٨٣/١)، و«المصباح المنير» (ص: ٢٣١) (٢٣٢).

والمراد به: ذهاب ضوء النُّجُومِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِمَصَالِحِ الْعِبَادِ، جَعَلَ الْقَمَرَ نُورًا، وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا، فَبِضَاءِ ضَوْءِ النُّجُومِ مَصَالِحٌ لِلْعِبَادِ عَظِيمَةٌ، فَإِذَا ذَهَبَ ضَوْعُهُمَا يَحْصُلُ لِلْعِبَادِ نَقْصٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَأَيْضًا يُخْشَى أَنْ يَكُونَ عِنْدَ حَدُوثِ عَذَابٍ.

وَالْخُسُوفُ وَالْكُسُوفُ، سَبَبُهُمَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِسَابِ، فَكُسُوفُ الشَّمْسِ سَبَبُهُ اجْتِمَاعُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، فَيَكُونُ الْقَمَرُ تَحْتَ الشَّمْسِ، فَيَحْجُبُ ضَوْءَ الشَّمْسِ عَنِ الْأَرْضِ، وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فِي الْيَوْمِ الْتَاسِعِ وَالْعِشْرِينَ أَوْ الثَّلَاثِينَ، حِينَ يَكُونُ الْقَمَرُ تَحْتَ الشَّمْسِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْأَرْضِ.

وَأَمَّا خُسُوفُ الْقَمَرِ؛ فَسَبَبُهُ تَقَابُلُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَتَكُونُ الْأَرْضُ بَيْنَهُمَا فَتَحْجُبُ ضَوْءَ الشَّمْسِ عَنِ الْقَمَرِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي لَيْلَةِ «الْإِنْدَارِ»، لَيْلَةِ الرَّابِعِ عَشَرَ، أَوْ لَيْلَةِ الْخَامِسِ عَشَرَ، إِذَا تَقَابَلَ الثَّيْرَانِ وَصَارَتِ الْأَرْضُ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ ظِلَّ الْأَرْضِ يَحْجُبُ الشَّمْسَ عَنِ الْقَمَرِ، وَقَدْ يَكُونُ خُسُوفًا كَامِلًا، وَقَدْ يَكُونُ خُسُوفًا جُزْئِيًّا، فَهَذَا هُوَ السَّبَبُ، وَهَذَا يُدْرِكُ بِالْحِسَابِ، وَلِذَلِكَ يَخْبُرُونَ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يُحْدُثَ.

وَلَكِنْ هَذَا وَإِنْ كَانَ يُدْرِكُ بِالْحِسَابِ، فَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ عَلَامَةً عَلَى نُزُولِ عَذَابٍ، أَوْ حَدُوثِ ضَرْبٍ لِأَهْلِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّغَيُّرَ الَّذِي يَصِيبُ الثَّيْرَيْنِ تَخَوِيفٌ لِلْعِبَادِ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ

.....

مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمَا ذَلِكَ فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بِكُمْ»^(١)، وَلَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، خَرَجَ فِرْعَا، يَجْرُ رِداءه^(٢)، يُخَشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ، فَيُخَشَى عَلَى الْعِبَادِ مِنْ خُذُوتِ نَفْعِهِ أَوْ عَذَابِ عِنْدِ الْكُسُوفِ أَوْ الْخُسُوفِ، فَيَدْعُونَ اللَّهَ جُلَّ وَعَلَا، أَنْ يَكْشِفَ هَذَا الَّذِي حَصَلَ لِأَحَدِ النَّبِيِّينَ.

وصلاة الكسوف سنة مؤكدة، فعلها النبي ﷺ^(٣)، وأمر بها وأجمع عليها المسلمون، وبعضهم استنبطها من قوله تعالى: «وَمِنْ آيَاتِهِ الْكَلْبُ وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ وَالْقُرْآنُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ» [فصلت: ٣٧]، قالوا: المراد بالسُّجُود، صلاة الكسوف.

وعلى كل حال؛ السنة متواترة بهذا، صريحة قولاً وفعلًا من النبي ﷺ؛ فهي سنة مؤكدة.

(١) أخرجه: البخاري (٤٢/٢)، (٤٤)، وأحمد (٣٧/٥)، والنسائي (١٢٤/٣)، (١٢٦) من حديث أبي بكره ﷺ.

(٢) هذا الأمر ثابت عن النبي في حديث أبي بكره المتقدم.

(٣) فعل النبي ﷺ ثابت في أكثر من حديث:

منها: ما أخرجه البخاري (٤٥/٢)، ومسلم (٣٤/٣) من حديث عبد الله بن عباس

ﷺ. ومنها: حديث عائشة، وأبي بكره المتقدمان.

تُسُّ جَمَاعَةً وَفُرَادَى إِذَا كَسَفَ أَحَدُ النَّبِيِّينَ: رَكَعَتَيْنِ يَتَرَأَّى فِي الْأَوَّلَى جَهْرًا بَعْدَ الْقَائِمَةِ سُورَةَ طَوِيلَةٍ، ثُمَّ يَرْكَعُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْفَعُ وَيُسَمِعُ وَيَحْمَدُ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْقَائِمَةَ وَسُورَةَ طَوِيلَةٍ دُونَ الْأَوَّلَى، ثُمَّ يَرْكَعُ قِطِيلًا وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلَى، ثُمَّ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَالْأَوَّلَى لَكِنْ دُونَهَا فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُ. ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

الشرح:

(تُسُّ جَمَاعَةً وَفُرَادَى) الأفضل أنهم يصلونها جماعة، لفعل النبي ﷺ؛ لأنه خَرَجَ وصلى بأصحابه في المسجد، فتُسُّ جماعة، وتكون في المسجد أفضل، ويجوز أن تُصَلَّى فرادى؛ للعموم قوله ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمَا ذَلِكَ فَصَلُّوا وَادْعُوا».

(إِذَا كَسَفَ أَحَدُ النَّبِيِّينَ) يعني: ذهب ضوؤه.

(رَكَعَتَيْنِ) وهذا بالإجماع ألهما ركعتان، في كل ركعة ركوعان وقيامان وسجودان.

(يَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَى جَهْرًا) أي: يُسْتَحَبُّ الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَلَوْ كَانَتْ بِالنَّهَارِ؛ لِأَنَّهُمْ يُصَلُّونَهَا جَمَاعَةً فَيَجْهَرُ لِيَسْمِعَهُمْ، وَحَتَّى لَوْ صَلَّاهَا مُتَفَرِّدًا فَإِنَّهُ يَجْهَرُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ بِهَا فِي الْقِرَاءَةِ^(١).

(١) أخرجه: البخاري (٤٩/١)، ومسلم (٢٩/٣) من حديث عائشة ﷺ بلفظ: «جهَرَ النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقراءته».

.....

(سورة طويلة) غير محدّدة، فأُتي سورة قرأ بها، لكن تكون من السور الطوال، وفي حديث عائشة: «نحوا من سورة البقرة»^(١) فيطيل القيام فيها ويُقرأ فيه سورة طويلة.

(ثم يزكع طويلاً) بقدر قيامه.

(ثم يزفع ويسمع ويحمد) أي: يرفع من الركوع، ويقول: «سمع الله لمن حمده»، ثم يقول: «ربنا ولك الحمد»... إلى آخره.

(ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الأولى)، إلا أنها أقل من الأولى.

(ثم يزكع فيطيل وهو دون الأولى) ثم يزكع ركوعاً طويلاً، إلا أنه أقل من الركوع الأول، (ثم يزفع) رأسه ويقول: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد».

(ثم يسجد سجدة طويلتين) نَحَرَ من ركوعه.

(ثم يصلّي الثانية كالأولى لكن دونها في كل ما يفعل). ثم يتشهد ويسلم ثم يقوم ويصلّي الثانية مثل الأولى، ثم يتشهد ويسلم.

فهو ركعتان بأربع ركوعات وأربع سجّادات، في كل ركعة ركوعان وسجودان، هذه هي الصفة المترجّحة في صلاة الكسوف^(٢).

(١) أخرجه: البخاري (٤٢/٢ - ٤٣)، ومسلم (٢٧/٣).

(٢) انظر: «المغني» (٣/٣٢٣).

.....

وروي: كل ركعة فيها ثلاث ركوعات، فيكون المجموع سبث ركوعات^(١).

وروي: كل ركعة فيها أربع ركوعات، فيكون المجموع ثمان ركوعات^(٢) وروي: كل ركعة فيها خمس ركوعات، فيكون المجموع عشرة ركوعات في الركعتين^(٣).

هذه صفات واردة^(٤)، لكن أرجحها الصفة الأولى: ركعتان، في كل ركعة ركوعان وسجّدتان، فيكون المجموع أربع ركعات في ركعتين؛ وذلك لأن النبي ﷺ صلاها مرة واحدة؛ لأنه لم يحصل الكسوف في عهده ﷺ، إلا مرة واحدة حين كسفت الشمس.

(١) أخرج: مسلم (٣١/٣) عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: انكسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ، فقال الناس: إنما انكسفت لموت إبراهيم فقام النبي ﷺ فصلّى بالناس ست ركعات بأربع سجّادات، الحديث.

(٢) أخرج: مسلم (٣٤/٣) عن ابن عباس قال: صلى رسول الله ﷺ حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجّادات.

(٣) أخرج: أحمد (١٣٤/٥)، وأبو داود (١١٨٢) عن أبي بن كعب ﷺ قال: انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، وإن رسول الله ﷺ صلى بهم، فقرأ بسورة من الطول، ثم ركع خمس ركعات وسجّدتين، ثم قام الثانية فقرأ بسورة من الطول، ثم ركع خمس ركعات وسجّدتين، ثم جلس كما هو مستقبل القبلة يدعو حتى اتجلى كسوفها.

(٤) انظر: «المغني» (٣/٣٢٩).

.....

فدلَّ عَلَى أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ ، وَلَا يُعَيَّنُ أَنَّ يَكُونَ الرَّسُولُ صَلَّاهَا عِدَّةَ مَرَّاتٍ حَتَّى يُقَالَ : إِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَتَكُثُرُ الصَّلَاةُ مِنْهُ ﷺ ، هَذَا الاحْتِمَالُ مُتَعَدِّدٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَلِّهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُرْجَحَ إِحْدَى هَذِهِ الصِّفَاتِ ، وَأَرْجَحُهَا هِيَ الصِّفَةُ الْأُولَى ، وَهِيَ الَّتِي اخْتَارَهَا الْأُئِمَّةُ ، وَمَا عَدَّاهَا فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ وَمَرْجُوحٌ .

وهذه قاعدة عند المحدثين :

إِذَا تَعَارَضَتِ الْأَحَادِيثُ ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ فِي الْأَسَانِيدِ ، فَيُرْجَحُ الصَّحِيحُ عَلَى مَا دُونَهُ ، فَإِنَّ تَسَاوَتْ الْأَسَانِيدُ فِي الصَّحَّةِ ؛ فَإِنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ النَّصُوصِ إِذَا أَمَكْنَ الْجَمْعُ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْجِيحِ .

فَإِنْ تَجَلَّى الْكُسُوفُ فِيهَا أَتَمَّتْهَا خَفِيفَةً .

الشرح:

فَوَقْتُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ مِنْ حِينَ يَظْهَرُ الْكُسُوفُ إِلَى أَنْ يَتَجَلَّى ، أَمَّا مَنْ صَلَّى الْكُسُوفَ اعْتِمَادًا عَلَى خَيْرِ أَهْلِ الْحِسَابِ ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ ، حَتَّى لَوْ أَعْلَنُوا أَنَّهَا سَتُكْسَفُ الشَّمْسُ أَوْ سَيَكْسَفُ الْقَمَرُ فِي الدَّقِيقَةِ الْفَلَانِيَةِ وَاللَّحْظَةِ الْفَلَانِيَةِ ، فَلَا يَجُوزُ الْاعْتِمَادُ عَلَى هَذَا ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَلَنَ الصَّلَاةَ بِوُجُودِ الْكُسُوفِ^(١) ، فَإِذَا وُجِدَ الْكُسُوفُ فَإِنَّهَا تَبْدَأُ الصَّلَاةَ ، وَمَا لَمْ يَوْجَدْ كُسُوفٌ فَإِنَّهُ لَا يُصَلَّى .

(فَإِنْ تَجَلَّى الْكُسُوفُ فِيهَا أَتَمَّتْهَا خَفِيفَةً) وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ أَتَمَّتْهَا خَفِيفَةً ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَى وَقْتُ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَقْطَعُهَا .

وَأِنْ كَانَ الْعَكْسُ ، بِأَنِّ انْتَهَتْ صَلَاةُ الْكُسُوفِ ، وَالْكُسُوفُ لَا يَزَالُ بَاقِيًا ، فَلَا تَعَادُ الصَّلَاةُ ، بَلْ يَسْتَعْلَوْنَ بِالْدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَلَا يُعِيدُونَ الصَّلَاةَ .

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٤٢/٢) ، ومسلم (٢٨/٣) من حديث عائشة ؓ قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آتَيْنِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، لَا يَخْضَعَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمَا فَافْزِعُوا لِلصَّلَاةِ» .

وَأِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ كَاسِفَةً، أَوْ طَلَعَتِ الْقَمَرُ خَاسِفًا، أَوْ كَانَتْ آيَةٌ غَيْرُ الزَّلْزَلَةِ؛ لَمْ يُصَلِّ.

الشرح:

(وَأِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ كَاسِفَةً) إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ وَهِيَ كَاسِفَةٌ، لَمْ يُصَلِّ لِدَهَابِ الْإِنْفِاعِ بِهَا.

(أَوْ طَلَعَتِ الْقَمَرُ خَاسِفًا) أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ خَاسِفًا، فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي لِلْخُسُوفِ لِدَهَابِ الْإِنْفِاعِ بِالْقَمَرِ؛ لِأَنَّ مُحَلَّ الْإِنْفِاعِ بِهِ هُوَ اللَّيْلُ، فَإِذَا جَاءَ النَّهَارُ انْتَهَى سَلَا: أَنَّ الْقَمَرَ وَجَاءَ سُلْطَانُ الشَّمْسِ.

(أَوْ كَانَتْ آيَةٌ غَيْرُ الزَّلْزَلَةِ؛ لَمْ يُصَلِّ) أَي: إِذَا خَصَلَتْ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، مِثْلُ الزَّلْزَالِ: وَهُوَ الْحَرَكَةُ الَّتِي تُصِيبُ الْأَرْضَ، وَيَحْصُلُ بِهَا تَرْوِيعٌ، وَيَحْصُلُ بِهَا دَفَازٌ، وَيَحْصُلُ بِهَا هَلَاكٌ وَمَوْتٌ؛ تَسْرُ الصَّلَاةُ لِلزَّلْزَلَةِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ صَلُّوا لِلزَّلْزَلَةِ^(١)، وَيُدْعَى اللَّهُ ﷻ حَتَّى يُزِيلَ هَذَا الْحَدَثَ الْهَائِلَ، «الزَّلْزَلَةُ».

وَأَمَّا الْآيَاتُ غَيْرُ الزَّلْزَلَةِ، كَحُدُوثِ الصَّوَاعِقِ الْمُخِيفَةِ، وَهُبوبِ الرِّيحِ الشَّدِيدَةِ، فَلَا يُشْرَعُ الصَّلَاةُ عِنْدَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرَدْ.

وَالزَّلْزَلَةُ؛ وَرَدَّ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ صَلُّوا عِنْدَهَا، وَمَا عَدَا

(١) وَرَدَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷻ أَنَّهُ صَلَّاهُ فِي الزَّلْزَلَةِ بِالْبَصْرَةِ، أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٩٢٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٤٣/٣). وَوَرَدَ كَذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ﷻ فِيمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٤٣/٣).

.....

ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ لَمْ يَرَدْ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الصَّلَاةِ مِنْ أَجْلِهِ.

وَلَكِنْ: يُشْرَعُ الدُّعَاءُ، فَإِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ أَوْ خَصَلَتِ الصَّوَاعِقُ، أَوْ حَدَّتْ آيَةٌ أُخْرَى مُرَوِّعَةٌ، فَإِنَّهُ يُشْرَعُ الدُّعَاءُ بِأَنَّهُ يَكْشِفُ اللَّهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا حَلَّ بِهِمْ.

وَإِنْ أَتَى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ ، أَوْ أَرْبَعَ ، أَوْ خَمْسَ ، جَازٌ .

الشرح:

(وَإِنْ أَتَى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ ، أَوْ أَرْبَعَ ، أَوْ خَمْسَ ؛ جَازٌ) أي : لو أنه صَلَّى في كلِّ ركعة ثلاثَ ركوعاتٍ ، فيكون المجموع ستَّ ركوعاتٍ ، أو في كلِّ ركعة أربعَ ركوعاتٍ ، فيكون المجموع ثمانَ ركوعاتٍ . أو في كلِّ ركعة خمسَ ركوعاتٍ ، فيكون المجموع عشرةَ ركوعاتٍ ؛ جَازٌ ذلك ؛ لو زوده في الروايات^(١) .

لكن ؛ الرواية الأولى هي الراجحة ، لكن ؛ لا يُنكرُ على من عملَ بالروايات الأخرى .

ويجوزُ صلاتُها ركعتين ، مثل الثأفلة كلِّ ركعة بركوع واحدٍ

(١) تقدم نغريجها قريباً

بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ

إِذَا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ وَقَحَطَ الْمَطَرُ

الشرح:

(بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ) و«الاستسقاء» : طلبُ السُّقْيَا ونُزُولِ الْمَطَرِ^(١) .

وسببُ صلاة الاستسقاء ، (إِذَا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ) ، يعني : لَمَ يظهرَ فيها نباتٌ ورغى وكَلَأَ ، (وَقَحَطَ الْمَطَرُ) ؛ يعني : انْخَبَسَ الْمَطَرُ ، فَأَلَهُ حينئذٍ يُشْرِغُ الاستسقاء ، وَهُوَ طَلَبُ السُّقْيَا مِنَ اللَّهِ ﷻ .

والاستسقاء سنةٌ قديمةٌ ، عملٌ بها الأنبياءُ عليهم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ؛ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ : ﴿وَإِذْ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِمِصْرِكَ الصَّخْرَةَ﴾ [البقرة: ٦٠] .

وكذلك سُلَيْمَانُ ﷺ ، خَرَجَ يَسْتَسْقِي بِقَوْمِهِ ، وَقَعَلَهَا نَبِيئًا

(١) انظر : «المطلع» (ص : ١١٠) ، و«الدر النقي» (١/٢٨٦) .

مُحَمَّدٌ ﷺ، فهي سنة نبوية قديمة، وفيها تضرع إلى الله، وانكسار بين يديه، وتوبة إلى الله سبحانه.

فإنه لا يتحيس المطر إلا بسبب ذنوب العباد، وفي الحديث: «وَمَا مَنَعَ قَوْمٌ زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا مُنِعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ»^(١)، فسبب انحسار المطر من قبل العباد «وَأَلَوْ اسْتَقْدَمُوا عَلَى الطَّرِيقِ لَأَشْفَيْنَهُمْ مَاءٌ عَذَّاءٌ»^(٢) لَفَنِيْنِهِمْ فَيَذَرُ مَنْ يَبْرُحُ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكُهُ عَذَابًا صَعَدًا» [الجن: ١٦-١٧]. فإذا حصل من العباد تنكر نحو ربهم بالمعاصي والمخالقات، فإن الله يعاقبهم - خصوصاً منع الزكاة.

وقد ينزل المطر ولا تثبت الأرض، قال الله ﷻ: «إِنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبًّا»^(٣) وَمَا وَضَعْنَا لَكُمْ فِيهَا حَبًّا وَلَا نَبَاتًا وَلَا عِزًّا وَلَا تَفْرَقُوا وَتَنَزَّلُ الْمَوَاقِرُ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ» [يس: ٢٥-٣٢]، وإذا امتنع المطر لم تثبت الأرض.

(١) أخرجه: ابن ماجه (٤٠١٩)، والطبراني في «الكبير» (٤٤٦/١٢)، كلاهما من حديث ابن عمر ؓ.

صَلُّوْهَا جَمَاعَةً وَفَرَادَى، وَصِفَتْهَا فِي مَوْضِعِهَا وَأَحْكَامِهَا، كَعِيدٍ.

الشرح:

قَدْ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الاستسقاء، كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ^(١): عَلَى ثَلَاثِ صِفَاتٍ:

الصفة الأولى: أَنَّهُ حَرَّجَ بِالنَّاسِ وَصَلَّى بِهِمْ ثُمَّ خَطَبَ وَدَعَا، وَهِيَ صَلَاةُ الاستسقاء المعروفة.

الصفة الثانية: أَنَّهُ دَعَا فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَالنَّاسُ يُؤْمِنُونَ عَلَى دَعَائِهِ.

الصفة الثالثة: أَنَّهُ دَعَا مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ وَلَا خُطْبَةٍ جُمُعَةٍ.

صَلُّوْهَا جَمَاعَةً وَفَرَادَى) وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلُّوْهَا جَمَاعَةً أَقْبَاءَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَلَئِنْ هَذَا أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ.

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الاستسقاء، فَلَوْ اسْتَقْبَلَ الْمُسَافِرُونَ فَلَهُمْ ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: (فِي مَوْضِعِهَا) أَي: أَنَّهَا تُصَلَّى فِي الصُّحُرَاءِ، مِثْلُ صَلَاةِ الْعِيدِ.

وَفِي (أَحْكَامِهَا) فِي أَنَّهَا زَكَّتَانِ بِالتَّكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ، يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ وَيَكْبُرُ فِي بَدَايَةِ الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ.

(كَعِيدٍ) مِثْلُ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَأَنَّهُ لَا يُصَلَّى قَبْلَهَا وَلَا يَتَعَدَّهَا فِي مَوْضِعِهَا، مِثْلُ صَلَاةِ الْعِيدِ.

(١) «زاد المعاد» (٤٥٦/١) - (٤٥٨)

وَإِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْخُرُوجَ لَهَا وَعَظَ النَّاسَ وَأَمَرَهُمْ بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ، وَتَرْكِ التَّشَاخُنِ، وَبِالصَّيَامِ وَالصَّدَقَةِ، وَيَعِدُّهُمْ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، وَيَتَنَطَّفُ وَلَا يَتَطَيَّبُ، وَيَخْرُجُ مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا مُتَذَلِّلًا مُتَضَرِّعًا، وَمَعَهُ أَهْلُ الدِّينِ وَالصَّلَاحِ وَالشُّيُوخُ وَالصَّبِيَّانُ الْمُمَيَّزُونَ.

الشرح:

(وَإِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْخُرُوجَ لَهَا وَعَظَ النَّاسَ وَأَمَرَهُمْ بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ، وَتَرْكِ التَّشَاخُنِ، وَبِالصَّيَامِ وَالصَّدَقَةِ) يستحب للإمام - أي: ولي أمر المسلمين - قبل الخروج لصلاة الاستسقاء، أن يأمرهم بالتوبة والاستيفار والصدقة والإحسان إلى المحتاجين؛ لأن هذه أسباب لتزول المطر، وأسباب لقبول الدعاء، فيأمرهم؛ إما مُشَافِهَةً بأن يعظهم ويذكرهم، وإما كِتَابَةً، بأن يكتب نصيحة وتُورَع وتُقرأ بالمساجد قبل صلاة الاستسقاء، هذا مستحب؛ لأن هذا فيه تهينة للصلاة.

وكل هذه أسباب لقبول الدعاء: الصدقة، والصيام؛ لأن دعوة الصائم مُسْتَجَابَةٌ - ورد المظالم إلى أهلها، هذا من أسباب قبول الدعاء. (وَيَعِدُّهُمْ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ) يحدد لهم اليوم الذي يخرجون فيه إلى المصلين.

(وَيَتَنَطَّفُ وَلَا يَتَطَيَّبُ) أي: يخرج إليها مُتَنَطِّفًا؛ لأنه اجتماع يستحب التَّنَطُّفُ له، وقطع الروائح الكريهة، وَلَا يَتَطَيَّبُ مثلما يتطيب للعبد، وَلَا يَلْبَسُ ثِيَابَ زِينَةٍ، مثل ما يلبس للعبد؛ لأن هذا خروج مسكنة وذلة بين يدي الله، فيخرج في ثياب عادية.

(وَيَخْرُجُ مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا مُتَذَلِّلًا مُتَضَرِّعًا) كما فعل النبي ﷺ، خَرَجَ مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا وَمُتَذَلِّلًا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ﷻ، وَلَمْ يَخْرُجْ فِي أَثَرِهِ فِي ثِيَابِ زِينَةٍ^(١).

هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ، وَهُوَ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، خَرَجَ مُتَخَشِّعًا، مُتَذَلِّلًا، مُتَضَرِّعًا بَيْنَ يَدَيِ رَبِّهِ ﷻ، مُظْهِرًا لِلْفَقْرِ وَالْفَاقَةِ وَالْحَاجَةِ.

(وَمَعَهُ أَهْلُ الدِّينِ وَالصَّلَاحِ)؛ لأن هذا أقرب لقبول الدعاء، ولهذا؛ طلب عُمَرُ ﷺ مِنَ الْغُبَّاسِ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ، وَالنَّاسَ يَوْمُنُونَ؛ لَأَنَّهُ عَمُّ الرُّسُولِ ﷺ، وَهَذَا تَوْسُلٌ بِدَعَاءِ الصَّالِحِينَ، وَالتَّوَسُّلُ بِدَعَاءِ الصَّالِحِينَ مَشْرُوعٌ.

وَقَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَرْسُلُ إِلَيْكَ بَنِينَ فَتَسْقِينَا»^(٢).

(١) أخرجه: أحمد (١/٢٣٠، ٢٦٩، ٣٥٥)، والترمذي (٥٥٨، ٥٥٩) والنسائي (٣/١٥٦)، من حديث عبد الله بن عباس ﷺ قال: «خرج رسول الله ﷺ متواضعا متذلا متخشعا مترسلا متضرعا. فصلان ركعتين كما يصلي في العيد».

(٢) أخرجه: البخاري (٢٤/٢) (٢٥/٥).

يعني: يوم كان النبي ﷺ حيًا، يطلبون منه الدعاء، فلما مات ﷺ، طلبوا من عمه.

(والشيوخ) يعني: كبار السن؛ لأن هذا أقرب إلى قبول الدعاء، (والصبيان المميزون)؛ لأنهم لا ذنوب لهم، فدعاء الصبيان إذا كانوا مميزين حري بالإجابة؛ لأنهم ليس لهم ذنوب.

وإن خرج أهل الذمة منفردين عن المسلمين لا يئوم لم يئوموا.

الشرح:

(وإن خرج أهل الذمة منفردين عن المسلمين لا يئوم لم يئوموا) أهل الذمة هم الذين يدفعون الجزية من اليهود والنصارى، ويعيشون مع المسلمين، لا يخرجون مع المسلمين ولا يصلون معهم.

لكن؛ إذا خرجوا في مكان منعزل لم يئوموا؛ لأنهم بحاجة أيضًا إلى الغيث وإن كانوا كفارًا، والله يرزق عباده؛ يرزق الكفار، ويرزق المسلمين. فيمكنون من البروز والدعاء، لكن لا يكونون مع المسلمين في مصلاهم.

ولا يجعل لهم يوم خاص يخرجون فيه؛ بل يخرجون في اليوم الذي يخرج فيه المسلمون، لأننا ينزل المطر في اليوم الذي يخرجون فيه، فيطلب الناس أن المطر إنما نزل بسبب دعاء الكفار، فيحصل فتنة في هذا، فإذا خرجوا في اليوم الذي يخرج فيه المسلمون، فإنه لا يحصل شيء من ذلك.

فَيُصَلِّي بِهِمْ، ثُمَّ يَخْطُبُ وَاحِدَةً يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ، كَخُطْبَةِ الْعِيدِ، وَيُكَيِّزُ فِيهَا الْاسْتِغْفَارَ وَقِرَاءَةَ آيَاتِ التَّيِّبَةِ فِيهَا الْأَمْرُ بِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ.

الشرح:

(فَيُصَلِّي بِهِمْ) هَذَا هُوَ السُّنَّةُ الْمَشْهُورَةُ: أَنَّهُ يُقَدِّمُ صَلَاةَ الْاسْتِغْفَارِ عَلَى الْخُطْبَةِ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ السُّنَّةِ وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ^(١).

(ثُمَّ يَخْطُبُ وَاحِدَةً يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ، كَخُطْبَةِ الْعِيدِ)، الْاسْتِغْفَارُ لَهُ خُطْبَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهَذِهِ الْخُطْبَةُ تَشْتَمِلُ عَلَى الدُّعَاءِ وَالْاسْتِغْفَارِ وَالْمَوْعِظَةِ.

(وَيُكَيِّزُ فِيهَا الْاسْتِغْفَارَ وَقِرَاءَةَ آيَاتِ التَّيِّبَةِ فِيهَا الْأَمْرُ بِهِ) مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى، عَنْ نُوْحٍ ﷺ: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّكُمْ كَانُمْ عَنْكَ لَازِلِينَ﴾ [نوح: ١٠-١٢]، وَمِثْلُ قَوْلِ هُودٍ ﷺ: ﴿وَيَقُولُوا اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ﴾ [هود: ٥٢].

فَيَقْرَأُ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ وَالْآيَاتِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِيهَا الدُّعَاءُ وَالْاسْتِغْفَارُ.

(١) انظر: «المغني» (٣/٣٣٦).

(وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو) هَذَا خَاصٌّ بِخُطْبَةِ الْاسْتِغْفَارِ، أَمَّا رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ أَوْ خُطْبَةِ الْعِيدِ فَهُوَ بِدْعَةٌ.

(بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ) يَعْنِي: يَتَحَرَّى الدُّعَاءَ الْوَارِدَ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ، وَإِنْ دَعَا بغيرِهِ يَمَّا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَلَا بَأْسَ.

وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا عَيْثًا مُعِينًا» إِلَى آخِرِهِ، وَإِنْ سُقُوا قَبْلَ خُرُوجِهِمْ شَكَرُوا اللَّهَ وَسَأَلُوهُ الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ، وَيُنَادِي: «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ».

الشرح:

(وَمِنْهُ): «اللَّهُمَّ اسْقِنَا عَيْثًا مُعِينًا» هَيْثًا مَرَيْنَا سَحَابًا غَدَقًا مُجَلَّلًا عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ، اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ^(١)، «اللَّهُمَّ اجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَهُ قُوَّةً لَنَا عَلَى طَاعَتِكَ، وَبَلَاغًا إِلَى حَيْثُ^(٢)»، «اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبِلَادَكَ وَبِهَائِمَكَ، وَاتَشَرَّ رَحْمَتَكَ، وَأَخِي بِلَدِكَ الْمَيِّتِ^(٣)»، «اللَّهُمَّ سُقِنَا رَحْمَةً لَا سُقِيَا عَذَابٍ، وَلَا هَذَمٍ، وَلَا بَلَاءٍ، وَلَا غَرَقٍ^(٤)».

فَيَكْثُرُ مِنَ الْاسْتِغْفَارِ وَالِدُعَاءِ الْوَارِدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ الْاِقْتِدَاءُ بِالرُّسُولِ ﷺ، وَفِيهِ أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ.

(١) ذكره الشافعي في «الأم» (٢٥١/١) تعليقًا من حديث ابن عمر ؓ، وفيه زيادة، وراجع «التلخيص الحبير» (٢٠١/٢).

وأخرجه أبو داود (١١٦٩) من حديث جابر ؓ عنه قال: أتت النبي ﷺ بواكي، فقال: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا عَيْثًا مُعِينًا مَرَيْنَا نَافِلًا غَيْرَ ضَارٍ عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ». قال: فَأُطِيقَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ.

(٢) طرف من حديث أخرجه أبو داود (١١٧٣) عن عائشة ؓ.

(٣) أخرجه: أبو داود (١١٧٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ؓ، يدون لفظ «وبلادك».

(٤) أخرجه: الشافعي في «مسنده» (١٧٣/١) من حديث المطلب بن حنطب مرفوعًا، وهو مرسل.

وإن دَعَا بغيره مِمَّا يوافقُ الكتابَ والسنةَ فلا بأسَ.

(وإن سُقُوا قَبْلَ خُرُوجِهِمْ شَكَرُوا اللَّهَ وَسَأَلُوهُ الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ)، إذا وَاَعَدَ النَّاسُ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ ثُمَّ حَصَلَ الْمَطَرُ قَبْلَ الْخُرُوجِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَخْرُجُونَ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ الْمَقْصُودُ، وَلَكِنْ يَشْكُرُونَ اللَّهَ عَلَى نُزُولِ الْمَطَرِ وَيَحْمَدُونَهُ.

(وَيُنَادِي: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ)؛ هَذَا فِيهِ تَطَرُّفٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، نَادَى لِصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّمَا هَذَا وَرَدَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ.

وقوله (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ) ينصب «الصلاة» على الإغراء، أي: اخضروا الصلاة، و«جامعة» منصوب على الحال.

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا إِذْنُ الْإِمَامِ، وَيُسْنُ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ
وَلِإِخْرَاجِ رَحْلِهِ وَثِيَابِهِ لِيَصِيبَهَا الْمَطَرُ.

الشرح:

(وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا إِذْنُ الْإِمَامِ) كما أَنَّ الْجُمُعَةَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا إِذْنُ
الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ لَهَا حَاجَةٌ الْمَسْلُوبِينَ، والدُّعَاءُ مَشْرُوعٌ، وَالصَّلَاةُ
مَشْرُوعَةٌ، وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ بِهِمَا.

(وَيُسْنُ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ)، أَيُّ: يَسْتَحِبُّ إِذَا نَزَلَ الْمَطَرُ أَنْ
يَخْرُجَ وَيَقِفَ وَيَتَلَقَّى الْمَطَرَ عَلَى جِسْمِهِ وَعَلَى رَأْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ مَبَارَكٌ، كَمَا
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا﴾ [ق: ٩].

وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ حَدِيثٌ عَهْدٌ بِرَبِّهِ»^(١).

(وَلِإِخْرَاجِ رَحْلِهِ وَثِيَابِهِ لِيَصِيبَهَا الْمَطَرُ) وإِخْرَاجُ رَحْلِهِ يَعْنِي: أَثَابَهُ
وَتِيَابَهُ لِيَصِيبَهَا أَوَّلُ الْمَطَرِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْبَرَكَةِ وَالطَّهَارَةِ، لِأَنَّهُ مَاءٌ طَهُورٌ
﴿وَنَزَّلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

(١) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ (٢٦/٣)، وَاحِدٌ (١٣٣/٣)، وَابْنُ دَاوُدَ (٥١٠٠)

وَإِنْ زَادَتْ الْبَيَّاتُ وَخِيفَ مِنْهَا، سُنُّ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا
وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الظُّرَابِ، وَالْأَكَامِ، وَيُطَوِّنِ الْأَوْدِيَةَ،
وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ، رَبَّنَا وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ».

الشرح:

إِذَا زَادَتْ الْأَمْطَارُ وَخِيفَ مِنَ الضَّرَرِ فَإِنَّهُمْ يَدْعُونَ اللَّهَ بِالْإِفْلَاحِ،
وظُهُورِ الشَّمْسِ، إِذَا خِيفَ الضَّرَرُ مِنْ كَثَرَةِ الْأَمْطَارِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ
يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَبَتِ الْأَمْوَالُ
وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، ادْعُوا اللَّهَ أَنْ يُمَسِّكَهَا عَنَّا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ ﷺ، وَقَالَ:
«اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الظُّرَابِ وَالْأَكَامِ وَيُطَوِّنِ الْأَوْدِيَةَ
وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»، فَانْجَلَى الْغَيْمُ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَخَرَجُوا يَمْسُورُونَ فِي
الشَّمْسِ^(١). وَهَذَا يُسَمَّى «الاسْتِسْقَاءَ».

(اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا) أَيُّ: اجْعَلِ الْمَطَرَ يَنْزِلُ قَرِيبًا مِنَّا لِنَنْتَفِعَ بِهِ،
وَلَا يَنْزِلُ عَلَيْنَا فَتَضَرَّرَ الْمَبَايِ، وَتَضَرَّرَ النَّاسُ مِنْ كَثَرَتِهِ.

(اللَّهُمَّ عَلَى الظُّرَابِ): وَهِيَ الْمُرْتَفَعَاتُ مِنَ الْأَرْضِ.

(وَالْأَكَامِ): وَهِيَ الْجِبَالُ الصَّغَارُ، لِأَنَّهَا مَنَابِتُ الْعُشْبِ وَالْكَلِّ.

(وَيُطَوِّنِ الْأَوْدِيَةَ)، لِأَنَّ الْأَوْدِيَةَ مِثْلُ الْأَنْهَارِ، إِذَا جَرَتْ بِالسُّيُولِ، فَإِنَّ

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٣٥/٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٤/٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

.....
هذا الماء الذي يجري فيها تتفتح به الأرض والعباد، ويستقون منه،
وتخزنه الأرض في باطنها، فهذه الأودية فيها منافع للعباد، بمثابة
الأنهار.

(ومنايب الشجر) الكبير، كالطلع والسدر؛ لأن فيها منافع.
(وبنا ولا نحملنا مالا طاقة لنا به)، من العرق وكثرة المياه.

رفعة
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كتاب الجنائز

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

الشرح:

(كِتَابُ الْجَنَائِزِ) : «الجنائز» جمع «جنازة»، والمراد بها الميت^(١).
والميت له أحكام ينبغي معرفتها، ولذلك عَقِدَ له المصنّف هذا الباب.

وهذا من محامير الإسلام؛ أن الميت المسلم يُعْتَنَى به، بحيث إنّه يُخَضَّرُ عند الوفاة، ويلقن الشهادة، وإذا مات فإنه يجزّد من ثيابه ويُسَجَّن بشيء يسترّه، ثم يُغسَل، ثم يكفن ويصلّى عليه، ثم يُدفن في قبره.

فهذه العناية العظيمة بالميت المسلم تدلّ على أن هذا الدين دين كامل، والله الحميد، وأنّه يعتنى بالمسلم حيًا وميتًا، ثمّ إذا دُفِنَ في قبره يُسأل له التثبيت ويُستغفر له، ثم بعد ذلك يزأر ويسلم عليه، ثم هذه القبور تُصان عن الامتهان، وتُصان عن الأذى، وتُصان عن الغلو فيها.

(١) انظر: «لسان العرب» (٣٢٤/٥)، و«المطلع» (ص: ١١٣).

كلُّ هذا مما يدلُّ على أنَّ هذا الدينَ دينٌ كاملٌ شاملٌ للحياة وللموت ، وأنَّ هذا المسلمَ له عند الله منزلةٌ وليس من الحيوانات التي تموت ثم تُلقى جيفها ولا يُعتنى بها .

وقيلَ ذلك ينبغي للمسلم أن يتذكَّر الموت ، فقد حثَّ النبي ﷺ على تذكُّر هادم اللذات^(١) ، يعني : الموت ، وأنَّ يكثر الإنسان من تذكُّر الموت ، من أجل أن يستعدَّ له ، ولا يغفل عن نفسه ، ولا يغفل عن الدار الآخرة ، فيكون دائماً على تذكُّر للموت ، فيمنع نفسه من المعاصي والمخالفات ، ويُلزمها بطاعة الله ﷻ ، ويستعدُّ لهذا الموت .

أما إذا غفل عنه ، فإنه يُعطي لنفسه المهلة ، فتتمادى في المعاصي والذنوب ، وأيضاً لا تبادر بالتوبة ، وإذا وقع في ذنب فإنه يفسح لنفسه بالأجل ، ولا يبادر بالتوبة ، ويُتسلى أنَّ الموت قريب ، وأنَّ الأجل محدود ، وأنه إذا جاء الموت فإنه لا يُمكن من التوبة ، فهذا ممَّا يُوجب للمسلم الاستعداد والتأهب دائماً وأبداً ، وألا يتسلى ذكر الموت ، ولا يغفل عنه ، وأن يتوقَّع حلوله به في كل لحظة ، في كل وقت ، حتى يكثر من الأعمال الصالحة ، وحتى يتوب من الذنوب والسيئات .

(١) أخرجه : أحمد (٢/٢٩٢) ، والترمذي (٢٣٠٧) ، والنسائي (٤/٤) ، وابن ماجه (٤٢٥٨) من حديث أبي هريرة ؓ عنه بالفظ : « أكثروا ذكر هادم اللذات » يعني : الموت .

ومن آداب الإسلام : أنَّ المريض يزَّار ، ويُدعى له بالشفاء ، ويُذكَّر التوبة ، وإذا رُوي أنه في حالة قرب من الموت ، فإنه يُذكر بالوصية ، ويذكر بالخروج من المظالم .

فهذا الدين دينٌ متكاملٌ ، وهو دائماً يحثُّ المسلم على أن يستبِدَّ لنفسه ، وأنَّ يُقدِّم لنفسه ، وأن يترك ما يؤثمه وما يوجب له العقوبة في الدنيا والآخرة ، فعناية الإسلام بالمسلم عناية عظيمة .

فإذا ؛ الجنائز لها أحكام شرعية يجب على المسلمين أن يعرفوها من أجل أن يُفقدوها مع جنائزهم ، فلذلك كان الفقهاء يُقدِّسون هذا الكتاب ، كتاب الجنائز .

تُسَنُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ ، وَتَذْكِيرُهُ التَّوْبَةِ وَالْوَصِيَّةِ .

الشرح:

أولاً: يُسَنُّ تَذْكُرُ الموت ، واستحضار الموت دائماً وأبداً .

ثانياً: إذا مَرَضَ المريضُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فإنه يُسَنُّ عِيَادَتُهُ ، وعيادة المريض من أفضل الأعمال ، وذلك لأجل جَبْرِ خَاطِرِهِ وتوسعة الدُّنْيَا عليه ، ومن أَجْلِ تَذْكِيرِهِ ، وفيها مصالح للزائر والمزور .

(تُسَنُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ) هذا مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ .

(وَتَذْكِيرُهُ التَّوْبَةِ) وهي الخروجُ مِنَ الْمَظَالِمِ وَالْمَعَاصِي قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ بِهِ

الموتُ

(وَالْوَصِيَّةُ) إِذَا كَانَ عَلَيْهِ حَقُّوq لِلنَّاسِ ، أَوْ كَانَ عِنْدَهُ أَمْوَالٌ لِلنَّاسِ ،

فإنَّهُ يُوصِي بِهَا ، قَالَ ﷺ : « مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ، بَيْتٌ لِيَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَ رَأْسِهِ »^(١) .

فيوصي بِمَا لَهُ وما عَلَيْهِ ، وهذه وصية واجبة ، وأما الوصية بثلاث مَالِهِ فَأَقْلُ فِيهِ مُسْتَحَبَّةٌ ، إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَيَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يُوصِيَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ لِيَكُونَ صَدَقَةً جَارِيَةً لَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ ، فيوصي بِالْمَقْدَارِ الَّذِي حَدَّدَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وهو الثلث فأقلُ : الخمسُ ، السدسُ ، العشرُ ، وكونُهُ أَقْلُ مِنْ

(١) أخرجه : البخاري (٢/٤) ، ومسلم (٧٠/٥) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

الثلث أفضل ، لكنَّ الحَدَّ النَّهَائِيَّ هو الثلث ، قال ﷺ : « الثَّلَثُ ، وَالثَّلَثُ كَثِيرٌ »^(١) .

(١) أخرجه : البخاري (١٠٣/٢) (٨٧/٥) (٨٠/٧) - (٨١) ، ومسلم (٧١/٥) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

وَإِذَا نُزِّلَ بِهِ سُنٌّ تَعَاهَدُ بَلِّ حَلْفِهِ بِمَاءٍ أَوْ شَرَابٍ، وَتُدْئِي شَفَتَيْهِ بِقُطْنَةٍ، وَلَقْنَتُهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مَرَّةً، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بَعْدَهُ، فَيُعِيدُ تَلْقِينَهُ بِرَفْعٍ.

الشرح:

(وَإِذَا نُزِّلَ بِهِ سُنٌّ تَعَاهَدُ بَلِّ حَلْفِهِ بِمَاءٍ أَوْ شَرَابٍ) يعني: نَزَلَ بِهِ الموت، فإنه يُسَنُّ لِمَنْ حَضَرَهُ، أَنْ يُبَلِّلَ حَلْفَهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَبْسُ حَلْفَهُ مِنْ سَكَرَاتِ الموت، فَيُبَلِّلُ حَلْفَهُ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَسْهَلَ عَلَيْهِ فِي التَّرَجُّعِ.

(وَتُدْئِي شَفَتَيْهِ بِقُطْنَةٍ) يعني: يَبْلُلُ القُطْنَةُ بِالماءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهَا شَفَتَيْهِ؛ لِأَنَّهُمَا تَبْسَانُ مِنْ شِدَّةِ الألمِ.

(وَلَقْنَتُهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»)، وهذا مُهِمٌّ جِدًّا أَنْ يُلْقِنَهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ لِتَكُونَ خِتَامَ كَلَامِهِ، قَالَ ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ» - يعني: الْمُحْتَضِرِينَ - «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١)، فَيُلْقِنَهُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ الْعَظِيمَةَ، حَتَّى تَكُونَ خِتَامَ حَيَاتِهِ، وَخِتَامَ كَلَامِهِ، فَيَمُوتُ عَلَيْهَا

(مَرَّةً) يعني: لَا يَكْزُرُ عَلَيْهِ التَّلْقِينُ لثَلَاثًا يَضْجُرُ، الْمَيْتُ يَضْجُرُ

(١) أخرجه: مسلم (٣٧/٣) من حديث أبي هريرة ؓ مرفوعاً بالشطر الأول منه .
أما الشطر الثاني فقد أخرجه: أحمد (٢٣٣/٥)، وأبو داود (٣١١٦) من حديث معاذ ابن جبل ؓ .

.....
وهو في حالةٍ شديدةٍ فليخفف عليه، وَلِلْقَنَتِهِ بِرَفْعٍ، فَإِذَا قَالَهَا فَإِنَّهُ يَتُرَكُّهُ، فَإِنْ خَصَلَ مِنْهُ كَلَامٌ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُلْقِنَهُ مَرَّةً ثَانِيَةً.

(وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بَعْدَهُ، فَيُعِيدُ تَلْقِينَهُ بِرَفْعٍ) يعني: يُلْقِنَهُ، وَلَا يَقُولُ لَهُ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَإِنَّمَا يَقُولُ عَنْده: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقْطَنَ، وَلَا يَقُولُ لَهُ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، لِأَنَّ هَذَا قَدْ يُقْلَقُ عَلَيْهِ، فَيَذْكُرُهُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بَأَنَّهُ يَتَلَطَّئُ بِهَا عَنْده، ثُمَّ هُوَ يَتَلَطَّئُ بِهَا، فَإِنْ تَكَلَّمَ بَعْدَهَا بِكَلَامٍ فَإِنَّهُ يَعِيدُ التَّلْقِينَ عَلَيْهِ مَرَّةً ثَانِيَةً.

وَيَقْرَأُ عَنْدَهُ «يَسَّ»، وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقَبْلَةِ، فَإِذَا مَاتَ سُنُّ تَغْمِيضُهُ، وَشَدُّ لِحْيَتِهِ، وَتَلْيِينُ مَفَاصِلِهِ.

الشرح:

(وَيَقْرَأُ عَنْدَهُ «يَسَّ») قراءة سورة «يس» عند المحتضر، ورد فيها حديث ضعيف^(١)، فالأولى ألا يقرأها عنده؛ لأنه لم يثبت الدليل بذلك، لكن من قرأها عملاً بهذا الحديث فإنه لا يتركز عليه، ولكن ما دام أن الحديث لم يثبت فالأحسن ألا يقرأها عنده.

(وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقَبْلَةِ) لقوله ﷺ: «الْكَبَّةُ قِبْلَتُكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا»^(٢).

(فَإِذَا مَاتَ سُنُّ تَغْمِيضُهُ) فإذا مات فإنه يُبادر بتغميض عَيْنَيْهِ؛ لأنَّ الميتَ تَجَحُّطُ عَيْنَاهُ؛ لقوله ﷺ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ»^(٣)، وتكون صورته مشوَّهة، فيبادر بتغميض عَيْنَيْهِ بإرخاء جَفَنَيْهِ على حَدَقَتَيْهِ، حتى تغطَّيَا حَدَقَتَا الْعَيْنَيْنِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أغمض أباسلمة لما مات^(٤).

(١) أخرجه: أحمد (٢٦/٥، ٢٧)، وابن ماجه (١٤٤٨)، وابن حبان (٣٠٠٢)، والحاكم (٥٦٥/١)، والبيهقي (٣٨٣/٣) من حديث معقل بن يسار مرفوعاً بلفظ: «اقرأوا على موتاكم يس».

(٢) أخرجه: أبو داود (٢٨٧٥)، والنسائي (٨٩/٧)، والحاكم (٢٥٩/٤ - ٢٦٠) من حديث عمير بن قتادة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: مسلم (٣٨/٣)، وأحمد (٢٩٧/٦)، وأبو داود (٣١١٨) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٤) جزء من الحديث السابق.

(وَشَدُّ لِحْيَتِهِ)، وكذلك الميت إذا مات يفتح فمُّه، فيستحب أن يُشدَّ لِحْيَاهُ - أي: الحنك - حتى يُطَبَّقَ فَمُّهُ ولا يكون مفتوحاً.

(وَتَلْيِينُ مَفَاصِلِهِ) لئلا تتصلَّب، بأن يحرك يديه ورجليه حتى لا تتصلَّب مَفَاصِلُهُ، فيصعب تغسيله، فيحركهما حتى تلين المفاصل.

وَحَلَّ ثِيَابَهُ، وَسَتَرَهُ بِثَوْبٍ، وَوَضَعَ حَبِيدَةً عَلَى بَطْنِهِ،
وَوَضَعَهُ عَلَى سَرِيرٍ غُسْلِهِ مُتَوَجِّهًا مُنْحَدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ.

الشرح:

(وَحَلَّ ثِيَابَهُ، وَسَتَرَهُ بِثَوْبٍ) كذلك؛ يبادرُ بِحَلِّ ثِيَابِهِ؛ لأنها لو بقيت عليه فإنه يَتَعَمَّنُ جِسْمَهُ، فيَنزِعُ عنه الثياب ويبقى ما يسترُ عَوْرَتَهُ، ثم يُسَجِّى بثوبٍ ضاربٍ على جِسْمِهِ.

(وَوَضَعَ حَبِيدَةً عَلَى بَطْنِهِ) لأنه يَتَنَفَّخُ بَطْنُهُ، فيوضعُ شيءٌ مثقلٌ على بَطْنِهِ من أجل ألا يَتَنَفَّخَ.

(وَوَضَعَهُ عَلَى سَرِيرٍ غُسْلِهِ) يوضعُ على سَرِيرِ الغُسلِ تهيئةً لَغُسْلِهِ.

(مُتَوَجِّهًا مُنْحَدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ) يعني: متوجِّهًا إلى القبلة، ويرفَعُ رَأْسَهُ وَصُدْرَهُ أَرْفَعُ من رِجْلَيْهِ؛ من أجل أن يتسرَّبَ ما في داخلِ جَوْفِهِ ويخرجُ، حتى ينظفَ الميِّتَ.

وَأَسْرَاعُ تَجْهِيزِهِ إِنْ مَاتَ غَيْرَ فَجْأَةً، وَإِنْفَادُ وَصِيَّتِهِ، وَيَجِبُ قَضَاءُ دَيْنِهِ.

الشرح:

(وَأَسْرَاعُ تَجْهِيزِهِ إِنْ مَاتَ غَيْرَ فَجْأَةً) يُسْتَحَبُّ أَنْ يُسْرَعَ فِي تَجْهِيزِهِ، مِنْ تَغْسِيلِهِ، وَتَكْفِينِهِ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَخَفْلِهِ إِلَى قَبْرِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ خَبْسِ الْجَنَائِزِ^(١)، إِلَّا إِذَا اسْتَدْعَى الْأَمْرُ تَأْخِيرَهُ لِحَضُورِ وَلِيِّهِ أَوْ لِلتَّيِّبِ مِنْ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ أَصَابُهُ غَشِيٌّ أَوْ إغْمَاءٌ، فَلَا يَسْتَعِجِلُ إِذَا لَمْ يَتَأَكَّدْ مِنْ مَوْتِهِ.

وفي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ - كما تعلمون - تُؤَخَّرُ بعضُ الجنائزِ من أجلِ التَّحَقُّقِ مِنْ نَوْعِ الْوَفَاةِ، لِثَلَا يَكُونُ مَقْتُولًا، فيؤخَّرُ من أجل أن يثبتَ مِنْ نَوْعِيَّةِ الْوَفَاةِ، لِثَلَا يَكُونُ هُنَاكَ جَنَائَةً عَلَيْهِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْأَمْنِيَّةِ، فهذه أَعْدَاؤُ تَبَيُّحِ تَأْخِيرِ الْمَيِّتِ.

(وَإِنْفَادُ وَصِيَّتِهِ) مما يَتَأَكَّدُ فِي حَقِّ الْمَيِّتِ أَنْ يَبَادَرَ بِتَنْفِيذِ وَصِيَّتِهِ الَّتِي أَوْصَى بِهَا لِیَصِلَ إِلَيْهِ ثَوَابُهَا.

(وَيَجِبُ قَضَاءُ دَيْنِهِ) إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَهُ تَرَكَّةٌ فَإِنَّهُ يُبَادِرُ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ مِنْ تَرَكَّتْ؛ لِأَجْلِ أَنْ تَفْرُغَ ذِمَّتُهُ، لِأَنَّ نَفْسَ الْمَيِّتِ مَرْهُونَةٌ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ.

(١) أخرجه: أبو داود (٣١٥٩) من حديث الحصين بن حوح رضي الله عنه: «أَنْ طَلَحَ بِنُ الْبِرَاءِ مَرَضَ فَاتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَمُودُهُ، فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَرَى طَلَحَةَ إِلَّا قَدْ حَدَثَ فِيهِ الْمَوْتُ، فَأَذْنُونِي بِهِ وَصَلُّوْا، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِدَيْتِنَا مُسْلِمٌ أَنْ يَحْبِسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَمَلُهُ».

والشهيد يُغْفَرُ له كلُّ شيءٍ إلا الدين^(١)، قال ﷺ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ»^(٢)، فيبادر بتسديد ما عليه مِنَ الديون مهما أمكن.

فإن كان له تركة، فإنه يُسَدُّ عنه منها قِطْلُ الميراث، قبل الوصية، وإن لم يكن له تركة فإنه يُسْتَحَبُّ لأقاربه أو إخوانه المسلمين أَنْ يسدوا عنه الدين، من أجل أَنْ تُطْلَقَ نَفْسُهُ مِنَ الْحَبْسِ.

- (١) أخرجه: مسلم (٣٨/٦)، وأحمد (٢٢٠/٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين».
- (٢) أخرجه: أحمد (٤٤٠/٢)، والترمذي (١٠٧٩)، وابن ماجه (٢٤١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فَصْلٌ

غَسْلُ الْمَيِّتِ، وَتَكْفِيئُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَدَفْنُهُ؛ فَرَضٌ كِفَايَةٌ

الشرح:

(فَصْلٌ: غَسْلُ الْمَيِّتِ، وَتَكْفِيئُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَدَفْنُهُ؛ فَرَضٌ كِفَايَةٌ) هذه الأمور الأربعة من أحكام الميت، وهي تَكْفِيئُهُ، وَتَكْفِيئُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَدَفْنُهُ، فَرَضٌ كِفَايَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، إِذَا قَامَ بِهَا مَنْ يَكْفِي سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْبَاقِينَ، وَبَقِيَ فِي حَقِّهِمْ سَنَةٌ. وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ مَنْ يَكْفِي فَإِنَّ الْجَمِيعَ يَأْتِمُونَ؛ لِأَنَّ هَذَا وَاجِبٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ نَحْوَ أَخِيهِمْ. وَفَرَضُ الْكِفَايَةِ: هُوَ الَّذِي إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْبَاقِينَ، فَالْمَطْلُوبُ وَجُودُ الْفِعْلِ دُونَ نَظَرِ إِلَى فَاعِلِهِ^(١). وَأَمَّا فَرَضُ الْعَيْنِ: فَالْمَطْلُوبُ فِيهِ وَجُودُ الْفِعْلِ مَعَ النَّظَرِ إِلَى الْفَاعِلِ؛ هَذَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا^(٢).

- (١) انظر: «التمهيد» للإسنوي (ص: ٧٤).
- (٢) انظر: «جمع الجوامع» مع حاشية البستاني (١٨٢/١).

وَأَوَّلَى النَّاسِ يَغْسِلُهُ: وَصِيَّتُهُ، ثُمَّ أَبُوهُ، ثُمَّ جَدُّهُ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنْ عَصَبَاتِهِ ثُمَّ ذُووِ أَرْحَامِهِ. وَأَنْثَى: وَصِيَّتُهَا، ثُمَّ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى مِنْ نِسَائِهَا.

الشرح:

(وَأَوَّلَى النَّاسِ يَغْسِلُهُ: وَصِيَّتُهُ) أولى الناس بأن يتولى تغسيل الميت: وصيُّه إذا كان أَوْصَى بأن يُغْسَلَهُ فلا، فإنَّ الوصيَّ مقدَّم على غيره.

(ثُمَّ أَبُوهُ) ثُمَّ إذا لم يكن له وصي فإنَّ الذي يغسِّله أقربُ، الأقربُ فالأقربُ، وأقربهم أبوه.

(ثُمَّ جَدُّهُ)، لأنَّ الجدَّ أب.

(ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنْ عَصَبَاتِهِ) الابنُ، ثم ابنُ الابنِ، ثم الأخُ، ثم ابنُ الأخِ، ثم العمُّ، ثم ابنُ العمِّ، وهكذا، فيرتَّبون على حسب قُرْبِهِمْ. (ثُمَّ ذُووِ أَرْحَامِهِ) ثم بعد العَصَبَةِ ذُووِ الْأَرْحَامِ، وهم قُرْبَانُهُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ، كَالْأَخَوَالِ وَالْخَالَاتِ وَالْجَدِّ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ.

(وَأَنْثَى: وَصِيَّتُهَا) وَالْأَوَّلَى بتغسيلِ الْأَنْثَى: وَصِيَّتُهَا مِنَ النِّسَاءِ، فإذا أوصت أن تغسِّلَهَا فلا تَنَافُسَ فَإِنَّهَا تُقَدَّمُ، وَإِلَّا الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنْ نِسَائِهَا.

(ثُمَّ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى مِنْ نِسَائِهَا) أُمُّهَا، جَدُّتُهَا، أَخْتُهَا، عَمَّتُهَا، خَالَئَتُهَا، وهكذا؛ لأنَّ الْمَرْأَةَ تُغْسَلُهَا النِّسَاءُ وَلَا يُغْسَلُهَا الرِّجَالُ، وَالرِّجُلُ يَغْسَلُهُ الرِّجَالُ وَلَا تَغْسَلُهُ النِّسَاءُ.

وَلِكُلِّ مِنَ الرُّوَجَيْنِ غَسْلٌ صَاحِبِهِ

الشرح:

(وَلِكُلِّ مِنَ الرُّوَجَيْنِ غَسْلٌ صَاحِبِهِ)، فَلِلرُّوَجِ أَنْ يَغْسَلَ زَوْجَتَهُ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا عليه السلام غَسَلَ فَاطِمَةَ لَمَّا عَاتَتْ ^(١)، وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وآله قَالَ لِعَائِشَةَ: «لَوْ مِتَّ قَبْلِي لَغَسَلْتُكَ» ^(٢)، ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ يَغْسَلُ زَوْجَتَهُ، وَأَمَّا مَا عَدَا الزَّوْجَ فَالْمَرْأَةُ لَا يُغْسَلُهَا الرِّجَالُ.

وكذلك؛ الرِّجُلُ يُغْسَلُهُ الرِّجَالُ، وَلَا تَغْسَلُهُ النِّسَاءُ إِلَّا زَوْجَتَهُ، فَلِلزَّوْجَةِ أَنْ تَغْسَلَ زَوْجَهَا خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَمِيْسٍ رضي الله عنها غَسَلَتْ زَوْجَهَا أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رضي الله عنه ^(٣).

(١) أخرجه: البيهقي (٣/٣٩٦).

(٢) أخرجه: أحمد (٦/٢٢٨)، وابن ماجه (١٤٦٥)، وأبو يعلى (٤٥٧٩)، والدارقطني

(٧٤/٢)، والبيهقي (٣/٣٧٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه: ابن أبي شيبة (٢/٤٥٥)، وعبد الرزاق (٦١١٧، ٦١٢٣)، والبيهقي (٣/٣٩٧).

وَكَذَا سَيِّدٌ مَعَ سُرِّيَّتِهِ . وَلِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ غَسَلَ مِنْ لَهُ دُونَ سَبْعِ سَبْعِينَ فَقَطُّ ، وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ أَوْ عَكْسُهُ ؛ يُمَمٌ كَحُثْنَى مُشْكِلٍ .

الشرح:

(وَكَذَا سَيِّدٌ مَعَ سُرِّيَّتِهِ) المالك للأمة يغسلها ؛ لأنه مثل الزوج ، تحل له بملك اليمين ، كما تحل الزوجة لزوجها بعقد النكاح .

(وَلِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ غَسَلَ مِنْ لَهُ دُونَ سَبْعِ سَبْعِينَ فَقَطُّ) أمّا الطفل الذي له دون سبع سنين فأقل ، فلكل من الرجال والنساء أن يغسلوه ؛ لأنّ إبراهيم ابن الرسول ﷺ لما مات غسّله النساء .

(وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ أَوْ عَكْسُهُ ؛ يُمَمٌ كَحُثْنَى مُشْكِلٍ) إذا مات الرجل وليس عنده إلا نساء ، وليس عنده زوجة ، فإنه لا يغسل ، وإنما يُمَمٌ بالتراب لتعذير تغسيله .

وكذلك المرأة لو ماتت مع رجال ، وليس معهم زوجها ، فإنها لا تُغسَل لتعذير تغسيلها ، فيُمَمٌ بالتراب ؛ لأنّ الله جعل التراب بديلاً عن الماء في الطهارة عند العجز عن استيعماله .

كذلك ؛ الحُثْنَى المُشْكِلُ ، الذي لا يُدْرَى هل هو رجل أم امرأة ؟ وهو الذي له كَتَانٍ : آلة رجل ، وآلة امرأة ، ولم تظهر عليه علامات الذكّر ، ولا علامات الأنثى ، ويحتمل أنه رجل ويحتمل أنه أنثى ، هذا يُمَمٌ بالتراب ؛ لأنه لا يُعلم أنه رجل حتى يتولاه الرجال ، ولا يعلم أنه أنثى حتى تتولاه النساء ، فأمره محتمل ؛ فهذا يُمَمٌ بالتراب لتعذير تغسيله .

وَيَحْرُمُ أَنْ يُغْسَلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا أَوْ يَذْفَنَهُ ، بَلْ يُوَارَى لِعَدَمِ مَنْ يُوَارِيهِ .

الشرح:

(وَيَحْرُمُ أَنْ يُغْسَلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا أَوْ يَذْفَنَهُ) الكافر لا يتولاه المسلمون ، وإنما يتولاه أقاربه الكفار ، فلا يغسله المسلمون ، ولا يكفّنونه ، ولا يصلون عليه ، ولا يدفّنونه ، وإنما يتولاه الكفار وأبناء ملته .

إلا أن لا يوجد من يذفنه ، فإنه يذفن في التراب فقط ، يُخْفَرُ له حفرة في غير مقابر المسلمين ثم يذفن .

(بَلْ يُوَارَى لِعَدَمِ مَنْ يُوَارِيهِ) يوارى لعدم من يواريه من الكفار ، يعني : ولا تُترك جثته فوق الأرض ؛ لأنّ الأدمي له كرامة حتى ولو كان كافراً ، فلا يُترك على ظهر الأرض ، قال الله جل وعلا مُنْتَبِهاً على الإنسان : ﴿لَنْ أَمْلَأَ قَبْرَهُ﴾ [ميس : ٢١] ، فالإيقار هذا من نعم الله على هذا الإنسان ، ولم يجعله مما يُلقَى للكلاب والسباع والطيور .

وَإِذَا أَخَذَ فِي غُسْلِهِ سَتَرَ عَوْرَتَهُ وَجَرَّدَهُ، وَسَتَرَهُ عَنِ الْعَيْنِ، وَكَرَّهَ لِيُغَيِّرَ مُعَيَّنَ فِي غُسْلِهِ حُضُورَهُ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى قُرْبِ جُلُوسِهِ، وَيَعَصِرُ بَطْنَهُ بِرِفْقٍ.

الشرح:

هذه أحكام تغسيل الميت: (وَإِذَا أَخَذَ) الغاسل (فِي غُسْلِهِ) فإنه يُجَرِّدُهُ، لَكِنْ يَضَعُ عَلَى عَوْرَتِهِ مَا يَسْتُرُهَا، وَكَذَلِكَ يُغَسِّلُهُ فِي مَحَلٍّ مُسْتَوٍ، وَلَا يُغَسِّلُهُ فِي مَحَلٍّ بَارِزٍ لِلنَّاسِ.

(سَتَرَ عَوْرَتَهُ) وَهِيَ الْفَرْجَانِ.

(وَجَرَّدَهُ مِنْ ثِيَابِهِ) لِأَجْلِ أَنْ يَصُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ.

(وَسَتَرَهُ عَنِ الْعَيْنِ) بَأَنْ يُغَسِّلَهُ فِي حَجَرَةٍ أَوْ فِي خِيَمَةٍ، وَلَا يُغَسِّلُهُ بَارِزًا وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ.

(وَيُكْرَهُ لِيُغَيِّرَ مُعَيَّنَ فِي غُسْلِهِ حُضُورَهُ) أَي: لَا يَحْضُرُهُ إِلَّا الَّذِي يُعَيَّنُ فِي غُسْلِهِ، كَالَّذِي يَقْلِبُهُ مَعَ الْغَاسِلِ أَوْ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى الْغَاسِلِ فَهَذَا يَحْضُرُ، أَمَّا مَنْ لَيْسَ لَهُ شُغْلٌ فِي تَغْسِيلِ الْمَيِّتِ، فَإِنَّهُ يُنْتَفِعُ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِ مَعَ الْغَاسِلِينَ سِتْرًا لَهُ.

(ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى قُرْبِ جُلُوسِهِ) إِذَا أَرَادَ أَنْ يُغَسِّلَهُ فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى قُرْبِ جُلُوسِهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَحَدَّرَ مَا فِي بَطْنِهِ مِنَ الْفَضَالِ فَتَخْرُجُ.

(وَيَعَصِرُ بَطْنَهُ بِرِفْقٍ) بَأَنْ يَضَعَطَ عَلَى بَطْنِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ مَا هُوَ مُسْتَعِدٌّ لِلْخُرُوجِ.

وَيُكْتَرُ صَبُّ الْمَاءِ جَيِّدٌ، ثُمَّ يُلْفُ عَلَى يَدَيْهِ خُرْقَةً فَيَنْجِيهِ، وَلَا يَحِلُّ مَسُّ عَوْرَتِهِ مِنْ لَهْ سَنَخٍ سِنِينَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَهُ إِلَّا بِخُرْقَةٍ، ثُمَّ يُوَضُّهُ نَذْبًا، وَلَا يَدْخُلُ الْمَاءُ فِي فِيهِ، وَلَا فِي أَلْفِهِ، وَيُدْجَلُ إِضْبَعَتَاهُ مَبْلُولَتَيْنِ بِالْمَاءِ بَيْنَ شَفَتَيْهِ فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ، وَفِي مَشْخَرَتِهِ فَيَنْظِفُهُمَا، وَلَا يَدْجُلُهُمَا الْمَاءُ.

الشرح:

(وَيُكْتَرُ صَبُّ الْمَاءِ جَيِّدٌ) عَلَى الْمَخْرَجِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَزِيلَ مَا يَتَسَرَّبُ مِنْ بَطْنِهِ.

(ثُمَّ يُلْفُ عَلَى يَدَيْهِ خُرْقَةً فَيَنْجِيهِ) ثُمَّ إِذَا فَرَّغَ مِنْ إِخْلَائِهِ مِنَ الْفَضَالِ الْمَتَّبِقَةِ فِي بَطْنِهِ، حِينَئِذٍ يُلْفُ الْغَاسِلُ عَلَى يَدَيْهِ خُرْقَةً، ثُمَّ يُنْجِيهِ، يَعْنِي: يَغْسِلُ فَرْجَهُ بِالْمَاءِ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ، بَأَنْ يَدْخُلَ يَدُهُ مِنْ وَرَاءِ السِتَارَةِ الَّتِي عَلَى عَوْرَتِهِ، وَهِيَ مَلْفُوفَةٌ بِخُرْقَةٍ، فَيَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى فَرْجِهِ وَيَنْجِيهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَطَهَّرَ مَخْرَجُهُ.

(وَلَا يَحِلُّ مَسُّ عَوْرَتِهِ مِنْ لَهْ سَنَخٍ سِنِينَ) لَا يَحِلُّ مَسُّ الْعَوْرَةِ بِدُونِ حَائِلٍ مُبَاشَرَةً، بَلْ يَجْعَلُ عَلَى يَدَيْهِ خُرْقَةً، فَيَغْسِلُ بِهَا.

(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَهُ إِلَّا بِخُرْقَةٍ) وَكَذَلِكَ بَدَنُهُ، يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمَسَّهُ، إِلَّا بَأَنْ يُلْفُ عَلَى يَدَيْهِ خُرْقَةً وَلَا يَمَسُّهُ مُبَاشَرَةً.

(ثُمَّ يُوَضُّهُ نَذْبًا) أَي: إِذَا فَرَّغَ مِنْ تَنْجِيهِهِ وَتَنْقِيَةِ فَرْجِهِ، فَإِنَّهُ يُوَضُّهُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

(وَلَا يُدْخِلُ الْمَاءَ فِي فِيهِ، وَلَا فِي أَنْفِهِ، وَيُدْخِلُ إِبْصَعَيْهِ مَبْلُوتَيْنِ بِالْمَاءِ بَيْنَ شَفَتَيْهِ فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ، وَفِي مَنْخَرَيْهِ فَيَنْظِفُهُمَا) لَكِنْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدْخِلَ الْمَاءَ فِي فَمِهِ وَلَا فِي أَنْفِهِ، وَإِنَّمَا يُدْخِلُ خَرْقَةً مَبْلُولَةً بِالْمَاءِ عَلَى أَصْبَعِهِ فَيَمْسَحُ بِهَا أَسْنَانَهُ، وَيَمْسَحُ بِهَا دَاخِلَ مَنْخَرَيْهِ، وَلَا يَدْخُلُ الْمَاءُ إِلَى جَوْفِهِ مِنْ طَرِيقِ الْفَمِ أَوْ مِنْ طَرِيقِ الْأَنْفِ؛ لِأَنَّ هَذَا يُقْسِدُ بَدَنَ الْمَيِّتِ.

(ثُمَّ يُوضَّئُ) يَعْنِي: يَغْسِلُ وَجْهَهُ، وَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، وَيَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ، كَمَا يُوضَّئُ الْحَيُّ.

ثُمَّ يَنْوِي غُسْلَهُ، وَيُسَمِّي، وَيَغْسِلُ بِرَغْوَةِ السِّدْرِ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ فَقَطْ، ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ.

الشرح:

(ثُمَّ يَنْوِي غُسْلَهُ) بَعْدَ أَنْ يُفْرَغَ مِنْ تَنْجِيهِهِ وَتَوَضُّعِهِ، يَنْوِي غُسْلَهُ؛ لِأَنَّ غُسْلَ الْمَيِّتِ عِبَادَةٌ، وَالْعِبَادَةُ لَا تَصَحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى^(١).

(وَيُسَمِّي) لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا وَضوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(٢)، وَالْغُسْلُ طَهَارَةٌ مِثْلُ الْوَضُوءِ.

(وَيَغْسِلُ بِرَغْوَةِ السِّدْرِ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ فَقَطْ) ثُمَّ يَبْدَأُ بِرَأْسِهِ، مِثْلَ تَغْسِيلِ الْحَيِّ، يَبْدَأُ بِرَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَلَحْيَتِهِ، وَيَسْتَعْمِلُ الْمَوَادَّ الْمُنْظَفَةَ، كَالسِّدْرِ وَالْأَشْتَانِ^(٣) وَالصَّابُونَ، وَفِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ «الشَّامِبُو»، يَسْتَعْمِلُهَا فِي رَأْسِهِ وَفِي لَحْيَتِهِ؛ مِنْ أَجْلِ إِزَالَةِ الْوَسَخِ وَالرَّائِحَةِ مِنْهُمَا.

(ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ) مِثْلَ تَغْسِيلِ الْحَيِّ؛ لِأَنَّ التِّيَامَنَ فِي الطَّهَارَةِ مَطْلُوبٌ وَمَسْتَحَبٌّ.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٢/١، ٢١) (٣/١٩٠)، وَمُسْلِمٌ (٤٨/٦) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ.

(٢) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ (٧٠/٤) (٥/٣٨١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥، ٢٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٩٨) مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ.

وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤١/٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٩٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ.

(٣) شَجَرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الزُّفْرَانِيَّةِ يَنْبِتُ فِي الْأَرْضِ الرُّثْمَلِيَّةِ، يَسْتَعْمَلُ هُوَ أَوْ رَمَادُهُ فِي غَسْلِ الثِّيَابِ وَالْأَيْدِي. انْظُرْ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» (ص: ١٩).

ثُمَّ كُلُّهُ ثَلَاثًا، يُؤْمَرُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُثْ ثَلَاثَ زَيْدٍ حَتَّى يَنْقُثَ، وَلَوْ جَاوَزَ السَّبْعَ، وَيَجْعَلُ فِي الْغَسَلَةِ الْأَخْيَرَةَ كَافُورًا.

الشرح:

(ثُمَّ كُلُّهُ ثَلَاثًا) ثلاث مرّات ؛ لقوله ﷺ للآبي يُغَسِّلُنْ ابْنَتَهُ : «اغسِلْنَهَا بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ»^(١)، فَيُعَدُّ الْغَسْلَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، وَإِذَا لَمْ يَنْقُثْ يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَى سَبْعٍ أَوْ إِلَى أَكْثَرَ حَتَّى يَنْقُثَ الْمَيِّتَ.

(يُؤْمَرُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ) مِنْ أَجْلِ أَنْ يَخْرُجَ مَا تَبَقِيَ فِي جَوْفِهِ مِنَ الْفَضَلِ.

(فَإِنْ لَمْ يَنْقُثْ ثَلَاثَ زَيْدٍ حَتَّى يَنْقُثَ، وَلَوْ جَاوَزَ السَّبْعَ) فَإِنْ لَمْ يَنْقُثْ جِسْمَ الْمَيِّتِ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ فَإِنَّهُ يَزِيدُ ؛ لقوله ﷺ : «أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ». فَيَزِيدُ حَتَّى يَنْقُثَ جِسْمَ الْمَيِّتِ.

(وَيَجْعَلُ فِي الْغَسَلَةِ الْأَخْيَرَةِ كَافُورًا) وَهُوَ مَادَّةٌ طَيِّبَةُ الرَّائِحَةِ تَصْلُبُ الْجِسْمَ، وَالْكَافُورُ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَطَّارِينَ^(٢).

(١) أخرجه : البخاري (٩٣/٢ ، ٩٤ ، ٩٥) ، ومسلم (٤٧/٣) من حديث أم عطية رضي الله عنها.

(٢) شجر من الفصيلة الغارية، يتخذ منه مادة شفافة بلورية الشكل، يميل لونها إلى البياض، رائحتها عطرية وطعمها مرّ، وهو أصناف كثيرة. يجمع على كوافير. انظر : «المعجم الوسيط» (ص : ٧٩٢).

وَالْمَاءُ الْحَارُّ وَالْأُسْنَانُ وَالْخِلَالُ يُسْتَعْمَلُ إِذَا اخْتَبِجَ إِلَيْهِ.

الشرح:

(وَالْمَاءُ الْحَارُّ) يعني : الساخن لا يَنْبَغِي أَنْ يُغَسَّلَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ ذَلِكَ يُلْغِي جِسْمَهُ، فَيُغَسَّلُ بِمَاءٍ مُعْتَدِلٍ، لَا هُوَ بِالْبَارِدِ وَلَا هُوَ بِالسَّاحِنِ، لَكِنْ إِذَا اخْتَبِجَ إِلَى مَاءٍ سَاخِنٍ، كَانَ يَكُونُ عَلَيْهِ وَسَخٌ وَلَا يَزُولُ إِلَّا بِمَاءٍ سَاخِنٍ فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ.

(وَالْأُسْنَانُ) أَيْضًا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، إِذَا كَانَ عَلَيْهِ أَشْيَاءٌ لَا تَزُولُ إِلَّا بِالْأُسْنَانِ أَوْ بِالصَّابُونِ أَوْ بِالْمَوَادِّ الْمُنْظِفَةِ.

(وَالْخِلَالُ يُسْتَعْمَلُ إِذَا اخْتَبِجَ إِلَيْهِ) وَهُوَ تَخْلِيلُ الْأَسْنَانِ، إِذَا احتَاجَ الْمَيِّتَ إِلَى أَنْ تُخْلَلَ أَسْنَانُهُ بَعْدَ لِيَخْرُجَ مَا بَيْنَهَا مِنَ الْمُخْلَقَاتِ، فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ الْخِلَالُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَاجَةٌ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ.

وَيَقْصُ شَارِبُهُ وَيَقْلَمُ أَظْفَارَهُ، وَلَا يُسْرَخُ شَعْرُهُ، ثُمَّ يُنَشَفُ
بِتَوْبٍ. وَيُضْفَرُ شَعْرُهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَيُسَدَّلُ وَرَءَهَا.

الشرح:

(وَيَقْصُ شَارِبُهُ وَيَقْلَمُ أَظْفَارَهُ) إذا كان له شاربٌ طويل فإنه يقص، ولا يترك مشوهاً، ولأجل أن تعمل به السنة، وإذا كان له أظافرٌ طويلة فإنها تقص أيضاً؛ لأن السنة تقليم الأظافر وقص الشارب في الحي وكذلك الميت، أما إذا لم يكن له أظافرٌ طويلة ولا شاربٌ طويل، فإنه لا يقص (وَلَا يُسْرَخُ شَعْرُهُ) بل يترك شَعْرَهُ، يعني: لا يكذب بالمشط ولا يبرجل مثل الحي.

(ثُمَّ يُنَشَفُ بِتَوْبٍ) إذا فرغ من تغييبه ينشف بالمنشفة، ولا يترك متبللاً بالماء قبل أن يكفن.

(وَيُضْفَرُ شَعْرُهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَيُسَدَّلُ وَرَءَهَا) أي: المرأة؛ لأن عادة النساء الدوائب، فإنه يصفّر شعر رأسها، يعني: يجعل ثلاث صفائر، وتسدل من ورائها، كما فعلت أم عطية ومن معها في زينب بنت النبي ﷺ، قالت: فضفرنا شعرها ثلاثة قرون، وجعلناه خلفها^(١).

(١) أخرجه: البخاري (٩٥/٢) واللفظ له، ومسلم (٤٨/٣)

وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ سَبْعِ حَشِيٍّ يَقُطْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ فَيُطِينِ حُرّاً، ثُمَّ يُغْسَلُ الْمَحَلُّ، وَيُوضَأُ، وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ تَكْفِينِهِ لَمْ يُعَدَّ الْغُسْلُ.

الشرح:

(وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ سَبْعِ حَشِيٍّ يَقُطْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ فَيُطِينِ حُرّاً) إذا خرج من دبره أو من ذكره شيء بعد الغسلة السابعة، فإنه يحشى بقطن حتى يمنع الخارج، فإن لم يستمسك فإنه يحشى بطين حُرّ، يعني: قوياً، حتى يمنع الخارج.

(ثُمَّ يُغْسَلُ الْمَحَلُّ، وَيُوضَأُ) إذا خرج منه شيء بعد التمسيل، فإنه يعاد وضوءه ولا يعاد تغسيله.

(وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ تَكْفِينِهِ لَمْ يُعَدَّ الْغُسْلُ) إذا عمل معه الاحتياطات كلها، ثم كفن، ثم خرج شيء بعد التكفين، فإنه لا ينقص الكفن بل يترك؛ لأنه عمل معه المطلوب، والحمد لله.

وَمُحْرَمٌ مِّثْتُ كَحْيٍ؛ يُغَسَّلُ بِمَاءٍ وَبِدُرٍّ، وَلَا يُقَرَّبُ طَبِيبًا، وَلَا يُلْبَسُ ذِكْرٌ مَخِيطٌ، وَلَا يُغَطَّى رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُ أَثْنَى، وَلَا يُغَسَّلُ شَهِيدُ مَعْرَكَةٍ.

الشرح:

(وَمُحْرَمٌ مِّثْتُ كَحْيٍ؛ يُغَسَّلُ بِمَاءٍ وَبِدُرٍّ، وَلَا يُقَرَّبُ طَبِيبًا، وَلَا يُلْبَسُ ذِكْرٌ مَخِيطٌ، وَلَا يُغَطَّى رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُ أَثْنَى) الْمُسْرَمُ إِذَا مَاتَ فَإِنَّهُ مِثْلُ الْمُحْرَمِ الْحَيِّ، يُجَنَّبُ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، فَلَا يُطَيَّبُ وَلَا يُغَطَّى رَأْسُهُ وَلَا يُلْبَسُ الْمَخِيطُ، وَإِنَّمَا يَكْفَى فِي ثِيَابِ إِحْرَامِهِ، لِأَنَّ رَجُلًا كَانَ وَاقِفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ فَسَقَطَ عَنْ رِجْلَيْهِ فَوْقَ صَنْئِهِ - يَعْنِي: رَقَصَتْهُ بِرِجْلَيْهَا - فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ» يَعْنِي: ثِيَابِ الْإِحْرَامِ «وَلَا تَخْمُرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْكِيًّا»^(١).

فَدَلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ إِذَا مَاتَ فَإِنَّهُ يَبْقَى فِي إِحْرَامِهِ، وَيُجَنَّبُ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَيُغَسَّلُ وَيَكْفَنُ، لَكِنْ يَكْفَى بِثِيَابِ الْإِحْرَامِ، وَلَا يُغَطَّى رَأْسُهُ بَلْ يَبْقَى مَكْشُوفًا كَالْمُحْرَمِ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ كَغَيْرِ الْمُحْرَمِ، وَيُدْفَنُ وَهُوَ فِي حَالَةِ إِحْرَامِهِ.

وَيَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا تُقْضَى عَنْهُ الْمَنَاسِكُ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بِإِحْرَامِهِ وَبِنَسَبِهِ، فَلَا تُقْضَى عَنْهُ الْمَنَاسِكُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا أَنْ يَقْضِيَ

(١) أخرجه: البخاري (٩٦/٢) (٢٢/٣)، ومسلم (٢٥/٤) من حديث عبد الله بن عباس

عَنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ بَقِيَّةَ الْمَنَاسِكِ، فَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْضَى عَنْهُ، بَلْ يَبْقَى فِي إِحْرَامِهِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ حَاجَّةُ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مُحْرَمًا بِهَا.

أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا بَأْسَ أَنْ تُلْبَسَ الْمَخِيطُ؛ لِأَنَّهَُا غَيْرُ مَنْهِيَةٍ عَنْهُ، وَلَكِنْ لَا تُلْبَسُ النَّقَابَ وَالْبُرْقُعَ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ الْقَفَازِينَ عَلَى يَدَيْهَا، وَيُغَطَّى وَجْهها وكفهاها بالكفن.

(وَلَا يُغَسَّلُ شَهِيدُ مَعْرَكَةٍ) أَمَّا شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ، وَهُوَ الَّذِي قُتِلَ فِي الْمَعْرَكَةِ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ، فَهَذَا لَا يُغَسَّلُ؛ لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ أَنْ يَبْقَى عَلَيْهِ الدَّمَاءُ، وَلَا يَكْفَنُ، وَإِنَّمَا يَكْفَنُ فِي ثَوْبَيْهِ اللَّذَيْنِ قُتِلَ فِيهِمَا، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَكْفِيهِ الشَّهَادَةُ «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ» [آل عمران: ١٦٩]، «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ» [البقرة: ١٥٤].

أَمَّا الشَّهِيدُ فِي غَيْرِ الْمَعْرَكَةِ كَالْمَيِّتِ بِالطَّاعُونَ، أَوْ الْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِالْوِلَادَةِ، أَوِ الْمَيِّتُ بِحَادِثٍ مَفَاجِئٍ كَالْحَرِيقِ وَالْغَرَقِ وَالْهَدْمِ؛ هَؤُلَاءِ شُهَدَاءُ، لَكِنْ لَا يُعَاتَمَلُونَ مَعَاملةَ شُهَدَاءِ الْمَعَارِكِ، فَيُغَسَّلُونَ وَيَكْفَنُونَ وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ.

• لَأَنَّ الشَّهِيدَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

شَهِيدٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَهُوَ شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ.

وشهيد في الآخرة، ممن أختار النبي ﷺ أنهم شهداء، هؤلاء في الآخرة، أما في الدنيا فإنهم أموات، يعاملون معاملة الأموات، فيُغسلون ويكفنون ويصلون عليهم، لكن لهم أجر الشهداء عند الله ﷻ، ولهذا قال: (شهيد معركة)، ليخرج شهيد غير المعركة.

وَمَقْتُولٌ ظَلَمًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا . وَيُذْفَنُ بِدَمِيهِ فِي ثِيَابِهِ بَعْدَ تَرْجِ السِّلَاحِ وَالْجُلُودِ عَنْهُ ، وَإِنْ سُلِبَتْهَا كُفِّنَ بِغَيْرِهَا ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِنْ سَقَطَ عَنْ دَابَّتِهِ ، أَوْ وَجِدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرَ بِهِ ، أَوْ حُمِلَ فَأَكْلَ أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ عَرَفَا ؛ غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ .

الشرح:

(وَمَقْتُولٌ ظَلَمًا) وكذلك المقتول ظلمًا، هذا له أجر الشهيد .

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا) إلا أن يكون شهيد المعركة جنبًا، فإنه يغسل للجنب لا للموت .

(وَإِنْ سُلِبَتْهَا كُفِّنَ بِغَيْرِهَا) إن سلب الشهيد ثيابه فإنه يكفن بغيرها، ولا يترك عاريًا .

(وَإِنْ سَقَطَ عَنْ دَابَّتِهِ) إن سقط المقاتل في سبيل الله عن دابته ومات، فهذا يعامل معاملة الميت، يغسل ويكفن ويصل عليه .

(أَوْ وَجِدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرَ بِهِ) أو وجد في المعركة ميتًا، لم ير فيه أثر الجراح فهذا أيضًا يعامل معاملة الأموات؛ لأنه لا أثر فيه للقتل .

(أَوْ حُمِلَ فَأَكْلَ) أو جرح في المعركة، ثم حمل وهو حي، ثم مات بعد ذلك، هذا يعامل معاملة الأموات .

(أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ عَرَفَا؛ غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ) أو حمل وطال بقاؤه عرفًا، أما لو حمل وفيه الموت يُعتبر شهيد معركة .

وَالسَّقَطُ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسْلُ وَصَلِّيَ عَلَيْهِ .
وَمَنْ تَعَدَّرَ غُسْلَهُ يُمَمٌ . وَعَلَى الْغَاسِلِ سِتْرٌ مَرَّاهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
حَسَنًا .

الشرح:

(وَالسَّقَطُ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسْلُ وَصَلِّيَ عَلَيْهِ) السَّقَطُ الَّذِي يَسْقُطُ
مَنْ بَطِنَ أَمَّهُ مَيِّتًا إِذَا كَانَ قَدْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ تَفَحَّثَ فِيهِ
الرُّوحُ ، فَيَعْمَلُ مَعَامِلَةَ الْجَنَازَةِ ، يُغْسَلُ وَيَكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيَدْفَنُ مِثْلَ
الْكَبِيرِ ، أَمَّا إِذَا سَقَطَ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَلَمْ تُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ فَهَذَا لَا يَعْمَلُ
مَعَامِلَةَ الْجَنَازَةِ ، بَلْ يُلْفُ فِي خُرْقَةٍ وَيَدْفَنُ فَقَطْ .

(وَمَنْ تَعَدَّرَ غُسْلَهُ يُمَمٌ) إِذَا تَعَدَّرَ غُسْلَ الْمَيِّتِ ، لَكُونِهِ مَنَهْرِي الْجِسْمِ
بِالْحَرِيقِ أَوْ بغيرِهِ أَوْ أَنَّهُ تَفَحَّثَتْ جَبْتُهُ لِتَقْدَمَ مَوْتُهُ فَهَذَا لَا يُغْسَلُ ، لِأَنَّ
التَّغْسِيلَ لَا يَزِيدُهُ إِلَّا تَلَوْنًا ، بَلْ يُيَمَّمُ بِالتَّرَابِ ، مِثْلَ مَا يَتِيمَمُ الْحَيُّ الَّذِي
يَعْجِزُ عَنِ الْمَاءِ .

(وَعَلَى الْغَاسِلِ سِتْرٌ مَرَّاهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا) الْغَاسِلُ إِذَا رَأَى مِنْ
الْمَيِّتِ عَلَامَاتِ السُّرُورِ ، وَعَلَامَاتِ الْخَيْرِ ؛ النُّورَ عَلَى وَجْهِهِ ، فَإِنَّهُ يُخْبِرُ
بَذَلِكَ .

وَأَمَّا إِذَا رَأَى عَلَيْهِ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يَسْتَرُهُ ، وَلَا يَبِينُ هَذَا لِلنَّاسِ ، وَمَنْ
سَتَرَ مَسْلَمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، فَلَا يَقْضِي الْمَيِّتَ يَقُولُ : رَأَيْتُ
عَلَيْهِ كَذًّا وَرَأَيْتُ عَلَيْهِ كَذًّا .

فَصْلٌ

يَجِبُ تَكْفِينُهُ فِي مَالِهِ مُقَدِّمًا عَلَى دِينٍ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
مَالٌ فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ ، إِلَّا الزَّوْجُ لَا يَلْزَمُهُ كَفْنُ امْرَأَتِهِ .

الشرح:

(فَصْلٌ : يَجِبُ تَكْفِينُهُ فِي مَالِهِ مُقَدِّمًا عَلَى دِينٍ وَغَيْرِهِ) فَالْمَيِّتُ يَكْفَنُ
وَتَجِبُ قِيَمَةُ كَفْنِهِ مِنْ مَالِهِ ، مُقَدِّمًا عَلَى ذُبُونِهِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دِيُونٌ ؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ
تَجْهِيْزَ الْمَيِّتِ مُقَدِّمَةً عَلَى الدِّينِ وَعَلَى الْوَصِيَّةِ وَعَلَى الْهَبَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
لَمَّا مَاتَ الرَّجُلَ الَّذِي رَفَسَتْهُ رَاحِلَتُهُ فِي عَرَفَةَ ، قَالَ : « كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ »^(١)
فَدَلَّ عَلَى أَنَّ تَكْفِينَهُ مُقَدِّمٌ عَلَى سَائِرِ الْحَقُوقِ .

وَكَذَلِكَ ، لَمَّا اسْتَشْهَدَ مَصْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ ، وَحَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ،
ﷺ فِي وَفَعَةٍ أُخِذَ ، كَفَّنَهُمَا فِي ثِيَابِهِمَا .

(١) أخرجه : البخاري (٩٦/٢) (٢٢/٣) ، ومسلم (٢٥/٤) من حديث عبد الله بن عباس

ولأنَّ الْمُفْلِسَ لو حَجَرَ عليه بديون عليه وهو حيٌّ، فإنه يُعْطَى كسوته ويعطى مؤنته، ونفقته، مقدمًا هذا على ديون عُزَمَائِهِ؛ لأنَّ هَذَا مِنَ الصُّرُورِيَّاتِ، فيقدم على الديون.

هذا؛ إذا كان له مالٌ، ولو كان قَدْرُ الكَفَنِ فَقَطْ.

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ) فإن لم يكن له مالٌ وليس له كفَنٌ، وَجِبَ تكفيته على مَنْ تَجِبُ عليه مؤنته يوم أن كان حيًّا، كآبيه وابنه وبقية العصبية.

فإن لم يكن له أقاربٌ، أو كان له أقاربٌ وكانوا عاجزين عن تكفيته، فإنه يكفن من بيت المال، فإن لم يُمكن تكفيته من بيت المال، فيجب تكفيته على مَنْ عَلِمَ به من المسلمين، هذا فرض كفاية، إذا قام به مَنْ يَكْفِي، سَقَطَ عن الباقيين.

(إِلَّا الزَّوْجَ لَا يَلْزَمُهُ كَفْنُ امْرَأَتِهِ) الزوج يلزمه مؤنة زوجته في حياتها، ولكن لو ماتت لَا يَلْزَمُهُ تكفيته، بل يكون تكفيته على أقاربها، على أبيها، أو جدّها، أو ابنها، أو ابن أخيها؛ غَضَبَتِهَا؛ لأنَّ النِّفَقَةَ فِي مَقَابِلَةِ الاستمتاع، والاستمتاع انتهى بالموت فلم يَبْقَ سببٌ للكفن على الزوج.

وفي رواية أخرى عن الإمام أحمد وقول بعض الأئمة: أَنَّهُ يَجِبُ عليه تكفيته؛ لأنَّ هَذَا مُتَعَلِّقٌ بحقوقها على الزوج.

وَيُسْتَحَبُّ تَكْفِينُ رَجُلٍ فِي ثَلَاثِ لَفَائِفَ بِيضٍ؛ تُجَمَّرُ، ثُمَّ تُبْسَطُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ فِيمَا بَيْنَهَا، ثُمَّ يُوَضَّعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا، وَيُجْعَلُ مِنْهُ فِي قُطْنٍ بَيْنَ الْيَتِيَّةِ، وَيُسَدُّ فَوْقَهَا خِرْقَةٌ مُشْفُوفَةٌ الطَّرَفِ كَالثَّبَانِ تَجْمَعُ الْيَتِيَّةِ، وَمَتَانَتُهُ وَيُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ وَمَوَاضِعِ سُجُودِهِ. وَإِنْ طُيِّبَ كُلُّهُ فَحَسَنٌ.

الشرح:

لَمَّا انْتَهَى من بيانِ حُكْمِ التَّكْفِينِ وَمَنْ يَقُومُ بِهِ، انْتَقَلَ إِلَى نوعية الكفن.

(وَيُسْتَحَبُّ تَكْفِينُ رَجُلٍ فِي ثَلَاثِ لَفَائِفَ بِيضٍ؛ تُجَمَّرُ، ثُمَّ تُبْسَطُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) الواجب في الكفن الذي لَا بُدَّ مِنْهُ: ثَوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَ الْمَيِّتِ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ، وَأَمَّا مَا زَادَ عَنِ الثَّوْبِ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ.

فالرجل يكفن في ثلاث لفائف، كما كُفِنَ النَّبِيُّ ﷺ في ثلاث لفائف، كما في حديث عائشة، قالت: كُفِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سَحُولِيَّةٍ^(١) مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ^(٢).

والأثواب هي اللِّفَافُ، وكيفيتها: أَنَّهُا تُبْسَطُ اللِّفَافَةُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ تُبْسَطُ فَوْقَهَا الثَّانِيَّةُ، ثُمَّ تُبْسَطُ فَوْقَهَا الثَّالِثَةُ، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْمَيِّتِ وَيُوضَعُ

(١) نسبة إلى سَحُولٍ، وهي قرية باليمن. وقيل غير ذلك. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣٤٧/٢).

(٢) أخرجه: البخاري (٩٥/٢ - ٩٦، ٩٧)، ومسلم (٤٩/٣).

عليها مُستلقياً على ظهره، ثم يرد طرف اللقافة الأولى من جانبيه الأيمن، ثم يرد طرفها الثاني من جانبيها الأيسر، وهكذا بقية اللقائف، ثم يجعل فاضلاً عند رأسيه، وفاضلاً عند رجليه، بحيث تصير اللقافة أطول من جسم الميت ليبقى فيها فاضل عند رأسيه، وفاضل عند رجليه، فيرد الفاضل على رأسيه ويشد بعصاية، ويرد الفاضل على رجليه ويشد بعصاية، ثم أيضاً يشد بعصاية من الوسط حتى لا تنتشر اللقائف، فإذا وُضِعَ في لَحْدِهِ نُحِلَّ هذه العصائب التي عليه.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُطَيَّبَ اللقائف، بأن تجمر بالبُخُور وترش بماء الورد؛ لأجل أن تطيب رائحتها.

وأما المرأة؛ فإنه يستحب أن تكفن في خمسة أثواب: قميص وهو الثوب الذي تلبسه على بدنها، وإزار تحت الثوب، وخمار على رأسها، ولقافتان فوق الثوب والإزار والخمار؛ هذا هو السنة.

(بيض) يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الأكفان من اللون الأبيض؛ لقوله ﷺ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ، وَكَفِّنُوا فِيهِ مَوْتَاكُمْ»^(١).

(١) أخرجه: أحمد (٢٣١/١)، ٢٤٧، وأبو داود (٣٨٧٨)، والترمذي (٩٩٤) والنسائي (١٤٩/٨) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه. وهو عند أحمد (١٣/٥)، ١٩، والترمذي (٢٨١٠) من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه.

ويجوز أن يكفن بغير البياض، لكن الأبيض أفضل؛ لأمر النبي ﷺ به ولأنه ﷺ كُنْ في ثلاث لقائف بيض من القطن^(١)، والله لا يختار لنبيه ﷺ إلا ما هو أفضل.

(وَيُجْعَلُ الحَنُوطُ فيما بينها، ثُمَّ يُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا، وَيُجْعَلُ مِنْهُ فِي فَطْنِ بَيْنَ اليَتِيمِ، وَيُشَدُّ فَوْقَهَا خِرْقَةٌ مُشْقُوقَةُ الطَّرَفِ كَالْتَّبَانِ تَجْمَعُ أَلْيَتَيْهِ، وَمَتَانَتُهُ وَيُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِدِ وَجْهِهِ وَمَوَاضِعِ سُجُودِهِ) الحنوط: أخلاط من الطيب يُجْعَلُ منه شيء بين اللقائف، ويجعل على السبيلين، ويشد بخيرقة تُشَقُّ من الوسط وتعقد من الجانبين، حتى تكون مثل التبان، يعني: السروال القصير، من أجل أن تَمْنَعَ الخارج وتستز العورة المغلطة.

ويجعل من القطن المطيب أيضاً على عَيْنَيْهِ وعلى فَمِهِ، وموضع السجود كالْيَدَيْنِ والْجَبْهَةِ والأنف والركبتين وأطراف القدمين، تشریفاً لهذه الأعضاء، هذا هو الحنوط، وهذه هي كيفية وَضْعِهِ على الكفن، وكيفية وَضْعِهِ على الميت، وهو سنة.

(وَإِنْ طُيِّبَ) الميت (كُلُّهُ فَتَحَسَّنَ) لفعل بعض الصحابة^(٢).

(١) تقدم قريباً.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦١٤٠) أن ابن عمر كان يطيب الميت بالمسك، يذُر عليه ذروراً.

ثُمَّ يُرَدُّ طَرَفُ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَيُرَدُّ طَرَفُهَا الْآخَرُ فَوْقَهُ، ثُمَّ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ كَذَلِكَ، وَيُجْعَلُ أَكْثَرُ الْفَاضِلِ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ يَتَعَقَّدُهَا، وَتُحَلُّ فِي الْقَبْرِ، وَإِنْ كُفِّنَ فِي قَبِيصٍ وَمُتَزَّرٍ وَلَفَافَةٍ جَارٍ.

وَتُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي خُمُسَةِ أَثْوَابٍ إِزَارٍ وَجَنَامٍ وَقَبِيصٍ وَلَفَافَتَيْنِ.

وَالْوَاجِبُ ثَوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَهُ.

الشرح:

تَقْدِمُ بَيَانَهُ.

فَصْلٌ

السُّنَّةُ أَنَّ يُقُومَ الْإِمَامُ عِنْدَ صَدْرِهِ وَعِنْدَ وَسْطِهَا، وَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ التَّعَوُّذِ الْفَاتِيحَةَ.

الشرح:

(فصل): لما انتهى من بيان التكفين ذكر الصلاة على الميت؛ لأنه لا بُدَّ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ، لِأَنَّهَا مِنْ حَقَقِ الْمُسْلِمِ إِلَّا الشَّهِيدَ كَمَا سَبَقَ، وَأَمَّا مَنْ عَدَا الشَّهِيدَ مِنْ أَمْوَاتِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ شَفَاعَةٌ وَدَعَاءٌ لَهُ.

وهذا من محاسن هذا الدين العظيم، فإنَّ هدي رسول الله ﷺ - كما يقول الإمام ابن القيم في «زاد المعاد»^(١) - : في الجنائز أحسن هدي وأكمل هدي، فإنَّه يعاد في المريض، ويلقن الشهادة عند الموت، وتُحَسَّنُ هَيئَتُهُ بعد الموت بأن تُغْمَضَ عَيْنَاهُ، وَيُسَدَّ قَفْهُ، ويجرد من ثيابه

(١) «زاد المعاد» (١/٤٩٨)

ويستتر بساتر، ثم يُعَسَّل، ويكفَّر، ثُمَّ يَقُومُونَ عَلَى جَنَازَتِهِ يَقْفُونَ عَلَيْهَا يَدْعُونَ اللَّهَ لَهَا بِالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ، هَذَا مِنْ مَحَاسِنِ هَذَا الدِّينِ.

ثُمَّ يَحْمِلُونَهَا وَيُشَيِّعُونَهَا وَيَدْفِنُونَهَا وَيُحْسِنُونَ دَفْنَهَا، ثُمَّ يَزُورُونَ الْقَبْرَ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَدْعُونَ لِلْمَيِّتِ، فَهَذَا مِنْ مَحَاسِنِ هَذَا الدِّينِ الْعَظِيمِ، الَّذِي مَا جَاءَ فِي الشَّرَائِعِ مِثْلُهُ وَأَكْمَلُ مِنْهُ.

(السُّنَّةُ أَنَّ يَقُومَ الْإِمَامُ عِنْدَ صَدْرِهِ وَعِنْدَ وَسْطِهَا) وَمَوْقِفُ الْإِمَامِ مِنَ الْجَنَازَةِ عِنْدَ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا، إِنْ كَانَ رَجُلًا، فَإِنَّهُ يَقِفُ جِذَاءَ صَدْرِهِ، وَقِيلَ: يَقِفُ حِذَاءَ رَأْسِهِ، وَهَذَا أَزْجَحُ^(١).

وَأَمَّا الْأُنْثَى فَيَقِفُ الْإِمَامُ حِذَاءَ وَسْطِهَا، هَكَذَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ وَسْطِ الْأُنْثَى فِي الصَّلَاةِ^(٢)، وَيَقِفُ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ، هَذَا هُوَ السُّنَّةُ.

وَلَوْ وَقَفَ حِذَاءَ الْمَيِّتِ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ مِنْهُ، صَحَّ ذَلِكَ، لَكِنْ هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ.

(وَيَكْبَرُ أَرْبَعًا) تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَيَسْتَعِيدُ وَيُسَمِّي ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَلَا يَسْتَنْفِخُ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّخْفِيفِ، ثُمَّ يَكْبَرُ الثَّانِيَةَ

(١) انظر: «الإيضاح» (٥١٦/٢).

(٢) أخرجه: البخاري (١١١/٢ - ١١٢)، ومسلم (٦٠/٣) من حديث سمرة بن جندب

رضي الله عنه قال: «صليت وراء النبي ﷺ على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها وسألتها».

وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَاةَ الْإِبْرَاهِيمِيَّةَ، ثُمَّ يَكْبَرُ الثَّالِثَةَ، وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ، ثُمَّ يَكْبَرُ الرَّابِعَةَ وَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ.

فَهَذِهِ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ فِيهَا الثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ الدُّعَاءُ؛ وَمِنْ أَسْبَابِ قَبُولِ الدُّعَاءِ أَنَّهُ يَبْتَدَأُ بِالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ، ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَدْعُو.

وَهَذَا حَاصِلُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ، يَبْدَأُ بِالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَدْعُو لِلْمَيِّتِ، ثُمَّ يَسَلِّمُ.

(وَيَكْبَرُ أَرْبَعًا) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، بَلْ هُوَ الْإِجْمَاعُ، فَإِنَّ كَبْرَ ثَلَاثًا لَمْ تَصَحَّ^(١)، وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ فَهَذَا مَوْضِعٌ خِلَافٌ^(٢)، قِيلَ: يَكْبَرُ خَمْسًا، وَقِيلَ: يَكْبَرُ سِتًّا، وَقِيلَ: يَكْبَرُ سَبْعًا، وَلَكِنْ الَّذِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ وَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِيهِ هُوَ الْأَرْبَعُ، وَأَمَّا مَا زَادَ عَنِ الْأَرْبَعِ فَهُوَ مُحَلٌّ خِلَافٍ.

بَلْ إِنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يُنَكِّرُ الزِّيَادَةَ عَنِ الْأَرْبَعِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَى النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا^(٣)، هَذَا فِي «الصَّحِيحِ»، وَكَبَّرَ عَلَى غَيْرِهِ أَرْبَعًا، وَهَذَا مَوْضِعُ الْوِفَاقِ وَالْإِجْمَاعِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَا زَادَ فَهُوَ مُحَلٌّ خِلَافٍ.

(١) انظر: «المغني» (٤١٠/٣) (٤٤٧/٣).

(٢) أخرجه: البخاري (٩٢/٢)، ومسلم (٥٤/٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «أن رسول الله ﷺ نعم النجاشي في اليوم الذي مات فيه خرج إلى المصلين فصف بهم وكبر أربعا».

.....
 وطالب العلم لا يذهب للشذوذات والمخالفات، ويشوش على الناس مثل ما يفعل بعض طلبة العلم، يزيد على الأربع ويشوش على الناس ويجعلهم يتساءلون، وهذا لا يجوز، بل يمشي على ما اتفقت عليه الأمة وأجمعت عليه، وصار عليه العمل.

حتى إن الإمام النووي يقول: كان من الصحابة من يكبر أربعاً، ومنهم من يزيد على أربع، ثم انعقد الإجماع بعدهم على أربع.

وطالب العلم لا يتنبع الخلافات والشواذ ويشوش على الناس.

(يقرأ في الأولى بعد التعمد الفاتحة) لأنه ورد أن النبي ﷺ كان يقرأ الفاتحة، والصحابة كانوا يقرؤونها، وفي «الصحیح» أن ابن عباس قرأها وجهر بها، قال: لتعلموا أنها سنة^(١).

وليس قصده بـ«السنة» أنها مستحبة، وإنما قصده أنها من سنة الرسول ﷺ، فإن السنة عند السلف إذا أطلقت يريدون بها ما ورد عن الرسول ﷺ.

(١) أخرجه: البخاري (١١٢/٢)

وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ كَالْتَّسْهَدِ، وَيَدْعُو فِي الثَّالِثَةِ قَيُّوْلُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا وَنُتْقَانَا، إِنَّكَ تَعْلَمُ مُنْقَلَبَنَا وَمُنْوَائَنَا، وَأَنْتَ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَخِيهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسَّيِّئَةِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَيْهِمَا، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ، وَاعْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِزَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَأَقْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوِّزْ لَهُ فِيهِ».

الشرح:

(وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ كَالْتَّسْهَدِ) يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَمَا فِي التَّسْهَدِ الْآخِرِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ».

(وَيَدْعُو فِي الثَّالِثَةِ) يدعو بعد الثالثة، بعد التَّسْبِيحِ عَلَى اللَّهِ، وبعد الصَّلَاةِ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ، يدعو بعد التَّكْبِيرِ الثَّالِثَةِ.

فيقول مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مثل هذا الدعاء^(١): «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِنَا وَمَمَاتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَعَاقِبَتَنَا، وَصَغِيرَنَا وَكَبِيرَنَا، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا، إِنَّكَ تَعْلَمُ مُتَقَلِّبَنَا وَمُنَوِّنَا، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَخِيهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَيْهِمَا، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلَاحِجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِزَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَأَفْسِخْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَتَوَرَّ لَهُ فِيهِ» وإن دعا بغيره مِمَّا تيسر له فلا بأس، المهم أن يدعو للميت بالمغفرة والرحمة والجنة والنجاة من النار، لكن إن دعا بما وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وهو هذا الذي ذكره المؤلف، فهو أحسن وأنفع للميت.

(١) أخرجه: أحمد (٣٦٨/٢)، وأبو داود (٣٢٠١)، والترمذي (١٠٢٤)، وابن حبان (٣٠٧٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وإن كَانَ صَغِيرًا قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ دُخْرًا لَوَالِدَيْهِ، وَفَرَطًا وَأَجْرًا وَشَفِيعًا مُجَابًا، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا، وَأَعْظِمْ بِهِ أَجُورَهُمَا، وَالْجَفَّةُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاجْعَلْهُ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَفِيهِ بِرَحْمَتِكَ عَذَابُ الْجَحِيمِ».

وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا، وَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ.

الشرح:

(وإن كَانَ صَغِيرًا) أمَّا الصغيرُ وهو مَنْ دُونَ الْبُلُوغِ، فهذا لَا يُدْعَى لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ، وَإِنَّمَا يَقَالُ - كما ذكر المؤلف -: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ دُخْرًا لَوَالِدَيْهِ، وَفَرَطًا وَأَجْرًا وَشَفِيعًا مُجَابًا، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا، وَأَعْظِمْ بِهِ أَجُورَهُمَا، وَالْجَفَّةُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاجْعَلْهُ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَفِيهِ بِرَحْمَتِكَ عَذَابُ الْجَحِيمِ».

(دُخْرًا لَوَالِدَيْهِ) لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا يَغْفِرُ لِلْوَالِدَيْنِ إِذَا قُبِضَ وَلَدُهُمَا وَصَبَّرَا عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَجْعَلُهُ دُخْرًا لهما.

(وَفَرَطًا) «الْفَرَطُ» يَفْتَحُ الْغَاءُ وَالرَّاءُ عِنْدَ الْعَرَبِ: هُوَ الَّذِي يَسْقُبُ إِلَى الْمَاءِ لِيَهْبِئَ لِلْمَسَافِرِينَ الْمَنْزِلَ، وَيَهْبِئُ لَهُمُ الْمَاءَ إِذَا وَصَلُوا، هَذَا هُوَ الْفَرَطُ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ»^(١).

(١) أخرجه: البخاري (١٤٨/٨) (٥٨/٩)، ومسلم (٦٨/٧) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فالمسلمون يَدْعُونَ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الطِّفْلُ فَرْطًا لَوَالِدِيهِ، يَعْنِي: يَسْتَفِيهُمَا إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَشْفَعُ لِهَمَا عِنْدَ اللَّهِ ﷺ.

(وَأَجْعَلْهُ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ) لِأَنَّهُ طِفْلٌ يَحْتَاجُ إِلَى كَافِلٍ، فَيَكُونُ فِي كِفَالَةِ الْخَالِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا) ثُمَّ إِذَا قَرَعَ مِنَ الدَّعَاءِ يَكْبُرُ التَّكْبِيرَةَ الرَّابِعَةَ، ثُمَّ يَقِفُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا ثُمَّ يُسَلِّمُ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّسْلِيمِ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَخْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(١).

(وَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ) هَذَا هُوَ الثَّابِتُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ بِأَنَّهُ يَسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ^(٢)، وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ يَسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ^(٣)، وَلَكِنَّ الثَّابِتَ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَسَلِّمَ وَاحِدَةً، فَإِنْ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ فَلَا بَأْسَ.

(وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ) هَذَا مِنْ سُنَنِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، أَنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، كَمَا يَكُونُ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ، وَفِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.

(١) أخرجه: أحمد (١٢٣/١)، ١٢٩، وأبو داود (٦١، ٦١٨)، والترمذي (٣) من حديث عليٍّ ﷺ.

(٢) أخرجه: الدارقطني (٧٢/٢، ٧٧) والحاكم (٣٦٠/١)، والبيهقي في «السنن» (٤/٤٣) من «حديث أبي هريرة ﷺ بلفظ: «أن رسول الله ﷺ صلن على جنازة فكير عليها أربعمائة وسلم تسليمة واحدة».

(٣) انظر: «متن الإرادات» (٤١٢/١).

وَوَاجِبَاتُهَا: قِيَامٌ، وَتَكْبِيرَاتُ أَرْبَعٍ، وَالْفَاتِحَةُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَدَعْوَةُ لِلْمَيِّتِ، وَالسَّلَامُ.

الشرح:

• الذي يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا: (قِيَامٌ) لِأَنَّهَا صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ وَاجِبَةٌ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْقِيَامِ فِيهَا، إِلَّا الْعَاجِزُ عَنِ الْقِيَامِ يُصَلِّي قَاعِدًا مِثْلَ الْفَرِيضَةِ.

الواجب الثاني: (وَتَكْبِيرَاتُ أَرْبَعٍ) التَّكْبِيرَاتُ الْأَرْبَعُ، فَلَوْ كَبَّرَ دُونَ الْأَرْبَعِ مَاصِحَّتْ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّكْبِيرَاتِ الْأَرْبَعِ.

الواجب الثالث: (وَالْفَاتِحَةُ) قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ، «لَا صَلَاةَ لِمَنْ يَفْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(١)، وَهَذِهِ صَلَاةٌ، وَلِأَنَّهُ ﷺ قَرَأَهَا، وَابْنُ عَبَّاسٍ جَهَرَ بِهَا وَقَالَ: لَتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ^(٢)، وَثَبَّتَ هَذَا عَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْرَءُونَ الْفَاتِحَةَ؛ وَلِأَنَّهُ - كَمَا ذَكَرْنَا - أَنَّ مِنْ آدَابِ الدَّعَاءِ أَنْ يُبْدَأَ بِالتَّائِبِ عَلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا.

الواجب الرابع: (وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) مِنْ آدَابِ الدَّعَاءِ، وَمِنْ أَسْبَابِ الْقَبُولِ أَنَّهُ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أخرجه: البخاري (١٩٢/١)، ومسلم (٨/٢، ٩) من حديث عبادة بن الصامت

ﷺ.

(٢) أخرجه: البخاري (١١٢/٢).

.....

الواجب الخامس : (وَدْعَاةُ يَلْمِيتِ) الدعاء للميت، فلو كَبُرَ وَقُرَأَ الفاتحة وصلى على النبي ﷺ ولم يَدْعُ للميت لم تَصِحْ ؛ لأنَّ المقصود منها الدعاء للميت، فلو ترك الدعاء، نقول : لا، لا تَصِحْ صلاتُكَ ؛ لأنَّكَ لم تأتِ بالمقصود، وهو الدعاء للميت .

الواجب السادس : (وَالسَّلَامُ) فلو خَرَجَ منها بدون تسليم ما صَحَّتْ، لقوله ﷺ : «تُخْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(١) ؛ وَلَأنَّ النبي ﷺ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَأَصْحَابُهُ كَانُوا يُسَلِّمُونَ .

(١) أخرجه : أحمد (١٢٣/١ ، ١٢٩) ، وأبو داود (٦١ ، ٦١٨) ، والترمذي (٣) من حديث علي بن أبي طالب ؓ .

وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ ، فَصَّاهُ عَلَى صِفَتِهِ .

الشرح :

(وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ) إذا جاء الإنسان والجنائز يصلّي عليها ، فإنه يَدْخُلُ معهم فيما بَقِيَ من التكبير ، فإذا سَلَّمَ الإمام يُقْضِي ما عليه من التكبيرات الفائتة ، - مثل الصَّلَاةِ تمامًا - ؛ إن كان فاتته تكبيرة يأتي بتكبيره ، وإن كان فاتته أكثر من تكبيرة يأتي بما فاتته بعد سلام الإمام ، ويقول بعد التكبير ما يقوله لو صَلَّى معهم من أول الصلاة ، فَإِنْ كَانَ قَدْ فَاتَهُ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ مَعَ الْإِمَامِ ، فإنه إذا سَلَّمَ الإمام يَكْبُرُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ، وَإِنْ كَانَ فَاتَهُ تَكْبِيرَتَانِ ، فإنه يَكْبُرُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ .

(فَصَّاهُ عَلَى صِفَتِهِ) بأن يأتي بالتكبير ويأتي بما بَعْدَهُ ، كما صَلَّى مَنْ قَبْلَهُ . وَإِنْ خَشِيَ رَفَعَ الْجَنَازَةَ فَإِنَّهُ يَتَابِعُ التَّكْبِيرَاتِ وَيَسَلِّمُ .

وَمَنْ قَاتَنَّهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ، وَعَلَى غَائِبٍ عَنِ
الْبَلَدِ بِالنِّيَّةِ إِلَى شَهْرٍ .

الشرح:

(وَمَنْ قَاتَنَّهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ) مَنْ قَاتَنَّهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ
قَبْلَ دَفْنِهِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ، فِي
قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ تَقُمْ^(١) الْمَسْجِدَ وَلَمْ يُخَيَّرُوا عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
لَمَّا مَاتَتْ، فَقَالُوا شَأْنُهَا، فَسَأَلَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالُوا: إِنَّهَا مَاتَتْ
وَدَفِنَتْ لَيْلًا، فَقَالَ: «هَلَّا أَدْنَتْهُمُونِي»، ثُمَّ أَمَرَ بِمَنْ يَدُلُّهُ عَلَى قَبْرِهَا،
فَذَهَبَ إِلَيْهِ ﷺ، وَصَلَّى عَلَيْهَا فِي قَبْرِهَا^(٢).

هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ قَاتَنَهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ قَبْلَ الدَّفْنِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي
عَلَى الْقَبْرِ.

وَكَذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ انْتَهَى إِلَى قَبْرِ رَطِبٍ، يَعْنِي: حَدِيثَ الدَّفْنِ، كَانَ
لَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ، فَصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ^(٣).

يَجْعَلُ الْقَبْرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ ثُمَّ يُصَلِّي عَلَيْهِ، مَثَلُ صَلَاتِهِ عَلَى الْجَنَازَةِ
فَوْقَ الْأَرْضِ سِوَاهُ.

(١) تَقُمُّ الْمَسْجِدَ. يَعْنِي: تَكْنَسُهُ. وَقَمَّ الشَّيْءُ قَمًّا: كَنَسَهُ. حِجَازِيَّةٌ. انْظُرْ: «اللسان»
(٤٩٣/١٢).

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١/١٢٤)، وَمُسْلِمٌ (٥٦/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٢١٧/١) (٩٢/٢)، وَمُسْلِمٌ (٥٥/٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(وَعَلَى غَائِبٍ عَنِ الْبَلَدِ بِالنِّيَّةِ) الْحَاضِرُ فِي الْبَلَدِ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَتِهِ أَوْ
عَلَى قَبْرِهِ إِذَا دُفِنَ، وَالْمَرَادُ بِ«الْغَائِبِ»: الْبَعِيدُ عَنِ الْبَلَدِ. وَهَذَا مُحَلٌّ
خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ أَمْ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ؟

• عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:^(١)

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ، إِنَّمَا يُصَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ الْحَاضِرَةِ
فِي الْبَلَدِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَمُوتُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ أَمْوَاتٌ كَثِيرُونَ خَارِجَ الْمَدِينَةِ،
وَلَمْ يَكُنْ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ اكْتِفَاءً بِصَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ فِي مَوَاضِعِهِمْ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى
عَلَى النَّجَاشِيِّ^(٢).

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: إِنْ كَانَ هَذَا الْمَيِّتُ عَادِيًّا لَيْسَ لَهُ شَأْنٌ، فَهَذَا يَكْفِي
الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ صَلَاةُ الْغَائِبِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ
كَثِيرُونَ؛ وَيَمُوتُونَ فِي أَضْغَاقِ الْأَرْضِ، وَلَوْ كُنَّا نَصَلِّي عَلَى كُلِّ مَيِّتٍ
غَائِبٍ كُنَّا دَائِمًا نَصَلِّي؛ لِأَنَّ الْأَمْوَاتَ دَائِمًا فِي الدَّقِيقَةِ وَالسَّاعَةِ، فَإِذَا كَانَ
هَذَا الْمَيِّتُ مِنْ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ صَلَاةُ الْغَائِبِ.

أَمَّا إِنْ كَانَ هَذَا الْمَيِّتُ لَهُ شَأْنٌ فِي الْإِسْلَامِ، كَالْعَالِمِ، أَوِ السُّلْطَانِ، أَوْ
إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ، فَهَذَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، زِيَادَةً فِي أَجْرِهِ وَتَقْدِيرًا لَجَهْدِهِ فِي

(١) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» (٤٤٦/٣) وَ«الْإِنْصَافُ» (٥٣٣/٢). وَاخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ يُصَلَّى
عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبًا عَلَيْهِ وَالْأَفْلا. انْظُرْ: «الْإِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» (ص: ٨٧).

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٩٢/٢)، وَمُسْلِمٌ (٥٤/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الإسلام، كما فعل النبي ﷺ مع النجاشي، فإن النجاشي ﷺ كان له جهود عظيمة في الإسلام، لما هاجر إليه المسلمون في الحبشة أكرمهم وهو نصراني وسمع القرآن منهم ثم أسلم، وكان يرسل النبي ﷺ، فله مواقف في الإسلام، فلهذا صلى عليه النبي ﷺ تقديرًا لشأنه، فإذا كان الغائب له شأن في الإسلام كالسالم، وولي المسلمين، أو قائد الجيوش في سبيل الله، فهو لاء يصلى عليهم صلاة الغائب؛ لأجل زيادة حسناتهم وتقديرًا لأعمالهم الجليلة، أما العادي من المسلمين، فإنه لا يصلى عليه صلاة الغائب.

ولعل هذا هو أحسن الأقوال.

(إلى شهر) الصلاة على الغائب أو على القبر إلى شهر؛ لأن أكثر ما روي عن النبي ﷺ أنه صلى على القبر إلى شهر؛ لأنه لما قدم صلى على أم سعد بن عبادة بعد شهر من موتها^(١)، هذا أكثر ما روي عن النبي ﷺ.

أما إن زاد عن الشهر فهذا لأدليل على الصلاة عليه، يقول الإمام أحمد: (وأكثر ما بلغني إلى شهر)، وأيضًا يقولون: لأن الميت بعد الشهر يتحلل جسده ولا يبقى منه شيء في الغالب.

(١) روي موصولًا ومرسلًا، فالموصول أخرجه: البيهقي (٤٨/٤).

والمرسل؛ أخرجه: الترمذي (١٠٣٨)، والبيهقي (٤٨/٤) من مرسل سعيد بن المسيب.

وَلَا يُصَلِّي الْإِمَامُ عَلَى الْغَائِلِ، وَلَا عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ.

الشرح:

فكل مسلم لا بُدَّ أن يصلى عليه، حتى وإن كان فاسقًا، بل الفاسق من المسلمين أولن بالصلاة؛ لأنه أحوج إلى الدعاء وأحوج إلى الاستغفار، فيصلى عليه ولو كان فاسقًا، إلا الإمام الأعظم أو نائبه فإنه لا يصلى على بعض المجرمين ردعًا لهم.

(وَلَا يُصَلِّي الْإِمَامُ عَلَى الْغَائِلِ) أَوْلُهُمْ: (الغائل) من الغنيمة الذي يأخذ من الغنيمة في الجهاد قبل أن تقسم، لأن هذا غلول وكبيرة من كبائر الذنوب، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلَّ وَمَنْ يَكُلَّ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]، والنبي ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ الْغَائِلَ يَأْتِي بِمَا غَلَّ «إِنْ كَانَ شَاءَ يَأْتِي بِهَا، وَإِنْ كَانَ بَعِيرًا يَأْتِي بِهِ عَلَى رَقَبَتِهِ، لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقْرَةٌ لَهَا خَوَازِيرٌ أَوْ شَاةٌ تَيْتَرُ»^(١).

فالغائل يأتي بما غلَّ يوم القيامة يحمله، فضيحة له، فلا يصلى عليه الإمام ولأنائبه، ولكن بقیة المسلمين يصلون عليه، ولا يترك بدون صلاة، لأنه ليس بكافر.

(١) أخرجه: البخاري (١٤/٢) (٢٠٩/٣)، ومسلم (١١/٦) من حديث أبو حميد الساعدي ﷺ في قصة ابن اللبابة واستعماله على الصدقة. و«تَيْتَرُ» أي: تصبح.

وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ .

الشرح:

(وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ) أي: لَوْ صَلَّيْ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّي عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (١)، وَصَلَّى الصَّحَابَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْمَسْجِدِ (٢).

ولكن؛ إِذَا صَلَّيَ عَلَيْهَا فِي خَارِجِ الْمَسْجِدِ فَهُوَ أَحْسَنُ، وَكَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَانٌ يُسَمَّى (مُصَلَّى الْجَنَائِزِ)، فَإِذَا خُصِّصَ مَكَانٌ لِلصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ فَهَذَا أَحْسَنُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَكَانٌ فَإِنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهَا فِي الْمَسْجِدِ.

(١) أخرجه: مسلم (٦٣/٣).

(٢) رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٦٥٧٦) مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ رَأَى أَبِي النَّاسِ يَخْرُجُونَ مِنَ الْمَسْجِدِ، لِيُصَلُّوا عَلَى جَنَازَةِ فَقَالَ: مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟ مَا صَلَّيَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ.

وَرَوَى أَيْضًا (٦٥٧٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: صَلَّيَ عَلَى عُمَرَ فِي الْمَسْجِدِ.

وَالثَّانِي: (وَلَا عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ) حَرَّمَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا قَتْلَ النَّفْسِ عَمُومًا، وَكَوْنُ الْإِنْسَانِ يَقْتُلُ نَفْسَهُ وَيَتَحَرَّ هَذَا أَشَدُّ جَرِيمَةً، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بِأَدْرِي عِبْدِي بِنَفْسِهِ، وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ» (١).

الَّذِي يَقْتُلُ نَفْسَهُ وَيَتَحَرَّ، هَذَا لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ أَوْ نَائِبُ الْإِمَامِ مِنْ أَجْلِ زُذْعِهِ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْمُسْلِمِينَ فَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ وَلَا يُتْرَكُ بِدُونِ صَلَاةٍ.

(١) أخرجه: البخاري (٢٠٨/٤)، ومسلم (٧٤/١) مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ وَلَفْظُهُ: «كَانَ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جَرَحٌ، فَجُلِدَ، فَأَخَذَ سَكِينًا فَحَدَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بِأَدْرِي عِبْدِي بِنَفْسِهِ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ».

فَصْلٌ

يُسَنُّ التَّرْبِيعُ فِي حَمْلِهِ، وَبِنَاحِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ، وَيُسَنُّ الْإِشْرَاعُ بِهَا، وَكَوْنُ الْمَشَاةِ أَمَامَهَا وَالرُّكْبَانِ خَلْفَهَا، وَيُكْرَهُ جُلُوسُ تَابِعِهَا حَتَّى تَوْضَعَ، وَيُسَجَّى قَبْرُ امْرَأَةٍ فَقَطْ، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ السَّقِّ.

الشرح:

(فَصْلٌ): بَقِيَ مِنْ أَحْكَامِ الْحَنَازَةِ دَفْنُهَا، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿ثُمَّ أَمَّا هَٰؤُلَاءِ فَاغْلِبْهُمْ﴾ [عبس: ٢١]، وَهَذَا مِنْ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى بَنِي آدَمَ: أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ جُنُثَهُمْ مِثْلَ جُنُثِ الْحَيَوَانَاتِ تَتْرَكُ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ وَتُفْتَنُ، بَلْ إِنَّهَا تَصَانُ وَتَدْفَنُ فِي الْقُبُورِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْأَدَمِيَّ لَا يَنْتَهِي أَمْرُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ كَالْحَيَوَانَاتِ وَالْبَهَائِمِ، وَإِنَّمَا لَهُ شَأْنٌ آخَرُ، فَمَا الْمَوْتُ إِلَّا مَرَحَلَةٌ مِنْ مَرَاكِلِ سَفَرٍ، وَثِقَلَةٌ مِنْ دَارٍ إِلَى دَارٍ، مِنْ دَارِ الدُّنْيَا إِلَى دَارِ الْبَرَزَخِ، وَهُوَ الْقَبْرِ، وَسُمِّيَ «بَرَزَخًا»؛ لِأَنَّ الْبَرَزَخَ هُوَ الشَّيْءُ الْفَاصِلُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَّبِعُهُمُ بَرَزَخٌ لَّا يُبَيِّنَانِ﴾ [الرحمن: ٢٠] أَي: بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ، «بَرَزَخٌ»

أَي: فَاصِلٌ، «لَّا يُبَيِّنَانِ» أَي: لَا يَخْتَلِطُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، فَالْقَبْرُ بَرَزَخٌ، «وَمِنْ وَلَدِهِمْ بَرَزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ» [المؤمنون: ١٠٠]، أَي: فَاصِلٌ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

فَهَذَا الْإِنْسَانُ لَا يَنْتَهِي شَأْنُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَإِنَّمَا لَهُ شَأْنٌ آخَرُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلِذَلِكَ يُدْفَنُ وَيَحْفَظُ فِي هَذَا الْقَبْرِ، وَلَوْ تَلَاشَى فِيهِ وَصَلَّ تَرَابًا فِي الْقَبْرِ وَغَيْرِهِ فَإِنَّ تَرَابَهُ وَرَمِيمَهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، «قَالَ مَنْ يُتْحَى الْعِظَامُ وَهِيَ رَمِيمٌ» ٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨-٧٩].

فَيُعَادُ خَلْقُ هَذَا الْإِنْسَانِ مِنَ الرَّمِيمِ وَمِنَ التَّرَابِ، وَاللَّهُ ﷻ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

فَهَذَا الْقَبْرُ نِعْمَةٌ أَمْتَرُ اللَّهُ بِهَا عَلَى هَذَا الْآدَمِيِّ، وَلَمْ يُجْعَلْ يَمُنْ يُلْقَى لِلْكَلابِ وَالسَّبَاعِ.

وَلَمَّا كَانَ دَفْنُ الْمَيِّتِ يَحْتَاجُ إِلَى ثَقَلٍ مِنْ مَكَانٍ مَوْتِهِ إِلَى مَكَانٍ دَفْنِهِ، ذَكَرَ هُنَا كَيْفِيَّةَ الثَّقَلِ مِنْ مَكَانٍ مَوْتِهِ إِلَى مَكَانٍ دَفْنِهِ، وَذَلِكَ بَأَنْ يُوضَعَ عَلَى سَرِيرٍ، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى الرِّقَابِ.

(يُسَنُّ التَّرْبِيعُ فِي حَمْلِهِ، وَبِنَاحِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ) بَأَنْ يَحْمِلَهُ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ، كُلُّ وَاحِدٍ يَحْمِلُ نَاحِيَةً مِنْ نَاحِيَةِ النَعْشِ، أَوْ عَمُودًا مِنْ أَعْمَدَةِ النَعْشِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَحْمِلَهُ اثْنَانِ، وَيَكُونُ الْوَاحِدُ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ، كُلُّ عَمُودٍ عَلَى كَتِفٍ، وَيَسْتَحَبُّ لِمَنْ يَشِيعُ الْجَنَازَةَ أَنْ يَشَارَكَ فِي حَمْلِهَا، وَأَنْ

ينتقل من عمود إلى عمود، فيحمل من الناحية اليمنى، ثم يحمل من الناحية اليسرى من الأمام، ثم ينتقل إلى الناحية اليمنى من الخلف، ثم الناحية اليسرى، إذا تيسر هذا.

أما إذا كان زحام فإنه يترك حمله لمن تولاه، أما إذا لم يكن زحام فإنه يُشارك في حمله، وأيضاً يكون في هذا تعاون على حمل الميت، خصوصاً إذا كانت المسافة بعيدة، فإن تركه يُشُقُّ على الحاملين لطول المسافة، فيعقبه الناس، يتعاونون معهم.

وإذا احتيج إلى حمله على دابة أو سيارة فلا بأس بذلك، إذا كانت المسافة بعيدة جداً، لكن إذا أمكن حمله على الأعناق فهذا أفضل، ليحصل الأجر للمشيعين والحاملين، ويحصل التشيع الذي فيه الأجر للناس.

(ويُسْنُ الإِسْرَافُ بها، وَكَوْنُ الْمُشَاةِ أَمَامَهَا وَالرُّكْبَانِ خَلْفَهَا) ويكون المشي في الجنازة متوسطاً، لا يكون متباطئاً، ولا يكون سريعاً جداً، وإنما يكون متوسطاً بين العدو وبين التباطؤ، ويسنُ الإسراعُ بها دون الخَبْثِ، و«الخبث» هو العدو الشديد؛ لأنَّ هذا يؤثر على الجنازة إذا كان السيرُ بها سريعاً جداً، فيكون المشي بها لأمْتَبَاطًا كما يفعله المبتدعة، ولا سريعاً جداً؛ لأنَّ هذا يضرُّ الجنازة، وقال ﷺ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ تَكُنْ ضَالِحَةً فَخَيِّرْ تَقْدِمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكُنْ غَيْرَ ذَلِكَ فَشُرُّ

تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ»^(١)، فلا يُتَبَاطَأُ بالمشي ولا يشتدُّ بالسرعة، وإنما يكون متوسطاً.

ولا تُتَّبَعُ بِصَحْبٍ ورفع أصوات كما يفعله المبتدعة، ورفع الصوت بالتهليل أو بالذكر أو بالدعاء للميت أو يقول: «حَدُوهُ»، أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مما يفعله المبتدعة لا يجوز، فلا يكون مع الميت صَحْبٌ ولا رفع أصوات، وإنما يكون سَكِينَةً ووقاراً، ويكون الركبان خلفها والمشاة أمامها، هكذا كان الصحابة يفعلون^(٢).

ولا تُتَّبَعُ الجنازة بنار، إلا إذا احتاجوا إلى سراج؛ فلا بأس، ولكن لا تُتَّبَعُ بنار؛ لأنَّ هذا فيه كراهية.

- (١) أخرجه: البخاري (١٠٨/٢)، ومسلم (٥٠/٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) قال ابن القيم في «زاد المعاد» (٥١٧/١): «وكان ﷺ إذا صلب على ميت تبعه إلى المقابر ماشياً أمامه، وهذه كانت سنة الخلفاء الراشدين من بعده». وروى عبد الرزاق في «مصنفه» (٦٢٥٩) عن سالم بن عبد الله أن أباة كان يمشي بين يدي الجنازة. وفيه أيضاً: (٦٢٦٠) من حديث ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال: رأيت ابن الخطاب يضرب الناس يقدمهم أمام جنازة زينب بنت جحش. وعنده مرسل (٦٢٥٩) من حديث الزهري قال: كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون بين يدي الجنازة. وروى أيضاً (٦٢٨٧) عن إبراهيم النخعي قال: سألت علقمة أكانوا يكرهون المشي أمام الجنازة؟ قال: لا، ولكنهم كانوا يكرهون السير أمامها يعني الراكب، قال إبراهيم: ورأيت علقمة والأسود يمشيان أمامها وقال ابن أبي أوفى لقائده: لا تقدمني أمامها.

• ثم المشيعون للميت على ثلاثة أقسام:

منهم: مَنْ يُصَلِّي فقط وينصرف.

ومنهم: مَنْ يُصَلِّي ويتبع الميت حتى يوضع عند قبره ثم ينصرف.

ومنهم: مَنْ يُصَلِّي ويتبع الميت حتى يوضع، ثم يجلس حتى يفرغ من دفنه، ثم يقف على قبره بعد الدفن، ويستغفر له.

وهذا أكمل الأصناف؛ أَنْ يُصَلِّي عليه، وَأَنْ يمشي مع جنازته، وَأَنْ يُحَضِّرُ دَفْنَهُ، ثُمَّ يَقُومُ عَلَى قَبْرِهِ، وَيَدْعُو لَهُ بَعْدَ الدَفْنِ، يَسْتَغْفِرُ لَهُ، وَيَسْأَلُ لَهُ التَّيْبِتَ، وَهَذَا أَكْمَلُ الْأَعْمَالِ وَأَعْظَمُ الْأَجْرِ لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَلَهُ مِنَ الْأَجْرِ بِقَدَرِ مَا فَعَلَ، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [هود: ١١٥].

(وَيُكْرَهُ جُلُوسُ تَابِعِيهَا حَتَّى تُوَضَعَ) يعني: على الأرض؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ نَهَى مَنْ تَبَعَ الْجَنَازَةَ أَنْ يَجْلِسَ حَتَّى تُوَضَعَ^(١)، أَي: تَوْضَعُ عَلَى الْأَرْضِ قَبْلَ الدَفْنِ، فَمَا دَامَتِ الْجَنَازَةُ مَحْمُولَةً فَإِنَّهُ لَا يَجْلِسُ تَابِعِيهَا حَتَّى تَوْضَعَ عَلَى الْأَرْضِ.

(وَيُسَبِّحُ قَبْرَ امْرَأَةٍ فَقَطْ) «يُسَبِّحُ» يعني: يُعْطِلُ «قَبْرَ امْرَأَةٍ فَقَطْ» عند

(١) أخرجه: البخاري (١٠٧/٢)، ومسلم (٥٧/٣) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ بلفظ: «إِذَا وَارَبَتِ الْجَنَازَةَ، قَقُمُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تَوْضَعَ».

إِنَّمَا إِلَهَآ إِلَى الْقَبْرِ وَوَضَعَهَا فِي اللَّحْدِ، يُجْعَلُ غِطَاءٌ عَلَى الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ عَوْرَةٌ.

أَمَّا جَنَازَةُ الرَّجُلِ؛ فَإِنَّهَا لَا يُعْمَلُ بِهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ؓ رَأَى قَوْمًا قَدْ غَطُّوا قَبْرَ رَجُلٍ، فَجَذَبَ الْغِطَاءَ، وَقَالَ: إِنَّمَا هَذَا لِلنِّسَاءِ^(١).

(وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقْ) «اللَّحْدُ»: هُوَ الْحَفْرُ، أَنْ يُحْفَرَ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ، تُحْفَرُ حُفْرَةً عَلَى طُولِ الْقَبْرِ تَشِيعُ لَجَسَمِ الْمَيِّتِ، سُمِّيَ «لَحْدًا» مِنَ الْمَيْلِ؛ لِأَنَّ «الْإِلْحَادَ» فِي اللُّغَةِ الْمَيْلُ، سُمِّيَ «لَحْدًا» لِأَنَّهُ مَائِلٌ عَنْ سَمَةِ الْقَبْرِ.

وَأَمَّا «الشَّقْ»: فَهُوَ الْحَفْرُ الَّذِي يَكُونُ فِي وَسْطِ قَاعَةِ الْقَبْرِ عَلَى قَدْرِ الْمَيِّتِ، هَذَا هُوَ الشَّقْ.

وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي عَمِلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، كَانَ فِي الْمَدِينَةِ وَاحِدٌ يَلْحُدُ وَوَاحِدٌ يَشُقُّ، وَقَالُوا: الَّذِي يَصِلُ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَفْعَلُ عَمَلُهُ، فَكَانَ الَّذِي وَصَلَ هُوَ الَّذِي يَعْمَلُ اللَّحْدَ، فَجَعَلُوهُ يَفْعَلُ اللَّحْدَ^(٢).

(١) أخرجه: البيهقي في «السنن الكبرى» (٥٤/٤).

(٢) أخرجه: أحمد (١٣٩/٣)، وابن ماجه (١٥٥٧) من حديث أنس بن مالك ؓ وأحمد أيضًا (٨/١)، وابن ماجه (١٦٢٨) من حديث ابن عباس ؓ.

فهذا دليل على أن اللحد أفضل؛ لأن الله اختار لبيته هذا، وفي الحديث: «اللحد لنا، والشق لغيرنا»^(١).

لكن الشق جائز، لا سيما إذا احتيج إليه، إذا كان القبر لا تماسك جوانبه، فيحفر في وسطه ويبنى من الجوانب بالطوب أو بالطين قدر ما يسع الميت، ثم يوضع فيه، فيكون هذا البناء يمنع الهدة الذي يكون من جوانب القبر، فإذا احتيج إلى الشق لكون الأرض لا تماسك فلا بأس، وأما إذا لم يحتج إلى الشق فاللحد أفضل.

(١) أخرجه: أبو داود (٣٢٠٨)، والترمذي (١٠٤٥)، والنسائي (٨٠/٤)، وابن ماجه (١٥٥٤) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

وَيَقُولُ مُدْخِلُهُ: «بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»، وَيَضَعُهُ فِي لَحْدِهِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَيُرْفَعُ الْقَبْرَ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ مُسَمًّا.

الشرح:

(وَيَقُولُ مُدْخِلُهُ: «بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ») يُدْخَلُ الْمَيِّتُ فِي لَحْدِهِ، وَيَقُولُ مُدْخِلُهُ عِنْدَ الدُّخَالِ: «بِسْمِ اللَّهِ»، أَيْ: بِسْمِ اللَّهِ نُدْخِلُكَ وَنَضَعُكَ، «وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» نَذِّفُكَ.

(وَيَضَعُهُ فِي لَحْدِهِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) لِأَنَّ هَذِهِ صِفَةُ النَّائِمِ، فَالنَّائِمُ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَنَامَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَالْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ مِثْلُ النَّائِمِ؛ سُنَّةُ الْمَوْتِ مِثْلُ سُنَّةِ الْحَيَاةِ لِلْمُسْلِمِ.

وَيَكُونُ مَوْجِهاً إِلَى الْقِبْلَةِ، وَهَذَا وَاجِبٌ، يَعْنِي: وَضَعَ الْمَيِّتَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَحِبٌّ، أَمَّا تَوَجُّيْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ فَهَذَا وَاجِبٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْكَبَةِ: «هِيَ قِبْلَتُكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا»^(١).

(وَيُرْفَعُ الْقَبْرَ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ) فَإِذَا وَضَعَ الْمَيِّتَ فِي لَحْدِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ؛ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ مُتَوَجِّهاً بِجَسَدِهِ وَوَجْهِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ، فَإِنَّهُ يُسَدُّ عَلَيْهِ اللَّحْدَ بِاللِّبْنَانِ الَّتِي تُعْرَضُ عَلَى قَمِّ اللَّحْدِ بَعْضُهَا إِلَى جَنْبِ بَعْضٍ، حَتَّى يُسَدَّ اللَّحْدَ تَمَامًا، وَيَتَعَاهَدُ مَا بَيْنَ اللَّبْنَانِ مِنَ الْخَلَلِ، فَيَسُدُّ

(١) أخرجه: أبو داود (٢٨٧٥)، والنسائي (٨٩/٧)، والحاكم (٢٥٩/٤ - ٢٦٠) من حديث عمير بن قنادة رضي الله عنه.

بالطين أو بالمَدَر، وهو اللَّبَنَاتُ الصَّغَارُ، فَيُخْرَصُ عَلَى أَنْ يَتَقَنَّ سَدُّ اللَّحْدِ بِحَيْثُ لَا يَنْهَالُ التُّرَابُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ، يُشْرَعُ فِي دَفْنِهِ، وَيَهَالُ التُّرَابُ عَلَيْهِ، وَيُدْفَنُ فِي تَرَابِهِ.

وَيُرْفَعُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرُ شِبْرٍ، لِأَجْلِ أَنْ يُعْرَفَ أَنَّهُ قَبْرٌ فَلَا يُمْتَنَعُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَسَاوِيًا لِلْأَرْضِ، مَا عُورِفَ أَنَّهُ قَبْرٌ، وَرَبِمَا يُمْتَنَعُ أَوْ يَدَاسُ عَلَيْهِ أَوْ يُخْفَرُ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَيُرْفَعُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرُ شِبْرٍ.

كَمَا رَفَعَ قَبْرُ النَّبِيِّ ﷺ قَدْرُ شِبْرٍ^(١)، وَكَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُفَعِّلُ بِقُبُورِ أَصْحَابِهِ، وَلَا يَزَادُ عَنِ الشِّبْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ غُلُوٌّ وَمَدَاعَاةٌ لِلشِّرْكِ، وَوَسِيلَةٌ إِلَى الشِّرْكِ بِأَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ الْجَهَالُ، فَلَا يُرْفَعُ تَرَابُهُ أَكْثَرَ مِنَ الشِّبْرِ.

وَمِنْ بَابِ أَوْلَى وَأَشَدُّ أَنْ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ بِنَاءٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ^(٢)، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ عَمَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي أَوْقَعَ الشِّرْكَ فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ: ابْنُ حِبَانَ (٦٦٣٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤١٠/٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفَظٍ: «أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ أَحْدَلَهُ لِحْدٍ، وَنَصَبَ عَلَيْهِ اللَّيْنُ نَصْبًا، وَرَفَعَ قَبْرَهُ مِنَ الْأَرْضِ نَحْوًا مِنْ شِبْرِ».

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ (٦١/٣، ٦٢)، وَأَحْمَدُ (٢٩٥/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٢٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ

(١٠٥٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٦/٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفَظٍ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ

تَجْصِصِ الْقُبُورِ، أَوْ يَنْشُئَ عَلَيْهَا، أَوْ يَجْلِسَ عَلَيْهَا أَحَدٌ».

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٦٣/٦ - ٦٤)، وَمُسْلِمٌ (٦٦/٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَسَيِّئَاتِي

بَلْفَظِهِ (ص: ٢٠٥).

فَلَا يُبْنَى عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُرْفَعُ أَكْثَرَ مِنَ الشِّبْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا وَسِيلَةٌ إِلَى الْغُلُوِّ وَإِلَى الشِّرْكِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا تَدْفِنُ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوِيَّةً»^(١)، وَ«الْمُشْرِفُ» هُوَ الْمُرْتَفِعُ.

(مُسْتَمًا) وَيَكُونُ الْقَبْرُ مُسْتَمًا، أَي: يَكُونُ وَسْطُهُ مُرْتَفِعًا، وَجَوَانِبُهُ مُنْخَفِضَةً بِالتَّدْرِيجِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْزِلَ الْمَطَرُ وَلَا يَتَجَمَّعَ عَلَى سَطْحِ الْقَبْرِ، فَرَبِمَا يُوْثِّرُ عَلَى الْقَبْرِ.

(١) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ (٦١/٣)، وَأَحْمَدُ (٩٦/١، ١٢٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢١٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٨/٤) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُكْرَهُ تَجْصِصُهُ، وَالْبِنَاءُ، وَالْكِتَابَةُ، وَالْجُلُوسُ، وَالْوُطْءُ عَلَيْهِ، وَالْإِتْكَاءُ إِلَيْهِ.

الشرح:

هذه محرمات نهى النبي ﷺ عن فعلها في القبور؛ لأنها وسائل تُفضي إلى الشرك أو إلى امتحان القبور، وهي:

أولاً: (وَيُكْرَهُ تَجْصِصُهُ) «يكره» يعني: يحرم؛ لأن الكراهة عند السلف معناه التحريم، و«تجصيص القبور» بأن يُطلَق بالحصص أو بالثورة أو بسائر الأصباغ والألوان المزخرفة؛ لأن هذا وسيلة إلى الغلو وإلى تعلق الجاهل بهذا القبور.

أما إذا كان تراباً لا يتميز عن غيره من القبور، فإنه حينئذ لا يتعلق به، ولا يُنظر إليه نظرة غلو.

ثانياً: الكتابة عليه، فلا يكتب عليه اسمه، ولا تاريخ وفاته، ولا يكتب عليه دعاء، ولا يكتب عليه آيات قرآنية، ولا يكتب عليه شيء أبداً، ولا حرف واحد؛ لأن النبي ﷺ نهى أن يكتب على القبور^(١).

(وَيُكْرَهُ تَجْصِصُهُ، وَالْبِنَاءُ، وَالْكِتَابَةُ، وَالْجُلُوسُ، وَالْوُطْءُ عَلَيْهِ،

(١) أخرجه: الترمذي (١٠٥٢)، والنسائي (٨٦/٤) من حديث جابر رضي الله عنه. وقد تقدم وأصله في مسلم دون النهي عن الكتابة.

وَالْإِتْكَاءُ إِلَيْهِ) لأن كل هذه الأمور نهى عنها الرسول ﷺ، - تجصيص القبور وما في حكم التجصيص من سائر الألوان، والكتابة عليه.

ثالثاً: والبناء عليه، وهذا أشد، كبناء غرفة عليه أو قبة؛ لأن هذا وسيلة إلى الشرك، وما هلكت الأمم السابقة إلا ببنائها على قبور الصالحين والأولياء، قال ﷺ، لما ذكرت له أم سلمة ما رآته في الحبشة من كنائس النصارى، وما فيها من الصور، قال: «أولئك إذا مات فيهم العبد الصالحُ بُنِيَوا على قبره مسجدًا، وصُوروا فيه تلك الصور، أولئك شرارُ الخلق عند الله»^(١)، فنهى المسلمون عن هذا؛ لأنه وسيلة إلى الشرك.

رابعاً: ولا يُقعد عليه؛ لأن هذا إهانة، ولا يجلس عليه، ولا يوطأ عليه، فدين الإسلام دين الوسط والاعتدال، فهدية في القبور كهديه في سائر تشريعاته، هدية في القبور وسط بين الغلو وبين التفريط، فالبناء على القبور وتجصيصها والكتابة عليه، وإسراجها، يعني: تنوير المقابر بالسرحة أو بالمصابيح أو بالكهرباء؛ هذا من الغلو والدعوة إلى الشرك.

والجلوس عليه، والوطء عليه، والانتكاء عليه، والتطرق فوق المقابر إهانة للاموات، وحرمة المسلم ميتاً، كحرمة حيّاً، فلا يجوز إهانة

(١) أخرجه: البخاري (٦٣/٦ - ٦٤)، ومسلم (٦٦/٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

القبور، ولا الإساءة إليها، بل تجب صيانتها، وكف الأذى عنها، فهذا هو الاعتدال، فالقبر لا يُغلق فيه، ولا يهان. وإثماً بين الغلو وبين الإهانة، وبين الإفراط والتفريط، هذا هدي الإسلام في القبور

فمن الناس من يغلو في القبور ويزينها، ويكتب عليها ويضع عليها الستور كما توضع على الكعبة، وتوضع لها الصناديق للتبرع، وتكتب لها الرقاع والأوراق، وتدفع إليها طلباً لقضاء الحاجات، وتفريج الكربات؛ وهذا شرك أكبر، يُخرج من الملة، وهذا ما عليه القُبوريون اليوم وقبل اليوم، ولا يزال هذا دأبهم مع القبور، والعياد باللو، شرك بالله وغلُو وإفراط، وكله عمل باطل.

والطرف الثاني، الذين يُهينون القبور، ولا يُبالون بها، ويتطرقون من فوقها، ويضعون عليها القمامات، ويوجهون إليها مياة المجاري، وغير ذلك من أنواع الإهانات، وهذا حرام واعتداء على الأموات، وأذية للأموات.

قال ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جمرة، فتحرق ثيابه، وتخلص إلى جليوه؛ خير له من أن يجلس على قبر»^(١).

ومن الناس من يستبيح المقابر، ويبني عليها مساكن، ومنهم من

(١) أخرجه: مسلم (٦٦/٣) من حديث أبي هريرة ؓ

يزرعها، ويقتطمها ويجعلها مزارع، أو ممتلكات، وهذا كله محرّم في الإسلام؛ الإهانة والتهاون بشأن الأموات والمقابر، الغلو فيها والزيادة في تعظيمها.

فالمقابر تُسور بسور يحيطها ويمنع الاستطراق عليها ودخول الدواب، ويمنع إلقاء الأذى والقاذورات إليها، كل هذا من هدي الإسلام في القبور، وهو هدي الحق والوسط والاعتدال، كشأنه في جميع تشريعاته الحكيمة، فلا غلو ولا تساهل.

وَيَحْرُمُ فِيهِ دَفْنُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ ، وَيُجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزٌ مِنْ تُرَابٍ .

الشرح:

(وَيَحْرُمُ فِيهِ دَفْنُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ) كذلك من أحكام القبور أن الميت إذا دُفِنَ في قبره صار ملكاً له ، فلا يجوز أن يُخَفَّرَ مرةً ثانية ، وَيُوضَعُ فِيهِ مِيتَ ثَانٍ ، إلا إذا بَلِيَ المِيتَ الأولُ ولم يَبْقَ منه شيءٌ ، فلا مانعَ أَنْ يُدْفَنَ فِيهِ آخَرٌ . أمّا مَا دَامَ رُفَاتُهُ موجوداً ، فإنه لا يجوزُ أَنْ يُفْتَحَ ويدفنَ فِيهِ مِيتَ آخَرٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَضَايِقُ المِيتَ الأولُ ، وهو سَبَقَ إِلَيْهِ ، وهو أَحَقُّ بِهِ ، وَهِيَ مُسْكَنُهُ ، وهو وَقَفَ عَلَيْهِ .

الأصل ؛ أَنْ يُدْفَنَ فِي القبرِ مِيتَ واحدٍ ، كما كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي البقيع ، كَانَ يدفنُ كُلَّ مِيتَ فِي قبرِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْفِنُ عِدَّةَ أَمْوَاتٍ فِي قبرٍ واحدٍ .

ولا يجوزُ دَفْنُ أَكْثَرِ مِنْ مِيتَ فِي القبرِ الواحدِ إِلَّا لِضُرُورَةٍ ، فيجوزُ دَفْنُ الاثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ فِي قبرٍ واحدٍ ، كما فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَتْلَى أَحَدٍ ، لما اسْتَشْهَدَ مِنَ الصَّحَابَةِ ؓ عِدَدٌ كَبِيرٌ ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ أَصَابَهُمْ مَا أَصَابَهُمْ مِنَ الْجِرَاحِ وَالضَّعْفِ ، وَكَانَ يُشَقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَخْفِرُوا لِكُلِّ مِيتَ قَبْرًا مُسْتَقِلًّا ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَدْفِنُوا فِي القبرِ الواحدِ والاثْنَيْنِ والثَّلَاثَةِ^(١) ؛ تَسْهِيلاً عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، هَذَا لِأَجْلِ حَالَةِ الضَّرُورَةِ . أمّا فِي حَالَةِ الْاِخْتِيَارِ فَإِنَّهُ لَا يُدْفَنُ فِي القبرِ أَكْثَرُ مِنْ واحدٍ .

(١) أخرجه : البخاري (١١٥/٢) من حديث جابر بن عبد الله ؓ .

(وَيُجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزٌ مِنْ تُرَابٍ) إِذَا جَازَ دَفْنُ الْاِثْنَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ فِي القبرِ ، فَلَا يَجْعَلُ الْأَمْوَاتُ مُلتَصِفِينَ ، بَلْ يَجْعَلُ بَيْنَهُمْ حَوَائِلَ تَعْرِزُ هَذَا عَنْ هَذَا وَتَفْصِلُ هَذَا عَنْ هَذَا .

وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ، وَأَيُّ قُرْآنَةٍ فَعَلَهَا وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِمَيِّتٍ مُسْلِمٍ أَوْ حَيٍّ؛ نَفَعَهُ ذَلِكَ.

الشرح:

بعد الدفن والفراغ منه، يستحب أن يقف المسلمون على قبر الميت، متوجهين إلى القبلة، يدعون له بالتثبيت، ويستغفرون له، قال ﷺ: لَمَّا قُرِعَ مِنْ دَفْنٍ أَحَدُ الصَّحَابَةِ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّثْبِيثَ؛ فَإِنَّهُ الْآنَ يَسْأَلُ»^(١)، أي: يسأله الملكاين.

والله جلّ وعلا يقول لنبية: ﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ يعني: المناقبين ﴿وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٤٨] أي: بعد الدفن.

فدلّ على أن المؤمن يوقف على قبره بعد دفنه ويدعى له

إذا؛ فالمؤمن يصلّي عليه ويوقف على قبره بعد الدفن، ويدعى له بالتثبيت ويستغفر له، هذا هو السنة، وهذا من حقوق المسلمين بعضهم على بعض، فالذي ثبت عن الرسول ﷺ: مِمَّا يُقَالُ عِنْدَ الْقَبْرِ هو الاستغفار له وسؤال التثبيت.

(وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ) أَمَّا الْقِرَاءَةُ عِنْدَ الْقَبْرِ فَلَمْ يَرِدْ فِيهَا شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ أَخَذْتُ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ

(١) أخرجه: أبو داود (٣٢٢١) من حديث عثمان بن عفان ؓ.

رَدٌّ»^(١)، وقال: «وَلِيَأْتِكُمْ وَمُخَدَّاتِ الْأُمُورِ»^(٢)، فالحجة في سنة الرسول ﷺ، فلا يقرأ عند القبر إلا عند الدفن ولا بعد الدفن، كما يفعله المبتدعة؛ يجتمعون ويقرءون عند القبر، ويرددون عليه في كل وقت، يأتون يقرءون عند القبر؛ هذا بدعة، ولا ينفع الميت.

(وَأَيُّ قُرْآنَةٍ فَعَلَهَا وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِمَيِّتٍ مُسْلِمٍ أَوْ حَيٍّ؛ نَفَعَهُ ذَلِكَ) الأصل أن الميت لا ينفعه إلا عمله، هذا هو الأصل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] إلا ما ورد الدليل بأنه ينفع الميت من عمل غيره. كقوله ﷺ: «إِذَا مَاتَ إِبْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، وَهِيَ الْوَقْفُ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ»، كأن يكون نشر العلم وعلم الناس، وصار له تلاميذ، أو ألف كتابا تبقى بعده، هذا من العلم الذي ينفع به، يجري أجره عليه، «أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ»^(٣)، فالدعاء للميت ينفعه؛ لأنه ورد به الدليل.

وكان النبي ﷺ إذا مرّ بالقبور يدعو لهم، كما يأتي.

(١) أخرجه: البخاري (٢٤١/٣)، ومسلم (١٣٢/٥) من حديث عائشة ؓ.

(٢) أخرجه: أحمد (١٢٦/٤) وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦) من حديث العرياض بن سارية ؓ.

(٣) أخرجه: مسلم (٧٣/٥)، وأحمد (٣٧٢/٢)، وأبو داود (٢٨٨٠)، والترمذي (١٣٧٦) والنسائي (٢٥١/٦) من حديث أبي هريرة ؓ.

وتراؤ القبور من أجل الدعاء للأموات، هذا مشروع، فالدعاء مشروع وينفع الميت، وهذا هو الذي ورد به الدليل.

والصدقة عن الميت تنفعه؛ لأنه ورد فيها الدليل، وقد سأل سعد رسول الله ﷺ بأن أمه ماتت ولم تكلم، ولو تكلمت لصدقت، قال: أفصدق عنها؟ فقال له رسول الله ﷺ: «تصدق عن أمك»^(١).

وكذلك الحج والعمرة عن الميت، هذا ورد به الدليل، قال ﷺ: «حج عن أبيك واعتمر»^(٢)، سواء حج فريضة أو حج نافلة.

هذه الأمور التي ورد بها الدليل، نفعل وتهدئ للأموات، أمّا ما لم يرد به الدليل فإنه يُوقَف عنه، ولا يُعمل شيء بدون دليل.

(١) أخرجه: البخاري (١٢٧/٢) (٢٧٦٠)، ومسلم (٨١/٣) من حديث عائشة ؓ.
(٢) أخرجه: أحمد (١٠/٤)، ١١، ١٢، وأبو داود (١٨١٠)، والترمذي (٩٣٠) والنسائي (١١٧/٥).

وَيَسُنُّ أَنْ يُصْنَعَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامٌ يُبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ، وَيُكْرَهُ لَهُمْ فِعْلُهُ لِلنَّاسِ.

الشرح:

(وَيَسُنُّ أَنْ يُصْنَعَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامٌ يُبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ) مواساة أهل الميت بعد ذفنه تُشرع؛ لأنهم حلت عليهم مصيبة، فيُشرع لإخوانهم أن يواسوهم، وأن يُخففوا عنهم ألم المصيبة.

ومن ذلك، صنع الطعام لهم بقدر حاجتهم؛ لأنهم شغلون عن إعداد الطعام لأنفسهم بالمصيبة؛ لقوله ﷺ: «لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: «اصْنَعُوا لَأَلِّ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّه جَاءَهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ»^(١) ويكون هذا الطعام بقدر حاجة أهل الميت، ليس به زيادة؛ لأن هذا الذي ورد به الدليل.

أمّا التوسع في صناعة الأطعمة أكثر من حاجة أهل الميت، فهذا إسراف وتبذير وبدعة فلا يجوز، وقد رأينا في بعض البلاد إذا مات ميت لأحد يتزاحمون في تقديم الأطعمة حتى تتكدس الأطعمة، ويكون لا داعي لها ولا حاجة إليها، هذا إسراف، وهذا تبذير، فلا تُصنع إلا بقدر حاجتهم فقط، هذا هو الذي وردت به السنة.

(١) أخرجه: أحمد (٢٠٥/١)، وأبو داود (٣١٣٢)، والترمذي (٩٩٨)، وابن ماجه (١٦١٠). من حديث عبدالله بن جعفر ؓ.

(وَيُكْرَهُ لَهُمْ فَعْلُهُ لِلنَّاسِ) أَمَّا أَهْلُ الْمَيْتِ، فَيُكْرَهُ لَهُمْ صَنْعُ الطَّعَامِ لِلنَّاسِ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ لَمْ تَرُدَّ بِهِ السُّنَّةُ، بَلْ هَذَا عَكْسُ السُّنَّةِ، السُّنَّةُ أَنَّ يُصْنَعُ لَهُمْ وَلَا يُضَاعَفُونَ لِلنَّاسِ.

وكذلك مع صنع الطعام لأهل الميت، يُسَنُّ تَذْيِينُهُمْ، بَأَن يَقُولَ إِذَا لَقِيَ الْمَصَابَ، سَوَاءً قَبْلَ الدَّفْنِ أَوْ بَعْدَ الدَّفْنِ، وَسَوَاءً فِي الْبَيْتِ أَوْ فِي الشَّارِعِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي الْمَقْبَرَةِ، يَقُولُ لَهُ: «أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاءَكَ، وَجَبَرَ اللَّهُ مَصِيبَتَكَ، وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ»^(١)، كَمَا جَاءَتْ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثٌ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ دَعَاءٌ لِلْحَيِّ وَدَعَاءٌ لِلْمَيْتِ، وَفِيهِ أَيْضًا مُوَاسَاةٌ.

وَلَا يَجُوزُ تَعْطِيلُ الْأَعْمَالِ، وَتَنْكِيسُ الْأَعْلَامِ، وَلِبْسُ السَّوَادِ، كُلُّ هَذَا مِنْ فِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَجُوزُ.

وَالْمَصَابُ لَا يُعْطَلُ عَمَلُهُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، بَلْ يَسْتَمِرُّ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، يَفْتَحُ دُكَّانَهُ بَيْعًا وَيَشْتَرِي، يَذْهَبُ لِلْعَمَلِ بِبَاشَرِ الْعَمَلِ، هَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، أَمَّا إِذَا عَطَّلَ الْعَمَلَ وَجَلَسَ فِي بَيْتِهِ، فَهَذَا فِيهِ جُرْعٌ وَظَهَارٌ لِلْحُزَنِ، أَمَّا إِذَا اسْتَمَرَّ فِي عَمَلِهِ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الصَّبْرِ وَالْإِحْسَابِ.

(١) ورد ذلك موقوفًا كما رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٦/٢٢) من حديث سنان مولى وإثالة قال: توفي ولد الريان وشهده وإثالة فلما اتصرفوا من المقبرة قعد وإثالة على باب دمشق فمر به الريان فقال له وإثالة: يا أبا سعيد. جبر الله مصيبتك وغفر لمترفاك.

فَصْلٌ

تُسَنُّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ، إِلَّا لِلنِّسَاءِ

الشرح:

(فَصْلٌ): مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْأَمْوَاتِ أَيْضًا زِيَارَةُ قُبُورِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَهُمْ حَقٌّ عَلَى إِخْوَانِهِمْ؛ وَلَأَنَّهُمْ أَزْنُهُنَّ فِي قُبُورِهِمْ فَهُمْ بِحَاجَةٍ إِلَى الدَّعَاءِ لَهُمْ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِمْ.

(تُسَنُّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ): لِقَوْلِهِ ﷺ: «زُورُوا الْقُبُورَ؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ بِالْآخِرَةِ»^(١).

فَزِيَارَةُ الْقُبُورِ عَلَى نَوْعَيْنِ: زِيَارَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَزِيَارَةٌ بَدْعِيَّةٌ.

(١) أخرجه: مسلم (٦٥/٣)، وأحمد (٣٥/٥)، وأبو داود (٢٢٣٥)، والترمذي واللفظ له (١٠٥٤) من حديث بريدة بن الحبيب رضي الله عنه. وهو عند مسلم أيضًا (٦٥/٣)، وأبو داود (٢٢٣٤) من حديث أبي هريرة بلفظ: «فإنها تذكّر الموت»

فالزيارة التي من أجل السلام على الأموات، والدعاء لهم والاعتبار والاتعاظ، شرعية.

وأما الزيارة التي لأجل التبرك بالقبور، والاستغاثة بالأموات، والمعكوف عند قبورهم، هذه زيارة بدعية شركية، لا تجوز.

(إلا للنساء) فلا تسن زيارة النساء للقبور؛ لأن النبي ﷺ «لَعَنَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ». رواه أحمد وإسناده ثقات^(١)، كما يقول الشارح.

واللعن يقتضي التحريم، وأن هذا كبيرة من كبائر الذنوب؛ لأن الذنب إذا لعن فاعله فهذا دليل على أنه كبيرة من كبائر الذنوب، فزيارة المرأة للقبور كبيرة من كبائر الذنوب.

فالمرأة لا تزور القبور؛ لأن المرأة ضعيفة، ولو رأت قبر ابنها أو قريبها فإنها تتأثر، وربما يحصل منها نباحة.

وأيضا المرأة عورة، ربما ذهبت إلى المقابر وفيها فساق يتهزون الفرصة ويعتدون عليها، فالمرأة لا تزور القبور؛ لأن النبي ﷺ منعها، والمسلمة تمنع إذا منعها الرسول ﷺ.

(١) أخرجه: أحمد (٢٢٩/١)، وأبو داود (٣٢٣٦)، والترمذي (٣٢٠)، والنسائي (٤/٩٤ - ٩٥)، وابن ماجه (١٥٧٥) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه.

ولو قال بعض الناس أو المتسبين للعلم: لا بأس بزيارة النساء للقبور. نقول: الرسول ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ»، ولو قال فلان أو علان: إن هذم مسألة خلافية ولا بأس.

نقول: لا يقابل قول الرسول ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ». ودعونا من المماحلات والتحيلات، نحن نقف عند قول الرسول ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ»، والحديث صحيح، وثأته ثقات.

وإن قالوا: لأن عائشة زارت قبر أخيها عبدالرحمن^(١).

نقول: هذا عمل صحابي نص الرسول ﷺ على خلافه، وكأنها رضي الله عنها ما بلغها الحديث، هذا اجتهد منها، أو أنه بلغها ورأت أنه ليس للتحريم، هذا اجتهد منها، والدليل هو ما قاله الرسول ﷺ لافي اجتهد الصحابي أو غيره.

وإن قالوا: إن أم عطية تقول: نهينا عن زيارة القبور، ولم يعزّم علينا^(٢).

نقول: يكفيننا قولها: «نهينا عن زيارة القبور»، وأما قولها: «لم يعزّم

(١) أخرجه: الترمذي (١٠٥٥)، وعبدالرزاق (٦٧١١)، والحاكم (١٧٦/١).
(٢) أخرجه: البخاري (٩٩/٢)، ومسلم (٤٧/٣) بلفظ: «نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزّم علينا».

علينا « فهذا اجتنبها منها ، وَطَنٌ مِنْهَا » ، وكما قلنا في فعل عائشة هذا اجتنباً ، لا يُعَارَضُ به النصُّ عن رسول الله ﷺ .

وإن قالوا : إن النساء تَدْخُلُ في عُمُومِ قوله : « زُورُوا » ، هذا لفظ عامٌ .

نقول لهم : هذا لفظٌ مَذْكُرٌ خاصٌّ بالرجال ، ولو سلمنا أنه لفظٌ عامٌ فَقَدْ خَصَّصَهُ قوله ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ » .

وإن قالوا : إن النبي ﷺ مرَّ على امرأةٍ عند قبرٍ ، وهي تَبْكِي ، قال لها : « يَا أُمَّةَ اللَّهِ اضْبِرِّي ... » الحديث^(١) ، ولم يَنْهَها عن زِيَارَةِ القبرِ ، وَإِنَّمَا نَهَاها عن الْجَزَعِ .

نقول : هذا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ، ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ ذَلِكَ .

فَقَوْلُهُ ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ » ، أَوْ : « زَوَارَاتِ الْقُبُورِ » يَخْسِمُ هذا الْمَوْضُوعَ لِمَنْ يُرِيدُ الْحَقَّ ، أَمَّا مَنْ يُرِيدُ الْإِلْتَوَاءَ فهذا لا حِيلَةَ فيه ، كُلَّمَا جَلَّتْهُ مِنْ جِهَةٍ ذَهَبَ مَعَ جِهَةٍ أُخْرَى ، لَكِنِ الَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَنَا هُوَ كَلَامُ الرِّسُولِ ﷺ ، وَاللَّهُ جَلٌّ وَعَلَا يَقُولُ : « فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا » [النساء : ٥٩] .

(١) أخرجه : البخاري (٩٣/٢ ، ٩٩) ، ومسلم (٤٠/٣ ، ٤١) من حديث أنس بن مالك

وسواء كانت القبور ، قَبْرُ النَّبِيِّ ﷺ وصاحبيه أو غَيْرَهَا مِنَ الْقُبُورِ يتناولها قَوْلُهُ ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ » لقبر النبي ﷺ ولغيره فالمرأة لا تزور القبور ، فيتناول قبر النبي ﷺ وغيره .

وَيَقُولُ إِذَا رَأَاهَا: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلْآجِفُونَ، يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَغْفِرِينَ مِنْكُمْ وَالْمُسْتَأْجِرِينَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاعْفُ رَأَاهَا لَنَا وَلَهُمْ».

الشرح:

(وَيَقُولُ إِذَا رَأَاهَا: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلْآجِفُونَ، يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَغْفِرِينَ مِنْكُمْ وَالْمُسْتَأْجِرِينَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاعْفُ رَأَاهَا لَنَا وَلَهُمْ») كَمَا وَدَّ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الدُّعَاءُ^(١).

ولكن؛ لِمَاذَا قَالَ الرسول ﷺ: «إِن شَاءَ اللَّهُ»، مَعَ أَنَّ الْمَوْتَ مَعْلُومٌ، وَالْخَاتَمَ مَعْلُومٌ.

قالوا: هذا إِمَّا أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّبَرُّكِ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ مِثْلَ «لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَامِيَّتَكَ» [الفتح: ٢٧].

وقيل: إِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْتِ عَلَى الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَنْدِرِي مَا يُخْتَمُ لَهُ.

(١) أخرجه: مسلم (٦٣/٣، ٦٤)، وأحمد (٢٢١/٦)

وَتُسَنُّ تَعَزُّيَةُ الْمُصَاصِ بِالْمَيِّتِ، وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ وَيَحْرُمُ التُّدْبُ وَالنِّيَاحَةُ، وَشَقُّ التُّوبِ، وَلَطْمُ الْخَدِّ، وَنَحْوُهُ.

الشرح:

(وَتُسَنُّ تَعَزُّيَةُ الْمُصَاصِ) هذا سَبَقَ.

(وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ، وَيَحْرُمُ التُّدْبُ وَالنِّيَاحَةُ، وَشَقُّ التُّوبِ، وَلَطْمُ الْخَدِّ، وَنَحْوُهُ) الْحَزْنُ لَا يُؤَاخَذُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، وَقَدْ بَكَى النَّبِيُّ ﷺ^(١)، وَإِنَّمَا الَّذِي يُؤَاخَذُ عَلَيْهِ النِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ بِرَفْعِ الصَّوْتِ، وَإِظْهَارِ مُحَاسِنِ الْمَيِّتِ، وَإِظْهَارِ الْأَسْفِ عَلَى مَوْتِهِ، هَذَا يَنَافِي الصَّبْرَ، وَهُوَ مِنْ فِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ.

والنِّيَاحَةُ: تَكُونُ بِالْقَوْلِ كَرَفْعِ الصَّوْتِ، وَتَكُونُ بِالْفِعْلِ، مِثْلُ لَطْمِ الْخُدُودِ، وَشَقِّ الْجَبِيبِ^(٢)، وَدَعْوَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، هَذِهِ كَبِيرَةٌ مِنْ كِبَائِرِ

(١) أخرجه: البخاري (١٠٥/٢)، ومسلم (٧٦/٧) من حديث أنس بن مالك ﷺ قال: «دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبي سيف القين، وكان ظننا لإبراهيم ﷺ، فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم فقبله وشمّه ثُمَّ دخلنا عليه بعد ذلك وإبراهيم يجود بنفسه فجعلت عيننا رسول الله ﷺ تدرقان، فقال له عبدالرحمن بن عوف ﷺ وأنت يا رسول الله فقال: «يا ابن عوف إنها رحمة» ثُمَّ أُنْبِئَهَا بِأَخْرَجِي فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ وَلَا يَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضِي رَبُّنَا وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ».

(٢) جَبِيبُ الْقَمِيصِ وَنَحْوُهُ: مَا يُدْخَلُ مِنْهُ الرَّأْسُ عِنْدَ لُبِّيهِ. يَجْمَعُ عَلَى جَبِيبٍ. انظر: «المعجم الوسيط» (ص: ١٤٩).

الدُّنُوبُ، وفيها وعيدٌ شديدٌ، فإذا نِيحَ على المَيِّتِ، فالتَّيَّبُ يَقُولُ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ، بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ»^(١)، فيتعدى صَرَرُ ذلك إلى المَيِّتِ، فيجب تجنُّبُ النياحةِ والجَزَعِ.

(١) أخرجه: البخاري (١٠٣/٢)، ومسلم (٤١/٣) من حديث عمر بن الخطاب ؓ

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ (النَّجَافِيُّ)
(سُكُنَةُ اللَّيْلِ) الْفَرُوسِ
كِتَابُ الزَّكَاةِ

- * بَابُ زَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ .
- * بَابُ زَكَاةِ الْخُبُوبِ وَالْثَمَارِ .
- * بَابُ زَكَاةِ الثَّقَدِينَ .
- * بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ .
- * بَابُ زَكَاةِ الْفَطْرِ .
- * بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ .
- * بَابُ .

كِتَابُ الزَّكَاةِ

الشرح:

(كِتَابُ الزَّكَاةِ) لما فَرَعَ المؤلفُ ﷺ من بَيَانِ أَحْكَامِ الصَّلَاةِ - وهي الرُّكْنُ الثَّانِي من أركان الإسلام - انتقلَ إلى الرُّكْنِ الثَّالِثِ وهو الزَّكَاةُ ، لأنَّ الزَّكَاةَ قَرِينَةُ الصَّلَاةِ في كتابِ اللَّهِ ﷻ ، فقد وَرَدَ ذِكْرُهَا مَقْرُونَةً مع الصَّلَاةِ في اثنين وثمانينَ مَوْضِعًا من القرآن ، مما يدلُّ على أهمِّيَّتِهَا وَمَكَانَتِهَا في الإسلام .

و«الزكاة» : لغةٌ : الطَّهارةُ^(١) : قال اللَّهُ ﷻ : ﴿هُوَ الَّذِي يَبْعَثُ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [الجمعة: ٢] يعني : يُطَهِّرُهُمْ من الكُفْرِ والأَخْلَاقِ الرَّذِيلَةِ . وفي الأثر : «زكاة الأرض يُسبِّها»^(٢) يعني : طهارتها من النَّجَاسَةِ إِذَا نَسَفَتْهَا أَشِعَّةُ الشَّمْسِ .

(١) انظر : «لسان العرب» (٣٥٨/١٤) .

(٢) أخرجه : ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٩/١) موقوفًا على أبي جعفر محمد بن علي وروى مرفوعًا ولا يصح رفعه .

وتطلق « الزكاة » ويُراد بها الثماء والزيادة ؛ لأنها تنمي المزكى^(١) وتزیده ، كما قال ﷺ : « ما نقص مالٌ من صدقة »^(٢) بل تزيده .

فالزكاة إذا تطلبت على الطهارة من الانجاس والأقذار الحسية والمعنوية وتطلبت على الثماء والزيادة والبركة .

• والزكاة أنواع :

النوع الأول : زكاة النفس ، قال الله ﷻ : « وَتَقَرَّبْ وَمَا سَأَلْتَهَا »^(٣) فآلَمَهَا جُورَهَا وَتَقَوَّيَهَا ﷻ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا [النفس: ٧-٩] ، وتزكية النفس تطهيرها من الشرك والكُفر والدُّنُوب والمعاصي والأخلاق الذميمة ، قال تعالى : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا » [التوبة: ١٠٣] ، كذلك تُزَكَّى النفس من البخل والشح .

النوع الثاني : زكاة البدن وهي صدقة الفطر من شهر رمضان ، فقد فرضها رسول الله ﷺ : « ضاعاً من طعام من بُرٍّ أو تمرٍ أو شعيرٍ أو أقط ، على الصَّغير والكبير والذكر والأنثى والحُر والعبد »^(٤) فهي زكاة عن البدن .

(١) قال في «المطلع» : وهي في الشرع : اسم لمخرج مخصوص بأوصاف مخصوصة من مال مخصوص لطائفة مخصوصة (ص : ١٢٢) .

(٢) أخرجه : أحمد (٢٣١/٤) ، والترمذي (٢٣٢٥) من حديث أبي كيشة الأنماري . وهو عند مسلم (٢١/٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً باللفظ : « ما نقصت صدقة من مال » .

(٣) أخرجه : البخاري (١٦١/٢) ، ١٦٢ ، ومسلم (٦٩/٣) من حديث أبي سعيد الخدري .

والنوع الثالث : زكاة الأموال ، وزكاة الأموال ركنٌ من أركان الإسلام ، وهي قرينة الصلاة ، قد فرضها الله ﷻ على المسلمين بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة ، فهي فريضة عظيمة وشعيرة ظاهرة .

قال ﷺ لمعاذ بن جبل لما بعثه إلى اليمن ، « إنك تأتي قوماً أهل كتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن هم أجابوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة ، فإن هم أجابوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وتُرد على فقرائهم »^(١) .

فهي فرضت على المسلمين بعد الهجرة ، والنبي ﷺ ألزم بها المسلمين ، وأرسل ﷺ السعاة الذين يجوبون الزكوات من أهل الأموال ، وبعث ﷺ الذين يخرضون^(٢) الثمار ؛ من أجل معرفة ما يجب فيها من الزكاة .

فهذا ممَّا يدلُّ على الاهتمام بأمر الزكاة ، وأنه يجب على ولي أمر المسلمين أن يهتم بها ، وأن يلزم بها كل مسلم تجب عليه الزكاة ، وأن لا يتهاون بها .

(١) أخرجه : البخاري (١٣٠/٢) ، ١٥٨ - ١٥٩ ، ومسلم (٢٨/١) من حديث عبد الله ابن عباس .

(٢) خرَّص الثمر : خرَّزه وقدره بالظن . « المعجم الوسيط » (ص : ٢٢٧) .

.....

فَمَنْ جَحَدَ وَجوبَ الزَّكَاةَ فَإِنَّهُ كَافِرٌ مَرْتَدٌّ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، لِأَنَّهُ مَكْذُوبٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ، وَلِمَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ ، وَلَوْ كَانَ يَرَى أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ أَوْ أَنَّهَا طَيِّبَةٌ ، لَكُنْتُهُ يَقُولُ : إِنَّهَا لَيْسَتْ بِفَرَضٍ ، مَنْ شَاءَ يُزَكِّي ، وَمَنْ شَاءَ لَا يُزَكِّي ، فَإِنَّ هَذَا كَافِرٌ مَرْتَدٌّ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ .

وَأَمَّا مَنْ مَنَعَهَا بَخْلًا وَهُوَ يُقِرُّ بِوُجوبِهَا ، فَهَذَا يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ الزَّامَةُ بِدَفْعِهَا ، فَإِنْ أَبَى فَإِنَّهُ بِأَخْذِهَا مِنْهُ وَيُعْزَرُهُ ، وَإِنْ احتَاجَ الْأَمْرُ إِلَى قِتَالٍ : كَانَ يَكُونُ عِنْدَ الْمَمْنَعِ مِنَ الزَّكَاةِ شَوْكَةً ، فَإِنَّهُ يَجِبُ قِتَالُهُ حَتَّى يَخْضَعَ لِلزَّكَاةِ ؛ كَمَا قَاتَلَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه وَمَعَهُ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَانِعِي الزَّكَاةَ ، حَتَّى أَخْضَعُوهُمْ لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ وَدَفَعَ الزَّكَاةَ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مُكَانَةِ هَذِهِ الشَّعْبَةِ الْعَظِيمَةِ .

وهي حقٌّ للفقراء والمصارف المذكورة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَكِيلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرُومِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة : ٦٠] ، فَهِيَ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الْإِسْتِحْبَابِ أَوْ مِنْ بَابِ التَّبَرُّعِ ؛ بَلْ هِيَ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي مَالِ الْغَنِيِّ لِلْفُقَرَاءِ ، وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُمْ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلزَّكَاةِ وَاللَّخْوَةِ ﴾ [الدَّهْرِيَّاتُ : ١٩] فَهِيَ حَقٌّ وَاجِبٌ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ التَّبَرُّعِ ، أَوْ مِنْ بَابِ الْإِخْتِيَارِ ، مَنْ شَاءَ أَخْرَجَهَا ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يُخْرِجَهَا ، بَلْ هِيَ أَمْرٌ إلْزَامِيٌّ فِي الْإِسْلَامِ .

تَجِبُ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ : حُرِّيَّةٌ ، وَإِسْلَامٌ ، وَمِلْكٌ نَصَابٍ وَإِسْتِقْرَارُهُ ، وَمُضَيُّ الْحَوْلِ .

الشرح :

• تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا تَوَفَّرَتْ خَمْسَةُ شُرُوطٍ .

الشرطُ الأوَّلُ : (حُرِّيَّةٌ) : فلا تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْمَمْلُوكِ ، وَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ مَالٌ ، لِأَنَّ مَالَهُ لِسَيِّدِهِ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْحَرِّ الَّذِي يَمْلِكُ النَّصَابَ فَأَكْثَرُ .

الشرطُ الثاني : (وَإِسْلَامٌ) : فلا تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْكَافِرِ ، بِمَعْنَى : أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِهَا مَا دَامَ عَلَى الْكُفْرِ ، لِأَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ ، وَالْعِبَادَاتُ لَا تُصَحُّ إِلَّا مِنَ الْمُسْلِمِ ، وَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ فَإِنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِمَا تَرَكَ مِنَ الزَّكَاةِ قَبْلَ إِسْلَامِهِ ، وَإِنَّمَا يُطَالَبُ بِهَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ .

الشرطُ الثالثُ : (وَمِلْكٌ نَصَابٍ) : بأن يملك الإنسانُ نَصَابًا مِنَ الْمَالِ .

و«النَّصَابُ» : مِقْدَارٌ مُعَيَّنٌ إِذَا بَلَغَهُ الْمَالُ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ لَمْ تَجِبْ فِيهِ .

وَالنَّصَابُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ ، فَالذَّرَاهِمُ مِنَ الْفِضَّةِ أَوْ الْعُمْلَةِ الْوَزْنِيَّةِ لَهَا نَصَابٌ ، وَالذَّهَبُ لَهُ نَصَابٌ ، وَالْإِبِلُ لَهَا نَصَابٌ ، وَالغَنَمُ لَهَا نَصَابٌ ، وَالْبَقَرُ لَهَا نَصَابٌ ، وَالْخَارِجُ مِنَ الْأَرْضِ لَهُ نَصَابٌ .

فَأَنْصَبَ الزَّكَاةَ مُقَدَّرَةً فِي الْأَمْوَالِ ، كُلِّ مَالٍ بِحِسْبِهِ ، كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ ، فَمَنْ لَمْ يَمْلِكْ نَصَابًا مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ .

والشرط الرابع : (وَأَسْتِقْرَاضُهُ) استقراض الملكية : وذلك أَنَّ الثَّمَارَ وَالْحَبُوبَ إِذَا بَدَأَ صَلَاحُهَا وَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ ، وَلَكِنْ لَا يَسْتَقِرُّ الْوَجُوبُ إِلَّا بِالْتِمَكُّنِ مِنْهَا تَمَكُّنًا تَامًا حَتَّى يُحْصَدَ الزَّرْعُ ، وَيَأْوِيَهُ فِي الْجَرِينِ وَحَتَّى يُجَدَّ الثَّخْلُ ، فَلَوْ أَصَابَتْ الزَّرْعُ أَوْ النَخِيلُ آفَةٌ قَبْلَ الْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ وَتَلَفَ الْمَحْصُولُ مِنْ غَيْرِ تَغْرِيطٍ مِنْ صَاحِبِهِ ، فَإِنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، لِأَنَّ مَلَكُهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَيْهِ بَعْدُ ، وَلَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْهُ ، فَلَا يُطَالَبُ بِإِخْرَاجِهَا ؛ لِأَنَّ مَلَكُهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَى هَذَا الشَّيْءِ .

الشرط الخامس : (مُضِيَّ الْحَوْلِ) ، أَي : مُضِيَّ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، لِقَوْلِهِ ﷺ : «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»^(١) ، أَي : يَمُرَ عَلَيْهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْ حِينَ تَمَلِكِهِ .

(١) أَخْرَجَهُ : التِّرْمِذِيُّ (٦٣١) ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٩٠/٢) ، وَابَيْهَقِيُّ (١٠٤/٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه .

وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ (١٧٩٢) ، وَالدَّارِقُطْنِيِّ (٩٠/٢ - ٩١) ، وَابَيْهَقِيِّ (١٠٣/٤) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها .

فِي غَيْرِ الْمُعَشَّرِ ، إِلَّا نَتَاجَ السَّائِمَةِ وَرَبِيعَ التِّجَارَةِ ، وَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ نَصَابًا ، فَإِنَّ حَوْلَهُمَا حَوْلُ أَصْلِيهِمَا إِنْ كَانَ نَصَابًا ، وَإِلَّا فَمِنْ كَمَالِهِ .

الشرح :

قال (في غير المعشَّر) هذا استثناء من اشتراط مضي الحول ، وذلك في أشياء :

الأول : المعشَّر ، وهو الأموال التي يجب فيها العشر ، وهي الخارج من الأرض من الحبوب والثمار ؛ فَإِنَّ الْخَارِجَ مِنَ الْأَرْضِ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ عِنْدَ حَصَادِهِ ، وَلَوْ لَمْ تَمُرْ عَلَيْهِ سَنَةٌ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَقْبُوا حَقَّ يَوْمٍ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام : ١٤١] .

الثاني : يُسْتَنْتَقَى مِنْ مُضِيِّ الْحَوْلِ (نَتَاجَ السَّائِمَةِ) ، وَهُوَ أَوْلَادُهَا ، فَإِنَّ حَوْلَ أَوْلَادِ السَّائِمَةِ حَوْلُ أُمِّهَاتِهَا ، إِنْ كَانَتْ الْأُمَّهَاتُ بَلَغَتْ نَصَابًا ، وَإِنْ كَانَتْ الْأُمَّهَاتُ لَمْ تَبْلُغِ النِّصَابَ فَإِنَّ بَدَايَةَ الْحَوْلِ مِنْ كَمَالِ النَّصَابِ بِالنِّتَاجِ .

أَمَّا إِنْ كَانَتْ الْأُمَّهَاتُ بَلَغَتْ نَصَابًا وَتَبَيَّنَتْ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، فَإِنَّ أَوْلَادَهَا تَزَكُّنَ مَعَهَا ، وَلَا يَشْتَرِطُ مَضِيَّ الْحَوْلِ عَلَى الْأَوْلَادِ ، لِأَنَّ حَوْلَ الْأَوْلَادِ حَوْلُ الْأُمَّهَاتِ .

الثالث : (وَرَبِيعَ التِّجَارَةِ) ؛ حَوْلُهُ حَوْلُ رَأْسِ الْمَالِ ، فَلَوْ مَلَكَ نَصَابًا مِنَ النُّقُودِ وَاتَّجَرَ بِهِ وَرَبِحَ فَإِنَّهُ يَزَكِّي الْجَمِيعَ ؛ رَأْسَ الْمَالِ وَالرَّبِيعَ ، وَإِنْ

كَانَ الرِّبْحُ لَمْ يَحْصُلْ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ فِتْرَةٍ قَلِيلَةٍ ؛ فَإِنْ حَوْلَهُ حَوْلُ الْأَصْلِ ، وَلَوْ لَمْ يَزْنِجْ هَذَا الرِّبْحُ إِلَّا فِي آخِرِ السَّنَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يُحْتَسَبُ لِلرِّبْحِ حَوْلٌ مُسْتَقِلٌّ ، وَإِنَّمَا حَوْلُهُ حَوْلُ رَأْسِ الْمَالِ إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ نَصَابًا .
أَمَّا إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ دُونَ النَّصَابِ ، فَإِنَّهُ يُضْمُّ إِلَيْهِ الرِّبْحُ وَيَبْدَأُ الْحَوْلُ ، فَإِذَا تَمَّ الْحَوْلُ عَلَى الْجَمِيعِ أُخْرِجَ الزَّكَاةُ مِنْهُ .

وَمَنْ كَانَ لَهُ ذَيْنٌ أَوْ حَقٌّ مِنْ صَدَاقٍ وَغَيْرِهِ عَلَى مَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ أَدَّى زَكَاتَهُ إِذَا قَبِضَهُ لِمَا مَضَى .

الشرح :

(وَمَنْ كَانَ لَهُ ذَيْنٌ أَوْ حَقٌّ مِنْ صَدَاقٍ وَغَيْرِهِ عَلَى مَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ أَدَّى زَكَاتَهُ إِذَا قَبِضَهُ لِمَا مَضَى) الزَّكَاةُ تَجِبُ فِي أَمْوَالِ الْإِنْسَانِ الزَّكَوِيِّ ، سَوَاءً كَانَتْ هَذِهِ الْأَمْوَالُ بِيَدِهِ أَوْ كَانَتْ دُيُونًا لَهُ عَلَى النَّاسِ ، لِأَنَّهَا مِلْكٌ لَهُ ، وَمَا دَامَتْ مِلْكًا لَهُ وَتَمَّ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ، فَإِنَّهَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، وَلَكِنْ الدِّينَ إِنْ كَانَ عَلَى مَوْسِرٍ بِإِذِلٍ فَإِنَّهُ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا مَضَى الْحَوْلُ ، سَوَاءً قَبِضَهُ أَوْ لَمْ يَقْبِضْهُ ، لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنْ أَخْذِهِ مِنْهُ ، أَمَّا إِذَا كَانَ هَذَا الدَّيْنُ عَلَى غَيْرِ مَلِيٍّ ، بَأَن كَانَ عَلَى مُغْسِرٍ لَا يَسْتَطِيعُ السَّدَادَ ، وَلَا يَدْرِي هَلْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَالُهُ أَوْ لَا ، أَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ غَنِيٍّ لَكِنَّهُ مُنَاطِلٌ وَلَا يَدْرِي هَلْ يَتِمَكَّنُ مِنْ أَخْذِ حَقِّهِ مِنْهُ أَوْ لَا ، فَهَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مَا دَامَ هَذَا الْمَالُ فِي ذِمَّةِ هَذَا الْفَقِيرِ أَوْ هَذَا الْمُنَاطِلِ ، حَتَّى يَقْبِضَهُ ، فَإِذَا قَبِضَهُ زَكَّاهُ .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ : عَنْ كَيْفِ يُزَكَّى^(١) ؟

فَوَيْلٌ لِلْعُلَمَاءِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ يَزَكِيهِ عَنْ جَمِيعِ السَّنَوَاتِ الْمَاضِيَةِ .

(١) انظر : « المعنى » (٤ / ٢٧٠) .

.....

ومن العلماء من يرى أنه يزكيه عن سنة واحدة، هي سنة القَبْضِ .
ومن العلماء من يرى أنه يستقبل به سنة جديدة تبدأ من حين قبضه،
فإذا تم عليه سنة بعد القبض، فإنه يزكيه؛ لأنه فيما مضى لم يتمكن من
أخذه، ولا يذري هل يحصل عليه أولاً .
ولعلّ الراجح - إن شاء الله - : القول الثاني : أنه يزكيه لسنة واحدة،
وهي سنة القبض .

وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُنْقِصُ النَّصَابَ ، وَلَوْ كَانَ الْمَالُ
مُتَّحِزًّا ، وَكَفَّارَةً كَذِبِي .

الشرح:

(وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُنْقِصُ النَّصَابَ) سبق الكلام فيمن له
دين على الناس، وهذا الكلام الجديد فيمن عليه دين، أي عنده مال،
ولكن عليه دين، فمن العلماء من قال: إن كان هذا الدين ينقص النصاب
فليس عليه زكاة، وإن كان هذا الدين لا ينقص النصاب فإنه يخصم
بقدره، وما بقي بعد الدين فإنه يزكيه^(١)، يعني: يخصم من المال الذي
عنده قدر ما عليه من الدين، هذا لا زكاة فيه، ثم الباقي عليه زكاته. هذا
قول لبعض أهل العلم .

والقول الثاني: وهو الذي يُقْتَرَى به الآن: أنه يجب عليه أن يزكي
جميع ما عنده؛ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ دُيُونٌ^(٢)؛ لأن النبي ﷺ أمر بأخذ الزكاة
من الأموال، ولم يستفصل أصحابها: هل عليهم ديون أم لا؟

قوله: (وَلَوْ كَانَ الْمَالُ ظَاهِرًا) يعني: لا زكاة في مال من عليه دين
ينقص النصاب، وَلَوْ كَانَ الْمَالُ ظَاهِرًا، هذا على القول الأول، و«المال
الظاهر» هو الرزق، وبهيمة الأنعام، وعروض التجارة، وأما المال غير
الظاهر فهو النقود .

(١) انظر: «الإصناف» (٢٤/٣) .

(٢) وهو قول الشافعي وطائفة . انظر: «المعني» (٢٦٣/١) .

.....

قوله : (وَكُفَّارَةُ كَذِبَيْنِ) كفارة عليه كذبتين ، أي : حكم الكفارة كحكم الدين ؛ لأنها ذنبتان لله تعالى ، فإذا كان عليه كفارة تفيض النصاب ، فإنه لا زكاة عليه ، على القول الأول .

وَإِنْ مَلَكَ نَصَابًا صِغَارًا اتَّعَقَدَ حَوْلَهُ حِينَ مَلَكَهُ .

الشرح :

(وَإِنْ مَلَكَ نَصَابًا صِغَارًا اتَّعَقَدَ حَوْلَهُ حِينَ مَلَكَهُ) تجب الزكاة في نصاب بهيمة الأنعام ، سواء كان كَبَارًا أو صِغَارًا من حين ملكه ، يعني : يندأ الحول من حين ملك النصاب ، سواء كان من كبار الدواب أو من صغار الدواب التي تجب فيها الزكاة ؛ لقوله ﷺ لأبي جندب عُمَايَةَ : «اعتد عليهم بالسخلة»^(١) وَلَا تَأْخُذْهَا مِنْهُمْ»^(٢) فقوله : «اعتد عليهم بالسخلة» هذا دليل على أنه تجب الزكاة في الصغار .

(١) «السُّخْلَةُ» : تطلق على الذكر والأنثى من أولاد الضأن والمعز ساعة تولد ، والجمع : «سُخَالٌ» ، وتجمع أيضًا على «سُخُلٍ» مثل : نمرة ونمر .
(٢) أخرجه : مالك في «الموطأ» (ص ١٧٩) ، والبيهقي في «السنن» (١٠٠/٤) من قول عمر بن الخطاب ؓ .

وإن نقص النصاب في بعض الحول أو باعه أو أبدله بغير جنسه، لا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ، انْقَطَعَ الحَوْلُ، وإن أبدله بجنسه بئى على حوله.

الشرح:

(وإن نقص النصاب في بعض الحول أو باعه أو أبدله بغير جنسه، لا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ، انْقَطَعَ الحَوْلُ) إذا طرأ على النصاب طارئ في أثناء الحول، بأن تلف النصاب، أو تلف بعضه ونقص، فإنه لا زكاة فيه؛ لفقدان الشرط، وهو: ملك النصاب.

وكذا لو باع النصاب في أثناء الحول، فإنه لا زكاة عليه، لأن ملكه زال عنه، لكن: تجب الزكاة في القيمة إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول.

وكذلك لو أبدله بغير جنسه، كمن عنده نصاب من العنم، فاشترى به عددا من الإبل، ولكنه لا يتلغ نصاب الإبل، فهذا لا زكاة عليه؛ لعدم ملكيته للنصاب، ما لم يكن قرضه به هذه الأعمال الفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ، فإذا كان قرضه ببيع النصاب أو إبداله بغيره الفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ فإنها لا تسقط عنه؛ لأن الحيل لا تجوز لإسقاط الحقوق التي تجب على الإنسان.

(وإن أبدله بجنسه بئى على حوله) أي إن أبدل النصاب بنصاب من جنسه فإن حول البدل هو حول المبدل فلا يستأنف له حولا جديدا.

وتجب الزكاة في عين المال، ولها تعلق بالذمة، ولا يعتبر في وجوبها إمكان الأداء، ولا بقاء المال، والزكاة كالدين في التركة.

الشرح:

(وتجب الزكاة في عين المال، ولها تعلق بالذمة، ولا يعتبر في وجوبها إمكان الأداء) أي يجب إخراج الزكاة من نفس المال؛ لقوله ﷺ: «في كل أربعين شاة»^(١)، ولكن لها تعلق بالذمة، يعني: لو تلف المال بعد وجوب الزكاة فيه، وهذا المال مستقر في ملكه، فإن تلفه لا يسقط عنه الزكاة، إلا إذا كان هذا المال الذي تلف لم يستقر عليه ملكه، كالثمار على رؤوس النخل، والزرع في الحقل، فهذا إذا تلف قبل التمكين من أخذه لا تجب فيه الزكاة، كما سبق؛ لقوله فيما سبق في الشروط: (واستقرار الملك).

أما إذا كان ملكه مستقرا عليه، وتلف قبل إخراج الزكاة منه، فإن تلفه لا يسقط الزكاة؛ لأن الزكاة متعلقة بذمته، أي زكاة هذا المال الذي تلف وملكه مستقر عليه بعد تمام الحول متعلقة بذمة المالك، فيجب عليه إخراجها؛ لأنها صارت ذمتنا في ذمته، حيث إنها لما تم عليه الحول كان عليه أن يتأخر إلى الزكاة فتأخر.

(١) أخرجه: أبو داود (١٥٦٨)، والترمذي (٦٢١)، وابن ماجه (١٨٠٥) من عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

فعليه أن يُبَادِرَ بإخراج الزكاة ولا يتكاسل، لئلا يَحْصُلَ شيء من العوارض، ولا فُرَاقَ ذَمِّهِ مِنْ هَذَا الْوَاجِبِ؛ وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجِبَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ تَلَفِ الْمَالِ، فَلَا يُسْقِطُهَا تَلَفُ الْمَالِ بَعْدَ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ يَمْلِكُهُ مُسْتَقَرًّا عَلَيْهِ.

(وَلَا بَقَاءَ الْمَالِ)، هَذَا كَمَا ذَكَرْنَا، لَا يُشْتَرَطُ لِلْوَجوبِ بَقَاءُ الْمَالِ، فَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ الزَّكَاةِ نَجِبَ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِذَمِّهِ، أَيْ: صَارَتْ ذِمَّتًا عَلَيْهِ.

قوله: (وَالزَّكَاةُ كَالَّذِينَ فِي التَّرَكَةِ) إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ وَلَمْ يُخْرِجْ زَكَاةَ مَالِهِ، فَإِنَّهَا تُخْرَجُ مِنْ تَرَكَّتِهِ كَسَائِرِ الدُّيُونِ الَّتِي عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الدُّيُونَ الَّتِي عَلَى الْمَيِّتِ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

دُيُونٌ لِلَّهِ ﷻ كَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالتُّدُورِ، فَيَجِبُ إِخْرَاجُهَا مِنَ التَّرَكَةِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَقَبْلَ الْمِيرَاثِ؛ كَالدُّيُونِ الَّتِي لِلْمَخْلُوقِينَ، لِذَلِكَ قَالَ: (وَالزَّكَاةُ كَالَّذِينَ) يَعْنِي: كَالَّذِينَ لِلْمَخْلُوقِ فِي التَّرَكَةِ، يَجِبُ إِخْرَاجُهَا مِنْ رَأْسِ التَّرَكَةِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ وَقَبْلَ الْمِيرَاثِ.

بَابُ زَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ

الشرح:

(بَابُ زَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ):

• الْأَمْوَالُ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ:

الصنف الأول: النقدان: الذهب والفضة، وما يقوم مقامهما من النقود الورقية.

الصنف الثاني: بهيمة الأنعام، وهي الإبل والبقر والغنم.

الصنف الثالث: عروض التجارة، وهي السلع المعدة للبيع.

الصنف الرابع: الخارج من الأرض من الحبوب والثمار.

بَدَأَ الْمُصَنِّفُ بِبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَهِيَ: الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ؛ لِأَنَّهَا غَالِبُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ، وَأَمَّا الْبَقَرُ فَلَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً عِنْدَ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ بَيَّنَّ لَهُ زَكَاةَ الْبَقَرِ^(١)؛ لِأَنَّ غَالِبَ أَمْوَالِ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنَ الْبَقَرِ.

(١) أخرجه: أحمد (٢٣٠/٥، ٢٣٣)، وأبو داود (١٥٧٦)، والترمذي (٦٢٣)، =

تَجِبُ فِي إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَعَتَمٍ إِذَا كَانَتْ سَائِمَةً الْحَوْلِ أَوْ أَكْثَرَهُ .

الشرح:

(تَجِبُ فِي إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَعَتَمٍ إِذَا كَانَتْ سَائِمَةً الْحَوْلِ أَوْ أَكْثَرَهُ) بَدَأَ الْمُصَنِّفُ هُنَا بِزَكَاةِ الْإِبِلِ .

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ خَاصَّةً ، وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْعَتَمُ ، هَذِهِ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ الَّتِي يَحِلُّ أَكْلُهَا وَشُرْبُ آبِائِهَا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة : ١] .

أَمَّا بَقِيَّةُ الْبَهَائِمِ ، فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، كَالْحَمِيرِ وَالْخَيْلِ وَالْبُغَالِ ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُعَدَّةً لِلتَّجَارَةِ ، لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ غَرَضًا تِجَارَةً .

• فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ بِشَرَطَيْنِ :

الشرط الأول : أَنْ تَبْلُغَ النُّصَابَ .

الشرط الثاني : أَنْ تَكُونَ سَائِمَةً الْحَوْلِ أَوْ أَكْثَرَهُ .

و«السَّوْمُ» : هُوَ الرِّغْيُ ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَرَعَى مِنَ الْمَبَاحِ أَكْثَرَ الْحَوْلِ أَوْ كُلِّ الْحَوْلِ ، فَإِنْ كَانَ يُعْلِفُهَا فَإِنَّهَا لَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِسَائِمَةٍ ، إِذَا كَانَ يُعْلِفُهَا أَكْثَرَ الْحَوْلِ أَوْ نِصْفَ الْحَوْلِ .

= والنسائي (٢٥/٥ ، ٢٦) من حديث معاذ قال : «بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر نبيها أو نبيعة ، ومن كل أربعين مسنة» .

فَتَجِبُ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَفِيمَا دُونَهَا فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةً ، وَفِي كُلِّ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً ، وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَنْ مِائَةٍ وَعَشْرِينَ وَاجِدَةً فَثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً .

الشرح:

(فَتَجِبُ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَفِيمَا دُونَهَا فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةً) أَصْغَرُ نِصَابٍ لِلإِبِلِ خَمْسٌ وَفِيهَا شَاةٌ ، وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ ، وَفِي الْخَمْسِ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي الْعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ انْتَقَلَ الْوَاجِبُ إِلَى الْإِبِلِ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَهِيَ الَّتِي تَمَّ لَهَا سَنَةٌ ، سُمِّيَتْ «بِنْتُ مَخَاضٍ» ؛ لِأَنَّ أُمُّهَا تَكُونُ قَدْ حَمَلَتْ بِأَخِيهَا ، وَ«الْمَخَاضُ» : الْحَامِلُ .

وَيَجِبُ (وَفِي كُلِّ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ) ، وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا سَنَتَانِ ؛ لِأَنَّ أُمُّهَا تَكُونُ قَدْ حَمَلَتْ وَوَلَدَتْ وَصَارَتْ ذَاتَ لَبَنِ ، فَسُمِّيَتْ «بِنْتُ لَبُونٍ» ، يَعْنِي : مَا تَمَّ لَهَا سَنَتَانِ .

ويجب (وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً) ، وَهِيَ : مَا تَمَّ لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ ؛ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ يُطَرَفَهَا الْفَحْلُ ، وَأَنْ تُزَكَّبَ .

(وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً)، وَهِيَ مَا نَمَّ لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ قَدْ أَجْدَعَتْ، أَي: سَقَطَ سِنُّهَا، وَهِيَ أَكْبَرُ مِنَ الْحَقَّةِ.

(وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنَاتِ لَبُونٍ) وَإِذَا بَلَغَتْ الْإِبِلُ سِتًّا وَسَبْعِينَ فَفِيهَا اثْنَتَانِ مِنْ بَنَاتِ اللَّبُونِ.

(وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ) وَالْحَقَّةُ سَبَقَ بَيَانُهَا.

(فَإِذَا زَادَتْ عَنْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ وَاحِدَةً فَلِلثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ) ثُمَّ بَعْدَ الْإِحْدَى وَالتَّسْعِينَ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا حَقَّتَانِ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَةً وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ، فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ.

(ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً) ثُمَّ تَسْتَقِرُّ الْفَرِيضَةُ بَعْدَ مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ، فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً، فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ مَثَلًا فَفِيهَا أَرْبَعُ حَقَّاتٍ.

فَصْلٌ

وَيَجِبُ فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَيُجْزَى الذَّكَرُ هُنَا، وَابْنُ لَبُونٍ مَكَانَ بَنَاتِ مَخَاضٍ، وَالذَّكَرُ إِذَا كَانَ النَّصَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا.

الشرح:

(فَصْلٌ): أَمَّا الْبَقَرُ، كَمَا سَبَقَ أَنَّ الْعَرَبَ لَيْسَ عَنْدهُمْ فِي الْغَالِبِ الْبَقَرُ، وَإِنَّمَا كَانَتْ عِنْدَ أَهْلِ الْيَمَنِ.

وَالْمَقْصُودُ بِالْعَرَبِ أَهْلُ الْجَزِيرَةِ، مَا كَانُوا يَعْرِفُونَ تَمَوْلُ الْبَقَرُ، إِنَّمَا يَتَمَوْلَوْنَ الْإِبِلَ، يَعْنِي: غَالِبُ الْعَرَبِ كَذَلِكَ، فَلَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، بَيَّنَّ لَهُ فَرِيضَةَ الْبَقَرِ^(١)؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ أَبْقَارٍ:

(١) تقدم قريباً.

فصل

وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ مِنَ النَّعَمِ شَاةٌ، وَفِي مِائَةٍ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ، وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِيَاءٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ.

الشرح:

(فصل): لَمَّا بَيَّنَّ الْفَرِيضَةَ فِي الْإِبِلِ وَالْفَرِيضَةَ فِي الْبَقَرِ، انْتَقَلَ إِلَى الْفَرِيضَةِ فِي النَّعَمِ، قَالَ:

(وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ مِنَ النَّعَمِ شَاةٌ)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةٌ»^(١).

ثُمَّ لَا زَكَاةَ فِيهَا بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ حَتَّى تَبْلُغَ (مِائَةً وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ) فَفِيهَا (شَاتَانِ)، وَمَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ يُسَمُّوهُ «الْوَقْصُ»^(٢) لَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ

(١) أخرجه: أبو داود (١٥٦٨)، والترمذي (٦٢١)، وابن ماجه (١٨٠٥) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) قال في «اللسان»: «الْوَقْصُ: ما بين الفريضتين من الإبل والنعم». والجمع أوقاص (١٠٧/٧).

(وَيَجِبُ فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ) فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، ذَكَرَ أَوْ أَنْثَى، وَ«التَّبِيعُ» مَا تَمَّ لَهُ سَنَةٌ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ.

وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِنَ الْبَقَرِ مُسِنَّةٌ، وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا سَنَتَانِ.

ثُمَّ تَسْتَقِرُّ الْفَرِيضَةُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِنْهَا مُسِنَّةٌ.

الحالة الأولى: (وَيُخْرِجُ الذَّكَرَ هُنَا) أَي فِي الْبَقَرِ فَيُخَذُ مِنْهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ.

الحالة الثانية: (وَابْنُ اللَّبُونِ مَكَانَ بَنْتِ مَخَاضٍ) مِمَّا يَجْزِي فِيهِ الذَّكَرُ ابْنُ اللَّبُونِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بَنْتُ مَخَاضٍ.

يَكْفِي عَنْهَا ابْنُ اللَّبُونِ، وَابْنُ اللَّبُونِ أَكْبَرُ مِنْهَا؛ بَنْتُ الْمَخَاضِ لَهَا سَنَةٌ، وَابْنُ اللَّبُونِ لَهُ سَنَتَانِ.

الحالة الثالثة: (إِذَا كَانَ النَّضَابُ كُلُّهُ ذَكَرًا)، يَعْنِي: كُلُّهُ مِنَ الْجَمَالِ، أَوْ فِي النَّعَمِ كُلُّهُ مِنَ الثِّيَوسِ أَوْ مِنَ الْخِرْفَانِ، فَيُخْرِجُ ذَكَرًا، أَوْ كَانَتْ الْبَقَرُ كُلُّهَا مِنَ الثِّيَرَانِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا الثَّوَرُ الْمُسِنَّةُ أَوْ التَّبِيعُ.

.....

مائة وإحدى وعشرين، ففي الثمانين شاة واحدة، وفي المائة شاة واحدة، وفي المائة والعشرين شاة واحدة، وفي المائة والعشرين شاة واحدة، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين صارَ فيها شاتان .

قوله : (وفي مائتين وواحدة ثلاث شياو) وهذا أكثر نصاب في الغنم، يعني: بعد مائة وإحدى وعشرين لا زكاة في الزوائد حتى يبلغ مئتين وواحدة، فينتقل إلى ثلاث شياو، ثم تستقر الفريضة: (في كل مائة شاة)، ففي ثلاثمائة ثلاث شياو، وفي أربعمائة أربع شياو، وفي خمسمائة خمس شياو .

وَالْخُلْطَةُ تُصَيَّرُ الْمَالَيْنِ كَالْوَاحِدِ .

الشرح:

(وَالْخُلْطَةُ) بين المَوَاتِي، (تُصَيَّرُ الْمَالَيْنِ) المختلفين كالمال (الواحد) .

والخُلْطَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ، كَمَا ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ: خُلْطَةُ أَغْنَانٍ، وَخُلْطَةُ أَوْصَافٍ:

خُلْطَةُ الْأَغْنَانِ: أَنْ يَعْرِفَ كُلُّ مِنْهُمَ مَالَهُ .

وَالْخُلْطَةُ الْأَوْصَافِ: أَنْ يَكُونَ مَالُ كُلِّ مِنْهُمْ مُشَاعًا فِي هَذِهِ الْمَوَاتِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ .

والخُلْطَةُ بِنَوْعَيْهَا: خُلْطَةُ الْأَغْنَانِ، وَخُلْطَةُ الْأَوْصَافِ، تُصَيَّرُ الْمَالَيْنِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ .

لو فرضنا أَنَّ شَخْصًا لَهُ تِسْعٌ وَثَلَاثُونَ شَاةً، وَشَخْصًا لَهُ شَاةٌ، وَاخْتَلَطَتْ؛ وَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً، فَبِهَا شَاةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَتَحَمَّلُ كُلُّ مِنْهُمَا مِنَ الشَّاةِ بِقَدْرِ مَلِكِهِ، فَالوَاحِدَةُ لِيَسَتْ فِيهَا زَكَاةٌ لَوْ انْفَرَدَتْ، وَالتَّسْعُ وَالثَلَاثُونَ لَيْسَ فِيهَا زَكَاةٌ لَوْ انْفَرَدَتْ، لَكِنْ لَمَّا اخْتَلَطَ مَعَهَا مَا يُصَيَّرُهَا أَرْبَعِينَ وَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ؛ نَظَرًا لِلْمَجْمُوعِ، ثُمَّ هُمَا يَتَرَادَانِ بِالسُّوِيَةِ فِيمَا بَيْنَهُمَا .

والخُلْطَةُ تُقَيَّدُ تَغْلِيظًا كَمَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ . وَتَقَيَّدُ تَخْفِيفًا ؛ كَمَا لَوْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَلِيطَيْنِ أَرْبَعُونَ شَاةً فَلَيْسَ عَلَيْهِمَا مَعًا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَوْ انْفَرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوَجِبَتْ عَلَيْهِ شَاةٌ .

وَالخُلْطَةُ لَهَا شُرُوطٌ :

- ١- الخُلْطَةُ فِي الْمَرَاكِحِ ، بِأَنْ تَنْبِتَ جَمِيعًا .
- ٢- وَتَكُونُ أَيْضًا مُخْتَلِطَةً فِي الْمَحَلِّ ، أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ خَلِيطِهَا جَمِيعًا .
- ٣- وَفِي الْمَرْعَى أَنْ يَكُونَ مَرْعَاهَا جَمِيعًا ، تَرَعَى جَمِيعًا فِي مَرْعَى وَاحِدٍ ، وَيَكُونُ الرَّاعِي عَلَيْهَا أَيْضًا وَاحِدًا ، لَا يُدَّ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ .

بَابُ زَكَاةِ الْحُبُوبِ وَالْثَمَارِ

تَجِبُ فِي الْحُبُوبِ كُلِّهَا ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ قُوتًا ، وَفِي كُلِّ ثَمَرٍ يُكَالُ وَيُدْخَرُ كَثْمَرٍ وَزَيْبٍ .

الشرح :

(بَابُ زَكَاةِ الْحُبُوبِ وَالْثَمَارِ) هَذَا التَّوَجُّعُ الثَّالِثُ مِنَ الْأَمْوَالِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، وَهُوَ الْحُبُوبُ بِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ وَالذُّخْنِ^(١) وَكُلِّ مَا يُفْتَنَاتُ وَيُدْخَرُ ، فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْحُبُوبِ وَالْثَمَارِ - جَمْعُ ثَمَرَةٍ - ، وَهِيَ الثَّمَرُ وَالزَّيْبُ وَسَائِرُ مَا يُدْخَرُ وَيُفْتَنَاتُ مِنَ الثَّمَارِ ، تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَنذَرُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَتَأْتِيَنَّكَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنِيقُوا مِن طَبِئَتِكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] .

(تَجِبُ فِي الْحُبُوبِ كُلِّهَا ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ قُوتًا) تَجِبُ فِي الْحُبُوبِ الَّتِي

(١) بَابُ غُلْظِي ، حَبٌّ صَغِيرٌ أَمْلَسَ كَحَبِّ السَّمْسَمِ ، يَنْبِتُ بَرِيًّا وَمَزْرُوعًا . «المعجم الوسيط» (ص : ٢٧٦) .

.....

تُدَخَّرُ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مِمَّا يَفْتَنَاتُ، مَا دَامَتْ أَنَّهَا تُدَخَّرُ لِلاتِّفَاعِ بِهَا، فَإِنَّهَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ؛ كَالْأَبَاذِيرِ وَالْحَبُوبِ وَالرِّشَادِ وَحَبُوبِ الْحَلْبَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَبُوبِ الَّتِي لَا تَتَّخَذُ لِلْقَوْتِ، وَإِنَّمَا تَتَّخَذُ لِأَغْرَاضٍ أُخْرَى، مَا دَامَتْ أَنَّهَا تُدَخَّرُ وَيَنْتَفَعُ بِهَا.

(وَفِي كُلِّ ثَمَرٍ يَحَالُ)، يُسْتَعْمَلُ فِيهِ الْكِيلُ (وَيُدَخَّرُ) لِلْمُسْتَقْبَلِ، أَمَّا الَّذِي لَا يَحَالُ مِنَ الثَّمَارِ فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَحَالُ لِكَيْفِهِ لَا يُدَخَّرُ، وَلَا يُجَفَّفُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، بَلْ يُؤْكَلُ فِي الْحَالِ كَالْفَوَاكِهِ، هَذَا لَا زَكَاةَ فِيهِ.

وَيُعْتَبَرُ بُلُوغُ نَصَابِ قَدْرِهِ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٍ رَطْلٍ عِرَاقِيٍّ، وَتَضَمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ، لَا جُنْسٌ إِلَّا فِي آخِرٍ.

الشرح:

(وَيُعْتَبَرُ بُلُوغُ نَصَابِ قَدْرِهِ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٍ رَطْلٍ عِرَاقِيٍّ) يُعْتَبَرُ فِي الْحَبُوبِ وَالثَّمَارِ لِوُجُوبِ الزَّكَاةِ بُلُوغُ النَّصَابِ، وَهَذَا سَبَقَ فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ، مَلَكِ النَّصَابِ.

وَالنَّصَابُ هُنَا فِي الْحَبُوبِ وَالثَّمَارِ، كَمَا بَيَّنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ: خَمْسَةَ أَوْسُقٍ. وَ«الْوُسْقُ» سِتُّونَ صَاعًا، بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ»^(١).

وَإِذَا كَانَ الْوُسْقُ سِتِّينَ صَاعًا وَضُرِبَتْ خَمْسَةُ فِي سِتِّينَ بَلَغَتْ ثَلَاثُمِائَةَ صَاعٍ بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ، هَذَا هُوَ النَّصَابُ لِلْحَبُوبِ وَالثَّمَارِ ثَلَاثُمِائَةَ صَاعٍ بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ.

(وَتَضَمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ)، مَثَلًا: عَنْدهُ مِنَ الثَّمَرِ أَنْوَاعٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الثَّمَرَ لَيْسَ نَوْعًا وَاحِدًا، بَلْ هُوَ

(١) أخرجه: البخاري (١٣٣/٢، ١٤٣)، ومسلم (٦٦/٣) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا بلفظ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» وباللفظ المذكور أخرجه: أحمد (٥٩/٣).

.....

أنواع، فيضم بعض الأنواع إلى بعض؛ لأنه كله تمر ويؤكل إذا بلغ الجميع النصاب.

وكذلك العنب بأنواعه، يضم بعضه إلى بعض، فإذا بلغ المجموع نصاباً فأكثر وجبت فيه الزكاة.

كذلك الشعير أنواع، والحنطة أنواع، فيضم بعض الأنواع إلى بعض، فإذا بلغ النصاب فإنه تجب فيه الزكاة.

(لا جنس إلى آخر)، فلا يضم الشعير إلى البر مثلاً؛ لأن الشعير جنس، والبر جنس آخر.

ويعتبر أن يكون النصاب مملوكاً له وقت وجوب الزكاة فلا تجب فيما يكتسبه اللقاط أو يأخذه بخصاده، ولا فيما يجتنيه من المباح، كالبطم والرغبل وبزر قطونا، ولو نبت في أرضه.

الشرح:

(ويعتبر أن يكون النصاب مملوكاً له وقت وجوب الزكاة) أي يشترط أن يكون النصاب مملوكاً له عند وجوب الزكاة، فإذا كان يملكه وقت الوجوب - وهو اشتداد الحب في الزروع، وبدؤ الصلاح في الثمار - فإنها تجب عليه الزكاة.

أما لو ملكه بعد بدؤ الصلاح أو بعد اشتداد الحب بأجرة أو بلفاط أو غير ذلك، فلا زكاة عليه، لأنه ما ملكه وقت الوجوب، وإنما ملكه بعد وقت الوجوب.

(فلا تجب فيما يكتسبه اللقاط أو يأخذه بخصاده) لأنه ملكه بعد وجوب الزكاة.

(ولا فيما يجتنيه من المباح) ولا تجب الزكاة فيما يأخذه الإنسان من المباح الذي يجده في الفلوات، بأن يجمع من الأعشاب أو من الثمار البرية، هذا لازكاة فيه؛ لأنه ليس بثمن الحبوب والثمار التي تخصصد، والله ﷻ يقول: ﴿وَمَا أَثَرُ حَقِّ يَوْمَ حَصَاوِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] فما يأخذه الإنسان من الفلاة مما ينتفع به، مثل الحطب ومثل الغشپ لازكاة فيه.

«كَالْإِنِّم»^(١) وَالزُّعْبِلُ^(٢) وَيَزْرُقُطُونَا^(٣) أَنْوَاعٌ مِنَ الْحَبُوبِ وَالثَّمَارِ
الَّتِي يُنْتَفَعُ بِهَا.

(وَلَوْ نَبَتْ فِي أَرْضِهِ)؛ لَأَنَّهُ يُمْلِكُ الْكَلَالَ لَا زَكَاةَ فِيهِ، وَلَوْ نَبَتْ فِي
أَرْضٍ يَمْلِكُهَا فَلَا يَلِرُمْ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ أَخَذَهَا مِنَ الْمَوَاتِ، بَلْ حَتَّى
لَوْ نَبَتْ فِي أَرْضِهِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمِثْلِ مَا أُوجِبَ اللَّهُ الزَّكَاةَ فِيهِ.

(١) الْإِنِّمُ: الحبة الخضراء، من الفصيلة الفستقية، شجرتها من أربعة إلى ثمانية أمتار،
تنبت في الأراضي الجبلية، ثمرتها حَسَكَةٌ مُقْلَطِحَةٌ خضراء تنفشر عن غلاف خشبي
يحتوي ثمرة واحدة، تؤكل في بلاد الشام. «المعجم الوسيط» (ص: ٦١).
(٢) الزُّعْبِلُ: شجيرة القطن «المعجم الوسيط» (ص: ٣٩٣).
(٣) يَزْرُقُطُونَا: حبة يستشفن بها، تؤكل في بلاد العراق وغيره، ويسمونها أهل البحرين -
قديمًا - حَبَّ الذَّرَقَةِ وهي الأستقيوس. معرب. «لسان العرب» (٣٤٤/١٣).

فَصْلٌ

يَجِبُ عَشْرُ فِيمَا سَقِيَ بِلَا مَوْوَنَةٍ، وَنِصْفُهُ مَعَهَا، وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ
بِهِمَا، فَإِنْ تَقَاوَنَا فَيَاكُثَرُهُمَا نَفْعًا، وَمَعَ الْجَهْلِ الْعَشْرُ.

الشرح:

(فَصْلٌ): هَذَا بَيَانٌ لِمَقْدَارِ الزَّكَاةِ فِي الْحَبُوبِ وَالثَّمَارِ:

قال: (يَجِبُ عَشْرُ فِيمَا سَقِيَ بِلَا مَوْوَنَةٍ)، مَا كَانَ يُسْقَى مِنَ النَّخِيلِ،
أَوْ مِنَ الزَّرْعِ بِلَا مَوْوَنَةٍ؛ بَلْ مِنَ الْأَنْهَارِ، أَوْ مِنَ الْمَطَرِ، فَهَذَا يَجِبُ فِيهِ
الْعَشْرُ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ حَصَلَ عَلَيْهِ بَدُونُ أَنْ يَبْذُلَ نَفَقَةً فِي سَقِيهِ، فَالْثَّعْمَةُ فِيهِ
أَتَمُّ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْعَشْرُ، وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ.

(وَنِصْفُهُ مَعَهَا) وَإِذَا كَانَ يَسْقِيهِ بِمَوْوَنَةٍ، كَالسَّوَانِي^(١)، وَالْأَلْيَابِ،
وَالرَّافِعَاتِ، يَعْنِي: يُنْفِقُ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ لِسَقْيِ الزَّرْعِ، أَوْ لِسَقْيِ
النَّخِيلِ، أَوْ لِسَقْيِ الْأَعْنَابِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ نِصْفُ الْعَشْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ

(١) جمع سانية: وهي الغُرْبُ وأداته. ينصب على السَّنُونَةِ ثم تجره الماشية ذاهبة وراجعة.
«المعجم الوسيط» (ص: ٤٥٧).

باب المواساة، تجب عليه بقدر ما استغاد، ويخفف عنه نظراً لما يبدل من الثقة، فيجب عليه نصف العشر، يعني: واحد من عشرين من العلة^(١).

(وثلاثة أرباعيه بهما) أما إذا كان يسقي بهما، يعني: بعض السنة يسقي بمؤونة، وفي بعضها يسقي بلا مؤونة، فإنه عليه ثلاثة أرباع العشر: بحيث يكون بين ماسقى بمؤونة وما سقى بغير مؤونة؛ يُقسم الواجب على قدر المشقة.

(فإن تفاوتتا فيماكثرهما نفعا) إذا كان السقي بمؤونة نصف السنة، وبلا مؤونة نصف السنة والنفع سواء؛ فعليه ثلاثة أرباع العشر، كما سبق، أما إذا تفاوتتا في النفع فيعتبر أكثرهما نفعا للزرع أو للثمرة، إن كان الأكثر نفعا هو السقي بمؤونة، فإنه يكون عليه نصف العشر، وإن كان الأكثر نفعا هو السقي بلا مؤونة، فإنه يكون عليه العشر؛ لأن الاعتبار هنا بالنفع.

(ومع الجهل) بأكثرهم نفعا، يرجع إلى الأصل، وهو (العشر).

(١) العلة: الدخل من كراء دار وأجر غلام وفائدة أرض تجمع على غلات. «لسان العرب» (١١/٥٠٤).

وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ وَبَدَأَ صَلَاحُ الثَّمَرِ وَجَبَتِ الزُّكَاةُ.

الشرح:

هَذَا بَيَانٌ لَوْقْتُ وَجُوبِ الزُّكَاةِ فِي الْخُبُوبِ وَالثَّمَارِ:

(و) لَا تَجِبُ الزُّكَاةُ إِلَّا (إِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ) حَبُّ الزَّرْعِ، وَمَاقَبْلَ ذَلِكَ لَا تَجِبُ فِيهِ زَكَاةٌ.

(وَبَدَأَ صَلَاحُ الثَّمَرِ) وَذَلِكَ بَأَنَ يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرُّ، وَفِي الْعِنَبِ بِتَمُّوهِهِ حُلُوهَا وَيَطْيِبُ أَكْلُهُ، حِينَئِذٍ تَجِبُ فِيهِ الزُّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ أَمَكُنَ الْإِنْفَاقَ بِهِ، فَتَجِبُ الزُّكَاةُ حِينَئِذٍ.

أَمَّا لَوْ تَلَفَ قَبْلَ اشْتِدَادِ الْحَبِّ، أَوْ قَبْلَ بُدْؤِ الصَّلَاحِ، أَوْ خَصَدَهُ أَوْ قَطَعَهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ.

وَلَا يَسْتَقَرُّ الْوُجُوبُ إِلَّا بِجَعْلِهَا فِي الْبَيْدَرِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بِغَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ سَقَطَتْ .

للشرح:

(وَلَا يَسْتَقَرُّ الْوُجُوبُ إِلَّا بِجَعْلِهَا فِي الْبَيْدَرِ) تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَوُجُوبِ الزَّكَاةِ اسْتِقْرَارُ الْمِلْكِ ، فَالْوُجُوبُ يَبْدَأُ مِنْ حِينَ اشْتِدَادِ الْحَبِّ ، وَمِنْ حِينَ بُدُو الصَّلَاحِ فِي الثَّمَرِ ، لَكِنْ لَا يَسْتَقَرُّ الْوُجُوبُ اسْتِقْرَارًا بِطَالِبٍ بِهِ ، إِلَّا إِذَا تَمَكَّنَ الْإِنْسَانُ مِنَ السَّيْطَرَةِ عَلَى الْحَبِيبِ وَالثَّمَرِ ، وَذَلِكَ بِجَذَاوِ الثَّخْلِ وَإِيَوَائِهِ فِي الْجَرِينِ ، وَخَصْدِ الزُّرْعِ وَإِيَوَائِهِ فِي الْبَيْدَرِ ، فَجَيِّئُذْ يَسْتَقَرُّ الْوُجُوبُ فَلَوْ تَلَفَتْ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْوُجُوبِ بِأَنْ أَصَابَتْهَا آفَةٌ سَمَاقِيَّةٌ فَتَلَفَتْ الثَّمَارُ بَعْدَ بُدُو الصَّلَاحِ ، أَوْ بَعْدَ اشْتِدَادِ الْحَبِّ ، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ مِلْكُهُ .

أَمَّا إِذَا تَلَفَتْ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا وَأَخَذَهُ لَهَا ، فَإِنْ كَانَ هَذَا مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنْهُ ، بَأْنِ احْتِرَاقٍ أَوْ أَصَابَتْهَا صَاعِقَةٌ ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ هَذَا بِغَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ ، أَمَّا إِذَا تَلَفَتْ بِتَفْرِيطٍ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهَا تَلَفَتْ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ مِلْكِهِ عَلَيْهَا .

(فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بِغَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ سَقَطَتْ) قَبْلَ وَضْعِهَا فِي الْبَيْدَرِ ، بَلَا تَعَدُّ مِنْهُ بَلْ بَاقِيَةً سَمَاقِيَّةً ، أَمَّا إِذَا كَانَ تَلَفُهَا بَعْدَ مِنْهُ فَإِنَّ هَذَا لَا يُسْقِطُ عَنْهُ الزَّكَاةَ .

(١) الجرين والجون : الموضع الذي يُداس فيه البر ونحوه ويغطف فيه الثمار ، يجمع على أجران . «المعجم الوسيط» (ص : ١١٩) .

وَيَجِبُ الْعَشْرُ عَلَى مُسْتَأْجِرِ الْأَرْضِ .

الشرح:

(وَيَجِبُ الْعَشْرُ عَلَى مُسْتَأْجِرِ الْأَرْضِ) أَي تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الرَّاعِ ، وَلَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ زَكَاةٌ فِي الْأَجْرَةِ الَّتِي يَحْضُلُ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضِهِ الَّتِي أَجَرَهَا لِمَنْ يَزْرَعُهَا .

وَإِذَا أَخَذَ مِنْ مِلْكِهِ أَوْ مَوَاتٍ مِنَ الْعَسَلِ مِائَةً وَسِتِّينَ رَطْلًا عِرَاقِيًّا فَفِيهِ عَشْرُهُ .

الشرح:

(وَإِذَا أَخَذَ مِنْ مِلْكِهِ أَوْ مَوَاتٍ مِنَ الْعَسَلِ مِائَةً وَسِتِّينَ رَطْلًا عِرَاقِيًّا فَفِيهِ عَشْرُهُ) زكاة العسل، العلماء مُخْتَلِفُونَ فيها، الجمهور على أنه لَا زكاة فيه، وَذَهَبَ بعض العلماء إلى وجوب الزكاة في العسل؛ لأنَّ عمر رضي الله عنه أَخَذَ الزَّكَاةَ مِنَ الْعَسَلِ ^(١).

ونصاب العسل؛ عشر قِرْبٍ، وهي مائة وستون رَطْلًا عِرَاقِيًّا.

ودليل الجمهور على أنه لَا زكاة في العسل؛ لأنه لَا يَدْخُلُ في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وفي قوله: ﴿وَمَا أَثَرُ حَفِّ يَوْمٍ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

ودليل القول الثاني أنَّ فيه الزكاة، لأنَّ عُمَرَ رضي الله عنه أَخَذَ الزَّكَاةَ عَلَى أَهْلِ الْعَسَلِ، ومقدارها مائة وستون رَطْلًا عِرَاقِيًّا، وبالقِرْبِ: عشر قِرْبٍ. والأرجح - والله أعلم - أنه لَا زكاة في العسل.

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٣/٢) وعبد الرزاق في «مصنفه» (٦٩٦٩، ٦٩٧٠).

وَالرَّكَازُ: مَا وَجَدَ مِنْ دَفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ وَفِيهِ الْخُمُسُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ .

الشرح:

(وَالرَّكَازُ: مَا وَجَدَ مِنْ دَفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ وَفِيهِ الْخُمُسُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ) الرَّكَازُ عبارة عن الأموال التي تَوَجَّدَ مَدْفُونَةٌ بعد أهل الجاهلية، وهي ما قبل الإسلام ^(١)، فمن وَجَدَ ذَهَبًا أو فِضَّةً مَدْفُونَةً مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فهو لَوَاجِبُهُ، ويجبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْخُمُسُ، يَدْفَعُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ، والباقي - أربعة الأخماس - تَكُونُ لَهُ .

أما مَا وَجَدَ مِنْ دَفْنِ الْمُسْلِمِينَ، فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ اللَّفْطَةِ ^(٢)، إِذَا وَجَدَ ذَهَبًا أو فِضَّةً مَدْفُونَتَيْنِ، عَلَيْهِمَا عَلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ، فَهَذَا لَا يَجُلُ لَوَاجِبِهِ، بل حُكْمُهُ حُكْمُ اللَّفْطَةِ، يَعْرِفُ أَوْصَافَهُ، وَيُنَادِي عَلَيْهِ سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ بِلْكَأِ مَرَاةٍ .

ويعرف أنه مِنْ دَفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ أو مِنْ دَفْنِ الْإِسْلَامِ بِالْعَلَامَاتِ؛ إِذَا كَانَ الدَّوَاهِمُ مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا كِتَابَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ (صُنِعَ فِي عَهْدِ السُّلْطَانِ فَلَانٍ)، أو (الملكِ فَلَانٍ) مِنَ الْمُسْلِمِينَ هَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ .

فإن وَجَدَهُ بَعْدَ أَنْ تَقَادَمَتْ عَلَيْهِ السُّنُونُ، إِذَا كَتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ صُنِعَ فِي الْعَهْدِ الْعَبَّاسِيِّ - مثلاً -، أو الْعَهْدِ الْأُمَوِيِّ، هَذَا لِبَيْتِ الْمَالِ، كَالْمَالِ

(١) انظر: «الصحاح» (٨٨٠/٣).

(٢) اللَّفْطَةُ: مَا النِّقْطُ. «لسان العرب» (٣٩٣/٧).

الذي ليس له مالٌ .

فتبيّن أنّ المال المدفون إذا وجد فله ثلاث حالات :

الأولى : ما كان من أموال أهل الجاهليّة ، فهذا ركاز ، يجري عليه حكم الركاز .

الثانية : ما كان من أموال المسلمين القدامى الذين لم يبق منهم أحد فهذا حكمه حكم المال الضائع ، يكون لبيت مال المسلمين .

الثالثة : ما كان من أموال المسلمين المعاصرين ، فهذا حكمه حكم اللقطة .

بَابُ زَكَاةِ التَّقْدِينِ

يَجِبُ فِي الذَّهَبِ إِذَا بَلَغَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا ، وَفِي الْفِضَّةِ إِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ رُبْعَ الْعُشْرِ مِنْهُمَا .

الشرح :

(بَابُ زَكَاةِ التَّقْدِينِ) المراد به «التقدين» : الذهب والفضة ، أو ما يقوم مقامهما من العملات الورقية المستعملة الآن .

(يَجِبُ فِي الذَّهَبِ إِذَا بَلَغَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا ، وَفِي الْفِضَّةِ إِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ رُبْعَ الْعُشْرِ مِنْهُمَا) نصاب الذهب عشرون مثقالاً ، ونصاب الفضة مائة وأربعون مثقالاً^(١) ، والمائة والأربعون مثقالاً عبارة عن مائتي درهم إسلامي ، فإذا بلغ من المال ذهباً ما يصل إلى عشرين مثقالاً ، ففيه الزكاة - يعني : من الذهب - ، وإذا ملك من الفضة ما يبلغ مائة وأربعين مثقالاً ، ومقدارها مائتا درهم من الورق - الدراهم الإسلامية - ففيه ربع العشر .

(١) انظر : «المعني» (٢٠٩/٤) .

.....

والعشرون مثقالاً مقدارها بالجرام اثنان وثمانون تقريباً، وبالجنيه السعودي أحد عشر جنيهاً ونصف الجنيه تقريباً، ومثلاً الدرهم من الفضة هي مائة وأربعون مثقالاً، بإمكانك أن تحولها.

وَيُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، وَتُضَمُّ قِيَمَةُ الْغُرُوضِ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا .

الشرح:

(وَيُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ) لو كان عنده بعض نصاب من الذهب، ويضف نصاب من الفضة، فإذا كُمل النصاب منهما، فإنه يخرج الزكاة؛ لأنها بمثابة المال الواحد؛ لأن المقصود بهما واحد. هل يدخل في ذلك لو كان عنده ورق نقدي من عملات مختلفة، فيكمل بعضها ببعض؟

نعم؛ العملة الورقية تعتبر بالعملات المعدنية، ونصاب الفضة بالريال السعودي المعروف ستة وخمسون ريال فضة أو ما يعادلها، يعني: ما يعادل صرفها من الورق النقدي الموجود الآن، فإذا كان عنده من مجموع العملات ما يبلغ قيمة النصاب من الفضة فإنه يخرج الزكاة.

(وَتُضَمُّ قِيَمَةُ الْغُرُوضِ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا) لو كان عنده سلعة قيمتها لا تبلغ النصاب، لكن عنده ذهب أو فضة، فإنه يضم بعضها إلى بعض، ويخرج الزكاة من الجميع؛ لأنها كلها ماله.

وَيَبَاحُ لِلذَّكَرِ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ، وَقَبِيعَةُ السَّيْفِ، وَجَلْبِيَةُ الْمُنْطَقَةِ وَنَحْوُهُ.

الشرح:

(وَيَبَاحُ لِلذَّكَرِ مِنَ الْفِضَّةِ) يُبَاحُ لِلذَّكَرِ لُبْسُ الْفِضَّةِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ:

أولاً: (الْخَاتَمُ): يَبَاحُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَّخِذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ اتَّخَذَ ذَلِكَ^(١)، أَمَّا الْخَاتَمُ مِنَ الذَّهَبِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ عَلَى الرَّجُلِ.

ثانياً: (وَقَبِيعَةُ السَّيْفِ)، يعني: تحلية ورزكشة السيف، أو مقبض أو غمد السيف يجوز أن يُحَلَّى بِالْفِضَّةِ؛ لِأَنَّ الصُّحَابَةَ اتَّخَذُوا السُّيُوفَ الْمُحَلَّاةَ بِالْفِضَّةِ.

وَالْقَبِيعَةُ: الْمَقْبِضُ؛ وَالتَّحْلِيَةُ تَكُونُ فِي طَرَفِ الْمَقْبِضِ.

ثالثاً: (جَلْبِيَةُ الْمُنْطَقَةِ) وَهِيَ الْجَزَاءُ، يُسَمَّى «الْحِيَاصَةُ» الَّذِي يُسَدُّ فِي الْوَسْطِ، وَفِيهَا مَخَابِيئُ يَوْضَعُ فِيهَا الْأَغْرَاضُ، يَجُوزُ أَنْ تُزَيَّنَ الْمُنْطَقَةُ، بِالْفِضَّةِ وَتُزَكَّشَ بِالْفِضَّةِ، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ.

(وَنَحْوُهُ) مِمَّا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، كَأَنْ يَلْبَسَ سَاعَةً فِيهَا فِضَّةٌ، أَوْ نَظَارَاتٍ فِيهَا فِضَّةٌ؛ فَالْيَسِيرُ التَّسْيِيرُ لَا بَأْسَ بِهِ.

(١) أخرجه: البخاري (٢٠٢/٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ورق».

وَمِنْ الذَّهَبِ قَبِيعَةُ السَّيْفِ وَمَادَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ؛ كَأَنْفٍ وَنَحْوِهِ.

الشرح:

(وَمِنْ الذَّهَبِ) أَمَّا الذَّهَبُ، فَإِنَّهُ أَضْيَقُ، فَلَا يُبَاحُ لِلرَّجُلِ مِنْهُ إِلَّا مَا وَزَدَ بِهِ الدَّلِيلُ وَهُوَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ:

أولاً: (قَبِيعَةُ السَّيْفِ) يعني: مقبض السيف أو غمده، تكون محلاة بشيءٍ مِنَ الذَّهَبِ؛ لِأَنَّ الصُّحَابَةَ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ السُّيُوفَ وَفِيهَا شَيْءٌ مِنَ الذَّهَبِ.

ثانياً: (وَمَادَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ؛ كَأَنْفٍ وَنَحْوِهِ) وَيَبَاحُ لَهُ مِنَ الذَّهَبِ مَا دَعَتْ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ، بَأَنْ لَا يُمَكِّنُ إِزَالَةَ هَذِهِ الضَّرُورَةِ إِلَّا بِاسْتِعْمَالِ الذَّهَبِ، مِثْلَ لَوْ قُطِعَ أَنْفُهُ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهُ أَنْفًا مِنَ الذَّهَبِ؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ لَا يَصُدُّ، خِلَافَ الْفِضَّةِ فَإِنَّهَا تَصُدُّ.

ثالثاً: وَكَذَلِكَ؛ رِبْطُ الْأَسْتَنْ، إِذَا احتَاجَ إِلَى رِبْطِ الْأَسْتَنْ بِالذَّهَبِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ لَا يَصُدُّ، أَمَّا الْفِضَّةُ لَوْ وَضَعَهَا فِي قِمِّهِ فَإِنَّهَا تَصُدُّ وَتُنْتِنُ.

فَالذَّهَبُ أَضْيَقُ اسْتِعْمَالًا لِلرَّجُلِ مِنَ الْفِضَّةِ.

وَيُبَاحُ لِلنِّسَاءِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بِلبسِهِ وَلَوْ كَثُرَ .

الشرح:

(وَيُبَاحُ لِلنِّسَاءِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) أمّا النساء؛ فيباح لهنّ التحلي بالذهب والفضة؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ مِنْ يُنَسِّوْنَ فِي الْوَلَدَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨] يعني: النساء .

المرأة بحاجة إلى الحلي، وكانت النساء في عهد النبي ﷺ يتحلين بالذهب والفضة، قال ﷺ لهنّ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ؛ تَصِدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ خَلِيكُنَّ»^(١).

(مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بِلبسِهِ وَلَوْ كَثُرَ) فيباح للمرأة التحلي بالذهب والفضة، لكن حسب ما جرت به عادة نساء المسلمين من لبس الخواتم من الذهب والفضة، وليس الفلاذ، وليس الخلاجيل وما جرت عادة نساء المسلمين بلبسه من الذهب والفضة فيباح لهنّ لبسه، لقوله ﷺ في الذهب والحرير: «حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، حِلٌّ لِأَنَاقَتِهَا»^(٢)، لأن المرأة بحاجة إلى الزينة، وبحاجة إلى التحلي، فأباح لهنّ بقدر الحاجة، ويقدر لا يصل إلى حد الإسراف .

(١) أخرجه: البخاري (١٥٠/٢)، ومسلم (١٨٠/٣) من حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود .

(٢) أخرجه: أحمد (٣٩٤/٤)، ٤٠٧، والترمذي (١٧٢٠)، والنسائي (١٦١/٨) من حديث أبي موسى الأشعري . بلفظ: «حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي، وأحل لأنائهم» .

وَلَا زَكَاةَ فِي خَلِيَّتَيْهَا الْمُعَدَّةِ لِلِاسْتِغْمَالِ أَوْ الْعَارِيَّةِ، وَإِنْ أُعِدَّ لِلْكَرَاءِ أَوْ الثَّقَةِ أَوْ كَانَ مُحَرَّمًا فِيهِ الزَّكَاةُ .

الشرح:

(وَلَا زَكَاةَ فِي خَلِيَّتَيْهَا الْمُعَدَّةِ لِلِاسْتِغْمَالِ أَوْ الْعَارِيَّةِ) يباح للمرأة اتخاذ الخلي من الذهب والفضة، بأن تلبسهما عند الحاجة، وعند التزويج، أو لزواجهما، ولا زكاة فيه ولو بلغ الثصاب، لأنه أصبح بين المستغملات، مثل الملابس، والمساكن، والمراكب، فهذا لا يعد للثاء، وإنما يعد للاستعمال، فلا زكاة فيه؛ هذا مذهب جمهور أهل العلم^(١).

أما إن أُعِدَّ للتجارة، أو أُعِدَّ للفتية^(٢)، فإنه تجب فيه الزكاة .

والراجح - إن شاء الله - أنه لا زكاة في الخلي المعد للاستعمال، ولا يسع النساء إلا هذا؛ لأن المرأة إذا كانت فقيرة فهي بين أمرين: إما أن تترك الخلي، وإما أن تستدين وتزكي علي خلتها؛ وهذا حرج شديد. وإما أن يزكي عنها زوجها أو وليها، ولا يلزمه ذلك .

وتجب الزكاة في الخلي بالإجماع في حالات، وهي:

أولاً: (وَإِنْ أُعِدَّ لِلْكَرَاءِ، أَوْ الثَّقَةِ) إذا كان الخلي لم يعد للثاب،

(١) وهو قول مالك والشافعي . انظر: «المغني» (٢٢٠/٤)، و«الإيضاح» (١٣٨/٣) .

(٢) أي: للاقتناء .

وإنما أعد للكراء . أي : التأجير في المناسبات ، أو أعد للفتية ، تقتنيه لما يجيء وقت يطلب بزيادة ثمن تبعه مثل التجارة ، فهذا لاستسقط زكاته كما سبق في أول الباب : إذا بلغ النصاب وحال عليه الحول ؛ لأنه ليس معداً للاستعمال والاستهلاك .

ثانياً : (أو كان محزماً) إذا كان الحلبي محزماً كمنكحله ومبيل وميجمرة .

ثالثاً : أو كان ممّا لم تجر عادة النساء بلبسه ؛ ممّا فيه إشراف .

المهم ؛ أن مسألة الحلبي ممّا كثر فيها الكلام الآن ، والراجح هو قول الجمهور ، أنه إذا كان معداً للاستعمال فإنه لا زكاة فيه ؛ لأنه أصبح مالا استهلاكيا ومعداً للاستعمال ، كالملابس ، والمسكن ، والمراكب ، وهذا قول كثير من العلماء سلفاً وخلفاً .

وأما إذا كان معداً للتجارة ، أو معداً للفتية ، أو كان خارجاً عن المألوف عند المسلمين ؛ فهذا فيه الزكاة ، رجوعاً إلى الأصل .

لأن الأصل : أن الذهب والفضة يجب فيهما الزكاة ، وإنما سقطت في الحلبي المعد للاستعمال فقط .

بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

الشرح :

(باب زكاة العروض) النوع الرابع من الأموال التي تجب فيها الزكاة : عروض التجارة .

و«العروض» : جمع عرض ، والمراد به السلعة ، فالعروض هي السلع ، سميت بذلك ، لأنها تكون معروضة للبيع ، وقيل : سميت بذلك لأنها تعرض وتزول^(١) .

ووجوب الزكاة في العروض مأخوذ من عموم الآيات التي تأمر بإتياء الزكاة في عموم الأموال ، كما في قوله تعالى : ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُورِ﴾ [النزعات : ١٩] ، وفي الآية الأخرى : ﴿فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مِّمَّا لَمَّا كَانُوا يَمْلِكُونَ﴾ [النزعات : ٢٤-٢٥] .

(١) انظر : «الدر النقي» (١/ ٣٤٠)

.....

والعروض داخلته في الأموال دُخُولًا أَوَّلِيًّا ؛ ولأنَّ النبي ﷺ أَمَرَ بإخراج الزكاة مما يُعَدُّ للبيع .

فوجوب الزكاة في عروض التجارة ، هو قول جماهير أهل العلم ؛ بل حكى بعض العلماء الإجماع على ذلك^(١) .

(١) انظر : «الإجماع» لابن المنذر (ص : ٤٥)

إِذَا مَلَكَهَا بِفِعْلِهِ بِنَيْتِ التَّجَارَةِ وَبَلَغَتْ قِيمَتُهَا نِصَابًا زَكَّيَ قِيمَتَهَا ؛ وَإِنْ مَلَكَهَا بِإِزْثٍ أَوْ بِفِعْلِهِ بِغَيْرِ نَيْتِ التَّجَارَةِ ثُمَّ نَوَاهَا لَمْ تَصِرْ لَهَا .

الشرح :

هذا بيانٌ لشرائط وجوب الزكاة في عروض التجارة .

● فيشترط لوجوب الزكاة في عروض التجارة شروط :

الشرط الأول : (إِذَا مَلَكَهَا بِفِعْلِهِ) أَنْ يَمْلِكَهَا بِفِعْلِهِ - يعني : بكسبه - كالبيع ، والشراء والتأجير ، والأجرة التي يُحْطَلُ عَلَيْهَا في مقابل عَمَلٍ يقوم به .

يُخْرَجُ بِذَلِكَ مَا لَوْ مَلَكَهَا بِغَيْرِ فِعْلِهِ ، كَالْهَبِيَةِ وَالْمِيرَاثِ .

والشرط الثاني : (بِنَيْتِ التَّجَارَةِ) أَنْ يَنْوِيَهَا لِلْبَيْعِ ، فَلَوْ مَلَكَهَا بِفِعْلِهِ مِنْ غَيْرِ نَيْتِ الْبَيْعِ ، بَلْ أَرَادَ أَنْ يَفْتَنِيَهَا أَوْ أَنْ يَسْتَهْلِكَهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُعَدَّ لِلتَّجَارَةِ ؛ وَإِنَّمَا قَصْدُهَا أَنْ يَسْتَهْلِكَهَا وَيُسْتَفِيدَ لِمَصَالِحِهِ .

والشرط الثالث : أَنْ يَمْضِيَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا وَهِيَ فِي مِلْكِهِ ، أَوْ عَلَى قِيَمَتِهَا إِنْ كَانَ بَاعَهَا .

(زَكَّيَ قِيمَتَهَا) فَيَقُومُهَا عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ بِمَا تُسَاوِي حِينَئِذٍ ، وَيُخْرَجُ رِبْعُ الْعُشْرِ مِنْ الْقِيَمَةِ الْمَقْدُورَةِ إِذَا كَانَتْ تَبْلُغُ نِصَابَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ .

(وَإِنْ مَلَكَهَا بِإِزْثٍ أَوْ بِفِعْلِهِ بِغَيْرِ نَيْتِ التَّجَارَةِ ثُمَّ نَوَاهَا لَمْ تَصِرْ لَهَا) وَلَوْ مَلَكَهَا يَرِيدُ اسْتِهْلَاقَهَا ، ثُمَّ عَرَّضَ لَهُ أَنْ يَنْوِي بَيْعَهَا ؛ فَعَلَى قَوْلَيْنِ :

القول الأول : أَنَّ الْحَوْلَ لَا يَبْدَأُ مِنَ النَّيَّةِ ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ تَأَخَّرَتْ عَنِ

.....

التملك، وإنما يبدأ الحول من حين بيعها، فإذا حال الحول على قيمتها التي باعها بها يزكها، وهذا الذي مشى عليه هنا .

القول الثاني : أن يبدأ الحول من حين نواها للبيع ؛ لأنه بنيت له صارت مالا تجاريا، فتجب فيها الزكاة .

وهذا هو الصحيح ؛ أن الحول يبدأ من حين نيته إياها للتجارة، ولو لم يتو ذلك عند التملك .

وَتَقْوَمُ عِنْدَ الْحَوْلِ بِالْأَحْظَ لِلْفُقَرَاءِ مِنْ عَيْنٍ أَوْ وَرَقٍ ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَا اشْتُرِيَ بِهِ ، وَإِنْ اشْتُرِيَ عَرْضًا بِنَصَابٍ مِنْ أَثْمَانٍ أَوْ عُرُوضٍ بَنَى عَلَى حَوْلِهِ ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِسَائِمَةٍ لَمْ يَبْنِ .

الشرح :

(وَتَقْوَمُ عِنْدَ الْحَوْلِ بِالْأَحْظَ لِلْفُقَرَاءِ مِنْ عَيْنٍ أَوْ وَرَقٍ) هذا بيان لكيفية تزكية العروض، عرفنا فيما سبق أن الزكاة تجب في عين المال، فمثلا : يخرج من الغنم من جنسها غنما، ويخرج من النقود دراهم أو دنانير، يخرج من جنسها سواء منها أو ما هو من جنسها، والخارج من الأرض يخرج زكاته منه .

وأما عروض التجارة، وهي السلع المعدة للبيع، فلا يخرج من نفس العروض، وإنما يخرج من قيمتها، بأن يقرمها - أي : يُثَمِّنُهَا - عند تمام الحول، فإذا بلغت قيمتها نصابا فأكثر فإنه يخرج ربع العشر من القيمة التي قدرها، والتي تساويها عند تمام الحول، أي : اثنان ونصف في المائة .

(وَلَا يُعْتَبَرُ مَا اشْتُرِيَ بِهِ) بل يعتبر قيمتها التي تساويها عند رأس الحول، سواء زادت على قيمة الشراء، أو ساوت، أو نقصت .

(وَإِنْ اشْتُرِيَ عَرْضًا) ، يعني : سبلعة، (مِنْ أَثْمَانٍ) ، يعني : بنقود من الذهب والفضة أو الأوراق النقدية، (أَوْ عُرُوضٍ) يعني اشتري عروضاً بعروض مثلها (بَنَى عَلَى حَوْلِهِ) أي على حول الأثمان أو العروض التي اشتراها بها .

فلو اشترى العروض في آخر شهر من مرور سنة على رأس المال الذي اشتراها به، فإنه يعتبر شهر رأس المال ولا يعتبر شهر تملكه للعروض؛ لأن هذه العروض نابتة عن الدراهم أو الأثمان التي اشتراها به، والثائب يبدأ من حول المئوب عنه؛ لأنه فرع منه، فيأخذ حكمه.

فلو فرضنا؛ أنه عنده مثلاً: مائة ريال، ثم لم يبق على تمام الحول على مائة الريال إلا شهر، ثم اشترى بهذه المائة عروض تجارية، تحولت الثؤود إلى عروض تجارية، نقول: يزكي هذه العروض من حين تمام الحول على الثمن الذي اشتراها به - وهو المائة - فيقومها ولو لم يمض عليها عنده إلا شهر؛ نظرًا لأن ثمنها الذي اشتراها به قد تم حوله، فيقومها ويتركها.

وكذلك؛ لو اشترى هذه العروض بعروض تجارية مثلها، فإنه يبنى على حول العروض الأولى التي هي الثمن - يعني: اشتراها بعروض مثلها - فإنه يبنى على حول الأصل وهي العروض التي جعلها ثمنًا لهذه العروض الجديدة.

(وإن اشتراه بسائمة لم يبن) لو اشترى العروض التجارية بسائمة من بهيمة الأنعام لم يبن، لاختلاف الجنس؛ لأن السائمة غير العروض، وغير الثؤود، واختلاف الأحكام أيضًا، فإن أحكام زكاة السائمة تختلف عن أحكام زكاة العروض وثؤود، فلو كان عنده - مثلاً - خمس من

الإبل، وقيل: أن يتم عليها الحول اشترى بها عروضًا تجارية، فنقول: يبدأ الحول - حول العروض المشتراة - من حين اشتراها ناويًا بها التجارة ويُلغى حول الإبل؛ لأنه لم يتم.

تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فَضْلٌ لَهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتُهُ صَاعٌ عَنْ قُوْتِهِ
وَقُوْتِ عِيَالِهِ وَحَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ .

الشرح :

زكاة الفطر واجبة - يعني : فرض - والدليل على ذلك : قوله تعالى :
﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّى﴾ [١] وَذَكَرَ أَسَدُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الأعلى: ١٤-١٥) قَالُوا : ﴿زَكَّى﴾ :
يعني : أخرج صدقة الفطر ، ﴿فَصَلَّى﴾ يعني : صلى صلاة العيد ، ففي الآية
دليل على مشروعية صدقة الفطر .

ومن السنن : أحاديث كثيرة في الصباح ، منها حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قال : «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صدقة الفطر على الذكر والأنثى ، والحر
والعبد ، والصغير والكبير» (١) .

فقوله : «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» هذا يدل على الوجوب ، وأن صدقة
الفطر فرض ، فليست مستحبة فقط .

(تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) ذُوْن النَّظَرِ إِلَى جَنْسِهِ ، وقوله : (عَلَى كُلِّ
مُسْلِمٍ) ، يخرج بذلك الكافر ، فإنها لا تجب عليه صدقة الفطر إذا انتهى
شهر رمضان وإن كان على البدن ؛ لأن صدقة الفطر عبادة ، والعبادة
لا تصح من الكافر .

(١) أخرجه : البخاري (١٦١/٢) ، ١٦٢ ، ومسلم (٦٨/٣) من حديث عبد الله بن عمر



بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

الشرح :

(بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ) «الزكاة» هي الصدقة ، سُمِّيَتْ «زكاة» لأنها
تُزَكَّى ، أي : تُطَهَّرُ الشَّيْءُ الَّذِي أُخْرِجَتْ عَنْهُ ، تُطَهَّرُهُ وَتُنَمِّيهِ وَتَزِيدُهُ (١) .

و«زكاة الفطر» : من إضافة الشيء إلى سببه ، أي : الزكاة التي سببها
الفطر ، والمراد : الفطر من شهر رمضان المبارك ، فإن الله ﷻ أَوْجَبَ
عَلَى الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ تَمَامِ الشَّهْرِ صَدَقَةً يُخْرِجُونَهَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ
أَفْرَادِهِمْ ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِهَا .

وهذه الزكاة ، هي زكاة عن البدن ، والذي سبق زكاة عن الأموال ،
ولذلك تجب على الغني والفقير الذي يجدها ، وتجب على الحر والعبد ،
وتجب على الصغير والكبير ، والذكر والأنثى ؛ لأنها فريضة عن البدن .

(١) انظر : «لسان العرب» (٣٥٨/١٤) ، و«المطلع» (ص : ١٢٢) .

.....

(فَضَّلَ لَهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتَهُ ضَاعَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ وَخَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ) وَتَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ بِهَذَا الشَّرْطِ : أَنْ يَجِدَ مَا يَرِيدُ عَنْ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ مَنْ يُمُونُهُ يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ ، فَإِذَا وَجَدَ زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُخْرِجُ مِنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَاضِلًا عَنْ كِفَايَتِهِ أَوْ كِفَايَةِ مَنْ يُمُونُهُ - أَيْ : تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ - ، فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ صَدَقَةُ فِطْرٍ لِعَدَمِ تَوْفُرِ الشَّرْطِ ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَاقْرَأُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وَلِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] .

وَلَا يَمْنَعُهَا الدِّينُ إِلَّا بِطَلْبِهِ

الشرح:

(وَلَا يَمْنَعُهَا الدِّينُ) لَا يَمْنَعُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ الدِّينُ ، إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَعِنْدَهُ مَا يَتِمَكَّنُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَمْنَعُهَا أَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ ؛ بِخِلَافِ مَا مَرُّ فِي زَكَاةِ الْمَالِ مِنْ أَنَّهَا يَمْنَعُهَا الدِّينُ الَّذِي يُقَيِّضُ النَّصَابَ .

(إِلَّا بِطَلْبِهِ) ، لَوْ طَالَِبَ صَاحِبُ الدِّينِ بِالْدِّينِ وَهُوَ حَالٌ ، وَلَيْسَ عِنْدَ الْمَدِينِ إِلَّا مَا يُسَدِّدُ الدِّينَ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عِنْدَهُ شَيْءٌ يُخْرِجُ مِنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي عِنْدَهُ أَصْبَحَ مُسْتَحَقًّا لِصَاحِبِ الدِّينِ .

فَيُخْرِجُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُهُ وَلَوْ شَهْرَ رَمَضَانَ .

الشرح:

(فَيُخْرِجُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُهُ) يَخْرِجُ الْإِنْسَانُ عَنْ نَفْسِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ يُخْرِجُ عَنْ يَمُوتُهُ - يَنْتَحِي: عَمَّنْ يُتَّقَى عَلَيْهِ مِنْ أَوْلَادِهِ، وَرُؤُوسَاتِهِ وَوَالِدَيْهِ، وَأَهْلِ بَيْتِهِ -، يُخْرِجُ عَنْ كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُمْ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلنَّفَقَةِ؛ لَكِنْ يَبْدَأُ بِنَفْسِهِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ حَاجَتَهُ مَقْدَمَةٌ عَلَى حَاجَةِ غَيْرِهِ .

(وَلَوْ شَهْرَ رَمَضَانَ) «وَلَوْ» هَذِهِ إِشَارَةٌ لِلخِلَافِ، أَمَّا أَنَّهُ يَمُوتُ هَذَا الْإِنْسَانُ دَائِمًا؛ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ، أَمَّا الَّذِي لَا يَمُوتُهُ إِلَّا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ تَبَرُّعًا مِنْهُ وَإِحْسَانًا إِلَيْهِ، فَهَذَا قِيلَ: تَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلنَّفَقَةِ، وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ . الْأَرْجَحُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُتَّقَنَّ عَلَيْهِ إِلَّا شَهْرَ رَمَضَانَ فَقَطْ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِتِفَاقَهُ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ التَّبَرُّعِ .

(١) وهو رواية عن أحمد واختاره ابن قدامة . انظر: «الإيضاح» (١٦٨/٣)

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْبَعْضِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ، فَأَمْرَأَتِهِ، فَرَقِيقِهِ، فَأُمِّهِ، فَأَبِيهِ، فَوَلَدِهِ، فَأَقْرَبَ فِي مِيرَاثٍ .

الشرح:

(فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْبَعْضِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ، فَأَمْرَأَتِهِ، فَرَقِيقِهِ، فَأُمِّهِ، فَأَبِيهِ، فَوَلَدِهِ، فَأَقْرَبَ فِي مِيرَاثٍ) إِذَا كَانَ عِنْدَهُ سَعَةٌ مِنَ الْمَالِ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَمَّنْ يَمُوتُهُ مِنْ زَوْجَتِهِ، وَأَوْلَادِهِ، وَوَالِدَيْهِ، وَأَقَارِبِهِ الَّذِينَ يُتَّقَى عَلَيْهِمْ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ سَعَةٌ، وَإِنَّمَا عِنْدَهُ مَا يَكْفِي عَنِ الْبَعْضِ فَقَطْ، فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ بِزَوْجَتِهِ؛ لِأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ بِأَوْلَادِهِ؛ لِأَنَّهُ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُمْ، ثُمَّ عَنْ وَالِدَيْهِ، وَيَبْدَأُ بِأُمِّهِ، ثُمَّ بِأَبِيهِ .

وَذَلِكَ لِأَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: عِنْدِي ذَهَبٌ: قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى نَفْسِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى زَوْجَتِكَ» قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى وَلَدِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى وَالِدَيْكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «أَنْتَ أَبْصُرُ بِهِ»^(١). فَبَدَأَ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ بِمَنْ تَلَزَّمَهُ مَوْلُودَتُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي مَرَّ، فَيَبْدَأُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمِّ .

(١) أخرجه: أحمد (٢٥١/٢، ٤٧١)، وأبو داود (١٦٩١)، والنسائي (٦٢/٥)، وابن حبان (٤٢١٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وَالْعَبْدُ بَيْنَ شُرَكَاءَ عَلَيْهِمْ صَاعٌ. وَيُسْتَحَبُّ عَنِ الْجَنِينِ، وَلَا تَجِبُ لِنَاشِئٍ، وَمَنْ لَزِمَتْ غَيْرُهُ فِطْرَتُهُ فَأَخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَجْزَأَتُهُ.

الشرح:

(وَالْعَبْدُ بَيْنَ شُرَكَاءَ عَلَيْهِمْ صَاعٌ) الْعَبْدُ بَيْنَ مَالِكَيْنِ شُرَكَاءَ، أَيْ: مَمْلُوكٌ لِعَبْدَةٍ أَشْخَاصٍ، الْعَبْدُ تَجِبُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ كَمَا مَرَّ، وَتَجِبُ عَلَى سَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ لَهُ؛ إِذَا مَلَكَهُ لِسَيِّدِهِ، فَتَجِبُ صَدَقَةُ الْمَمْلُوكِ عَلَى سَيِّدِهِ؛ لَكِنْ لَوْ كَانَ لَهُ عِدَّةٌ مَالِكِينَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ صَاعٌ عَنْ هَذَا الْعَبْدِ، وَيَحْتَمِلُ كُلُّ مِنْهُمُ عَلَى قَدَرِ مِلْكِهِ مِنْ هَذَا الصَّاعِ.

(وَيُسْتَحَبُّ) إِخْرَاجُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ (عَنِ الْجَنِينِ)، وَهُوَ الْحَمْلُ فِي الْبَطْنِ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه أَمَرَ بِذَلِكَ ^(١)، فَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا عَنِ الْجَنِينِ.

(وَلَا تَجِبُ لِنَاشِئٍ) وَلَا تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى الرُّوجِ عَنْ امْرَأَةٍ نَاشِئَةٍ؛ لِأَنَّ النَّاشِئَ لَيْسَ لَهَا نَفَقَةٌ مَا دَامَتْ نَاشِئَةً، فَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهَا عَلَى زَوْجِهَا أَنْ يُخْرِجَ عَنْهَا صَدَقَةَ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ نَافِعَةٌ لِلنَّفَقَةِ.

(وَمَنْ لَزِمَتْ غَيْرُهُ فِطْرَتُهُ) أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ الْفِطْرَةَ (فَأَخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ) وَلَمْ يَنْتَظِرْ إِلَى أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ غَيْرُهُ (أَجْزَأَتُهُ)؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَحْمِلُهَا غَيْرُهُ مِنْ تَابِ الْكِفَالَةِ، فَإِذَا أَخْرَجَ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ فَهَذَا جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ فَتُجْزَى، وَلَوْ لَمْ يَأْذُنْ لَهُ مَنْ هُوَ تَحْتَ كِفَالَتِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٣٢/٢) أَنَّ عُثْمَانَ كَانَ يَعْطِي صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَنِ الْحَبْلِ.

وَتَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ، فَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَهُ أَوْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ تَزَوَّجَ زَوْجَةً أَوْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ لَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَتُهُ، وَقَبْلَهُ تَلْزَمُهُ.

الشرح:

وَقْتُ الْوُجُوبِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ: أَنَّهَا (تَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ) مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَرَوَّى الْهَلَالُ صَارَتْ هَذِهِ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ شَوَّالٍ، حِينَئِذٍ تَجِبُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ؛ هَذَا وَقْتُ الْوُجُوبِ.

وَلَا تَجِبُ بِأَوَّلِ الشَّهْرِ، أَوْ بَوْسَطِ الشَّهْرِ، فَلَوْ مَاتَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَجِبَ أَنْ يُخْرَجَ عَنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ.

(فَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَهُ) وَكَذَلِكَ؛ مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ، لِقَوَاتِ وَقْتِ الْوُجُوبِ.

وَكَذَلِكَ؛ لَوْ (مَلَكَ عَبْدًا) بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، بَانَ اشْتِرَاهُ أَوْ وَجِبَ لَهُ أَوْ وَرَثَهُ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْفِطْرَةُ؛ لِقَوَاتِ وَقْتِ الْوُجُوبِ.

(أَوْ تَزَوَّجَ زَوْجَةً) كَذَلِكَ؛ لَوْ عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، لَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَةُ هَذِهِ الزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ جَاءَ بَعْدَ قَوَاتِ الْوُجُوبِ.

(أَوْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ لَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَتُهُ) أَوْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِ لَيْلَةِ الْفِطْرِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ الْفِطْرَةَ لِقَوَاتِ وَقْتِ الْوُجُوبِ.

.....

(وَقَبْلَهُ نَلْزَمُهُ) مَنْ مَلَكَ قَبْلَ الْغُرُوبِ عَبْدًا، أَوْ تَزَوَّجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، أَوْ
وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ، وَلَوْ بِلِحْظَةٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِطْرُهُ
ذَلِكَ الشَّخْصِ الْمُسْتَجِدُّ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ أَذْرَكَ وَقْتُ الْوُجُوبِ.

وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْعِيدِ بَيُّومَيْنِ فَقَطْ، وَيَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ
الصَّلَاةِ أَفْضَلُ، وَتُكْرَهُ فِي بَاقِيهِ، وَيَقْضِيهَا بَعْدَ يَوْمِهِ آثِمًا.

الشرح:

وَقْتُ إِخْرَاجِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: وَقْتُ جَوَازٍ،
وَوَقْتُ أَفْضَلِيَّةٍ، وَوَقْتُ إِجْرَاءٍ، وَوَقْتُ قَضَاءٍ:

وَقْتُ جَوَازٍ: (وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْعِيدِ بَيُّومَيْنِ فَقَطْ) يَجُوزُ أَنْ
يُخْرَجَ قَبْلَ الْعِيدِ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَيْنِ، كَيَوْمِ ثَمَانِيَّةٍ وَعَشْرَيْنِ، أَوْ يَوْمِ تِسْعَةٍ
وَعَشْرَيْنِ مِنْ رَمَضَانَ، هَذَا قَبْلَ الْعِيدِ بَيُّومَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا قَرُبَ مِنَ الشَّيْءِ أَخَذَ
حُكْمَ الشَّيْءِ؛ وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم ثَبَتَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُخْرِجُونَهَا قَبْلَ
الْعِيدِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ^(١) لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّوْبِيعَةِ عَلَى النَّاسِ، وَلِأَنَّ الْوَقْتَ
قَرِيبٌ.

أَمَّا لَوْ أَخْرَجَهَا قَبْلَ الْيَوْمَيْنِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ
يَأْتِ وَقْتُ الْوُجُوبِ؛ وَلِأَنَّ هَذَا لَمْ يُعْرِفْ عَنِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ كَانُوا
يُخْرِجُونَهَا قَبْلَ الْيَوْمَيْنِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ.

وَوَقْتُ الْفَضِيلَةِ: (وَيَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ) قَبْلَ الْخُرُوجِ لِصَلَاةِ
الْعِيدِ، هَذَا أَفْضَلُ، فَإِذَا أَخْرَجَهَا إِلَى وَقْتِ الْخُرُوجِ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ كَانَ هَذَا
أَفْضَلَ.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١٦٢/٢) بِلَفْظٍ: «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا
وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَيْنِ».

وَوَقْتُ الْإِجْزَاءِ : فِي بَقِيَّةِ يَوْمِ الْعِيدِ ، فَلَوْ أُخِّرَ إِلَى مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ فَإِنَّهَا تُجْزِئُ ، لَكِنْ فَائِئَةُ الْفَضِيلَةِ .

(وَتُكْرَهُ فِي بَاقِيهِ) تَأْخِيرُهَا إِلَى مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَقْتُ إِجْزَائِهِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ كِرَاهَةً تَنْزِيهًا ؛ لِأَنَّهُ فَائِئَةُ الْفَضِيلَةِ ، وَأَمَّا إِذَا قَاتَ النَّيُّومُ كُلَّهُ فَإِنَّهُ فَائِئَةُ الْأَدَاءِ ، لَكِنْ لَا تَسْمُطُ عَنْهُ ؛ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا وَلَوْ بَعْدَ يَوْمِ الْعِيدِ ، وَيَكُونُ آتِمًا عَلَى التَّأْخِيرِ .

(وَيَقْضِيهَا بَعْدَ يَوْمِهِ آتِمًا) أَمَّا وَقْتُ الْقَضَاءِ : فَهُوَ إِذَا انْتَهَى يَوْمُ الْعِيدِ ، فَإِذَا أُخْرِجَتْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ سُؤَالٍ وَمَا بَعْدَهُ ، فَهَذَا قَضَاءٌ وَيَأْتُمُ بِالتَّأْخِيرِ .

فَصْلٌ

وَيَجِبُ صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ دَقِيقَةٍ أَوْ سَوِيْقَةٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ أَقِطٍ ، فَإِنْ عَدِمَ الْخَمْسَةَ أَجْزَاءَ كُلِّ حَبٍّ وَتَمْرٍ يُفْتَاتُ ، لَا مُعِيبٌ وَلَا خُبْرٌ .

الشرح :

(وَيَجِبُ صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ دَقِيقَةٍ أَوْ سَوِيْقَةٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ أَقِطٍ) هَذَا بَيَانٌ لِلْجَنْسِ الَّذِي تُخْرَجُ مِنْهُ صَدَقَةُ الْفَطْرِ ، وَبَيَانٌ لِبِقْدَارِهَا . أَمَّا الْجَنْسُ الَّذِي تُخْرَجُ مِنْهُ صَدَقَةُ الْفَطْرِ ؛ فَإِنَّهَا تُخْرَجُ مِنَ الطَّلَامِ الَّذِي يُفْتَاتُ فِي الْبَلَدِ عَادَةً ، وَكُلُّ أَهْلِ بَلَدٍ يُخْرِجُونَ صَدَقَةَ الْفَطْرِ مِنْ قَوِيَّتِهِمُ الْمَعْتَادِ .

وَلِذَلِكَ ؛ نَوَّحَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَجْنَأَسَ الَّتِي تُخْرَجُ مِنْهَا صَدَقَةُ الْفَطْرِ ، فَفَرَضَ «صَاعًا مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ»^(١) .

(١) أخرجه : البخاري (١٦١/٢) ، ومسلم (٦٩/٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه =

.....

لأنَّ أَقْوَاتِ النَّاسِ تَخْتَلَفُ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَاتُ الْبُرَّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَاتُ الشَّعِيرَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَاتُ التَّمْرَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَاتُ الزَّرْبَيبَ - وَهُوَ مُجَفَّفٌ الْعَنْبِ - ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَاتُ الْأَقِيطَ - وَهُوَ اللَّبَنُ الْمُجَفَّفُ ، وَهُوَ غَالِبًا مَا يَكُونُ عِنْدَ الْبَادِيَةِ - ، فَالْنَّبِيُّ ﷺ نَوَّعَهَا ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِي أَقْوَاتِهِمْ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ تُخْرَجُ مِنْ قَوْبِ الْبَلَدِ الَّذِي يَغْلُبُ أَقْيَاتُهُ فِي الْبَلَدِ ، وَذَلِكَ مِنْ تَبْسِيرِ اللَّهِ ﷻ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .

(فَإِنْ عَدِمَ الْخُمُسَةُ أَجْزَاءُ كُلِّ حَبٍّ وَتَمَرٍ يَقْتَاتُ) هَذَا الْجِنْسُ الَّذِي تُخْرَجُ مِنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْخُمُسَةِ مِمَّا يَقْتَاتُ غَالِبًا فِي الْبَلَدِ أَجْزَاءُ ذَلِكَ ، كإِخْرَاجِهَا مِنَ الْأُرْزِ ، وَإِخْرَاجِهَا مِنَ الدُّخَنِ ، أَوْ إِخْرَاجِهَا مِنَ الذَّرَّةِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزَى ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَطْعَمَةُ ثَقَاتٍ فِي الْغَالِبِ فِي هَذَا الْبَلَدِ ، فَتُخْرَجُ مِنْهُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ الْخُمُسَةِ .

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنَّهُ لَا يُخْرَجُ مِنْ غَيْرِ الْخُمُسَةِ ، إِلَّا عِنْدَ عَدَمِهَا ؛ وَلِهَذَا قَالَ هُنَا : (فَإِنْ عَدِمَ الْخُمُسَةُ أَجْزَاءُ كُلِّ حَبٍّ وَتَمَرٍ يَقْتَاتُ) وَيُدْخَرُ .

فَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِ الْخُمُسَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْخُمُسَةُ مُوجُودَةً ؛ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُسْتَعْمَلُ قَوْتًا فِي الْبَلَدِ غَالِبًا^(١) .

= بِلَفْظٍ : كَمَا نَخْرُجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمَرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِيطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَرْبٍ .

(١) انظر : «المعني» (٢٩٢/٤ - ٢٩٣) .

.....

و«التَّمَرُ» مِثْلُ : التَّمَرِ وَالزَّرْبِيبِ وَالْأَشْيَاءِ الْمُجَفَّفَةِ الَّتِي تَتَّخَذُ قَوْتًا فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ .

(لَا مَعِيْبَ) وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنَ الْبُرِّ ، أَوْ التَّمَرِ ، أَوْ الزَّرْبِيبِ ، أَوْ الْأَقِيطِ ، أَوْ سَائِرِ الْأَطْعِمَةِ الْمَعِيْبَةِ ، إِذَا كَانَ هَذَا الْعَيْبُ يُوْثِّرُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهَا ، أَوْ يُنْقِصُهَا ، أَوْ لَا يَزْعُمُهَا بِسَبَبِهِ مَتَوَسِّطُ النَّاسِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُجْزَى فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ زَكَاةٌ ، وَالزَّكَاةُ تُخْرَجُ مِنَ الْمَتَوَسِّطِ الَّذِي لَيْسَ هُوَ بِالْمَرْتَقِعِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْمُنْقَضِ الَّذِي لَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، وَإِنَّمَا تُخْرَجُ مِنَ الْمَتَوَسِّطِ الْمُعْتَادِ فِي الْبَلَدِ .

فَلَا يُخْرَجُهَا مِنْ تَمَرٍ مُسْوَسٍ ، أَوْ مِنْ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ فِيهِ دَوِيْبَةٌ ، أَوْ فِيهِ مَرَضٌ مِمَّا يُصِيبُ الْحَبِيبَ وَالنَّمَارَ .

(وَلَا خُبْرٌ) وَلَا يُخْرَجُهَا إِضًا مِنَ الْخُبْرِ ؛ لِأَنَّ الْخُبَرَ لَا يَسْتَمِرُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ صَاحِبُهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، بِخِلَافِ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالنَّمَرِ وَالزَّرْبِيبِ وَالْأَقِيطِ ، فَإِنَّ صَاحِبَهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِهِ ، إِنْ شَاءَ بَاعَهُ ، وَإِنْ شَاءَ أَكَلَهُ ، وَإِنْ شَاءَ أَهْدَاهُ ، وَأَمَّا الْخُبْرُ فَإِنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ مَحْضُورٌ ، فَلَا يَصْلُحُ إِخْرَاجُهُ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ .

تنبيه :

نُرِيدُ أَنْ نُنَبِّهَ عَلَى مَسْأَلَةٍ كَثُرَ الْكَلَامُ فِيهَا ، وَهِيَ : إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ نَقْدًا عَنْ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ؛ هَذَا لَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ؛ لِأَنَّ

الرَّسُولُ ﷺ أَمَرَ بِإِخْرَاجِهِ مِنَ الطَّعَامِ، وَقَدَّرَ ذَلِكَ بِالصَّاعِ، وَنَوَّعَ ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ اسْتِعْمَالِ النَّاسِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ، وَقَدَّرَهَا بِالصَّاعِ، وَهَذَا لَا يَتَأَثَّرُ فِي الْقِيَمَةِ؛ وَلِأَنَّ الْقِيَمَةَ كَانَتْ مَوْجُودَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَتْ التَّقْوَدُ مَوْجُودَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ ذَلِكَ عَدَلَ عَنْهَا، وَأَمَرَ بِإِخْرَاجِ الطَّعَامِ خَاصَّةً.

وَلِأَنَّ قِرَاءَةَ فِي يَوْمِ الْعِيدِ بِحَاجَةٍ إِلَى الطَّعَامِ لِيَتَوَسَّعُوا مَعَ النَّاسِ، وَيَأْكُلُوا مَعَ النَّاسِ، وَالتَّقْوَدُ لَا يَخْصُلُ بِهَا هَذَا الْغَرَضُ إِلَّا بِأَنْ يَذْهَبَ وَيَشْتَرِيَ وَقَدْ لَا يَجِدُ ذَكَائِينَ مَفْتُوحَةً، أَوْ لَا يَجِدُ شَيْئًا يُغَرِّضُ لِلْبَيْعِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، فَلَا يَسْتَفِيدُ مِنْ هَذِهِ التَّقْوَدِ، أَمَّا إِذَا أُعْطِيَ الطَّعَامُ فَالطَّعَامُ مَهِيئًا لِلانْتِفَاعِ بِهِ فِي نَفْسِ الْيَوْمِ؛ وَلِأَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلِ وَشُرْبٍ، وَالْفُقَرَاءُ بِحَاجَةٍ إِلَى الطَّعَامِ، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَغْنُوهُمْ عَنِ السُّؤَالِ فِي هَذَا الْيَوْمِ»^(١).

فَقِي إِخْرَاجِهَا مِنَ الطَّعَامِ بِأَنْوَاعِهِ الْمَذْكُورَةِ حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ، وَهِيَ التَّيَسُّيرُ عَلَى النَّاسِ، وَخُصُوصُ الْمَقْصُودِ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالانْتِفَاعِ فِي هَذَا الْيَوْمِ الْمُبَارِكِ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ تُقْطَلُ فَلَا يَجِدُ مَجَالًا لِلْكَسْبِ حَتَّى

(١) أخرجه الدارقطني (١٥٢/٢ - ١٥٣)، والبيهقي (١٧٥/٤) من حديث ابن عمر، ولفظ الدارقطني: «أغْنوهم في هذا اليوم»، ولفظ البيهقي: «أغْنوهم عن طواف هذا اليوم». وراجع «فتح الباري» (٣/٣٧٥).

يَأْكُلُ مِنْ كَسْبِهِ؛ وَلِأَنَّ مُحَلَّاتِ الْبَيْعِ تُثَقَّلُ فِي هَذَا الْيَوْمِ، فَلَا يَجِدُ مَنْ يَبِيعُ لَهُ، فَيُعْطَى مَا يَكْفِيهِ وَيُغْنِيهِ هَذَا الْيَوْمَ، حَتَّى يَقْرَعَ مَعَ النَّاسِ، وَإِذَا أُخْرِجَ التَّقْوَدُ قَاتَبَتِ الْحِكْمَةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا شَرَعَتْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ.

هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مَهْمَةٌ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْأئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ: مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَأَجَازَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِخْرَاجَ الْقِيَمَةِ^(١)، وَلَكِنْ هَذَا خِلَافُ النَّصِّ، وَاجْتِهَادُ مَعَ النَّصِّ، وَلَا يُجُوزُ الْاجْتِهَادُ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ، وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ وَأَنَّ فَلَانًا أَقْبَنَ بِإِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (يَدْعُونَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَأْخُذُونَ بِقَوْلِ فَلَانٍ!! فَالْوَجِبُ الْعَمَلُ بِالنَّصِّ).

وَالْحِكْمَةُ كَمَا ذَكَرْنَا إِنَّمَا تَخْصُلُ وَتَتَأَثَّرُ مِنْ إِخْرَاجِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ النَّصُّ، أَمَّا إِذَا أُخْرِجَ مِنْ غَيْرِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ النَّصُّ، فَاتَبَتِ الْحِكْمَةُ.

وَأَمَّا الْمَقْدَارُ الَّذِي يُخْرَجُ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ فَإِنَّهُ صَاعٌ بِالصَّاعِ الثَّبَوِيِّ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ أَرْبَعِ خَفَنَاتٍ بِكُلْفِيٍّ مُعْتَدِلِ الْخَلْقِ مُجْمُوعَتَيْنِ، كُلُّ خَفْنَةٍ تَسْمَعُ مَدًّا؛ فَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ. وَمَقْدَارُهُ بِالْكَيْلِ ثَلَاثَةُ كَيْلَوَاتٍ تَقْرِبًا^(٢).

(١) انظر: «المغني» (٢٩٥/٤).

(٢) انظر: «موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية» (ص: ٢٥٨).

وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الْجَمَاعَةُ مَا يَلْزَمُ الْوَاحِدَ، وَعَكْسُهُ .

الشرح:

(وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الْجَمَاعَةُ)، يَغْنِي: عِدَّةُ أَفْرَادٍ مِنَ الْفُقَرَاءِ .

(مَا يَلْزَمُ الْوَاحِدَ)، بَأَنْ يُعْطِيَهُمْ صَاعًا عَنْ وَاحِدٍ، وَهُمْ جَمَاعَةٌ، وَيُشْتَرَكُونَ فِي هَذَا الصَّاعِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الصَّاعَ لِأَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْفُقَرَاءِ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ .

(وَعَكْسُهُ): أَنْ يُعْطِيَ الْوَاحِدَ مَا يَلْزَمُ الْجَمَاعَةَ، مَثَلًا: صَدَقَةُ خَمْسَةِ أَفْرَادٍ، يُعْطِيهَا لِشَخْصٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ تَحْدِيدٌ لِمَنْ تُعْطَى صَدَقَةُ الْفَطْرِ، وَإِنَّمَا حُصِّنَ بِذَلِكَ الْفُقَرَاءُ فَقَطْ سِوَاهُ كَانُوا أَفْرَادًا أَوْ كَانُوا جَمَاعَاتٍ

بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ

يَجِبُ عَلَى الْفَقِيرِ مَعَ إِمْكَانِهِ، إِلَّا لِيَضْرِبَ .

الشرح:

(بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ) يَعْنِي: زَكَاةَ الْمَالِ، هَذَا رُجُوعُ لَزَكَاةِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ كِتَابَ الزَّكَاةِ، وَصَدَقَةُ الْفَطْرِ نَوْعٌ مِنَ الزَّكَاةِ، فَلِذَلِكَ أُدْخِلَتْ فِيهِ .

(يَجِبُ عَلَى الْفَقِيرِ) يَجِبُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ عَلَى الْفَقِيرِ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ، وَعِنْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَخَّرُ فِي إِخْرَاجِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاثُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠] .

هَذَا أَمْرٌ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ أَنَّهُ عَلَى الْفَقِيرِ، يَعْنِي: فِي الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ التَّأَخِيرُ إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى التَّأَخِيرِ، وَلِأَنَّ فِي إِخْرَاجِهَا عَلَى الْفَقِيرِ مِبَادِرَةٌ فِي إِبْرَاءِ الذِّمَّةِ؛ لِأَنَّ الذِّمَّةَ مَشْغُولَةٌ بِالزَّكَاةِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَادَرَ بِإِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ وَتَفْرِيعِهَا مِنْ هَذَا الْوَاجِبِ، مَهْمَا أُمِكنَهُ ذَلِكَ عَلَى الْفَقِيرِ .

(مَعَ إِمْكَانِهِ) ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ ؛ لِغَيْبَةِ الْمَالِ ، أَوْ لِعَدَمِ وَجُودِ فَقَرَاءٍ فِي الْمَكَانِ وَأُخْرَاهَا ، يَنْحُتُ عَنْ فَقَرَاءِ مُسْتَحِقِّينَ ، وَكَانَ التَّأخِيرُ لِعَذْرِ فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ .

(إِلَّا لِضَرَرٍ) إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَانِعٌ مِنْ إِخْرَاجِهَا عَلَى الْفَوْرِ ؛ فَإِنَّهَا تَتَأَخَّرُ بِقَدْرِ الْمَانِعِ ، ثُمَّ إِذَا زَالَ الْمَانِعُ يُخْرَجُهَا وَيَادِرُ بِذَلِكَ .

فَإِنْ مَنَعَهَا جَحْدًا لِوُجُوبِهَا كَفَرَ عَارِفٌ بِالْحُكْمِ ، وَأَخَذَتْ مِنْهُ وَقِيلَ ، أَوْ يُخَالَا أَخَذَتْ مِنْهُ وَعُزِّرَ .

الشرح:

(فَإِنْ مَنَعَهَا) مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ (جَحْدًا لِوُجُوبِهَا كَفَرَ عَارِفٌ بِالْحُكْمِ) ، أَي لَمْ يَعْتَرِفْ بِوُجُوبِهَا ، وَلَوْ أَخْرَجَهَا لَكِنْ يَقُولُ : مَا هِيَ بِوَاجِبَةٍ ؛ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَكْذُوبٌ لِلَّهِ ، وَمَكْذُوبٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَكْذُوبٌ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَمَكْذُوبٌ لِمَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا شَكَّ فِي رُدِّهِ ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ مِنْ تَكْفِيرِهِ ، كَأَنْ يَكُونَ جَاهِلًا بِالْحُكْمِ ، فَإِنَّهُ يُعْرَفُ بِأَنَّ الزَّكَاةَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، وَأَنَّهَا فَرِيضَةٌ ، فَإِنْ أَصْرَ عَلَى جَحْدِ الْوُجُوبِ مَعَ تَعْرِيفِهِ وَالْبَيَانِ لَهُ ، فَإِنَّهُ يَحْكُمُ بِرُدِّهِ ، وَيُسْتَتَابُ ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قِيلَ مَرْتَدًّا .

(وَأَخَذَتْ مِنْهُ وَقِيلَ) ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ لِعِزِّهِ ، حَقٌّ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، فَلَا تَسْقُطُ بِجَحْدِهِ لَهَا ، لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْمَسَاكِينِ بِجَحْدِهِ لَهُ بِنَاءً . وَجُوبُهُ وَتَقَرُّرُهُ ، فَتُؤَخَّرُ وَيُقْتَلُ إِنْ لَمْ يَتُبْ إِلَى اللَّهِ ﷻ .

(أَوْ يُخَالَا أَخَذَتْ مِنْهُ) أَمَّا إِذَا مَنَعَهَا بِخُلَا ، أَي : هُوَ مُعَيَّرٌ بِوُجُوبِهَا ، لَكِنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ بِخُلَا بِهَا وَشَحًا بِهَا ، فَإِنَّهُ يُلْزَمُ بِإِخْرَاجِهَا ، فَإِنْ أَبَى فَإِنَّ وَلِيَّ الْأَمْرِ يَأْخُذُهَا مِنْهُ قَهْرًا ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ وَجَبَ عَلَيْهِ لِعِزِّهِ ، . . . أَيُّ الْأَمْرِ يَتَدَخَّلُ لِأَخْذِ الْحَقِّ مِنَ الظَّالِمِ ، فَيَأْخُذُ حَقَّ الْفُقَرَاءِ مِنْ مَالِ هَذَا الظَّالِمِ الَّذِي مَنَعَهُ بِخُلَا .

(وَعَزُّر)؛ يعني: يُؤذَّب بِمَا يَزِدُّهُ، مِنَ الشَّجَنِ أَوْ الضَّرْبِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْزِيرِ؛ لِأَنَّهُ عَاصٍ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ فَيَعَزُّرُ، يَعْنِي: يُؤذَّبُ بِقَدْرِ مَا يَزِدُّهُ.

وَأِنْ كَانَ الَّذِي مَنَعَ الزَّكَاةَ، وَهُوَ يَقْرُ بوجوبها لكن مَنَعَهُ الْخُلُ مِنْ إِخْرَاجِهَا، وَلَهُ شَوْكَةٌ - يَعْنِي: قُوَّةٌ -، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقَاتَلَ حَتَّى تُخْرَجَ مِنْهُ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه وَمَنْ مَنَعَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فَاتَّكَلُوا مَا يَنْبَغِي الزَّكَاةَ بَعْدَ وَفَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، حَتَّى أَخْضَعُوهُمْ لِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهَا رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَشَعَائِرِهِ الظَّاهِرَةِ؛ وَلِأَنَّهَا حَقٌّ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ.

وَقَدْ جَاءَ الْوَعْدُ الشَّدِيدُ عَلَى مَانِعِي الزَّكَاةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْرِهُوا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَلُونَ عَلَيْهَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فَيُكْرَهُونَ بِهَا بِيَاهُهَامْ وَجُذُوعُهُمْ وَيُطَوَّرُهُمْ هَذَا مَا كَرَّزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْذِبُونَ التوبة: ٣٤-٣٥ هَذِهِ فِي الَّذِينَ يَمْنَعُونَ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ؛ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

وَأَمَّا الَّذِي يَمْنَعُ إِخْرَاجَ زَكَاةِ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ «يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُنْطَلَعُ فِي قَاعِ قَرْقَرٍ - يَعْنِي: قَاعًا مَسْتَوِيًا -، ثُمَّ يُؤْتَى بِهِ الْإِبِلُ فَتَمْرٌ عَلَيْهِ تَطْوُهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَعَضُّهُ بِأَنْبِيَافِهَا، إِذَا أُنِ عَلَيْهِ آخِرُهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُولُهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ» ^(١).

(١) أخرجه: مسلم (٧٠/٣ - ٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه.

وَأِنْ كَانَ هَذِهِ الزَّكَاةُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، فَإِنَّهَا «تُصَفَّحُ صَفَاتِحَ وَتُحْمَى بِالثَّارِ - كَمَا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ -، فَيَكْوَى بِهَا جَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ وَيُرَى حَالُهُ، إِنَّمَا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِنَّمَا إِلَى النَّارِ» ^(١).

وَكَذَلِكَ مِنَ عَذَابِ الَّذِي يَمْنَعُ زَكَاةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، أَنَّهُ «يُجْعَلُ مَالُهُ شُجَاعًا أَقْرَعٌ - يَعْنِي: ثُعْبَانًا عَظِيمًا مَمْلُوءًا رَأْسُهُ مِنَ السَّمِّ -، فَيَطْوِفُهُ وَيَأْخُذُ بِلَهْرَمَتَيْهِ، وَيَلْدَعُهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ» ^(٢).

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَخْصِنُ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ بِمَا أَنَاءَتْهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّرُونَ مَا يَحْمِلُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ (آل عمران: ١٨٠) فَقَدْ فُسِّرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم هَذَا الطَّوْفُ الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَا ذُكِرَ، أَنَّهُ «يُجْعَلُ ثُعْبَانًا عَظِيمًا مَمْلُوءًا بِالسَّمِّ يَأْخُذُ بِلَهْرَمَتَيْهِ، وَيَلْدَعُهُ وَيَفْرَغُ فِيهِ السَّمَّ فِي مَدَّةِ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»، وَهُوَ عَلَى هَذَا الْعَذَابِ، وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ.

(١) أخرجه: مسلم (٧٠/٣ - ٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه.

(٢) أخرجه: البخاري (١٣٢/٢)، (٤٩/٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه.

وَتَجِبُ فِي مَالِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ فَيُخْرِجُهَا وَلِيُّهُمَا وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَفْرُقَهَا بِنَفْسِهِ، وَيَقُولُ عِنْدَ دَفْعِهَا هُوَ وَآخِذُهَا مَا وَرَدَ.

الشرح:

(وَتَجِبُ فِي مَالِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَمْوَالِ الْفَصْرِ؛ الصَّبِيِّ: وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ، وَالْمَجْنُونُ: وَهُوَ الَّذِي خَالَطَهُ الْجُنُّ وَأَزَالَ عَقْلَهُ، تَجِبُ فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَابِعَةٌ لِلْمَالِ، فَتَجِبُ عَلَى مَنْ يَمْلِكُ هَذَا الْمَالَ، دُونَ نَظَرٍ إِلَى كَوْنِهِ عَاقِلًا أَوْ غَيْرَ عَاقِلٍ.

(فَيُخْرِجُهَا وَلِيُّهُمَا)، وَلِيُّ الْمَجْنُونِ وَلِيُّ الصَّغِيرِ نِيَابَةً عَنْهُمَا.

(وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِنِيَّةٍ) لِأَنَّ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ عِبَادَةٌ، وَالْعِبَادَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَانِقِيٌّ^(١) فَلَوْ أَنَّهُ وَرَعَ صَدَقَةً أَوْ نَفَقًا أَوْ أَطْعَمَهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَلَمْ يَتَوَخَّ خَالَ التَّوَزُّعِ أَتَاهَا زَكَاةٌ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهَا زَكَاةً بَعْدَ التَّوَزُّعِ، فَإِنَّهَا لَا تَجْزِئُهُ؛ لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ وَالتَّوَزُّعَ غَايَرٌ عَنِ النِّيَّةِ، وَالْأَعْمَالُ لَا تُصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةِ الْعِبَادَاتِ وَقَدْ فَعَلَهَا.

(وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَفْرُقَهَا بِنَفْسِهِ) الْأَفْضَلُ أَنَّ الْمَرْكَبِيَّ يُورِعُ الزَّكَاةَ بِنَفْسِهِ، وَيُخَصِّصِي مَالَهُ وَيُخْرِجُ زَكَاتَهُ وَيُورِعُهَا هُوَ بِنَفْسِهِ؛ لِيَتَأَكَّدَ مِنْ وَصُولِهَا إِلَى

(١) أخرجه: البخاري (١/٢٠١)، (٢١/٣)، (١٩٠/٣)، (٧٢/٥)، (٤/٧)، (١٧٥/٨)، (٢٩/٩)، ومسلم (٤٨/٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الْفُقَرَاءِ؛ وَلَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَجْرِ، لِنَيْلِهِ الْأَجْرِ، لِأَنَّ تَوَزُّعَ الزَّكَاةِ عِبَادَةٌ وَقُرْبَى إِلَى اللَّهِ، فَيَتَوَلَّاهُ هُوَ بِنَفْسِهِ، وَلَئِنَّهُ هُوَ الْمُخَاطَبُ بِإِخْرَاجِهَا، قَالَ تَعَالَى: «وَمَا تَأْتُوا الزَّكَاةَ» [البقرة: ١١٠] فَهُوَ الْمُخَاطَبُ فَيَتَوَلَّى إِخْرَاجَهَا هُوَ بِنَفْسِهِ وَيُشْرِفُ عَلَيْهِ، لِيَتَأَكَّدَ مِنْ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ بِالْكَامِلِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَنْدهُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَيَتَأَكَّدَ كَذَلِكَ مِنْ وَصُولِهَا إِلَى مُصَارِفِهَا الشَّرْعِيَّةِ، هَذَا أَتْرَأَ لِيَذْمِيهِ مَعَ مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ، لِأَنَّ تَوَزُّعَهُ لِرَكَاتِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُوكَّلَ مَنْ يُخْرِجُهَا، أَنْ يُوكَّلَ مُسْلِمًا عَنْهُ الْكَفَايَةُ وَالْمَقْدَرَةُ عَلَى إِخْصَاءِ الْمَالِ وَإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِنْهُ وَتَوَزُّعِ ذَلِكَ عَلَى الْفُقَرَاءِ، يَجُوزُ أَنْ يُوكَّلَ مَنْ يَتَوَبَّعُهُ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ، وَالْعِبَادَاتُ الْمَالِيَّةُ تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ.

(وَيَقُولُ عِنْدَ دَفْعِهَا هُوَ وَآخِذُهَا مَا وَرَدَ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ دَفْعِهَا هُوَ وَآخِذُهَا - المدفوعة إليه - ما وَرَدَ، المدفوعة إليه من الفقراء أو العمال الذين يُرْسِلُهُمْ وَلِيُّ الْأَمْرِ لِيَأْخُذُوا الزَّكَاةَ.

فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ الدَّافِعُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا»^(١).

(١) لما أخرجه: ابن ماجه (١٧٩٧) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «إذا أعطيتكم الزكاة فلا تنسوا ثوابها، أن تقولوا: اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمًا».

.....

وَأَمَّا الْآخِذُ، فيقول: «تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْكَ مَا أَعْطَيْتَ، وَبَارَكَ لَكَ فِيهَا أَنْفَيْتَ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا»؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَهْلُ الصَّدَقَاتِ بِصَدَقَاتِهِمْ دَعَا لَهُمْ، وَصَلَّى عَلَيْهِمْ^(١)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ» [البقرة: ١٠٣] «وَصَلِّ عَلَيْهِمْ» مَعْنَاهُ: ادْعُ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ، فَيَدْعُو لَهُمْ بِالْقَبُولِ وَيَدْعُو لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ وَالْبَرَكَةِ؛ هَذَا سُنَّةٌ.

(١) أخرجه: البخاري (١٥٩/٢)، (٩٠/٨)، (٩٥ - ٩٦)، ومسلم (١٢١/٣) من حديث عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

وَالْأَفْضَلُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ كُلِّ مَالٍ فِي فَقْرَاءِ بَلَدِهِ، وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا إِلَى مَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ. فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأَتْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ لَا فَقْرَاءَ فِيهِ فَيُفَرِّقُهَا فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ. فَإِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ وَمَالُهُ فِي آخَرٍ أَخْرَجَ زَكَاةَ الْمَالِ فِي بَلَدِهِ وَفُطِرَتْهُ فِي بَلَدٍ هُوَ فِيهِ.

الشرح:

(وَالْأَفْضَلُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ كُلِّ مَالٍ فِي فَقْرَاءِ بَلَدِهِ)؛ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَالَ عِنْدَهُمْ، وَهُمْ فَقْرَاءُ وَيَنْظُرُونَ إِلَى هَذَا الْمَالِ، فَهُمْ أَخَذُوا وَأَوَّلُوا بِزَكَاةِ هَذَا الْمَالِ؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ مَعَاذَ اللَّهِ: «أَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، وَتُرَدُّ فِي فَقْرَائِهِمْ»^(١) فَالْأَفْضَلُ أَنَّ زَكَاةَ الْمَالِ تُؤْرَخُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمَالُ لِفَقْرَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

(وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا إِلَى مَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ. فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأَتْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ لَا فَقْرَاءَ فِيهِ فَيُفَرِّقُهَا فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ) وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا فِيهَا قَرِيبَ مِائَةِ الْبَلَدِ، مَا هُوَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ؛ لِأَنَّهُ يُضْحِكُ كَالْبَلَدِ الْوَاحِدِ، أَمَّا مَا بَلَغَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ نَقْلُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ، إِلَّا عِنْدَ الصَّرُورَةِ فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ فَقْرَاءَ فِي الْبَلَدِ، وَلَا مِنْ حَوَالِي الْبَلَدِ وَبَلَغَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ وَلَا يَوْجَدْ فَقْرَاءَ، يَجُوزُ نَقْلُهَا إِلَى بَلَدٍ فِيهِ فَقْرَاءٌ أَيْنَمَا كَانَ لِأَجْلِ

(١) أخرجه: البخاري (١٣٠/٢)، (١٥٨)، (٢٠٥/٥ - ٢٠٦)، ومسلم (٣٧/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

الضرورة، أمّا ما دام يُوجدُ فقراء في البلد أو ممّا حواليه فإنّ الزكاة تكونُ لهُؤلاء .

(فإن كان في بلد وماله في آخر أخرج زكاة المال في بلده وفطرته في بلد هو فيه) من يملك النصاب أكثر، هذا تجب عليه زكاتان: زكاة الفطر، وزكاة المال؛ فيخرج زكاة الفطر في البلد الذي هو فيه؛ لأنها تابعة للبلد، ويخرج زكاة المال في البلد الذي فيه المال؛ لأن زكاة كل مال تؤرّخ في فقراء بلده؛ كما سبق.

وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ لِحَوْلَيْنِ فَأَقْلَى، وَلَا يُسْتَحَبُّ.

الشرح:

(وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ لِحَوْلَيْنِ فَأَقْلَى، وَلَا يُسْتَحَبُّ) لَا يَجِبُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ إِلَّا عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ، ويجوزُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْحَوْلِ، وهو مَا يُسَمَّى بـ «التَّعْجِيلِ»، يَجُوزُ أَنْ تُعْجَلَ الزَّكَاةُ قَبْلَ الْحَوْلِ إِذَا دُعِيَ إِلَى ذَلِكَ حَاجَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَجَّلَ مِنْ عَمَلِهِ الْعَبَّاسُ زَكَاةَ سَنَتَيْنِ^(١)، فعند الحاجة يجوزُ أَنْ يُخْرَجَ الزَّكَاةُ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ.

(١) أخرجه: أبو عبيد في «الأموال» (١٨٨٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأخرجه: أحمد (١٠٤/١)، وأبو داود (١٦٢٤)، والترمذي (٦٧٨)، وابن ماجه (١٧٩٥) بلفظ: أن العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك.

بَابُ

أَهْلُ الزَّكَاةِ ثَمَانِيَّةٌ :

للشرح:

(بَابُ) : بَعْدَ أَنْ فَرَعَ الْمُؤَلِّفُ ﷺ مِنْ بَيَانِ أَحْكَامِ الزَّكَاةِ نَاسَبَ أَنْ يَذْكُرَ مُصَارِفَ الزَّكَاةِ الَّتِي تُصْرَفُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ بَيْنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا مُصَارِفُهَا فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ ، فَالزَّكَاةُ لَا بُدَّ أَنْ تُوضَعَ فِي مُصَارِفِهَا الَّتِي عَنِتَّهَا اللَّهُ ﷻ ، فَإِنْ وَضِعَ شَيْءٌ مِنْهَا فِي غَيْرِ تِلْكَ الْمَصَارِفِ ، فَإِنَّهَا لَا تَجْزِي وَلَا تَبْرَأُ بِهَا ذِمَّةُ الْمَرْكُوعِ ، فَلِهَذَا الْبَابُ أَهْمِيَّتُهُ الْبَالِغَةُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ لَمْ يَكِلْ قِسْمَةَ الزَّكَاةِ إِلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، بَلْ تَوَلَّى جَلَّ وَعَلَا قِسْمَتَهَا بِنَفْسِهِ ، وَبَيَّنَّهَا فِي كِتَابِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّقْيِيدِ بِهَذِهِ الْمَصَارِفِ .

(أَهْلُ الزَّكَاةِ ثَمَانِيَّةٌ) حَسَبَ مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ^(١) ، أَيْ : ثَمَانِيَّةٌ أَصْنَافٌ ، لَا يَجُوزُ صَرْفُهَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الثَّمَانِيَّةِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَصَرَهَا فِيهِمْ بِلَفْظِ «إِنَّمَا» .

(١) «النِّبَاةُ» (٦٠) .

الْفُقَرَاءُ ، وَهُمْ مَنْ لَا يَجِدُونَ شَيْئًا أَوْ يَجِدُونَ بَعْضَ الْكِفَايَةِ دُونَ نِصْفِهَا ، وَالْمَسَاكِينُ يَجِدُونَ أَكْثَرَهَا أَوْ نِصْفَهَا ، وَالْعَامِلُونَ عَلَيْهَا ، وَهُمْ جِبَاتُهَا وَحِفَاطُهَا .

للشرح:

الصَّنْفُ الْأَوَّلُ : (الْفُقَرَاءُ) ، وَهُمْ مَنْ لَا يَجِدُونَ شَيْئًا أَوْ يَجِدُونَ بَعْضَ الْكِفَايَةِ دُونَ نِصْفِهَا (الْفُقَرَاءُ) ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا بَدَأَ بِهِمْ فَقَالَ : «إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ»^(١) [النِّبَاةُ : ٦٠] وَ«الْفُقَرَاءُ» جَمْعُ فَقِيرٍ ، وَهُوَ : مَنْ لَا يَجِدُ شَيْئًا مِنَ الْمُؤْنَةِ ، أَوْ يَجِدُ بَعْضَ كِفَايَتِهِ ، فَيُعْطَى مَا يَكْفِيهِ لِسَنَتِهِ مِنَ الزَّكَاةِ .

الصَّنْفُ الثَّانِي : (وَالْمَسَاكِينُ يَجِدُونَ أَكْثَرَهَا أَوْ نِصْفَهَا) الْمَسَاكِينُ جَمْعُ مَسْكِينٍ ، وَهُوَ الَّذِي أَسْكَنَتْهُ الْحَاجَةُ وَالْفَقْرُ .

وتعريف «المسكين» : مَنْ يَجِدُ نِصْفَ كِفَايَتِهِ أَوْ يَجِدُ أَكْثَرَهَا ، فَهُوَ أَفْضَلُ خَالًا مِنَ الْفَقِيرِ ، فَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَا يَكْمُلُ حَاجَتَهُ لِسَنَتِهِ .

الصَّنْفُ الثَّلَاثُ : (وَالْعَامِلُونَ عَلَيْهَا ، وَهُمْ جِبَاتُهَا وَحِفَاطُهَا) وَهُمْ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ جِبَاتَهَا ، أَيْ : أَخَذَهَا مِنْ أَصْحَابِ الْأَمْوَالِ ، يَتَعْنَهُمُ السُّلْطَانُ لِقَبْضِ الزَّكَاةِ مِنْهُمْ تَجِبُ عَلَيْهِ ، فَالْعَامِلُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِتَفْوِضٍ

(١) انظر : «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٠٦/٨) ، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣٧٨/٢) .

.....

من ولي الأمر، ولا يقيم نفسه ويقول: أنا عامل على الزكاة، أو تقيمه جهة غير جهة ولي الأمر، فلا بد أن يكون العامل موعيثاً من قبل ولي الأمر؛ لأخذ الزكوات ممن تجب عليه، وحفظ الزكاة بعد أخذها، يكونون حفاظاً عليها لئلا تضيع أو يعتدى عليها، ثم أيضاً يتولون توزيعها على مستحقيها بإذن من ولي الأمر، هؤلاء هم العاملون عليها. أي: العاملون في شؤون الزكاة.

ويعطون من الزكاة على قدر عملهم، في مقابل عملهم، ولو كانوا أغنياء؛ لأنهم لا يأخذون الزكاة لفقرهم، وإنما يأخذونها في مقابل عملهم، فهم أجراء، فيأخذون من الزكاة أجر عملهم.

وَالرَّايِعُ: الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ مِمَّنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ، أَوْ كَفَّ شَرَّهُ، أَوْ يُرْجَى بِعَطِيَّتِهِ قُوَّةُ إِيمَانِهِ.

الشرح:

(وَالرَّايِعُ) مِنْ أَصْنَافِ أَهْلِ الزَّكَاةِ: (الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ)، مِنْ «التَّالِيفِ» وَهُوَ ضِدُّ التَّنْفِيرِ، وَمَعْنَاهُ: الْجَمْعُ، وَضِدُّهُ: الْإِفْرَاقُ وَالْإِخْتِلَافُ، فَيُعْطَى الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ بِقَدَرِ مَا يَخْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّالِيفِ؛ لِأَنَّ تَأْلِيفَ الْقُلُوبِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ وَمَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ.

وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ أَصْنَافٌ؛ فَيُعْطَى الْمُسْلِمُ الَّذِي إِيمَانُهُ ضَعِيفٌ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقْوَى إِيمَانُهُ. وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُعْطِي أَقْوَامًا مِمَّنْ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَتِمَّكَنِ الْإِسْلَامُ مِنْ قُلُوبِهِمْ، يُعْطِيهِمْ حَتَّى يَقْوَى إِيمَانُهُمْ، وَصَارَ الْإِسْلَامُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمَالِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: (مَا زَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ، يُعْطِيَنِي وَلَهُ مِنْ أَبْغَضِ النَّاسِ إِلَيَّ، فَمَا زَالَ يُعْطِيَنِي حَتَّى أَصْبَحَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ).

وقال بعضهم: (أَنَّهُ أَسْلَمَ بِقَصْدِ أَخْذِ الْمَالِ فَمَا أَمْسَى إِلَّا وَالْإِسْلَامُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا).

(مِمَّنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ) وَكَذَلِكَ؛ يُعْطَى مَنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ؛ مِنْ كَافِرٍ قَرُبَ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَأَرَادَ الدُّخُولَ فِيهِ، فَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَا يُرَغِّبُهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَيَبْتَعِثُهُ عَلَى الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِذَا دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ وَذَاقَ

.....

حلاوته وذائق ما فيه من الخير فإنه يتفاد له، ويكون أحب إليه من المال، ولكن المال إنما هو وسيلة لدخوله في الإسلام، فهذا يُعطى من الزكاة بقدر ما يحصل به المقصود.

وكذلك؛ يُعطى من الزكاة من يرجى إسلام نظيره من الكفار، فالكافر إذا رأى نظيره يُعطى من الزكاة، فإن ذلك يجره إلى الدخول في الإسلام، فإذا دخل في الإسلام فإنه سيكون الإسلام أحب إليه من كل شيء؛ لأنه كان من قبل لا يعرف الإسلام، ولم يباين قلبه، وربما تنفر منه، فإذا أُعطى من الزكاة ودخل في الإسلام فسيتجلى عنه ما كان عليه من غبار الشك في الإسلام.

(أو كف شره) وكذلك؛ يُعطى الكافر الذي لا يرجى إسلامه، ولكن يرجى كف شره عن المسلمين، فيكون بإعطائه من الزكاة كف لشره عن المسلمين؛ لأن كف الشر عن المسلمين أمر مطلوب، فأعطاه من الزكاة في صالح المسلمين، فيعطى من الزكاة قدر ما يكف شره.

الْحَائِسُ: الرِّقَابُ وَهُمْ الْمُكَاتِبُونَ، وَبَيْنَكَ مِنْهَا الْأَسِيرُ الْمُسْلِمُ.

الشرح

(الْحَائِسُ) من أضاف أهل الزكاة: (الرِّقَابُ وَهُمْ الْمُكَاتِبُونَ)، جمع مكاتب.

و«المكاتب» هو الذي يشتري نفسه من سيده بمال يدفعه إليه على أقساط تُسمّى بـ«النجوم»^(١)، فإذا دفعها إليه فإنه يعتق ويصير حراً، والإسلام يحث على عتق الرقاب، فلذلك جعل للمكاتبين الذين يسعون في فكك رقابهم من الرق، جعل لهم نصيباً من الزكاة، يعينهم على أداء ديون كتائبهم، حتى يعفوا، قال الله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْدِيكُمْ فَكَفِّرُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيَوْمَ خَرَجُوا وَعَاقِبَتُهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاكُمْ﴾ [النور: ٢٣].

وفي آية أهل الزكاة يقول جل وعلا: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠] أي: الذين يسعون في عتق رقابهم من الرق إلى الحرية.

(١) قال في «اللسان»: وأصله أن العرب كانت تجعل مطالع منازل القمر ومساقطها مواقيت حلول ديونها وغيرها، فتقول: إذا طلع النجم خل عليك مالي - أي الثريا - وكذلك باقي المنازل، فلما جاء الإسلام جعل الله تعالى الأهلة مواقيت لما يحتاجون إليه من معرفة أوقات الحج والصوم ومجمل الديون وسموها نجومًا اعتبارًا بالرسم القديم الذي عرفوه. اهـ (١٢/٥٧٠).

(وَنَفَقَ مِنْهَا الْأَسِيرُ الْمُسْلِمُ) وكذلك من موضوع الرقاب: الأسير المسلم بأيدي الكفار، إذا أسر الكفار مسلماً، وَطَلَبُوا الْفِدَاءَ، فَإِنْ هَذَا الْمُسْلِمُ الْأَسِيرُ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ، قَدَرُ مَا يَفُكُّ رَقَبَتَهُ مِنَ الْأَسْرِ.

السَّادِسُ: الْغَارِمُ لِإِضْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَلَوْ مَعَ غَنِيٍّ، أَوْ لِنَفْسِهِ مَعَ الْفَقْرِ.

الشرح:

(السَّادِسُ) مِنْ أَصْنَافِ أَهْلِ الزَّكَاةِ: (الْغَارِمُ)، مِنَ الْغَرَامَةِ وَهِيَ دَفْعُ الْمَالِ.

وَالْغَارِمُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

القسم الأول: (لِإِضْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ) غَارِمٌ لِإِضْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، بَأَن يَكُونَ هُنَالِكَ زِنَاعٌ بَيْنَ قَبِيلَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَيُحْشَى مِنْ ثَوْرَانِ الْقِتَّةِ بَيْنَهُمَا الْقَتْلُ بِسَبَبِ الثَّنَائِعِ.

و«الْبَيْنُ» معناه: الفراق، يعني: يَحْصُلُ بَيْنَهُمْ فُرْقَةٌ، وَيَحْصُلُ بَيْنَهُمْ نُفْرَةٌ، وَهَذَا لَا يَصْلُحُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا حَصَلَ مِثْلُ هَذَا وَتَدَخَّلَ بَعْضُ الْمُضْلِحِينَ لِإِضْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ، وَتَحَمَّلَ فِي مُقَابِلِ ذَلِكَ غَرَامَةً مَالِيَةً تُدْفَعُ لِأَخِيذِ الْجِهَتَيْنِ مِنْ أَجْلِ الصُّلْحِ، فَإِنَّ هَذَا الْمُضْلِحَ لَا يَتْرُكُ تَحَمُّلَ الْغَرَامَةِ مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُخْجِفُ بِهِ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَرْكِ الْإِضْلَاحِ بَيْنَ الثَّائِسِ، فَيُسَاعَدُ مِنَ الزَّكَاةِ، وَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ قَدَرُ هَذِهِ الْغَرَامَةِ الَّتِي تَحْمِلُهَا؛ وَهَذَا هُوَ الْغَارِمُ لِغَيْرِهِ.

(وَلَوْ مَعَ غَنِيٍّ) فَيُعْطَى - وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا - مِنَ الزَّكَاةِ مِنْ أَجْلِ سَدَادِ الْغَرَامَةِ الَّتِي تَحْمِلُهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَأْخُذُ لِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ لِلْإِضْلَاحِ، فَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ.

.....

القسم الثاني : (أو لِنَفْسِهِ مَعَ الْفَقْرِ) الْغَارِمُ لِنَفْسِهِ ؛ وَهُوَ إِنْسَانٌ عَلَيْهِ دُيُونٌ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ سَدَادٌ لِهَذِهِ الدُّيُونِ ، وَهُوَ مُطَالَبٌ بِهَا ، هَذَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدُّيُونِ ، يُعْطَى لِفَقْرِهِ ؛ نَظَرًا لِأَنَّهُ فَقِيرٌ وَمُطَالَبٌ بِدُيُونٍ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ سَدَادٌ ، فَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرُ مَا يُسَدُّ دُيُونُهُ ، أَمَّا إِنْ كَانَ الْغَارِمُ لِنَفْسِهِ غَنِيًّا وَيَقْدِرُ عَلَى سَدَادِ الدُّيُونِ مِنْ مَالِهِ ، فَهَذَا لَا تُحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ .

وبعض الغارمين يتحمل على نفسه مئات الآلاف ، وراثته قد يبلغ عشرة آلاف في الشهر ، هذا يُنْظَرُ فِيهِ : إِذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى السَّدَادِ مِنْ رَوَاتِبِهِ فَإِنَّهُ غَنِيٌّ لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ ، أَمَّا إِنْ كَانَ رَاتِبُهُ لَا يَكْفِي إِلَّا لِنَفَقَتِهِ ، وَلَا يُسَدُّ الدُّيُونِ الَّتِي عَلَيْهِ ، هَذَا يُعْطَى بِقَدْرِ مَا يُسَدُّ بِهِ دُيُونُهُ .

قَدْ بَقِيَ : إِنْ هَذَا الْغَارِمُ قَدْ تَكُونُ غَرَامَتُهُ بِسَبَبِ فِعْلٍ مُحْرَمَاتٍ ، أَوْ ارْتِكَابِ قِبَاحٍ ، عَلَقَتْهُ الدُّيُونُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ، فَهَلْ يُعَانُ مِنَ الزَّكَاةِ ؟

نَقُولُ : هَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ : إِنْ كَانَ تَابَ مِنْ هَذِهِ الْجَرَائِمِ وَأَصْلَحَ ؛ فَإِنَّهُ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَا يُسَدُّ بِهِ تِلْكَ الْغَرَامَاتِ إِعَانَةً لَهُ عَلَى التَّوْبَةِ وَإِبْرَاءِ لِدَفْتِهِ ، أَمَّا إِنْ كَانَ لَمْ يُتُبْ ، وَهُوَ مُسْتَمِرٌّ عَلَى فِعْلِ هَذِهِ الْمَخَالَفَاتِ ، فَهَذَا لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذَا إِعَانَةٌ لَهُ عَلَى الْفَسَادِ .

السَّائِعُ : فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَهُمْ الْغَزَاةُ الْمُتَطَوِّعَةُ ؛ الَّذِينَ لَا دِيُونَ لَهُمْ .

الشرح :

(السَّائِعُ) مِنْ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ : (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ، وَالْمَرَادُ بِهِ الْجِهَادُ ، فِعَالُ الْمَجَاهِدِ مِنَ الزَّكَاةِ بِالسَّلَاحِ وَإِعْطَاءِ الْمَقَاتِلِينَ مَا يُنْفِقُونَهُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَلَى أَوْلَادِهِمْ ، هَذَا إِذَا كَانَ الْغَزَاةُ لَيْسَ لَهُمْ رَوَاتِبٌ مِنَ الدَّوْلَةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْغَزَاةُ لَهُمْ رَوَاتِبٌ مِنَ الدَّوْلَةِ ، فَإِنَّهُمْ لَا يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْبَحُوا لِيُسُوأَ بِحَاجَةِ إِلَيْهَا .

ولهذا قَالَ الْمُصَنِّفُ : (وَهُمُ الْغَزَاةُ الْمُتَطَوِّعَةُ) «المتطوعة» ؛ يَعْنِي : الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ رَوَاتِبٌ ، (الَّذِينَ لَا دِيُونَ لَهُمْ) يَعْنِي : لَيْسَ لَهُمْ رَوَاتِبٌ مِنَ الْحُكُومَةِ .

الثَّامِنُ : ابْنُ السَّبِيلِ الْمُسَافِرُ الْمُتَقَطِّعُ بِهِ دُونَ الْمُتَشَبِّهِ لِلسَّفَرِ مِنْ بَلَدِهِ ، يُعْطَى قَدْرَ مَا يُوصِلُهُ إِلَى بَلَدِهِ ، وَمَنْ كَانَ ذَا عِيَالٍ أَخَذَ مَا يَكْفِيهِمْ

الشرح :

(الثَّامِنُ) مِمَّنْ يَسْتَحْفُونَ الزَّكَاةَ : (ابْنُ السَّبِيلِ) ، وَهُوَ (الْمُسَافِرُ الْمُتَقَطِّعُ بِهِ) . يَعْنِي : الْمُسَافِرُ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ نَفَقَةٌ ، بَلْ ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ أَوْ سُرِقَتْ أَوْ نَفِدَتْ ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْمَضِيَّ فِي سَفَرِهِ ، وَالرُّجُوعَ إِلَى بَلَدِهِ ، فَهَذَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ ، وَإِنْ كَانَ عَيْتًا فِي بَلَدِهِ ، فَهَذَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرَ مَا يَوْصِلُهُ إِلَى بَلَدِهِ .

وَسُمِّيَ «ابْنُ السَّبِيلِ» لِأَنَّهُ مَلَاذِمٌ لِهَذَا السَّفَرِ ، وَهَذَا السَّفَرُ لَا زِمَ لَهُ مُلَازِمَةُ الْإِبْنِ لِأَبِيهِ .

أَمَّا (الْمُتَشَبِّهُ لِلسَّفَرِ مِنْ بَلَدِهِ) ؛ فَهَذَا لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْحَاجَةِ بَعْدُ وَالْإِسْتِحْقَاقِ .

(وَمَنْ كَانَ ذَا عِيَالٍ أَخَذَ مَا يَكْفِيهِمْ) يَعْنِي : ابْنُ السَّبِيلِ أَيْضًا ، إِذَا كَانَ لَهُ عِيَالٌ ، فَإِنَّهُ يُعْطَى زِيَادَةً عَلَى مَا يُبْلَغُهُ فِي سَفَرِهِ ، يُعْطَى زِيَادَةً مَا يَكْفِيهِمْ لِأَوْلَادِهِ .

وَيَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ ، وَيُسْنُ إِلَى أَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا تَلْزَمُهُ مَوْتَنُهُمْ .

الشرح :

(وَيَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ) لَمَّا بَيَّنَّ الْأَصْنَافَ الثَّمَانِيَةَ حَسَبَ مَا جَاءَ فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ «إِنَّمَا السَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ» آيَةِ [البقرة : ٢٦٠] قَالَ : إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُعَمَّمُ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعْطِيَهَا كُلُّهَا ، بَلْ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ ، وَدَفَعَ زَكَاتَهُ لَهُ أَجْزَاءً ذَلِكَ ، بِذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مَعَادًا إِلَى الْيَمَنِ ، قَالَ لَهُ : «أَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ ، وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ»^(١) وَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا الْفُقَرَاءَ ؛ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ .

(وَيُسْنُ إِلَى أَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا تَلْزَمُهُ مَوْتَنُهُمْ) يُسْنُ لِلْمَرْكُوبِ أَنْ يَصْرِفَ زَكَاتَهُ فِي أَقَارِبِهِ الْفُقَرَاءِ ؛ لِأَنَّهُا عَلَى الْقَرِيبِ تَكُونُ بِأَجْرَيْنِ : أَجْرُ الصَّدَقَةِ وَأَجْرُ صِلَةِ الرَّحِمِ ، إِذَا كَانَتْ لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ فَإِنَّهُ لَا يُعْطِيهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ ، بَلْ يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَعْطَاهُمْ الزَّكَاةَ جَعَلَهَا وَقَاةً لِمَالِهِ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ .

وَالَّذِينَ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ هُمْ كُلُّ فَقِيرٍ مِنْ أَقَارِبِهِ لَيْسَ مَحْجُوبًا عَنْ إِزْنِهِ لَوْ مَاتَ ، فَإِذَا كَانَ الْمَرْكُوبُ يَرِثُ الْفَقِيرَ مِنْ أَقَارِبِهِ لَوْ مَاتَ فَإِنَّهُ لَا يُعْطِيهِ .

(١) أخرجه : البخاري (١٣٠/٢ ، ١٥٨ ، ٢٠٥/٥ - ٢٠٦) ، ومسلم (٣٧/١) من حديث ابن عباس ؓ .

فَضْلٌ

وَلَا تُدْفَعُ إِلَى هَاشِمِيٍّ وَمُطَلِبِيٍّ وَمَوَالِيَهُمَا، وَلَا إِلَى
فَقِيرَةٍ تَحْتَ عَنِيٍّ مُتَّقِيٍّ وَلَا إِلَى قُرْبَاهِ وَأَصْلِهِ، وَلَا إِلَى عَبْدٍ
وَرَّوْجٍ .

المُشرح:

(وَلَا تُدْفَعُ إِلَى) :

• هذا بيان لمن لا يصح دفع الزكاة إليهم وهم :

١- (هَاشِمِيٍّ) الهاشميُّ ؛ نسبة إلى بني هاشم قرابة النَّبِيِّ ﷺ لقوله
ﷺ : «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ»^(١) وَأَلُّ مُحَمَّدٍ الْمَرَادُ
بِهِمْ هُنَا قُرَابَتُهُ، وَهُمْ أَلُّ الْعَبَّاسِ، وَأَلُّ أَبِي طَالِبٍ .

(١) هذا جزء من حديث طويل أخرجه : مسلم (١٠٧٢)، وأبو داود (٢٩٨٥)، والنسائي (١٠٥/٥)، وأحمد (١٦٦/٤) من حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث ؓ .
ولفظ مسلم : «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لَأَلِّ مُحَمَّدٍ» .

لأنَّهُ حينئذٍ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَرِيبَ يُنْفِقُ عَلَى
قَرِيبِهِ الْمَحْتَاجِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَسْبِ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَالٌ فَيَنْفِقُ عَلَيْهِ إِذَا
كَانَ يَرْتُهُ بَقَرَضٍ أَوْ تَعْصِيبٍ ؛ لقوله تعالى لما ذَكَرَ سَبْحَانَهُ أَجْرَةَ الرِّضَاعَةِ
لِلْمَوْلُودِ قَالَ : ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْ ذَلِكَ﴾ [البقرة : ٢٣٣] يعني : بأنَّ الْوَارِثَ
يَقُومُ مَقَامَ وَالِدِ الطِّفْلِ فِي دَفْعِ أَجْرَةِ الْمَرْضُوعَةِ فِي مَقَابِلِ إِزْتِئِهِ لَوْ مَاتَ .

وإذا أُخْرِجَ الزَّكَاةُ وَوُضِعَ فِي مَصَارِفِهَا الشَّرْعِيَّةِ أَجْزَاءً ، لَكِنْ كَوْنُهُ
يُضَرِّفُهَا فِي أَقَارِبِهِ الْمَحْتَاجِينَ الَّذِينَ لَا يَرْتَهُمْ بِفَرْضٍ وَلَا بِتَعْصِيبٍ هَذَا أَوْلَى
وَأَحْسَنُ ، لَكِنْ نُوْ صَرَفَهَا فِي غَيْرِهِمْ أَجْزَاءً ، إِذَا كَانَتْ فِي الْمَصَارِفِ
الْثَّمَانِيَّةِ .

٢- (وَمُطْلَبِي) الْمُطْلَبِيُّ ؛ وَهُمْ أَلْ مُطْلَبُ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «إِنَّهُمْ لَمْ يَنفَارِقُونَا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ»^(١) ؛ حَيْثُ دَخَلُوا مَعَهُمْ فِي الشَّعْبِ وَقَتَ الْحِصَارِ وَالْمَقَاطِعَةِ .

٣- (وَمَوَالِيهِمَا) مَوَالِي بَنِي هَاشِمٍ وَمَوَالِي الْمُطْلَبِ وَهُمْ عَتَقَاؤُهُمْ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ»^(٢) .

٤- (وَلَا إِلَى فَقِيرَةٍ تَحْتَ غَنِيِّ مُتَّقِي) الْمَرْأَةُ الْفَقِيرَةُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ زَوْجٍ غَنِيٍّ يَنْفَقُ عَلَيْهَا لاسْتِغْنَائِهَا بِذَلِكَ عَنِ الزَّكَاةِ فَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ فَقِيرٍ أَوْ تَحْتَ غَنِيٍّ لَا يَنْفَقُ عَلَيْهَا أُعْطِيَتْ مِنَ الزَّكَاةِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَلَيْهَا .

٥- (وَلَا إِلَى فَرْعِهِ) وَلَا يَذْفَعُ زَكَاتَهُ إِلَى فَرْعِهِ ، وَهُمْ أَوْلَادُهُ وَأَوْلَادُ أَوْلَادِهِ ؛ لِيُجُوبَ نَفَقَتُهُمْ عَلَيْهِ .

٦- (وَأَصْلِهِ) وَلَا إِلَى أَصْلِهِ وَهُمْ آبَاؤُهُ وَأَجْدَادُهُ - وَإِنْ عَلَوْا - لِيُجُوبَ نَفَقَتُهُمْ عَلَيْهِ .

(١) أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ (٨١/٤) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٣٠/٧) ، (١٣١) مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٨٠) بِلفظ : «إِنَّا وَبَنُو عَبْدِ الْمُطْلَبِ لَمْ يَنْفَرِقُوا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ» مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ أَيْضًا .
(٢) أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ (٣٤٠/٤) مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٧/٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٧- (وَلَا إِلَى عَبْدٍ) وَلَا إِلَى عَبْدٍ وَهُوَ الْمَمْلُوكُ ، لِيُجُوبَ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ سَيِّدِهِ .

٨- (وَزَوْجٍ) وَلَا تَذْفَعُ الزَّوْجَةُ زَكَاتَهَا إِلَى زَوْجِهَا لِيُجُوبَ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ وَبِذَلِكَ تَرْجِعُ زَكَاتُهَا إِلَيْهَا .

وَأِنْ أَعْطَاهَا لِمَنْ ظَنَّهُ غَيْرَ أَهْلِ قَبَانٍ أَهْلًا، أَوْ بِالْعَكْسِ؛ لَمْ تُجْزِئْهُ، إِلَّا لِغَنِيِّ ظَنَّهُ فَقِيرًا.

الشرح:

(وَأِنْ أَعْطَاهَا لِمَنْ ظَنَّهُ غَيْرَ أَهْلِ قَبَانٍ أَهْلًا) إذا دَفَعَ زَكَاتَهُ لِمَنْ ظَنَّهُ غَيْرَ مُسْتَحِقٍّ لِلزَّكَاةِ قَبَانٍ أَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ لَهَا لَمْ تُجْزِئْهُ؛ لِعَدَمِ جَزْمِهِ بِنَيْهِ الزَّكَاةَ جِوْنِ دَفْعِهَا إِلَيْهِ.

(أَوْ بِالْعَكْسِ؛ لَمْ تُجْزِئْهُ) بَأَن دَفَعَهَا لِغَيْرِ أَهْلِهَا ظَنًّا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا فَتَبَيَّنَ بِخِلَافِ ظَنِّهِ لَمْ تُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى خَالُهُ غَالِبًا وَلَا يُعَدُّ بِالْجَهَالَةِ؛ لِأَنَّ الْمُدْفُوعَ لَهُ غَيْرَ مُسْتَحِقٍّ لَهَا فَلَمْ يَضَعَهَا فِي مَوْضِعِهَا.

(إِلَّا) إِذَا دَفَعَهَا (لِغَنِيِّ ظَنَّهُ فَقِيرًا) فَتُجْزِئُهُ لِخِفَاءِ الْفَقْرِ عَادَةً، وَلَا النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الرَّجُلَيْنِ الْجُلْدَيْنِ، وَقَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا مِنْهَا وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ، وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٍ»^(١)؛ وَلِأَنَّهُ إِلَى مَنْ يَعْتَقِدُهُ مُسْتَحِقًّا وَالْفَقْرُ أَمْرٌ خَفِيٌّ.

(١) أخرجه: أحمد (٢٢٤/٤)، وأبو داود (١٦٣٣)، والنسائي (٩٩/٥)، والدارقطني في «سننه» (١١٩/٢)، من حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار عن رجلين عن النبي ﷺ.

وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَفِي رَمَضَانَ وَأَوْقَاتِ الْحَاجَةِ أَفْضَلُ، وَتُسَنُّ بِالْفَاضِلِ عَنْ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ مَنْ يَمُوتُهُ، وَيَأْتُمْ بِمَا يُنْقِصُهَا.

الشرح:

(وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ مُسْتَحَبَّةٌ) هِيَ الصَّدَقَةُ غَيْرُ الْوَاجِبَةِ، لِمَا فَرَعَ الْمُؤَلِّفُ ﷺ مِنْ بَيَانِ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ - وَهِيَ الزَّكَاةُ - ذَكَرَ الصَّدَقَةَ الْمُسْتَحَبَّةَ؛ لِأَنَّ كُلَّ فَرِيضَةٍ يُشْرَعُ مَعَهَا سُنَّةٌ مِنْ جَنْبِهَا؛ كَالصَّلَاةِ النَّافِلَةِ وَالْفَرِيضَةِ، وَالصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ وَالْمُسْتَحَبَّةِ، وَالصَّيَامِ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ، وَالْحَجِّ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ تَكْمِيلُ الْفَرَضِ - إِذَا حَصَلَ فِيهِ تَقْصُصٌ - مِنَ الثَّقَلِ الَّذِي مِنْ جَنْبِهِ.

وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ حَتَّى اللَّهُ عَلَيْهَا فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَتُدْفَعُ بِمِثْلِ السُّوءِ»^(١).

وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ كُلُّ وَقْتٍ، وَتَتَأَكَّدُ وَتَزِيدُ فَضْلُهَا فِي الْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ؛ (وَفِي رَمَضَانَ) كَثُفَ رَمَضَانَ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ جِوْنِ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ»^(٢)... الحديث.

(١) أخرجه: الترمذي (٦٦٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠٣/٨) من حديث أنس ﷺ، وإسناده ضعيف.

(٢) أخرجه: البخاري (٤/١) (٣٣/٣) (٣٧/٤)، ومسلم (٧٣/٧)، والنسائي (٤/١٢٥)، وأحمد (٢٨٨/١)، ٣٦٣، ٣٦٦، من حديث عبد الله بن عباس ﷺ.

(وَأَوْقَاتِ الْحَاجَةِ أَفْضَلُ) وَتَأَكَّدُ وَيَزِيدُ فَضْلُهَا فِي أَوْقَاتِ الْحَاجَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ اِلْعَلَّ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْتَبَقٍ﴾ [البقرة: ١٤]؛ وَلِأَنَّ وَقْتَ الْحَاجَةِ فِيهِ سُدُّ حَاجَةِ الْمَلْهُوفِ، وَإِطْعَامُ الْجَائِعِ، وَكِسْوَةُ الْعَارِيِّ، وَسُدُّ حَاجَةِ الْمَخْتِاجِ.

وقوله: (وَتُسَنُّ بِالْفَاضِلِ عَنْ كِفَايَتِهِ...) إلخ، بَيَانٌ لِمَا تَخْرُجُ مِنْهُ الصَّدَقَةُ وَهُوَ مَا زَادَ عَمَّا يَحْتَاجُهُ هُوَ فِي نَفْسِهِ، وَعَمَّا يَحْتَاجُهُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَقْفَتُهُ، فَيَبْدَأُ بِنَفْسِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ بِمَنْ تَلَزَّمَهُ مَوْثِقَتُهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ تَصَدَّقَ بِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَإِنْدَا يَمْنُ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى»^(١).

(وَيَأْتِي بِمَا يُنْقِصُهَا) فَإِنْ كَانَتْ الصَّدَقَةُ تَنْقُصُ كِفَايَتَهُ أَوْ كِفَايَةَ مَنْ يَمُونُهُ وَيَحْصُلُ النُّصْرُ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُفِيَ بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَضْمَعَ مَنْ يَقُوتُ»^(٢) وَلِأَنَّ الْقِيَامَ بِكِفَايَتِهِ وَكِفَايَةَ مَنْ يَمُونُ أَمْرٌ وَاجِبٌ، وَالصَّدَقَةُ أَمْرٌ مُسْتَحَبٌّ، وَالوَاجِبُ يَقْدَمُ عَلَى الْمُسْتَحَبِّ.

(١) أخرجه: أحمد (٢٧٨/٢)، ٤٠٢، ٤٧٦، ٥٢٤ من حديث أبي هريرة ؓ، وفي الباب عن أبي سعيد الخدري، وابن عمر، وحكيم بن حزام، وأبي أمامة الباهلي ؓ.

(٢) أخرجه: أحمد (٢٦٠/٢)، ١٩٣، ١٩٤، وأبو داود (١٦٩٢)، من حديث عبد الله بن عمرو ؓ.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كِتَابُ الصَّيَامِ

- * بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ.
- * بَابُ مَا يُكْرَهُ وَمَا يُسْتَحَبُّ وَحُكْمُ الْقَضَاءِ.
- * بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ.
- * بَابُ الْإِغْتِكَافِ.

كِتَابُ الصَّيَامِ

المُدْرَج:

(كِتَابُ الصَّيَامِ) لَمَّا فَرَعَ الْمُؤَلَّفُ بِحَلْفِهِ مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ الَّتِي هِيَ الرُّكْنُ الثَّانِي مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ انْتَقَلَ إِلَى الرُّكْنِ الثَّالِثِ ، وَهُوَ الصَّيَامُ ؛ فَإِنَّ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ هُوَ أَخَذُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ .

و«الصَّيَامُ» فِي اللَّغَةِ : الْإِمْسَاكُ^(١) ، يُقَالُ لِلْسَّائِثِ عَنِ الْكَلَامِ : «صَائِمٌ» ، قَالَ تَعَالَى عَنْ مَرْيَمَ : ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ (مريم : ٢٦) ، وَكَذَلِكَ الْمُصْبِيكُ عَنِ الْمَشْيِ يُقَالُ لَهُ صَائِمٌ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

خَيْلُ صِيَامٍ وَأُخْرَى غَيْرُ صَائِمَةٍ تَحْتَ الْعِجَاجِ وَأُخْرَى تَعْلُكُ اللَّجْمَا
فَالْخَيْلُ الصَّيَامُ ، يَعْنِي : الْوَاقِفَةُ عَنِ الْعَدْوِ .

(١) انظر : «تهذيب اللغة» للأزهري (٢٥٩/١٢) .

وأما في الشرع، فالصَّيَامُ: هو الإِسْتِئْثَانُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَسَائِرِ الْمُفْطَرَاتِ، بِنَيْءٍ، مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ^(١).

• وهو يُنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

صَوْمٌ وَاجِبٌ: كصيام شهر رَمَضَانَ، وَصَوْمُ الْكَفَّارَةِ، وصوم الثُّدْرِ. وصيامٌ مُسْتَحَبٌّ: كصيام يَوْمِ الْخَوْبِيسِ وَالْاِثْنَيْنِ مِنْ كُلِّ أُسْبُوعٍ، وثلاثة أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَسِتٌّ مِنْ شَوَّالٍ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ صَوْمِ الطَّطْوِيعِ.

والصَّيَامُ فِي الشَّرْعِ الَّذِي هُوَ تَرْكُ الشَّهَوَاتِ مِنَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ وَالِاسْتِمْتَاعِ بِالزُّرُجَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فِيهِ امْتِحَانٌ لِلْعَبِيدِ، وَفِيهِ يَتَغَلَّبُ الْإِنْسَانُ عَلَى شَهَوَاتِهِ وَعَلَى نَفْسِهِ الْأَمَارَةِ بِالسُّوءِ؛ فَإِنَّهُ يَتْرُكُ أَحَبَّ شَيْءٍ إِلَيْهِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ فِي أَشَدِّ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، كَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَتْرُكُهَا وَنَفْسُهُ تُحِبُّهَا وَتَمِيلُ إِلَيْهَا، أَوْ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا فَيَتْرُكُهَا طَاعَةً لِلَّهِ ﷻ؛ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «الصَّوْمُ لِي، وَأَنَا أَنْجِزِي بِهِ، يَتْرُكُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي، لِلصَّائِمِ فَرْخَتَانِ: فَرْخَةٌ عِنْدَ فِطْرِهِ، وَفَرْخَةٌ عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ، وَلَيُحْلُوفُ قَمِ الصَّائِمِ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْلُوبِ»^(٢).

(١) انظر: «المطلع» (ص: ١٤٥)، و«الدر النقي» (١/٣٥٥).

(٢) أخرجه: البخاري (٣/٣١)، (٣٤)، (١٧٥/٩)، ومسلم (٣/١٥٧)، (١٥٨) من حديث أبي هريرة ﷺ بنحوه.

فَالصَّائِمُ حَصَلَ عَلَى هَذِهِ الْمِيزَاتِ، كَذَلِكَ الصَّيَامُ حَصَلَ عَلَى هَذِهِ الْمِيزَاتِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَعْمَالِ، بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ الصَّيَامُ مِنَ الْأَسْرَارِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي أَجَلُّهَا وَأَعْظَمُهَا خَوْفُ اللَّهِ ﷻ، وَتَقْدِيمُ طَاعَتِهِ عَلَى طَاعَةِ النَّفْسِ وَالْهَوَى.

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِرُؤْيَةِ هِلَالِهِ .

الشرح:

(يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ) هَذَا هُوَ الصَّوْمُ الْوَاجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ، لَيْسَ هُنَالِكَ صَوْمٌ يَجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ إِلَّا شَهْرُ رَمَضَانَ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَ تَكْفُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] ومعنى كُتِبَ: فُرِضَ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِيُكْمِلُوا لِيَدِّهِ وَلِكُمْلُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥] فصيَّامُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ، وَذَلِكَ لِأَمْرِ اللَّهِ بِجَلِّ وَعَلَا بِصِيَامِ هَذَا الشَّهْرِ.

فَمَنْ لَيْسَ عَنْدهُ مَانِعٌ مِنَ الصِّيَامِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ أَدَاءً، وَمَنْ كَانَ عَنْدهُ مَانِعٌ مِنَ الصِّيَامِ، لِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْدَارِ الَّتِي تُبَحِّسُ الْفِطْرَ، فَإِنَّهُ يَصُومُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، بَانَ يَقْضِي الْأَيَّامَ الَّتِي أَفْطَرَهَا مِنْ رَمَضَانَ، مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

(بِرُؤْيَةِ هِلَالِهِ)، يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الْأَهْلِ كُلِّ مَن مَّوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩] فَجَعَلَ اللَّهُ الْأَهْلَ مَوَاقِيتَ لِلْعِبَادَاتِ، وَمِنْهَا

صِيَامُ رَمَضَانَ، فَإِذَا رُؤِيَ الْهِلَالُ، - بَانَ رَأَاهُ وَاحِدٌ يَثْبُتُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - وَجَبَ عَلَى الْجَمِيعِ الصَّوْمُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيِيهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيِيهِ»^(١) فَيَجِبُ الصِّيَامُ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ.

الأمْرُ الثَّانِي: إِكْمَالُ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»^(٢).

وَمَعْنَى «غَمَّ عَلَيْكُمْ» يُعْنِي: لَمْ يَزِ الْهِلَالُ بِسَبَبِ الْغَيْمِ أَوْ الْقَمَرِ^(٣)، فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ يُكْمِلُونَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، لِمَا جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا»^(٤) هَذَا هُوَ الْأَمْرُ الثَّانِي.

وَلَا يُجُوزُ الصِّيَامُ بِنَاءً عَلَى الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَشْرَعَهُ اللَّهُ وَلَمْ يَشْرَعْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَالِنَّبِيِّ ﷺ عَلَّقَ الصِّيَامَ بِالرُّؤْيَةِ فَقَالَ: «صُومُوا لِرُؤْيِيهِ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيِيهِ» فَلَا يُجُوزُ الصِّيَامُ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ، إِمَّا بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ كَمَا هُنَا، وَإِمَّا بِإِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»^(٥).

وَالْحِسَابُ الْفَلَكَيُّ لَا يُجُوزُ أَنْ يُعْلَقَ بِهِ الصِّيَامُ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ بَشَرِيٌّ

(١) أخرجه: البخاري (٣٤/٣ - ٣٥)، ومسلم (١٢٤/٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه: البخاري (٣٣/٣، ٣٤)، ومسلم (١٢٢/٣) من حديث ابن عمر ؓ.

(٣) الفترة: غُبْرَةٌ يَعْطُوهَا سَوَادُ كَالِدَخَانِ. «لسان العرب» (٧١/٥).

.....

يُخَطِئُ وَيَصِيبُ وَلَا يُحْسِنُهُ كُلُّ أَحَدٍ، وَلَئِنْ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْنَا بِالصِّيَامِ بِنَاءً عَلَى الْحَسَابِ الْفَلَكَيِّ، وَإِنَّمَا أَمَرْنَا بِالصِّيَامِ بِنَاءً عَلَى رُؤْيِيهِ الْهَلَالِ.

والرؤية سواء كانت بالعَيْن المجردة أو بواسطة المكبرات والمناظير التي بالمراسد أو غيرها، فَإِنَّ هَذَا لَا يُخْرِجُ الْأَمْرَ عَنِ الرُّيَا، لَكِنَّهَا صَارَتْ رُيَاً بِوَسْطَةٍ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يُسْتَعَانَ بِالْأَلَاكِ الْمَكْبَرَةِ وَالْمَرَاصِدِ لِرُيَاهِ الْهَلَالِ؛ وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

فَإِنْ لَمْ يَرِ مَعَ صُحُورِ لَيْلَةِ الثَّلَاثِينَ أَصْبَحُوا مُفْطِرِينَ، وَإِنْ خَالَ دُونَهُ عَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ يَجِبُ صَوْمُهُ وَإِنْ رُؤِيَ نَهَارًا فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ.

الشرح:

(فَإِنْ لَمْ يَرِ مَعَ صُحُورِ لَيْلَةِ الثَّلَاثِينَ أَصْبَحُوا مُفْطِرِينَ) سَبَقَ أَنَّ الصِّيَامَ يَجِبُ بِرُيَاهِ الْهَلَالِ، فَإِذَا رُؤِيَ الْهَلَالُ وَجِبَ الصَّوْمُ، هَذَا لَا يَخْلَافُ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَإِذَا لَمْ يَرِ الْهَلَالُ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَمْنَعُ مِنَ الرُّيَا؛ لِأَنَّ الْجَوْ صَافٍ، لَيْسَ فِيهِ سَحَابٌ وَلَا قَتَرٌ وَلَا فِيهِ شَيْءٌ يَمْنَعُ مِنَ الرُّيَا، فَلَا يَخْلَافُ أَنَّهُمْ يُصْبِحُونَ مُفْطِرِينَ، وَلَا يَصُومُونَ يَوْمَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ الْهَلَالُ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنَ رُؤْيِيهِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ الْهَلَالُ، فَيُصْبِحُونَ مُفْطِرِينَ.

(وَإِنْ خَالَ دُونَهُ عَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ) أَمَا إِذَا لَمْ يَرِ الْهَلَالُ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ بِسَبَبِ الْحَاجِبِ الَّذِي حَجَبَهُ مِنْ عَيْمٍ أَوْ قَتَرٍ، فَهَذَا مَوْضِعُ الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَيُسَمَّى يَوْمَ الشُّكِّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَكْرَهٌ لَشَعْبَانَ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، وَأَنَّ الْهَلَالَ قَدْ ظَهَرَ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَرِ بِسَبَبِ الْحَائِلِ الَّذِي خَالَ دُونَهُ.

فَجَمْعُهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُمْ يُصْبِحُونَ مُفْطِرِينَ^(١)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيِيهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيِيهِ، فَإِنْ عَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَفْطَرُوا لَهُ» وَفِي رِوَايَةٍ:

(١) انظر: «المعني» (٤/ ٣٣٠).

«فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً»، فرواية: «أكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً» تفسر قوله ﷺ: «فأفقدوا له»، فيجب الإفطار في يوم الثلاثين؛ لأنه لم ير الهلال، ولا يجوز الصوم في يوم الشك على أنه من رمضان؛ لقوله ﷺ: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين»^(١)، ولقول عمار ﷺ: الذي يصوم اليوم الذي يشك فيه قد عصى أبا القاسم ﷺ^(٢).

(فظاهر المذهب يجب صومه) ودفع طائفة من أهل العلم إلى أنه يجب صوم يوم الشك، وهو الذي يصادف يوم الثلاثين من شعبان، ويحول دون رؤية الهلال خائل من غيم أو قتر؛ فيصام. وهذا ظاهر مذهب الإمام أحمد، وعليه جماعة من أهل العلم^(٣).

ولكن؛ الراجح هو القول الأول، وهو تحريم صوم يوم الشك.

ورؤية الهلال تكون عند غيبوبة الشمس.

(وإن رؤي نهارة) وإذا رُئي الهلال في النهار بعد الزوال فإنه يكون (لليلة المقبلة)؛ لأن رؤية بعد الزوال علامة على أنه لليلة المقبلة، وأن الشمس ستسبقه في الغروب، وأما إذا رُئي قبل الزوال فإنه يكون لليلة الماضية.

(١) أخرجه: البخاري (٣٥/٣ - ٣٦)، ومسلم (١٢٥/٣) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه: أبو داود (٢٣٣٤)، والترمذي (٦٨٦)، والنسائي (١٥٣/٤)، وابن ماجه (١٦٤٥).

(٣) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ١٥٩).

وإذا رآه أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم، ويصام برؤية عدل ولو أثنى، فإن صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوماً فلم ير الهلال أو صاموا لأجل غيم لم يقطروا، ومن رأى وحده هلال رمضان ورده قوله، أو رأى هلال شوال صام.

الشرح:

(وإذا رآه أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم، ويصام برؤية عدل) ليس من شرط الرؤية التي يجب بها الصوم أن يراه الناس كلهم، وإنما يكفي إذا رآه واحد عدل من المسلمين، فيلزم الناس كلهم الصوم لرؤية الواحد، وذلك لأن ابن عمر ﷺ أخبر النبي ﷺ أنه رأى الهلال، فأمر النبي ﷺ المسلمين بالصيام^(١)؛ بناء على رؤية ابن عمر، وهو شخص واحد.

(ولو أثنى) حتى ولو كان هذا الواحد امرأة؛ لأنها من المسلمين، ويصدق على رؤية الواحد - رجلاً كان أو أثنى - قوله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»^(٢)؛ لأنه لم يحدد العدد الذي يجب الصوم برؤيته، ولأنه ﷺ أمر بالصيام بناء على رؤية الواحد، وهو ابن عمر، كما سبق.

(١) أخرجه: أبو داود (٢٣٤٢)، وابن حبان (٣٤٤٧)، والدارقطني (١٥٦/٢)، والحاكم (٤٢٣/١)، والبيهقي (٢١٢/٤).

(٢) أخرجه: البخاري (٣٤/٣ - ٣٥)، ومسلم (١٢٤/٣) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(فَإِنْ صَامُوا بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَلَمْ يَرِ الْهَيْلَالُ) وَإِذَا صَامُوا بِنَاءً عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ فِي دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَ لَمْ يَرِ الْهَيْلَالُ، فَإِنَّهُمْ لَا يُفْطِرُونَ احتياطًا للعبادة؛ ولأنَّ رُؤْيَا الْوَاحِدِ لَا يُعْتَدُ بِهَا فِي الْإِفْطَارِ فَلَا يُعْتَدُ بِالْبِنَاءِ عَلَيْهَا فِي الدُّخُولِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْوَاحِدُ مَتَوَهِّمًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا صَامُوا بِرُؤْيَا اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ ثُمَّ اكْتَمَلُوا ثَلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ، فَإِنَّهُمْ يُفْطِرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ صَامُوا بِرُؤْيَا اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ، فَيَبْنِي إِكْمَالَ الشَّهْرِ عَلَى رُؤْيَاهُمْ فِي الدُّخُولِ، لِأَنَّ رُؤْيَاهُمْ مُتَبَيِّنَةٌ.

(أَوْ صَامُوا لِأَخْلٍ غَنِيمٍ لَمْ يُفْطِرُوا) أَيِ إِذَا صَامُوا يَوْمَ الْغَنِيمِ عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى فِي الْمَذْهَبِ، فَإِذَا صَامُوا يَوْمَ الشَّكِّ وَمَضُوا فِي الصَّيَامِ، وَلَمْ يَرِ الْهَيْلَالُ فِي تَمَامِ الثَّلَاثِينَ فَإِنَّهُمْ لَا يُفْطِرُونَ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّ صَوْمَهُمُ الْأَوَّلَ كَانَ مُتَقَدِّمًا لِلشَّهْرِ.

(وَمَنْ رَأَى وَخَلَهُ هَيْلَالُ رَمَضَانَ وَرَدَّ قَوْلَهُ) بَأَنَّ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَدَلٍ وَلَمْ يَصُمْ النَّاسُ بِنَاءً عَلَى رُؤْيِيهِ؛ فَإِنَّهُ هُوَ يَصُومُ وَلَوْ لَمْ يَصُمْ النَّاسُ عَمَلًا بِرُؤْيِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَأَى الْهَيْلَالَ، فَيَصُومُ هُوَ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (صَامَ).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(١)، فَلَا

(١) وَهُوَ اخْتِيارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ. انظر: «الإنصاف» (٢٧٧/٣).

يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ إِذَا انْفَرَدَ هُوَ بِالرُّؤْيَا، وَلَمْ يُقْبَلْ خَبَرُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَوْمُكُمْ يَوْمَ تَصُومُونَ»^(١) أَوْ: «الصَّوْمُ يَوْمَ يَصُومُ النَّاسُ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ»^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٧٣٠٤)، وَالدَّارِقُطْنِي (١٦٤/٢)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٢٥٧/٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٩٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ تَفْطِرُونَ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ تَضْحُونَ».

وَيُلْزَمُ الصَّوْمُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ قَادِرٍ .

الشرح:

(وَيُلْزَمُ الصَّوْمُ) هذا بيانُ شُرُوطِ وَجُوبِ الصَّوْمِ :

• يجبُ الصومُ بشروطٍ :

الشرطُ الأولُ : (لِكُلِّ مُسْلِمٍ) الإسلامُ ، فلا يصحُّ الصومُ إلَّا مِن مُسْلِمٍ كسائرِ العباداتِ يُشْتَرَطُ لَهَا الإسلامُ ، فَلَوْ بَدَأَ الصَّوْمَ مِن أَوَّلِ النَّهَارِ وَهُوَ غَيْرُ مُسْلِمٍ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِزُهُ هَذَا الْيَوْمَ ؛ لِأَنَّهُ مَضَى جُزْءٌ مِنْ أَوَّلِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُسْلِمٍ ، فلا يصحُّ مِنْهُ هَذَا الصَّوْمُ ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ عِبَادَةٌ ؛ لقوله تعالى : ﴿وَقَرِئْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَبَجَلْنَاهُ هَبْكَ مَنْشُورًا﴾ [الفرقان : ٢٣] .

الشرطُ الثاني : (مُكَلَّفٍ) أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا ، وَهُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ ، فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَنْهُ الْقَلَمُ ؛ لقوله ﷺ : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ»^(١) فذكر منهم : «الصَّغِيرُ حَتَّى يَحْتَلِمَ» والمرادُ بِ«الْقَلَمِ» : قَلَمُ التَّكْلِيفِ .

وكذلكَ لَوْ كَانَ بِالْعَاقِلِ غَيْرُ عَاقِلٍ ، كَالْمَعْتُوهِ وَالْمَجْنُونِ فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الصَّوْمُ مَا دَامَ أَنَّهُ غَيْرُ عَاقِلٍ ، كَمَا أَنَّهَا لَا تُلْزَمُهُ سَائِرُ الْعِبَادَاتِ ؛ لقوله ﷺ : «وَالْمَجْنُونُ حَتَّى يُفِيْقَ»^(٢) .

(١) أخرجه : أحمد (١٤٠/١ ، ١٥٨) ، وأبو داود (٤٣٩٩ - ٤٤٠٢) ، والترمذي (١٤٢٣) ، وابن ماجه (٢٠٤٢) من حديث علي رضي الله عنه .

الشرط الثالث : (قَادِرٍ) أَنْ يَكُونَ الْمَكْلَفُ قَادِرًا ، يَخْرُجُ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُ الْمَكْلَفُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الصَّوْمُ أدَاءً ، لَكِنْ إِنْ كَانَ يُرْجَى زَوَالُ الْمَانِعِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، كَالْمَرِيضِ يُرْجَى شِفَاؤُهُ فَإِنَّهُ يُفْطِرُ وَيَقْضِي مِنْ أَيَّامٍ أُخْرٍ ، وَإِنْ كَانَ لَا يُرْجَى زَوَالُ الْمَانِعِ كَالْكَبِيرِ الْهَرِمِ وَالْمَرِيضِ الزَّيْنِ ، فَإِنَّهُ يُطْعِمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا ؛ لقوله تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة : ١٨٤] .

وَإِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَجِبَ الْإِمْسَاكُ وَالْقَضَاءُ عَلَى كُلِّ مَنْ صَارَ فِي أَثْنَائِهِ أَهْلًا لَوُجُوبِهِ، وَكَذَا حَائِضٌ وَنَفْسَاءٌ طَهَرَتَا وَمُسَافِرٌ قَدِمَ مُفْطِرًا.

الشرح:

(وَإِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَجِبَ الْإِمْسَاكُ وَالْقَضَاءُ عَلَى كُلِّ مَنْ صَارَ فِي أَثْنَائِهِ أَهْلًا لَوُجُوبِهِ) إِذَا تَأَخَّرَ خَبَرُ رُؤْيَا الْهِلَالِ عَنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَمْ تَكُنْ الْبَيْتَةُ إِلَّا فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، فَإِنَّهُمْ يَصُومُونَ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ، وَيَقْضُونَ هَذَا الْيَوْمَ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ؛ لِأَنَّهُ مَضَى أَوَّلُهُ وَهُمْ لَمْ يَصُومُوا، لَكِنَّهُمْ يُنْسَبُكَوْنَ بِقِيَّتِهِ اخْتِرَامًا لِلْوَقْتِ.

(وَكَذَا حَائِضٌ وَنَفْسَاءٌ طَهَرَتَا وَمُسَافِرٌ قَدِمَ مُفْطِرًا) وَكَذَا يَلْزَمُ الْإِمْسَاكُ بِقِيَّةِ الْيَوْمِ كُلِّ مَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ تَرَكَ مِنْ أَجْلِهِ الصَّيَامَ، ثُمَّ زَالَ عُذْرُهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ؛ كَالْحَائِضِ إِذَا طَهَرَتْ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَكَالْمَرِيضِ إِذَا شَفِيَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَهُوَ مُفْطِرٌ، وَكَالْمُسَافِرِ إِذَا قَدِمَ وَانْتَهَى سَفَرُهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَهُوَ مُفْطِرٌ، فَإِنَّ كُلَّ هَؤُلَاءِ يَلْزِمُهُمُ الْإِمْسَاكُ بِقِيَّةِ الْيَوْمِ احْتِرَامًا لِلْوَقْتِ، وَيَقْضُونَ بَدَلَهُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَصُومُوهُ كَامِلًا.

وَمَنْ أَفْطَرَ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُزْجَى بِرُؤْيَا أَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

الشرح:

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ وَجِبَ الصَّوْمُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلِّفٍ قَادِرٍ.

وقوله: «قَادِرٌ» يُخْرِجُ بِهِ غَيْرَ الْقَادِرِ، وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الأول: غير قادر يُزْجَى زَوَالُ الْمَانِعِ عَنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَهَذَا يُفْطِرُ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، وَيَقْضِي إِذَا زَالَ عُذْرُهُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ أُمَّيْسَةٌ أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» [البقرة: ١٨٤] فَأَبَاحَ لِلْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ أَنْ يُفْطِرَا مِنْ رَمَضَانَ، وَأَنْ يَقْضِيَا بَدَلُ مَا أَفْطَرَاهُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

الثاني: (وَمَنْ أَفْطَرَ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُزْجَى بِرُؤْيَا أَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا) مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّيَامِ، حَاضِرًا وَلَا يُزْجَى زَوَالُ الْمَانِعِ عَنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَهَذَا كَالْكَبِيرِ الْهَرَمِ، فَالْكَبِيرُ لَا يُزْجَى زَوَالُهُ، وَكَذَلِكَ الْمَرِيضُ مَرَضًا مُزْمِنًا لَا يُزْجَى لَهُ شِفَاءٌ، فَهَذَا لَا يُنْتَظَرُ مِنْهُ الْقَضَاءُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْدِمَ الزُّدِيَّةَ بَدَلُ الصَّيَامِ، وَهِيَ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِمِقْدَارِ نَصِيفِ الصَّاعِ؛ كِيلُو وَنَصِيفٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَعَلَى الَّذِينَ يُبْطِلُونَ صِيَامَهُمْ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ» [البقرة: ١٨٤] أَيْ: لَا يَسْتَطِيعُونَ الصَّيَامَ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ مُزْمِنٍ، فَهَذَا يُخْرِجُ عَنْ الصَّيَامِ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ،

سَوَاءُ أَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فِي يَوْمِهِ ، أَوْ جَمَعَ عَدَدَ الْأَيَّامِ وَأَخْرَجَ عَنْهَا الطَّعَامَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ كَيْلَوْ وَنَصَفَ ، وَخَرَجَهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً ، أَوْ يَفْرِقُهَا عَلَى الْأَيَّامِ ، وَسَوَاءُ دَفَعَهَا لِفَقِيرٍ وَاحِدٍ أَوْ دَفَعَهَا لَعَدَّةٍ فَقَرَاءَ ؛ الْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ .

وَيُسْنُ لِلْمَرِيضِ يَضْرُهُ ، وَلِلْمُسَافِرِ يَقْصُرُ . وَإِنْ نَوَى حَاضِرٌ صَوْمَ يَوْمٍ ثُمَّ سَافَرَ فِي أَثْنَائِهِ فَلَهُ الْفِطْرُ .

الشرح :

(وَيُسْنُ لِلْمَرِيضِ يَضْرُهُ) يُسْنُ الْفِطْرُ لِلْمَرِيضِ الَّذِي يَضْرُهُ الصِّيَامُ ؛ لقوله ﷺ : «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الْيَمِينِ مِنْ حَرَجٍ» [الحج : ٧٨] .

(وَلِلْمُسَافِرِ يَقْصُرُ) وَكَذَلِكَ الْمُسَافِرُ الَّذِي يُنَاحُ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلَاةَ الرَّبَاعِيَّةَ ، فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُفِطِرَ ، فإِذَا تَكَلَّفَ وَصَامَ وَهُوَ مَرِيضٌ أَوْ صَامَ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَصِيَامُهُ صَحِيحٌ ، وَلَكِنْ فِطْرُهُ أَفْضَلُ ؛ لقوله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رَخْصُهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ»^(١) .

لَكِنْ ؛ لَوْ صَامَ الْمَرِيضُ أَوْ صَامَ الْمُسَافِرُ أَجْزَاءَ الصِّيَامِ ، عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْعُهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ^(٢) ، فَإِذَا تَكَلَّفَ وَصَامَ وَهُوَ مَرِيضٌ أَوْ صَامَ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَصِيَامُهُ صَحِيحٌ ، وَلَكِنْ فِطْرُهُ أَفْضَلُ ؛ لقوله ﷺ : «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»^(٣) .

(وَإِنْ نَوَى حَاضِرٌ صَوْمَ يَوْمٍ ثُمَّ سَافَرَ فِي أَثْنَائِهِ فَلَهُ الْفِطْرُ) وَلَوْ نَوَى

(١) أخرجه : أحمد (١٠٨/٢) ، وابن حبان في «صحيحه» (٢٧٤٢) من حديث عبد الله ابن عمر ؓ .

(٢) انظر : «المغني» (٣٤٧/٤) .

(٣) أخرجه : البخاري (٤٤/٣) ، ومسلم (١٤٢/٣) من حديث جابر بن عبد الله ؓ .

.....

الصَّوْمُ وهو مقيم وصام أول النهار، ثم سافر في أثناء النهار فله أن يفطر؛ لأنه يصدق عليه أنه مسافر، والله جل وعلا يقول: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَنْكَارِهِ أَخْرَجْ﴾ [البقرة: ١٨٥] فإن أكمل هذا اليوم الذي صام أوله وهو مقيم، ثم سافر في أثناءه، كان أحسن وأحوط، وإن أفطر فإنه يفطر بعد خروجه من البلد ولا يفطر وهو داخل ببلده؛ لأنه لا يسمى مسافرًا إلا إذا خرج من البلد.

وإن أفطرت حاملة أو مرضع خوفًا على أنفسهما قضاة فقط، وعلى ولديهما قضاة وأطعمتا لكل يوم مسكينًا.

الشرح:

(وإن أفطرت حاملة أو مرضع خوفًا على أنفسهما قضاة فقط) كذلك الحامل والمرضع، إذا احتاجتا إلى الإفطار ففطرا؛ لأنهما تدخلان في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْيَتَامَىٰ الْيَتَامَىٰ وَفِي كَفَالَتِهِمَا الْكَفَالَةُ﴾ [البقرة: ١٨٤] وعليهما القضاء من أيام آخر، هذا لاجتماع فيه.

(وعلى ولديهما قضاة وأطعمتا لكل يوم مسكينًا) ولكن؛ إن كان الفطر خوفًا على أنفسهما من مشقة الحمل فإنه ليس عليهما فدية، بل يكفي القضاء، وإن كان الخوف على ولديهما فقط؛ أي: على الحمل وعلى الرضيع، فإن عليهما مع القضاء إطعام مسكين عن كل يوم.

الحاصل؛ أن الحامل أو المرضع إذا أفطرتا خوفًا على أنفسهما، فليس عليهما إلا القضاء، وإن كان الإفطار خوفًا على غيرهما؛ أي: خوفًا على الحمل أو على الرضيع، فعليهما شيان: الشيء الأول: القضاء، والشيء الثاني: الإطعام عن كل يوم مسكينًا.

• تلخص أن الذين يفطرون في نهار رمضان هم:

١- المريض الذي يشق عليه الصيام ومرضه يرجى شفاؤه.

٢- المسافر سفر قصر.

.....

٣- الحامل التي تخاف على نفسها، أو على حملها من الصيام.

٤- المريض التي تخاف على نفسها أو على رضيعها من الصيام.

٥- المريض مريضاً لا يرجى برؤه.

٦- الكبير الهرم الذي معه عقله ولا يستطيع الصيام.

وجميع من يرخص لهم في الفطر يجب عليهم القضاء، ما عدا المريض مريضاً مزمناً، والكبير الهرم فيقدمان الفدية بدلاً عن الصيام.

وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ وَلَمْ يَفِقْ جُزْءاً مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ، لَا إِنْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ. وَيَلْزَمُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطْ.

الشرح:

(وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ) لَوْ نَوَى الصَّيَّامَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ أَوْ أَصَابَهُ جُنُونٌ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ؛ لِفَقْدَانِ الْعَقْلِ الَّذِي هُوَ مَطْلُ التَّكْلِيفِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ»، وذكر منهم: «المجنون حتى يفيق»^(١).

(وَلَمْ يَفِقْ جُزْءاً مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ) أَمَّا لَوْ أَفَاقَ جُزْءاً مِنَ النَّهَارِ بَانَ زَالَ عَنْهُ الْجُنُونُ أَوْ الْإِغْمَاءُ، وَلَوْ لِحِظَةٍ مِنَ النَّهَارِ؛ فَإِنَّهُ يَصِحُّ صِيَامُهُ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الَّذِي أَفَاقَ فِيهِ عَادَتْ فِيهِ نِيَّةُ الصَّيَّامِ، بِخِلَافِ الَّذِي أُغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ أَوْ جُنَّ جَمِيعَ النَّهَارِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ لِعَدَمِ وُجُودِ النِّيَّةِ مِنْهُمَا.

(لَا إِنْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ) وَأَمَّا النَّوْمُ؛ فَلَوْ نَوَى الصَّيَّامَ ثُمَّ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ صَحَّ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّ النَّائِمَ مَعَهُ عَقْلُهُ وَإِدْرَاكُهُ، فَالنَّوْمُ أَخَفُّ مِنَ الْجُنُونِ وَمِنَ الْإِغْمَاءِ.

(وَيَلْزَمُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطْ) وَلَيْسَ عَلَيْهِ كِفَارَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدْ إِبْطَالَ صِيَامِهِ.

(١) أخرجه: أحمد (١٠٠/٦، ١٠١، ١٤٤)، وأبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (٦/١٥٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَيَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ لِصَوْمِ كُلِّ يَوْمٍ وَاجِبٍ، لَا نِيَّةَ الْفَرِيضَةِ. وَيَصِحُّ الثَّقُلُ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَيَعْدَهُ.

الشرح:

(وَيَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ لِصَوْمِ كُلِّ يَوْمٍ وَاجِبٍ، لَا نِيَّةَ الْفَرِيضَةِ) مِنْ شُرُوطِ صَحَةِ الصِّيَامِ: النِّيَّةُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»، فَلَوْ تَرَكَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَالْمَفْطَرَاتِ كُلَّ النَّهَارِ لَكُنْهُ لَمْ يَتَوَّ الصِّيَامَ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ صِيَامًا، وَلَا يُؤْجَرُ عَلَيْهِ، لِعَدَمِ النِّيَّةِ.

● وَالصِّيَامُ لَهُ حَالَتَانِ:

الحالة الأولى: أَنْ يَكُونَ صِيَامٌ فَرَضٍ، كَصِيَامِ رَمَضَانَ وَصِيَامِ الْكَفَّارَةِ وَصِيَامِ النَّذْرِ؛ هَذَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ النِّيَّةُ بِهِ مِنَ اللَّيْلِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ لِيَكُونَ جَمِيعُ الْيَوْمِ عَلَى نِيَّةٍ لِلصِّيَامِ، وَلَا تَمُضِي مِنْهُ قَرَّةٌ لَيْسَ فِيهِ نِيَّةٌ لِلصِّيَامِ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَجْمَعْ النِّيَّةَ مِنَ اللَّيْلِ»^(١).

الحالة الثانية: (وَيَصِحُّ الثَّقُلُ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَيَعْدَهُ) إِذَا كَانَ الصَّوْمُ نَافِلَةً، فَإِنَّهُ يَصِحُّ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ، فَلَوْ أَصْبَحَ وَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ وَلَمْ يَتَوَّ الصِّيَامَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، ثُمَّ نَوَاهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ؛ صَحَّ ذَلِكَ فِي

(١) أخرجه: أحمد (٢٨٧/٦)، وأبو داود (٢٤٥٤)، والترمذي (٧٣٠)، والنسائي (٤/١٩٦) عَنْ حَدِيثِ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

النَّافِلَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمًا بَيْتَهُ فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: إِنِّي إِذَا صَائِمٌ^(١)، فَدَلَّ عَلَى صَحَةِ نِيَّةِ صَوْمِ الثَّقُلِ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا نَوَى فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَلَئِنْ الثَّقُلُ أَوْسَعُ مِنَ الْفَرِيضَةِ.

(١) أخرجه: مسلم (١٥٩/٣)، وأحمد (٤٩/٦)، (٢٠٧) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَلَوْ نَوَىٰ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ فَرَضِي لَمْ يُجْزِئْهُ، وَمَنْ نَوَىٰ الْإِفْطَارَ أَفْطَرَ.

الشرح:

(وَلَوْ نَوَىٰ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ فَرَضِي لَمْ يُجْزِئْهُ) لو قال: أنا أصوم غداً فإن كان غداً من رمضان فإنه يكون من رمضان، وإلا فإنه يكون نافلاً؛ لم يُجْزِئْهُ هَذَا الصَّوْمُ إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ، وَالنِّيَّةُ لَا يَجُوزُ التَّرَدُّدُ فِيهَا، وَلَا التَّعْلِيقُ فِيهَا.

(وَمَنْ نَوَىٰ الْإِفْطَارَ أَفْطَرَ) لَوْ كَانَ صَائِماً صَوْماً وَاجِباً مِنْ رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ، كَمَنْ يَصُومُ قَضَاءً أَوْ كَفَّارَةً أَوْ تَذَرًا، ثُمَّ نَوَىٰ فِي آثَاءِ النَّهَارِ أَنَّهُ يُفْطِرُ، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ صَوْمُهُ بِنِيَّةِ الْإِفْطَارِ، وَلَوْ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ وَلَمْ يَأْخُذْ مُفْطِراً؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ النِّيَّةَ، وَالصَّوْمُ إِذَا بَصَحَ مَعَ اسْتِمْرَارِ النِّيَّةِ.

وصوم الفرض إنما يصح مع استمرار النية، وهذا مضى عليه وقت وهو قد قطع النية فيه، فإنه يفطر بمجرد نية الإفطار.

أما في النفل فلا ينقطع إلا بالأكل أو الشرب أو ما يفسد الصيام، ومجرد النية للإفطار في النفل لا تنقطعه. وإنما هذا في الفرض خاصة؛ لأن النفل يصح بنية من النهار، كما سبق، فلو عاود النية واستمر صبح نفل.

بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ

مَنْ أَكَلَ، أَوْ شَرِبَ، أَوْ اسْتَعْطَ، أَوْ اخْتَقَنَ، أَوْ اكْتَنَحَلَ بِمَا يَصِلُ إِلَى خَلْقِهِ، أَوْ أَدْخَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْئاً مِنْ أَيْ مَوْضِعٍ كَانَ غَيْرَ إِخْلِيلِهِ.

الشرح:

(بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ) الصَّوْمُ لَهُ مُفْسِدَاتٌ وَمِبْطَلَاتٌ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

القسم الأول: ما يفسد الصوم ولا يوجب الكفارة.

والقسم الثاني: ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة، وهذا سيأتي بيانه - إن شاء الله.

أولاً: ما يفسد الصوم، ولا يوجب الكفارة:

(مَنْ أَكَلَ، أَوْ شَرِبَ، أَوْ اسْتَعْطَ، أَوْ اخْتَقَنَ، أَوْ اكْتَنَحَلَ بِمَا يَصِلُ إِلَى خَلْقِهِ، أَوْ أَدْخَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْئاً مِنْ أَيْ مَوْضِعٍ كَانَ غَيْرَ إِخْلِيلِهِ).

المفطرات على قسمين: قسم داخل إلى جوفه، وقسم خارج من جوفه.

فالقسم الأول، (من أكل، أو شرب) وهو الذي يدخل إلى جوفه: الأكل والشرب، إذا أكل أو شرب متعمداً فإنه يبطل صومه، لقوله ﷺ: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ» [البقرة: ١٨٧].

فجعل الصيام ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وأنه في هذه الأثناء يتوكل الأكل والشرب، فلو أكل أو شرب متعمداً بطل صومه.

أما إذا أكل أو شرب ناسياً أو مكرهاً على الأكل والشرب لقوله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْسَ بِصَوْمَةٍ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»^(١).

وكذا لو أكره على الأكل والشرب فإنه لا يبطل صومه؛ لأن المكره لا ينسب إليه فعل؛ ولأنه ليس له اختيار في هذا الأكل والشرب، وإنما هو مجبر عليه، ولا يبطل صومه بذلك.

(أو استغط) ومثل الأكل والشرب كل ما يدخل إلى الجوف، وذلك مثل إدخال أي مادة من أفيه أو من فوه، أو من أي مكان من جسمه ينفذ إلى الجوف، إذا أدخل إلى جوفه شيئاً من أي موضع وصل إلى خلقه أو

(١) أخرجه البخاري (٤٠/٣)، ومسلم (١٦٠/٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

إلى جوفه مختاراً ذاكراً لصومه، فإنه يبطل؛ لأن هذا بمعنى الأكل وبمعنى الشرب.

ومثله الإبر المغذية؛ لأنها تقوم مقام الأكل والشرب إذا أخذها وهو صائم ذاكراً لصومه غير ناسٍ، مختاراً غير مكره، فإنه يفسد بها؛ لأنها مثل الأكل ومثل الشرب.

(أو اختنق) وكذلك الإبر التي تحقن في الوريد عند بغض العلماء؛ لأنها تخالط الدم، وتسير في الجسم، وتنفذ إلى الجوف.

أما الإبر التي تكون في العضل أو تحت الجلد، فهذه لا تفطر الصائم؛ لأنها لا تنفذ إلى الجوف، ولكن تزكها إلى الليل أخوط له.

(أو اختنق، أو اختنح) بما يصل إلى خلقه، أو أدخل إلى جوفه شيئاً من أي موضع كان) ومثلهما: الاكتحال أو القطرة في العينين، أو في الأنف، فإنها أيضاً تنسرب إلى الحلق، ويجد طعمها في خلقه، فإذا فعلها متعمداً ووصلت إلى خلقه بأن وجد طعمها في خلقه فإنه يفسد.

أما إذا فعلها ناسياً أو مكرهاً، فإنها لا تؤثر على صيامه.

(غير إخليله) الإخليل هو قصبه الذكر؛ لأن قصبه الذكر لا تنفذ إلى الجوف وإنما تنفذ إلى المثانة، فلو أدخل شيئاً من قصبه الذكر، فإن هذا لا يؤثر على صيامه؛ لأنه لا يصل إلى جوفه.

أَوْ اسْتَقَاءَ أَوْ اسْتَمَنَى أَوْ بَاشَرَ فَأَمْنَى أَوْ أَمَدَى أَوْ كَرَّرَ النَّظَرَ
فَأَنْزَلَ أَوْ حَجَّمَ أَوْ اخْتَجَّمَ وَظَهَرَ دَمٌ عَامِدًا ذَاكِرًا لِيَصُومِهِ فَسَدَ،
لَا نَابِيًا أَوْ مُكْرَهَا .

الشرح:

القسم الثاني: وهو الذي يخرج من جوفه:

(أَوْ اسْتَقَاءَ) هذه الأشياء تُسَمَّى مَخْرَجَاتٍ مِنَ الْجَوْفِ إِذَا أَخْرَجَهَا
بِاخْتِيَارِهِ، وَذَلِكَ كَالِاسْتِفْرَافِ، وَهُوَ الْقَيْءُ، فَإِذَا تَعَمَّدَ وَاسْتَقَاءَ فَإِنَّهُ يُبْطِلُ
صَوْمَهُ.

أَمَّا إِذَا غَلَبَهُ الْقَيْءُ وَخَرَجَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْثِرُ فِي صِيَامِهِ.

(أَوْ اسْتَمَنَى أَوْ بَاشَرَ فَأَمْنَى أَوْ أَمَدَى أَوْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ) وَكَذَلِكَ مِنَ
الْإِفْرَافَاتِ الَّتِي تُبْطِلُ الصِّيَامَ اسْتِخْرَاجُ الْمَنِيِّ بِجَمَاعٍ أَوْ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ
بِاسْتِمْنَاءٍ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى «الْعَادَةِ السَّرِيَّةِ»، فَإِنَّ هَذَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ، وَإِنْ
كَانَ بِالْجَمَاعِ فَهُوَ مَعَ إِفْسَادِهِ لِلصَّوْمِ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ أَيْضًا كَمَا سَيَأْتِي.

(أَوْ حَجَّمَ أَوْ اخْتَجَّمَ وَظَهَرَ دَمٌ) وَكَذَلِكَ مِنَ الْمَفْطَرَاتِ بِالِاسْتِخْرَاجِ
الْحِجَامَةِ، وَهِيَ اسْتِخْرَاجُ الدَّمِ بِوَاسِطَةِ الْمِخْجَمِ، وَالْحِجَامَةُ عِلَاجٌ
مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَرَبِ وَفِي الطَّبِّ النَّبَوِيِّ، فَإِذَا أَخْرَجَ الدَّمَ مِنْ جَسْمِهِ
بِحِجَامَةٍ أَوْ بِقَضْدٍ أَوْ بِسَحْبٍ بِالطَّرِيقِ الْحَدِيثَةِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى «سَحْبَ
الدَّمِ» لِلِاسْعَافِ أَوْ لِلتَّبَرُّعِ بِهِ. فَإِنَّهُ يُفْطِرُ لِقَوْلِهِ ﷺ لَمَّا رَأَى رَجُلًا يَخْتَجِمُ

وَهُوَ صَائِمٌ قَالَ ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^(١) فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ
الْحِجَامَةَ تُفْطِرُ الصَّائِمَ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ بِمِثْلِ الْحِجَامَةِ، بِمِثْلِ الْقَضْدِ وَمِثْلِ
سَحْبِ الدَّمِ بِالطَّرِيقِ الطَّبِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ الْآنَ، فَإِنَّهَا بِمَعْنَى الْحِجَامَةِ تُبْطِلُ
الصِّيَامَ، أَمَّا اسْتِخْرَاجُ الدَّمِ الْبَسِيرِ لِلتَّلْحِيلِ مِثْلًا فَهَذَا لَا يُؤْثِرُ عَلَى الصِّيَامِ؛
لأنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِ الْحِجَامَةِ، فَإِذَا أَخَذَ نَوْعِيَّةً مِنَ الدَّمِ أَوْ عَيْنَةً يَسِيرَةً مِنَ الدَّمِ
لِلتَّلْحِيلِ، فَهَذَا لَا يُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ؛ لأنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى الْحِجَامَةِ، وَكَذَلِكَ
لَوْ أَخْرَجَ أَوْ خَلَعَ ضَرْسًا يُؤْلِمُهُ فِي أَثْنَاءِ الصِّيَامِ، وَتَرَفَّ بِمُتَّةٍ دَمٍ فَإِنَّ هَذَا
لَا يُبْطِلُ صِيَامَهُ؛ لأنَّهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، وَلأنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى الْحِجَامَةِ.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» الْحَاجِمُ لِأَنَّ
الدَّمَ قَدْ يَصِلُ إِلَى خَلْقِهِ بِسَبَبِ الْمَصِّ.

وَالْمَحْجُومُ؛ لأنَّهُ أَخْرَجَ الدَّمَ الَّذِي بِهِ قُوَّةُ جَسْمِهِ، فَيَفْطِرُ بِذَلِكَ.

(عَامِدًا ذَاكِرًا لِيَصُومِهِ فَسَدَ لَا نَابِيًا أَوْ مُكْرَهَا) إِذَا فَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ،
أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ أَدْخَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْئًا مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ، أَوْ اخْتَجَّمَ ذَاكِرًا

(١) أخرجه: أحمد (١٢٣/٤، ١٢٤)، وأبو داود (٢٣٦٨، ٢٣٦٩) من حديث شداد بن
أوس رضي الله عنه.

وهو عند أحمد (٢٨٢/٥)، وأبو داود (٢٣٧٠)، وابن ماجه (١٦٨٠)، وابن خزيمة
(١٩٦٢) من حديث ثوبان رضي الله عنه وهو مروي من حديث ابن عباس، وعلي،
وإبي موسى، وأنس، وعائشة رضي الله عنهم.

لصومه فإنه يَظُلُّ؛ لأنه فعله متعمداً وليس له عذر، أمّا لو فعل هذه الأشياء وهو ناسٍ للصيام فليس عليه شيء لقوله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْتُمْ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ» ولقوله تعالى: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ» [الأحزاب: ٥]، ولقوله سبحانه: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» [البقرة: ٢٨٦]، ولقوله ﷺ: «عَفِيَ لَأْمِي الْخَطَأِ وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ»^(١).

(١) أخرجه: ابن حبان (٧٢١٩)، والدارقطني (١٧٠/٤ - ١٧١)، والبيهقي (٣٥٦/٧)، والحاكم (١٩٨/٢) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

أَوْ طَارَ إِلَى خَلْقِهِ ذُبَابٌ أَوْ غُبَارٌ أَوْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ أَوْ اخْتَلَمَ أَوْ أَصْبَحَ فِي فِيهِ طَعَامٌ فَلَقَطَهُ، أَوْ اغْتَسَلَ أَوْ تَمَضَّضَ أَوْ اسْتَنْثَرَ أَوْ زَادَ عَلَى ثَلَاثٍ أَوْ بَالَعَ فَدَخَلَ الْمَاءَ فِي خَلْقِهِ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ، وَمَنْ أَكَلَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ صَحَّ صَوْمُهُ، لَا إِنْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ أَوْ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ قَبْلَ نَهَارًا.

الشرح:

قَدْ مَضَى ذِكْرُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُفْسِدُ الصَّيَامَ مِنَ الْأَكْلِ أَوْ الشُّرْبِ أَوْ الْاسْتِمْنَاءِ أَوْ الْحِجَامَةِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَدْخُلُ فِي خَوْفِ الْإِنْسَانِ أَوْ يَخْرُجُ مِنْهُ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ، وَذَكَرَ هُنَا الْأَشْيَاءَ الَّتِي لَا تُفْسِدُ الصَّيَامَ نَظَرًا لِعَدَمِ قُدْرَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى مُنْعِهَا.

ومنها: إِذَا طَارَ إِلَى خَلْقِهِ غُبَارٌ، أَوْ دُخَانٌ كَانَ مَرَّةً عَلَى نَارٍ وَفِيهَا دُخَانٌ وَدَخَلَ إِلَى خَلْقِهِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ؛ لَأَنَّهُ بَغِيرُ اخْتِيَارِهِ، (أَوْ طَارَ إِلَى خَلْقِهِ ذُبَابٌ أَوْ غُبَارٌ)، فَإِنَّ هَذَا أَيْضًا لَا يُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ.

(أَوْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ)، فَكَّرَ فِي الْجَمَاعِ، أَوْ تَذَكَّرَ النِّسَاءَ فَتَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ أَنْزَلَ مَبْنًى، فَإِنَّ هَذَا لَا يُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ؛ لَأَنَّهُ بَغِيرُ اخْتِيَارِهِ؛ لِأَنَّ التَذَكُّرَ أَمْرٌ هَاجِسٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ مُنْعَهُ.

(أَوْ اخْتَلَمَ)؛ وَهُوَ نَادَمَ وَأَنْزَلَ فِي انْتِئَاءِ الْاِخْتِلَامِ، فَهَذَا أَيْضًا لَا يُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ؛ لَأَنَّهُ بَغِيرُ اخْتِيَارِهِ؛ وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْاِغْتِسَالُ مِنَ الْجَنَابَةِ.

(أَوْ أَصْبَحَ فِيهِ طَعَامٌ) بَعْدَ السُّحُورِ (فَلَقَطَهُ)؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يُؤْتَرُ عَلَى صِيَامِهِ؛ لِأَنَّ الْقَمَّ فِي حَكْمِ الْخَارِجِ، أَمَّا لَوْ اِبْتَلَعَهُ مُتَعَمِّدًا فَإِنَّهُ يُفْطِرُ.

(أَوْ اغْتَسَلَ أَوْ تَمَضَّضَ أَوْ اسْتَنْثَرَ أَوْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ بَالِغٌ فَدَخَلَ الْمَاءَ حَلَقَهُ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ) إِذَا دَخَلَ الْمَاءَ حَلَقَهُ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ نَتِيجَةً لِأَنَّهُ اغْتَسَلَ أَوْ تَمَضَّضَ أَوْ اسْتَنْثَرَ فَطَارَ الْمَاءُ إِلَى حَلَقِهِ بِهَذِهِ الْأَسْبَابِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُؤْتَرُ عَلَى صِيَامِهِ؛ لِأَنَّهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، أَمَّا لَوْ تَعَمَّدَ وَضَوَّلَ الْمَاءَ إِلَى حَلَقِهِ بِوَسْطَةِ الْاِغْتِسَالِ أَوْ الْمَضْمَضَةِ أَوْ الْاسْتِنْشَاقِ، فَإِنَّ هَذَا يُبْطِلُ صِيَامَهُ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَلَ الْمَاءَ إِلَى حَلَقِهِ مُتَعَمِّدًا فَهُوَ بِمَعْنَى الشَّرْبِ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»^(١) فَهِيَ الصَّائِمَةُ عَنْ أَنْ يُبَالِغَ فِي الْاسْتِنْشَاقِ خَشْيَةَ أَنْ يُطِيرَ الْمَاءُ إِلَى حَلَقِهِ.

أَوْ (أَكَلَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ) وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ أَنَّهُ أَكَلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فِصْيَامُهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ.

قوله: (لَا إِنْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ).

أَمَّا لَوْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ أَنَّهَا قَدْ غَرَبَتْ، فَإِنَّهُ يُبْطِلُ صِيَامَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النَّهَارِ.

(١) أخرجه: أحمد (٣٢/٤)، ٣٣، ٢١١، وأبو داود (١٤٢)، والترمذي (٧٨٨)، والنسائي (٦٦/١) من حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه.

قوله: (أَوْ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ قَبْلَ نَهَارًا).

أَيُّ أَكَلَ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ فِي اللَّيْلِ، لَكِنْ بَانَ أَنَّهُ فِي النَّهَارِ، فَإِنَّهُ يُبْطِلُ صَوْمَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ أَنَّهُ نَهَارٌ فَالْأَصْلُ بَقَاءُ اللَّيْلِ، كَمَا سَبَقَ.

فصل

وَمَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ.

الشرح:

ثانياً: مَا يُوْجِبُ الْقَضَاءَ وَالْكَفَّارَةَ:

(فصل): تَقَدَّمَ أَنَّ مُبْطِلَاتِ الصَّوْمِ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ يُرْجَبُ الْقَضَاءُ فَقَطْ، وَقِسْمٌ يُرْجَبُ الْقَضَاءُ وَيُؤْجِبُ الْكَفَّارَةَ، وَهُوَ الْجَمَاعُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ.

(وَمَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ) فَمَنْ جَامَعَ وَهُوَ صَائِمٌ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ إِلَى اللَّهِ ﷻ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَكَ حُرْمَةَ الصَّيَّامِ وَتَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ ﷻ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ الصَّيَّامَ الَّذِي جَامَعَ فِيهِ، وَيُجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ الْمَعْلُومَةُ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَإِنَّهُ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَإِنَّهُ يُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِينًا.

وَذَلِكَ لِأَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ، قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟» قَالَ: «وَعُثْتُ عَلَى أَهْلِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَأَنَا صَائِمٌ». فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ تَجِدُ مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْلِسْ» فَجَلَسَ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ - يَعْنِي: زَمْيِيلاً فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ»^(١).

فَذَلَّ هَذَا عَلَى وَجوب الكفارة على مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَأَنَّهَا مِثْلُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَّأَ ذَلِكَ كُفْرًا فَعُظُمَتْ بِهِ» وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴿٢٠﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَيَصِيَامْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَّأَ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَعْلَمْ سِتِينَ مِسْكِينًا» [المجادلة: ٣-٤].

(١) أخرجه: البخاري (٤١/٣، ٤٢، ٢١٠)، ومسلم (١٣٨/٣، ١٣٩) من حديث أبي هريرة ؓ.

وَلِإِنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ، أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَعْدُورَةً، أَوْ جَامَعَ مَنْ نَوَى الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ أَفْطَرَ وَلَا كَفَّارَةَ.

الشرح:

هَذَا بَيَانٌ لِلْجَمَاعَاتِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا كَفَّارَةٌ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ.

الأول: (وَلِإِنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ) إِذَا جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ، كَانَ بَاشَرَ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يُؤَلِّجْ ذِكْرَهُ فِي فَرْجِهَا، وَحَصَلَ مِنْهُ انْزَالٌ، فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطُّ دُونَ الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجَامَعْ فِي الْفَرْجِ، وَالْكَفَّارَةُ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي الْجَمَاعِ فِي الْفَرْجِ.

الثاني: (أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَعْدُورَةً) الْمَرْأَةُ الْمَكْرُوهَةُ لَيْسَ عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا اخْتِيَارٌ وَلَمْ تَفْعَلِ الْجَمَاعَ بِاخْتِيَارِهَا وَإِنَّمَا أُجْبِرَتْ عَلَى هَذَا، وَالْمَكْرُوهُ لَا فِعْلَ لَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ لِأَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ.

الثالث: (أَوْ جَامَعَ مَنْ نَوَى الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ أَفْطَرَ وَلَا كَفَّارَةَ) مَنْ نَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ سَافَرَ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ يَبْتَاعُ لَهُ الْفِطْرَ بِالْجَمَاعِ وَيُغْتَبَرُ، فَالْمُسَافِرُ إِذَا صَامَ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ مُسَافِرٌ ثُمَّ جَامَعَ فِي أَثْنَاءِ صِيَامِهِ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَبْتَاعُ لَهُ الْفِطْرَ فَيُغْتَبَرُ أَنَّهُ أَفْطَرَ فِي سَفَرِهِ، كَمَا لَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ.

وَلِإِنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ أَوْ كَرَّرَهُ فِي يَوْمٍ وَلَمْ يَكْفُرْ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الثَّانِيَةِ وَفِي الْأُولَى اثْنَتَانِ، وَلِإِنْ جَامَعَ ثُمَّ كَفَّرَ ثُمَّ جَامَعَ فِي يَوْمِهِ فَكَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ.

الشرح:

(وَلِإِنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ أَوْ كَرَّرَهُ فِي يَوْمٍ وَلَمْ يَكْفُرْ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الثَّانِيَةِ وَفِي الْأُولَى اثْنَتَانِ) إِذَا كَرَّرَ الْجَمَاعَ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ التَّكَرُّارُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي أَيَّامٍ، فَإِنْ كَانَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ لَمْ يَخْلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ كَفَّرَ عَنِ الْجَمَاعِ الْأَوَّلِ أَوْ لَمْ يَكْفُرْ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَكْفُرْ عَنِ الْجَمَاعِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ عَنِ الْاِثْنَيْنِ.

(وَلِإِنْ جَامَعَ ثُمَّ كَفَّرَ ثُمَّ جَامَعَ فِي يَوْمِهِ فَكَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ) أَمَّا إِنْ كَانَ كَفَّرَ عَنِ الْجَمَاعِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ، وَلَوْ كَانَ الْجَمَاعَانِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ.

أَمَّا إِذَا كَرَّرَ الْجَمَاعَ فِي أَيَّامٍ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ عَنْ كُلِّ جَمَاعٍ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْجَمَاعِ فِيهِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ إِذَا جَامَعَ، وَمَنْ جَامَعَ وَهُوَ مُعَافَى ثُمَّ مَرِضَ أَوْ جُنَّ أَوْ سَافَرَ لَمْ تَسْقُطْ.

الشرح:

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، أَوْ قَدِمَ الْمَسَافِرُ الْمَفْطَرُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، أَوْ بَلَغَ الصَّغِيرُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ أَوْ عَقَلَ الْمَجْنُونُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، أَوْ طَهُرَتِ الْحَائِضُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ - فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُمُ الْإِمْسَاكُ فِي بَقِيَةِ الْيَوْمِ.

(وَكَذَلِكَ مَنْ لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ إِذَا جَامَعَ) فَلَوْ حَصَلَ جَمَاعٌ فِي هَذَا الْإِمْسَاكِ فِي بَقِيَةِ الْيَوْمِ فَإِنَّهُ تَلَزَمَ فِيهِ الْكُفَّارَةُ، مِثْلُ جَمَاعِ الصَّائِمِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ.

قوله: (وَمَنْ جَامَعَ وَهُوَ مُعَافَى ثُمَّ مَرِضَ أَوْ جُنَّ أَوْ سَافَرَ لَمْ تَسْقُطْ). إِذَا جَامَعَ وَهُوَ مُعَافَى لَيْسَ لَهُ عُذْرٌ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ حَصَلَ لَهُ عُذْرٌ يُبِيحُ لَهُ الْإِفْطَارَ، مِثْلُ السَّفَرِ أَوْ الْجُنُونِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْذَارِ، فَإِنَّهُ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْكُفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ حِينَ فَعَلَ الْمَحْظُورَ لَيْسَ لَهُ عُذْرٌ، وَإِنَّمَا الْعُذْرُ طَرَأَ بَعْدَ حُضُولِ الْمَحْظُورِ وَتَقَرَّرَ الْكُفَّارَةُ، فَإِذَا تَقَرَّرَتْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ وَلَوْ طَرَأَ عُذْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَلَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَبِيلًا شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَقَطَتْ.

الشرح:

(وَلَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ) لَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ؛ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْمَفْطَرَاتِ لِأَنَّهَا لَمْ تَرُدَّ إِلَّا فِي الْجَمَاعِ، فَلَوْ أَفْطَرَ مَعْمَدًا بِالْأَكْلِ أَوْ بِالشَّرْبِ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَفْطَرَاتِ، فَإِنَّهُ يَكْفِي الْقَضَاءُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِالْكَفَّارَةِ لِمَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَقَطْ.

قوله: (وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَبِيلًا شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَقَطَتْ).

أَيُّ الْكُفَّارَةِ فِي الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ هِيَ كُفَّارَةُ الظَّهَارِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكَ نُوعَظُونَ بِوَعْدِ اللَّهِ يَمَا تَصَلُونَ خَيْرٌ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَبِيلًا شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٣-٤].

وَالنَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ الرَّجُلَ الَّذِي جَاءَهُ وَشَكَنَ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَمْرُهُ بِهِذِهِ الْكُفَّارَةُ، فَإِذَا لَمْ يَجِدْ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الْخَصَالِ؛ بَأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْعِتْقَ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الصِّيَامَ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْإِطْعَامَ، فَهَلْ تَبَقَّى

الكفارة في ذمّيه أو تسقط؟ على قولين: الذي مسح عليه هنا أنها تسقط عنه فليس عليه شيء؛ لأن النبي ﷺ لما اعتذر الرجل عن جميع الخصال لم يقل: إنها تبقى في ذمّك، فدل على أنها تسقط.

والقول الثاني لأهل العلم: أنها تبقى في ذمّيه^(١)، فمن استطاع فإنه يخرجها

والراجح - والله أعلم - أنها تبقى في ذمّيه؛ لأنها دين لله ﷻ، والدين يبقى في الذمة حتى يستطيع قضاءه؛ لقوله ﷺ: «أقضوا الله، والله أحق بالقضاء»^(٢).

(١) انظر: «الإيضاح» (٣/٣٢٣).

(٢) أخرجه: البخاري (٣/٣٢٣) (١٢٥/٩) من حديث عبد الله بن عباس ؓ.

بَابُ مَا يَكْرَهُ وَمَا يُسْتَحَبُّ وَحُكْمُ الْقَضَاءِ

يُكْرَهُ جَمْعُ رِيْقِهِ فَيَتَلَعُهُ، وَيَحْرُمُ بَلْعُ الثَّخَامَةِ وَيُفْطِرُ بِهَا فَقَطْ إِنْ وَصَلَتْ إِلَى فَمِهِ، وَيُكْرَهُ ذَوْقُ طَعَامٍ بِلَا حَاجَةٍ، وَمَضْغُ عِلْكَ قَوِيٍّ، وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُمَا فِي حَلْقِهِ أَفْطَرَ، وَيَحْرُمُ الْعِلْكُ الْمُتَحَلِّلُ إِنْ بَلَغَ رِيْقَهُ.

الشرح:

لَمَّا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ ﷺ مَا يَحْرُمُ عَلَى الصَّائِمِ وَأَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، قَسْمُ يَحْرُمُ وَيُسَبِّدُ الصَّوْمَ وَلَا تَجِبُ بِهِ كَفَارَةٌ، وَقِسْمُ يَحْرُمُ وَيُسَبِّدُ الصَّوْمَ وَتَجِبُ بِهِ الْكَفَارَةُ، ذَكَرَ هُنَا فِي هَذَا الْبَابِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي تُكْرَهُ فِي الصَّوْمِ كِرَاهَةً تَنْزِيهًا وَلَا تُسَبِّدُ الصَّوْمَ.

(يُكْرَهُ جَمْعُ رِيْقِهِ فَيَتَلَعُهُ) فَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَتَعَمَّدَ جَمْعَ رِيْقِهِ ثُمَّ يَتَلَعُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُشْبِهُ الشَّرْبَ، لَكِنَّهُ لَا يُفْطِرُ بِهِ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ لَهُ كِرَاهَةً تَنْزِيهًا؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْعَبَثِ.

(وَيَحْرُمُ بَلْعُ الثَّخَامَةِ وَيُفْطِرُ بِهَا فَقَطْ إِنْ وَصَلَتْ إِلَى فَمِهِ).

الْحَافِظَةُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْ زَأْمِهِ أَوْ مِنْ خَلْقِهِ إِذَا وَصَلَتْ إِلَى قَبْرِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُلْفِظَهَا ، فَإِنْ رَدَّهَا وَابْتَلَعَهَا مَتَعَمُّدًا أَبْطَلَتْ صِيَامَهُ ، لِأَنَّهَا وَصَلَتْ إِلَى قَبْرِهِ ، وَقَمُّهُ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ ، ثُمَّ بَلَعَهَا مَتَعَمُّدًا فَهُوَ كَمَا لَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ .

أَمَّا لَوْ ذَهَبَتْ إِلَى خَلْقِهِ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهِ فَإِنَّهَا لَا تُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ .

(وَيُكْرَهُ ذَوْقُ طَعَامٍ بِلاَ حَاجَةٍ) وَذَوْقُ الطَّعَامِ يَبَاحُ لِلْحَاجَةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ ابْتِلَاعًا لِلطَّعَامِ ، وَإِنَّمَا يَذُوقُ طَعْمَهُ مَعَ الْمَسَامُ فَقَطْ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ ، لَكِنَّهُ لَا يَبْطِلُ الصَّيَامُ .

(وَمَضْغُ عِلْكَ قَوِيٍّ ، وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُمَا فِي خَلْقِهِ أَفْطَرَ) كَذَلِكَ يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ مَضْغُ الْعِلْكَ الْقَوِيٍّ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَتَحَلَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ فَيَذْهَبُ إِلَى خَلْقِهِ ؛ وَلِأَنَّهُ بِمَضْغِهِ لِلْعِلْكَ الْقَوِيٍّ يَتَجَمُّعُ رِيْقُهُ ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يُكْرَهُ جَمْعُ رِيْقِهِ فَيَبْتَلِغُهُ .

(وَيَخْرُمُ الْمَلِكُ الْمُتَحَلِّلُ إِنْ بَلَغَ رِيْقَهُ) وَالْعِلْكَ الْمُتَحَلِّلُ أَشَدُّ كَرَاهَةً ؛ لِأَنَّهُ يَذُوبُ وَيَذْهَبُ إِلَى خَلْقِهِ ، فَإِذَا فَعَلَهُ وَوَجَدَ طَعْمَهُ فِي خَلْقِهِ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ صَوْمُهُ .

وَيُكْرَهُ الْقَبْلَةُ لِمَنْ تُحْرَكُ شَهْوَتُهُ .

الشرح :

(وَيُكْرَهُ الْقَبْلَةُ لِمَنْ تُحْرَكُ شَهْوَتُهُ) تُكْرَهُ قَبْلَةُ الرَّجُلِ لِأَمْرَانِهِ لِمَنْ تَتَحَرَّكُ شَهْوَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا سَبَبٌ لِلإِنْزَالِ ، وَتُحْرَكُ الشَّهْوَةُ ، وَتُكْرَهُ لِلْقَوِيِّ الشَّابِّ .

أَمَّا الْكَبِيرُ الَّذِي لَا تَتَحَرَّكُ شَهْوَتُهُ فَلَا بَأْسَ بِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ نِسَاءَهُ وَهُوَ صَائِمٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَالِكًا لِلإِزْبِ وَﷺ ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ ﷺ : «كَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِزْبِهِ»^(١) .

(١) أخرجه : البخاري (٣٨/٣ - ٣٩) ، ومسلم (١٣٥/٣) من حديث عائشة ﷺ .

وَيَجِبُ اجْتِنَابُ كَذِبٍ وَغِيْبَةٍ وَشْتَمٍ.

الشرح:

(وَيَجِبُ اجْتِنَابُ كَذِبٍ وَغِيْبَةٍ وَشْتَمٍ) هُنَاكَ أَشْيَاءٌ تُحْرَمُ عَلَى الصَّائِمِ، وَلَكِنَّهَا لَا تُبْطِلُ الصَّيَامَ، وَتُسَمَّى بِالْمَفْطَرَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَذَلِكَ كَالْغِيْبَةِ، وَهِيَ: ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ، وَالنَّمِيْمَةُ وَهِيَ: ثَقُلُ الْوَشَايَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَكَذَلِكَ الشُّتْمُ وَالسُّبُّ وَاللَّعْنُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ الْمَحْرَمِ، كُلُّ هَذِهِ أُمُورٌ تَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ، سِوَاكَ كَانَ صَائِمًا أَوْ مُفْطِرًا، لَكِنَّهَا فِي حَقِّ الصَّائِمِ أَشَدُّ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَذْهَبُ بِثَوَابِ صِيَامِهِ فَلَا يَبْقَى لَهُ ثَوَابٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَيْهِ التَّعَبُ وَالْعَطَشُ وَالْجُوعُ.

قَالَ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّوْرِ وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهْلَ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدْعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ»^(١).

فَهَذِهِ الْأُمُورُ مُحْرَمَةٌ دَائِمًا وَأَبَدًا، وَلَكِنَّهَا فِي حَقِّ الصَّائِمِ أَشَدُّ؛ لِأَنَّهَا تَذْهَبُ بِثَوَابِ صِيَامِهِ، أَوْ تَقْصُصُهُ وَتُخْرِقُهُ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «جُنَّةٌ»^(٢)، أَيُّ وَقَايَةٍ.

فَإِذَا كَانَتِ الْجُنَّةُ مُحْرَقَةً لَمْ تَنْفَعِ صَاحِبَهَا وَلَمْ تَنْتَزِرْهُ مِنْ سِيْهَامِ

(١) أخرجه: البخاري (٣٣/٣) (٢١/٨) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه: البخاري (٣١/٣)، ومسلم (١٥٧/٣) من حديث أبي هريرة ؓ -مرفوعاً- بلفظ: «الصيام جنة، فإذا كان أحدكم صائماً، فلا يرفث ولا يجهل...» الحديث.

العدو، أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْجُنَّةُ قُوَّةً وَمَتَاسَكَةً فَإِنَّهُ يَبْقَى بِهَا سِلَاحُ الْعَدُوِّ.

وَكَذَلِكَ الصَّيَامُ إِذَا كَانَ صِيَامًا صَحِيحًا سَالِمًا مِنَ الْغِيْبَةِ وَالنَّمِيْمَةِ وَمِنْ قَوْلِ الزُّوْرِ وَمِنْ الشُّتْمِ فَإِنَّهُ يَقِيهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ﷻ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ صَوْمًا مَهْلَهلاً مُحْرَقًا بِالْغِيْبَةِ وَالنَّمِيْمَةِ وَشْتَمٍ وَقَوْلِ الزُّوْرِ وَالسُّبَابِ؛ فَإِنَّهُ صَوْمٌ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْإِثْمِ وَلَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْعَذَابِ.

وَحَتَّىٰ لَوْ أَنَّ أَحَدًا سَبَّهُ أَوْ شَتَمَهُ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْقِصَاصُ جَائِزًا قَالَ تَعَالَى: «وَيَعْرَظُكَ سَيِّئَةُ مَسِيئَةٍ يَنْتَلِهَا فَمَنْ عَفَا وَأَسْلَحَ فَلَا جُنَاحَ عَلَى اللَّهِ» [الشورى: ٤٠] وَقَالَ جُلٌّ وَعَلَا: «وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مَن سَبِيلٍ» [الشورى: ٤١] فَالْقِصَاصُ جَائِزٌ، فَإِذَا تَكَلَّمَ فِي حَقِّكَ أَحَدٌ فَإِنَّكَ تَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ بِبِئْسَ مَا تَكَلَّمَ عَلَيْكَ قِصَاصًا، لَكِنَّ الصَّائِمَ لَا يَقْتَضِي حَتَّىٰ وَلَوْ سَأَلَهُ أَحَدٌ أَوْ شَتَمَهُ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ، بَلْ يَقُولُ: «إِنِّي صَائِمٌ، إِنِّي صَائِمٌ»^(١).

(١) أخرجه: البخاري (٣١/٣)، ومسلم (١٥٧/٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

وَسَنَّ لِمَنْ شِيمَ قَوْلُهُ: «إِنِّي صَائِمٌ».

الشرح:

يقول المؤلف رحمه الله: «وسنَّ» أي يستحب (لمن شيم)؛ أي أطلق عليه كلام قبيح كالسب، واللعن، وغير ذلك من أنواع الكلام القبيح الذي فيه تجريح للشخص، ولا شك أن الله ﷻ أباح القصاص لمن اعتدي عليه قال تعالى: ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئُهُ يَأْتِيهِمْ فَمَنْ عَصَا وَأَسْلَحَ فَأُجَرُّ عَلَى اللَّهِ﴾ [النور: ٤٠]، وهذا يشمل القصاص في القتل، والقصاص في الجراحات، والقصاص في الكلام، ولكن الصائم إن اقتصر وقال لشائمه مثل ما قال هذا جائز؛ لأنه قصاص وعدل، وإن صبر ولم يقتصر فهذا أحسن وأتم، قال تعالى: ﴿فَمَنْ عَصَا وَأَسْلَحَ فَأُجَرُّ عَلَى اللَّهِ﴾ هذا على وجه العموم، وفي الصيام يكون أولي وأفضل ويستحب أن يقول: (إني صائم)؛ ليعلم الخصم أنه لم يترك الرد عليه إلا لأنه صائم، لأجل الإشعار باحترام الصائم واحترام الصيام.

ولأبعد من الرياء إذا قال: إني صائم؛ لأن هذا تصريح بالصيام للمصلحة وكف المفسدة، فهو لا يقصد بذلك الرياء، إنما يقصد بذلك كف الغدوان، وكف الإثم، وليذكر خصمه مالم يصانم والصيام من حرمة حتى يخجل ويكف، فإذا كان الصائم ممنوعاً أن يرد على من شتمه بالشتم وهو جائز له، فلا بد من الابتداء بشتم الناس والكلام عليهم وهو صائم هذا من باب أولى، فالشتم والسباب محرمان، «فليس

المؤمن بالطعان ولا الفاحش ولا البذيء»^(١) في جميع الأحوال، ولكنه في حالة الصيام يتأكد في حقه ذلك؛ لأن هذه الأمور تجرح صيامة وتقتص ثوابه، فلا يجوز له أن يتبدى للناس بالسباب والشتم، ويطلق لسانه عليهم وهو صائم؛ لأن هذا يذهب بثواب صيامه، زيادة على إثمه بالكلام المحرم.

(١) أخرجه: أحمد (٤٠٤/١)، (٤١٦)، والترمذي (١٩٧٧) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وَتَعْجِيلُ فِطْرِ عَلَى رُطْبٍ وَتَأْخِيرُ سُحُورٍ، فَإِنْ عَدِمَ قَتَمَرٌ، فَإِنْ
عَدِمَ قَمَاءٌ، وَقَوْلُ مَا وَرَدَ.

الشرح:

(وَتَعْجِيلُ فِطْرِ) يُسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ، إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ
فَأَنَّهُ يُبَادِرُ بِالْفِطْرِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ
مِنْ هَاهُنَا وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»^(١)، وَلِأَنَّ اللَّهَ ﷻ حَدَّدَ
الْإِفْطَارَ بِبَدَايَةِ اللَّيْلِ، قَالَ ﷻ: «وَكَلَّمُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ
مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصَّيَّامَ إِلَى الْبَيْتِ» [البقرة: ١٨٧].

وَاللَّيْلُ يُبْدَأُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ، فَيُسْتَحَبُّ لَهُ الْمُبَادَرَةُ بِالْإِفْطَارِ امْتِثَالًا
لَأَمْرِ اللَّهِ ﷻ، وَلِئَلَّا يَزِيدَ فِي الْعِبَادَةِ شَيْئًا لَيْسَ مِنْهَا، وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى
الَّذِينَ يُؤَخِّرُونَ الْإِفْطَارَ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ هَذَا مِنْ مَحَبَّةِ الْخَيْرِ وَمِنَ الْوَرَعِ،
فَهَذَا مِنْ فِعْلِ الْمُتَبَدِّعَةِ الَّذِينَ لَا يَفْطَرُونَ إِلَّا حِينَ تَشْتَبِكُ النُّجُومُ، فَهَذَا مِنْ
عَلَامَاتِ الضَّلَالِ، وَمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، وَأَحَبُّ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ ﷻ أَعَجَلُهُمْ
فِطْرًا^(٢).

(عَلَى رُطْبٍ) كَذَلِكَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُفْطَرَ عَلَى رُطْبٍ وَهُوَ الثَّمَرُ فِي
أَوَّلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَإِنَّهُ يُفْطَرُ عَلَى ثَمَرٍ، وَهُوَ الثَّمَرُ الْمَجْفُفُ، فَإِنْ لَمْ
يَجِدْ فَإِنَّهُ يُفْطَرُ عَلَى الْمَاءِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُفْطَرُ عَلَى الرُّطْبِ،

(١) أخرجه: البخاري (٤٦/٣)، ومسلم (١٣٢/٣) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

(٢) أخرجه: أحمد (٢٣٧/٢، ٣٢٩)، والترمذي (٧٠٠) من حديث أبي هريرة ﷺ.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى تَمَرٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ^(١).

وَذَلِكَ لِأَنَّ الثَّمَرِ سَوَاءٌ كَانَ رُطْبًا أَوْ جَافًا فِيهِ مَضْلَحَةٌ لِلْمَعِدَةِ يُعَدُّ فَرَاغَهَا
مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَالشَّرَابِ فَإِنَّهُ يُبَادِرُهَا بِالثَّمَرِ، وَالثَّمَرُ فِيهِ سُرٌّ طَبِيعِيٌّ وَفَائِدَةٌ
طَبِيعِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْسَنِ أَنْوَاعِ الْخَلَاةِ، وَالْخَلَاةُ تُنَاسِبُ الْإِيمَانَ، كَمَا ذَكَرَ
ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ فِي «زَادِ الْمَعَادِ»^(٢)، فَلْيَتَخَصَّصِ الرُّطْبُ وَالثَّمَرُ
بِالْإِفْطَارِ فَائِدَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَفَائِدَةٌ طَبِيعِيَّةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَإِنَّهُ يَشْرَبُ مِنَ الْمَاءِ أَوَّلَ
شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ، وَالْمَاءُ إِذَا جَاءَ إِلَى الْمَعِدَةِ وَهِيَ فَارِغَةٌ فَإِنَّهُ فِيهِ
فَائِدَةٌ طَبِيعِيَّةٌ أَيْضًا كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَطْيَاءُ، هَذَا هُوَ الْمُسْتَحَبُّ، وَإِنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ
الثَّمَرِ وَبِغَيْرِ الْمَاءِ كَأَنْ أَكَلَ طَعَامًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ أَوْ خَضَارًا، فَهَذَا أَمْرٌ جَائِزٌ
لَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يُبْدَأَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّهَا أَحْسَنُ مِنْ نَاحِيَةِ الطَّبِّ، وَمِنْ
نَاحِيَةِ الشَّرْعِ.

وَلَا يَتَّبِعِي الْمُبَالَغَةُ فِي أَنْوَاعِ الْأَطْعِمَةِ عِنْدَ الْإِفْطَارِ وَمِلءُ الْمَعِدَةِ بِذَلِكَ؛
لِأَنَّ هَذَا فِيهِ أَضْرَارٌ طَبِيعِيَّةٌ عَلَى الْمَعِدَةِ؛ وَلِأَنَّهُ يَكْثُلُ عَنِ الصَّلَاةِ.

وَأَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَجْلِسُونَ عَلَى مَوَائِدِ الْإِفْطَارِ، وَعَلَى

(١) أخرجه: أحمد (١٦٤/٣)، وأبو داود (٢٣٥٦)، والترمذي (٦٩٦) من حديث أنس

ابن مالك ﷺ.

(٢) انظر: «زاد المعاد» (٥٠/٢ - ٥١).

أنواع ما يُتقدَّم فيها يتأخرون عن صلاة المغرب مع الجماعة، فتفتوئهم صلاة الجماعة، وترك صلاة الجماعة مُحَرَّمٌ، وكل شيء أدنى إلى المحرَّم فإنه لا يجوز، فينبغي تخفيف الإفطار، إلتلا يستغرق زماناً طويلاً يؤخرهم عن حضور صلاة الجماعة.

(وتأخير سُحُور) كذلك يُستحب تأخير السحور بأن يكون عند نهاية الليل وبداية النهار لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والنبي ﷺ كان يؤخر السحور إلى طلوع الفجر، فهؤلاء الذين يتسحرون مبكرين يخالفون السنة، فإذا تسحروا نائموا وتركوا صلاة الفجر مع الجماعة، أو تركوا صلاة الفجر في وقتها ولا يصلُّون إلا إذا استيقظوا، فهؤلاء قد خالفوا السنة وهي تأخير السحور، وازتكبوا مُحَرَّمات، وهي ترك صلاة الجماعة، وأشد من ذلك إخراج الصلاة عن وقتها - والعباد بالله - وهم ضالِّمون.

ولاشك أن المعاصي والمحرَّمات في الصيام أشد من المعاصي والمحرَّمات في غير حالة الصيام، فالواجب على هؤلاء أن يُتَّقُوا أنفسهم من هذه الأفعال الوخيمة، فقد لا يبقى لهم في صياهم ثواب؛ لأنهم أذهبوا ثوابهم بالمعاصي والمحرَّمات التي فعلوها فيصِّحوا خاسرين.

قال ﷺ: «فَرَّقَ بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْلُ السَّحَرِ»^(١)، هل لا يتعين ذلك إلا بالأكل، كما لو شرب شرباً؟

يتناول شيئاً قبل طلوع الفجر من المغذيات الطبية المباحة، ولكن؛ أكله للطعام مما يبيته على الصيام ويقويه على الصيام، أما اقتضائه على الشراب ونحوه، فهذا لا يقويه على الصيام، وإن كان يحصل به فعل السنة.

(١) أخرجه: مسلم (١٣٠/٣)، (١٣١)، وأحمد (١٩٧/٤)، (٢٠٢) من حديث عمرو بن

العاص رضي الله عنه باللفظ «فصل ما بين...».

وأخرجه بهذا اللفظ الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (ص: ١٥٧، ١٥٩).

وَيُسْتَحَبُّ الْقَضَاءُ مُتَتَابِعًا وَلَا يَجُوزُ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ .

الشرح:

لَمَّا فَرَعَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ ذِكْرِ آدَابِ الصَّيَامِ وَمُسْتَحَبَّاتِهِ، انْتَقَلَ إِلَى حُكْمِ الْقَضَاءِ .

وَالْقَضَاءُ يَكُونُ فِي حَقِّ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ لِعَذْرِ شَرِيعِي كَالْمَرَضِ، وَالسَّفَرِ، وَالْمَرَأَةِ الْحَائِضِ، وَالنِّسَاءِ، مِنْهُمْ لَهُمْ أَغْذَارُ شَرْعِيَّةٍ تَبِيحُ لَهُمْ الْفِطْرُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُمُ الْقَضَاءُ، وَهُوَ صِيَامُ الْأَيَّامِ الَّتِي أَفْطَرُوهَا مِنْ أَيَّامٍ آخَرَ نَعْدُ رَمَضَانَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] .

(وَيُسْتَحَبُّ الْقَضَاءُ مُتَتَابِعًا وَلَا يَجُوزُ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ) وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ مِنْ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ الْمُبَادَرَةُ بِالْقَضَاءِ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ الْمُتَابَعَةُ بَيْنَ الْأَيَّامِ، وَيَجُوزُ لَهُ التَّأَخُّرُ فِي الْعَامِ إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى عَلَى رَمَضَانَ الْآخَرَ إِلَّا قَدْرُ الْأَيَّامِ الَّتِي عَلَيْهِ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ عَلَى رَمَضَانَ الْقَادِمِ إِلَّا قَدْرُ الْأَيَّامِ الَّتِي عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ جِبْتُهُ الْقَضَاءُ؛ لِئَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ وَهُوَ لَمْ يَقْضِ مَا عَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ السَّابِقِ .

وَأَمَّا قَبْلَ ضَبِّقِ الْوَقْتِ فَإِنَّهُ مَخِيرٌ بَيْنَ فِعْلِ الْقَضَاءِ وَبَيْنَ تَأْخِيرِهِ، وَلَكِنْ تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ أَفْضَلُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الطَّاعَةِ، وَلِمَا فِي ذَلِكَ

.....

مِنْ تَفْرِيعِ الدُّمَى؛ وَلَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَذَرِي مَا يَغْرِضُ لَهُ، فَمَا دَامَ الْإِنْسَانُ فِي رَمَنِ الْإِمْكَانِ وَعَلَيْهِ وَاجِبٌ لِلَّهِ ﷻ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْمُبَادَرَةُ لِأَدَائِهِ .

وَالْقَضَاءُ أَيْضًا يَجُوزُ مُتَفَرِّقًا، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ مُتَتَابِعًا لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الطَّاعَةِ، وَاسْتِذْرَاكِ الْوَقْتِ أَيْضًا .

فَإِنْ فَعَلَ فَعَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ .

الشرح:

(فَإِنْ فَعَلَ فَعَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ) إِذَا أَخَّرَ الْقَضَاءَ إِلَى أَنْ أَذْرَكَ رَمَضَانَ الْآخَرَ فَإِنَّهُ يَقْضِيهِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْآخَرِ ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَضَاءُ ، فَيَصُومُ رَمَضَانَ الْحَاضِرَ الَّذِي أَذْرَكَ ، ثُمَّ بَعْدَهُ يَقْضِي مَا عَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ السَّابِقِ .

وَيَنْظَرُ فِي التَّأْخِيرِ ؛ إِنْ كَانَ لَغَيْرِ عُذْرٍ فَإِنَّهُ يَأْتِمُ بِالتَّأْخِيرِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَفْرَاقُ :

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ : الْقَضَاءُ ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ فَلَا تَبَرُّأَ ذِمَّتُهُ إِلَّا بِالْقَضَاءِ ، وَلَوْ تَأَخَّرَ إِلَى سِتِينَ يَوْمًا ذِمَّتُهُ لَا تَبَرُّأَ .

وَالْأَمْرُ الثَّانِي : عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ، وَهِيَ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ عَنْ التَّأْخِيرِ لِغَيْرِ عُذْرٍ .

وَإِذَا كَانَ تَأْخِيرُهُ لِعُذْرٍ بِأَنْ اسْتَمَرَّ مَعَهُ السَّفَرُ مَثَلًا ، أَوْ اسْتَمَرَّ مَعَهُ الْمَرَضُ الَّذِي يُبِيحُ لَهُ الْفِطْرَ ، حَتَّى أَذْرَكَ رَمَضَانَ الثَّانِي ، فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي التَّأْخِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لِعُذْرٍ ، وَلَكِنْ بَعْدَ رَمَضَانَ يَلْزُمُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ قَضَاءُ مَا عَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ السَّابِقِ بِإِلَّا كَفَّارَةً .

وَإِنْ مَاتَ وَلَوْ بَعْدَ رَمَضَانَ آخَرَ ، وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ أَوْ حَجٌّ أَوْ أُغْتِكَافٌ أَوْ صَلَاةٌ نَذْرٌ ؛ اسْتَحَبَّ لَوْلِيهِ قَضَاؤُهُ .

الشرح:

(وَإِنْ مَاتَ وَلَوْ بَعْدَ رَمَضَانَ آخَرَ) يُعْنِي أَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَسْقُطُ وَلَوْ أَتَى عَلَيْهِ رَمَضَانُ بَعْدَ رَمَضَانَ الَّذِي أَفْطَرَ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَقْضِي ، وَإِنْ كَانَ تَأْخِيرُهُ لِغَيْرِ عُذْرٍ وَجَبَ عَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْقَضَاءِ وَجَبَ الْإِطْعَامُ مِنْ تَرْكِهِ ، وَلَا يَقْضِي عَنْهُ مَا وَجَبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ .

(وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ أَوْ حَجٌّ أَوْ أُغْتِكَافٌ أَوْ صَلَاةٌ نَذْرٌ) وَإِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ نَذْرٌ لَمْ يَصْنُفْهُ أَوْ عَزَّ حَجٌّ نَذْرٌ وَلَمْ يُحْجَّ ، أَوْ نَذْرٌ أَنْ يَتَخَكَّفَ ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَتَخَكَّفْ فَإِنَّ هَذَا النَّذْرَ بَاقٍ فِي ذِمَّةِ الْمَيِّتِ ، دَيْنٌ لِلَّهِ ﷻ .

(اسْتَحَبَّ لَوْلِيهِ قَضَاؤُهُ) فَيَسْتَحَبُّ لَوْلِيهِ - وَهُوَ قَرِيبُهُ - أَنْ يُؤَدِّيَ هَذَا الْوَاجِبَ بَدَلًا عَنْهُ لِقَوْلِهِ ﷺ : «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ نَذْرٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» ^(١) .

(١) أخرجه : البخاري (٤٥/٣) ، ومسلم (١٥٥/٣) من حديث عائشة ﷺ .

بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ

الشرح:

(بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ) لَمَّا فَرَعَ الْمُؤَلَّفُ ﷺ مِنْ صِيَامِ الْفَرِيضَةِ وَمَا يُشْرَعُ فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ النَّقْلَ إِلَى صِيَامِ التَّطَوُّعِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ جَعَلَ بَعْدَ كُلِّ فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ تَطَوُّعًا مِنْ جَنِبِهَا وَذَلِكَ زِيَادَةٌ فِي الْخَيْرِ ؛ وَلِأَجْلِ أَنْ يَجِبُ مَا يَحْصُلُ فِي الْفَرِيضَةِ مِنَ الْقَصْرِ ، فَجَعَلَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ صَلَاةَ النَّافِلَةِ وَالرَّوَاتِبِ وَصَلَاةَ اللَّيْلِ ، وَجَعَلَ بَعْدَ صِيَامِ رَمَضَانَ صِيَامَ الثُّغْلِ ، فَجَعَلَ بَعْدَ كُلِّ فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ نَافِلَةً مِنْ جَنِبِهَا ، مِنْ ذَلِكَ الصِّيَامِ فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِعِبَادِهِ صِيَامَ التَّطَوُّعِ ؛ زِيَادَةً لَهُمْ فِي الْخَيْرِ .

يُسَنُّ صِيَامُ أَيَّامِ الْبَيْضِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ وَسِتٌّ مِنْ شَوَّالٍ ، وَشَهْرِ الْمُحَرَّمِ ، وَآكِدُهُ الْعَاشِرُ ثُمَّ التَّاسِعُ ، وَتِسْعُ ذِي الْحِجَّةِ ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ لِيَغْتَبِرَ حَاجٌّ بِهَا ، أَفْضَلُهُ صَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ .

الشرح:

صِيَامُ التَّطَوُّعِ أَنْوَاعٌ كَمَا ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ ، وَكُلُّهَا جَاءَتْ بِهَا الْأَوَّلَةُ .

النوع الأول: (يُسَنُّ صِيَامُ أَيَّامِ الْبَيْضِ) صِيَامُ الْأَيَّامِ الْبَيْضِ ، وَهُوَ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَسُمِّيَتْ أَيَّامُ الْبَيْضِ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ فِي وَسْطِ أَيَّامِ الشَّهْرِ ، بِأَنْ تَكُونَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ عَشَرَ ، وَالرَّابِعِ عَشَرَ ، وَالْخَامِسِ عَشَرَ ، سُمِّيَتْ بِالْبَيْضِ لِإِبْيَاضِ لَيَالِيهَا بِالْقَمَرِ ، لِأَنَّ الْقَمَرَ يَشْمَلُ لَيْلَهَا ، فَسُمِّيَتْ بِالْأَيَّامِ الْبَيْضِ .

وإن صَامَ ثَلَاثَةَ الْأَيَّامِ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ أَوْ مِنْ آخِرِهِ صَحَّ ذَلِكَ ، وَخَصَلَ بِهِ الْأَجْرُ ، وَلَكِنْ جَعَلَهَا فِي أَيَّامِ الْبَيْضِ ؛ الثَّالِثِ عَشَرَ ، وَالرَّابِعِ عَشَرَ ، وَالْخَامِسِ عَشَرَ أَفْضَلَ .

النوع الثاني: (وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ) صَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ مِنْ كُلِّ أُسْبُوعٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا يَوْمَانِ تُغْرَضُ فِيهِمَا أَعْمَالُ الْعِبَادَةِ عَلَى اللَّهِ ﷻ - فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُغْرَضَ عَمَلُهُ وَهُوَ صَائِمٌ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ (١) .

(١) أخرجه : الترمذي (٧٤٧) ، وابن ماجه (١٧٤٠) من حديث أبي هريرة ﷺ .

النوع الثالث: (ويست من شوال) صوم بيت من شوال، لقوله ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه بيتاً من شوال فكأنما صام الدهر»^(١) أي السنة؛ لأن الحسنة بعشر أمثالها، فَرَمَضَانُ عَنْ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ، وَبَيْتُهُ الْأَيَّامُ عَنْ شَهْرَيْنِ فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا، وَهِيَ أَشْهُرُ السَّنَةِ، فَيُسْتَحَبُّ صِيَامُ بَيْتَةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ، سَوَاءٌ صَامَهَا مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ شَوَّالٍ، أَوْ مِنْ وَسْطِهِ أَوْ مِنْ آخِرِهِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مُتَتَابِعَةً أَوْ مُتَفَرِّقَةً فِي الشَّهْرِ.

النوع الرابع: (وشهر المحرم) من صيام التطوع: صيام شهر المحرم؛ لأن النبي ﷺ كَانَ يُحُثُّ عَلَى الْإِكْتَارِ مِنَ الصَّيَامِ فِي هَذَا الشَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ شَهْرٌ تَامٌ.

(وأكذه العاشر ثم التاسع) وأكذه اليوم العاشر المسمى «يوم عاشوراء» وهو الذي وقع فيه هذا الحدث العظيم وهو إغراق فرعون وقومه، ونصرة موسى عليه الصلاة والسلام وقومه.

فهذا اليوم يستحب صيامه وقد قال النبي ﷺ: «صوم يوم عاشوراء أحسن على الله أن يكفر السنة الماضية»^(٢)، وقد صامه النبي ﷺ وأمر بصيامه؛ لأنه لما قديم المدينة وجد اليهود يصومون هذا اليوم فسألهم عن

(١) أخرجه: أحمد (٤١٧/٥)، (٤١٩)، ومسلم (١٦٩/٣) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.
(٢) أخرجه: مسلم (١٦٧/٣) من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه.

ذلك، فقالوا: إن هذا يوم أعز الله فيه موسى وقومه، وأذل فرعون وقومه، فصامه موسى شكراً لله فتحن نصومه شكراً لله، فقال النبي ﷺ: «نحن أحق وأولى بموسى منكم» فصامه وأمر بصيامه^(١)، فقيل له ﷺ: إن اليهود كانت تصومه فقال ﷺ: «خالفوهم؛ صوموا يوماً قبله أو يوماً بعده»^(٢)، وقال: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع والعاشر»^(٣)، فيستحب صيام يوم العاشر من محرم، وأن يصام يوم قبله، أو يوم بعده مخالفة لليهود.

النوع الخامس: (وتسع ذي الحجة) من الأيام التي يستحب صيامها تسع ذي الحجة، وهي أول الشهر، وذلك لقوله ﷺ: «ما من أيام العمل الصالح فيها أفضل وأحب إلى الله من هذه الأيام العشر»، قيل: ولا الجهاد في سبيل الله يارسول الله، قال: «ولا الجهاد في سبيل الله، إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء»^(٤)، والصيام يدخل في العمل الصالح في هذه الأيام؛ لأن الصيام من أفضل الأعمال. ولما ورد في صيامها عن الرسول ﷺ.

(١) أخرجه: البخاري (٥٧/٣)، (١٨٦/٤)، ومسلم (١٥٠/٣) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه.
(٢) أخرجه: أحمد (٢٤١/١)، وابن خزيمة (٢٠٩٥).
(٣) أخرجه: مسلم (١٥١/٣).
(٤) أخرجه: البخاري (٢٤/٢)، وأحمد (٢٢٤/١) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه.

النوع السادس : (وَيَوْمَ عَرَفَةَ لَغَيْرِ حَاجٍ بِهَا) يوم عرفة ، وذلك لأنَّ النبي ﷺ قال : «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ»^(١) ولكن يُسْتَحَبُّ صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ ، فَالْحَاجُّ إِذَا كَانَ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ صِيَامُهُ ، بَلْ يَكُونُ مَفْطُرًا اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ وَقَفَ فِي عَرَفَةَ مَفْطُرًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَلِأَجْلِ أَنْ يَتَقَوَّى بِالْإِفْطَارِ عَلَى الرُّقُوبِ وَالِدَعَاءِ ، فَلَيْسَ مِنَ السَّنَةِ لِلْحَاجِّ أَنْ يَصُومَ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ ، بَلِ السَّنَةُ فِي حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ مَفْطُرًا .

النوع السابع : (أَفْضَلُهُ صَوْمُ يَوْمِ وَفَطَرُ يَوْمِ) وَمَنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ عَلَى هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الَّتِي مَرَّتْ وَهِيَ صِيَامُ الْأَيَّامِ الْبَيْضِ ، وَالْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ ، وَبَيْتِ مِنْ شَوَّالٍ ، وَشَهْرِ الْمُحَرَّمِ ، وَتَسْعَ ذِي الْحِجَّةِ ، وَيَوْمِ عَرَفَةَ ، مَنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا وَيُفْطِرَ يَوْمًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «أَفْضَلُ الصِّيَامِ صِيَامُ دَاوُدَ ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا»^(٢) .

وَلَا يَجُوزُ سَرَدُ الصِّيَامِ بِأَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ صَائِمًا فِي كُلِّ الدَّهْرِ ، وَلَا يُفْطِرُ أَبَدًا ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ لَمَّا قَالَ رَجُلٌ : أَمَّا أَنَا

(١) أخرجه : مسلم (١٦٧/٣) من حديث أبي قتادة الأنصاري ؓ .

(٢) أخرجه : البخاري (٦٣/٢) ، ومسلم (١٦٥/٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ؓ .

فَصَوْمٌ وَلَا أَفْطَرُ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «أَمَّا أَنَا فَاصُومُ وَأَفْطِرُ ، وَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(١) . وَقَالَ ﷺ : «لَا صَامَ مِنْ صَامِ الدَّهْرِ»^(٢) وَفِي رِوَايَةٍ : «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ»^(٣) .

(١) أخرجه : البخاري (٣/٧) ، ومسلم (١٢٩/٤) من حديث أنس بن مالك ؓ وفيه قصة .

(٢) أخرجه : البخاري (٥٣/٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ؓ .

(٣) أخرجه : مسلم (١٦٧/٣) .

وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ وَالْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ وَالشَّكِّ بِصَوْمٍ .

الشرح:

هَذَا شُرُوعٌ فِي بَيَانِ الصَّيَامِ الْمَكْرُوهِ، وَهُوَ كَمَا يَلِي :

١- (وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ) إِفْرَادُ رَجَبٍ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ رَجَبٍ بِالصَّيَامِ، أَوْ تَخْصِيصُ أَيَّامٍ مِنْ رَجَبٍ بِالصَّيَامِ، لَكِنْ مَنْ صَامَ شَيْئًا مِنْهُ تَبَعًا لغيرِهِ فَلَا بَأْسَ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يُصُومَ أَيَّامَ الْبَيْضِ فَإِنَّهُ يُصُومُهَا مِنْهُ كغيرِهِ، كَذَلِكَ مَنْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يُصُومَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ مِنْ كُلِّ أُسْبُوعٍ، فَإِنَّهُ يُصُومُهَا مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، إِنَّمَا الْمَمْنُوعُ أَنْ يُخَصَّصَ شَهْرُ رَجَبٍ بِصِيَامٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَتِهِ، أَوْ أَنْ يُصُومَهُ مُتَفَرِّدًا، لَا تَابِعًا لغيرِهِ .

٢- (وَالْجُمُعَةُ) وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ بِالصَّيَامِ ؛ لِأَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدُ الْأُسْبُوعِ، لَكِنْ مَنْ صَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَابِعًا لغيرِهِ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ .

٣- (وَالسَّبْتِ) إِفْرَادُ السَّبْتِ؛ لِأَنَّ السَّبْتَ هُوَ يَوْمُ الْيَهُودِ وَيُكْرَهُ أَنْ يُصُومَهُ، لَكِنْ لَوْ صَامَهُ تَبَعًا لغيرِهِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ ؛ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِفْرَادُ السَّبْتِ بِالصَّوْمِ^(١) لَعَدِمَ صَحَّةُ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي النَّهْيِ مِنْ إِفْرَادِهِ .

(١) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ» : وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ : أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ صِيَامَهُ مُفَرَّدًا وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ (٣/٣٤٧) .

٤- (وَالشَّكِّ بِصَوْمٍ) يُكْرَهُ صِيَامُ يَوْمِ الشَّكِّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحْرُمُ صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَقَدُّمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ^(١)، وَلِقَوْلِ عَمَّارٍ ﷺ : مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ غَضَىٰ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ^(٢) .

(١) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (٣/٣٥ ، ٣٦) ، وَمُسْلِمٌ (١٢٥/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .
(٢) أَخْرَجَهُ : أَبُو دَاوُدَ (٢٣٣٤) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٨٦) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٥٣/٤) .

وَيَحْرُمُ صَوْمُ الْعَبْدَيْنِ وَلَوْ فِي فَرَضٍ . وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ إِلَّا عَنْ دَمٍ مُتَعَةٍ وَقِرَانٍ .

الشرح:

• هذا شروع في بيان الأيام التي يحرم صومها وهي:

١- (يَحْرُمُ صَوْمُ يَوْمِ الْعِيدَيْنِ) ، يوم عيد الفطر وعيد الأضحى ؛ لأنَّ الواجب في هَذَيْنِ اليَوْمَيْنِ الفطرُ ، فَمَنْ صَامَهُ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؛ لِأَنَّهَا أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشَرِبٍ وَذَكَرٍ لِلَّهِ ﷻ .

(وَلَوْ) صَامَهَا (فِي فَرَضٍ) كَانَ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ ، أَوْ عَلَيْهِ نَذْرٌ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ لِأَنَّهُ فَرَضٌ وَلَا فِي نَقْلِ .

٢- (وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ إِلَّا عَنْ دَمٍ مُتَعَةٍ وَقِرَانٍ) وَيَحْرُمُ أَيْضًا صِيَامُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهِيَ يَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّلَاثَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشَرِبٍ وَذَكَرٍ لِلَّهِ ﷻ»^(١) فَلَا يَجُوزُ صِيَامُهَا .

إِلَّا فِي حَقِّ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَذْيَ فَإِنَّهُ يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَذْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَيَسِيماً تَلْتَمِذاً أَبَاوِ فِي الْحَجِّ» [البقرة: ١٩٦] ، فَإِذَا لَمْ

(١) أخرجه : مسلم (١٥٣/٣) من حديث نبیة الهذلي ﷺ .

يَصُومُهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ فَإِنَّهُ يَصُومُهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، هَذَا مُسْتَنَتَى لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ﷺ : «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصُومَنَّ إِلَّا عَنْ دَمٍ مُتَعَةٍ وَقِرَانٍ»^(١) وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصُومَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ لِأَفْرَاضٍ وَلَا تَطَوُّعًا ، بَلْ يَكُونُ مُفْطِرًا فِيهَا .

(١) أخرجه : البخاري (٥٦/٣) .

وَمَنْ دَخَلَ فِي فَرْضٍ مُوسِعٍ حَرَّمَ قَطْعُهُ .

الشرح:

(وَمَنْ دَخَلَ فِي فَرْضٍ مُوسِعٍ حَرَّمَ قَطْعُهُ) مَنْ شَرَعَ فِي فِعْلٍ طَاعَةٍ وَاجِبَةٍ عَلَيْهِ مُوسِعٍ وَقَدْ أَدَّاهَا ؛ كَفَرِيضَةِ الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَقَضَاءِ الصَّوْمِ قَبْلَ ضَيْقِ وَقْتِهِ ، وَفِعْلِ النَّذْرِ فَيَحْرُمُ خُرُوجُهُ مِنَ الْفَرْضِ الَّذِي شَرَعَ فِيهِ لِغَيْرِ عُذْرٍ ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ مُتَعَيِّنٌ ، فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِتِمَامُ الْفَرْضِ الَّذِي دَخَلَ فِيهِ .

وَلَا يَلْزَمُ فِي الثَّقَلِ ، وَلَا قَضَاءِ فَايِدِهِ إِلَّا الْحَجُّ .

(وَلَا يَلْزَمُ فِي الثَّقَلِ) لَا يَلْزَمُ إِتِمَامُ الثَّقَلِ ، فَلَوْ صَامَ تَطَوُّعًا ثُمَّ أَرَادَ قَطْعَهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ فَلَهُ ذَلِكَ ، كَمَا لَوْ دُعِيَ إِلَى وَلِيْمَةٍ أَوْ خَضَلِ شَيْءٍ يَرِغْبُهُ فِي الْإِفْطَارِ ، فَإِنَّهُ يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّ الصَّائِمَ لِلتَّائِلَةِ أَمِيرٌ نَفْسِهِ ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ ^(١) . « إِنْ شَاءَ أَحْمَلُ وَإِنْ شَاءَ أَفْطِرُ » ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ النَّافِلَةِ لَهُ أَنْ يَقْطَعَهَا وَلَا يَلْزَمُهُ إِكْمَالُهَا .

(وَلَا قَضَاءُ فَايِدِهِ) وَلَا يَلْزَمُ قَضَاءُ مَا قَسَدَ مِنَ الثَّقَلِ ، فَلَوْ أَنََّّهُ صَامَ نَافِلَةً ، وَوَطِئَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ بِالْأَكْلِ أَوْ الشُّرْبِ أَوْ الْجَمَاعِ ، وَإِذَا جَامَعَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ وَلَا كِفَارَةٌ .

(إِلَّا الْحَجُّ) الثَّقَلُ ، يَلْزَمُهُ إِتِمَامُهُ وَإِذَا أَفْسَدَهُ بِجَمَاعٍ ؛ بَأَنْ جَامَعَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ حَاجَّهُ يَفْسُدُ وَعَلَيْهِ الْمَضِي فِي فَايِدِهِ وَإِكْمَالِهِ ، وَعَلَى دَيْحٍ فِدْيَةٍ بَدَنَةٍ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ مِنَ الْعَامِ الْقَادِمِ .

(١) أخرجه : البخاري (٣١/٣) ، ومسلم (٤٦/٣) من حديث عائشة ؓ في صيام يوم عاشوراء .

وَتُرْجَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ . وَأَوْتَارُهُ
أَكْدُ ، وَلَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ أَبْلَغُ ، وَيَدْعُو فِيهَا بِمَا وَرَدَ .

الشرح:

(وَتُرْجَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ . وَأَوْتَارُهُ أَكْدُ ،
وَلَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ أَبْلَغُ) اللَّهُ ﷻ جَعَلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةً خَيْرًا مِنْ
أَلْفِ شَهْرٍ ، وَهِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ ، قَالَ ﷻ : «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﷻ وَمَا
أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﷻ لَيْلَةُ الْقَدْرِ غَيْرُ مِائَةِ أَلْفِ شَهْرٍ ﷻ» [القدر: ١-٣] ، قَالَ
ﷻ : «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ قُبْرِكُمْ ﷻ» [الدخان: ٣] وَهِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ ، وَهَذِهِ
الَلَيْلَةُ فِي رَمَضَانَ ، لَكِنْ لَمْ تَحْدَدْ فِي أَيِّ لَيْلَةٍ مِنْهُ ، وَذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ يَجْتَهِدَ
الْمُسْلِمُ فِي جَمِيعِ لَيَالِي رَمَضَانَ حَتَّى يَكْمَلَ لَهُ الْأَجْرُ وَالنَّوَابِ عِنْدَ اللَّهِ
ﷻ مَعَ إِذْرَاكِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، فَمَنْ اجْتَهِدَ فِي جَمِيعِ لَيَالِي رَمَضَانَ فَإِنَّهُ يَكُونُ
مُذْرَكًا لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ ، وَيَكُونُ قَائِمًا لِلَيَالِي رَمَضَانَ كُلِّهَا ، فَيَتَكَامَلُ لَهُ الْأَجْرُ
مِنْ النَّاحِيَّتَيْنِ ؛ نَاحِيَةِ قِيَامِ رَمَضَانَ كُلِّهِ ، وَنَاحِيَةِ إِذْرَاكِه لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ ، وَلَكِنْ
هَذِهِ اللَّيْلَةُ لَا يَتَيَقَّنُ فِي أَيِّ لَيَالِي الشَّهْرِ هِيَ ؟ هَلْ هِيَ فِي لَيَالِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ
أَوْ الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ أَوْ الْعَشْرِ الْآخِرِ ؟ هَذَا لَا يَتَيَقَّنُ ، وَلَكِنْ التَّوَقُّعُ وَالرَّجَاءُ
يَكُونُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّاهَا فِي الْعَشْرِ
الْآخِرِ ، وَكَانَ يَتَكَبَّرُ الْعَشْرَ الْآخِرَ^(١) ، وَكَانَ يَجْتَهِدُ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ

(١) أخرجه : البخاري (٦٢/٣) ، ومسلم (١٧٤/٣) من حديث عبد الله بن عمر ، وهو
عندهما أيضًا من حديث عائشة ﷺ .

أَكْثَرَ مِنْ قِيَامِهِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ^(١) ، طَلَبًا لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ ، فَدُلَّ عَلَى أَنَّهَا تُرْجَى
فِي لَيَالِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ، وَلَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ هِيَ أَكْدُ مَا يُتَحَرَّى فِيهَا لَيْلَةُ
الْقَدْرِ لِأَدْلَى وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ .

وهذا مذهب الإمام أحمد رحمه الله ﷻ أَنَّهَا فِي لَيْلَةِ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ أَكْدُ^(٢) ،
وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنَ الْعَشْرِ ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا لَيْلَةُ وَاحِدٍ وَعَشْرِينَ أَوْ لَيْلَةُ
ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ أَوْ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ وَهَذِهِ أَكْدُهَا .

(وَيَدْعُو فِيهَا بِمَا وَرَدَ) وَيَدْعُو فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِمَا يَتيسر لَهُ مِنْ الدُّعَاءِ
وَيَكْثُرُ ؛ لِأَنَّهَا لَيْلَةُ مُسْتَجَابٍ فِيهَا الدُّعَاءُ ، وَلَكِنْ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْثُرَ مِنْ
الدُّعَاءِ بِمَا وَرَدَ وَهُوَ مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ ﷺ أَنَّهَا سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ صَادَفَتْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ مَاذَا أَقُولُ ؟ قَالَ : «قُولِي : اللَّهُمَّ
إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي»^(٣) فَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُكَبِّرَ ، وَيَكْرَهُ هَذَا
الدُّعَاءُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ الَّتِي تُرْجَى فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ .

(١) أخرجه : مسلم (١٧٦/٣) من حديث عائشة ﷺ بلفظ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ» .

(٢) انظر : «الإصناف» (٣٥٥/٣) .

(٣) أخرجه : أحمد (١٧١/٦ ، ١٨٢) ، والترمذي (٣٥١٣) ، والنسائي في «عمل اليوم
والليلة» (٨٧٢) ، وابن ماجه (٣٨٥٠) .

وَهُوَ لُزُومُ مَسْجِدٍ لِّطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، مَسْتَوْثِقٌ .

الشرح :

(وَهُوَ لُزُومُ مَسْجِدٍ لِّطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، مَسْتَوْثِقٌ) هَذَا تَعْرِيفُهُ شَرْعًا : لُزُومُ مَسْجِدٍ بَنِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَاتِ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى »^(١) ، فَلَوْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ وَأَطَالَ الْجُلُوسَ وَهُوَ لَمْ يَتَوَّعِدْ الْإِعْتِكَافَ فَلَيْسَ لَهُ أَجْرُ الْإِعْتِكَافِ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهِ ، « وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » كَمَا قَالَ ﷺ ، كَذَلِكَ لَوْ جَلَسَ فِي مَكَانٍ غَيْرِ الْمَسْجِدِ طَاعَةً لِلَّهِ يَتَوَّعِدُ بِهِ الْإِعْتِكَافَ فَهَذَا بَدْعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَالْمُسْلِمُ لَا يَغْتَنِكِفُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا : « وَلَا تُبْتَغِزُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَى كِفَايَةِ فِي الْمَسْجِدِ » [البقرة : ١٨٧] ، وَلِأَنَّ اعْتِكَافَهُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ قَدْ يَفُوتُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فَضَلَّى فِي بَيْتِهِ وَيَزْعَمُ فِي هَذَا أَنَّهُ يُرِيدُ الْعِبَادَةَ وَيُرِيدُ الْإِنْقِطَاعَ عَنِ النَّاسِ لِكُنْهَ يَفْعَلُ مُحَرِّمًا بِتَرْكِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ، فَلِذَلِكَ الْإِعْتِكَافُ لَا يُشْرَعُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ .

وَالْإِعْتِكَافُ لَا يَدَّ أَنْ يَتَوَفَّرَ فِيهِ نِيَّةُ طَاعَةِ اللَّهِ ، بَأَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ طَاعَةُ اللَّهِ ﷻ .

(١) أخرجه : البخاري (٢/١ ، ٢١) (٣/١٩٠) ، ومسلم (٤٨/٦) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ .

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

الشرح :

(بَابُ الْإِعْتِكَافِ) الْإِعْتِكَافُ مِنْ تَوَابِعِ شَهْرِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَفْضَلُ وَإِلَّا الْإِعْتِكَافُ يَجُوزُ فِي سَائِرِ السَّنَةِ وَلَكِنْ فِي رَمَضَانَ أَكْثَرُ ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْهُ تَحَرُّيًا لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ .

وَالْإِعْتِكَافُ فِي اللَّغَةِ : هُوَ الْمَكُثُ وَالْبَقَاءُ فِي الْمَكَانِ ، فَكُلُّ مَنْ بَقِيَ فِي مَكَانٍ وَدَاوَمَ الْجُلُوسَ فِيهِ فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ مُعْتَكِفٌ^(١) .

أَمَّا فِي الشَّرْعِ : فَالْإِعْتِكَافُ هُوَ لُزُومُ الْمَسْجِدِ وَالْبَقَاءُ فِي الْمَسْجِدِ لَيْلًا وَنَهَارًا طَاعَةً لِلَّهِ ﷻ^(٢) مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَفَرَّغَ الْعَبْدُ لِمُطَاعَةِ اللَّهِ ، وَلِذِكْرِ اللَّهِ ، وَلِتَلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ ، وَيَنْقَطِعَ عَنْ أَشْغَالِ الدُّنْيَا ، وَيَتَفَرَّغَ لِلْعِبَادَةِ ، هَذَا هُوَ الْإِعْتِكَافُ الْمَشْرُوعُ ، وَيُسْتَحَبُّ فِي رَمَضَانَ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِلَّا لَوْ اعْتَكَفَ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى أَجْرِ أَيْضًا .

(١) انظر : « لسان العرب » (٩/٢٥٥) .

(٢) انظر : « الدرر النقي » (١/٣٧٢) .

.....

أَمَّا الْإِعْتِكَافُ الَّذِي يُقْصَدُ مِنْهُ الرِّبَاءُ وَالسَّمْعَةُ، أَوْ يُقْصَدُ مِنْهُ الْإِتِّعَادُ عَنِ النَّاسِ أَوْ الْأَنْعِزَالُ عَنِ النَّاسِ، وَهُوَ لَمْ يُقْصَدْ بِذَلِكَ طَاعَةُ وَالْأَجْرُ وَالنَّوَابِ، فَهَذَا لَا يُسَمَّى اعْتِكَافًا.

وَالْإِعْتِكَافُ مَسْنُونٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ.

وَيَصِحُّ بِأَلَا صَوْمٍ، وَيُلْزَمَانِ بِالنَّذْرِ.

الشرح:

(وَيَصِحُّ بِأَلَا صَوْمٍ) الْإِعْتِكَافُ مَعَ الصَّيَامِ أَفْضَلُ، وَإِنْ اعْتَكَفَ وَهُوَ مُفْطِرٌ فَلَا يَأْسُ وَيَحْصُلُ عَلَى أَجْرِ الْإِعْتِكَافِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْوُقُوفِ بِالنَّذْرِ ^(١)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّيْلَ لَيْسَ فِيهِ صِيَامٌ.

(وَيُلْزَمَانِ بِالنَّذْرِ) وَيُلْزَمُ الْإِعْتِكَافُ مَعَ الصَّوْمِ بِالنَّذْرِ، فَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ وَهُوَ صَائِمٌ. فَإِنَّهُ يُلْزَمُهُ الْأَمْرَانِ، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ» ^(٢)، وَالْإِعْتِكَافُ طَاعَةٌ وَالصَّيَامُ طَاعَةٌ فَذَنْزَهُمَا فَيُلْزَمَانِيهِ بِالنَّذْرِ.

(١) أخرجه: البخاري (٦٦/٣)، ومسلم (٨٨/٤) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَذَرَ فِي الْجَامِعَةِ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: أَرَاهُ قَالَ لَيْلَةً، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوْفَ بِنَفْسِكَ».

(٢) أخرجه: البخاري (١٧٧/٨)، وأحمد (٣٦/٦)، وأبو داود (٣٢٨٩)، والترمذي (١٥٢٦)، والنسائي (١٧/٧)، وابن ماجه (٢١٢٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَلَا يَصُحُّ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فِيهِ، إِلَّا الْمَرْأَةُ فَفِي كُلِّ مَسْجِدٍ
سِوَى مَسْجِدِ بَيْتِهَا.

الشرح:

(وَلَا يَصُحُّ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فِيهِ) لَا يَصُحُّ الْاِعْتِكَافُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ
تُقَامُ فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فَلَا يَصُحُّ فِي مَسْجِدٍ مَهْجُورٍ لَلْأَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ
الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اِعْتَكَفَ فِي مَسْجِدٍ لَا تُقَامُ فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فَإِنَّهُ بَيْنَ
أَمْرَيْنِ:

الأمر الأول: إِمَّا أَنَّهُ يَتَّقِي فِي اِعْتِكَافِهِ وَيَتْرُكُ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ وَهَذَا
حَرَامٌ. فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا - وَهُوَ تَرْكُ الْجَمَاعَةِ - لِأَجْلِ تَحْصِيلِ مُسْتَحَبٍّ،
وَهُوَ اِلْتِمَاعُ.

والأمر الثاني: أَنْ يَخْرُجَ لِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ كُلِّ وَقْتٍ، وَهَذَا يَقُوتُ عَلَيْهِ
الْاِعْتِكَافُ.

(إِلَّا الْمَرْأَةُ فَفِي كُلِّ مَسْجِدٍ سِوَى مَسْجِدِ بَيْتِهَا) إِلَّا الْمَرْأَةَ فَيَصُحُّ مِنْهَا
الْاِعْتِكَافُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ، سِوَاكَ كَانَ تُصَلِّي فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَوْ
لَا تُصَلِّي فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ؛ إِلَّا مُصَلِّيًا بَيْنَهَا فَلَا تَعْتَكِفُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ
لَا يُسَمَّى مَسْجِدًا، وَإِنَّمَا يُسَمَّى مُصَلًى فَلَا يَحْضُلُ بِهِ اِلْتِمَاعُ
المطلوب، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

فِيمَا تَقَدَّمَ بَيَّانُهُ فِي أَحْكَامِ الْاِعْتِكَافِ، وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ

فِي مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فِيهِ - أَيْ تُصَلِّي فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ - تَأْخُذُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ
الْخُلُوءَ الَّتِي تَقْطَعُ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّهَا خُلُوءٌ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ،
كَمَا عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَبَدِّعَةِ، فَإِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَقُومُ اللَّيْلَ
وَيَصُومُ النَّهَارَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَشْهَدُ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ، فَقَالَ: هُوَ فِي النَّارِ.

فَالانْقِطَاعُ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَعَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ؛ بِزَعْمِ أَنَّ هَذَا
الْمَنْقَطِعَ يَخْلُو لِذِكْرِ اللَّهِ تعالى فِي رَاوِيَةٍ، أَوْ فِي خُلُوءٍ، أَوْ فِي بَيْتٍ مِمَّا
يَفْعَلُهُ الْمُتَبَدِّعَةُ؛ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ خَارِجٌ عَمَّا شَرَعَهُ اللَّهُ تعالى، وَهُوَ أَمْرٌ مُحَرَّمٌ،
وَلَيْسَ عِبَادَةٌ لِلَّهِ تعالى؛ فَإِنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ تعالى تَكُونُ فِي بَيُّوتِهِ عليه السلام فِي بَيُّوتِ أَزْوَاجِهِ
اللَّهُ أَنْ تَرَفَعَ وَيَلْحَظَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَمْ يَبْهَ الْفُتُو وَالْأَصَالِ عليه السلام بِجَالٍ لَا
يُلْهِمُهُمْ يَحْدُ وَلَا يَبْغِي عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أَلَسَلَوْهُ وَلَيْلَهُ الْكُفْرُ يَجَاهُونَ يَوْمًا نَنْقَلِبُ فِيهِ
الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ النور: ٣٦-٣٧.

هَذِهِ صِفَةُ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَنَّهُمْ يَلْزَمُونَ الْمَسَاجِدَ، وَيَلْزَمُونَ الْجَمْعَ،
وَالْجَمَاعَاتِ، وَلَا يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا، إِمَّا لِكَيْلِ، وَإِمَّا بِحُجَّةٍ أَنَّهُمْ يَخْلُونَ مَعَ
رَبِّهِمْ، وَيَنْقَطِعُونَ عَنِ النَّاسِ، كَمَا عَلَيْهِ زُهَيْرِيَّةُ النَّصَارَى؛ فَهَذَا شَيْءٌ لَمْ
يَشْرَعْهُ اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ؛ وَكُلَّ خُلُوءٍ تَقْطَعُ عَنْ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْاجْتِمَاعِ
مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَحْضُلُ بِهَا الْاِنْتِزَالُ عَنْ مُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهَا خُلُوءٌ
مُبْتَدَعَةٌ، وَفَاعِلُهَا أَتَمُّ غَيْرُ مَا جُورَ، فَتَجِبُ التَّنَبُّهُ لِهَذَا الْأَمْرِ؛ فَإِنَّ لُرُومَ
الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَعِمَارَةَ بَيُّوتِ اللَّهِ بِالذِّكْرِ وَطَاعَةِ اللَّهِ، هَذَا هُوَ

المشروع الذي يُجِبُّه الله ورسوله ؛ لأن المساجد هي بيوت الله ﷻ ، وقد جاء في الحديث أن من السبعة الذين يظفهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله يوم القيامة «رجلاً معلقاً قلبه في المساجد»^(١) يعني يحب المساجد ويألفها .

وقد قال النبي ﷺ : «بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة»^(٢) ، قال سبحانه : «إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ» [البقرة : ١٧٨] فالذين يزهدون في المساجد ، وينفطعون عنها ؛ إما لكسل وزهد في صلاة الجماعة والجمعة ، وإما بدعوى أنهم في عبادة وأنهم في خلوة مع الله ﷻ كلا الطرفين غاصباً لله ورسوله .

(١) أخرجه : البخاري (١٦٨/١) (٢٠٣/٨) ، ومسلم (٩٣/٣) من حديث أبي هريرة ؓ .
(٢) أخرجه : أبو داود (٥٦١) ، والترمذي (٢٢٣) من حديث بريدة بن الحصب ؓ .

وَمَنْ نَذَرَهُ ، أَوْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ - وَأَفْضَلُهَا الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ ، فَالْمَسْجِدُ الْمَدِينِي ، فَالْمَسْجِدُ الْأَقْصَى - لَمْ يَلْزَمُهُ فِيهِ ، وَإِنْ عَيَّنَ الْأَفْضَلَ لَمْ يَجْزِ فِيمَا دُونَهُ ، وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ .

الشرح :

(وَمَنْ نَذَرَهُ ، أَوْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ - وَأَفْضَلُهَا الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ ، فَالْمَسْجِدُ الْمَدِينِي ، فَالْمَسْجِدُ الْأَقْصَى - لَمْ يَلْزَمُهُ فِيهِ) مَنْ نَذَرَ الاعتكاف في مسجد غير المساجد الثلاثة ؛ فإنه لا يلزمه أن يؤدي ما نذره في ذلك المسجد ، بل يجزئه أن يعتكف في أي مسجد من المساجد التي تُصَلَّى فيها صلاة الجماعة ، لأن المساجد غير الثلاثة لا ميزة لبعضها على بعض ؛ والذي يُخصَّص مسجدًا منها ، ويُزعم أن فيه فضيلة على غيره وهو لم يُفضله الله على غيره يكون مُبتدعاً .

فالمساجد سواء في البلد ، أو في البلدان ؛ فإن نَذَرَ الاعتكاف في مسجد ؛ فلا شك أن النذر يلزم ؛ لقوله ﷺ : «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه»^(١) .

لكن لا يتعين عليه في المكان أو في المسجد الذي نَذَرَ ، وهو ليس له ميزة شرعية ، بل يؤديه في أي مكان من المساجد التي يُصَلَّى فيها المسلمون ، ويكفيه ذلك ، إلا المساجد الثلاثة ، فإن الله ميزها وخصها على غيرها من المساجد ، وهي : المسجد الحرام ، ومسجد الرسول

(١) أخرجه : البخاري (١٧٧/٨) من حديث عائشة ؓ .

ﷺ، والمسجد الأقصى، فإن هذه هي مساجد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

فالصلاة فيها أو الاعتكاف فيها له منزلة على غيره من المساجد، قال ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وآلة في المسجد الحرام خير من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد»^(١).

وجاء أن صلاة في المسجد الأقصى عن خمسمائة صلاة فيما سواه. فهذه المساجد الثلاثة إذا نذر الاعتكاف في واحد منها، فإنه يلزمه أن يعتكف فيه؛ لأنها لها منزلة على غيرها من المساجد، ولأنها تشرع السفر إليها، قال ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»^(٢).

فإذا كانت تضاعف فيها الأعمال - الصلاة في المسجد الحرام عن مائة ألف صلاة، والصلاة في المسجد النبوي عن ألف صلاة، والصلاة في المسجد الأقصى عن خمسمائة صلاة - فإنها إذا نذر الاعتكاف فيها

(١) أخرجه: أحمد (٣/٣٤٣، ٣٩٧) بهذا اللفظ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. والشطر الأول منه متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه: البخاري (٢/٧٦)، ومسلم (٤/١٢٤).

(٢) أخرجه: البخاري (٢/٧٦)، ومسلم (٤/١٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فإنه يلزمه ذلك، فلو اعتكف في غيرها من المساجد لم يجزئه هذا الاعتكاف.

وهذه المساجد الثلاثة تتفاضل، فأفضلها المسجد الحرام، ثم يليه المسجد النبوي، ثم يليه المسجد الأقصى.

(وإن عيّن الأفضل لم يجز فيما دونه، وعكسه يعكسه) فإذا نذر الصلاة أو الاعتكاف في المسجد المفضّل أجزأه في الفاضل، فلو مثلاً نذر أن يعتكف أو يصلي في المسجد النبوي أجزأه أن يصلي أو يعتكف في المسجد الحرام؛ لأن المسجد الحرام أفضل.

ولو نذر أن يصلي أو يعتكف في المسجد الأقصى أجزأه أن يصلي أو يعتكف في المسجد النبوي؛ لأن المسجد النبوي أفضل من المسجد الأقصى.

أما العكس فليس كذلك؛ فلو نذر أن يعتكف أو يصلي في المسجد الحرام لم يجزئه أن يفعل ذلك في المسجد النبوي، ولو نذر أن يعتكف أو يصلي في المسجد النبوي لم يجزئه أن يعتكف في المسجد الأقصى، لأنه إذا نذر الفاضل من هذه المساجد الثلاثة فإنه يتعين عليه، ولا يجزئه في المسجد المفضّل.

أما من نذر أن يعتكف أو يصلي في أي مسجد غير الثلاثة، فإنه يجزئه في كل مسجد من المساجد، ولا ميزة لبعضها على بعض.

وَمَنْ نَذَرَ زَمَانًا مُعَيَّنًا دَخَلَ مُعْتَكِفُهُ قَبْلَ لَيْلِيَةِ الْأَوَّلَى، وَخَرَجَ بَعْدَ آخِرِهِ.

الشرح:

(وَمَنْ نَذَرَ زَمَانًا مُعَيَّنًا دَخَلَ مُعْتَكِفُهُ قَبْلَ لَيْلِيَةِ الْأَوَّلَى، وَخَرَجَ بَعْدَ آخِرِهِ) مَنْ نَذَرَ الْإِعْتِكَافَ مُدَّةً مُعَيَّنَةً، كَانَ نَذَرَ الْإِعْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَهَذَا زَمَنٌ مُعَيَّنٌ، بِالْأَيَّامِ، وَمُعَيَّنٌ بِالشَّهْرِ؛ فَإِنَّهُ يُلْزَمُهُ أَنْ يَدْخُلَ مُعْتَكِفَهُ قَبْلَ لَيْلِيَةِ الْأَوَّلَى، فَيَدْخُلَ الْمُعْتَكِفَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ، أَيْ يُلْزَمُهُ أَنْ يَدْخُلَ مُعْتَكِفَهُ فِي مَسَاءِ الْيَوْمِ الْعِشْرِينَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِأَجْلِ أَنْ يَسْتَكْمِلَ الْمُدَّةَ؛ لِأَنَّ الْإِيَّامَ تَبْدَأُ بِلَيْلِيَّتِهَا.

وَلَا يَخْرُجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ إِلَّا فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ الَّتِي هِيَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ سُؤَالٍ.

وَلَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ.

الشرح:

(وَلَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ) الْإِعْتِكَافُ سَبَقَ أَنَّهُ هُوَ: الْبَقَاءُ، وَالْمَكُثُ وَلُزُومُ الْمَسْجِدِ لِبَاطِعَةِ اللَّهِ ﷻ. وَهَذَا يَتَنَافَى مَعَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمُعْتَكِفِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ مِنَ مُعْتَكِفِهِ فَاتَّ عَلَيْهِ مُدَّةُ تَرْكِ الْإِعْتِكَافِ فِيهَا، إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، مِثْلُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَمِثْلِ الْوُضُوءِ، وَمِثْلِ إِخْضَارِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ أَحَدٌ يَحْضِرُ لَهُ ذَلِكَ. وَيَكُونُ خُرُوجُهُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، فَهَذَا لَا يَضُرُّ فِي الْإِعْتِكَافِ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ.

وَلَا يَعُودُ مَرِيضًا وَلَا يَشْهَدُ جَنَازَةً إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ .

الشرح:

(وَلَا يَعُودُ مَرِيضًا وَلَا يَشْهَدُ جَنَازَةً إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ) لَا يَعُودُ الْمُعْتَكِفُ مَرِيضًا؛ وَإِنْ كَانَتْ عِبَادَةُ الْمَرِيضِ مُسْتَحَبَّةً، وَلَا يَشْهَدُ جَنَازَةً وَإِنْ كَانَ تَشْيِيعُ الْجَنَازَةِ مُسْتَحَبًّا؛ لِأَنَّ مَا هُوَ فِيهِ - وَهُوَ الْإِعْتِكَافُ - أَهَمُّ مِمَّا يَخْرُجُ إِلَيْهِ، وَلِأَنَّ هَذَا يَقُوتُ عَلَيْهِ مُدَّةٌ مِنَ الْإِعْتِكَافِ إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ الْبِدَايَةِ أَنَّهُ يَعُودُ الْمَرِيضُ وَيَشْهَدُ الْجَنَازَةَ فَلَا بَاسَ .

وَكَذَلِكَ مِنَ الْخُرُوجِ الَّذِي لَا يَضُرُّ الْمُعْتَكِفَ: الْخُرُوجُ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ إِذَا كَانَ الْمَسْجِدَ الَّذِي يَعْتَكِفُ فِيهِ لَا تُقَامُ فِيهِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فَخُرُوجُهُ لِلْجُمُعَةِ أَيْضًا لَا يَضُرُّ الْإِعْتِكَافَ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُسْتَنْثَى شَرْعًا، وَلِأَنَّ تَرْكَهُ لِلْجُمُعَةِ أَمْرٌ مُحَرَّمٌ، فَلَا يَرْتَكِبُ مُحَرَّمًا مِنْ أَجْلِ تَحْصِيلِ عِبَادَةٍ مُسْتَحَبَّةٍ .

وَإِنْ وَطِئَ فِي فَرْجٍ فَسَدَ اعْتِكَافُهُ .

الشرح:

(وَإِنْ وَطِئَ فِي فَرْجٍ فَسَدَ اعْتِكَافُهُ) إِذَا وَطِئَ امْرَأَتَهُ فِي فَرْجِهَا فَسَدَ اعْتِكَافُهُ؛ سِوَاهُ كَانَ اعْتِكَافُهُ مُنْذُورًا أَوْ غَيْرَ مُنْذُورٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ نَهَى عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَا تُبَيِّرُ وَجْهَكَ عَنْ قَوْمِكَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَكِفَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْجَمَاعِ .

فَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تُبَيِّرُ وَجْهَكَ﴾ كَنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ، وَكَذَلِكَ دَوَاعِي الْجَمَاعِ كَالْتَقَبِيلِ وَاللَّمْسِ، لِأَنَّ هَذَا مَدْعَاةٌ إِلَى الْجَمَاعِ؛ وَأَيْضًا فِيهِ إِشْغَالٌ وَقَصَاةٌ لِلشَّهْوَةِ الَّتِي تَتَنَافَى مَعَ الْإِعْتِكَافِ .

وَيَسْتَحَبُّ اسْتِغَاثُهُ بِالْقُرْبِ، وَاجْتِنَابُ مَا لَا يَغْنِيهِ.

الشرح:

(وَيَسْتَحَبُّ اسْتِغَاثُهُ بِالْقُرْبِ، وَاجْتِنَابُ مَا لَا يَغْنِيهِ) هذا مَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَقِلَّ بِهِ الْمُعْتَكِفُ، أَنْ يَسْتَقِلَّ بِالْقُرْبِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، مِنْ صَلَوَاتِ الثَّوَابِلِ، وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَذِكْرِ اللَّهِ ﷻ، وَالتَّكْوِينِ فِي آيَاتِ اللَّهِ ﷻ، فَيَكُونُ وَهْنَهُ مَشْغُولًا بِالطَّاعَاتِ الْقَرَلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِكَافَ إِنَّمَا شُرِعَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

وعليه أَنْ يَجْتَنِبَ مَا لَا يَغْنِيهِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا، وَأُمُورِ النَّاسِ الَّتِي لَا يَلْزُمُهُ الدُّخُولُ فِيهَا.

• فَبَيْنَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْاِعْتِكَافَ يُشْتَرَطُ لَصِحَّتِهِ شُرُوطٌ:

- ١- أَنْ يَكُونَ فِي مَسْجِدٍ تَقَامُ فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ.
- ٢- أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ مُعْتَكِفِهِ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ.
- ٣- أَنْ لَا يَحْضُرَ فِيهِ جَمَاعٌ.
- ٤- إِذَا نَذَرَهُ فِي مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ مُعْتَكِفَهُ فِي بِدَايَتِهَا، وَلَا يَخْرُجَ إِلَّا فِي نِهَائِهَا.
- ٥- إِذَا نَذَرَهُ فِي أَحَدِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ لَمْ يُجْزِئَهُ فِي غَيْرِهَا.
- ٦- إِذَا نَذَرَهُ فِي الْفَاضِلِ مِنَ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ لَمْ يُجْزِئَهُ فِي الْمَفْضُولِ.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

- * بَابُ الْمَوَاقِيتِ .
- * بَابُ الْإِحْرَامِ .
- * بَابُ مَخْطُورَاتِ الْإِحْرَامِ .
- * بَابُ الْفِدْيَةِ .
- * بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ .
- * بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ .
- * بَابُ الْغَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ .
- * بَابُ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ .

كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

الشرح:

قَالَ تَكَلَّفَهُ: (كِتَابُ الْمَنَاسِكِ)، أَي: هَذَا كِتَابٌ تُذَكِّرُ فِيهِ أَحْكَامَ الْمَنَاسِكِ، وَالْمَنَاسِكُ جَمْعُ مَنْسَكٍ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ التَّعَبُّدُ، فَكُلُّ الْعِبَادَاتِ تُسَمَّى «مَنَاسِكًا»، قَالَ جَزْ وَعَلَا: «وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا يَذْكُرُونَهُ أَسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ» [الحج: ٣٤] وَقَالَ جَزْ وَعَلَا: «قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الأنعام: ١٦٢]، يَعْنِي الذَّبِيحَةَ.

فَالنُّسُكُ فِي اللَّغَةِ أَوْ فِي الْأَصْلِ يُطْلَقُ عَلَى التَّعَبُّدِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ^(١)، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا جَمِيعُ مَنَاسِكِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. وَهِيَ الْأَفْعَالُ وَالْأَفْعَالُ الَّتِي تُؤَدَّى فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِمَّا شَرَعَهُ اللَّهُ ﷻ^(٢).

(١) انظر: «الصحاح» (١٦١٢/٤).

(٢) انظر: «المطلع» (ص: ١٥٦).

الحَجُّ والعُمْرَةُ واجِبَانِ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحُرِّ الْمُكَلَّفِ الْقَادِرِ فِي عُمْرِهِ مَرَّةً عَلَى الْقَوْرِ .

الشرح:

(الحَجُّ والعُمْرَةُ واجِبَانِ عَلَى الْمُسْلِمِ) الحَجُّ واجبٌ عَلَى الْمُسْلِمِ ، أَمَّا الْكَافِرُ فَلَا يُطَالَبُ بِالْحَجِّ مَا دَامَ كَافِرًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَجَّ لَمْ يَصِحَّ حَجُّهُ وَلَا سَائِرُ عِبَادَاتِهِ حَتَّى يَدْخُلَ فِي الْإِسْلَامِ .

(الْحُرُّ) يَخْرُجُ بِذَلِكَ الْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهِ ، مَنَافِعُهُ لِسَيِّدِهِ ، فَخُفَّفَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ ، لِأَنَّ الْحَجَّ يَحْتَاجُ إِلَى وَقْتٍ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى سَفَرٍ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى مَوْوَنَةٍ ، وَذَلِكَ يَقُوتُ عَلَى سَيِّدِهِ مَنَافِعَ كَثِيرَةً مِنْ مَنَافِعِهِ ، وَيُحْمَلُهُ نَفَقَاتٌ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ ، فَلِذَلِكَ خُفِّفَ عَنِ الْمَمْلُوكِ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَجُّ ، وَلَكِنْ لَوْ حَجَّ فِي أَثْنَاءِ رَقِّهِ صَحَّ ذَلِكَ ، وَكَانَ لَهُ نَافِلَةٌ .

(الْقَادِرُ) عَلَى السَّفَرِ ، وَالْقَادِرُ عَلَى الثَّقَفَةِ ، وَالْقَادِرُ عَلَى وُجُودِ الْمَرْكُوبِ الَّذِي يَرْكَبُهُ ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِمَّنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] .

والسبيل كما فسره ابن عباس رضي الله عنه بأنه الزَّادُ والزَّاجِلَةُ^(١) ، الزَّادُ الَّذِي يَكْفِيهِ ذَهَابًا وَإِيَابًا ، وَيَكْفِي لِمَنْ يَمُونُهُ إِذَا ذَهَبَ إِلَى الْحَجِّ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ ، وَالْمَرْكُوبُ الَّذِي يَرْكَبُهُ وَيُبَلِّغُهُ إِلَى الْحَجِّ .

(١) أخرجه : ابن ماجه (٢٨٩٧) مرفوعاً من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه .

وَيَخْتَلِفُ فِي كُلِّ وَقْتٍ بِمَا يُنَاسِبُهُ ، مِنْ دَائِمَةٍ ، أَوْ سَيَّارَةٍ ، أَوْ بَاجِرَةٍ ، أَوْ طَائِرَةٍ بِأَنَّهُ يَجِدُ لَهُ مَرْكَبًا مِنْ هَذِهِ الْمَرَائِبِ ، وَيَقْدِرُ عَلَى دَفْعِ الْأَجْرَةِ ، فَهَذَا وَجَدَ الرَّاجِلَةَ .

(فِي عُمْرِهِ مَرَّةً) وَيَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً ، وَهَذَا مِنْ تَبْيِيسِ اللَّهِ ﷻ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْحَجُّ يَحْتَاجُ إِلَى سَفَرٍ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى مَوْوَنَةٍ ، وَرُبَّمَا يَكُونُ فِيهِ أخطارٌ يَتَعَرَّضُ لَهَا الْإِنْسَانُ فِي طَرِيقِهِ أَوْ فِي أَثْنَاءِ الْحَجِّ مِنْ قِلَّةِ الْأَمْنِ ، خَفَّفَهُ اللَّهُ وَجَعَلَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ .

مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا » فَقَالَ الْأَفْرَغُ بْنُ خَابِسٍ رضي الله عنه : أَكُلُّ غَامٍ يَأْرُسُوهَ اللَّهُ ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ : « لَوْ قُلْتُ : نَعَمْ لَوَجَّيْتُ ، وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ ، ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، الْحَجُّ مَرَّةً وَاحِدَةً فَمَنْ زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ »^(١) .

(عَلَى الْقَوْرِ) وَالْحَجُّ يَجِبُ عَلَى الْقَوْرِ - أَيِ مَنْ غَبِرَ تَأْخِيرٌ - إِذَا تَوَفَّرَتْ شُرُوطُهُ ، وَبِأَنَّهُمْ إِنْ أَخَّرُوهُ بِلَا عَذَرٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ - يَعْنِي الْفَرِيضَةَ - فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي مَا يَعْرِضُ لَهُ » رواه أحمد^(٢) .

(١) أخرجه : أحمد (٢٥٥/١) ، وأبو داود (١٧٢١) ، والنسائي (١١١/٥) ، وابن ماجه (٢٨٨٦) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه .

وينحوه عند مسلم (١٠٢/٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه : أحمد (٣١٣/١) واللفظ له ، وأبو داود (١٧٣٢) ، وابن ماجه (٢٨٨٣) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه .

فَإِنْ زَالَ الرَّقُّ، وَالْجُنُونُ، وَالصَّبَا فِي الْحَجِّ بِعَرَفَةَ، وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا صَحَّ فَرَضًا.

الشرح:

(فَإِنْ زَالَ الرَّقُّ، وَالْجُنُونُ، وَالصَّبَا فِي الْحَجِّ بِعَرَفَةَ، وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا صَحَّ فَرَضًا) إِذَا زَالَ مَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ مِنَ الرَّقِّ بِأَنْ عَتَقَ الْعَبْدُ، أَوْ مِنَ الْجُنُونِ بِأَنْ صَحَا مِنْ فِيهِ جُنُونٌ وَعَقَلَ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ بِأَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ إِحْدَى عَلَامَاتِ الْبُلُوغِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي مُتَسَلِّكِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّ هَذَا الْحَجَّ يُجْزِئُهُ عَنْ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ وَعَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ زَالَ فِي أَثْنَاءِ الْحَجِّ وَهُوَ فِي عَرَفَةَ أَجْزَأَهُ عَنْ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ عَرَفَةَ أَوَّلُ الْمَنَابِلِكِ فَإِذَا زَالَ عَنْهُ فِي أَثْنَاءِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، فَإِنَّ بَقِيَّةَ الْوُقُوفِ يَكْفِي عَنْ الرُّكْنَيْنِ، وَيُكْمِلُ الْمَنَابِلِكُ، - وَإِنْ زَالَ الْمَانِعُ - وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي طَوَافِهَا فَإِنَّهَا تَجْزِئُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ، أَمَّا إِذَا شَرَعَ فِي طَوَافِ الْعُمْرَةِ وَالْعُذْرُ لَمْ يَزَلْ، ثُمَّ زَالَ فِي أَثْنَاءِ الطَّوَافِ فَإِنَّهَا لَا تُجْزِئُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ، بَلْ يَكْمِلُهُ وَتَكُونُ نَافِلَةً، ثُمَّ يَأْتِي بِعُمْرَةِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَفِعْلُهُمَا مِنَ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ نَفْلًا.

الشرح:

(وَفِعْلُهُمَا مِنَ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ نَفْلًا) يَصِحُّ فِعْلُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِنَ الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ وَتَكُونُ نَافِلَةً، بِدَلِيلِ أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَبِيًّا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ»^(١) فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ حَجُّ الصَّبِيِّ، وَأَنَّهُ يَكُونُ لَهُ نَافِلَةً، وَلِوُجُوهٍ أُخْرَى فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُجْزِئُهُ عَنْ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ.

كَذَلِكَ الرَّقِيقُ، إِذَا حَجَّ فِي أَثْنَاءِ الرَّقِّ يَكُونُ لَهُ نَافِلَةً وَيُؤْجَرُ عَلَيْهِ، لَكِنْ إِذَا عَتَقَ لَا بُدَّ مِنْ آدَاءِ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ وَعُمْرَةِ الْإِسْلَامِ.

(١) أخرجه: مسلم (١٠١/٤)، وأحمد (٢١٩/١)، وأبو داود (١٧٣٦)، والنسائي (١٢٠/٥) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

وَالْقَادِرُ: مَنْ أَمَكَّنَهُ الرُّكُوبُ، وَوَجَدَ زَادًا وَرَاجِلَةً صَالِحِينَ لِمَثْلِهِ بَعْدَ قَضَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَالنَّفَقَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ.

الشرح:

(وَالْقَادِرُ: مَنْ أَمَكَّنَهُ الرُّكُوبُ) هذا تفسير لقوله تعالى: «مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [الاعمران: ٩٧]، وهو أَنْ يَقْدِرَ عَلَى رُكُوبِ الدَّابَّةِ، أَوْ الطَّائِرَةِ، أَوْ السَّيَّارَةِ، فَإِذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الرُّكُوبِ يُضْعَفُ جَسَدُهُ، أَوْ لَزَمَانَةُ مَرَضِهِ، أَوْ كِبَرُ سِنِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُبَاشِرُ الْحَجَّ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنْ يُوَكِّلُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ، لِأَنْ عُدَّتْهُ لَا يَنْتَظِرُ زَوَالَهُ.

(وَوَجَدَ زَادًا وَرَاجِلَةً) وَكَذَلِكَ يَكُونُ عِنْدَهُ زَادٌ يُبَلِّغُهُ إِلَى الْحَجِّ، وَيُنْفِقُ مِنْهُ ذَهَابًا وَإِيَابًا، لقوله تعالى: «وَسَكَرُودُوا فَمَا كُنْ حَزْرَ الْوَادِ الْقَوِيُّ» [البقرة: ١٩٧].

فلا يجوز للإنسان أَنْ يَحُجَّ وَهُوَ لَيْسَ مَعَهُ زَادٌ، وَيَكُونُ عَالَةً عَلَى النَّاسِ، أَوْ يَنْتَظِرُ إِلَى النَّاسِ، أَوْ يَسْأَلُ النَّاسَ.

وتكون هذه النفقة التي أَخَذَهَا مَعَهُ فَاضِلَةً، عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ، وَعَنْ حَوَائِجِ مَنْ يُمُونُهُ، فلا يُضَيِّقُ عَلَى نَفْسِهِ فِي النَّفَقَةِ أَوْ الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ، أَوْ يُضَيِّقُ عَلَى مَنْ يُمُونُهُمْ مِنْ أَوْلَادِهِ، ويقول: «أَوْفَرُ لِلْحَجِّ»، وتكون النفقة فَاضِلَةً عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ مِثْلُ الدَّابَّةِ التي يركبها، والنبب

.....

الذي يَسْكُنُهُ، وَالْكُتْبُ التي يَحْتَاجُهَا، أَمَّا الْحَوَائِجُ التَّكْمِيلِيَّةُ فهذه يَبْيَعُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَاجَةٍ إِلَيْهَا، يَبْيَعُهَا وَيَحُجُّ مِنْهَا إِذَا كَانَتْ زَائِدَةً عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ.

وقوله: (صَالِحِينَ لِمَثْلِهِ).

صَالِحِينَ لِمَثْلِهِ، فَالْحَيُّ يَكُونُ مَرْكَبُهُ مَرْكَبَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا يَلْزَمُ بَأَنْ يَرْكَبَ مَرَائِبَ الْفُقَرَاءِ، وَكَذَلِكَ تَكُونُ نَفَقَتُهُ نَفَقَةَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا يَلْزَمُ بَأَنْ تَكُونُ نَفَقَتُهُ نَفَقَةَ الْفُقَرَاءِ، وَالْفَقِيرُ تَكُونُ نَفَقَتُهُ وَمَرْكَبُهُ لِلْحَجِّ مَا يَصْلُحُ لِلْفُقَرَاءِ.

وقوله: (بَعْدَ قَضَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَالنَّفَقَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ).

كَذَلِكَ يَكُونُ هَذَا الْمَالُ الَّذِي يَحُجُّ بِهِ فَاضِلًا عَنْ قَضَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَقُوقِ الْوَاجِبَةِ؛ كَالذُّيُونِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ ذُيُونٌ تَسْتَعْرِضُ مَا مَعَهُ، وَلَا يَنْقَلِ بَعْدَهَا شَيْءٌ فَإِنَّهُ لَا يَحُجُّ حَتَّى يُسَامِحَهُ الْغَرِيمُ أَوْ الْغُرْمَاءُ أَوْ يُسَدِّدَ ذُيُونَهُ.

وَأِنْ أَعْجَزَهُ كَبُرَ أَوْ مَرَضٌ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ؛ لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ
يُحُجُّ وَيَعْتَمِرُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَا.

الشرح:

(وَأِنْ أَعْجَزَهُ كَبُرَ أَوْ مَرَضٌ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ؛ لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ يُحُجُّ
وَيَعْتَمِرُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَا) هَذَا يَقَالُ عَنْهُ: الْقَادِرُ بِمَالِهِ دُونَ نَفْسِهِ، فَهَذَا
يُؤْكَلُ مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَجْزُ مُسْتَوِراً لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ،
كَالْمَرِيضِ مَرَضاً مُزْمِناً، أَوِ الْكَبِيرِ الْهَرَمِ، فَهَذَا يُؤْكَلُ مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ
امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِأَنْ أَبَاهَا أَذْرَكَهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ
لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبَاتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ: أَفَأَحُجُّ عَنْهُ، قَالَ: «نَعَمْ؛ حُجِّي عَنْ
أَبِيكَ»^(١) فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ هَذِهِ خَالَهُ لَا يَسْتَطِيعُ مُبَاشَرَةَ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ وَهُوَ
قَادِرٌ بِمَالِهِ أَنْ يُؤْكَلُ مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ.

وقوله: «لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ يُحُجُّ وَيَعْتَمِرُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَا».

يَعْنِي يُسَافِرُ الْوَكِيلَ مِنْ بَلَدِ الْمُؤْكَلِ؛ لِأَنَّ الْمُؤْكَلِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَشْيُ
مِنْ بَلَدِهِ لِلْحُجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ. وَالْوَكِيلُ يَحْكِي فِعْلَ الْمُؤْكَلِ، وَبِحُكْمِ الْمُؤْكَلِ
تَقَعَّتْهُ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ، هَذَا قَوْلُ^(٢).

(١) أخرجه: البخاري (١٦٣/٢) (٢٣/٣)، ومسلم (١٠١/٤) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الإيضاح» (٤٠٥/٣).

.....

والقول الثاني - وهو الصحيح إن شاء الله - : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ
مِنْ بَلَدِهِ، فَإِذَا وَجَدَ مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ مِنْ أَيِّ مَكَانٍ، فَإِنَّهُ يَحُجُّ عَنْهُ وَيُجِزُّهُ
ذَلِكَ^(١)، بِدَلِيلِ أَنَّ الَّذِي سَمِعَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْتِكَ عَنْ شُبْرُمَةَ»
قَالَ: «وَمَنْ شُبْرُمَةُ؟» قَالَ: أَلَحُّ لِي مَاتَ. قَالَ: «حَبَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟»
قَالَ: لَا، قَالَ: «حُجِّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجِّ عَنْ شُبْرُمَةَ»^(٢)، وَلَمْ يَقُلْ:
مِنْ الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ شُبْرُمَةُ.

(١) انظر: «المعني» (٣٩/٥).

(٢) أخرجه: أبو داود (١٨١١)، وابن ماجه (٢٩٠٣) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه.

وَيُجْزَى عَنْهُ، وَإِنْ عُوْفِيَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ.

الشرح:

(وَيُجْزَى عَنْهُ، وَإِنْ عُوْفِيَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ) يعني العاجز الذي آتاه غيره أن يُحجَّ عنه إذا زال عذره قبل أن يُحرِّم الوكيل فإنه يلزمه أن يُحجَّ هو، وحج الوكيل يكون له نافلة، وإن لم يزل عذره إلا بعدما حج الوكيل، أو في أثناء حج الوكيل بعد الإحرام بالحج والتلبس بالحج فإنه يُجْزَى عنه.

وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ: وَجُودُ مَحْرَمٍ بِهَا، وَهُوَ زَوْجُهَا أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ، بِسَبَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ.

الشرح:

(وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ: وَجُودُ مَحْرَمٍ بِهَا) تقدم من شروط وجوب الحج. أربعة: الإسلام، والحرية، والقُدرة على الحج، والبلوغ، فإذا توافقت هذه الشروط وجب الحج على المسلم، وإن نقص شرط منها لم يجب عليه. وتزيد المرأة شرطاً خامساً، وهو وجود المحرم الذي يذهب معها إلى الحج، لقوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» في رواية: «يَوْمًا وَلَيْلَةً»^(١)، وفي رواية: «يَوْمَيْنِ»، وفي رواية: «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»^(٢). فدلَّ على أنَّ المرأةَ لَا تُسَافِرُ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ، مَا يُسَمَّى سَفَرًا.

والمحرم: هو من تحرُّم عليه على التَّائِيدِ بِسَبَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ كَمَا يَأْتِي، ويكون بالغا، عاقلاً، فإنَّ أَمَّ تَجِدُ المَحْرَمَ فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ حَتَّى يَتَوَقَّرَ المَحْرَمُ، فَإِنْ أَيْسَتْ مِنْ وَجُودِ المَحْرَمِ فَإِنَّهَا تُزَكِّلُ مَنْ يُحجُّ عَنْهَا، وَلَا تُحجُّ بِذَوْنِ مَحْرَمٍ، لقوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

(١) أخرجه: البخاري (٥٤/٢)، ومسلم (١٠٣/٤) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه: البخاري (٧٦/٣، ٧٧)، ومسلم (١٥٢/٣) من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.

الآخر أن تُسافر إلا ومعهما ذو محرم^(١)، ولأن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يُريد الغزو والجهاد في سبيل الله وأخبر النبي ﷺ أن امرأته خرجت حاجة، فقال: «أذهب فحج مع امرأتك»^(٢)، فأزجعه من الغزو والجهاد في سبيل الله إلى أن يحج مع امرأته؛ وذلك لأن المرأة ضعيفة وبحاجة إلى من يصفوها، ويحفظها، ويقوم بحوائجها.

والسفر صعب فيه مشاق، فيه تعرض لأخطار، وتعرض المرأة للفتن، وأن يطلع بها الفسقة إذا لم يكن معها محرم.

فیشترط لوجوب الحج على المرأة - يعني وجوب مباشرة الحج - أن تجد المحرم، فإن لم تجده وهي غيبه فإنها تنتظر، فإن وجدت محرماً فيما بعد فإنها تحج، وإن لم تجد محرماً فإنها تؤكل من يحج عنها.

(وهو زوجها أو من تحرم عليه على التأبید، ينسب أو سبب مباح) ومحرم المرأة: هو زوجها، أو من تحرم عليه تحريماً مؤبداً، يعني يحرم عليه نكاحها تحريماً مؤبداً ينسب كابنها، وأبيها، وعمها، وخالها، وأخوها، وابن أخوها، هذا بالنسب.

أو ينسب كالرضاع، كأخيها من الرضاعة، أو أبيها من الرضاعة، أو

(١) أخرجه: مسلم (١٠٣/٤)، وأحمد (٣٤٧/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه: البخاري (٢٤/٣، ٧٢)، ومسلم (١٠٤/٤) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

جدّها من الرضاعة، أو خالها من الرضاعة، لقوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(١) تحرم الرضاعة ما تحرم الولادة، والله جل وعلا لما ذكر المحرمات قال: «وَأُولَئِكَ مِنْكُمْ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعِينَ» [النساء: ٢٣] قال جل وعلا: «وَأُولَئِكَ الَّذِينَ أَرْتَضَيْنَ لَكُمْ وَأُولَئِكَ مِنْكُمْ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعِينَ» [النساء: ٢٣] هذا السبب المباح.

وسبب المضاهرة كأي زوجها أو ابن زوجها، هذا تحرم عليه بسبب مباح، وهو المضاهرة، أما السبب المحرم مثل الملائنة على ما ذكر بعض العلماء أنها تحرم على الملائنة تحريماً مؤبداً، يفرض بينهما بعد تمام اللعان تحريماً مؤبداً، وهذا لا يقتضي المخرمية، لا يكون محرماً لها، هذا معنى قوله بسبب مباح.

وقوله «على التأبید» يخرج به التحريم المؤقت مثل أخت الزوجة، وعمّة الزوجة، هذه محرمة مادامت زوجته معه تحرم عليه عمّتها وخالّتها، لكن لو طلق هذه المرأة أو ماتت، جاز له أن يتزوج أختها، أو أن يتزوج عمّتها، فليس تحريماً مؤبداً، فذلك لا يكون محرماً لأخت زوجته أو عمّة زوجته.

(١) أخرجه: البخاري (١٢/٧)، ومسلم (١٦٥/٤) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

وَإِنْ مَاتَ مَنْ لَزَمَهُ أُخْرِجَا مِنْ تَرْكِهِ .

الشرح:

(وَإِنْ مَاتَ مَنْ لَزَمَهُ أُخْرِجَا مِنْ تَرْكِهِ) إِنْ مَاتَ مَنْ لَزِمَهُ الْحَجُّ أَوْ الْغُمْرَةُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَهُمَا أُخْرِجَ مِنْ تَرْكِهِ مَا يُحُجُّ بِهِ عَنْهُ وَمَا يَعْتَمِرُ بِهِ عَنْهُ مِنَ الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُمَا ذَنْنٌ عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ ، وَالذَّنُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمِيرَاثِ ، ذَنْنٌ لِلَّهِ جَلٌّ وَعَلَا فَيُخْرِجُ مِنْ تَرْكِهِ بِقَدَرِ مَا يُحُجُّ عَنْهُ وَيُعْتَمَرُ عَنْهُ .

الشرح:

قَالَ كَلْبَةُ : (بَابُ الْمَوَاقِيتِ) أَيِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ ، وَالْمَوَاقِيتُ : جَمْعُ مِيقَاتٍ ، وَالْمِيقَاتُ : هُوَ الْحَدُّ الَّذِي حَدَّدَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لِلْعِبَادَةِ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ^(١) ، فَمَوَاقِيتُ الْحَجِّ تُنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ :

مَوَاقِيتُ زَمَانِيَّةٌ : لَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِيهَا وَهِيَ أَشْهُرُ الْحَجِّ الَّتِي قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا فِيهَا : «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَمْلُوكَةٌ فَمَنْ وَضَعَ فِيهِمْ الْحَجَّ فَلَا رَفْعَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» [البقرة: ١٩٧] .

وهذه الأشهرُ المعلوماتُ هي شَهْرُ شَوَّالٍ ، وَشَهْرُ ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فِيهِ أَيُّ وَقْتٍ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ هَذِهِ الْأَشْهُرِ انْعَقَدَ إِخْرَامُهُ بِالْحَجِّ ، هَذَا فِي الْحَجِّ خَاصَّةً ، أَمَّا الْغُمْرَةُ فَلَيْسَ لَهَا وَقْتُ مُحَدَّدٌ ، فَيُخْرِمُ بِهَا مَتَى شَاءَ مِنَ السَّنَةِ .

(١) انظر : «المصباح المنير» (ص : ٩٢٠) .

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ، وَمِصْرَ، وَالْمَغْرِبِ: الْجُحْفَةُ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ: يَلْمَلُمُ، وَأَهْلُ نَجْدٍ: قَرْنٌ، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ: ذَاتُ عِزِّي. وَهِيَ لِأَهْلِهَا وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ.

الشرح:

هذه المواقيت الخمسة هي المواقيت المكانية:

(وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذُو الْحُلَيْفَةِ) لأهل المدينة وَلَمَنْ جَاءَ عَنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ: ذُو الْحُلَيْفَةِ؛ وَهُوَ الْوَادِي الْمَعْرُوفُ وَادِي الْعُقَيْبِ، قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِبِ عَنْ مَكَّةَ، وَسُمِّيَ «ذَا الْحُلَيْفَةِ» تَصْغِيرُ «خُلْفًا»، وَهِيَ شَجَرَةُ الْخُلْفِ، وَهَذَا الْمَكَانُ هُوَ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَوَقْتُهُ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَمَنْ جَاءَ عَنْ طَرِيقِهِمْ.

(وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ) وَهِيَ قَرْيَةٌ صَغِيرَةٌ عَلَى طَرِيقِ الْقَادِمِ إِلَى مَكَّةَ مِنَ الشَّامِ، أَوْ مِنْ مِصْرَ، أَوْ مِنَ الْمَغْرِبِ فَيُحْرَمُونَ مِنَ الْجُحْفَةِ، سِوَاءَ مَرُّوا بِرَأٍ أَوْ بَخْرًا فَالَّذِينَ يَأْتُونَ عَنْ طَرِيقِ الْبَحْرِ، يُحْرَمُونَ مِنْ مُحَادَاتِهَا، كَذَلِكَ الَّذِينَ يَأْتُونَ عَنْ طَرِيقِ الْجَوِّ يُحْرَمُونَ مِنْ مُحَادَاتِ الْجُحْفَةِ.

(وَأَهْلُ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ)، وَيَلْمَلُمُ: اسْمُ جَبَلٍ أَوْ اسْمُ وَادٍ عِنْدَ الْجَبَلِ،

يُحْرَمُ مِنْهُ أَهْلُ الْيَمَنِ، عَلَى طَرِيقِ أَهْلِ الْيَمَنِ يُحْرَمُونَ مِنْهُ، يُقَالُ: «يَلْمَلُمُ»، وَيُقَالُ: «أَلْمَلُمُ»، وَيُسَمَّى عِنْدَ النَّاسِ الْآكَنُ بِ«الشَّعْدِيَّةِ».

(وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ) أَي قَرْنُ الْمَنَازِلِ، وَهُوَ الشَّيْطَلُ الْكَبِيرُ، هَذَا مِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ.

(وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِزِّي) الْمُرَادُ بِهِمْ: أَهْلُ الْعِرَاقِ وَمَنْ جَاءَ عَنْ طَرِيقِهِمْ يُحْرَمُونَ مِنْ ذَاتِ عِزِّي، وَهِيَ تَقَعُ شِمَالَ قَرْنِ الْمَنَازِلِ قَرِيبَةً مِنْهُ عَلَى طَرِيقِ الْحَاجِّ الْعِرَاقِيِّ، وَمَنْ جَاءَ عَنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْعِرَاقِ.

وهذا الميقات قيل وقتُه عمرٌ عليه السلام ^(١)؛ لَأَنَّهُ مُحَادٍ لِمِيقَاتِ أَهْلِ نَجْدٍ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الَّذِي وَقَّتَهُ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^(٢). قِيلَ: لَا مَنَافَةَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ؛ لِأَنَّ الَّذِي وَقَّتَهُ فِي الْأَصْلِ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ. وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ عُمَرُ عليه السلام فَاجْتَنَهَدَ فَوَافَقَ اجْتِنَاهُ تَوْقِيتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا لَهُ مُوَافَقَاتٌ غَيْرُ هَذَا عليه السلام.

(١) أخرجه: البخاري (١٦٦/٢) من حديث عبد الله بن عمر عليه السلام قال: «لما فتح هذا المصراع أتوا عذر، فقالوا: يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرنًا وهو جود عن طريقنا، وإننا إن أردنا قرنًا شق علينا قال: فانظروا حذوها من طريقكم فحد لهم ذات عرق».

(٢) أخرجه: مسلم (٧/٤)، وابن ماجه (٢٩١٥) من حديث عبد الله بن مرفوعًا وفيه: «ومهل أهل العراق ذات عرق».

فَصْلٌ

وَأَرْكَانُهُ: الرُّوْجَانِ الْخَالِيَانِ مِنَ الْمَوَانِعِ، وَالْإِيجَابِ، وَالْقَبُولِ: وَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِغَيْرِ لَفْظٍ: زَوَّجْتُ، أَوْ: أَتَكَحْتُ، وَقِيلَتْ هَذَا النِّكَاحُ، أَوْ: تَزَوَّجْتُهَا، أَوْ: تَزَوَّجْتُ، أَوْ: قِيلَتْ. وَمَنْ جَهِلَهُمَا لَمْ يَلْزَمْهُ تَعَلُّمُهُمَا وَكَفَاهُ مَعْنَاهُمَا الْخَاصُّ بِكُلِّ لِسَانٍ. فَإِنْ تَقَدَّمَ الْقَبُولُ لَمْ يَصِحَّ. وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْإِيجَابِ صَحَّ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ وَلَمْ يَتَسَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ. وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَهُ بَطُلَ.

الشرح:

(فَصْلٌ) في بيان أركان النكاح وما يتعقّد به من الألفاظ، والأركان جمع «ركن»، وهو الجانب الأقوى للمشيء^(١). وأركان النكاح ثلاثة يبيّنها المصنّف هنا.

(وَأَرْكَانُهُ: الرُّوْجَانِ الْخَالِيَانِ مِنَ الْمَوَانِعِ) هذا هو الركن الأول،

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٥٥).

والموانع: جمع مانع، ومن موانع النكاح أن تكون المرأة معتدة، أو تكون من المحرّمات التي سيأتي بيّانها.

(وَالْإِيجَابُ) هذا هو الركن الثاني. والإيجاب هو اللفظ الصادر من الولي أو من يقوم مقامه.

(وَالْقَبُولُ) هذا هو الركن الثالث. والقبول هو اللفظ الصادر من الزوج أو من يقوم مقامه.

(وَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ) أي: التلطف باللغة العربية فمن استطاع ذلك لم يصحّ منه الإيجاب والقبول إلا باللفظ العربي.

(بِغَيْرِ لَفْظٍ: زَوَّجْتُ، أَوْ: أَتَكَحْتُ) أي: بأن يقول الولي أحد هذين اللفظين.

(وَقِيلَتْ هَذَا النِّكَاحُ، أَوْ: تَزَوَّجْتُهَا، أَوْ: تَزَوَّجْتُ، أَوْ: قِيلَتْ) أي: بأن يقول الزوج ذلك، لأنّ هذين اللفظين هما اللذان ورد بهما القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿زَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقوله: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَكَحَلَ بِهَذَا ابْنِ عَمَّتِي﴾ [النصص: ٢٧].

والصحيح أن النكاح يتعقّد بغير لفظ الإنكاح والتزويج مما تعارف عليه الناس واعتبروه عقداً، وعليه أكثر أهل العلم، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^(١)، وتلميذه ابن القيم.

(١) انظر: «الإصناف» (٤٥/٨).

بَابُ الْإِحْرَامِ الْإِحْرَامُ : نِيَّةُ التُّشْكِ

الشرح:

(بَابُ الْإِحْرَامِ) لَمَّا ذَكَرَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يَجِبُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، لِمَنْ أَتَى عَلَيْهَا، وَهِيَ الْمَوَاقِيتُ الْخَمْسَةُ نَاسَبَ أَنْ يَذْكَرَ مَعْنَى الْإِحْرَامِ وَيَذْكَرَ أَحْكَامَهُ وَمَخْطُورَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِحْرَامِ حَرَمَتْ عَلَيْهِ أَشْيَاءُ كَانَتْ مُبَاحَةً لَهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ تُسَمَّى «مَخْطُورَاتِ الْإِحْرَامِ»، نُسِبَتْ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا تَحْرُمُ بِسَبَبِهِ.

(الْإِحْرَامُ : نِيَّةُ التُّشْكِ) فَالْإِحْرَامُ هُوَ نِيَّةُ الدُّخُولِ فِي التُّشْكِ، فَإِذَا نَوَى بِقَلْبِهِ الدُّخُولَ فِي التُّشْكِ وَالشُّرُوعَ فِي التُّشْكِ فَقَدْ أَحْرَمَ، مِثْلُ الْمُصَلِّي إِذَا كَثُرَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ «تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ» فَكَذَلِكَ إِذَا نَوَى التُّشْكُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَقَدْ صَارَ مُحْرِمًا بِالنِّيَّةِ، أَمَّا

مَا يَسْبِقُ النِّيَّةَ مِنْ تَأَهُّبٍ مِنْ اغْتِسَالٍ وَأَخْذٍ لِلشُّعُورِ الَّتِي يُشْرَعُ اخْتُدَافُهَا وَالْأَطْفَارِ، وَالطَّبِيبُ فَهَذِهِ كُلُّهَا تَهَيُّئَاتٌ.

وَمُقَدِّمَاتٌ لِلْإِحْرَامِ، لَا يَصِيرُ بِهَا الْإِنْسَانُ مُحْرِمًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ فَلَا يَصِيرُ مُحْرِمًا إِلَّا إِذَا نَوَى الدُّخُولَ فِي التُّشْكِ.

سُنُّ لِمُرِيدِهِ غُسْلٌ، أَوْ تَيْمُمٌ لِعَدَمِ، وَتَنْظُفٌ، وَتَطْيِبٌ، وَتَجَرُّدٌ مِنْ مَخِيطٍ.

الشرح:

(سُنُّ لِمُرِيدِهِ غُسْلٌ، أَوْ تَيْمُمٌ لِعَدَمِ) يُسَنُّ لِمُرِيدِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ أَنْ يَغْتَسِلَ لِأَجْلِ أَنْ يُزِيلَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الرِّوَاثِ وَغَبَارِ السَّفَرِ؛ وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ عِبَادَةٌ فَيُشْرَعُ الْاِغْتِسَالُ لَهَا لِيَكُونَ عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ، هَذَا مُسْتَحَبٌّ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَهَذَا لِوَاجِدِ الْمَاءِ، أَمَا عَادِمِ الْمَاءِ، قَالَ هُنَا يَتَيَّمُّ؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ يَقُومُ مَقَامَ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦] هَذَا فِي الصَّلَاةِ فَيَتَيَّمُّ قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ فَيَقُومُ التَّيْمُمُ مَكَانَ الْاِغْتِسَالِ؛ لِيَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ بِالتَّيْمُمِ، فَيَدْخُلُ التُّسُكُ وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ.

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ التَّيْمُمُ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْحَصِلُ بِهِ الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّطَاهَرِ، وَزَوَالِ الْعَرَقِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ يُشْرَعُ؛ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنْ يُحْرَمَ وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ، فَالطَّهَارَةُ تَحْضُلُ بِالتَّيْمُمِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ أَوْ الْعَجْزِ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ، وَلِأَجْلِ الصَّلَاةِ الَّتِي يُصَلِّيُهَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ لِلْإِحْرَامِ صَلَاةً خَاصَّةً.

(وَتَنْظُفٌ) كَذَلِكَ يَنْظُفُ بِإِزَالَةِ مَا يُسْتَحَبُّ إِزَالَتُهُ مِنْ حَفِّ شَارِبِهِ وَقَصِّ

(١) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ - يَعْنِي ابْنَ قِدَامَةَ - وَالشَّارِحُ وَصَاحِبُ «الْمَاتَنِ» وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ». قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ. اهـ (٤٣٢/٣).

أظْفَارِهِ، وَخَلَقَ عَانَتَيْهِ، وَإِزَالَةَ شَعْرِ إِبْطَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُشَوِّهَةٌ وَأَخَذَهَا مِنْ خِصَالِ الْفِطْرَةِ، وَلِئَلَّا يَحْتَاجَ إِلَى أَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا، أَوْ يَتَأَذَّى بِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَجَيِّدٌ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ إِزَالَتِهَا، فَكَوْنُهُ بِأَخْذِهَا وَيَتَهَيَّأُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ يَكُونُ هَذَا أَحْسَنَ.

(وَتَطْيِبٌ) وَيُسَنُّ لَهُ التَّطْيِبُ بِأَنْ يَتَطَيَّبَ الرَّجُلُ بِأَحْسَنِ مَا يَجِدُ مِنَ الْأَطْيَابِ فِي جَسَمِهِ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَطَيَّبُ بِالسَّيِّكِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ، وَيَعِدُ التَّحْلُلَ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كُنْتُ أَطْيِبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُطَوِّفَ بِالْبَيْتِ^(١)، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ التَّطْيِبَ مَطْلُوبٌ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَيَعْدُ التَّحْلُلَ مِنَ الْإِحْرَامِ. وَالْمَرْأَةُ تَتَطَيَّبُ بِمَا لَا يَظْهَرُ رِيحُهُ؛ لِأَجْلِ إِزَالَةِ الرِّوَاثِ الْكَرِيهَةِ مِنْهَا.

(وَتَجَرُّدٌ مِنْ مَخِيطٍ) وَتَجَرُّدُ الذَّكَرِ مِنَ الْمَخِيطِ، وَهُوَ مَا خِيطٌ مِنَ الثِّيَابِ عَلَى كُلِّ الْجِسْمِ أَوْ بَعْضِ الْجِسْمِ، وَكَذَلِكَ مَا نُسِجَ عَلَى قَدْرِ الْعُضْوِ، أَوْ «الْفَنِيلَةِ»، وَ«الشَّرَابِ» عَلَى الرَّجُلَيْنِ، وَ«الْفُقَّازِ» عَلَى الْيَدَيْنِ، فَكُلُّ مَا نُسِجَ لِلْجِسْمِ أَوْ لِلْعُضْوِ، أَوْ خِيطٌ لِلْجِسْمِ أَوْ لِلْعُضْوِ فَإِنَّهُ يَتَجَرَّدُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِحْرَامِهِ^(٢). وَيَلْبَسُ بَدَلًا مِنَ الْمَخِيطَاتِ

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١٦٨/٢)، وَتَابِعِيُّ (٢١٩)، وَمُسْلِمٌ (١٠/٤).

(٢) أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ (٨٣٠)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٥٩٥) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

.....

وَمَا فِي حُكْمِهَا الْإِزَارُ عَلَى أَسْفَلِ جَسَدِهِ وَيَضَعُ الرِّدَاءَ عَلَى الْكَتِفَيْنِ ، حَتَّى يَكُونَ مَشُورًا بِالْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ ، وَفِي هَذَا تَذَكِيرٌ بِالْمَوْتِ وَالْكَفَنِ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَجُوزُ مِنْ ثِيَابِهِ إِذَا مَاتَ ، وَيَكْفَنُ فَكَذَلِكَ الْمَحْرَمُ يَتَذَكَّرُ بِهَذَا اللَّبَاسِ مَلَابِسَ الْكَفَنِ ، وَكَذَلِكَ فِي هَذَا سِرٌّ عَدِيمٌ وَعَجِيبٌ وَهُوَ تَسَاوِي النَّاسِ أَمَامَ اللَّهِ ﷻ ، فَالْمَلِكُ ، وَالصُّغْلُوكُ ، وَالغَنِيُّ ، وَالْفَقِيرُ ، وَالْحُرُّ ، وَالْعَبْدُ ، وَالْعَرَبِيُّ ، وَالْعَجَبِيُّ كُلُّهُمْ بَرِيٌّ وَاحِدٌ ، لَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ .

وَيُحْرَمُ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ أُبْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ، وَإِحْرَامَ عَقَبٍ رَكَعَتَيْنِ وَبَيْتُهُ شَرْطٌ .

الشرح:

(وَيُحْرَمُ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ أُبْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ أُبْيَضَيْنِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ ، وَكَفُّوا فِيهِ مَوْتَاكُمْ»^(١) فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ أُبْيَضَيْنِ ، فَإِنْ كَانَا غَيْرَ أُبْيَضَيْنِ جَازَ ذَلِكَ ، إِلَّا الْأَحْمَرَ الْخَالِصَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الرَّجُلَ مَنْهِيٌّ عَنْ لُبْسِ الْأَحْمَرِ الْخَالِصِ .

(وَإِحْرَامَ عَقَبٍ رَكَعَتَيْنِ) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرَمَ بَعْدَ صَلَاةٍ ، إِنْ كَانَ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَ الْإِحْرَامَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ لِغَلَلِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ بَعْدَ مَا صَلَّى صَلَاةَ الظُّهْرِ ، وَلَبَّى بِالْإِحْرَامِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ ، هَذَا إِذَا وَافَقَ وَقْتُ فَرِيضَةٍ ، فَإِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُؤَخَّرَ الْإِحْرَامُ وَيَكُونَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ .

أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ وَقْتِ فَرِيضَةٍ فَإِنْ كَانَ وَقْتُ نَهْيٍ مِثْلَ بَعْدِ الْعَصْرِ أَوْ بَعْدِ الْفَجْرِ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي ؛ لِأَنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ ، أَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ وَقْتِ نَهْيٍ فَيَغْضُ الْعُلَمَاءُ يَرَى أَنْ يُسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ

(١) أخرجه : أحمد (١٣/٥ ، ١٩) والترمذي (٢٨١٠) من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه ، وهو عند أحمد (٢٣١/١ ، ٢٤٧) ، وأبو داود (٣٨٧٨) ، والترمذي (٩٩٤) ، والنسائي (١٤٩/٨) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه .

.....

الإحرام، ونعصهم يرى أنه لا يشترع للإحرام صلاة خاصة، لكن إن وافق وقت فريضة فهو بعد الفريضة، أما إذا لم يصادف وقت فريضة، فلم يثبت دليل على أن الإحرام له صلاة تحضه.

لكن على كل حال إذا صلى ركعتين في غير وقت النهي فالأمر واسع في هذا والحمد لله.

(ويشترط شرط) أي يشترط أن ينوي الإحرام بقلبه فلا يكفي لبس ملابس الإحرام بدون نية ولا يعد بذلك محرماً. لأن الإحرام عبادة وعمل وقد قال ﷺ: «إنما الأعمان بالنيات»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٢/١، ٢١) (٣/١٩٠)، ومسلم (٤٨/٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُهُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ نُسُكَكَ كَذَا فَيُسْرُهُ لِي، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَجْلِي خَيْثُ حَبَسْتَنِي.

الشرح:

(وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُهُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ نُسُكَكَ كَذَا فَيُسْرُهُ لِي) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِمَا نَوَى مِنَ النُّسُكِ، مِنْ تَمَتُّعٍ، أَوْ قِرَانٍ، أَوْ إِفْرَادٍ، أَوْ عُمْرَةٍ، إِذَا كَانَ يُرِيدُ الْعُمْرَةَ يَتَلَفَّظُ بِالنُّسُكِ وَلَا يَتَلَفَّظُ بِالنِّيَّةِ، فَلَا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي نَوَيْتُ الْحَجَّ، أَوْ نَوَيْتُ التَّمَتُّعَ، أَوْ نَوَيْتُ الْقِرَانَ، أَوْ نَوَيْتُ الْإِفْرَادَ، أَوْ نَوَيْتُ الْعُمْرَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا يَتَلَفَّظُ بِمَا نَوَى، وَهُوَ النُّسُكُ. فيقول: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ عُمْرَةً مُتَمَتِّئًا بِهَا إِلَى الْحَجِّ، أَوْ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ عُمْرَةً وَحَجًّا، أَوْ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ حَجًّا، أَوْ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ عُمْرَةً، فَيَتَلَفَّظُ بِمَا نَوَى، هَذَا هُوَ الَّذِي وَرَدَ بِهِ الدَّلِيلُ.

(وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَجْلِي خَيْثُ حَبَسْتَنِي) وَأَمَّا الْإِشْتِرَاطُ وَهُوَ قَوْلُهُ: فَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَجْلِي خَيْثُ حَبَسْتَنِي، فَهَذَا إِنَّمَا وَرَدَ فِي أَصْحَابِ الْأَعْدَادِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ لَا يَتِمَّ كُفُّوا مِنْ آدَاءِ النُّسُكِ لِلْمَرَضِ، وَأَضَلَّ الْحُكَمُ أَنَّ عَائِكةَ بِنْتَ الرُّبَيْرِ بِنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَمَّ الرُّسُولِ ﷺ، سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَتْ: «إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَنَا شَاكِيَّةٌ - يَعْنِي مَرِيضَةٌ - قَالَ لَهَا ﷺ: «حَجِّي واشترطي، فولي: فَمَجْلِي خَيْثُ حَبَسْتَنِي - فَإِنْ لَكَ

عَلَى رَيْكَ مَا اسْتَنْبَيْتِي^(١)، فَأَصْلُ الْحَدِيثِ جَاءَ فِي صَاحِبَةِ عُذْرٍ فَمَنْ كَانَ مِنْهَا مَرِيضًا أَوْ يَخَافُ مِنْ صَدِّ الْعُدُوِّ أَوْ مِنْ عَائِي قَائِمٍ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِكْمَالِ الشُّكِّ فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ، وَأَمَّا السَّلِيمُ الْمُعَافِي الْأَمِينُ فَلَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَشْتَرِطُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم كَانُوا يُحْرَمُونَ وَلَمْ يُذَكَّرْ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ غَيْرَ هَذِهِ الْمَرَأَةِ الَّتِي كَانَتْ مَرِيضَةً.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٩/٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٦/٤) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

وَأَفْضَلُ الْأَسَاكِلِ: التَّمَتُّعُ، وَصِفَتُهُ: أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَيَفْرَغَ مِنْهَا، ثُمَّ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي عَامِهِ. وَعَلَى الْأَقْيَمِ دَمٌ.

الشرح:

(وَأَفْضَلُ الْأَسَاكِلِ: التَّمَتُّعُ) الْأَسَاكِلُ الَّتِي يُحْرَمُ بِهَا ثَلَاثَةٌ: تَمَتُّعٌ؛ وَهَذَا أَفْضَلُهَا لِأَنَّهُ الشُّكُّ الَّذِي أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَصْحَابَهُ، وَقَدْ أُخْرِمُوا مَعَهُ صلى الله عليه وسلم بِالْحَجِّ، فَلَمَّا فَرَّغُوا مِنَ السَّعْيِ أَمَرَهُمْ بِأَنْ يَحْلِفُوا رُؤُوسَهُمْ، وَأَنْ يَنْحَلِلُوا ثُمَّ يُحْرَمُوا بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ، وَتَأَسَّفَ صلى الله عليه وسلم، وَقَالَ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَأَحْلَلْتُ مَعَكُمْ، غَيْرَ أَنِّي سَفُتُ الْهَدْيَ»^(١) فَمَتَّعَهُ صلى الله عليه وسلم مِنَ التَّحْلِيلِ - إِلَى تَمَتُّعٍ - سَوَى الْهَدْيِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلُ الْأَسَاكِلِ.

(وَصِفَتُهُ: أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَيَفْرَغَ مِنْهَا، ثُمَّ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي عَامِهِ) وَالتَّمَتُّعُ: هُوَ أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ إِذَا فَرَّغَ مِنْهَا يَنْحَلِلُ، ثُمَّ إِذَا جَاءَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ أَوْ يَوْمُ عَرَفَةَ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ، وَيَذْبَحُ فِذْيَةَ التَّمَتُّعِ، إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، هَذَا هُوَ التَّمَتُّعُ.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١٩٥/٢ - ١٩٦/٣) (٥ - ٤)، وَمُسْلِمٌ (٣٦/٤ - ٣٧) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.

.....

والقرآن: هُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعَ بَيْنَةٍ وَاجِدَةٍ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَيَبْقَى عَلَى إِخْرَامِهِ إِلَى أَنْ يُؤْذِيَ الْمَنَاسِكَ يَوْمَ الْعِيدِ أَوْ مَا بَعْدَهُ وَيَذِيحُ فِذْيَةً؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّمَتُّعِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فَالْقَارِنُ مُتَمَتِّعٌ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ تُسَكِّنِي فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ؛ إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَمَتِّعِ أَنَّهُ لَمْ يَتَحَلَّلْ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

وَأَمَّا الْإِفْرَادُ: فَهُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ وَيَبْقَى عَلَى إِخْرَامِهِ إِلَى أَنْ يُؤْذِيَ الْمَنَاسِكَ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ.

وَالْأَفْفِي: مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَهُوَ مَنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى سَفَرٍ لِأَدَاءِ التُّسَكُّ.

وَأِنْ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فَخَشِيَتْ قَوَاتِ الْحَجِّ أَخْرَمَتْ بِهِ، وَصَارَتْ قَارِنَةً.

الشرح:

(وَأِنْ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فَخَشِيَتْ قَوَاتِ الْحَجِّ أَخْرَمَتْ بِهِ، وَصَارَتْ قَارِنَةً) الْمَرْأَةُ إِذَا أَخْرَمَتْ مُتَمَتِّعَةً وَأَصَابَهَا الْحَيْضُ وَلَمْ تَتِمَّكُنْ مِنْ آدَاءِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ، فَإِنَّهَا تُحْرِمُ بِالْحَجِّ وَتُدْخِلُهُ عَلَى الْعُمْرَةِ وَتَصِيرُ قَارِنَةً كَحَالَةِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَإِنَّهَا أَخْرَمَتْ مُتَمَتِّعَةً لَكِنَّمَا لَمْ تَتِمَّكُنْ مِنْ آدَاءِ الْعُمْرَةِ بِسَبَبِ الْحَيْضِ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ تُحْرِمَ بِالْحَجِّ، وَأَنْ تَتَحَوَّلَ إِلَى قَارِنَةٍ ^(١).

(١) أخرجه: البخاري (١٧٢/٢)، ومسلم (٢٧/٤ - ٢٨، ٢٩ - ٣٠) من حديث عائشة



وَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَأْسِهِ قَالَ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ» يُصَوِّتُ بِهَا الرَّجُلُ، وَتُخَفِّفُهَا الْمَرْأَةُ.

الشرح:

(وَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَأْسِهِ قَالَ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ» إِذَا تَوَلَّى الْإِحْرَامَ، فَإِنَّهُ يَشْرَعُ فِي التَّلْبِيَةِ؛ لَأَنَّ التَّلْبِيَةَ شِعَارُ الْمُحْرَمِ وَهِيَ أَنْ يَقُولَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ. فَيُلَبِّي بَعْدَ نِيَّةِ الْإِحْرَامِ وَيُلَبِّي إِذَا زَكَبَ مَرْكُوبَهُ، وَيُلَبِّي فِي كُلِّ مَا بَيْنَ فِتْرَةٍ إِلَى أُخْرَى يَكْرُرُ التَّلْبِيَةَ مَا دَامَ مُحْرِمًا؛ لِأَنَّهَا شِعَارُ الْمُحْرَمِ.

والتَّلْبِيَةُ مَعْنَاهَا: الْإِجَابَةُ^(١)، يُجِيبُ رَبُّهُ سُبْحَانَهُ حَيْثُ دَعَا عَلَى لِسَانِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ: «وَلَوْ أَنَّ فِي الْكَائِسِ يَأْتِجُ يَأْتُوكَ رَجُلًا وَعَلَى كُلِّ صَائِرٍ يَأْتِيكَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَرِيبٍ» [الحج: ٢٧].

فَالْحَاجُّ وَالْمَعْتَمِرُ مُجِيبٌ لِدَعْوَةِ اللَّهِ ﷻ، فَلِهَذَا يَقُولُ: (لَبَّيْكَ)، أَيْ إِجَابَةٌ بَعْدَ إِجَابَةٍ، (لَا شَرِيكَ لَكَ)، تَذَكِيرٌ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ لِلَّهِ ﷻ فِي حُجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْإِخْلَاصِ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا

(١) انظر: «الصحاح» (٢١٦/١).

شَرِيكَ فَإِنَّهَا لَا تَصِحُّ وَلَا تُقْبَلُ، فَيَكْرُرُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْعَظِيمَةَ إِلَى أَنْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَبِجَمِيعِ أَحْوَالِهِ

(يُصَوِّتُ بِهَا الرَّجُلُ، وَتُخَفِّفُهَا الْمَرْأَةُ) كُلُّ يُلَبِّي لِنَفْسِهِ، وَالصَّوْتُ الْجَمَاعِيُّ بِالتَّلْبِيَةِ بِدَعَا، وَجَمِيعُ الْأَذْكَارِ لَا تُؤَدِّي بِصَوْتِ جَمَاعِيٍّ، لِأَنَّ هَذِهِ صِفَةُ مُتَبَدِّعَةٍ، فَكُلُّ يُلَبِّي لِنَفْسِهِ، الرَّجُلُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِنَّهَا تُخَفِّفُ صَوْتَهَا؛ لِأَنَّهَا فِتْنَةٌ، فَتُلَبِّي بِقَدَرٍ مَا تُسْمِعُ نَفْسَهَا.

بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

وَهِيَ تِسْعٌ: حَلْقُ الشَّعْرِ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ؛ فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ فَعَلِيهِ دَمٌ، وَمَنْ عَطَى رَأْسَهُ بِمَلَاصِقٍ قَدَى، وَإِنْ لَيْسَ دَكَّرَ مَخِيطًا قَدَى.

الشرح:

(بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ) محظورات الإحرام مَعْنَاهَا: المحرّمات التي تُحرّم بسبب الإحرام وكانت قُبْلَهُ مباحةً، وإنّما حرمت بسبب الإحرام؛ ولذلك أُصِيفَتْ إِلَيْهِ.

وهذه المحظورات والمحرّمات على المُحرّم تِسْعَةٌ أَنْوَاعٍ وذلك باستقراء الأدلّة.

الْمَحْظُورُ الْأَوَّلُ:

(حَلْقُ الشَّعْرِ) يُحرّم على المُحرّم حلق الشَّعْرِ، سواء شَعْرَ رَأْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ شُعُورِ جَسَدِهِ، وذلك لقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى

يَبْقِيَ الْكَلْبُ عَيْلَةً﴾ [البقرة: ١٩٦] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ المحرّم مُنْتَوِعٌ مِنْ حَلْقِ رَأْسِهِ أَوْ إِزَالَتِهِ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ، وكذلك إِزَالَةُ بَقِيَّةِ الشُعُورِ مِنْ جَسَدِهِ مَاذَا مَحْرُومًا قِيَاسًا عَلَى الرَّأْسِ.

الْمَحْظُورُ الثَّانِي:

(تَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ)، فالمُحرّم لا يَقْلِمُ أَظْفَارَهُ مَاذَا مَحْرُومًا؛ لِأَنَّ هَذَا مِثْلُ حَلْقِ الشَّعْرِ، بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُزَادُ لِلتَّرْتِيبِ، لَكِنْ لَوْ سَقَطَ شَيْءٌ مِنْ شُعُورِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَوْ انْكَسَرَ ظَفَرُهُ أَوْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، فَإِنَّ هَذَا لَا خَرَجَ فِيهِ.

(فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ فَعَلِيهِ دَمٌ) فَمَنْ حَلَقَ بِفَعْلِهِ وَاخْتِيَارِهِ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَبْحُ شَاةٍ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَيَكُونُ الْإِطْعَامُ وَالذَّبْحُ فِي الْحَرَمِ وَلِفُقَرَاءِ الْحَرَمِ.

أَمَّا الصَّيَّامُ فَإِنَّهُ يُجْزَى فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَذَلِكَ لقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ يَوْمَ أَذَى مِنْ تَلَبُّوسٍ» [البقرة: ١٩٦] يَنْهَى: فَحَلَقَ «فَقَدْ نَهَى بَيْنَ صِيَامٍ أَوْ مَدَدَةٍ أَوْ سُكُلٍ» [البقرة: ١٩٦].

وقد بَيَّنَّ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ: لَمَّا احْتَجَّ إِلَى حَلْقِ رَأْسِهِ بِسَبَبِ الْمَرَضِ قَالَ لَهُ: «أَلَيْكَ شَاةٌ، أَوْ أَطْعِمَ

.....

سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نَصْفَ صَاعٍ ، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^(١) .
الْمَحْظُورُ الثَّلَاثُ :

(وَمَنْ غَطَّى رَأْسَهُ بِمَلَابِيقِ قَدَى) يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ الذَّكْرُ تَغْطِيَةَ رَأْسِهِ بِشَيْءٍ مَلَاحِيقِي لَهُ ، مَا دَامَ مُحْرِمًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَشَفَ عَنْ رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَكَذَلِكَ الصَّخَابَةُ كَانُوا يَكْتَشِفُونَ رُؤُوسَهُمْ ، وَقَالَ ﷺ فِي الَّذِي وَقَفَتْهُ رَاحِلَتُهُ فَمَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ : « كَفُّوهُ فِي قُبُورِهِ »^(٢) . يَعْنِي : تُؤَيِّي الْإِحْرَامَ « وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ ، وَلَا تُمَسَّوْهُ طَبِيبًا »^(٣) ، وَقَوْلُهُ ﷺ : « وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ » أَي : لَا تُغَطُّوهُ ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رَأْسَ الْمُحْرِمِ لَا يُغَطُّ ، سِوَاهُ كَانَ خِيًا أَوْ مَيْتًا .

الْمَحْظُورُ الرَّابِعُ :

(وَأَنْ لَبَسَ ذَكَرٌ مَخِيطًا قَدَى) ، فَإِذَا لَبَسَ ذَكَرٌ مَخِيطًا عَلَى جَسَدِهِ أَوْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ فَإِنَّهُ يَفْذِي مِثْلَ هَدْيَةِ الْأَدَى ، مُحْضَرٌ فِيهَا بَيْنَ ثَلَاثَةِ الْأُمُورِ : ذَنْبُ شَاةٍ أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِحْرَامِهِ مِنَ الْمَخِيطَاتِ ، وَلَبَسَ إِزَارًا وَرِدَاءً .

(١) أخرجه : البخاري (١٢/٣ ، ١٣) ، (١٦٤/٥) ، (٣٣/٦) ، ومسلم (٢٠/٤) ، ٢١ ، ٢٢ من حديث كعب بن عجرة ؓ .

(٢) أخرجه : البخاري (٩٦/٢) ، (٢١/٣) ، ومسلم (٢٣/٤) ، ٢٤ ، ٢٥ من حديث ابن عباس ؓ .

وَأَنْ طَبَّبَ بَدَنَهُ ، أَوْ تَوْبَهُ ، أَوْ اذْهَنَ بِطَبِيبٍ ، أَوْ سَمَّ طَبِيبًا ، أَوْ تَبَخَّرَ تَبَخُّرَ يَمُودٍ وَتَخَوَّهَ قَدَى .

الشرح :

الْمَحْظُورُ الْخَامِسُ :

(وَأَنْ طَبَّبَ بَدَنَهُ ، أَوْ تَوْبَهُ ، أَوْ اذْهَنَ بِطَبِيبٍ ، أَوْ سَمَّ طَبِيبًا ، أَوْ تَبَخَّرَ يَمُودٍ وَتَخَوَّهَ قَدَى) يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ التَّطْيِبُ بِأَيِّ أَنْوَاعِ الطَّبِيبِ ، سِوَاهُ كَانَ سَائِلًا أَوْ يَحْوَزًا أَوْ ذَرَوْرًا ، كُلُّ ذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ تَنَاوُلُهُ فِي حَالَةِ الْإِحْرَامِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمُحْرِمِ : « وَلَا يَلْبَسُ قُبُورًا مَسَّهُ وَرُسٌ أَوْ زُعْفَرَانٌ »^(١) .

وَالْمُحْرِمُ الَّذِي مَاتَ فِي حَالَةِ إِحْرَامِهِ لَمَّا وَقَفَتْهُ رَاحِلَتُهُ قَالَ ﷺ : « لَا تُمَسَّوْهُ طَبِيبًا »^(٢) . فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَتَطَيَّبُ بَعْدَ نِيَّةِ الْإِحْرَامِ ، لَا يَقْتَرِبُهُ وَلَا يَبْدُوهُ وَلَا يَسْمُ طَبِيبًا ، فَإِنْ تَطَيَّبَ مُتَعَمِّدًا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفَدْيَةُ عَلَى التَّخْيِيرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

(١) أخرجه : البخاري (٢٠/٣ - ٢١) ، (١٨٧/٧) ، ومسلم (٢/٤) من حديث ابن عمر ؓ .

(٢) أخرجه : البخاري (٩٦/٢) ، (٢١/٣) ، ومسلم (٢٣/٤) ، ٢٤ ، ٢٥ من حديث ابن عباس ؓ .

وَأَنْ قَتَلَ صَيْدًا مَأْكُولًا بَرِّيًّا أَضْلًا؛ وَلَوْ تَوَلَّدَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ، أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ.

الشرح:

المحظور السادس:

(وَأَنْ قَتَلَ صَيْدًا مَأْكُولًا بَرِّيًّا أَضْلًا) وَمَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ أَيْضًا قَتْلُ الصَّيْدِ، سَوَاءَ كَانَ فِي الْحَرَمِ أَوْ خَارِجَ الْحَرَمِ مَا دَامَ مُحْرَمًا، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، فَمَا دَامَ الْإِنْسَانُ مُحْرَمًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَضْطَادَّ إِلَّا بَعْدَ جَلِّهِ مِنَ الْإِحْرَامِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ كَافِرًا﴾ [المائدة: ٢٢] والمراد بالصيد صيد البر الذي يعيش في البر، والصيد المتوحش الذي أضله أنه يعيش في البر من الطباء والطيور والأرانب وغير ذلك.

أَمَّا الْخِيَوَانُ الْأَهْلِي كَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالْإِبِلِ، إِذَا اسْتَوْحَشَ وَتَفَرَّ مِنَ النَّاسِ فَهَذَا لَا يَحْرُمُ قَتْلُهُ وَصَيْدُهُ فِي حَالَةِ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ (وَلَوْ تَوَلَّدَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ) وَلَوْ تَوَلَّدَ الصَّيْدُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ وَمِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْخِيَوَانِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ قَتْلُهُ تَقْلِيلًا لِجَانِبِ الْخَطَرِ.

وَلَا يَحْرُمُ خِيَوَانُ إِنْسِي، وَلَا صَيْدُ الْبَحْرِ، وَلَا قَتْلُ مُحْرَمٍ الْأَكْلِ، وَلَا الصَّائِلِ.

الشرح:

(وَلَا يَحْرُمُ خِيَوَانُ إِنْسِي) الْخِيَوَانُ الْإِنْسِي كَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالِدِجَاجِ وَسَائِرِ مَا يُؤَلَّفُ وَيَعِيشُ مَعَ النَّاسِ، فَهَذَا لَا يَحْرُمُ ذَبْحُهُ وَأَكْلُ لَحْوِهِ، وَكَذَلِكَ صَيْدُ الْبَحْرِ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦].

(وَلَا صَيْدُ الْبَحْرِ) فَصَيْدُ الْبَحْرِ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ، فَيَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَضْطَادَّ مِنَ الْبَحْرِ الْحَيْثَانَ وَالسَّمَكِ وَغَيْرَ ذَلِكَ بِمَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَحْرِ، وَلِئِمَّا الَّذِي يَحْرُمُ عَلَيْهِ صَيْدُ الْبَرِّ ﴿وَعَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦] فَمَقْهُومُهُ أَنَّ صَيْدَ الْبَحْرِ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ.

(وَلَا قَتْلُ مُحْرَمٍ الْأَكْلِ) وَلَا يَحْرُمُ قَتْلُ مَا يَحْرُمُ أَكْلُهُ وَلَيْسَ فِيهِ فِدْيَةٌ مِنَ الطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُلِّ مَا يَحْرُمُ أَكْلُهُ، وَلَوْ كَانَ مِنْهُ يَحْرُمُ فِي الْبَرِّ، كَالذَّنَابِ وَالْأَسُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَى الْمُحْرَمِ صَيْدَ الْبَرِّ.

(وَلَا الصَّائِلِ) وَلَا يَحْرُمُ قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ الصَّائِلِ، الَّذِي يَصُونُ عَلَى الْإِنْسَانِ لِتُؤْذِيهِ أَوْ يَأْكُلُهُ أَوْ لِيَأْكُلَ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِهِ، فَهَذَا يَقْتُلُ دَفْعًا لِأَذَاهُ وَلَيْسَ فِيهِ فِدْيَةٌ.

وَيَحْرُمُ عَقْدُ نِكَاحٍ وَلَا يَصِحُّ، وَلَا فِدْيَةٌ، وَتَصِحُّ الرُّجْعَةُ.

الشرح:

المحظور السابع:

(وَيَحْرُمُ عَقْدُ نِكَاحٍ وَلَا يَصِحُّ) مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ عَقْدُ النِّكَاحِ، وَهُوَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ، فَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يُزَوِّجَ مَوْلِيَتَهُ وَيَعْقِدَ لَهَا عَلَى أَحَدٍ، سَوَاءٌ كَانَ هَذَا الَّذِي يَعْقِدُ لَهُ عَلَيْهَا مُحْرِمًا أَوْ خَلَاً، فَالْمُحْرَمُ لَا يَعْقِدُ النِّكَاحَ لَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يَنْكِحُ»^(١) أَي: لَا يُزَوِّجُ وَلَا يُزَوَّجُ لَا بِنَفْسِهِ، وَلَا بِالْوَكَاةِ، مَا دَامَ مُحْرِمًا.

فإِنْ عَقِدَ النِّكَاحَ وَهُوَ مُحْرَمٌ أَوْ عَقِدَ لَهُ النِّكَاحَ وَهُوَ مُحْرَمٌ أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ الَّتِي يَعْقِدُ عَلَيْهَا مُحْرِمَةً فَهَذَا الْعَقْدُ يُعْتَبَرُ عَقْدًا بَاطِلًا؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ غَيْرُ شَرْعِيٍّ، لَكِنْ (لَا فِدْيَةٌ) فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يُجِبْ فِيهِ فِدْيَةً، وَلَكِنْ يَحْرُمُ وَيَأْتُمُّ عَلَيْهِ، وَلَا تَحِلُّ بِهِ الْمَرْأَةُ، فَلَا يُدْ مِنْ إِعَادَتِهِ فِي حَالَةِ يَصِحُّ فِيهَا عَقْدُ النِّكَاحِ.

(وَتَصِحُّ الرُّجْعَةُ) وَأَمَّا الرُّجْعَةُ وَهِيَ: إِعَادَةُ الْمُطْلَقَةِ غَيْرِ الْبَائِنِ إِلَى الْعِصْمَةِ فَلَا بَأْسَ بِهَا لِلْمُحْرَمِ؛ لِأَنَّ الرُّجْعَةَ لَيْسَتْ بِنِكَاحٍ، وَذَلِكَ لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ دُونَ الثَّلَاثِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرُّجْعَةَ لَيْسَتْ بِنِكَاحٍ، وَإِنَّمَا هِيَ اسْتِدَامَةٌ لِلنِّكَاحِ.

(١) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ (١٣٦/٤) مِنْ حَدِيثِ عُمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِنْ جَامَعَ الْمُحْرَمُ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نُسُكُهُمَا؛ وَيَمْضِيَانِ فِيهِ؛ وَيَقْضِيَانِيهِ ثَانِي عَامٍ.

الشرح:

المحظور الثامن:

(وَإِنْ جَامَعَ الْمُحْرَمُ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نُسُكُهُمَا؛ وَيَمْضِيَانِ فِيهِ؛ وَيَقْضِيَانِيهِ ثَانِي عَامٍ) مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ الْجَمَاعُ، فَإِذَا جَامَعَ الْمُحْرَمُ فَسَدَ نُسُكُهُ، إِنْ كَانَ هَذَا قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ، أَي: قَبْلَ أَنْ يَزِيِمَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَيَحْلِقَ رَأْسَهُ. هَذَا هُوَ التَّحْلِيلُ الْأَوَّلُ.

والتَّحْلِيلُ الثَّانِي: إِذَا أَضَافَ إِلَى هَذَيْنِ الْاِثْنَيْنِ الطَّوْفَ، طَوَّافَ الْإِفَاضَةِ وَالسَّعْيِ بَعْدَهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ سَعْيٌ.

فَإِذَا فَعَلَ الثَّلَاثَةَ تَحَلَّلَ التَّحْلِيلُ الْكَامِلُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّأَ زَوْجَتَهُ.

أَمَّا إِذَا فَعَلَ اِثْنَيْنِ فَقَطَّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ بِأَنْ رَمَى وَحَلَقَ، أَوْ رَمَى وَطَافَ، فَإِنَّهُ يَتَحَلَّلُ التَّحْلِيلُ الْأَوَّلَ الَّذِي يُبَاحُ لَهُ بِهِ مَحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ مَا عَدَا النِّسَاءَ.

فَلَوْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ، وَقَبْلَ التَّحْلِيلِ الثَّانِي فَإِنَّهُ يَفْسُدُ حُجَّتُهُ. وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَقْضِيَ فِي بَقِيَّتِهِ وَهُوَ قَائِدٌ وَيَكْمَلُهُ، ثُمَّ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ، وَهِيَ ذَبْحُ بَدَنَةٍ وَعَلَيْهِ أَمْرٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْعَامِ الْقَادِمِ بِحُجٍّ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَأْتِي بِحُجٍّ كَامِلَةٍ قِضَاءً لِلْحُجَّةِ الْفَاسِدَةِ.

وَتَحْرُمُ الْمُبَاشَرَةُ، فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ، وَعَلَيْهِ بَدَنُهُ؛ لَكِنْ يُحْرَمُ مِنَ الْحُلِّ لَطَوَافِ الْفَرْصِ.

الشرح:

المحظور التاسع:

(وَتَحْرُمُ الْمُبَاشَرَةُ، فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ، وَعَلَيْهِ بَدَنُهُ؛ لَكِنْ يُحْرَمُ مِنَ الْحُلِّ لَطَوَافِ الْفَرْصِ) المباشرة دون الفرج، وهي لمس المرأة بشهوة، فإن حصل مع هذه المباشرة إنزال من غير جماع لم يفسد حجه، لكن يكون عليه بدنة مثل المجاميع، لكن يختلف عن المجاميع بأنه لا يفسد حجه وإن لم يحصل مع هذه المباشرة إنزال فعليه شاة.

وقوله: «لكن يحرم من الحل لطواف الفرض».

أي ليطوف طواف الإفاضة محرماً، وهم يريدون بهذا إذا جامع قبل التحلل الثاني، والصحيح أن هذا لا يشرع^(١)؛ لأنه قد تحلل الأول فكيف يحرم مرة ثانية.

(١) انظر: «الروض المربع» للبهوتي (ص: ١٩٦).

وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ كَالرَّجُلِ إِلَّا فِي اللَّبَاسِ، وَتَجَنُّبُ الْبُرْقِ، وَالْقُفَّازِينَ، وَتَغْطِيَةُ وَجْهَيْهَا، وَيُبَاحُ لَهَا التَّحَلِّي.

الشرح:

(وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ كَالرَّجُلِ) لَمَّا فَرَعَ مِنْ ذَكَرِ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ قَالَ: وَالْمَرْأَةُ مِثْلُ الرَّجُلِ، يَعْنِي: تَحْرُمُ عَلَيْهَا هَذِهِ الْأَشْيَاءُ، مِنْ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ.

(إِلَّا فِي اللَّبَاسِ)، فَإِنَّهَا تَلْبَسُ الْمَخِيطَاتِ، وَلَا يَلْزُمُهَا أَنْ تُغَيِّرَ مَلَابِسَهَا، بَلْ تُحْرَمُ بِمَا شَاءَتْ مِنَ الْمَلَابِسِ، إِلَّا أَنَّهَا تَتَجَنَّبُ شَيْئَيْنِ مِنَ اللَّبَاسِ:

الأول: (وَتَجَنُّبُ الْبُرْقِ) ومثله الثَّاقِبُ، والثَّقَابُ والبرقع غطاءً مخيطاً للوجه تبدو منه العينان فقط؛ لقوله ﷺ: لَمَّا سُبِلَ عَمَّا تَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ. قَالَ: «لَا تَتَّقِبْ»^(١)، يعني: لَا تَلْبَسِ الثَّقَابَ، لكن يجب عليها أن تغطي وجهها بغير الثَّقَابِ والبرقع، بالشيلة أو الخمار الذي على رأسها أو بتوبيها إذا صادفت الرجال الذين لبسوا من محارمها؛ لقول عائشة رضي الله عنها: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ - يعني: في الحج - فَإِذَا مَرُّ بِنَا الرِّجَالِ سَدَلْتُ إِخْدَانَا خِمَارَنَا مِنْ عَلَى رَأْسِهَا عَلَى وَجْهَيْهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ^(٢).

فالمرأة لا تحرم عليها - وهي محرمة - تغطية وجهها، بل يجب عليها

(١) أخرجه: البخاري (١٩/٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه: أحمد (٣٠/٦)، وأبو داود (١٨٣٣)، وابن ماجه (٢٩٣٥).

.....

تُعْطِيهِ عَنِ الرِّجَالِ ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَحْرُمُ عَلَيْهَا تَعْطِيَهُ بِشَيْءٍ مَخِيطٍ ، مَخِيطٌ لِلوَجْهِ كَالْبَرْقَعِ وَالنَّقَابِ .

والشيء الثاني : (وَالْفُتَّارَيْنِ) الْفُتَّارَانِ ، وهما شراريب اليدين ، فالمرأة لا تَلْبِسُهُمَا مَا دَامَتْ مُحْرَمَةً ، وَتُعْطِي كَعَمِيهَا بِتَوْبِهَا أَوْ بِعَبَائِهَا عَنْ الرِّجَالِ .

(وَيُنَاحِ لَهَا الصَّحْلِي) وَيُنَاحٍ لِلْمُحْرَمَةِ أَنْ تَلْبَسَ الْحُلِيَّ ، لَكِنْ لَا تُظْهِرُهُ لِلرِّجَالِ ، بَلْ تُعْطِيهِ عَنْهُمْ بِتَوْبِهَا ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يُجُوزُ لَهَا أَنْ تُظْهِرَ الْحُلِيَّ أَمَامَ الرِّجَالِ الَّذِينَ لَيْسُوا مِنْ مُحَارِمِهَا ، سَوَاءَ كَانَتْ مُحْرَمَةً أَوْ غَيْرَ مُحْرَمَةٍ ، بَلْ تُعْطِيهِ لِأَنَّهُ فَتْنَةٌ .

بَابُ الْفِدْيَةِ

الشرح :

(بَابُ الْفِدْيَةِ) الْفِدْيَةُ هِيَ مَا يَكُونُ مِنْ ذَنْبِ الشُّكْلِ^(١) ، سَوَاءَ كَانَ هَذَا الذَّنْبُ مِنْ أَجْلِ التَّمَتُّعِ ، أَوْ الْقِرَانِ ، أَوْ كَانَ عَنْ فِعْلِ مَخْطُورٍ ، أَوْ تَزَكٍّ وَاجِبٍ أَوْ كَانَ تَطَوُّعًا .

فَالْفِدْيَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : فِدْيَةُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : فِدْيَةُ الْجُزْإَانِ ، وَهِيَ مَا يَكُونُ عَنْ فِعْلِ مَخْطُورٍ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، أَوْ تَزَكٍّ وَاجِبٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ . لِأَنَّهُ كِفَارَةٌ ، وَلِأَنَّهُ يَجِبُ الْقُصَصُ الَّذِي خَصَلَ .

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ : فِدْيَةُ الْإِخْصَارِ .

(١) انظر : «المطلع» (ص : ١٧٧) .

يُخَيَّرُ بِفِدْيَةِ خَلْقٍ، وَتَقْلِيمٍ، وَتَغْطِيطِ رَأْسٍ، وَطَيْبٍ، وَلُبْسٍ
مَخِيطٍ بَيْنَ صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ؛ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ
بُرٌّ أَوْ نِصْفُ صَاعٍ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ ذَنْجٍ شَاةٍ.

الشرح:

(يُخَيَّرُ بِفِدْيَةِ خَلْقٍ، وَتَقْلِيمٍ، وَتَغْطِيطِ رَأْسٍ، وَطَيْبٍ، وَلُبْسٍ مَخِيطٍ
بَيْنَ صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ؛ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ بُرٌّ أَوْ نِصْفُ
صَاعٍ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ ذَنْجٍ شَاةٍ) فِدْيَةُ الْجُبْرَانِ، عَلَى قِسْمَيْنِ: الْقِسْمُ
الْأَوَّلُ: الْفِدْيَةُ الْمَخِيرَةُ وَهِيَ نَوَاعِنُ: النَّوعُ الْأَوَّلُ: فِدْيَةُ الْأَذَى وَهِيَ مَا
كَانَ عَنْ فِعْلٍ مَخْطُورٍ لِأَجْلِ إِزَالَةِ أَذَى، فَإِذَا خَلَقَ رَأْسُهُ فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ
الْفِدْيَةُ إِمَّا بِذَنْجٍ شَاةٍ فِي مَكَّةَ وَيُوزَعُهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَإِمَّا بِإِطْعَامِ سِتَّةِ
مَسَاكِينَ مِنْ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، وَهُوَ كِيلُو
ونصف، وَإِمَّا بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وَيُقَاسُ عَلَى خَلْقِ الرَّأْسِ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِثْلُ قَصِّ الْأَظْفَارِ وَمَا كَانَ
مِنْ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ مِنْ تَغْطِيطِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تُرَادُّ لِلتَّرَفُّهِ، فَتَأْخُذُ حَكْمَ
خَلْقِ الرَّأْسِ، فَتَجِبُ فِيهَا الْفِدْيَةُ الْمَخِيرَةُ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأُمُورِ.

وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَغْلُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَيَمَسَّ بِيَدِكُمْ
فَرِيضًا أَوْ بِإِذْنِ مَنْ أَذَى مِنْ دُونِهِ. فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾
[البقرة: 196].

وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ لَمَّا آدَاهُ
هَوَامُ رَأْسِهِ^(١)، فَالنَّبِيُّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ، وَأَنْ يَذْنِجَ شَاةً، أَوْ يُطْعِمَ
سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَلَى
النَّخِيرِ.

(١) أخرجه: البخاري (١٢/٣)، (١٣)، (١٦٤/٥)، (٢٣/٦)، ومسلم (٢٠/٤)، ٢١،
(٢٢) من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

وَيَجْزَاءُ صَيْدٍ بَيْنَ مِثْلٍ إِنْ كَانَ، أَوْ تَقْوِيمِهِ بِدَرَاهِمٍ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مَدًّا، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا، وَبِمَا لَا يَمِثِلُ لَهُ بَيْنَ إِطْعَامٍ وَصِيَامٍ.

الشرح:

(وَيَجْزَاءُ صَيْدٍ بَيْنَ مِثْلٍ إِنْ كَانَ، أَوْ تَقْوِيمِهِ بِدَرَاهِمٍ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مَدًّا، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا) هذا هو النوع الثاني من الفدية المخيرة: وهي فدية قتل الصيد وهي نوعان. النوع الأول: ما يَخْتَرُ فِيهِ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ، والنوع الثاني: ما يَخْتَرُ فِيهِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ الَّذِي حَرَّمَ اللَّهُ قَتْلَهُ عَلَى الْمُحْرِمِ أَوْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ حَبِيبٌ يَجِبُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ ﷻ بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مُمْتِعًا حَرَامًا قَتَلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّفْسِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَفَّةِ أَوْ كَفَرَةً طَعَامًا مِسْكِينَ أَوْ عَدْلَ ذَلِكَ صِيَامًا يَذُوقُ وَكُلَ أَمْرٍ﴾ [المائدة: ٩٥].

النوع الأول: ما يَخْتَرُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ.

فَإِذَا قَتَلَ صَيْدًا مُتَعَمِّدًا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلًا، يَغْنِي مَا يُشَابِهُهُ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ؛ لقوله تعالى: ﴿فَجَزَاءُ مِثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّفْسِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وهذا سبأني بيانه.

فَيَذْبَحُ مِثْلَهُ إِذَا كَانَ مِثْلًا، أَوْ يَقُومُ هَذَا الْمِثْلَ بِدَرَاهِمٍ، يَغْنِي: بِمَا

يُسَاوِيهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَيَشْتَرِي بِهِذِهِ الدَّرَاهِمِ طَعَامًا، وَيُطْعِمُ مَسْكِينَ بِقَدْرِ هَذَا الطَّعَامِ، بِأَنْ يُعْطِيَ كُلَّ مِسْكِينٍ مِنْهُ مَدٌّ بَرٌّ. وَهُوَ رُبْعُ الصَّاعِ، أَوْ يَصُومُ عَنْ عَدَدِ الْمَسْكِينِ، بِاعْتِبَارِ عَدَدِ الْأَمْدَادِ عَنْ كُلِّ مِسْكِينٍ يَوْمًا.

النوع الثاني: (وَبِمَا لَا يَمِثِلُ لَهُ بَيْنَ إِطْعَامٍ وَصِيَامٍ) ما يَخْتَرُ فِيهِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ:

مَا لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، فَإِنَّهُ يَقُومُ الصَّيْدَ الَّذِي صَادَهُ، وَيَشْتَرِي بِهِ طَعَامًا وَيُطْعِمُهُ لِلْمَسَاكِينِ فِي الْحَرَمِ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مَدًّا، أَوْ يَصُومُ بِعَدَدِ الْمَسَاكِينِ، فَيَخْتَرُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، إِمَّا إِطْعَامَ مَسْكِينٍ، وَإِمَّا صِيَامَ أَيَّامٍ بِقَدْرِ عَدَدِ الْمَسَاكِينِ.

وَأَمَّا دَمٌ مُتَعَةً وَقِرَانٌ؛ فَيَجِبُ الْهَدْيُ، فَإِنْ عَدِمَهُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَالْأَفْضَلُ كَوْنُ آخِرِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِيهِ.

الشرح:

(وَأَمَّا دَمٌ مُتَعَةً وَقِرَانٌ؛ فَيَجِبُ الْهَدْيُ، فَإِنْ عَدِمَهُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) أَمَّا دَمُ الشُّلْبِ وَهُوَ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّهُ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ ﷻ ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَمِعُو إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وفدنية التمتع والقِرَانِ تَجِبَانِ عَلَى التَّزَيُّبِ؛ فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى ذَنْبِ الشَّاةِ أَوْ سُبُعِ الْبَدَنَةِ أَوْ سُبُعِ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ لِفَقْرِهِ أَوْ ضِيَاعِ نَفَقَتِهِ فَإِنَّهُ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ.

(وَالْأَفْضَلُ كَوْنُ آخِرِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ) وَالْمُسْتَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ الثَّلَاثَةُ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ إِذَا أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُ يَصُومُ الثَّلَاثَةَ مِنْ حِينَ يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ أَوْ مَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ، هَذَا هُوَ الْمُسْتَحْسَنُ، فَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ مِنْ صِيَادِهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ فَإِنَّهُ يَصُومُهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ: الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّلَاثَ عَشَرَ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ﷺ لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصْمِنَ إِلَّا عَنْ دَمٍ مُتَعَةٍ أَوْ قِرَانٍ^(١).

(١) أخرجه: البخاري (٥٦/٣) عن عائشة وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ﷺ قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصْمِنَ إِلَّا لَعَنَ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ.

(وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) ثُمَّ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، يُعْنِي: انْتَهَى مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ فَإِنَّهُ يَصُومُ السَّبْعَةَ الْبَاقِيَةَ ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَمِعُو إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ بَلَّكَ عَشْرَةً كَامِلَةً [البقرة: ١٩٦].

وَالْمُحْضَرُ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَذَا صَامَ عَشْرَةَ ثُمَّ حَلَّ.

الشرح:

(وَالْمُحْضَرُ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَذَا صَامَ عَشْرَةَ ثُمَّ حَلَّ) هَذَا الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْ أَنْوَاعِ الْفِدْيَةِ وَهِيَ: فِدْيَةُ الْإِخْصَارِ، وَالْإِخْصَارُ مَعْنَاهُ: الْمَنْعُ مِنْ أَدَاءِ النَّسَكِ^(١)، فَلَوْ أَحْرَمَ الْإِنْسَانُ بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ثُمَّ صَدَّ عَنِ الْبَيْتِ وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ بَأَنْ يَذْبَحَ فِدْيَةً فِي مَكَانِهِ الَّذِي أُخْصِرَ فِيهِ، وَيَتَحَلَّلُ مِنْ إِحْرَامِهِ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا صَدَّ الْمُشْرِكُونَ عَامَ الْحَدِيثِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْحَرَمِ دَبَّحَ فِدْيَتَهُ ﷺ وَأَمَرَ الصَّحَابَةَ أَنْ يَذْبَحُوا، ثُمَّ تَحَلَّلُوا مِنْ إِحْرَامِهِمْ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِدْيَةً فَإِنَّهُ يَصُومُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ قِيَاسًا عَلَى فِدْيَةِ التَّمَتُّعِ.

(١) انظر: «الدر النقي» (٤١٢/١) و«المصباح المنير» (ص: ١٩٠).

وَيَجِبُ بِوُطْءٍ فِي فَرْجٍ فِي الْحَجِّ بَدَنَةً، وَفِي الْعُمْرَةِ شَاةً، وَإِنْ طَاوَعَتْهُ زَوْجَتُهُ لَزِمَآهَا.

الشرح:

(وَيَجِبُ بِوُطْءٍ فِي فَرْجٍ فِي الْحَجِّ بَدَنَةً) مِنَ فِدْيَةِ الْجُبْرَانِ مَا كَانَ عَنْ فِعْلِ مُحْظُورٍ مِنْ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْجَمَاعُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا تَجَامَعَ الْمُحْرَمُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَهِيَ بَدَنَةٌ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةُ إِذَا حَصَلَ بَيْنَهُمَا جَمَاعٌ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ.

(وَفِي الْعُمْرَةِ شَاةً) أَمَّا إِذَا حَصَلَ الْجَمَاعُ بَيْنَهُمَا وَهُمَا مُحْرَمَانِ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةٌ. وَتَفْسُدُ عُمْرَتُهُمَا، فَيَمُضِيَانِ فِيهَا ثُمَّ يُحْرَمَانِ بِعُمْرَةٍ أُخْرَى مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَحْرَمَا مِنْهُ بِالْعُمْرَةِ الْأَوَّلَى، وَيُؤَدِّيَانِهَا قِضَاءً لِلْعُمْرَةِ الْفَاسِدَةِ. وَإِنْ كَانَ الْجَمَاعُ فِي الْعُمْرَةِ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ وَقَبْلَ الْخَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ وَجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةٌ وَعُمُرَتُهُمَا صَحِيحَةٌ.

(وَإِنْ طَاوَعَتْهُ زَوْجَتُهُ لَزِمَآهَا) أَيِ إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ مُقَادَّةً لِلْجَمَاعِ وَلَمْ تَكُنْ مُكْرَهَةً عَلَيْهِ فَإِنَّهَا تَلْزِمُهَا الْبَدَنَةُ فِي الْوُطْءِ فِي الْحَجِّ وَالشَّاةُ فِي الْوُطْءِ فِي الْعُمْرَةِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَعْدُورَةٌ. أَمَّا إِنْ أَكْرَهَهَا فَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «عَفِيَ لِأُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(١).

(١) أخرجه: ابن حبان في «صحيحه» (٧٢١٩)، والدارقطني (١٧٠/٤ - ١٧١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٥٦/٧) من حديث عبد الله بن عباس ؓ.

فَصْلٌ

وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جَنْسٍ، وَلَمْ يَفِدْ فِدَى مَرَّةً، بِخِلَافِ صَبِيلٍ.

الشرح:

(فَصْلٌ) في بيان تكرار الفدية بتكرار فعل المحظور، وعدم تكرارها بذلك.

(وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جَنْسٍ، وَلَمْ يَفِدْ فِدَى مَرَّةً)، كما لو أخذ شعرات من رأبيه أو من بذيه، ثُمَّ عَادَ وَأَخَذَ شعراتٍ أُخَرَ، ثُمَّ عَادَ وَأَخَذَ شعراتٍ أُخَرَ، فهذا كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، فعليه فدية واحدة إذا كان التكرار قَبْلَ الفدية عن المحظور الأول، أما لو فَعَلَ المحظور ثُمَّ فِدَى ثُمَّ فَعَلَ المحظور مرة ثانية فَإِنَّهُ يَجِبُ عليه فدية ثانية للتكرار.

(بِخِلَافِ صَبِيلٍ) فَإِنَّهُ كُلَّمَا كُرِّرَ تَجِبَ الفدية؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا مِمَّا مَنَعْنَا فَجْرًا يُمْسِكُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّفْسِ الْمَنَعَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فَيَجِبُ بِكُلِّ مَرَّةٍ فدية.

وَمَنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَابٍ فِدَى لِكُلِّ مَرَّةٍ رَفَضَ إِحْرَامَهُ أَوْ لَا.

الشرح:

هذا في بيان تكرار الفدية على كل حال (وَمَنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَابٍ فِدَى لِكُلِّ مَرَّةٍ) لو أنه خلق رأسه وجامع زوجته وقتل صبيداً فهذه محظورات من أجناس، فيجب عليه عن كل جنس فديته، ولا تكفيه فدية واحدة.

(رَفَضَ إِحْرَامَهُ أَوْ لَا) ولا يعفيه من ذلك أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الإحرام وَيَتَنَازَلُ؛ لِأَنَّ الإحْرَامَ لَا يَرْتَفِعُ بِالرَّفْضِ، بل هو باقٍ عَلَيْهِ وَيُلْزَمُهُ إِكْمَالُ المناسك؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلَ فِي الإحْرَامِ وَجَبَ عَلَيْهِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَذِّرُوا لَكُمْ وَالنَّسْرَ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ وَصَّ فِيهِمْ مَفْجَ﴾ [البقرة: ١٩٧] يعني: أَخْرَمَ، وَسُمِّيَ الإحْرَامُ فَرْضًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَخَلَ فِيهِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِكْمَالُهُ، ولو رَفَضَ لم يَسْقُطْ عنه.

وَيَسْقُطُ بِنَسْيَانٍ فِدْيَةُ لُبْسٍ وَطَيْبٍ، وَتَغْطِيَةُ رَأْسٍ، دُونَ وَطْءٍ، وَصَيْدٍ، وَتَقْلِيمٍ، وَجِلَاقٍ.

الشرح:

(وَيَسْقُطُ بِنَسْيَانٍ فِدْيَةُ لُبْسٍ وَطَيْبٍ، وَتَغْطِيَةُ رَأْسٍ، دُونَ وَطْءٍ، وَصَيْدٍ، وَتَقْلِيمٍ، وَجِلَاقٍ) هذا في بيان ما يسقط من الفدية بالنسيان في فعل المحظور وما لا يسقط.

مَا كَانَ فِيهِ إِتْلَافٌ، فَإِنَّهُ لَا تَسْقُطُ الْفِدْيَةُ لَا عَمْدًا وَلَا نِسْيَانًا، مِثْلُ خَلْقِ الرَّأْسِ، وَتَقْلِيمِ الْأظْفَارِ، وَأَمَّا مَا لَيْسَ فِيهِ إِتْلَافٌ فَإِنَّهُ يُعْذَرُ فِيهِ بِالنَّسْيَانِ، مِثْلُ التَّطْلِيمِ، وَلُبْسِ الْمَخِيطِ، وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «عَفِيَ لَأُمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(١).

وَالصَّحِيحُ أَنَّ النَّسْيَانَ يَسْقُطُ الْفِدْيَةُ فِي النَّوعَيْنِ^(٢)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» [البقرة: ٢٨٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَكِنَّ مِمَّا نَمَسُّدَتْ قُلُوبُكُمْ» [الأحزاب: ٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الصَّيْدِ: «وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَعْصِيَةً فَجَزَاءٌ يَنْتَلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ» [المائدة: ٩٥] وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «عَفِيَ لَأُمْتِي الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٢).

(١) أخرجه: ابن ماجه (٢٠٤٣، ٢٠٤٥) من حديث أبي ذر وابن عباس رضي الله عنهما بنحوه.
(٢) قال في «الإيضاح»: واختاره أبو محمد الجوزي وغيره، وهو قول المصنف - أي ابن قدامة - . اهـ (٣/٥٢٧).

وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ فَلَيْسَ بِسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَفِدْيَةُ الْأَذَى، وَاللُّبْسِ وَنَحْوَهُمَا وَدَمُ الْإِخْصَارِ حَيْثُ وَجَدَ سَبَبُهُ، وَيُجْزَى الصَّوْمُ بِكُلِّ مَكَانٍ.

الشرح:

هذا في بيان مكان الفدية ومصرفها.

(وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ فَلَيْسَ بِسَاكِينِ الْحَرَمِ) كُلُّ هَذِي لِأَجْلِ التَّمَتُّعِ، وَكُلُّ هَذِي لِأَجْلِ الْجُبُرَانِ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ، فَإِذَا دَبَّحَ الْهَدْيَ فَإِنْ دَبَّحَهُ يَكُونُ فِي الْحَرَمِ، وَتَوَزَّيْعُهُ يَكُونُ عَلَيْنِ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَكَذَلِكَ الْإِطْعَامُ يَكُونُ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ فَلَا يَجْزِيهِ أَنْ يُطْعِمَ خَارِجَ الْحَرَمِ، أَمَّا الصَّيَامُ عَنْ الْمَحْظُورِ فَإِنَّهُ يُجْزَى فِي كُلِّ مَكَانٍ.

(وَفِدْيَةُ الْأَذَى، وَاللُّبْسِ وَنَحْوَهُمَا وَدَمُ الْإِخْصَارِ حَيْثُ وَجَدَ سَبَبُهُ) أَمَّا الْفِدْيَةُ الَّتِي تَجِبُ بِسَبَبِ الْإِخْصَارِ وَفِدْيَةُ فِعْلِ الْمَحْظُورِ فَهَذِهِ يَدْفَعُهَا بِالذَّبْحِ أَوْ بِالْإِطْعَامِ حَيْثُ وَجَدَ السَّبَبَ وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي فَعَلَ فِيهِ الْمَحْظُورَ مِنْ حَلٍّ أَوْ حَرَمٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حُصِرَ فِي الْحَدْيِيَّةِ - وَهِيَ خَارِجُ الْحَرَمِ دَبَّحَ هَذِيَهُ وَوَزَّعَهُ فِي مَكَانِهِ.

(وَيُجْزَى الصَّوْمُ بِكُلِّ مَكَانٍ) أَمَّا الصَّوْمُ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَكَانٌ مُحَدَّدٌ، يَصُومُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي بَلَدِهِ أَوْ فِي مَكَّةَ، كُلُّ يَجْزِي، لَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَرَمِ.

وَالدَّمُ : شاةٌ أو سُبُعٌ بَدَنَةٌ ، وَتُجْزَى عَنْهَا بَقَرَةٌ .

الشرح:

(وَالدَّمُ : شاةٌ أو سُبُعٌ بَدَنَةٌ ، وَتُجْزَى عَنْهَا بَقَرَةٌ) الدَّمُ : رأس من الغنم الضأن أو المعز ، الضأن مائمه له سنة أشهر ، والمعز مائمه له سنة ، ويكون سليماً من العيوب التي تُخل بالأصحية ، أو سُبُعٌ بدنة ؛ بأن يشترك سبعة في بدنة ، ويأخذ هو سُبُعاً منها عن الغديّة ويوزعه على مساكين الحرم ، سواء كان الذين اشتركوها معه يريدون الشك - أي : يريدون الغديّة - أو يريدون اللحم ، لأنّ في ذلك ، أو سُبُعٌ بقرة - يعني : يشترك سبعة في بقرة - لأن البقرة تقوم مقام البدنة .

بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

فِي النَّعَامَةِ بَدَنَةً ، وَجَمَارِ الْوَحْشِ وَبَقَرَةً ، وَالْأَيْلَ وَالثَّيْلَ وَالْوَعْلَ بَقَرَةً ، وَالصَّبُعَ كَبْشً ، وَالْغَزَالَ عَنَزً ، وَالْوَبَرَ وَالضَّبَّ جَدْيً ، وَالْيَرْبُوعَ جَفْرَةً ، وَالْأَرْنبَ عَنَاقً ، وَالْحَمَامَةَ شاةً .

الشرح:

(بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ) هَذَا جَزَاءُ الصَّيْدِ ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ الصَّيْدَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ :

مَالُهُ مِثْلُ مِنَ النَّعَمِ ، وَمَا لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ .

فَالَّذِي لَهُ مِثْلٌ يَذْبَحُ مِثْلَهُ مِنَ النَّعَمِ ، وَيُوزَعُ عَلَى مُسَاكِينِ الْحَرَمِ أَوْ يُقَوِّمُهُ بِدَرَاهِمٍ وَيَفْعَلُ مَا سَبَقَ .

(فِي النَّعَامَةِ) فِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُهَا فِي الْخِلْقَةِ ، فَيَذْبَحُهَا بِدَلَّهَا .

.....

(وَجَمَارِ الْوَحْشِ وَبَقَرَتِهِ وَالْأَيْلِ وَالثَبَلِ وَالْوَعِلِ بَقَرَةً).

«الأيّل»: هو الذكر من الأوعال، و«الثبل»: هو الأيل المسن،

و«الوعل»: هو الأروى، وهو يعم هذه المسميات.

وفي هذه الأشياء بقرة لأنها تُشبهها؛ وتشبه جمار الوحش وبقرة الوحش والإيل والثبل.

وفي (الصَّبْعُ كَيْشٌ)؛ لأنَّ الصَّبْعَ صَيْدٌ يَحُلُّ أَكْلُهُ، بدليل الحديث الصحيح أَنَّهُ صَيْدٌ^(١)، فَإِذَا قُتِلَ الْمُحْرِمُ وَجَبَ فِيهِ شَاةٌ لَّأَنَّهُ يُشَبَّهُ الشَّاةَ.

وفي (الغَزَالَةُ عَنَزٌ) لأنها تُشبهها في الخلقة.

وفي: (الْوَبَرُ وَالضَّبُّ جَدْيٌ وَالزَّبُوعُ جَفْرٌ).

«الوبَر»: نوعٌ من الحيوانات البرية يُؤْكَلُ، «والضَّبُّ» معروف،

وفيها «جدي»، وهو الصغير من أولاد المعز؛ لأنه يُشَبَّهُ الْوَبَرَ ويشبه الضَّبُّ في المشية.

(١) أخرجه: أحمد (٣/٣١٨، ٣٢٢)، وأبو داود (٣٨٠١)، والترمذي (٨٥١٦، ١٧٩١)، والنسائي (١٩١/٥)، وابن ماجه (٣٠٨٥، ٣٢٣٦) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

.....

«وَالزَّبُوعُ»: نوعٌ من الصَّيْدِ صَغِيرُ الْجِسْمِ يُشَبَّهُهُ، (الجفْر): وهو الصَّيْدُ من المعز.

وفي (الْأَرْنبُ عَنَاقٌ) للمشابهة بَيْنَ الْأَرْنبِ وَبَيْنَ الْعَنَاقِ، وهي الصغيرة من المعز.

وفي (الْحَمَامَةُ شَاةٌ)؛ لأنها تُشَبَّهُهَا فِي عَبِّ الْمَاءِ عِنْدَ الشَّرْبِ.

بَابُ صَيْدِ الْحَرَمِ

يَحْرُمُ صَيْدُهُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَالْخَلَالِ، وَحُكْمُ صَيْدِهِ كَصَيْدِ الْمُحْرِمِ.

الشرح:

(بَابُ صَيْدِ الْحَرَمِ) لَمَّا قَرَعَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ أَحْكَامِ الصَّيْدِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَحْرَمِ، سَوَاءً كَانَ دَاخِلَ الْحَرَمِ أَوْ خَارِجَ الْحَرَمِ. أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ صَيْدَ الْحَرَمِ خَاصَّةً. يَعْنِي: حَرَمُ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ، وَهُوَ مَا كَانَ دَاخِلَ الْأَمْيَالِ، فَهَذَا هُوَ حَرَمُ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ، الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ:

بَيْنَهَا: (يَحْرُمُ صَيْدُهُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَالْخَلَالِ) تَحْرِيمُ قَتْلِ صَيْدِهِ، سَوَاءً بِالنِّسْبَةِ لِلْمَحْرَمِ أَوْ غَيْرِ الْمَحْرَمِ. فَصَيْدُ الْحَرَمِ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ لَا لِلْمُحْرِمِ وَلَا لِغَيْرِ الْمُحْرِمِ.

• وَيَتَعَلَّقُ بِالْحَرَمِ أَحْكَامُ:

١- (وَحُكْمُ صَيْدِهِ كَصَيْدِ الْمُحْرِمِ) حُكْمُ صَيْدِ الْحَرَمِ حُكْمُ صَيْدِ

الْمَحْرَمِ مِنْ حَيْثُ الْحَرَمَةُ وَالْإِثْمُ، وَمِنْ حَيْثُ مَا يَجِبُ فِيهِ مِنَ الْفَدْيَةِ عَلَى مَا سَبَقَ بَيَّانُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لَمَّا ذَكَرَ حَرَمَ مَكَّةَ قَالَ: «لَا يَنْتَهَرُ صَيْدُهُ»^(١).

(١) أخرجه: البخاري (١١٥/٢ - ١١٦)، (١٨/٣، ١٩، ٧٩)، (١٢٧/٤)، ومسلم (١٠٩/٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

وَيَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرِهِ وَحَشِيشِهِ الْأَخْضَرِينَ إِلَّا الْإِذْخِرَ.

الشرح:

٢- (وَيَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرِهِ) مِمَّا يَحْرُمُ فِي حَرَمِ مَكَّةَ: قَطْعُ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ، أَمَّا الشَّجَرُ الْيَابِسُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ حَيَاةٌ فَلَا بَأْسَ بِقَطْعِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ النَّالِفِ.

٣- (وَحَشِيشِهِ الْأَخْضَرِينَ) لَا يُخْتَلَى خَلَاهُ، أَي: لَا يُؤْخَذُ حَشِيشُهُ الْأَخْضَرُ؛ وَهُوَ مَا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنَ النَّبَاتِ الْبَرِيِّ، هَذَا لَا يَجُوزُ لَأَخِيذِ أَنْ يَأْتِيَ وَيَقْطَعَهُ وَيُخْتَلَى؛ أَمَّا إِذَا كَانَ يَابِسًا فَلَا بَأْسَ بِأَخِيذِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ النَّالِفِ.

(إِلَّا الْإِذْخِرَ)، وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ نَبَاتِ الْحَرَمِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُهُ أَخْضَرَ وَيَابِسًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنْتَاهُ، لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يُخْتَلَى خَلَاهُ، قَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»^(١)؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي سَقْفِ بُيُوتِهِمْ وَلَأْمُوتِهِمْ يَجْعَلُونَهُ فِي سِدِّ خَلَلِ اللَّخْدِ، لِثَلَا يَنْتَهَالَ التُّرَابُ عَلَى الْمَيْتِ فَأَتَانِجَ النَّبِيِّ ﷺ قَطْعَ الْإِذْخِرِ مِنَ الْحَرَمِ لِأَجْلِ الْحَاجَةِ.

٤- لَا تُلْقَطُ لِقَطْعِهِ إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَهُوَ الَّذِي يُعْرِفُ عَلَيْهَا حَتَّى يَجِدَ صَاحِبَهَا.

(١) جزء من الحديث السابق.

وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ، وَلَا جَزَاءُ فِيهِ، وَبِنَاحِ الْحَشِيشِ لِلْعَلَفِ، وَالْآلَةِ الْحَرْثِ وَنَحْوِهِ، وَحَرَمُهَا مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرِ.

الشرح:

(وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ، وَلَا جَزَاءُ فِيهِ، وَبِنَاحِ الْحَشِيشِ لِلْعَلَفِ، وَالْآلَةِ الْحَرْثِ وَنَحْوِهِ، وَحَرَمُهَا مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرِ) الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ لَهَا حَرَمٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَمَهَا كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ مَكَّةَ، وَحَرَّمَ الْمَدِينَةَ مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ وَالْجَنُوبِ مَا بَيْنَ جَبَلِ غَيْرِ إِلَى جَبَلِ ثَوْرٍ خَلْفَ أُخْدٍ، وَجَبَلِ ثَوْرٍ جَبَلٍ صَغِيرٍ خَلْفَ جَبَلِ أُحُدٍ، أَمَّا مِنَ الشَّرْقِ إِلَى الْغَرْبِ فَمَا بَيْنَ لَا يَبْنِيهَا، يَعْنِي: مَا بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ الشَّرْقِيَّةِ وَالْغَرْبِيَّةِ، هَذِهِ حَدُودُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ.

• وَيَتَعَلَّقُ بِحَرَمِ الْمَدِينَةِ أَحْكَامٌ:

- ١- يَحْرُمُ قَتْلُ صَيْدِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ، وَلَا جَزَاءُ فِيهِ؛ لَكِنْ يَأْتُمُّ مَنْ قَتَلَهُ.
- ٢- يَجُوزُ قَطْعُ حَشِيشِهِ لِلْعَلَفِ، وَقَطْعُ شَجَرِهِ لِأَخِيذِ آلَةِ الْحَرْثِ مِنْهُ.

بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ

يُسَنُّ مِنْ أَعْلَاهَا ، وَالْمَسْجِدُ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ، فَإِذَا رَأَى
الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ مَا وَرَدَ .

الشرح :

(بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ) هَذَا بَيَانٌ لِلآذَانِ الَّتِي تُشْرَعُ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ
الْمَشْرِقَةِ لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرٍ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَشْيَاءُ :

١- (يُسَنُّ مِنْ أَعْلَاهَا) يُسَنُّ دُخُولُهَا مِنْ أَعْلَاهَا مِنْ جِهَةِ الْأَبْطَحِ ؛ لِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا^(١) .

٢- (وَالْمَسْجِدُ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ) فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
فِيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَهُ مِنَ الْجِهَةِ الشَّرْقِيَّةِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ الْمُقَابِلِ لِلْمَلْتَزِمِ ،
لِاسْتِقْبَالِ وَجْهِ الْكَعْبَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ مِنْ أَيِّ بَابٍ مِنْ
أَبْوَابِهِ

(١) أخرجه : البخاري (١٧٨/٢) ، ومسلم (٦٢/٤) من حديث عائشة .

٣- (فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ مَا وَرَدَ) إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ
فَإِنَّهُ كَثَائِرُ الْمَسَاجِدِ يُقَدِّمُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ، وَيَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي ، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ
رَحْمَتِكَ . وَإِنْ قَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَبِسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ
مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ . فَلَا
بَأْسَ ؛ لَوْ رُوِيَ هَذَا .

٤- يَبْدَأُ بِالطَّوَافِ ؛ لِأَنَّهُ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَادِمِ .

وَيَطُوفُ مُضْطَبِعًا، يَتَنَدَّى الْمُعْتَمِرُ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ، وَالْقَارِنُ وَالْمُفْرِدُ لِلْقُدُومِ، فَيُحَاذِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بِكُلِّهِ، وَيَسْتَلِمُهُ، وَيَقْبَلُهُ؛ فَإِنْ شَقَّ قَبْلَ يَدِهِ، فَإِنْ شَقَّ اللَّمْسُ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ يَسَارَهُ.

الشرح:

• هذا بيان لأحكام الطواف بالبيت .

(وَيَطُوفُ مُضْطَبِعًا) فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْمَطَافِ؛ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَضْطَبِعَ بِأَنْ يَجْعَلَ وَسْطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ إِبْطِهِ الْأَيْمَنِ، وَيَجْعَلَ طَرَفِيهِ عَلَى كَتِفِهِ الْأَيْسَرِ، فَيَكُونُ كَتِفُهُ الْأَيْسَرُ مَسْتَوْرًا وَكَتِفُهُ الْأَيْمَنُ مَكْشُوفًا، وَهَذَا الْأَضْطَبَاطُ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ بَدَايَةِ الطَّوَافِ، وَيَنْتَهِي بِنَهَايَةِ الطَّوَافِ، أَمَّا مَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ مِنْ أَنَّهُمْ يَضْطَبِعُونَ مِنْ حِينَ يُخْرِمُونَ مِنَ الْمِيقَاتِ، فَهَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ.

(يَتَنَدَّى الْمُعْتَمِرُ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ، وَالْقَارِنُ وَالْمُفْرِدُ لِلْقُدُومِ) يَتَوَيَّ بِالطَّوَافِ الْأَوَّلِ الَّذِي يَفْعَلُهُ عِنْدَ وَصُولِهِ إِلَى الْبَيْتِ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا فَيَتَوَيَّ بِهِ طَوَافَ الْعُمْرَةِ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَوْ مُفْرِدًا لِلْحَجِّ فَإِنَّهُ يَتَوَيَّ بِهِ طَوَافَ الْقُدُومِ، وَهُوَ سُنَّةٌ.

(فَيُحَاذِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بِكُلِّهِ، وَيَسْتَلِمُهُ، وَيَقْبَلُهُ؛ فَإِنْ شَقَّ قَبْلَ يَدِهِ، فَإِنْ شَقَّ اللَّمْسُ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ يَسَارَهُ) يَتَنَدَّى

الطَّوَافُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَلَوْ بَدَأَ مِنْ دُونِهِ مَا صَحَّ شَوْطُهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَنَدِّيًا مِنْ مُحَاذَاةِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، هَذَا مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الطَّوَافِ، فَإِنْ بَدَأَ مِنْ دُونِهِ لَمْ يَصِحَّ شَوْطُهُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ لَمْ يَسْتَوِفْ بِهِ الْبَيْتَ، وَيُسْتَحَبُّ إِنْ قَدَرَ إِلَى الْوَصُولِ إِلَى الْحَجَرِ أَنْ يَسْتَلِمَهُ بِيَدِهِ، يَعْنِي: يَمْسُخُهُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقْبَلُ الْحَجَرَ، فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ تَقْبِيلُهُ قَبْلَ يَدِهِ، وَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ مَسُّهُ بِيَدِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَمْسَهُ بِوَاسِطَةِ غَصَا إِذَا لَمْ يُؤْذِ أَخَذًا، ثُمَّ يَقْبَلُ مَامَسَّهُ بِهِ، فَإِذَا لَمْ يَحْضَلْ لَهُ اسْتِلَامُهُ وَلَا تَقْبِيلُهُ فَإِنَّهُ يُشِيرُ إِلَيْهِ مِنْ مُحَاذَاتِهِ، وَلَا يَزَاحِمُ النَّاسَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقْبَلَ الْحَجَرَ لَمَّا فِي الْمَزَاحِمَةِ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى الْآخَرِينَ وَالضَّعْفَةِ، وَلَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِفْتِنَانِ بِالنِّسَاءِ وَمَزَاحِمَةِ النِّسَاءِ، فَيُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَوْ مِنْ آخِرِ الْمَطَافِ إِذَا حَازَاهُ بَأَنْ يَرْفَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَيَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، ثُمَّ يَمْضِي فِي طَوَافِهِ.

وَيَطُوفُ سَبْعًا : يَزُمَلُ الْأَفْقِي فِي هَذَا الطَّوَافِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعًا .

الشرح:

(وَيَطُوفُ سَبْعًا : يَزُمَلُ الْأَفْقِي فِي هَذَا الطَّوَافِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعًا)
يَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، هَذَا مِنْ شُرُوطِ صِحَةِ الطَّوَافِ ، فَلَوْ نَقَصَ شَوْطًا أَوْ بَعْضَ شَوْطٍ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ ؛ مِنْ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ، وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، فَلَوْ طَافَ مَكْسًا ، بَانَ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَمِينِهِ لَمْ يَصِحَّ ، وَيُسْتَحَبُّ لِلْأَفْقِي - وَهُوَ الْقَادِمُ مِنْ خَارِجِ مَكَّةَ - أَنْ يَزُمَلَ الْأَشْوَاطُ الثَّلَاثَةَ الْأُولَى ، وَالزَّمَلُ : سُرْعَةُ الْمَشْيِ مَعَ تَقَارُبِ الْخَطَا إِلَّا مَا بَيْنَ الرَّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، فَإِنَّهُ يَمْشِي مَشْيًا ، ثُمَّ إِذَا اكْتَمَلَ الْأَشْوَاطُ الثَّلَاثَةَ الْأُولَى فَإِنَّهُ يَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ ، أَمَا إِذَا كَانَ الْمَطَافُ مَرْحُومًا وَلَا يَتِمَّكَنُ مِنَ الرَّمْلِ فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ سُنَّةٌ ، وَيَكُونُ مَعْدُورًا إِذَا تَرَكَهُ مِنْ أَجْلِ الزَّحَامِ .

يُسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِي كُلَّ مَرَّةٍ .

الشرح:

(يُسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِي كُلَّ مَرَّةٍ) الرُّكْنُ الْيَمَانِي يُسْتَلَمُ فَحَقًّا ، وَلَا يَقْبَلُ ، وَإِذَا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ اسْتِلاَمِهِ مَضَى وَلَمْ يُشِيرْ إِلَيْهِ ، فَالرُّكْنُ الْيَمَانِي يُسْتَلَمُ وَلَا يَقْبَلُ وَلَا يُشَارُ إِلَيْهِ . وَالْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يُسْتَلَمُ وَيَقْبَلُ وَيُشَارُ إِلَيْهِ ، مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ ، وَبَقِيَّةُ الْأَرْكَانِ لَا تُقْبَلُ وَلَا تُسْتَلَمُ وَلَا يُشَارُ إِلَيْهَا .

وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الطَّوَافِ، أَوْ لَمْ يَتَوَهَّأْ أَوْ نَسَكَه، أَوْ طَافَ عَلَى الشَّاذِرَانِ، أَوْ جِدَارِ الْحِجْرِ، أَوْ عُزَيَاتِنَا أَوْ نَجَسَ لَمْ يَصِحَّ.

الشرح:

(وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الطَّوَافِ، أَوْ لَمْ يَتَوَهَّأْ أَوْ نَسَكَه، أَوْ طَافَ عَلَى الشَّاذِرَانِ، أَوْ جِدَارِ الْحِجْرِ، أَوْ عُزَيَاتِنَا أَوْ نَجَسَ لَمْ يَصِحَّ):

• يشترط لصحة الطَّوَافِ شروط:

الشرط الأول: أَنْ يَكْمَلَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ.

الشرط الثاني: أَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ، فَإِنْ كَانَ مُخْدِنًا أَوْ كَانَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ فِي بَدَنِهِ أَوْ فِي ثِيَابِهِ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ.

الشرط الثالث: النية، بَأَنْ يَتَوَهَّأَ الطَّوَافَ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ عِبَادَةٌ، وَلَا تَصَحُّ الْعِبَادَةُ إِلَّا بِنِيَّةٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى^(١) لَكِنَّ النِّيَّةَ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ، وَلَا يَنْلَفُظُ بِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا بَدْعٌ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي نَوَيْتُ أَنْ أَطُوفَ بِهَذَا الْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا يَعْلَمُ مَا فِي الْقُلُوبِ فَلَا يَخْتِاجُ إِلَى أَنْكَ تَخْبِيرِ اللَّهِ ﷻ بِمَا فِي قَلْبِكَ، وَلِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَقْعُلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا أَخَذَ مِنْ صَحَابِيهِ فَالْجَهْرُ بِالنِّيَّةِ هَذَا مِنَ الْبَدْعِ.

(١) أخرجه: البخاري (٢/١)، ومسلم (٤٨/٦) من حديث عمر بن الخطاب.

الشرط الرابع: مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الطَّوَافِ أَنْ يَكُونَ الطَّوَافُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، فَلَوْ طَافَ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ كَمَا لَوْ طَافَ مِنَ الْمَسْعَيْنِ أَوْ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ طَوَافُهُ.

الشرط الخامس: مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الطَّوَافِ أَنْ يَطُوفَ عَلَى الْكَعْبَةِ، فَلَوْ طَافَ عَلَى جِدَارِ الْحِجْرِ أَوْ مِنْ دَاخِلِ الْحِجْرِ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ؛ لِأَنَّ الْحِجْرَ مِنَ الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطَفَّ بِالْكَعْبَةِ، وَإِنَّمَا طَافَ بِبَعْضِ الْكَعْبَةِ، وَكَذَلِكَ إِذَا طَافَ عَلَى الشَّاذِرَانِ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ الْمَجْعُولَةُ أُسَاسَاتٍ لِلْكَعْبَةِ، فَلَوْ طَافَ عَلَى هَذِهِ الْحِجَارَةِ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَدَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ طَافَ بِالْبَيْتِ.

الشرط السادس: مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الطَّوَافِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ، فَلَوْ طَافَ وَهُوَ عُرْيَانٌ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ مِثْلُ الصَّلَاةِ؛ وَهَذَا فِعْلُ الْجَاهِلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ عُرَاءَ، فَمَنْعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ»^(١).

الشرط السابع: أَنْ يَكْمَلَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، كُلُّ شُوطٍ مِنَ الْحِجْرِ إِلَى الْحِجْرِ.

(١) أخرجه: البخاري (١٠٣/١)، (١٨٨/٢)، (١٢٤/٤)، (٢١٢/٥)، (٨١/٦)، ومسلم (١٠٦/٤ - ١٠٧) من حديث أبي هريرة.

ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ .

الشرح:

(ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ) إِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ تُسَمِّيَانِ بَرَكَتِي الطَّوَافِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَصَلِّيَهُمَا عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ، بَأَنْ يَجْعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ وَيُصَلِّي ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] وَمَقَامُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ الْحَجَرُ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ حِينَ كَانَ بَنِي الْكَعْبَةِ فَيَرْفَعُ بِهِ الْحَجَرُ وَيَنْزِلُ بِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَهَذَا جَعَلَهُ اللَّهُ مَشْعَرًا مِنْ مَشَاعِرِهِ ﷺ وَشَرَعَ الصَّلَاةَ عِنْدَهُ تَعْبَادًا لِلَّهِ ﷻ ، وَإِذَا لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ الصَّلَاةُ عِنْدَ الْمَقَامِ يَصَلِّيْهَا فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الْحَرَمِ .

فصل

ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ ، وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ فَيَرْفَاهُ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ ، وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ ، ثُمَّ يَنْزِلُ مَاثِبًا إِلَى الْعَلَمِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَسْعَى شَدِيدًا إِلَى الْآخِرِ ، ثُمَّ يَمْسِي وَيَرْفَعُ الْمَرْوَةَ ، وَيَقُولُ مَا قَالَ عَلَى الصَّفَا ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْسِي فِي مَوْضِعٍ مَشْهُوٍ ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا ، يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا ، ذَهَابُهُ سَعْيَةً وَرُجُوعُهُ سَعْيَةً ، فَإِنْ بَدَأَ الْمَرْوَةَ سَقَطَ الشُّوْطُ الْأَوَّلُ .

الشرح:

(ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ ، وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ) إِذَا فَرَغَ مِنْ رَكَعَتِي الطَّوَافِ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَذْهَبَ ، وَيَسْتَلِمَ الْحَجَرَ إِذَا أَرَادَ السَّعْيَ كَمَا اسْتَلَمَهُ فِي بِدَايَةِ الطَّوَافِ ، ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى الصَّفَا لِلْسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَيَخْرُجُ إِلَيْهِ مِنْ بَابِهِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يقرأ الآية : ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] .

(فَيَرْفَعُهُ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ ، وَيَكْبُرُ ثَلَاثًا ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ) ثُمَّ يَرْقِي عَلَى الصُّفَا ، وَالصُّعُودُ إِلَى الصُّفَا وَالصُّعُودُ إِلَى الْمَرْوَةِ سُنَّةٌ ، وَالْوَاجِبُ هُوَ اسْتِيعَابُ مَا بَيْنَهُمَا وَلَوْ لَمْ يَرْقِ عَلَيْهِمَا ، فَإِذَا رَقِيَ عَلَى الصُّفَا فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةَ وَيَذْكُرُ اللَّهَ ﷻ وَيَدْعُوهُ .

(ثُمَّ يَنْزِلُ مَاثِيًا إِلَى الْعَلَمِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَسْعَى شَدِيدًا إِلَى الْآخِرِ ، ثُمَّ يَمْشِي وَيَرْقِي الْمَرْوَةَ ، وَيَقُولُ مَا قَالَ عَلَى الصُّفَا ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْبِيهِ ، وَيَسْمَنُ فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ إِلَى الصُّفَا ، يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا ، ذَهَابُهُ سَعْيَةً وَوُجُوعُهُ سَعْيَةً ، فَإِنْ بَدَأَ الْمَرْوَةَ سَقَطَ الشُّوْطُ الْأَوَّلُ) ثُمَّ يَنْزِلُ مَاثِيًا إِلَى الْمَرْوَةِ ، وَيَسْعَى شَدِيدًا بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ .

وَالْعَلَمُ هُوَ الْعَمُودُ الْمَلُوءُ بِالْخَضِرَةِ ، وَهُمَا عَلَمَانِ : عَلَمٌ يَلِي الصُّفَا وَهَذَا هُوَ الْبَدَايَةُ لِلْإِسْرَاعِ لِمَنْ جَاءَ مِنَ الصُّفَا ، وَعَلَمٌ يَلِي الْمَرْوَةَ ، وَهَذَا هُوَ الْبَدَايَةُ لِلْإِسْرَاعِ لِمَنْ جَاءَ مِنَ الْمَرْوَةِ ، وَمَا بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ هَذَا مَحَلُّ الْوَادِي الَّذِي كَانَ مُخْفِضًا ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا هَبَطَ قَدَمَاهُ فِي الْوَادِي سَعَى شَدِيدًا حَتَّى يَصْعَدَ مِنَ الْجَانِبِ الثَّانِي ، فَالسَّعْيُ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ فِي مَحَلِّ الْوَادِي سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ السَّعْيِ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَوِيِّ مِنَ الرِّجَالِ ، أَمَّا الضَّعِيفُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُمُ السَّعْيُ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ .

ثُمَّ يَمْشِي بَعْدَ مَا يَجَاوِزُ الْعَلَمَيْنِ ذِهَابًا وَإِيَابًا .

ثُمَّ يَضَعُ عَلَى الْمَرْوَةِ وَيَقُولُ مَا قَالَهُ عَلَى الصُّفَا مِنَ التَّكْبِيرِ وَاسْتِيعَابِ الْكَعْبَةِ وَذِكْرِ اللَّهِ ﷻ وَالِدُعَاءِ ، هَذِهِ نَهَايَةُ الشُّوْطِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَنْزِلُ مَاثِيًا إِلَى الصُّفَا ، وَهَذَا هُوَ بَدَايَةُ الشُّوْطِ الثَّانِي .

فَإِذَا مَرَّ بِبَطْنِ الْوَادِي ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ يَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا حَتَّى يَجَاوِزَهُ ، ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَصِلَ إِلَى الصُّفَا فَيَصْعَدُهُ وَيَفْعَلُ وَيَقُولُ مِثْلَ مَا قَالَ وَفَعَلَ فِي بَدَايَةِ الشُّوْطِ الْأَوَّلِ ؛ وَقَدْ تَمَّ لَهُ الشُّوْطُ الثَّانِي .

يَبْدَأُ بِالصُّفَا ، وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، ذَهَابُهُ سَعْيَةً ، وَوُجُوعُهُ سَعْيَةً .

وَتُسَنُّ فِيهِ : الطَّهَارَةُ ، وَالسَّنَارَةُ ، وَالْمُؤَالَاةُ .

الشرح :

قال رحمه الله : (تُسَنُّ فِيهِ الطَّهَارَةُ ، وَالسَّنَارَةُ ، وَالْمُؤَالَاةُ) ، أي في السَّعْيِ .
وهذه سُنَنُ السَّعْيِ .

السُّنَّةُ الْأُولَى : (الطَّهَارَةُ) أَنْ يَكُونَ السَّاعِي طَاهِرَ الثَّوْبِ ، مُتَطَهِّرًا مِنَ الْخَذَنَتَيْنِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ عِبَادَةٌ ، وَالْعِبَادَةُ إِذَا أُدِيتْ مَعَ الطَّهَارَةِ كَانَ ذَلِكَ أَجْمَلَ وَأَكْمَلَ ، وَلَيْسَتْ الطَّهَارَةُ وَاجِبَةً فِي السَّعْيِ ، فَلَوْ سَعَى وَهُوَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ صَحَّ سَعْيُهُ ، لَكِنَّهُ يَكُونُ نَاقِصًا مِنْ جِهَةِ الثَّوَابِ .

السُّنَّةُ الثَّانِيَّةُ : (السَّنَارَةُ) يَعْنِي سِتْرَ الْعَوْرَةِ ، فَسِتْرُ الْعَوْرَةِ فِي السَّعْيِ مُسْتَحَبٌ ، فَلَوْ سَعَى ، وَقَدْ انْكَشَفَ شَيْءٌ مِنْ عَوْرَتِهِ فَالسَّعْيُ فِي خَدِّ دَائِيهِ صَحِيحٌ ؛ لَكِنَّهُ يَأْتُمُّ عَلَى كَشْفِ شَيْءٍ مِنَ الْعَوْرَةِ إِذَا كَانَ يَسْتَطِيعُ سِتْرَهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ السَّعْيِ .

السُّنَّةُ الثَّالِثَةُ : (الْمُؤَالَاةُ) ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ شَوْطٍ يَلِي الَّذِي قَبْلَهُ فَلَا يَكُونُ بَيْنَ الْأَشْوَاطِ فَاصِلٌ زَمَنِي طَوِيلٌ ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْفَاصِلُ الزَّمَنِي يَبِيرًا فَهُوَ لَا يَصُرُّ .

وَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَهُوَ يَسْعَى صَلَّى مَعَ الْجَمَاعَةِ ثُمَّ أَكْمَلَ سَعْيَهُ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْفَاصِلُ طَوِيلًا فَإِنَّهُ يَكْرَهُ ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ يَتَطَلَّبُ مِنْهُ الْمُؤَالَاةُ بَيْنَ الْأَشْوَاطِ بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْدَ الَّذِي قَبْلَهُ مُبَاشَرَةً .

ثُمَّ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا - لَا هَدْيَ مَعَهُ - قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ وَتَحَلَّلَ .
وَأِلَّا حَلَّ إِذَا حَجَّ .

الشرح :

(ثُمَّ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا - لَا هَدْيَ مَعَهُ - قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ وَتَحَلَّلَ . وَإِلَّا حَلَّ إِذَا حَجَّ) إِنْ كَانَ الَّذِي فَرَعَ مِنَ السَّعْيِ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، وَلَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ سَافَهُ مِنَ الْحِلِّ ، فَإِنَّهُ يَقْصُرُ مِنْ رَأْسِهِ ثُمَّ يَتَحَلَّلُ مِنْ عُمْرَتِهِ ؛ لِأَنَّ مَنَاسِكَ الْعُمْرَةِ قَدْ تَكَامَلَتْ ، وَهِيَ : الطَّرَافُ ، وَالسَّعْيُ ، وَالتَّقْصِيرُ .

وَحَتَّى لَوْ كَانَ مُفْرِدًا لِلْحَجِّ ، أَوْ قَارِنًا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، وَلَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ ؛ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَفْسخَ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، وَأَنْ يَتَحَلَّلَ بِالْعُمْرَةِ ، وَأَنْ يَتَقَلَّبَ إِلَى مُتَمَتِّعٍ ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ هُوَ أَفْضَلُ الْإِنْسَانِ .

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنْ يَتَحَلَّلَ مِنْ عُمْرَتِهِ وَأَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى مُتَمَتِّعٍ ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَلْبِزْتُ لِأَخْلَلْتُ مَعَكُمْ ؛ وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً»^(١) .

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي حَقِّ الْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَاقٍ الْهَدْيَ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ وَأَنْ يَتَحَوَّلَ مِنْ قِرَانٍ أَوْ إِفْرَادٍ إِلَى تَمَتُّعٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ أَفْضَلُ الْإِنْسَانِ

(١) أخرجه : البخاري (١٩٥/٢ - ١٩٦ - ٣/٤ - ٥) ، ومسلم (٣٦/٤ - ٣٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

.....

وأما إذا كان معه هدي ساقه من الجبل، فإنه إذا طاف وسعى لا يتحلل، بل يبقى على إحرامه إلى أن يحج يوم العيد، بأن يرمي الجمرة، ثم يذبح هديه، ثم بعد ذلك يحلق رأسه ثم يتحلل، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَالْمُتَمَتِّعُ إِذَا شَرَعَ فِي الطَّوَافِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ .

الشرح:

(وَالْمُتَمَتِّعُ إِذَا شَرَعَ فِي الطَّوَافِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ) التلبية، قد تقدم أنها من سنن الإحرام، وأنها شعار المحرم، وأنه ينبغي أن يكثر منها، وأن يرفع صوته بها، ويستمر يلبي من إحرامه إلى أن يشترع في طواف العمرة إذا كان متمتعاً، فإذا شرع في طواف العمرة قطع التلبية؛ لأنه حينئذ شرع في التحلل من الإحرام، أما إن كان مفرداً للحج أو قارناً للحج والعمرة فإنه يستمر في التلبية إلى أن يشترع برمي جمرة العقبة يوم العيد.

يُسَنُّ لِلْمُحْلِلِينَ بِمَكَّةَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّروِيَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ مِنْهَا، وَيُجْزَى مِنْ بَيْتَةِ الْحَرَمِ.

الشرح:

(يُسَنُّ لِلْمُحْلِلِينَ بِمَكَّةَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّروِيَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ مِنْهَا) يُسْتَحَبُّ لِلْمُحْلِلِينَ بِمَكَّةَ أَيَّ الَّذِينَ تَحَلَّلُوا مِنَ الْعُمْرَةِ - كما سبق - وَبَقُوا يَنْتَظِرُونَ الْحَجَّ؛ يُسْتَحَبُّ لَهُمْ أَنْ يُحْرِمُوا بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّروِيَةِ؛ وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

سُمِّيَ يَوْمَ التَّروِيَةِ: لِأَنَّ النَّاسَ يَتَزَوَّدُونَ فِيهِ الْمَاءَ لِلْحَجِّ، وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَيُحْرَمُونَ فِيهِ الصَّبَاحَ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ - يَعْنِي قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الظُّهْرِ - لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ الْمُحْلِلِينَ أَنْ يُحْرِمُوا بِالْحَجِّ فِي صَبَاحِ الْيَوْمِ الثَّامِنِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، هَذَا هُوَ السُّنَّةُ.

وَلَوْ أَخَّرَ الْإِحْرَامَ عَنِ الْيَوْمِ الثَّامِنِ أَوْ أَخَّرَهُ عَنْ أَوَّلِ الْيَوْمِ الثَّامِنِ وَأَخَّرَهُ بَعْدَ الزَّوَالِ - جَازَ ذَلِكَ.

وَالسُّنَّةُ أَيْضًا أَنْ يَحْرِمُوا مِنْ مَكَانِهِمُ الَّذِي هُمْ نَازِلُونَ فِيهِ.

فَالْمُحْلِلُ مِنَ الْعُمْرَةِ إِذَا نَزَلَ مَنْزِلًا فِي مَكَّةَ يَنْتَظِرُ فِيهِ الْحَجَّ، فَإِذَا جَاءَ يَوْمَ التَّروِيَةِ فَإِنَّهُ يُحْرِمُ مِنْ مَنْزِلِهِ ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى مَكَّةَ، وَلَا يَذْهَبُ وَيُحْرِمُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَوْ مِنْ تَحْتِ الْبَيْتِ - كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ النَّاسِ - وَإِنَّمَا يُحْرِمُ مِنْ مَنْزِلِهِ الَّذِي هُوَ نَازِلٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ

بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

الشرح:

(بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) صِفَةُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ: هِيَ الْكَيْفِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ لِأَدَاءِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا يُدَّ مِنْهُ، فِي أَنْ يُؤَدَّى الْحَجُّ عَلَى مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنْ تُؤَدَّى الْعُمْرَةُ عَلَى مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(١) إِنِّي تَعَلَّمُوا مِنْ أَعْمَالِي وَأَدَانِي لِلْمَنَاسِكِ، فَأَدُّوهُمَا كَمَا أَذِنْتُهَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ هُوَ الْقُدْرَةُ لِلْأَمَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» [الاحزاب: ٢١]، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» وَلِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ مُبَيِّنًا لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ، فَهُوَ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَمَا فَعَلَهُ فِي حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ يَقْتَدِي بِهِ فِي ذَلِكَ؛ مَا كَانَ وَاجِبًا فَهُوَ وَاجِبٌ؛ وَمَا كَانَ مُسْتَحَبًّا فَإِنَّهُ يَقَعْلُهُ مُسْتَحَبًّا، كَمَا يَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبَيْهَقِيُّ فِي هَذَا اللَّفْظِ (١٢٥/٥) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٧٩/٤) بِلَفْظٍ: «لَا تَخْلُوا مَنَاسِكَكُمْ».

.....

معه - وكانوا مُتَحَلِّلِينَ - أَنْ يُحْرَمُوا بِالْحَجِّ مِنْ مَنَازِلِهِمْ بِالْأُطْحِ، وَلَمْ يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَذْهَبُوا إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَأَنْ يُحْرَمُوا مِنْ عِنْدِ الْكَعْبَةِ، وَأَيْضًا لَمْ يَأْمُرُهُمْ إِذَا أَحْرَمُوا أَنْ يَذْهَبُوا لِلْبَيْتِ وَيَطُوفُوا بِهِ؛ فَهَذَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ، وَإِنَّمَا يُحْرَمُونَ وَيَذْهَبُونَ إِلَى مَنَى.

(وَيُخْرِجُ مِنْ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ) وَلَوْ أَحْرَمَ مِنْ غَيْرِ مَنْزِلِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ أَجْزَاءً ذَلِكَ؛ وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ مَنْزِلِهِ.

وَيَبِيتُ بِمَنَى، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سَارَ إِلَى عَرَفَةَ.

الشرح:

(وَيَبِيتُ بِمَنَى) إِذَا أَحْرَمَ الْحُجَّاجُ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ قَبْلَ الزَّوَالِ، فَإِنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى مَنَى، وَيَقِيمُونَ فِيهَا ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَيَبِيتُونَ فِيهَا لَيْلَةَ التَّاسِعِ، فَيُصَلُّونَ فِيهَا الصَّلَاةَ الْخَمْسَةَ قُضْرًا بِلَا جَمْعٍ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ.

فَالزَّوَالُ بِمَنَى فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ وَالْبَيْتُ بِهَا سِتَانِ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ، فَلَوْ لَمْ يَذْهَبْ إِلَى مَنَى وَذَهَبَ إِلَى عَرَفَاتٍ صَحَّ ذَلِكَ؛ وَلَكِنْ يَكُونُ تَارِكًا لِسُنَّةٍ.

وكذلك لَوْ لَمْ يُحْرَمَ فِي يَوْمِ التَّوْبَةِ، وَلَمْ يُحْرَمَ إِلَّا يَوْمَ عَرَفَةَ صَحَّ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَكُونُ تَارِكًا لِسُنَّةٍ.

(فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سَارَ إِلَى عَرَفَةَ) ثُمَّ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ التَّاسِعِ، سَارَ الْحُجَّاجُ إِلَى عَرَفَةَ، سَوَاءَ كَانُوا فِي مَنَى - كَمَا هُوَ السُّنَّةُ - أَوْ كَانُوا فِي غَيْرِ مَنَى فَيَسِيرُ التَّجَمُّعُ إِلَى عَرَفَةَ، وَهِيَ مَكَانُ الْوُقُوفِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَارَ مِنْ مَنَى فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ إِلَى عَرَفَةَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ.

وعَرَفَةُ هِيَ مَكَانُ الْوُقُوفِ، فَلَا يَصِحُّ الْوُقُوفُ فِي غَيْرِ عَرَفَةَ، وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَقِفُونَ فِي الْمُرْدَلَفَةِ، وَلَا يَذْهَبُونَ إِلَى عَرَفَةَ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ سُكَّانُ الْحَرَمِ فَلَا نَخْرُجُ إِلَى الْجِلْدِ.

.....

فَعَبَّرُوا مَنَابِيكَ الْحَجِّ، فجاء النبي ﷺ فأعاد منابيك الحج على دين إبراهيم عليه السلام فمضى إلى عرفة ولم ينزل في مزدلفة؛ عملاً بقوله تعالى: «ثُمَّ أَوْبَهُنَا مِنْ حَيْثُ أَكْشَرُ النَّكَاسِ» [البقرة: ١٩٩] أي من عرفة حيث أقام إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام.

وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْفَةٍ.

الشرح:

(وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ) عُرْفَةُ كُلِّ سَاحَتَيْهَا وَمَا كَانَ دَاخِلَ حُدُودِهَا فَإِنَّهُ كُلُّهُ مَكَانٌ لِلْوُقُوفِ، وَقَدْ عُلِمَتْ الْآنَ بَعْلَامَاتُ وَأَصْحَتُهُ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ، فَلْيَكُنِ الْحَاجُّ دَاخِلَ عِلَامَاتِ الْحُدُودِ، وَلَا يَقِفْ خَارِجَ الْحُدُودِ.

وليس لبعض مواطنها مزية من حيث صحة الوقوف فيه على البعض الآخر؛ لقوله ﷺ: «وَقِفْتُ هَاهُنَا، وَعُرْفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»^(١).

فَكُلُّهَا مَحَلٌّ وَقُوفٍ، وَكُلُّهَا يَتَأَدَّى بِالْوُقُوفِ فِيهِ الرُّكْنُ الْأَعْظَمُ لِلْحَجِّ - فَلَا يَتَكَلَّفُ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ، وَيَذْهَبُ إِلَى مَكَانٍ مُعَيَّنٍ مِنْ عُرْفَةٍ، وَيَقُولُ: لَا أَقِفْ إِلَّا فِي هَذَا الْمَكَانِ حَتَّى مَوْقِفُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ جَبَلُ الرَّحْمَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَوَقَفَ هُنَاكَ، لَا يَتَعَيَّنُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَيْهِ، بَلْ يَنْزِلُ فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنْ عُرْفَةٍ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَقِفْتُ هَاهُنَا، وَعُرْفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»، فَالَّذِينَ يُسْرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وليس من شرط الوقوف بعرفة أنه لا بد أن يرى جبل الرحمة - أو يُشَاهِدَ جَبَلَ الرَّحْمَةِ كَمَا يَقُولُونَ، أَوْ يَذْهَبَ إِلَيْهِ، أَوْ يَضَعَهُ عَلَيْهِ، كُلُّ هَذَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْعِبَادَةِ؛ بَلْ هُوَ مِنَ التَّكْلِيفِ الَّذِي مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ.

(١) أخرجه: مسلم (٤٣/٤) من حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ.

وَيَكُونُ مِنَ الْبَدْعِ إِذَا اعتَقَدَ أَنَّهُ يُشْرِعُ الذَّهَابَ إِلَى الْجَبَلِ ، أَوْ مُشَاهِدَهُ الْجَبَلِ ، أَوْ الصُّعُودَ عَلَى الْجَبَلِ ، هَذَا يَكُونُ مِنَ الْبَدْعِ الَّتِي مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ، بَلْ إِذَا اعتَقَدَ فِي الْجَبَلِ أَنَّ فِيهِ بَرَكَةً ، أَوْ أَنَّهُ يُصَلِّي فِيهِ ، أَوْ يُصَلِّي إِلَيْهِ كَمَا يَفْعَلُ الْجُهَالُ ، أَوْ يَتَمَسَّحُ بِصَخْرَاتِهِ ، أَوْ يَتَمَسَّحُ بِالْعُمُودِ الَّتِي فَوْقَ الْجَبَلِ ، فَكُلُّ هَذَا مِنْ وَسَائِلِ الشُّرُكِ .

وَإِذَا اعتَقَدَ أَنَّ هَذَا الْجَبَلِ أَوْ هَذَا الْعُمُودَ يَنْفَعُهُ أَوْ يُضَرُّهُ فَهَذَا شِرْكُ أَكْبَرُ يُبْطِلُ حُجَّتَهُ ، نَسَأُ اللَّهَ الْعَاقِبَةَ .

(إِلَّا بَطُلَ عُرْنَةَ) .

وَهُوَ بَطُلُ الْوَادِي الَّذِي فِيهِ الْمَسْجِدُ ، الَّذِي هُوَ مَكَانُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدْ صَلَّى فِي بَطْنِ وَادِي عُرْنَةَ . وَهُوَ لَيْسَ مِنْ عُرْنَةَ ؛ هَذَا إِنَّمَا صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ وَصَلَاةَ الْعَصْرِ جَمْعَ تَقْلِيدٍ مَعَ الْقَصْرِ بَعْدَمَا خَطَبَ عَلَى رَاجِلَيْهِ ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِأَذَانٍ وَاجِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ثُمَّ ذَهَبَ وَدَخَلَ فِي عُرْنَةَ ، وَلَمْ يَبْقَ فِي هَذَا الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عُرْنَةَ .

لِهَذَا قَالَ : «وَارْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةَ»^(١) ، وَهُوَ بَطْنُ الْوَادِي ، وَمَوْحَرَةُ الْمَسْجِدِ مِنْ عُرْنَةَ ؛ لِأَنَّهَا خَارِجُ الْوَادِي ، وَمُقَدِّمَةُ الْمَسْجِدِ فَإِنَّهَا مِنْ عُرْنَةَ ،

(١) أخرجه : أحمد (٨٢/٤) ، وابن حبان (٣٨٥٤) ، والبيهقي (٢٩٥/٥) من حديث جبير ابن مطعم رضي الله عنه .

فَلَا يَصِحُّ الْوُقُوفُ فِيهَا ، وَقَدْ وَضِعَتْ عَلَامَاتُ بَارِزَةً - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - تُبَيِّنُ حَدُودَ عُرْنَةَ وَالْمَكَانَ الَّذِي يَصِحُّ الْوُقُوفُ فِيهِ ، وَالْمَكَانَ الَّذِي لَا يَصِحُّ الْوُقُوفُ فِيهِ .

حَتَّى فِي دَاخِلِ الْمَسْجِدِ وَضِعَتْ عَلَامَاتُ تُبَيِّنُ مَا كَانَ مِنْ عُرْنَةَ ، وَمَا كَانَ خَارِجَ عُرْنَةَ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ - نَزَلَ فِي نُبْرَةِ أَوَّلِ الثُّهَارِ ثُمَّ رَحَلَ مِنْهَا ، وَخَطَبَ وَصَلَّى فِي بَطْنِ عُرْنَةَ ، ثُمَّ رَحَلَ مِنْهَا ، وَوَقَفَ بِعُرْنَةَ .

وَيُسْنُ أَنْ يَجْمَعَ بَهَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَيَقِفَ رَاكِبًا عِنْدَ الصَّخَرَاتِ وَجِبَلِ الرُّحْمَةِ، وَيُكْثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ بِمَا وَرَدَ.

الشرح:

(وَيُسْنُ أَنْ يَجْمَعَ بَهَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ) يُسْنُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ جَمَعَ تَقْدِيمًا، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَوَرَّعَ لِلْوُقُوفِ وَالِدُّعَاءِ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ^(١).

(وَيَقِفَ رَاكِبًا عِنْدَ الصَّخَرَاتِ وَجِبَلِ الرُّحْمَةِ) وَيُسْنُ أَنْ يَقِفَ رَاكِبًا عَلَى ذَاتِيهِ أَوْ فِي سَيَّارَتِهِ، وَإِنْ جَلَسَ أَوْ نَامَ فِي عَرَفَةَ؛ فَإِنَّهُ يُجْزَاهُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ كَوْنُهُ يَكُونُ رَاكِبًا وَقْتُ الْوُقُوفِ وَيَدْعُو وَهُوَ رَاكِبٌ أَوْ وَقَفَ عَلَى قَدَمَيْهِ؛ هَذَا أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ رَاكِبًا يَدْعُو رَبَّهُ ﷻ^(٢).

وَالسَّكَّانَ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ وَجِبَلِ الرُّحْمَةِ لَكِنْ لَا يَتَمَيَّنُ هَذَا، لَا سِيمَا إِذَا كَانَ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَى الْحُجَّاجِ؛ بَلْ يَقْفُونَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَتَسَّرُ لَهُمْ مِنْ عَرَفَةَ.

فَلَا يُشْرَعُ لَهُمْ أَنْ يَذْهَبُوا فِي حَرِّ الصَّيْفِ وَفِي حَرِّ الرَّمْضَاءِ وَالْقَطْرِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقْفُوا عِنْدَ الصَّخَرَاتِ وَجِبَلِ الرُّحْمَةِ، فَإِنْ هَذَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ؛ لَمَّا فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ، لَكِنْ لَوْ تَسَّرَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ كَلْفَةٍ، وَوَقَفَ عِنْدَ

(١) أخرجه: مسلم (٤١/٣) في حديث جابر في صفة حجة النبي ﷺ.

(٢) أخرجه: أحمد (٢٠٩/٥)، والنسائي (٢٥٤/٥) من حديث أسامة بن زيد ؓ.

.....

الصَّخَرَاتِ وَجِبَلِ الرُّحْمَةِ فِي الْمَوْقِفِ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ فَبِهذا أَفْضَلُ، لَكِنْ بِدُونِ تَكْلُفٍ، وَبِدُونِ مَشَقَّةٍ.

(وَيُكْثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ بِمَا وَرَدَ) وَيُكْثِرُ فِي حَالِهِ وَوُقُوفِهِ فِي عَرَفَةَ مِنَ الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ دُعَاءٍ، قَدْ قَالَ ﷺ: «خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّينَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(١).

فَيُكْثِرُ مِنْ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَيَدْعُو بِمَا تيسرُ لَهُ مِنَ الْأَدْعِيَةِ الْمَشْرُوعَةِ الْمَوَافِقَةِ لِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا يَدْعُو بِأَدْعِيَةٍ مُبْتَدَعَةٍ، أَوْ يَتَوَسَّلُ بِالْمَخْلُوقِينَ أَوْ بِجَاهِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا يَفْعَلُ الْمُبْتَدِعَةُ، وَإِنَّمَا يَدْعُو دُعَاءَ مَشْرُوعًا، يَقْتَدِي فِيهِ بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

يَدْعُو بِالْأَدْعِيَةِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ بِمَا تيسرُ مِمَّا يُوَافِقُ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا فِي الْأَدْعِيَةِ الْمُحَرَّفَةِ الشَّرَكِيَّةِ، وَلَا فِي الْأَدْعِيَةِ الْمُبْتَدَعَةِ الَّتِي مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، وَلَا يَدْعُونَ دُعَاءَ جَمَاعَةٍ بَلْ كُلٌّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ مَفْرَدًا عَنْ غَيْرِهِ.

(١) أخرجه: أحمد (٢١٠/٢)، والترمذي (٣٥٨٥).

وَمَنْ وَقَفَ وَلَوْ لَحِظَةً مِنْ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى فَجْرِ النَّحْرِ، وَهُوَ أَهْلٌ لَهُ صَحْحٌ حُجَّهٌ وَإِلَّا فَلَا.

الشرح:

(وَمَنْ وَقَفَ وَلَوْ لَحِظَةً مِنْ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى فَجْرِ النَّحْرِ) هذا بيان لوَقِفِ الوقوف. لَمَّا انْتَهَى مِنْ بَيَانِ مَكَانِ الْوُقُوفِ أَزَادَ أَنْ يُبَيِّنَ وَقِفَ الْوُقُوفِ.

وَوَقِفَ الْوُقُوفِ يَبْدَأُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته الله مِنْ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ ^(١)، وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ وَوَيَاةً عَنْ أَحْمَدَ يَبْدَأُ الْوُقُوفَ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ^(٢)، وَلَكِنْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله اسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِحَدِيثِ عُرْوَةَ ابْنِ الْمُسَرِّسِ الطَّائِي لَمَّا جَاءَ يَسْأَلُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي أَنَّهُ مَا تَزُكُ جَبَلًا إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهُ؛ لَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ عَرَفَةَ، وَأَنَّهُ اتَّعَبَ نَفْسَهُ وَأَكَلَ رَاجِلَتَهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَدْرَكَ صَلَاتَنَا» وَكَانَ فِي الْمَزْدَلِفَةِ، يَعْنِي صَلَاةَ النَّحْرِ، «وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ، وَكَانَ قَبْلَ أَدْرَاكِ عَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا صَحْحٌ حُجَّهٌ وَقَضَى نَفَقَهُ» ^(٣).

فَقَوْلُهُ: «أَدْرَكَ عَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا». هَذَا يَشْمَلُ مِنْ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ؛ لِأَنَّ عَرَفَةَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ؛ يَوْمُ التَّاسِعِ، وَلَيْلَةُ الْعَاثِرِ.

(١) انظر: «الكافي» (١/٤٤٢).

(٢) وهو قول مالك والشافعي. انظر: «المغني» (٥/٢٧٤).

(٣) أخرجه: أحمد (١٥/٤)، وأبو داود (١٩٥٠)، والترمذي (٨٩١)، والنسائي (٢٦٣/٥) من حديث عروة بن مضر رضي الله عنه.

ويوم التاسع يبدأ من طلوع الفجر، وينتهي بغروب الشمس.

وليلة العاشر يبدأ من غروب الشمس، وينتهي بطلوع الفجر، كل هذا وَقِفَتِ للوقوف، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَدْرَكَ قَبْلَ عَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا»، فَقَوْلُهُ نَهَارًا يَشْمَلُ جَمِيعَ النَّهَارِ؛ مِنْ أَوَّلِهِ، هَذَا وَجْهُ حُجَّةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. وَالْجُمْهُورُ يَقُولُونَ: الرُّسُولُ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَقِفْ إِلَّا لَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ، فَكَوْنُهُ انْتِظَارَ إِلَى أَنْ زَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ ذَهَبَ وَخَطَبَ وَصَلَّى فِي عَرَفَةَ ثُمَّ دَخَلَ فِي عَرَفَةَ وَهُوَ يَقُولُ صلى الله عليه وسلم: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوُقُوفَ يَبْدَأُ بِزَوَالِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ، لَا بِطُلُوعِ النَّحْرِ، وَهَذَا أَصَحُّ لِأَنَّهُ هُوَ فِعْلُ الرُّسُولِ صلى الله عليه وسلم مَعَ قَوْلِهِ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»، أَمَّا نِهَائَةُ الْوُقُوفِ فِيهِ بِطُلُوعِ النَّحْرِ لَيْلَةَ النَّحْرِ، وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ، لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي نِهَائَةِ الْوُقُوفِ أَنَّهُ بِطُلُوعِ النَّحْرِ لَيْلَةَ النَّحْرِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي بَدَايَةِ الْوُقُوفِ؛ هَلْ هِيَ مِنْ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ أَوْ مِنْ طُلُوعِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

(وَهُوَ أَهْلٌ لَهُ صَحْحٌ حُجَّهٌ وَإِلَّا فَلَا).

يعني وهو مُحَرَّمٌ بِالْحَجِّ؛ أَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ، وَقِفْتَ وَجُودَهُ فِي عَرَفَةَ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَ بَعْدَ خُرُوجِ مِنْ عَرَفَةَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهَا فِي وَقِفَتِ الْوُقُوفِ؛ فَإِنَّهُ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ.

وَمَنْ وَقَفَ نَهَارًا، وَدَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَلَمْ يَعُدَّ قَبْلَهُ؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَمَنْ وَقَفَ لَيْلًا فَقَطَّ فَلَا.

الشرح:

(وَمَنْ وَقَفَ نَهَارًا، وَدَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَلَمْ يَعُدَّ قَبْلَهُ؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ) تَقَدَّمَ أَنَّ زَمَنَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ يَبْدَأُ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ، عَلَى الصَّحِيحِ، وَيَسْتَمُرُّ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ لَيْلَةَ الْعَاثِرِ، كُلُّ هَذَا وَقْتُ لِلْوُقُوفِ، لَكِنْ مَنْ وَقَفَ نَهَارًا فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْاسْتِمْرَارُ فِي الْوُقُوفِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَتَابِعَكُمْ»^(١) فَمَنْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهَا وَاسْتَذَرَكَ وَبَقِيَ فِيهَا إِلَى أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَمَرَ فِي الْإِنْصِرَافِ وَلَمْ يَعُدَّ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ، وَالْفِدْيَةُ أَنْ يَذْبَحَ شَاةً فِي مَكَّةَ أَوْ فِي الْحَرَمِ، وَيُوزَعُهَا عَلَى فُقَرَاءِ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ، فَعَلَيْهِ دَمٌ.

(وَمَنْ وَقَفَ لَيْلًا فَقَطَّ فَلَا) أَمَّا مَنْ وَقَفَ فِي لَيْلَةِ الْعَاثِرِ بَأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى عَرَفَةَ إِلَّا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ أَقَلُّ وَوُقُوفٍ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه: البيهقي (١٢٥/٥) من حديث جابر، وأخرجه مسلم (٧٩/٤) من حديث جابر بلفظ: «لَا تَخْلُوا مَنَاسِكَكُمْ».

ثُمَّ يَذْفَعُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ بِسَكِينَةٍ.

الشرح:

(ثُمَّ يَذْفَعُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ بِسَكِينَةٍ) فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَإِنَّ الْحَاجَّ يَذْفَعُونَ إِلَى مُزْدَلِفَةَ، وَسُمِّيَتْ مُزْدَلِفَةَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَزْدَلِفُونَ إِلَيْهَا، أَيْ: يَذْفَعُونَ إِلَيْهَا، وَسُمِّيَتْ جَمْعًا لِأَنَّ النَّاسَ يَجْتَمِعُونَ فِيهَا، وَسُمِّيَتْ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ؛ لِأَنَّ فِيهَا الْجَبَلَ الَّذِي وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْدهُ، كُلُّ هَذِهِ أَسْمَاءَ لِمُزْدَلِفَةَ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَاسْتَحْكَمَ غُرُوبُهَا فَأَتَاهُمْ يَذْفَعُونَ، أَيْ: يَخْرُجُونَ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى مُزْدَلِفَةَ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ؛ لِأَنَّهُمْ فِي عِبَادَةٍ، وَفِي وَقْتٍ هُوَ أَفْضَلُ الْأَوْقَاتِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمَّا دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ دَفَعَ بِسَكِينَةٍ وَشَقَّ لِرَاحِلَتِهِ الزَّمَامَ، حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لِيَكَادُ يَلَامِسُ مَوْزَكَ رَحْلِهِ ﷺ، وَكَانَ يُبِيرُ إِلَى النَّاسِ يَبْدُو الشَّرِيفَةَ، وَيَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ»^(١).

فَيَتَّبِعِي لِلْحِجَابِ أَنْ يَتَأَذَّبُوا بِهَذَا الْأَدَبِ الْعَظِيمِ، وَأَنْ يَذْفَعُوا بِسَكِينَةٍ وَرَفَقٍ وَعَدَمِ إِسْرَاعٍ وَعَدَمِ مُزَاحِمَةٍ، خُصُوصًا فِي هَذَا الزَّمَانِ الَّذِي صَارَ النَّاسُ يَسْتَخْدِمُونَ فِيهِ السِّيَّارَاتِ، وَالسِّيَّارَاتُ مَعْرُوفٌ مَا فِيهَا مِنَ الْخَطَرِ، وَمَا فِيهَا مِنَ الْحَوَادِثِ، فَيَجِبُ عَلَى السَّائِقِينَ أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ تَعَالَى، وَأَنْ يَذْفَعُوا بِرَفَقَةٍ وَسَكِينَةٍ، وَأَنْ يَتْرَكُوا لِإِخْوَانِهِمُ الْحِجَابِ السَّيْرَ فِي الطَّرِيقِ الَّذِي أَمَّا فَمَهُمْ لِيَسِيرُوا آمِنِينَ وَلِيَسَلَّمُوا مِنَ الْخَطَرِ.

(١) جزء من حديث جابر بن عبد الله في صفة حج النبي ﷺ، وقد أخرجه مسلم (٣٨/٤ - ٤٢).

وَيُسْرِعُ فِي الْفَجْوَةِ، وَيَجْمَعُ بَهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ، وَيَبِيتُ بِهَا،
وَلَهُ الدَّفْعُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَقَبْلَهُ فِيهِ دَمٌ كَوْضُولِهِ إِلَيْهَا بَعْدَ
الْفَجْرِ، لَا قَبْلَهُ.

الشرح:

(وَيُسْرِعُ فِي الْفَجْوَةِ) يسير الحاج إلى مزدلفة يسكينة ووقار كما فعل
النبي ﷺ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يُسْرِعَ إِذَا وَجَدَ مُسْعًا، وَلَا يَضُرُّ بِأَحَدٍ، فَإِنَّهُ يُسْرِعُ
كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ^(١)، يَغْنِي: أَسْرَعَ.

(وَيَجْمَعُ بَهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ).

يعني: إِذَا وَصَلَ إِلَى مُزْدَلِفَةٍ فَإِنَّهُ يُصَلِّي الْعِشَاءَيْنِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ،
وَلَا يُصَلِّي فِي الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى وَصَلَ إِلَى
مُزْدَلِفَةٍ^(٢)، فَيَجْمَعُ الْحَاجُّ فِي مُزْدَلِفَةٍ إِذَا وَصَلُوا إِلَيْهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ،
الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، إِلَّا إِذَا خَشِيَ الْحَاجُّ أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ قَبْلَ وَضُوءِهِ إِلَى
مُزْدَلِفَةٍ بَأَن يَطْلُعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ لَمْ يَصِلْ إِلَى مُزْدَلِفَةٍ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي فِي
الطَّرِيقِ، وَلَا يَتْرُكُ الصَّلَاةَ يَخْرُجُ وَقْتُهَا.

(وَيَبِيتُ بِهَا) ثُمَّ يَبِيتُ بِهَا، أَي بِمُزْدَلِفَةٍ، كَمَا بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ تِلْكَ

(١) أخرجه: البخاري (٢٠٠/٢)، (٧٠/٤)، (٢٢٦/٥)، ومسلم (٧٤/٤) من حديث
أسامة بن زيد ؓ.

(٢) أخرجه: البخاري (٢٠٠/٢ - ٢٠١)، ومسلم (٧٣/٤) من حديث أسامة بن زيد.

الليلة إلى أَنْ طَلَعَ الْفَجْرُ، وَأَمَّا مَنْ يَمُرُّ بِمُزْدَلِفَةٍ مُجْرَدٌ مُرُورٌ وَيُصَلِّي فِيهَا
الْعِشَاءَيْنِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَهَذَا جَلَاثُ السُّنَّةِ وَخِلَافُ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا
تَارِكٌ لَوَاجِبٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ الْمَبِيتَ فِي مُزْدَلِفَةٍ تِلْكَ اللَّيْلَةِ
وَاجِبٌ وَلَا يَكْفِي الْمُرُورُ كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ الْحَاجِّ.

(وَلَهُ الدَّفْعُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ) وَلَا يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَّا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ،
فَإِذَا اتَّصَفَ اللَّيْلُ جَازَ الدَّفْعُ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ، خُصُوصًا لِأَهْلِ الْأَعْدَارِ، كَكِبَارِ
السَّنِّ وَالْمَوْضِيِّ وَالنِّسَاءِ وَالصَّغَارِ الَّذِينَ يَخَافُ عَلَيْهِمْ مِنَ الزَّحَامِ فِي
الانصراف في النهار.

فهؤلاء لَهُمُ الدَّفْعُ إِلَى مَنْى بَعْدَ مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ، وَكَذَلِكَ يَدْفَعُ مَعَهُمْ مَنْ
يَخْتَانِجُونَ إِلَيْهِ لِمِرَافَقَتِهِمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ بَعْدَ مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ
لِلضَّعْفَةِ بِالدَّفْعِ مِنْهَا إِلَى مَنْى^(١).

أَمَّا أَهْلُ الْقُوَّةِ فَإِنَّ الْمَشْرُوعَ لَهُمْ أَنْ يَبْقُوا إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ وَيَصْلُوا
فِي مُزْدَلِفَةٍ، كَمَا سَيَأْتِي.

(وَقَبْلَهُ فِيهِ دَمٌ كَوْضُولِهِ إِلَيْهَا بَعْدَ الْفَجْرِ، لَا قَبْلَهُ) أَمَّا مَنْ دَفَعَ قَبْلَ

(١) أخرجه: البخاري (٢٠٢/٢)، ومسلم (٧٧/٤، ٧٨) من حديث ابن عباس ؓ
بلفظ: أَنَا مِمَّنْ قَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ. ولفظ: بعني رسول الله

ﷺ فِي الثَّقَلِ - أَوْ قَالَ فِي الضَّعْفَةِ - مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ.

منتصف الليل فإنه يكون تاركاً لواجب، فيجب عليه فدية يجبر بها هذا الواجب الذي تركه، يذبح شاة في مكة ويوزعها على فقراء الحرم أو يأخذ سبع بدنة.

فإن لم يجد فإنه يصوم عشرة أيام؛ لأنه ترك واجباً من واجبات الحج، وكذلك من تأخر عن مزدلفة ولم يصل إليها إلا بعد طلوع الفجر من غير عذر فإنه يجب عليه فدية؛ لأنه فاتته المبيت، وهو واجب من واجبات الحج فيجبره بفدية.

أما من لم يصل إليها إلا بعد الفجر بعذر منعه أو حابس حبسه فإنه لا خرج عليه.

فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ أَمَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ ، فَرَفَاهُ أَوْ يَقِفُ عِنْدَهُ ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ ، وَيُكَبِّرُهُ ، وَيَقْرَأُ : ﴿قَدْ أَفْضَيْتُمْ مِنَّ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ الْآيَتَيْنِ [البقرة: ١٩٨ ، ١٩٩] ، وَيَدْعُو حَتَّى يُسْفِرَ .

الشرح:

(فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ أَمَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ ، فَرَفَاهُ أَوْ يَقِفُ عِنْدَهُ ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ ، وَيُكَبِّرُهُ) الشُّعْبَةُ لِمَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي مُزْدَلِفَةَ ، أَنْ يَقِفَ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، وَيَدْعُو اللَّهَ ﷻ ، وَإِنْ ذَهَبَ إِلَى جَبَلِ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، الْمُسَمَّى بِجَبَلِ قَرَحٍ ، وَوَقَفَ عِنْدَهُ فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَإِنْ دَعَا اللَّهَ وَهُوَ فِي مَكَانِهِ الَّذِي بَاتَ فِيهِ مِنْ مُزْدَلِفَةَ فَإِنَّ هَذَا جَائِزٌ وَكَافٍ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ لَمَّا كَانَ فِي مُزْدَلِفَةَ «وَقَفْتُ هَاهُنَا وَجَمَعْتُ كُلَّهَا مَوْقِفٌ»^(١) فَالْمُهِمُّ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى يُسْفِرَ جَدًّا ، ثُمَّ يَصْرِفُ مِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى مَتَى قُبِيلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ .

(وَيَقْرَأُ: ﴿قَدْ أَفْضَيْتُمْ مِنَّ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ الْآيَتَيْنِ [البقرة: ١٩٨ ، ١٩٩] ، وَيَدْعُو حَتَّى يُسْفِرَ) وَيَقْرَأُ الْآيَتَيْنِ وَهُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْضَيْتُمْ مِنَّ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَوَنِ الصَّكَالِينَ﴾ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَكَّاسُ النَّكَّاشِ وَاسْتَقْبِرُوا اللَّهَ إِنَّكَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ [البقرة: ١٩٨-١٩٩] ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا تَبَسَّرَ لَهُ مِنْ الدُّعَاءِ .

(١) أخرجه: مسلم (٤٣/٤) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ .

فَإِذَا بَلَغَ مُحَسَّرًا أَسْرَعَ رَمِيَّةَ حَجَرٍ، وَأَخَذَ الْحَصَى - وَعَدَّدَهُ سَبْعُونَ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْبُنْدُقِ.

الشرح:

(فَإِذَا بَلَغَ مُحَسَّرًا أَسْرَعَ رَمِيَّةَ حَجَرٍ) إذا دعا في المزدلفة بعد صلاة الفجر فإنه ينصرف قبل طلوع الشمس؛ لأن النبي ﷺ انصرف منها قبل طلوع الشمس^(١) مخالفاً بذلك المشركين، فإن المشركين كانوا يقفون فيها إلى أن تطلع الشمس ويقولون: أشرفك ثبير كيما تغير^(٢).

فخالفهم رسول الله ﷺ فدفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس فإذا أتى الحجاج على وادي مُحَسَّر - وهو وادٍ يفصل بين منى وبين مزدلفة، وهو برزخ بين المشعرين، ليس هو من منى ولا من مزدلفة - فإنه يسرع في هذا الوادي، سمي مُحَسَّرًا؛ لأنه يحسر المارة به، يعني: يتعبه في الإسراع، قيل: لأن هذا الوادي هو المكان الذي نزل فيه العذاب على أصحاب الفيل الذين جاءوا لهدم الكعبة، فالله جلّ وعلا أنزل عليهم العذاب في هذا المكان، والمسلم إذا مرّ بأمكنة العذاب فإنه يسرع ولا يتردد فيها خشية أن يصيبه ما أصاب المعدنين، وهذا الوادي ليس بالعريض، ولهذا قال: «قَدَرُ رَمِيَّةِ حَجَرٍ».

وقوله: (وَأَخَذَ الْحَصَى، وَعَدَّدَهُ سَبْعُونَ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْبُنْدُقِ).

(١) أخرجه: البخاري (٢٠٤/٢) من حديث عمر بن الخطاب ؓ.

يَأْخُذُ حَصَى الْجَمَارِ مِنْ طَرِيقِ مَابَيْنَ مُزْدَلِفَةَ وَمَنَى، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، ولكن إن أخذ الحصى كله للأيام كلها، وعدده سبعون لمن أراد أن يتأخر أو تسعة وأربعون، لمن أراد أن يتعجل، إن أخذه كله من مزدلفة، أو أخذه من الطريق مابين مزدلفة ومنى أو أخذه من منى، فكل هذا جائز، والأمر واسع، والحمد لله.

ولكن الأول أن يفعل كما فعل النبي ﷺ، أن يأخذ سبع حصيات ليرمي بها جمرة العقبة^(١).

وأما بقية الحصى فإنه يأخذها من منزله في منى كل يوم بيوم؛ لأن هذا يسر له، ولا يلزم أن يلقطه جميعاً من مزدلفة، بل يأخذ الحصى من مزدلفة أو من الطريق أو من منى، الأمر في هذا واسع.

ثم ذكر مقدار حجم الحصى الذي يُرمى به، قال: «بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْبُنْدُقِ».

«الجمص»: هو الحب المعروف، «والبندق»: شيء يعمل من الطين يرمى به الطيور، وهو أكبر من الحمص بقليل.

فلا يبلغ في الحصى فيأخذ حصى كباراً؛ لأن هذا من الغلو، بل

(١) أخرجه: أحمد (٢١٥/١)، والنسائي (٢٦٨/٥)، وابن ماجه (٣٠٢٩) من حديث ابن عباس.

يأخذ حصن على قدر أكبر من الحصص أو حب الفول بقليل، هذا مثل الذي رمى به النبي ﷺ لَمَّا لَقِيَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ هَذِهِ الْحَصِيَّاتِ الَّتِي هِيَ أَكْبَرُ مِنَ الْجَمْرِ أَخَذَهَا ﷺ وَقَالَ: «أَنْتَ هَؤُلَاءِ فَارْزُمُوا، وَإِنَّا كُمْ وَالْغُلُو، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُو»^(١).

فَلَا يَرْمِي بِحَصَى كِبَارٍ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْغُلُو، وَلَا يَرْمِي بِحَصَى أَصْغَرَ مِنَ الْجَمْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ قَدْرَ الْحَصَى الَّذِي وَصَفَ فِي الْحَدِيثِ وَالَّذِي رَمَى بِهِ ﷺ.

(١) أخرجه: أحمد (٢١٥/١)، والنسائي (٢٦٨/٥)، وابن ماجه (٣٠٢٩) من حديث ابن عباس ؓ.

فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مِثَى - وَهِيَ: مِنْ وَادِي مُحَسَّرٍ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ - رَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ مُتَعَابِقَاتٍ .

الشرح:

(فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مِثَى - وَهِيَ: مِنْ وَادِي مُحَسَّرٍ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ - رَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ مُتَعَابِقَاتٍ) فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مِثَى، وَخُدُودَهَا مَا بَيْنَ وَادِي مُحَسَّرٍ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ هَذَا مِنَ الشَّرْقِيِّ إِلَى الْغَرْبِ، وَخُدُودَهَا شِمَالًا وَجَنُوبًا بَيْنَ الْجِبَالِ الْمُحِيطَةِ بِهَا وَمَا أَقْبَلَ مِنَ الْجِبَالِ الْمُطْلَةِ عَلَيْهَا مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ، كُلُّهُ مِنْ مِثَى، وَأَمَّا مَا بَعْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ بِمَا يَلِي مَكَّةَ فَإِنَّهُ خَارِجُ مِثَى، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَهِيَ الْجَمْرَةُ الْكُبْرَى الْأَخِيرَةُ بِمَا يَلِي مَكَّةَ، سُمِّيَتْ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ طَرِيقٍ يَصْعَدُ فِي الْجَبَلِ، وَالْعَقَبَةُ هِيَ الطَّرِيقُ لِلْجَبَلِ ثُمَّ أُزِيلَ الْجَبَلُ مِنْ أَجْلِ التَّوْبِيعَةِ، وَتَسَمَّى الْجَمْرَةُ الْكُبْرَى، وَلَا يَرْمِي فِي يَوْمِ الْعِيدِ غَيْرَهَا، فَإِذَا وَصَلَهَا فَإِنَّهُ يَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ.

يَرْفَعُ يَدَهُ الْيَمَنَى حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِلِهِ، وَيَكْبُرُ مَعَ كُلِّ خَصَاةٍ، وَلَا يُجْزِئُ الرَّمْيَ بغيرِهَا وَلَا بِهَا ثَانِيًا، وَلَا يَقِفُ، وَيَقْطَعُ الثَّلَاثَةَ قَبْلَهَا.

الشرح:

(يَرْفَعُ يَدَهُ الْيَمَنَى حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِلِهِ، وَيَكْبُرُ مَعَ كُلِّ خَصَاةٍ) صفة الرمي أن يرمي الجمرة بسبع حصيات، ولا يَضَعُ الحصيات وَضْعًا فِي الْحَوْضِ - فَإِنَّ هَذَا لَا يَكْفِيهِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَضُدُّ عَلَيْهِ الرَّمْيُ، بَلْ يَزِمِيهَا زَمِيًّا بِأَنْ يَرْفَعَ يَدَهُ مَعَ كُلِّ خَصَاةٍ، وَيَبَالِغُ فِي الرَّفْعِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِلِهِ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَكُونَ هَذَا أَقْوَى فِي الرَّمْيِ.

متعاقبات واحدة بعد الأخرى، فَلَوْ رَمَاهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً، لَمْ يُجْزِئْهُ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ خَصَاةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ كُلُّ خَصَاةٍ مَتَرِدَةً فِي الرَّمْيِ وَتَتَعَاقَبُ الْحَصَى إِلَى أَنْ يَكْمَلَ سَبْعًا وَيُسْنِ أَنْ يَكْبُرَ مَعَ كُلِّ خَصَاةٍ بِأَنْ يَقُولَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ».

(وَلَا يُجْزِئُ الرَّمْيَ بِغيرِهَا وَلَا بِهَا ثَانِيًا) وَلَا يُجْزِئُ الرَّمْيَ بِغيرِ الْخَصَى، فَلَوْ رَمَاهَا بِقِطْعِ حَدِيدٍ أَوْ رَمَاهَا بِقِطْعِ خَشَبٍ أَوْ رَمَاهَا بِقِطْعٍ مِنَ الطِّينِ أَوْ بِزَجَاجٍ فَإِنَّ هَذَا لَا يَجْزِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى بِالْخَصَى وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(١).

(١) أخرجه: البيهقي (١٢٥/٥) من حديث جابر ﷺ، وهو عند مسلم (٧٩/٤) باللفظ: «لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

وَكَذَلِكَ لَا يُجْزِئُ الْخَصَى الَّذِي رُمِيَ بِهِ وَاسْتَعْمِلَ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمِلَ فِي عِبَادَةٍ، فَلَا يُزِمُّ بِهِ ثَانِيَةً، مِثْلَ مَاءِ الْوُضُوءِ، إِذَا نَوَّضًا بِهِ إِنْسَانٌ فَإِنَّ مَا تَسَاقَطَ مِنْ أَعْضَاءِ الْمُتَوَضِّعِ لَا يُسْتَعْمَلُ مَرَّةً ثَانِيَةً فِي وَضُوءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ أَصْبَحَ مَاءً مُسْتَعْمَلًا. وَهَذَا يَضُدُّ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْخَصَى فِي الْحَوْضِ - فَلَا يَأْخُذُ مِنَ حَوْضِ الْجِمَارَاتِ وَيُزِمِّي، أَمَّا إِذَا أَخَذَ مِنْ نَظَرِ الْوَادِي أَوْ مِمَّا تَسَاقَطَ فِي الْأَرْضِ وَزِمِّي بِهِ فَلَا مَانِعَ.

(وَلَا يَقِفُ) بَعْدَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ بَلْ يَتَصَرَّفُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْعِيدِ رَمَاهَا وَانصَرَفَ، وَلَمْ يَقِفْ لِلدُّعَاءِ بَعْدَهَا^(١).

(وَيَقْطَعُ الثَّلَاثَةَ) إِذَا شَرَعَ فِي رَمْيِ جَمْرَةِ السَّقِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي التَّحَلُّلِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَازَالَ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ^(٢).

(١) كما في حديث جابر ﷺ في صفة حج النبي ﷺ، أخرجه: مسلم (٤٢/٤).
(٢) أخرجه: البخاري (٢٠١/٢)، ومسلم (٧١/٤) من حديث الفضل بن العباس ﷺ.

وَيَرْمِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَيُجْزِئُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ .

الشرح:

(وَيَرْمِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَيُجْزِئُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ) غَيْرُ أَصْحَابِ الْأَعْدَارِ يَرْمُونَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، أَمَّا أَصْحَابُ الْأَعْدَارِ فَيَجُوزُ لَهُمْ الرَّمْيُ بَعْدَ مِثْقَالِ اللَّيْلِ إِذَا انْصَرَفُوا مِنْ مِزْدَلِفَةَ بَعْدَ مِثْقَالِ اللَّيْلِ جَازَ لَهُمُ الرَّمْيُ ؛ لِأَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَاضَتْ مِنْ مِزْدَلِفَةَ بَعْدَ مِثْقَالِ اللَّيْلِ ؛ وَرَمَتْ الْجَمْرَةَ^(١) ، أَمَّا الْأَقْوِيَاءُ فَإِنَّ الْأُخُوطَ لَهُمْ أَنْ لَا يَرْمُوا إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ^(٢) .

وَأِنْ رَمَوْا بَعْدَ مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ أَجْزَأَهُمْ ذَلِكَ ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى .

(١) أخرجه : أبوداود (١٩٤٢) .

(٢) أخرجه : مسلم (٨٠/٤) من حديث جابر رضي الله عنه قال : رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى ، وأما بعد فإذا زالت الشمس .

ثُمَّ يَنْحَرُ هَذِيًا - إِنْ كَانَ مَعَهُ .

الشرح:

(ثُمَّ يَنْحَرُ هَذِيًا - إِنْ كَانَ مَعَهُ) هَذَا هُوَ الثُّسْكُ الثَّانِي الَّذِي يُفْعَلُ مِنْ أَنْسَالِ الْحَجِّ فِي يَوْمِ الْعِيدِ ، وَهُوَ نَحْرُ الْهَذْيِ لِمَنْ كَانَ مَعَهُ هَذْيٌ ، فَإِذَا فَعَلَ الثُّسْكُ الْأَوَّلَ ، وَهُوَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَإِنَّهُ يَنْحَرُ هَذِيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ هَذْيٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ نَحَرَ هَذِيَةً عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١) .

(١) كما في حديث جابر رضي الله عنه في صفة حج النبي ﷺ ، أخرجه : مسلم (٤٢/٤) .

وَيُحْلِقُ أَوْ يَقْصُرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ، وَتُقْصَرُ مِنْهُ الْمَرْأَةُ قَدْرَ
أَنْمَلَةٍ.

الشرح:

(وَيُحْلِقُ أَوْ يَقْصُرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ) هَذَا هُوَ الثُّلُثُ الثَّالِثُ مِنَ الْأَنْسَاكِ
الَّتِي تُفْعَلُ يَوْمَ الْعِيدِ، وَهُوَ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ، الْحَلْقُ: حَلَقْتُ جَمِيعَ
الرَّأْسِ لِلذَّكَرِ، أَوْ أَنْ يَقْصُرَ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ بِأَنْ يَقْصُرَ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِ
رَأْسِهِ، وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقْصُرَ مِنْ بَعْضِهِ وَيَتْرَكَ الْبَعْضَ الْآخَرَ، كَمَا يَفْعَلُ
بَعْضُ الْجُهَالِ أَوْ بَعْضُ الْمُرَحِّصِينَ فِي اللَّهِ يَأْخُذُ جَانِبًا مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ
وَيَتْرَكَ بَقِيَّةَ الْجَوَانِبِ، فَهَذَا لَا يَكْفِي؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ يَدُلُّ عَنِ الْخَلْقِ،
وَالْحَلْقُ يَعْمُ الرَّأْسَ، فَكَذَلِكَ التَّقْصِيرُ يُعْمَمُ بِهِ الرَّأْسُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ
لَا يَدُ أَنْ يَقْصُرَ مِنْ كُلِّ شَعْرِهِ، بَلِ الْمُرَادُ أَنْ يَقْصُرَ مِنْ مُجْمُوعِ شَعْرِ رَأْسِهِ،
لَا مِنْ الْجَمِيعِ.

لَكِنَّ الْحَلْقَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَغْفَرََ لِلْمَحْلِقِينَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ،
وَاسْتَغْفَرََ لِلْمَقْصِرِينَ مَرَّةً وَاحِدَةً^(١)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ لِلرَّجُلِ أَفْضَلُ مِنَ
التَّقْصِيرِ، وَلِأَنَّ اللَّهَ ﷻ قَدَّمَهُ فِي الذِّكْرِ عَلَى التَّقْصِيرِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ:
﴿مُحْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقْصِرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

(وَتُقْصَرُ مِنْهُ الْمَرْأَةُ قَدْرَ أَنْمَلَةٍ) أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا يُجُوزُ لَهَا حَلْقُ رَأْسِهَا،

(١) أخرجه: البخاري (٢١٣/٢)، ومسلم (٨١/٤) من حديث أبي هريرة ؓ.

وَأَمَّا يَتَعَيَّنُ فِي حَقِّهَا التَّقْصِيرُ، وَمِقْدَارُهُ قَدْرُ أَنْمَلَةٍ، أَي: قَدْرُ مَفْصِلٍ مِنْ
مَفَاصِلِ الْأَصْبَعِ؛ لِأَنَّ الْأَصْبَعَ يَتَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ مَفَاصِلَ، كُلُّ مَفْصِلٍ يُقَالُ
لَهُ: أَنْمَلَةٌ إِلَّا الْإِنْهَامَ فَإِنَّهُ مَفْصِلَانِ فَقَطْ، أَي: أَنْمَلَتَانِ فَقَطْ، فَالْمَرْأَةُ
تَقْصُرُ مِنْ رُءُوسِ شَعْرِهَا بِأَنْ تَجْمَعَ شَعْرَهَا وَتَقْصُرَ مِنْ رَأْسِهِ قَدْرَ أَنْمَلَةٍ
الْأَصْبَعِ.

ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ .

الشرح:

(ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ) إِذَا فَعَلَ الثَّانِي مِنْ ثَلَاثَةٍ ، عِنْدَنَا الْآنَ رُمِيَ الْجِمْرَةَ ، وَعِنْدَنَا حَلَّتْ الرُّؤْيَا أَوْ التَّقْصِيرُ ، وَعِنْدَنَا طَوَافُ الْإِفَاضَةِ ، إِذَا فَعَلَ الثَّلَاثَةَ كُلُّهَا تَحَلَّلَ التَّحَلُّلُ الْكَامِلُ ، وَحَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حُرْمَ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ حَتَّى اسْتِمْتَاغَ بَرُوجِيَّتِهِ ، أَمَّا إِذَا فَعَلَ الثَّانِي مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّهُ يَتَحَلَّلُ التَّحَلُّلَ الْأَوَّلَ الَّذِي يُجَلِّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حُرْمَ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ إِلَّا النِّسَاءَ ، فَلَا تَجِلُّ لَهُ امْرَأَتُهُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا حَتَّى يَأْتِيَ بِالْأَمْرِ الثَّالِثِ مِنَ الْمَنَابِيكِ وَهُوَ الطَّوَافُ .

وَالْجَلَّافُ وَالتَّقْصِيرُ نُسْكَ ، وَلَا يَلْزَمُ بِتَأْخِيرِهِ دَمٌ ، وَلَا بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الرُّمِيِّ وَالتَّحْرِ .

الشرح:

(وَالْجَلَّافُ وَالتَّقْصِيرُ نُسْكَ ، وَلَا يَلْزَمُ بِتَأْخِيرِهِ دَمٌ ، وَلَا بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الرُّمِيِّ وَالتَّحْرِ) الصَّحِيحُ أَنَّ الْحَلَّ أَوْ التَّقْصِيرَ نُسْكَ ، وَلَيْسَ هُوَ تَحَلُّلاً مِنْ مَحْظُورٍ كَمَا يَقُولُ الْبَعْضُ ، وَإِنَّمَا هُوَ نُسْكَ مِنْ مَنَابِيكِ الْحَجِّ ، وَوَقْتُهُ مُوسِعٌ إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ فِي يَوْمِ التَّحْرِ ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَهُ وَلَا يَلْزَمُ بِتَأْخِيرِهِ وَلَا بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الرَّمِيِّ وَالتَّحْرِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَنْسَاكَ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي هِيَ : الرَّمِيُّ ثُمَّ ذَبْحُ الْهَدْيِ ثُمَّ الْحَلُّ أَوْ التَّقْصِيرُ ثُمَّ الطَّوَافُ مَعَ السَّعْيِ ، هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ إِذَا فَعَلَهَا مُرْتَبَةً عَلَى هَذَا النَّمِطِ فَهَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَهَذَا هُوَ الَّذِي فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَإِنْ قَدَّمَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ جَازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا سُنِّلَ فِي يَوْمِ التَّحْرِ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ مِنْ هَذِهِ الْمَنَابِيكِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا قَالَ : « افْعَلْ وَلَا خَرَجَ » ^(١) .

(١) أخرجه: البخاري (٣١/١ ، ٤٣) ، (٢١٥/٢) ، (١٦٨/٨ - ١٦٩) ، ومسلم (٨٢/٤ - ٨٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه .

فَضْلٌ

ثُمَّ يُبْيَضُ إِلَى مَكَّةَ، وَيَطُوفُ الْقَارِنُ وَالْمُفْرِدُ بِنَبِيِّ الْفَرِيضَةِ طَوَافُ الزَّيَارَةِ، وَأَوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وَيُسَنُّ فِي يَوْمِهِ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ.

الشرح:

(فَضْلٌ): (ثُمَّ يُبْيَضُ إِلَى مَكَّةَ) إِذَا فَرَغَ مِنْ هَذِهِ الْمَنَابِلِكِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ: زَمَنِي جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ، وَنَحْرُ الْهَدْيِ، وَالْحُلُقِ أَوْ التَّقْصِيرِ فَإِنَّهُ يُبْيَضُ إِلَى مَكَّةَ، يَعْنِي: يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ لِيَفْعَلَ الشُّكَّ الرَّابِعَ، وَهُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ. وَلَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ إِلَى أَنَّ النَّحْرَ لَا يَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونَ فِي يَوْمِ الْعِيدِ، إِذَا فَعَلَهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَبَعْدَ زَمَنِي جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ، فَهَذَا أَفْضَلُ. وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ، كُلُّ هَذَا وَقْتُ لَذِيحِ الْهَدْيِ فَيَذْبَحُهُ مَتَى شَاءَ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ.

(وَيَطُوفُ الْقَارِنُ وَالْمُفْرِدُ بِنَبِيِّ الْفَرِيضَةِ طَوَافُ الزَّيَارَةِ) فَإِذَا وَصَلَهَا يَطُوفُ الْقَارِنُ وَالْمُفْرِدُ لِلْحَجِّ بِنَبِيِّ الْفَرِيضَةِ؛ أَي: بِنَبِيِّ أَنَّ هَذَا الطَّوَافَ، طَوَافُ فَرِيضَةٍ وَلَيْسَ هُوَ طَوَافُ قُدُومٍ، وَلَا طَوَافُ تَطَوُّعٍ.

طَوَافُ الزَّيَارَةِ هُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ، وَيُسَمَّى طَوَافَ الزَّيَارَةِ وَيُسَمَّى طَوَافَ الصُّبْرِ، كُلُّهَا أَسْمَاءُ لِهَذَا الطَّوَافِ الَّذِي هُوَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ.

(وَأَوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وَيُسَنُّ فِي يَوْمِهِ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ) وطواف الإفاضة مُحَدَّدُ الْبِدَايَةِ، فَيُبْدَأُ وَقْتُهُ مِنْ مِتْتَصِفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وَأَخْرُ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ، فَلَهُ تَأْخِيرُهُ، عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ فِي شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ أَوْ بَعْدَ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ فَهُوَ وَقْتُ مُحَدَّدُ الْبِدَايَةِ وَلَيْسَ مُحَدَّدُ النِّهَايَةِ، وَلَكِنْ كَلَّمَا قَدَّمَهُ فَهُوَ أَفْضَلُ.

ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ إِذَا كَانَ مُتَمَتِّعًا ، أَوْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ .

الشرح :

(ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ إِذَا كَانَ مُتَمَتِّعًا ، أَوْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ) طَوَافُ الْإِفَاضَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ حَاجٍّ ، سَوَاءً كَانَ مُتَمَتِّعًا أَوْ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا ، وَأَمَّا السَّعْيُ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا يَلْزَمُهُ السَّعْيُ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ الْمَاضِيَ لِلْعُمْرَةِ ، وَالْمَتَمَتُّعَ عَلَيْهِ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ : طَوَافٌ وَسَعْيٌ لِلْعُمْرَةِ ، وَطَوَافٌ وَسَعْيٌ لِلْحَجِّ . أَمَّا إِنْ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا فَهَذَا إِنْ كَانَ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ سَعْيٌ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَنْسَعْ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ فَإِنَّهُ يَنْسَعِي بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ .

ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ .

الشرح :

(ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ) فَإِذَا فَعَلَ الثُّلُثَ الرَّابِعَ وَهُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ ، أَوْ بَعَارَةً أُخْرَى إِذَا فَعَلَ الثُّلُثَ الثَّالِثَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَخْصُلُ بِهِ التَّحَلُّلُ ؛ فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حُرْمٌ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ ، مِنْ لَيْسَ الْمَخِيطِ وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ وَالطَّيْبِ وَالِاسْتِمْنَاعِ بِزَوْجَتِهِ .

ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ، وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ، وَيَدْعُو بِمَا وَرَدَ.

الشرح:

(ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ، وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ) إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فَإِنَّهُ يَمُرُّ عَلَى زَمْزَمَ وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا سُنَّةٌ، فَعَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ^(١)، فَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ مِنَ الْأَغْضَاضِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ»^(٢)، فَيَشْرَبُهُ لِمَا أَحَبَّ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ مُبَارَكٌ وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ، يَعْنِي: يَخْتَارُ مِنْهُ حَتَّى يَمْتَلِئَ مِنْهُ بَطْنُهُ.

(وَيَدْعُو بِمَا وَرَدَ) وَيَدْعُو عِنْدَ شُرْبِهِ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ بِمَا وَرَدَ، وَمِنْهُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ عَلِمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَرِبًّا وَشَيْعًا وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ بِهِ قَلْبِي وَأَمْلَأْهُ مِنْ خَشْيَتِكَ^(٣). هَذَا الَّذِي وَرَدَ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ شُرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ.

(١) كما في حديث جابر رضي الله عنه في صفة حج النبي ﷺ، أخرجه مسلم (٤٢/٤).
(٢) أخرجه: أحمد (٣/٣٥٧)، وابن ماجه (٣٦٠٢) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.
(٣) ورد عن ابن عباس أنه كان إذا شرب من زمزم قال: اللهم إني أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء. أخرجه: الدارقطني (٢٨٨/٢)، والحاكم (٤٧٣/١).

ثُمَّ يَرْجِعُ قَبِيئَتِ بِعَمَى ثَلَاثَ لَيَالٍ.

الشرح:

(ثُمَّ يَرْجِعُ قَبِيئَتِ بِعَمَى ثَلَاثَ لَيَالٍ) إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَالسَّعْيِ، إِنْ كَانَ عَلَيْهِ سَعْيٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ فِي مَكَّةَ، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى مَنَى وَيَقِيمُ فِيهَا أَبَامَ التَّشْرِيقِ لَيْلًا وَنَهَارًا، بِقَاوُهِ فِيهَا بِاللَّيْلِ وَاجِبٌ، أَمَّا بِقَاوُهُ فِيهَا بِالنَّهَارِ فَهُوَ سُنَّةٌ، يَبِيتُ فِيهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ: لَيْلَةُ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّلَاثَ عَشَرَ، هَذَا وَاجِبٌ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ لِمَنْ تَأَخَّرَ إِلَى الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ، أَمَّا مَنْ تَعَجَّلَ فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ أَنْ يَبِيتَ فِيهَا لَيْلَتَيْنِ: لَيْلَةَ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ كَمَا سَبَقَ، فَلَوْ تَرَكَ الْمَبِيتَ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَيْهِ قُدْبَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ؛ إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ شَرْعِيٌّ يَمْنَعُهُ مِنَ الْمَبِيتِ.

فَيَرْمِي الْجُمُرَةَ الْأُولَى - وَتَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ - بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ .

الشرح:

(فَيَرْمِي الْجُمُرَةَ الْأُولَى - وَتَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ - بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ) يَرْمِي الْجُمُرَةَ الْأُولَى وَتُسَمَّى بِالْجُمُرَةِ الصُّغْرَى ، وَهِيَ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ مُتَعاقِبَاتٍ ، يَرْفَعُ يَدَهُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَقُولُ : «اللَّهُ أَكْبَرُ» .

الشرح:

وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ ، وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا ، وَيَدْعُو طَوِيلًا ، ثُمَّ الْوُسْطَى مِثْلَهَا ، ثُمَّ جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ ، وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَسْتَبْطِئُ الْوَادِي ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا .

(وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ ، وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا ، وَيَدْعُو طَوِيلًا) يَعْنِي : إِذَا فَرَغَ مِنْ رَمَى الْجُمُرَةِ الصُّغْرَى فَإِنَّهُ يَنْدَفِعُ عَنْهَا إِلَى جِهَةِ الْجُمُرَةِ الْوُسْطَى وَيَجْعَلُ الْجُمُرَةَ الصُّغْرَى عَنْ يَسَارِهِ ، ثُمَّ يَسْتَبْطِئُ الْقِبْلَةَ وَيَدْعُو طَوِيلًا ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ دَعَا بِمَقْدَارِ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(ثُمَّ الْوُسْطَى مِثْلَهَا) ثُمَّ يَرْمِي الْجُمُرَةَ الْوُسْطَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ مُتَعاقِبَاتٍ ، يَرْفَعُ يَدَهُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَقُولُ : «اللَّهُ أَكْبَرُ» ، كَمَا رَمَى الْجُمُرَةَ الصُّغْرَى .

(ثُمَّ جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ ، وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَسْتَبْطِئُ الْوَادِي) فَإِذَا رَمَى الْجُمُرَةَ الْوُسْطَى أَيْضًا فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنْهَا مُتَوَجِّهًا إِلَى جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ يَقِفُ وَيَدْعُو طَوِيلًا رَافِعًا يَدَيْهِ ، كَمَا فَعَلَ عِنْدَ الْجُمُرَةِ الصُّغْرَى ، ثُمَّ يَمْشِي إِلَى جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَهِيَ الْأَخِيرَةُ ، فِيرْمِيهَا مِنْ جِهَةِ الْوَادِي ، هَذَا الَّذِي كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي جَبَلٍ ، وَلَا تُرْمَى مِنْ أَعْلَى ، وَلَكِنْ تُرْمَى مِنْ جِهَةِ الْوَادِي ، وَلَكِنْ لَمَّا زَالَ الْجَبَلُ ، بَانَ أَزَالُهُ وَلِي الْأَثَرِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَوَسَّعَ الْمَكَانُ لِلنَّاسِ فَإِنَّهَا تُرْمَى مِنْ كُلِّ جِهَةٍ تَنْتَبَهُ .

(وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا) إِذَا فَرَغَ مِنْ رَمَى جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ فَإِنَّهُ يَمْضِي وَيَنْصَرِفُ وَلَا يَقِفُ لِلدُّعَاءِ عِنْدَهَا كَمَا وَقَفَ عِنْدَ الْجُمُرَةِ الصُّغْرَى وَالْكَبْرَى .

يُفَعَّلُ هَذَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، بَعْدَ الزَّوَالِ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مُرْتَبًا.

الشرح:

(يُفَعَّلُ هَذَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، بَعْدَ الزَّوَالِ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مُرْتَبًا) يَفَعَّلُ هَذَا الْفِعْلَ، وَهُوَ رُمِي الْجَمَرَاتِ الصَّغْرَى، ثُمَّ الْوُسْطَى، ثُمَّ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، كُلُّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَبَاتٍ، وَيَقِفُ عِنْدَ الصَّغْرَى وَالْوُسْطَى وَيَذْعُو، يَفَعَّلُ هَذَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّالِثَ عَشَرَ، بَعْدَ الزَّوَالِ، أَي: أَنَّ الرَّمِي فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَبْدَأُ بَعْدَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْتَظِرُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، ثُمَّ يَرْمِي، وَكَانَ أَصْحَابُهُ ﷺ يَنْتَظِرُونَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، ثُمَّ يَبْدَأُونَ الرَّمِي، فَلَوْ كَانَ الرَّمِي جَائِزًا قَبْلَ الزَّوَالِ كَمَا يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا تَرَكَ شَيْئًا مِنْ هَذَا الدِّينِ إِلَّا بَيَّنَّهُ لِأُمَّتِهِ، فَلَوْ كَانَ الرَّمِي قَبْلَ الزَّوَالِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ جَائِزًا لَأَذَنَ بِهِ أَوْ فَعَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ أَذَنَ بِهِ لِأَحَدٍ، وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ فَعَلَهُ ﷺ وَلَا فَعَلَهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ.

فَإِنْ رَمَاهُ كُلُّهُ فِي الثَّالِثِ أَجْزَأَهُ، وَيُرْتَبُهُ بَيْنَهُ، فَإِنْ أَخْرَهُ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَبَيِّنْ بِهَا؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

الشرح:

(فَإِنْ رَمَاهُ كُلُّهُ فِي الثَّالِثِ أَجْزَأَهُ، وَيُرْتَبُهُ بَيْنَهُ) إِذَا أَخْرَجَ رَمِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ؛ الْيَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ، وَرَمِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ إِلَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ عَشَرَ جَازَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ كُلَّهُ وَفَتْ لِلرَّمِي، لَكِنْ يُرْتَبُهُ. بَأَن يَرْمِي الْجَمَرَاتِ لِلْيَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ أَوَّلًا مُرْتَبَةً، ثُمَّ يَعُودُ وَيَرْمِي جَمَرَاتِ الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ مُرْتَبَةً، ثُمَّ يَعُودُ وَيَرْمِي جَمَرَاتِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ عَشَرَ مُرْتَبَةً، وَفِي هَذَا مُتَّسَعٌ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ لِلَّذِينَ يَجِدُونَ مَسَقَةً وَزَحَامًا وَخَطَرًا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، لَهُمْ أَنْ يُوَخَّرُوا الرَّمِي إِلَى أَنْ يَخْفَ النَّاسُ وَيَزْهَلِ النَّاسُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ عَشَرَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ أَغْلَبَهُمْ يَتَعَجَّلُونَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ، فَيَكُونُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ عَشَرَ مُتَّسَعٌ، وَرَفَقٌ بِالنَّاسِ.

(فَإِنْ أَخْرَهُ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَبَيِّنْ بِهَا؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ) وَإِنْ أَخْرَجَ الرَّمِي عَنْ الْيَوْمِ الثَّالِثِ عَشَرَ فَقَدْ فَاتَهُ الرَّمِي؛ لِأَنَّهُ انْتَهَى وَقْتُهِ وَلَا يَقْضِي بَعْدَ فَوَاتِ الْوَقْتِ، لَكِنْ يَكُونُ عَلَيْهِ دَمٌ، فِدْيَةٌ جُبَيْرَانٍ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ فَإِنَّ عَلَيْهِ الْفِدْيَةَ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَرَكَ الْمَبِيتَ بِمَعْنَى لِبَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ شَرْعِيٍّ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ فِدْيَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا فَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ خَرَجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ : وَإِلَّا لَزِمَهُ الْمَبِيتُ وَالرَّمْيُ مِنَ الْعِدِ .

الشرح:

(وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ خَرَجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ : وَإِلَّا لَزِمَهُ الْمَبِيتُ وَالرَّمْيُ مِنَ الْعِدِ) المسلم مُخَيَّرٌ فِي أَنْ يَسْتَكْبِلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِالْمَبِيتِ وَالرَّمْيِ ، وَهَذَا أَفْضَلُ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ .

وَإِنْ أَرَادَ التَّعَجُّلَ فَإِنَّهُ إِذَا رَمَى الْجُمُعَاتِ الثَّلَاثَ بَعْدَ الزَّوَالِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ ؛ فَإِنَّهُ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْحَلَ مِنْ مَتَى وَيَنْهِي حُجَّهَ ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَتَى قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ فَإِنْ أَذْرَكَ الْغُرُوبَ وَهُوَ فِي مَتَى لَمْ يَرْحَلَ ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْمَبِيتُ لَيْلَةَ الثَّالِثِ عَشَرَ ، وَالرَّمْيُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ عَشَرَ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ التَّعَجُّلِ أَنْ يَرْحَلَ مِنْ مَتَى قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ .

وَلَا يَكْفِي أَنَّهُ بَنَى التَّعَجُّلَ وَلَا يَرْحَلَ - كَمَا يُقْنِي بِهِ بَعْضُ النَّاسِ الْآنَ - لِأَنَّ النِّيَّةَ لَا تَكْفِي ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْفِعْلِ ، لَكِنْ لَوْ حَمَلَ مَنَاعَهُ وَسَارَ فِي الطَّرِيقِ يُرِيدُ الْخُرُوجَ لَكِنْ وَجَدَ زَحَامًا وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ ؛ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ وَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَحَلَ .

فَإِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَطُوفَ لِلْوَدَاعِ ، فَإِنْ أَقَامَ أَوْ اتَّجَرَ بَعْدَهُ أَعَادَهُ .

الشرح:

(فَإِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَطُوفَ لِلْوَدَاعِ) طَوَافُ الْوَدَاعِ هُوَ : آخِرُ شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ آدَاءِ الْحَجِّ ؛ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ قَرِيبَةً كَانَتْ أَوْ بَعِيدَةً ، فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ طَوَافُ الْوَدَاعِ ؛ وَسُمِّيَ طَوَافُ الْوَدَاعِ ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ شَيْءٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لَا يَنْفِرُنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ»^(١) .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه : أَمُرُوا أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ ، إِلَّا أَنَّهُ حُقِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ^(٢) .

فَطَوَافُ الْوَدَاعِ وَاجِبٌ مِنَ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ ؛ لِإِلْزَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ كُلِّ خَارِجٍ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ آدَائِهِ الْحَجِّ .

(فَإِنْ أَقَامَ أَوْ اتَّجَرَ بَعْدَهُ أَعَادَهُ) وَإِنْ طَافَ لِلْوَدَاعِ ، ثُمَّ أَقَامَ بَعْدَهُ فِي مَكَّةَ ؛ كَانَ بَاتَ فِيهَا بَعْدَ طَوَافِ الْوَدَاعِ أَوْ أَقَامَ فِيهَا يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ مِمَّا يُعَدُّ

(١) أخرجه : مسلم (٩٣/٤) ، وأحمد (٢٢٢/١) ، وأبو داود (٢٠٠٢) من حديث عبد الله ابن عباس رضي الله عنه .

(٢) أخرجه : البخاري (٢٠٢/٢) ، ومسلم (٩٣/٤) .

.....

إقامة في العرف، فإنه ينتقض وداعه، ويلزمه إعادته عند الخروج؛ لأنه لم يكن آجر شيء.

والنبي ﷺ أمر - كما في حديث ابن عباس - «أن يكون آخر عهدهم البيت».

(أو أشجر) يعني: باع واشترى لأجل التجارة وطلب الربح بعد أن طاف للوداع؛ فإنه قد انتقض وداعه؛ لأنه لا يصدق عليه أنه كان آخر عهده بالبيت، وإنما كان آخر عهده البيع والشراء؛ فيعيد طواف الوداع.

أما إن طاف للوداع ثم مر بمنزله، ودخل فيه؛ لأجل أن يأخذ منه حاجة أو أن يحمل متاعه؛ فهذا لا يضر. وكذلك لو اشترى شيئاً من حاجات السفر في طريقه، أو الهدايا التي يهديها لأقاربه في بلده، فهذا لا ينقض الوداع؛ لأنه من لوازم السفر، إنما الممنوع أن يتجر، أن يبيع، ويشترى للتجارة.

فصان طواف الوداع ينتقض بأحد شئين:

الأول: الإقامة بعده في مكة.

الثاني: الانتجار بعده في مكة ببيع أو شراء.

وإن تركه غير حائض رجع إليه، فإن شق أو لم يرجع فعليه دم، وإن أخر طواف الزيارة فطافه عند الخروج أجزاً عن الوداع.

الشرح:

(وإن تركه غير حائض رجع إليه، فإن شق أو لم يرجع فعليه دم) فإن خرج من مكة قبل طواف الوداع فإنه يلزمه الرجوع إذا كان قريباً من مكة. والإتيان بطواف الوداع. أما إذا بعد عن مكة فإنه لا ينفعه الرجوع؛ لأنه قد سافر، فلا ينفعه الرجوع لو رجع. فيتقروء عليه الدم لأنه ترك واجباً من واجبات الحج.

أما الحائض؛ فإنها لا وداع عليها؛ لأن الله خفف عنها كما في حديث ابن عباس: «غير أنه خفف عن المرأة الحائض»، ولما حاضت صغية زوج النبي ﷺ وعلم بذلك رسول الله ﷺ قال: «أحايستنا هي؟!»، طناً منه ﷺ أنها لم تطف طواف الإفاضة. قالوا: يا رسول الله إنها قد أقاضت. فقال: «فانفري إذا»^(١) أي: سافري؛ فدل على أن طواف الوداع لا يجب على الحائض، وهذا تخفيف من الله ﷻ.

(وإن أخر طواف الزيارة فطافه عند الخروج أجزاً عن الوداع) وإذا أخر طواف الزيارة، الذي هو طواف الإفاضة، وطافه عند سفره فإنه يجزئ عن طواف الوداع؛ لأنه يصدق عليه أنه أجزأ عهده بالبيت.

(١) أخرجه: البخاري (٢٢٣/٥)، ومسلم (٩٣/٤).

وَيَقِفُ غَيْرُ الْحَائِضِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ دَاعِيًا بِمَا وَرَدَ، وَتَقِفُ الْحَائِضُ بِبَابِهِ، وَتَدْعُو بِالْدَّعَاءِ.

الشرح:

(وَيَقِفُ غَيْرُ الْحَائِضِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ دَاعِيًا بِمَا وَرَدَ) يعني بعد ما يَقِفُ مِنْ طَوَافِ الْوُدَّاعِ، ويريدُ السَّفَرُ؛ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقِفَ بَيْنَ الرُّكْنِ - يعني: الذي فيه الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ -، وبين بابِ الْكُفَّةِ، فَيَدْعُو اللَّهَ ﷻ وَيَكْثُرُ مِنَ الدَّعَاءِ عِنْدَ سَفَرِهِ، بَأَن يَغْفِرَ لَهُ، وَأَنْ يَتَّقَلَ مِنْهُ، وَأَنْ يُعِيدَهُ إِلَى بَيْتِهِ الْحَرَامِ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَأَنْ لَا يَجْعَلَهُ آخِرَ الْعَهْدِ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ، وَتَدْعُو بِكُلِّ مَا تَيْسَّرُ لَهُ؛ هَذَا سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالْأَلْتِزَامِ.

(وَتَقِفُ الْحَائِضُ بِبَابِهِ، وَتَدْعُو بِالْدَّعَاءِ) أَمَّا الْحَائِضُ فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، كَمَا أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ غَيْرَهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَلَكِنْ تَقِفُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، وَتَدْعُو بِمَا تَيْسَّرُ لَهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْأَدْعِيَةِ.

وَتُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَبْرَيْ صَاحِبَيْهِ.

الشرح:

(وَتُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَبْرَيْ صَاحِبَيْهِ) زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَزِيَارَةُ غَيْرِهِ مِنَ الْقُبُورِ إِنْ كَانَتْ بِدُونِ سَفَرٍ، وَكَانَ الْقَصْدُ مِنْهَا السَّلَامُ عَلَى الْأَمْوَابِ وَالِدَّعَاءُ لَهُمْ؛ فَهِيَ سُنَّةٌ، وَأَمَّا السَّفَرُ لِأَجْلِ الزِّيَارَةِ؛ فَلَا يُسَافَرُ إِلَّا لِزِيَارَةِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، وَمِنْهَا الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ.

فَزِيَارَةُ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بَعْدَ الْحَجِّ أَوْ فِي أَيِّ وَقْتٍ مُسْتَحَبَّةٌ، وَلَكِنْ إِنْ زَارَهُ بَعْدَ الْحَجِّ لِيَسْلَمَ مِنْ سَفَرٍ آخَرَ، وَيَكُونُ هَذَا أَيْسَرَ لَهُ؛ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. فَيَذْهَبُ إِلَى الْمَدِينَةِ بِنِيَّةِ زِيَارَةِ الْمَسْجِدِ؛ لِابْنَةِ زِيَارَةِ الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ الْقُبُورَ لَا يُسَافَرُ لِزِيَارَتِهَا، وَأَمَّا يُسَافَرُ لِزِيَارَةِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»^(١).

أَمَّا الْقُبُورُ - قُبُورُ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ قُبُورُ الْأَوْلِيَاءِ، وَالصَّالِحِينَ - فَإِنَّهَا لَا يُسَافَرُ مِنْ أَجْلِ زِيَارَتِهَا، وَإِنْ كَانَ زِيَارَةُ الْقُبُورِ سُنَّةً؛ لَكِنْ سُنَّةٌ بِدُونِ سَفَرٍ، لِأَنَّ السَّفَرُ لِلْعِبَادَةِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ فِي مَكَانٍ مِنَ الْأَمْكِنَةِ؛ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ.

(١) أخرجه: البخاري (٧٦/٢)، ومسلم (١٢٦/٤) من حديث أبي هريرة ؓ.

فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ كَتَبَهُ : «وَتُسَحَّبُ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَزِيَارَةُ صَاحِبَيْهِ». هَذَا لِأَشْكَ فِيهِ ؛ أَنَّهُ تُسَحَّبُ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَزِيَارَةُ قَبْرِ صَاحِبَيْهِ، وَبَقِيَّةُ قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ. لَكِنْ بَدُونَ سَفَرٍ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ تَكُونُ بَيْتَةُ السَّفَرِ مِنْ أَجْلِ زِيَارَةِ الْمَسْجِدِ، وَتَدْخُلُ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ، وَغَيْرِهِمْ ؛ تَدْخُلُ تَبَعًا لَزِيَارَةِ الْمَسْجِدِ.

وَأَمَّا مَا رَوَيْنَاهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي أَنَّهُ : يُسْرَعُ لِمَنْ حَجَّ أَنْ يُسَافِرَ لِقَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْ يَزُورَهُ، وَأَنْ : «مَنْ حَجَّ، وَلَمْ يَزُرْنِي، فَقَدْ جَفَانِي»^(١)، وَأَمثالُ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ فَكُلُّهَا إِثْمٌ ضَعِيفَةٌ، شَدِيدَةُ الضَّعْفِ لَا يُحْتَجُّ بِهَا، وَإِنَّمَا أَثْمُهَا مَوْضُوعَةٌ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْنَا ذَلِكَ أَيْمَةُ الْحِفَاطِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(١) أخرجه : ابن عدي في «الكامل» (٢٤٨/٨)، وابن حبان في «المجروحين» (٧٣/٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١١٦٨).

وَصِفَةُ الْعُمْرَةِ : أَنْ يُحْرَمَ بِهَا مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ مِنْ أَذْنَى الْجَلِّ مِنَ مَكِّيٍّ وَنَحْوِهِ، لَا مِنَ الْحَرَمِ.

الشرح :

لَمَّا فَرَعَ الْمَوْلَفُ كَتَبَهُ مِنْ بَيَانِ صِفَةِ الْحَجِّ، انْتَقَلَ إِلَى بَيَانِ صِفَةِ الْعُمْرَةِ.

فَقَالَ : (صِفَةُ الْعُمْرَةِ : أَنْ يُحْرَمَ بِهَا مِنَ الْمِيقَاتِ، أَوْ مِنْ أَذْنَى الْجَلِّ مِنَ مَكِّيٍّ، وَنَحْوِهِ).

فَالْعُمْرَةُ مِثْلُ الْحَجِّ فِي الْإِحْرَامِ لَهَا، فَإِذَا جَاءَ يُرِيدُ الْعُمْرَةَ، وَمَرَّ بِمِيقَاتِ مِنَ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي فِي طَرِيقِهِ ؛ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنْهُ، وَلَا يُجُوزُ لَهُ تَجَاوُزُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمَّا وَقَّتَ الْمَوَاقِيتَ قَالَ : «هُنَّ لَهْنٌ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيهِنَّ» - مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ^(١) فَإِذَا قَدِمَ إِلَى مَكَّةَ يُرِيدُ الْعُمْرَةَ فِي أَيِّ وَقْتٍ، وَمَرَّ عَلَى مِيقَاتِ مِنَ الْمَوَاقِيتِ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرَمَ مِنْهُ. سِوَاةَ مَرٍّ بِهِ مَاشِيًا أَوْ رَاكِبًا عَلَى دَابَّةٍ، أَوْ عَلَى سَيَّارَةٍ، أَوْ مَرٍّ بِهِ مِنَ الْجَوْرِ عَلَى طَائِرَةٍ، أَوْ حَاذَاهُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ مِنَ الْأَرْضِ - فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ جِئْتَلِ، وَلَا يَتَعَدَّى الْمِيقَاتِ بَدُونَ إِحْرَامٍ.

أَمَّا إِذَا كَانَ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ، مِمَّا يَلِي مَكَّةَ، فَإِنَّ مِيقَاتَهُ مَنَزَلُهُ لِقَوْلِهِ

(١) أخرجه : البخاري (١٦٥/٢) (٢١/٣)، ومسلم (٥/٤) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

ﷺ: « وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ - أَي دُونَ التَّوَاقِيَتِ - فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ »، وكذلك لو تعدى الميقات، وهو لا يريد العمرة، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَتَخَيَّرَ بَعْدَهَا تَعَدَّى الميقات؛ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي نَوَى مِنْهُ، مَا دَامَ أَنَّهُ خَارِجَ الْحَرَمِ، فَيُحْرَمُ مِنْهُ.

أَمَّا مَنْ نَوَى الْعُمْرَةَ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْقَادِمِينَ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْحَرَمِ؛ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرَجَ إِلَى الْحِلِّ، وَيُحْرَمَ مِنَ الْحِلِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُعْمِرَ عَائِشَةَ بَعْدَ الْحَجِّ، أَمَرَ أَخَاهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَذَهَبَ بِهَا إِلَى التَّيْعِيمِ فَأَحْرَمَتْ مِنْهُ بِالْعُمْرَةِ^(١). وَالتَّيْعِيمُ هُوَ أَدْنَى الْحِلِّ.

(لَا مِنَ الْحَرَمِ) فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْرَمُ مِنَ مَكَّةَ بِالْعُمْرَةِ لَا مَكِّيٍّ، وَلَا غَيْرِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَنَابِتَ الْعُمْرَةِ كُلُّهَا دَاخِلُ الْحَرَمِ بِخِلَافِ الْحَجِّ فَإِنَّ مَنَابِتَهُ مِنْهَا مَا هُوَ دَاخِلُ الْحَرَمِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ خَارِجُ الْحَرَمِ. فَيَجُوزُ أَنْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُ سَيَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ لِأَدَاءِ الْوُقُوفِ بِغَرَفَةِ.

وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَكُلُّ مَنَابِتِهَا دَاخِلُ الْحَرَمِ، لِأَنَّهَا طَوَافٌ، وَسَعْيٌ، وَحَلْقٌ أَوْ تَقْصِيرٌ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْحَرَمِ. فَلَوْ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ فَإِنَّهُ يَخْلُو مِنْ

(١) أخرجه: البخاري (١٧٢/٢)، ١٩١ - ١٩٢، ومسلم (٣٠/٤ - ٣١) من حديث عائشة ؓ.

خُرُوجِهِ إِلَى الْحِلِّ، وَالْمَفْرُوضُ فِي الْمَحْرَمِ أَنْ يَجْمَعَ فِي إِحْرَامِهِ بَيْنَ حِلٍّ وَحَرَمٍ. فَلِذَلِكَ أَمَرَ الْمُتَمَتِّعُ الَّذِي نَوَى الْعُمْرَةَ مِنْ مَكَّةَ أَنْ يُخْرَجَ إِلَى الْحِلِّ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَجْمَعَ فِي إِحْرَامِهِ بَيْنَ حِلٍّ، وَحَرَمٍ.

فَإِذَا طَافَ وَسَعَى وَحَلَّقَ أَوْ قَصَرَ حَلًّا .

الشرح:

(فَإِذَا طَافَ وَسَعَى وَحَلَّقَ أَوْ قَصَرَ حَلًّا) الغمزة هي: إحرام من البيقات أو من أذن الحل لمن كان من أهل مكة ونحوهم، وطواف وسعي وحلق أو تقصير فإذا طاف المعتبر وسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط، بنية طواف الغمزة، وسعي الغمزة، وقصر من رأيه أو حلق رأسه فقد حلّ.

هذه مناسك الغمزة: إحرام، وطواف، وسعي وتقصير أو حلق.

وَتَبَاحُ كُلِّ وَقْتٍ، وَتَجِزُّ عَنِ الْفَرَضِ .

الشرح:

(وَتَبَاحُ) الغمزة (كُلُّ وَقْتٍ) في أشهر الحج وغيرها؛ لأنها ليس لها وقت محدد من السنة. أمّا الحج فإن الله حذّره بالأشهر قال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] التي هي: شوال، وذو القعدة، وعشرة أيام من ذي الحجة.

أمّا الغمزة فليس لها ميقات محدّد، فتَجِزُّ متى شاء.

(وَتَجِزُّ عَنِ الْفَرَضِ) وإذا اعتَمَرَ في أيّ وقت سواء في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج، فإن هذه الغمزة تُجزّله عن عمرة الإسلام لأنّ المسلم يجب عليه الحج مرة واحدة في العمر، ويجب عليه الغمزة مرة واحدة في العمر. فإذا اعتَمَرَ المسلم في أيّ وقت من الأوقات من السنة أجزأ ذلك عن عمرة الإسلام سواء كانت في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج.

وَأَرْكَانُ الْحَجِّ: الْإِحْرَامُ، وَالْوُقُوفُ، وَطَوَافُ الرِّيَازَةِ، وَالسَّعْيُ.

الشرح:

• أفعال الحج على ثلاثة أقسام: أركان، واجبات، وسنن.

١- الأركان: جمع ركن، والركن هو: الجانب الأقوى للشيء^(١). فأركان الحج هي الجوانب التي يقوم عليها، ولا بد منها، وهي أربعة:

الأول: (الإحرام) وهو نيّة الدخول في النسك.

الثاني: (الوقوف) بعرفة، وهذا هو الركن الأعظم، كما قال النبي ﷺ: «الحج عرفة»^(٢).

والركن الثالث: (وطواف الرّيَازة) أي طواف الإفاضة.

والركن الرابع: (والسَّعْي) بين الصفا والمروة.

فهذه الأركان لا بد منها للحج، ولا يكون الحج إلا بوجودها لأنها أركانه.

(١) انظر: «المطلع» (ص: ٨٨)، و«المصباح المنير» (ص: ٣٢٤).

(٢) أخرجه: أحمد (٣٠٩/٤)، وأبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٢٥٦/٥) من حديث عبد الرحمن بن يعمر رضي الله عنه.

وَوَاجِبَاتُهُ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْمَنَةِ الْمَعْتَبَرَةِ لَهُ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى الْغُرُوبِ، وَالْمَيْمَنَةُ لِغَيْرِ أَهْلِ السَّقَايَةِ وَالرُّعَايَةِ بِمَعْنَى، وَمُزْدَلِفَةَ إِلَى بَعْدِ مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ، وَالزَّمْعِي، وَالْجَلَّافِي، وَالْوَدَّاعِي. وَالْبَاقِي سُنَنٌ.

الشرح:

٢- (وَوَاجِبَاتُهُ) أمّا واجبات الحج فإنها سبعة، كما ذكرها هنا.

الأول: (الإحرام من الميقات المعتبر له)؛ أي الذي ينمى عليه قاصداً الحج أو العمرة، فلو تجاوزته وأحرّم من دونه صحّ إحرامه لكنه ترك واجبا من واجبات الحج؛ فيكون عليه فدية.

الثاني: (والوقوف بعرفة إلى الغروب)، لمن وقف نهارا، ويجب أن تفرق بين الوقوف، وبين استمرازه إلى الغروب، نفس الوقوف ركن، أمّا استمرازه إلى الغروب لمن وقف في النهار فهذا واجب من واجبات الحج، فلو وقف وانصرف من عرفة قبل الغروب أدّى الركن، لكن انصرافه قبل الغروب ترك واجب فيكون عليه دم.

الثالث: الميمنة بمزدلفة ليلي التشريق لغير أهل السقاية والرعاية.

الرابع: (والميمنة لغير أهل السقاية والرعاية بمعنى).

وأهل السقاية: الذين يسفون الماء للحجاج من زمزم، بمعنى أنهم يستخرجونه من البئر بالدلاء، وكان يقوم عليه العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه،

.....

هؤلاء هم أهل السقاية، وهؤلاء يُباح لهم ترك المبيت بمزدلفة وترك المبيت بمكة؛ لأنهم بحاجة إلى أن يذهبوا لأجل السقاية فيسقط عنهم المبيت.

والزمانية: رعاة الإبل التي للحجاج يذهبون بها إلى الكلا، فيباح للرعاة أن يذهبوا في إبل الحجاج لترعى، ويسقط عنهم المبيت للغدر.

الخامس: (والزمني) رمي الجمار، رمي جمرة العقبة.

السادس: (والجلائي) الخلق أو التقصير، هذا واجب من واجبات الحج، كما سبق.

السابع: (والوداع) طواف الوداع: هذا هو الواجب الأخير، طواف الوداع - فإذا أكمل هذه الأركان التي هي: الإحرام، والوقوف، والطواف، والسعي، وهذه الواجبات السبعة؛ فإنه يكون قد أكمل مناسك حجه.

(والباقي سنن) أما الباقي من الأقوال والأفعال التي تكون في الحج غير هذه الأركان، وغير هذه الواجبات فإنها سنن، فإن أتى بها فله أجر وثواب، وإن تركها فلا حرج عليه، وذلك مثل الخروج إلى مكة في يوم التروية والمبيت بها ليلة التاسع، وكذلك الدعاء في غرة، والتلبية بعد الإحرام، هذا من سنن الحج، والشرب من ماء زمزم، وصلاة الركعتين بعد الطواف، والدعاء في الطواف وفي السعي.

وأركان العمرة: إحرام، وطواف، وسعي.

الشرح:

لما بين المؤلف كماله أركان الحج، وواجباته، أراد بيان أركان العمرة. فقال: (وأركان العمرة: إحرام، وطواف، وسعي) فهي ثلاثة أركان، فإذا فعل هذه الثلاثة فقد أدى أركان العمرة.

وَوَاجِبَاتُهَا: الْحَلَّاقُ، وَالْإِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتِهَا.

الشرح:

(وَوَاجِبَاتُهَا) أَمَّا وَاجِبَاتُهَا فَهِيَ اثْنَانِ :

أَحَدُهُمَا : (الْحَلَّاقُ) الْخَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ .

وَالثَّانِي : (الْإِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتِهَا) . وَمِيقَاتُهَا كَمَا سَبَقَ : أَنَّهُ إِذَا مَرَّ بِالْمِيقَاتِ وَهُوَ يُرِيدُ الْعُمْرَةَ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنْهُ فِي أَيِّ مِيقَاتٍ مِنَ الْمَوَاقِبِ الَّتِي حَدَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَإِنْ كَانَ مِنْزِلُهُ دُونَ الْمَوَاقِبِ وَأَرَادَ الْعُمْرَةَ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنْ مَنْزِلِهِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَعَدَّى الْمَوَاقِبَ وَهُوَ لَا يُرِيدُ عُمْرَةَ ثُمَّ نَوَّاهَا ؛ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي نَوَّى مِنْهُ ، لَكِنْ لَوْ نَوَّى الْعُمْرَةَ وَهُوَ فِي مَكَّةَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَبْدَأُ أَنْ يَخْرُجَ وَيُحْرِمَ بِهَا مِنَ الْحَلِّ كَمَا سَبَقَ .

فَمَنْ تَرَكَ الْإِحْرَامَ لَمْ يَتَعَقَّدْ نُسُكُهُ ، وَمَنْ تَرَكَ رُكُنًا غَيْرَهُ أَوْ نَيْتَهُ لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ إِلَّا بِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا فَعَلَيْهِ دَمٌ ، أَوْ سَنَّهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

الشرح:

(فَمَنْ تَرَكَ الْإِحْرَامَ لَمْ يَتَعَقَّدْ نُسُكُهُ) رَجَعَ إِلَى بَيَانِ حُكْمِ هَذِهِ الْأَرْكَانِ ، وَهَذِهِ الْوَاجِبَاتِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَمَنْ تَرَكَ الْإِحْرَامَ لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ لَمْ يَتَعَقَّدْ نُسُكُهُ ، أَيِ : إِذَا لَمْ يَنْوِ الدُّخُولَ فِي التَّسْلُكِ ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ أَدَّى أَعْمَالَ الْحَجِّ وَأَعْمَالَ الْعُمْرَةِ ، وَهُوَ لَمْ يَنْوِ الْإِحْرَامَ ؛ فَإِنَّ أَعْمَالَهُ هَذِهِ لَا قِيَمَةَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَدَّاهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ .

أَمَّا مَنْ تَرَكَ رُكُنًا مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ غَيْرِ الْإِحْرَامِ ، كَأَنْ تَرَكَ الطَّوْفَ لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوْ تَرَكَ السَّعْيَ لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتِمُّ نُسُكُهُ إِلَّا الْإِتْيَانُ بِهَذَا التَّسْلُكِ الَّذِي تَرَكَهُ .

لَكِنْ مَنْ تَرَكَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ فِي الْحَجِّ ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ كَمَا يَأْتِي .

(وَمَنْ تَرَكَ رُكُنًا غَيْرَهُ أَوْ نَيْتَهُ لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ إِلَّا بِهِ) أَمَّا إِنْ تَرَكَ رُكُنًا غَيْرَ الْوُقُوفِ ، كَأَنْ تَرَكَ السَّعْيَ أَوْ تَرَكَ الطَّوْفَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوْ تَرَكَ السَّعْيَ لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ فَإِنَّ حُجَّه لَا يَبْطُلُ ، وَلَكِنْ لَا يَبْدَأُ أَنْ يَطُوفَ وَأَنْ يَسْعَى وَلَوْ بَعْدَ وَقْتٍ .

فعليه أن يرجع إلى مكة ويطوف للإفاضة إن كان ترك طواف الإفاضة ، أو يطوف للعمرة إن كان ترك طواف العمرة ، ويسعى للحج ، ويسعى للعمرة ؛ لأنه يكون باقيا على إحرامه حتى ولو سافر مادام أنه لم يطف للعمرة ولم يسع للعمرة فيعود ويطوف ويسعى للعمرة .

أما إن ترك الطواف أو السعي للحج ، فإنه قد تحلل التحلل الأول كما سبق ، لكن التحلل الثاني لم يحصل فيجزي أهله ، ويعود إلى مكة ، ويطوف طواف الإفاضة ، ويسعى بين الصفا والمروة إن كان عليه سعي ؛ بأن كان متمتعا أو قارنا أو مفردا ولم يكن سعى بعد طواف القدوم . أما من ترك الحلق أو التقصير ، فإن تركه في العمرة فإنه يعيد عليه ملابس الإحرام متى علم أو ذكر ، ثم يحلق في أي مكان سواء كان في مكة أو خارج مكة .

أما إن كان ترك الحلق أو التقصير في الحج ؛ فإنه يحلق ويقصر ، ولا يلبس ملابس الإحرام ؛ لأنه حصل له التحلل الأول من قبل ، فيجزي الحلق أو التقصير في أي مكان ، لا يختص بالحرم .

(ومن ترك واجبا فعليه دم) أما من ترك واجبا من واجبات الحج ، كان ترك الإحرام من الميقات للحج أو العمرة . أو ترك البقاء بعرفة إلى الغروب ، أو ترك المبيت بمزدلفة ، أو ترك المبيت بمنى لغير عذر ، أو ترك الزماني حتى فات وقته ، أو ترك طواف الوداع ، ففي هذه الأحوال كلها

يجبره بدم ؛ بأن يذبح فدية في مكة ، ويؤزعها على فقراء الحرم ، وإن كان عاجزا عن ذبح الفدية فإنه يصوم عشرة أيام .

(أو سنة فلا شيء عليه) أما من ترك سنة من سنن الحج أو من سنن العمرة فلا شيء عليه ؛ لأن السنة : ما يتأب فاعله ، ولا يعاقب تاركه . كما لو ترك الخروج إلى منى يوم التروية ، أو المبيت بها ليلة التاسع ؛ فهذا ترك سنة من سنن الحج فلا شيء عليه . أو ترك الدعاء في الوقوف بعرفة أو ترك التلبية ، هذه كلها سنن ، ليس عليه في تركها شيء .

وَمَنْ صَلَّاهُ عَدُوٌّ عَنِ الْبَيْتِ أَهْدَىٰ ثُمَّ حَلَ، فَإِنْ فَقَدَهُ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ حَلَ، وَإِنْ صَدَّ عَنْ عَرَفَةَ تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ.

الشرح:

(وَمَنْ صَلَّاهُ عَدُوٌّ عَنِ الْبَيْتِ أَهْدَىٰ ثُمَّ حَلَ، فَإِنْ فَقَدَهُ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ حَلَ) هذا هو الإحصار، الإحصار هو: صَدَّ الْعَدُوُّ عَنِ الْبَيْتِ بِأَنْ يَمْنَعَ الْمُخْرِمِينَ مِنَ الْوُضُولِ إِلَى الْبَيْتِ، كَمَا حَصَلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْحَدِيثَةِ.

فإنه ﷺ قَدِمَ مُحْرَمًا بِالْعُمْرَةِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمَّا وَصَلُوا إِلَى الْحَدِيثَةِ عَلَى حُدُودِ الْحَرَمِ مِمَّا يَلِي جُدَّةَ وَهُوَ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالشَّمْسِيِّ، قَرِيبٌ مِنَ الشَّجْعِيمِ.

لَمَّا وَصَلَ إِلَى هَذَا الْمَكَانِ مَنَعَهُ الْمُشْرِكُونَ مِنَ الدُّخُولِ إِلَى مَكَّةَ، وَحَالُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدُّخُولِ، رَغَمَ الْمُحَاوَلَاتِ، وَفِي النِّهَايَةِ؛ فَالْتَبَسَ ﷺ دَبْحَ هَذِيهِ، وَحَلَّقَ رَأْسَهُ، وَتَحَلَّلَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ^(١).

فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ إِذَا صَدَّ عَنِ الْبَيْتِ وَلَمْ يَتِمَّ فَإنَّهُ يَذْبَحُ فِدْيَةً، وَتَحَلَّلُ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْفِدْيَةَ فَإنَّهُ يَصُومُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(وَإِنْ صَدَّ عَنْ عَرَفَةَ تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ) أَمَّا إِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، وَجَاءَ يُرِيدُ

(١) أخرجه: البخاري (٣/٢٥٢ - ٢٥٨) في قصة صلح الحديبية مطولاً من حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه.

بَابُ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ

مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ فَاتَهُ الْحَجُّ وَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ، وَيَقْضِي وَيُهْدِي إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ.

الشرح:

(بَابُ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ) القوات والإحصار، والقوات المقصود به: قوات الوقوف بعرفة. والإحصار المراد به: المنع من الوصول إلى البيت.

(مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ فَاتَهُ الْحَجُّ وَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ، وَيَقْضِي وَيُهْدِي) فمن أحرم بالحج ولكنه لم يترك الوقوف - بأن طلع الفجر من ليلة النحر وهو لم يأت إلى عرفة وهو مُحْرِمٌ بالحج، فهذا يكون فاته الحج هذه السنة، يذبح إلى البيت، ويطوف، ويسعى ويحلق أو يقصر، ويكون بذلك أدَّى عُمرَةً لِيَتَحَلَّلَ بِهَا مِنْ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ، ثُمَّ يَقْضِي فِي الْعَامِ الْقَادِمِ، وَيَذْبَحُ بَدَنَةً.

(إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ) وهذا إن لم يكن اشترط عند الإحرام، بأن قال: إِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي. فَإِنْ كَانَ اشْتَرَطَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ؛ فَإنَّهُ يَتَحَلَّلُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَطْ.

.....

الوقوف بعرفة فضله العدو عن الوصول إلى عرفة ؛ هذا مثل ما سبق . فانه الوقوف بعرفة ، ويكون قد فاته الحج ؛ فيتحلل بعمره بأن يطوف ، ويسعى ، ويحلق أو يقصر ، ثم يتحلل من إحرامه ، لأن هذا يعد من الفوات ، وليس من الإحصار .

وإن أخصره مريض أو ذهاب نفقه بقي محرماً ؛ إن لم يكن اشترط .

الشرح :

(وإن أخصره مريض أو ذهاب نفقه بقي محرماً) أما إذا كان الإحصار بغير عذر ، بأن أصابه مرض ولم يتمكن من الحج أو العمرة لاستمرار المرض معه . أو ذهاب نفقه : سرق أو ضاع ، ولم يبق معه ما يفي في الذهاب إلى الحج أو العمرة ؛ فإنه يبقى محرماً حتى يتمكن ، فإن تمكن قبل فوات عرفة فإنه يذهب ، ويحج ويكمل مناسكته . وإن لم يتمكن إلا بعد ما فاتته عرفة . فإنه يتحلل بعمره كما سبق .

وهذا (إن لم يكن اشترط) ، أما إذا كان اشترط عند الإحرام بأن قال : فإن حسنتي حابس فمجلي حيث حسنتي ، فإنه إن حسنه المريض أو ذهاب النفقة ؛ فإنه يتحلل ولا شيء عليه .

وَلَا يُجْزَى إِلَّا جَذَعُ ضَانٍ، وَثَنِي سِوَاهُ. فَلِإِبِلٍ خَمْسٌ، وَلِبَقَرٍ سِتَانٌ، وَلِمَعَزٍ سَنَةٌ، وَلِضَّانٍ يَصْفُهَا.

الشرح:

(وَلَا يُجْزَى إِلَّا جَذَعُ ضَانٍ، وَثَنِي سِوَاهُ. فَلِإِبِلٍ خَمْسٌ، وَلِبَقَرٍ سِتَانٌ، وَلِمَعَزٍ سَنَةٌ، وَلِضَّانٍ يَصْفُهَا) لَا يُجْزَى فِي الْهَدْيِ، وَلَا فِي الْأَضَاحِي، وَلَا فِي الْعَقِيقَةِ إِلَّا جَذَعُ الضَّانِ وَهُوَ: مَا تَمَّ لَهُ سَنَةٌ أَشْهَرِ.

أَوْ ثَنِيٍّ مِنْ غَيْرِ الضَّانِ وَالثَّنِيَّ مِنَ الْمَعَزِ هُوَ: مَا تَمَّ لَهُ سَنَةٌ.

وَالثَّنِيَّ مِنَ الْإِبِلِ: مَا تَمَّ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ.

وَالثَّنِيَّ مِنَ الْبَقَرِ: مَا تَمَّ لَهُ سِتَانٌ.

بَابُ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ

أَفْضَلُهَا: إِبِلٌ، ثُمَّ بَقَرٌ، ثُمَّ غَنَمٌ.

الشرح:

(بَابُ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ) هَذَا الْبَابُ يَذْكُرُ فِيهِ الْمُصَنَّفُ ثَلَاثَةَ

أَنْوَاعٍ مِنَ الْقُرْبَانِ:

الْهَدْيِ وَهُوَ: مَا يُذْبَحُ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا^(١).

وَالْأَضْحِيَّةُ وَهِيَ: مَا يُذْبَحُ فِي يَوْمِ عِيدِ الْأَضْحَى^(٢).

وَالْعَقِيقَةُ وَهِيَ: مَا يُذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ^(٣).

(أَفْضَلُهَا: إِبِلٌ، ثُمَّ بَقَرٌ، ثُمَّ غَنَمٌ) وَأَفْضَلُ مَا يَذْبَحُ هَذِهِ الْقُرْبَانَ

الثَّلَاثُ: الْإِبِلُ، ثُمَّ الْبَقَرُ، ثُمَّ الْغَنَمُ.

(١) (٢) انظر: «المطلع» (ص: ٢٠٤)، و«الدر النقي» (١/٤١٢) (٣/٧٩٠).

(٣) انظر: «المصباح المنير» (ص: ٥٧٧).

وَتُجْزَى الشَّاءُ عَنْ وَاحِدٍ، وَالْبَدَنَةُ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ.

الشرح:

(وَتُجْزَى الشَّاءُ عَنْ وَاحِدٍ، وَالْبَدَنَةُ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ) الشَّاءُ تُجْزَى عَنْ وَاحِدٍ وَلَا تَقْبَلُ الْأَشْيَازُ الْكَ، وَالْبَدَنَةُ تُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةُ تُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ، فَيُسْتَرْكُ السَّبْعَةُ فِي بَعْضٍ أَوْ يَشْتَرِكُونَ فِي بَقَرَةٍ، وَذَلِكَ فِي الْهَدْيِ وَفِي الْأَضَاجِي.

وَلَا تُجْزَى الْعَوْرَاءُ، وَالْعَجْفَاءُ، وَالْعَرْجَاءُ، وَالْهَنْمَاءُ، وَالْجَدَاءُ، وَالْمَرِيضَةُ، وَالْعَضْبَاءُ، بَلِ الْبِئْرَاءُ خِلْقَةً، وَالْجَمَاءُ وَالْخَصِي غَيْرُ الْمُنْجُوبِ، وَمَا بِأُذُنِهِ أَوْ قَرْنِهِ قَطْعُ أَقْلٍ مِنَ النِّصْفِ.

الشرح:

(وَلَا تُجْزَى) هذه الغيوب التي تمنع إجزاء بهيمة الأنعام.

(الْعَوْرَاءُ): وهي عمياء إحدى العينين.

(وَالْعَجْفَاءُ): وهي الهزيلة التي لا منح فيها.

(وَالْعَرْجَاءُ): هي التي أصابها العرج في إحدى قوائمها، فلا تطيق المشي مع الصّحاح.

(الْهَنْمَاءُ): التي ذهبت أستانها من أصلها بأن انقلعت أستانها من جذوعها.

(وَالْجَدَاءُ): هي التي نشف ضرعها من الكبر.

(وَالْمَرِيضَةُ): البين مرضها، أما المَرَضُ اليسير الذي لا يغيّب اللحم فإنه لا يؤثّر.

(وَالْعَضْبَاءُ): هي التي قطعت أذنّها أو قرنها

ولا (البِئْرَاءُ): وهي التي ذهب أكثر قرنها، أو أذنها.

(بَلِ الْبِئْرَاءُ خِلْقَةً، وَالْجَمَاءُ وَالْخَصِي غَيْرُ الْمُنْجُوبِ، وَمَا بِأُذُنِهِ أَوْ قَرْنِهِ

قَطَعَ أَقْلُ مِنَ النُّصَبِ) أمّا البتراء حلقة، وهي التي ليس لها قرن، ولا أذن من الأصل، فإنها تجزئ.

وتجزئ (الجَمَاء) التي لم يخلق لها أذنان.

وكذلك تجزئ الخصي من هذه البهائم، وهو: ما رُصِّت خضيتاه، يُسمَّى بالموجوء. هذا يُجزئ؛ لأن النبي ﷺ ضَحَّى بالخصي من الضأن^(١)، بل ربما يكون الخصي أحسن لحماً من غيره.

ويجزئ من الغنم أو البقر ما بذبه أو فزبه قَطَعَ أَقْلُ مِنَ النُّصَبِ أمّا النُّصَبُ فأكثر؛ لا يُجزئ.

(١) أخرجه: أحمد (٢٢٠/٦، ٢٢٥)، وابن ماجه (٣١٢٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦٧/٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَالسُّنَّةُ تَحْرُ الْإِبِلَ قَائِمَةً مَعْقُولَةً يَدُهَا الْيُسْرَى قَطَعْنَهَا بِالْحَرَبَةِ فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ، وَيَذْبَحُ غَيْرَهَا، وَيَجُوزُ عَكْسُهَا، وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ، وَيَتَوَلَّاهَا صَاحِبُهَا أَوْ يُوَكِّلُ مُسْلِمًا وَيَشْهَدُهَا.

الشرح:

(وَالسُّنَّةُ تَحْرُ الْإِبِلَ) يعني: ذُبِحَها في نحرها، وهي الوهدَةُ التي بين أَصْلِ الْعُنُقِ، وَالصَّدْرِ، وَأَنْ تَكُونَ «قَائِمَةً» لَا بَارِكَةً؛ لِأَنَّ هَذَا أَشْهَلُ فِي ذَبْحِهَا، أَشْهَلُ لَخُرُوجِ الدَّمِ (مَعْقُولَةً يَدُهَا الْيُسْرَى)، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦]، يعني على قوائمها.

(فَيَطْعَنُهَا بِالْحَرَبَةِ فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ).

هَذَا هُوَ النَّحْرُ، وَالنَّحْرُ يَكُونُ لِلْإِبِلِ.

(وَيَذْبَحُ غَيْرَهَا) وَالذَّبْحُ يَكُونُ لِلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ.

(وَيَجُوزُ عَكْسُهَا) وَيَجُوزُ عَكْسُهَا بِأَنْ يَنْحَرَ الْغَنَمَ وَالْبَقَرُ، وَيَذْبَحُ الْإِبِلَ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَنْحَرَ يَكُونُ لِلْإِبِلِ، وَأَنَّ الذَّبْحَ يَكُونُ لِلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ.

(وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ) التَّسْبِيحَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ وَاجِبَةٌ. لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦]

.....

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا كَرِهَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] وأما قوله: «اللَّهُ أَكْبَرُ» فهذا سنة.

(وَيَتَوَلَّاهَا صَاحِبُهَا أَوْ يُوَكَّلُ مُسْلِمًا وَيَشْهَدُهَا) والأفضل أن صاحبها يتولى ذبحها وتوزيع لحمها فإن كان لا يقدر على ذلك أو لا يحسن؛ فإنه يوكل من يقوم به؛ فإن النبي ﷺ نحر من هذبه ثلاثا وسبتين، ووكل عليا ﷺ أن ينحر الباقي؛ حتى تكمل المائة^(١). فذل هذا على أن توليها بنفسه أفضل.

وإذا تعب أو حصل له عذر؛ فإنه يوكل من يتوب مثابه في هذا.

(١) أخرجه: مسلم (٤٢/٤)، وأحمد (٣٣١/٣)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، من حديث جابر بن عبد الله ؓ.

وَوَقْتُ الذَّبْحِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ أَوْ قَدْرِهِ إِلَى يَوْمَيْنِ بَعْدَهُ، وَيُكْرَهُ فِي لَيْلَتَيْهِمَا فَإِنْ فَاتَ قَضَى وَاجِبُهُ.

الشرح:

(وَوَقْتُ الذَّبْحِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ أَوْ قَدْرِهِ إِلَى يَوْمَيْنِ بَعْدَهُ) وَقْتُ الذَّبْحِ يَبْدَأُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ أَوْ قَدْرَهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ صَلَاةُ عِيدِ كَالْبَادِيَةِ مَثَلًا، أَوْ الْمُسَافِرِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقْدِرُونَ صَلَاةَ الْعِيدِ إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ رُفُوحِ، وَفَاتَ وَقْتُ يُمَكِّنُ فِيهِ صَلَاةُ الْعِيدِ لَوْ كَانَتْ تَفْعَلُ فَيَذْبَحُونَ.

أَمَّا مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ الْهَدْيِ أَوْ ذَبَحَ الْأَضْحِيَّةَ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يُجْزِئُ؛ لِأَنَّهُ أَذَى عِبَادَةٍ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا، وَيَسْتَمِرُّ الذَّبْحُ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ: الْحَادِي عَشَرَ، وَالثَّانِي عَشَرَ، وَالثَّلَاثُ عَشَرَ. إِذَا فَتَكَوُنَ أَيَّامُ الذَّبْحِ لِلْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ: يَوْمَ الْعِيدِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ.

هذا هو الصحيح خلاف ما قاله هنا.

(وَيُكْرَهُ فِي لَيْلَتَيْهِمَا) وَيُكْرَهُ ذَبْحُ الْهَدْيِ، وَذَبْحُ الْأَضْحِيَّةِ فِي اللَّيْلِ، وَإِنَّمَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ فِي النَّهَارِ. لَكِنَّهُ لَوْ ذَبَحَهَا فِي اللَّيْلِ أَجْزَأَ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

(فَإِنْ فَاتَ قَضَى وَاجِبُهُ) إِذَا فَاتَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَإِنَّهُ يَذْبَحُ الْهَدْيَ وَيَكُونُ

قضاء . أمّا هَدْيُ التَّلَوُّعِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَاتَ وَقْتُهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَذْبَحُهُ . هذا معنى «قَضَى وَاجِبَهُ» وكذلك الْأُضْحِيَّةُ الْوَاجِبَةُ ؛ لِأَنَّ الْأُضْحِيَّةَ عَلَى قِسْمَيْنِ : أُضْحِيَّةً وَاجِبَةً وهي الوصية هذه إِذَا قَاتَ وَقْتُهَا ، يَذْبَحُهَا قِضَاءً .
 أمّا الْأُضْحِيَّةُ الَّتِي يَتَرَعُّ بِهَا الْمُسْلِمُ ، فهذه إِذَا قَاتَ وَقْتُ ذَبْحِ الْأَصَاحِي لَا يَذْبَحُهَا لِأَنَّهَا سُنَّةٌ قَاتَ وَقْتُهَا .

فَصْلٌ

وَيَتَعَيَّنَانِ بِقَوْلِهِ : هَذَا هَدْيٌ أَوْ أُضْحِيَّةٌ ، لَا بِالنِّيَّةِ .

الشرح :

قال رحمه الله : (وَيَتَعَيَّنَانِ) .

أي الهدي والأضحية بما عَيَّنَهُ مِنْهُمَا .

(بِقَوْلِهِ : هَذَا هَدْيٌ أَوْ أُضْحِيَّةٌ) فَإِذَا قَالَ : هَذَا هَدْيٌ أَوْ هَذَا أُضْحِيَّةٌ فَإِنَّ هَذَا الَّذِي عَيَّنَهُ مِنْ نَهْمَةِ الْأَنْعَامِ يَخْتَصُّ الْحَكْمُ بِهِ وَيَتَعَلَّقُ الْحَكْمُ بِهِ فَيَصِيحُ وَاجِبًا تَتَّبِعُهُ ، فَإِذَا قَالَ : هَذَا هَدْيٌ ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ لِلْهَدْيِ وَيُلْزَمُهُ ذَبْحُهُ فِيهِ ، أَوْ قَالَ : هَذَا أُضْحِيَّةٌ ؛ فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّوانَ يَتَعَيَّنُ لِلْأُضْحِيَّةِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ فِيهَا .

(لَا بِالنِّيَّةِ) وهذا التعيين إنما يكون بالقول بلسانه لا بالنية ، فَإِذَا نَوَى أَنَّ هَذَا الْحَيَّوانَ يَكُونُ هَدْيًا ، أَوْ نَوَاهُ أَنْ يَكُونَ أُضْحِيَّةً دُونَ أَنْ يَتَلَفَّظَ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ بِالنِّيَّةِ فَقَطْ .

وَإِذَا تَعَيَّنَتْ لَمْ يَجْزُ يَبْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا إِلَّا أَنْ يُبَدِّلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا .

الشرح:

(وَإِذَا تَعَيَّنَتْ لَمْ يَجْزُ يَبْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا إِلَّا أَنْ يُبَدِّلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا) هَذِهِ ثَمَرَةُ التَّعَيُّنِ، إِذَا قَالَ: هَذِهِ الشَّاةُ هَذِي، أَوْ: هَذِهِ الشَّاةُ أَصْحِيَّةٌ فَإِنَّهَا جُنَيْدٌ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ وَوَجِبَ عَلَيْهِ ذَبْحُهَا لِمَا عَيَّنَهَا لَهُ، فَلَمْ يَجْزُ لَهُ نَقْلُ الْمَلِكِ فِيهَا، لَا بَيْعَ وَلَا هِبَةَ؛ لِأَنَّهَا أَصْبَحَتْ وَقْفًا لِلَّهِ ﷺ؛ إِلَّا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ: إِذَا أَبَدَّلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبْعَهَا وَأَنْ يَهْدِيَهَا؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ أَخْسَنُ مِنْهَا، أَمَّا إِبْدَالُهَا بِمِثْلِهَا أَوْ بِأَقْلٍ مِنْهَا فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ.

وَيَجْزُ صُوفُهَا وَنَحْوُهُ إِنْ كَانَ أَنْفَعَ لَهَا، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ وَلَا يُعْطَى جَائِزَتُهَا أَجْرَتُهُ مِنْهَا، وَلَا يَبِيعُ جِلْدَهَا وَلَا شَيْئًا مِنْهَا، بَلْ يَنْتَفِعُ بِهِ .

الشرح:

(يَجْزُ صُوفُهَا وَنَحْوُهُ إِنْ كَانَ أَنْفَعَ لَهَا، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ) يَجُوزُ لَهُ بَعْدَ تَغْيِينِهِ لِلْهَدْيِ أَوِ الْأَضْحِيَّةِ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهَا بِمَا لَا يُضَرُّهَا، كَأَنْ يَجْزُ صُوفُهَا إِذَا كَانَ جُزْءُ أَنْفَعٍ لَهَا، أَمَّا إِذَا كَانَ جُزْءُ الصَّوْفِ يُضَرُّهَا، أَوْ يَنْقُصُ مِنْ قِيَمَتِهَا، أَوْ يَنْقُصُ مِنْ هِبَتِهَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، لَكِنْ؛ إِذَا كَانَ بَقَاءُ الصَّوْفِ عَلَيْهَا يُضَرُّهَا وَأَخَذَهُ عَنْهَا أَنْفَعٌ لَهَا؛ فَإِنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ، لَكِنْ؛ لَا يَتَمَلَّكُهَا، بَلْ يَتَصَدَّقُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ نَائِعٌ لَهَا، خَارِجٌ عَنْ مِلْكِهِ.

(وَلَا يُعْطَى جَائِزَتُهَا أَجْرَتُهُ مِنْهَا) فَإِذَا اسْتَأْجَرَ أَحَدًا لَذَبْحِهَا، فَإِنَّهُ لَا يُعْطِيهِ أَجْرَتَهُ مِنْ لَحْمِهَا، بَلْ يَعْطِيهِ الْأَجْرَةَ مِنْ مَالِهِ هُوَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَلَا يُعْطَى الْجَزَارُ مِنْهَا شَيْئًا»^(١)؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ وَأَصْبَحَتْ لِلَّهِ ﷺ، فَلَا يَبْقَى بِهَا مَالُهُ فَإِنَّ أَجْرَةَ الْجَزَارِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، فَلَا يَبْقَى مَالُهُ بِشَيْءٍ مِنْ لَحْمِ الْهَدْيِ أَوِ الْأَضْحِيَّةِ.

(١) أخرجه: البخاري (٢١٠/٢، ٢١١) من حديث علي بن أبي طالب بلفظ: أمرني النبي ﷺ أن أقوم على البدن ولا أعطي عليها شيئاً جزارتها. وأخرجه: مسلم (٨٧/٤) من حديث علي أيضاً بلفظ: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأن أتصدق بلحمها وجلودها وأجلتها وأن لا أعطي الجزار منها.

.....

(بل ينتفع به) ولا يبيع جلد الأضحية أو الهدي ؛ لأنه تابع لها وخارج عن ملكه ، لكن ؛ له أن ينتفع به بأن يجعل الجلد قربة ونحو ذلك ، ويستفاد منه دون بيع .

وإن تعيبت ذبحها وأجزأته ، إلا أن تكون واجبة في ذمته قبل التَّعْيِينِ .

الشرح :

(وإن تعيبت ذبحها وأجزأته) وهذا حكم آخر يترتب على قوله : هذا هدي أو أضحية ، فعلينا أنه إذا قال هذا لا يجوز له بيعها ولا هبتها ، والحكم الثاني أنها إذا تعيبت ، بأن أصابها عيب من مرض ، أو أصابها عرج أو غير ذلك ، فإنه لا يلزمه أن يبدلها بصحيحة ، بل يذبحها على هيئتها ؛ لأن هذا شيء حصل عليها بغير اختياره فيذبحها على ما هي عليه .

(إلا أن تكون واجبة في ذمته قبل التعيين) أما إذا كانت واجبة في ذمته قبل التعيين ، مثل النذر ، ومثل هدي المتعة والقران ؛ هذا واجب في ذمته قبل أن يتعيب هذا الحيوان ، فإذا تعيبت لا يجزئ ذبحه .

وَالْأَضْحِيَّةُ سُنَّةٌ .

الشرح:

(وَالْأَضْحِيَّةُ سُنَّةٌ) مُحْكَمُ الْأَضْحِيَّةِ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَالْأَضْحِيَّةُ هِيَ مَا يُذْبَحُ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ ﷻ فِي يَوْمِ عِيدِ الْأَضْحَى وَأَيَّامِ الشَّرِيقِ اقْتِدَاءً بِالْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ بِذَبْحِ ابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ ، ابْتِلَاءً وَامْتِحَانًا ، فَلَمَّا عَزَمَ عَلَى التَّفَنُّيدِ وَامْتِثَالِ أَمْرِ اللَّهِ ﷻ هُوَ وَإِسْمَاعِيلُ طَاعَةً لِلَّهِ ﷻ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ تَسَخَّرَ هَذَا الْحَكْمَ - وَهُوَ ذَبْحُ إِسْمَاعِيلَ - وَقَدَّاهُ بِذَبْحِ عَظِيمٍ ، فِذْيَةِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَذَبْحَهُ إِبْرَاهِيمَ ، فَصَارَ سُنَّةٌ فِي ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ^(١) إِبْرَاهِيمَ لِسُنَّةِ إِبْرَاهِيمَ ، وَشَرَعَ الْأَضْحِيَّةَ لَأَمَّتِيهِ إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ ؛ بَلْ هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢) .

(١) أخرجه : البخاري (١٣١/٧) ، ومسلم (٧٧/٦) ، (٧٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .
(٢) انظر : «نيل الأوطار» للشوكاني (١٢٦/٥) .

وَذَبْحُهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِقَمِيهَا .

الشرح:

(وَذَبْحُهَا) أَيِ الْأَضْحِيَّةِ (أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِقَمِيهَا) ؛ لِأَنَّ فِي ذَبْحِهَا تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ ﷻ بِسَفَلِكِ الدَّمِ فِي هَذَا الْيَوْمِ فَلَا يُسَاوِيهِ الصَّدَقَةُ وَإِنْ كَانَتْ الصَّدَقَةُ أَيْضًا طَاعَةً لِلَّهِ ﷻ ، وَلَكِنْ الصَّدَقَةُ تُشْرَعُ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَالْأَضْحِيَّةُ إِنَّمَا تَخْتَصُّ بِهَذِهِ الْأَيَّامِ وَفِيهَا تَقَرُّبٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِالذَّبْحِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْكَائِنِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ [البقرة: ٢٣] فَالْأَضْحِيَّةُ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ ، فَلَا تُعَادِلُهَا الصَّدَقَةُ ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ لَيْسَ فِيهَا ذَبْحٌ ، وَالصَّدَقَةُ أَيْضًا تُشْرَعُ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَوَقْتُهَا مُوسَّعٌ ، خِلَافَ الْأَضْحِيَّةِ فَإِنَّهَا مَخْصُصَةٌ فِي زَمَنِ مُحَدَّدٍ ، فَلِلَّذَلِكَ صَارَ ذَبْحُهَا أَفْضَلَ مِنَ الصَّدَقَةِ بِقَمِيهَا .

وَيُسْنُ أَنْ يَأْكُلَ وَيُهْدِيَ وَيَتَصَدَّقَ أَثْلَاثًا . وَإِنْ أَكَلَهُ إِلَّا أَوْقِيَّةً
تَصَدَّقَ بِهَا جَارًا ، وَإِلَّا ضَمِنَهَا .

الشرح:

(وَيُسْنُ أَنْ يَأْكُلَ وَيُهْدِيَ وَيَتَصَدَّقَ أَثْلَاثًا) يُسْنُ لِمَنْ ذَبَحَ الْأَضْحِيَّةَ أَوْ
الْهَدْيَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «فَإِذَا وَجَّعَتْ جُوفُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا
الْفَالِغَ وَالْمَعْرُورَ» [الحج: ٣٦] وفي الآية الأخرى : «وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ
الْفَقِيرَ» [الحج: ٢٨] فَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقْسِمَهَا ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : تَسْمُ بِأَكْلِهِ هُوَ
وَأَهْلُ بَيْتِهِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَإِنَّهُ أَكَلَ مِنْ هَذِيهِ ، وَأَكَلَ أَيْضًا مِنْ
أَضْحِيَّتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَالْقِسْمَ الثَّانِي يَهْدِيهِ إِلَى أَصْدِقَائِهِ وَأَقَارِبِهِ
وَجِيرَانِهِ ، وَالْقِسْمَ الثَّلَاثَ يَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، هَذَا هُوَ
الْمُسْتَحَبُّ .

(وَإِنْ أَكَلَهُ إِلَّا أَوْقِيَّةً تَصَدَّقَ بِهَا جَارًا) وَلَوْ أَكَلَ الْأَضْحِيَّةَ كُلَّهَا
وَتَصَدَّقَ مِنْهَا بِقَلِيلٍ أَجْزَأَهُ هَذَا الَّذِي تَصَدَّقَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ بِهِ امْتِنَالُ
قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ» [الحج: ٢٨] «وَأَطْعِمُوا الْفَالِغَ
وَالْمَعْرُورَ» [الحج: ٣٦] .

(وَإِلَّا ضَمِنَهَا) وَإِنْ أَكَلَهَا كُلَّهَا وَلَمْ يَتَصَدَّقْ مِنْهَا بِشَيْءٍ ؛ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ
مِنْهَا قَدْرَ مَا يُسَمَّى صَدَقَةً ؛ كَانَ يَشْتَرِي قَلِيلًا مِنَ اللَّحْمِ وَيَتَصَدَّقُ بِهِ .

وَيُحْرَمُ عَلَى مَنْ يُضْحِي أَنْ يَأْخُذَ فِي الْعَشْرِ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ بَشَرْتِهِ
شَيْئًا .

الشرح:

(وَيُحْرَمُ عَلَى مَنْ يُضْحِي أَنْ يَأْخُذَ فِي الْعَشْرِ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ بَشَرْتِهِ شَيْئًا)
مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ عَنْ نَفْسِهِ مُنْفَرِدًا أَوْ مَعَ غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا دَخَلَ عَشْرُ ذِي
الْحِجَّةِ يُمْسِكُ عَنْ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْ شَعْرِهِ وَأَطْفَارِهِ إِلَى أَنْ يَذْبَحَ الْأَضْحِيَّةَ
لِمَا فِي «صَبِيحِ مُسْلِمٍ»^(١) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «مَنْ
أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فَإِذَا دَخَلَتِ الْعَشْرُ فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ مِنْ أَطْفَارِهِ شَيْئًا
حَتَّى يَذْبَحَ الْأَضْحِيَّةَ» .

قَالَ الْفُقَهَاءُ فِي الْحِكْمَةِ فِي كَوْنِهِ لَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَطْفَارِهِ شَيْئًا
فِي الْأَيَّامِ الْعَشْرِ حَتَّى يَذْبَحَ أَضْحِيَّتَهُ ؛ تَشْبَهُ بِالْمَحْرَمِ .

لَكِنْ ؛ لَوْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ عَنْ نَفْسِهِ وَأَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ
وَالْعُمْرَةِ ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ لَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَطْفَارِهِ شَيْئًا ، إِلَّا أَنَّهُ
إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَحَلَّلَ مِنَ الْعُمْرَةِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَخْذِ
شَيْءٍ مِنْ شَعْرِهِ وَأَطْفَارِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَحِلُّقُ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ يَقْصُرُ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَجْلِ
السُّكِّ فَلَا بُدَّ مِنْهُ .

(١) «صحيح مسلم» (٨٣/٦ ، ٨٤) .

فصل

تُسَنُّ الْعَقِيقَةُ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، تُذْبَحُ يَوْمَ سَابِعِهِ، فَإِنْ فَاتَ فِيهِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ، فَإِنْ فَاتَ فِيهِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ.

الشرح:

(فصل: تُسَنُّ الْعَقِيقَةُ) هَذَا هُوَ الثُّلُوحُ الثَّالِثُ مِنْ أَنْوَاعِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِالذَّبْحِ: «الْعَقِيقَةُ»، وَالْعَقِيقَةُ هِيَ: الذَّبِيحَةُ الَّتِي تُذْبَحُ عَنِ الْغُلَامِ بَعْدَ وَلَادَتِهِ شُكْرًا لِلَّهِ ﷻ^(١)، وَلِيَكُونَ مِنْ بَرَكَاتِهَا عَلَى هَذَا الْمَوْلُودِ، فَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّى عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ﷺ^(٢)، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ غُلَامٍ مَرَّتَيْنِ يَغْقِقْتُهُ»^(٣) فَتُسْتَحَبُّ وَتَتَأَكَّدُ عَنِ الْمَوْلُودِ، وَهِيَ قَرِيبَةٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ وَشُكْرٌ لَهُ عَلَى هَذَا

(١) انظر: «الدرر النقي» (٧٩٢/٣).

(٢) أخرجه: أحمد (٣٥٥/٥، ٣٦١)، والنسائي (١٦٤/٧) من حديث بريدة ﷺ.

(٣) أخرجه: أحمد (٨-٧/٥، ١٧)، وأبو داود (٢٨٣٨)، والترمذي (١٥٢٢)، والنسائي (١٦٦/٧)، وابن ماجه (٣١٦٥) من حديث سمرة بن جندب ﷺ.

المولود، وأيضًا فيها سرٌّ وهو: أَنَّ هَذَا الْمَوْلُودَ تَنَالَهُ بَرَكَاتُ هَذِهِ الْقَرْيَيْنِ.

(عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ) وَمَقْدَارُ الْعَقِيقَةِ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَثْنَيْنِ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الذَّكَرِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَهَذَا مِنْهَا، فَالْأَثْنَيْنِ تَكُونُ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الذَّكَرِ فِي أَزْيَعِ مَسَائِلٍ: فِي الْعَقِيقَةِ كَمَا هُنَا، وَفِي الْمِيرَاثِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذَكَرُ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، وَفِي الدِّيَةِ؛ فَإِنَّ دِيَةَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الذَّكَرِ وَفِي الشَّهَادَةِ؛ فَإِنَّ شَهَادَةَ الرَّجُلِ عَنْ شَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَحَقُّهُمَا وَمَنْ رَضِيَ مِنْ أَكْثَرِ الْكَلَامِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(تُذْبَحُ يَوْمَ سَابِعِهِ، فَإِنْ فَاتَ فِيهِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ، فَإِنْ فَاتَ فِيهِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ) وَوَقْتُ ذَبْحِ الْعَقِيقَةِ: تُذْبَحُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ فِي أَيِّ يَوْمٍ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ فِي يَوْمِ سَابِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ^(١). وَيُخْلَقُ رَأْسُ الذَّكَرِ، أَمَّا الْجَارِيَةُ فَإِنَّهُ لَا يُخْلَقُ رَأْسُهَا، وَلَكِنْ؛ تُذْبَحُ عَنْهَا الْعَقِيقَةُ.

وَإِذَا فَاتَ الْأَسْبُوعُ الْأَوَّلُ، فَلَيْتَهُ فِي السَّابِعِ الثَّانِي، يَوْمَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ مِنْ وَلَادَتِهِ، فَإِنْ فَاتَتْ السَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ وَلَادَتِهِ فِي السَّبْعَةِ الثَّالِثَةِ فِي وَاحِدٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا مِنْ وَلَادَتِهِ.

(١) أخرجه: أحمد (٨-٧/٥، ١٧)، وأبو داود (٢٨٣٨)، والترمذي (١٥٢٢)، والنسائي (١٦٦/٧)، وابن ماجه (٣١٦٥) من حديث سمرة بن جندب ﷺ.

وَتَنْزَعُ جُدُولًا وَلَا يُكْسَرُ عَظْمُهَا، وَحُكْمُهَا كَالْأَضْحِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِيهَا شِرْكٌ فِي دَمٍ.

الشرح:

(وَتَنْزَعُ جُدُولًا)، أي أعضاء، (وَلَا يُكْسَرُ عَظْمُهَا) نَمَؤُ لَا يَسْلَمَةُ المولود. ولكن هذا لا دليل عليه.

(وَحُكْمُهَا كَالْأَضْحِيَّةِ) وحكم العقيقة فيما يفعل بها كالأضحية في أنه يأكل ثلثا، ويهدي ثلثا، ويتصدق بثلث، وأيضا ينتفع بجلدها، ولا يجوز له بيعه، والله لا يعطي الجزاء أجرته من لحمها.

(إِلَّا أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِيهَا شِرْكٌ فِي دَمٍ)، يعني: لا يجرى فيها سبع بدنة أو سبع بقرة كما في الأضحية؛ لأن هذا شيء لم يرد عن النبي ﷺ، فإذا أراد أن يذبح بدنة فإنه يذبحها ويجعلها كلها عقيقة، وإذا أراد أن يذبح بقرة فإنه يذبحها ويجعلها كلها عقيقة، ولكن ذبح الشاة أفضل من ذبح البدنة، وأفضل من ذبح البقرة؛ لأنها هي التي أمر بها النبي ﷺ.

وَلَا تُسَنُّ الْفَرَعَةُ وَلَا الْعَتِيرَةُ.

الشرح:

(لَا تُسَنُّ) الذبيحة (الفرعة)، والفرعة هي: أول ما تشبه الناقة من أولادها. كانوا في الجاهلية يذبحون أول نتاج الناقة اعتقاداً منهم، وقيل: إنهم يذبحونه للاحتنام تبركاً بها، فنهانا النبي ﷺ عن ذلك^(١).

(وَلَا) تُسَرَّ (العتيرة) وهي: الذبيحة في رجب؛ لأن رجباً لا يُسَرَّ تخصيصه بالذبيحة وإنما هذا كان في الجاهلية، كانوا يذبحون في أول أسبوع من رجب فنهى النبي ﷺ عن العتيرة^(٢).

وكذلك لا يخصص شهر رجب بشيء من العبادات دون غيره؛ لأن هذا لم يرد عن النبي ﷺ وإنما هو شهر كسائر الشهور، فلا يخصص بصيام من بين الشهور، ولا يخصص بقيام من بين سائر الشهور، ولا يخصص بذيبة من بين سائر الشهور، بل لا يخصص بعمرة أيضاً كما يقال: «العمرة الرجبية»؛ فإن هذا لا دليل عليه.

والنبي ﷺ كلُّ العمر التي أداها كلها في ذي القعدة، إلا عمرة الجعرانة، فإنها كانت في شوال لما قدم ﷺ من حنين داخل إلى مكة^(٣) فكلُّ عمر النبي ﷺ كانت في أشهر الحج، ولم يكن منها شيء في شهر

(١) أخرجه: البخاري (١١٠/٧)، ومسلم (٨٢/٦ - ٨٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) راجع البخاري (٣/٣)، ومسلم (٦٠/٤)، وفيهما أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر، كلها في ذي القعدة إلا التي مع حجته.

رَجَبٍ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخَصَّصُ شَهْرُ رَجَبٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ كَمَا يَفْعَلُهُ الْخَرَّافِيُّونَ الْآنَ.

وَلَا يُخْتَلَفُ بِالْإِسْرَاءِ وَالْمَعْرَاجِ، كَمَا يَفْعَلُهُ الْخَرَّافِيُّونَ الْآنَ؛ فَإِنَّ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَّعِنْ أَنْ الْإِسْرَاءَ وَالْمَعْرَاجَ وَقَعَا فِي رَجَبٍ، وَلَمْ يَبَيِّنْ لَنَا اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ مَتَى وَقَعَ الْإِسْرَاءُ وَالْمَعْرَاجُ، فَلَوْ كَانَ لَنَا حَاجَةٌ فِي تَعْيِينِ الْيَوْمِ أَوْ اللَّيْلَةِ الَّتِي حَصَلَ فِيهَا الْإِسْرَاءُ وَالْمَعْرَاجُ لَبَيَّنَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَتَخَصُّصُ هَذِهِ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُقَالُ أَنَّهَا لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ وَالْمَعْرَاجِ مِنْ رَجَبٍ بِاحْتِفَالٍ؛ بِدَعَا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١)، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَأَنَا كُمْ وَمُخَذَّنَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُخَذَّنَةٍ بِدَعَا، وَكُلٌّ بِدَعَا ضَلَالَةٍ»^(٢).

(١) أخرجه: البخاري (٢٤١/٣)، ومسلم (١٣٢/٥) من حديث عائشة ؓ.
(٢) أخرجه: أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢) من حديث العرياض بن سارية ؓ.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كِتَابُ الْجِهَادِ

❖ بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ وَأَحْكَامِهَا.

كِتَابُ الْجِهَادِ

الشرح:

(كِتَابُ الْجِهَادِ) لَمَّا فَرَعَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ ذِكْرِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ الصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَالصِّيَامُ، وَالْحَجُّ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْعِبَادَاتِ، اتَّبَعَ ذَلِكَ بِكِتَابِ الْجِهَادِ وَهُوَ خَاتَمُ الْعِبَادَاتِ. وَذَلِكَ لِأَكْثَرِ الْجِهَادِ، وَيَقْضِي الْعُلَمَاءُ يَعُدُّهُ رُكْنًا سَادِسًا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذُرْوَةُ سَنَابِلِهِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ»^(١).

فَالْجِهَادُ هُوَ أَفْضَلُ أَنْوَاعِ التَّطَوُّعِ، وَالْجِهَادُ «فِعَالٌ» مِنَ الْجَهْدِ أَوْ الْجَهْدِ، وَهُوَ: بَذْلُ الْوُسْعِ فِي الْعِبَادَةِ^(٢)، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا بَذْلُ الْوُسْعِ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ.

وَالْجِهَادُ يَكُونُ جِهَادًا لِلنَّفْسِ بِالزَّامِيَةِ بِطَاعَةِ اللَّهِ ﷻ، وَمُنْعِيهَا عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ، هَذَا يُسَمَّى جِهَادَ النَّفْسِ، وَهَذَا مُسْتَمِرٌّ دَائِمًا وَأَبَدًا مَعَ الْعَبْدِ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: جِهَادُ الشَّيْطَانِ، وَذَلِكَ بِمَعْصِيَتِهِ وَمُخَالَفَةِ أَمْرِهِ، وَارْتِكَابِ

(١) أخرجه: أحمد (٢٣١/٥)، ٢٣٧ - ٢٣٨، والترمذي (٢٦١٦) من حديث معاذ ﷺ.

(٢) انظر: «الدر النقي» (٣/٧٦٥ - ٧٦٦).

نَهْيِهِ؛ لِأَنَّهُ عَدُوٌّ لِلْإِنْسَانِ، يَرِيدُ أَنْ يَهْلِكَهُ، فَيُجَاهِدُهُ الْإِنْسَانُ بِمَعْصِيَتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ كُلَّهُ مُخَالَفَةُ الشَّيْطَانِ بَعْدَ مُخَالَفَةِ النَّفْسِ وَالْهَوَىٰ.

والنوع الثالث: جهاد المنافقين والفاسقين، وذلك بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والرّد على مَقَالَاتِ المنحرفين وأهل الزيغ والضلال، الَّذِينَ يُشْعِرُونَ الْمُقَالَاتِ لِنُشُوبِهِ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ وَتَنْقِصِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، فَيَجِبُ الرّدُّ عَلَيْهِمْ بِاللِّسَانِ وَبِالْقَلَمِ.

والنوع الرابع: جهاد الكفار، وذلك بالسلاح، بَعْدَ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ، وَتَبْلِيغِهِمُ الدَّعْوَةَ فَإِنْ ائْتَمَرُوا، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعُوا بَعْدَ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِمْ فَإِنَّهُمْ يُقَاتَلُونَ لِأَجْلِ إِزَالَةِ فَتْنَتِهِمْ وَشُرْهِمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَلِأَجْلِ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ لِلَّهِ وَخُدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ مِنْ أَجْلِهِ، وَأَرْسَلَ بِهِ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ بِهِ الْكِتَابَ.

قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِذَا انتَهَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يَمَّا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ أُولَٰئِكَ أُولُوا لِكُفْرَتِهِمْ حَتَّىٰ يُمِطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] وذلك؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ لِعِبَادَتِهِ وَخُدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ﴾ ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْكَلِيمِ﴾ [الدَّارِي: ٥٦-٥٨].

الْعِبَادَةُ لَا تَجُوزُ إِلَّا لِلَّهِ وَخُدَهُ، فَمَنْ عَبَدَ غَيْرَهُ فَقَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ ﷻ، وَأَتَّخَذَ إِلَهًا غَيْرَهُ، فَهَذَا يُقَاتَلُ حَتَّى يَخْضَعَ لِعِبَادَةِ اللَّهِ ﷻ أَوْ يَقْتُلَ وَيُرَأَىٰ مِنَ الْوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْبَقَاءَ وَهُوَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ ﷻ، وَيُنْشِرُ الشَّرْكَ فِي الْأَرْضِ، هَذِهِ هِيَ الْحِكْمَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَةِ الْجِهَادِ.

وليس الحكمة من مشروعية الجهاد الاستيلاء على البلاد أو الممالك أو أخذ أموالهم؛ وَإِنَّمَا الْجِهَادُ شُرْعٌ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ ﷻ، وَأَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ لَهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ عِبَادَةُ اللَّهِ، وَاللَّهُ خَلَقَهُمْ وَرَزَقَهُمْ لِيَعْبُدُوهُ ﷻ، فَمَنْ لَمْ يَمْتَنِعْ بَعْدَ أَنْ تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ فَإِنَّهُ يُقَاتَلُ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣] قَالَ ﷻ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ؛ فَوَضَعَهُمُ بِالْشَّرْكِ، هَذَا عِلَّةٌ لِلأَمْرِ بِقَتْلِهِمْ، أَيْ أَنَّ ذَلِكَ لِأَجْلِ شُرْكِهِمْ وَعِبَادَتِهِمْ لغيرِ اللَّهِ ﷻ، وَهَذَا هُوَ جِهَادُ الطَّلَبِ الَّذِي هُوَ قِتَالُ الْكُفَرِ ابْتِدَاءً.

أَمَّا قِتَالُ الدَّفْعِ فَهَذَا إِذَا كَانَ يَكُونُ عِنْدَ ضَعْفِ الْمُسْلِمِينَ وَعَدَمِ قُدْرَتِهِمْ عَلَى قِتَالِ الطَّلَبِ؛ فَإِنَّهُمْ يُقَاتِلُونَ دِفَاعًا، أَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِمْ قُوَّةٌ وَفِيهِمْ قُدْرَةٌ فَإِنَّهُمْ يُقَاتِلُونَ الْكُفْرَ قِتَالِ طَلَبٍ لِأَجْلِ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ ﷻ، وَإِظْهَارِ التَّوْحِيدِ فِي الْأَرْضِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف: ٩].

أَمَّا مَنْ يَقُولُ مِنَ الْكُتَّابِ الْمُخْذُولِينَ أَوْ الْجُهَالِ: إِنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ فِيهِ قِتَالٌ، وَلَيْسَ هُوَ دِينُ قِتَالٍ، وَإِنَّمَا هُوَ دِينُ مُسَالَمَةٍ مُطْلَقًا، يُسَالِمُ النَّاسَ،

وَيَتَرَكُهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ؛ فَبِهَذَا اقْتِرَاءُ عَلَى الْإِسْلَامِ، الْإِسْلَامُ هُوَ الْحَقُّ وَمَا سِوَاهُ فَهُوَ الْبَاطِلُ، فَيَجِبُ إِزَالَةُ الْبَاطِلِ وَإِقْرَارُ الْحَقِّ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ، ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ.

نَعَمْ، الْإِسْلَامُ لَيْسَ دِينُ اعْتِدَاءٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَلَا دِينُ بَغْيٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَالْجِهَادُ لَيْسَ اعْتِدَاءً، وَلَيْسَ بَغْيًا، وَإِنَّمَا هُوَ لِمَصْلَحَةِ الْبَشَرِ، لِأَجْلِ إِزَالَةِ الشَّرِّكَ وَإِذْخَالِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ، الَّذِي هُوَ عَيْنُ مَصْلَحَتِهِمْ، وَمِنْ أَجْلِ إِخْرَاجِهِمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَمِنْ عِبَادَةِ الشَّيْطَانِ، وَعِبَادَةِ الْجَبَابِرَةِ، وَالطَّوَاعِثِ، إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ الَّذِي خَلَقَهُمْ ﷻ، هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَهُوَ مَقْصُودٌ أَعْلَى، وَمَقْصُودٌ أَسْفَى.

والجihad كما يقول العلامة ابن القيم في «زاد المعاد» شرع على مَراجِلَ، أَوْ مَرَّ بِمَراجِلَ:

المرحلة الأولى: كان منهيًا عنه وذلك لَمَّا كَانَ الْمُسْلِمُونَ فِي مَكَّةَ، وَكَانُوا عَاجِزِينَ عَنْ قِتَالِ الْعَدُوِّ، فَإِنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَالْعِبَادَةِ، وَأَمْرُوا بِأَنْ يَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَاهَدُوا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَانْعَكَسَ الْأَمْرُ عَلَيْهِمْ، وَصَارَ عَلَيْهِمْ ضَرَرٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْقِتَالَ، وَهُمْ فِي وَسْطِ أُمَّةٍ كَافِرَةٍ لَهَا الْغَلْبَةُ وَلَهَا الْقُوَّةُ، فَالْمُسْلِمُونَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكْفُونَ

(١) انظر: «زاد المعاد» (٣/٧١).

أَيْدِيَهُمْ، وَيَعْبُدُونَ اللَّهَ ﷻ وَيَدْعُونَ إِلَى اللَّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، فَكَانُوا فِي الْأَوَّلِ مُنْهَبِينَ عَنِ الْجِهَادِ لَمَّا كَانُوا فِي مَكَّةَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ دَوْلَةٌ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ سُلْطَةٌ وَقُوَّةٌ. كَانُوا مُنْهَبِينَ: «أَلَوْ تَرَى إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» [النساء: ٧٧] هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، هَذِهِ الْمَرْحَلَةُ الْأُولَى.

المرحلة الثانية: لما هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، أُذِنَ لَهُ فِي الْقِتَالِ إِذْ تَنَا لَا أَمْرًا، قَالَ تَعَالَى: «أُوذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ النَّاسَ يَلْبِسُهُمْ طُغْيَانًا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَعْمَةٍ لَقَدِيرٌ» ﷻ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا زُرْنَا اللَّهُ ﷻ [الحج: ٣٩-٤٠] فَأُذِنَ بِهِ بَعْدَ مَا كَانَ مَمْنُوعًا.

المرحلة الثالثة: أمر به في قتال مَنْ قَاتَلَ فَقَطُّ «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَتِّلُونَكُمُ وَلَا تَسْتَدُوا» ﷻ لَا يُجِبُ الْمُشْرِكِينَ [البقرة: ١٩٠] فَنِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ دِفَاعًا «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَتِّلُونَكُمُ» وَهَذَا مِنْ تَابِ الدِّفَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِالْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ عَلَى قِتَالِ الطَّلَبِ وَالْبِدَاعَةِ بِالْقِتَالِ، فَيَكْفُونَ أَيْدِيَهُمْ، إِلَّا أَنْ يُغْنِيَهُمْ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ فَيَقَاتِلُونَهُ.

الحالة الرابعة: بَعْدَ مَا قَوِيَ الْمُسْلِمُونَ وَوَجَدُوا دَارًا يَأْوُونَ إِلَيْهَا، وَهِيَ دَارُ الْهَجْرَةِ، وَصَارَ لَهُمْ دَوْلَةٌ بِقِيَادَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. حِينَئِذٍ أَمُرُوا بِالْقِتَالِ مُطْلَقًا «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ» [البقرة: ٢١٦]، «فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ

حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ يُكْرِمُوا وَأَخْصِرُوا وَأَقْدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ [النوبة: ٥] فَأَمَرُوا بِالْقِتَالِ وِبِدَاءِ الْكُفَّارِ بِالْقِتَالِ ، وَهُوَ قِتَالُ الطَّلَبِ وَالْغَزْوِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اغزوا في سبيل الله ، فاقبلوا من كفر بالله»^(١) ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالْغَزْوِ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنَ الْفِتَنِ»^(٢) .

فَالْإِسْلَامُ انْتَشَرَ بِالسَّيْفِ فِي حَقِّ مَنْ عَانَدَ وَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ الْإِسْلَامَ ، هَذَا لَهُ السَّيْفُ ؛ لِأَنَّهُ أَصْبَحَ عَبْدًا لِعَبْدِ اللَّهِ ، عَبْدًا لِلشَّيْطَانِ ، وَلِأَنَّ شَرَّهُ وَكَفْرَهُ يَنْتَشِرُ ، وَرُبَّمَا يَصُدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، وَيَمْنَعُ النَّاسَ مِنَ الدَّخُولِ فِي دِينِ اللَّهِ ؛ خُصُوصًا إِذَا كَانَ لَهُ سُلْطَةٌ «فَقَاتِلُوا أَمَّةً الْكَافِرَ إِنَّهُمْ لَا يَأْمَنُ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْهَوُكُمْ» [النوبة: ١٢] فَالْإِسْلَامُ دِينُ سَيْفٍ لِمَنْ عَانَدَ وَجَحَدَ بَعْدَ بُلُوغِ الْحُجَّةِ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ الْكُفْرَ كَفَرُوا يُفْقِنُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» [الأنفال: ٣٦] الْكَافِرُ مَا يَرْضَى بِأَنَّهُ يَكْفُرُ فَقَطْ ، بَلْ يَزِيدُ أَنْ يَكْفُرَ أَهْلُ الْأَرْضِ كُلُّهُمْ ، وَيُحَاوِلُ وَيَنْفِقُ مَالَهُ وَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ذَلِكَ وَمَا الْإِزْسَالِيَّاتُ - الْآنَ - النَّصْرَانِيَّةُ وَالتَّبَشِيرِيَّةُ كَمَا يَقُولُونَ ، وَبِشْ الْإِلْحَادِ مِنَ الْمَلْحِدِينَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا نَتِيجَةُ لترك الجهاد ، هَؤُلَاءِ يَتْرَكُونَ !

(١) أخرجه : مسلم (١٣٩/٥ - ١٤٠) من حديث بريدة .

(٢) أخرجه : مسلم (٤٩/٦) من حديث أبي هريرة .

وَيُقَالُ الْإِسْلَامُ لَيْسَ دِينُ قُوَّةٍ وَلَا دِينُ سَيْفٍ ! يَعْنِي : الْإِسْلَامُ دِينُ ذَلَّةٍ ، وَدِينُ خُضُوعٍ ، لَيْسَ الْإِسْلَامُ دِينًا بَاطِلًا حَتَّى يَتَكَبَّرَ عَلَيْهِ ، الْإِسْلَامُ دِينُ حَقٍّ ، بَلْ هُوَ الدِّينُ الْوَحِيدُ فِي الْأَرْضِ ، لَيْسَ هُنَاكَ دِينٌ غَيْرُ الْإِسْلَامِ «إِنَّ الْيَزِيدَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ» [آل عمران: ١٩] قَالَ تَعَالَى : «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ» [آل عمران: ٨٥] وَالشَّاعِرُ يَقُولُ :

دَعَا الْمُصْطَفَى دَعْرَابِمَكَّةَ لَمْ يُجِبْ وَقَدْ لَانَ مِنْهُ جَانِبٌ وَخَطَابُ
فَلَمَّا دَعَا وَالسَّيْفُ سَلَطَ بِكَفِّهِ لَهُ اسْلَمُوا وَاسْتَسْلَمُوا وَأَتَابُوا
وَقَالَ آخَرُ :

وَمَا هُوَ إِلَّا لِزُحْيٍ أَوْ حُدٍّ مُؤَفِّفٍ يُقِيمُ ضِيَاءَهُ أَخْذَعِي كُلَّ مَائِلٍ
فَهَذَا ضِيَاءُ الْقُلُوبِ مِنَ الْغَمَنِ وَهَذَا ضِيَاءُ الْعِيِّ مِنْ كُلِّ جَاهِلٍ

وَأَبْلَغُ مِنْ هَذَا وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَصْرِفُهُ وَمَنْ يَكْذِبُ» [الحديد: ٢٥] فَالْكِتَابُ وَالْمِيزَانُ لِمَنْ يَرِيدُ الْحَقَّ وَيَقْبَلُ الْهُدَى ، وَالْحَدِيدُ لِمَنْ عَانَدَ وَكَابَرَ .

فَالْإِسْلَامُ دِينُ قُوَّةٍ ، وَدِينُ عِزَّةٍ ، وَدِينُ جِهَادٍ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَهُوَ جِهَادٌ بِالْحَقِّ وَلِلْحَقِّ ، مَا هُوَ جِهَادٌ لِلْبَغْيِ وَالتَّسْلُطِ وَإِذْلَالِ النَّاسِ ، بَلْ هُوَ جِهَادٌ لِلْعِزِّ لِإِعْزَازِ النَّاسِ وَرَفْعَتِهِمْ وَإِخْرَاجِهِمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ .

وَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ.

الشرح:

(وَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ) الجهاد الأصل فيه أنه فرض كفاية^(١)، يعني: واجب كفاية، وفرض الكفاية هو: ما إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقي، وبقي في حقهم سنة؛ لأن المقصود وجود هذا الحكم دون نظر إلى من يقوم به. فإذا وجد فإنه حصل المقصود، هذا معنى فرض الكفاية، فإذا وجد من يقوم بالجهاد في سبيل الله على الوجه المطلوب سقط الإثم عن الأمة، واكتفي بهؤلاء الذين قاموا به، ويبقى في حق الباقي سنة مؤكدة وسنة من أفضل الأعمال.

(١) انظر: «المعني» (٦/١٣).

وَيَجِبُ إِذَا حَضَرَهُ أَوْ حَضَرَ بَلَدَهُ عَدُوٌّ أَوْ اسْتَنْفَرَهُ الْإِمَامُ.

الشرح:

(وَيَجِبُ) أي الجهاد على الأعيان في ثلاث صور:

الصورة الأولى: (إِذَا حَضَرَهُ) أي حضر الجهاد وهو يستطيع القتال، فإنه يجب عليه أن يقاتل، ولا يجوز له أن يفر، أو أن يقعد ويترك القتال؛ لقوله ﷺ: «يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَيْسَتْ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحْمًا فَلَا تُولُوهُمْ الْاَدْبَارَ» وَمَنْ يُولُوهُمْ يَمْيِزْهُمْ إِلَّا مَتَحَرِّكًا لِقِتَالٍ أَوْ مَتَحَرِّكًا لِكَيْ يَفْتُو فَقَدْ بَكَاهُ يَضْطَرُّ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَنَهُ جَهَنَّمَ وَيَسْكُ الْمَصِيرُ» [الأنفال: ١٥-١٦] وَهَذَا مَا يُسَمَّى بِالْفِرَارِ مِنَ الزَّحْفِ، قَدْ عَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الشَّيْءِ الْكَبِيرِ الْمَوْيِقَاتِ^(١)، فَمَنْ حَضَرَ الْجِهَادَ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ الْقِتَالَ فَلَا يَسْعُهُ إِلَّا أَنْ يِقَاتِلَ، فَإِنْ فَرَّ فَإِنَّهُ يَكُونُ فَارًّا مِنَ الزَّحْفِ وَمَرْتَكِبًا لِكَبِيرَةٍ مِنَ الْمَوْيِقَاتِ.

الصورة الثانية: (إِذَا حَضَرَ بَلَدَهُ عَدُوٌّ) فإنه يجب على كل من يستطيع القتال أن يقاتل؛ لأجل الدفاع عن حُرُمَاتِ الْمُسْلِمِينَ، وَبِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَدِينِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ يَسْتَطِيعُ حَمْلَ السَّلَاحِ أَنْ يِقَاتِلَ فِي هَذَا الْبَلَدِ الْمَحَاصِرِ مِنَ الْعَدُوِّ.

الصورة الثالثة: (إِذَا اسْتَنْفَرَهُ الْإِمَامُ)، بَأَن أَمَرَهُ بِالخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُجِيبَ إِذَا كَانَ يَسْتَطِيعُ الْقِتَالَ؛ لقوله ﷺ: «وَإِذَا

(١) أخرجه: البخاري (١٢/٤)، (٢١٧/٨ - ٢١٨)، ومسلم (٦٤/١) من حديث أبي هريرة ؓ.

.....

استنفرتم فأنفروا^(١) قال ﷺ : «يَأْتِيهَا الذِّبْتُ مَأْمُومًا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيشتُمْ الْحِكْمَةَ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَنَعَ الْحِكْمَةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ۖ إِلَّا تَتَفَرَّوْا بِمُرُوبِكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَتَسْتَبْدِلُونَ قَوْمًا عَرَبَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا» [البقرة: ٣٨-٣٩]. فإذا استنفره الإمام وهو يستطيع القتال وجب عليه أن ينفذ وأن يقاتل في سبيل الله. هذه الصور الثلاث يجب فيها القتال على الأغنياء، أي: على كل من يستطيع القتال.

(١) أخرجه: البخاري (١٨/٣)، (١٧/٤ - ١٨، ٢٨، ٩٢، ١٢٧)، ومسلم (١٠٩/٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

وَتَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً.

الشرح:

(وَتَمَامُ الرِّبَاطِ) الرِّبَاطُ: هُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يُخَشَى أَنْ يَهْجُمَ الْعَدُوُّ مِنْهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ^(١)، فَيَكُونُ فِيهِ جَرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يُقِيمُونَ فِيهِ لِمَرَاقَبَةِ الْعَدُوِّ، وَمَنَعَ الْعَدُوَّ مِنَ التَّسَرُّبِ أَوْ الدُّخُولِ إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، فَالَّذِينَ يُقِيمُونَ فِي هَذَا الْمَكَانِ وَهَذَا الثَّغْرِ الْخَطِيرِ هَؤُلَاءِ لَهُمْ فَضْلٌ عَظِيمٌ، وَعَمَلُهُمْ هَذَا يُسَمَّى الرِّبَاطَ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رِبَاطٌ يَوْمٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(٢). وَتَمَامُهُ يَعْنِي أَقْلَهُ وَلَوْ فِتْرَةً يَسِيرَةً وَلَوْ سَاعَةً.

(أَرْبَعُونَ لَيْلَةً) وَأَمَّا أَكْثَرُهُ فَهُوَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، هَذَا أَكْثَرُ الرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الْوُجُودُ أَوْ الْإِقَامَةُ فِي الثَّغْرِ الَّذِي يَخَافُ مِنْهُ عَلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ.

(١) انظر: «الدر النقي» (٧٦٧/٣).

(٢) أخرجه: البخاري (٤٣/٤)، وأحمد (٣٣٩/٥)، والترمذي (١٦٦٤) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

وَإِذَا كَانَ أَبَوَاهُ مُسْلِمَيْنِ لَمْ يُجَاهِدْ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمَا .

الشرح:

(وَإِذَا كَانَ أَبَوَاهُ مُسْلِمَيْنِ لَمْ يُجَاهِدْ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمَا) إِذَا كَانَ لَهُ أَبَوَانِ يَمْتَنِعَانِ مِنَ الْجِهَادِ، فَإِذَا مَتَّعَهُ وَالِدُهُ مِنَ الْجِهَادِ تَطَوُّعًا؛ فَإِذَا كَانَ هَذَا الْجِهَادُ تَطَوُّعًا، يَغْنَى: يَجِبُ عَلَى الْكُفَايَةِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْأَعْيَانِ، فَإِنَّهُ لَا يُخْرَجُ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا؛ لِأَنَّ طَاعَتَهُمْ وَاجِبَةٌ، وَجِهَادُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ تَطَوُّعٌ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْوَاجِبِ مِنْ أَجْلِ تَحْصِيلِ التَّطَوُّعِ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ فِي الَّذِي لَهُ وَالِدَانِ قَالَ: «فَبَيْنَهُمَا فَجَاهِدٌ»^(١) لَأَنَّهُ خِائِفٌ رُجُلٌ يُرِيدُ الْغَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَحْيِ وَالِدَيْكَ» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَبَيْنَهُمَا فَجَاهِدٌ»^(٢) وَلِأَنَّ حَقَّ الْوَالِدَيْنِ بَعْدَ حَقِّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَلَا يُقَدَّمُ جِهَادُ التَّطَوُّعِ عَلَى حَقِّ الْوَالِدَيْنِ، هَذَا إِذَا كَانَ الْجِهَادُ فَرَضَ كُفَايَةٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْجِهَادُ فَرَضَ غَنٍّ كَمَا فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ الَّتِي مَرَّتْ؛ فَإِنَّهُ لَا يُطِيعُ وَالِدَيْهِ فِي الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الْجِهَادِ؛ لِأَنَّ هَذَا جِهَادٌ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، كَمَا لَا يَمْتَنِعُهُ أَبَوَاهُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَا يَمْتَنِعَانِهِ مِنَ الزَّكَاةِ، وَلَا يَمْتَنِعَانِهِ مِنَ صِيَامِ رَمَضَانَ، وَلَا يَمْتَنِعَانِهِ مِنَ الْحَجِّ فَرِيضَةِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُمَا لَا يَمْتَنِعَانِهِ مِنَ جِهَادِ فَرَضِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَمَثُلُ سَائِرِ فُرُوضِ الْعَيْنِ، لَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا أَحَدٌ، بَلْ يَجِبُ أَذَاؤُهَا.

(١) أخرجه: البخاري (٧١/٤)، ومسلم (٣/٨) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

وَيَتَفَقَّدُ الْإِمَامَ حَيْثُ عِنْدَ الْمَسِيرِ، وَيَمْتَنِعُ الْمُخَذَّلُ وَالْمَرْجِفُ .

الشرح:

قَالَ ﷺ: (وَيَتَفَقَّدُ الْإِمَامَ حَيْثُ عِنْدَ الْمَسِيرِ)، أَي: إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ وَوَلِيُّ أَمْرِهِمْ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْجِهَادِ وَالتَّهَيُّةَ لِلْجِهَادِ وَتَنْظِيمَ الْغَزَا مِنْ صَلَاحِيَّاتِ الْإِمَامِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْمُرَ بِالْجِهَادِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ صَلَاحِيَّاتِهِ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُجَاهِدَ إِلَّا بِإِذْنِ إِمَامِهِ، وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ حِينَ الْأَمْرِ بِالْغَزَا وَتَكْوِينِ الْجَيْشِ أَنْ يَتَفَقَّدَهُ عِنْدَ الْمَسِيرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَقَدَّمُ الْجُيُوشَ لِلْغَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيَقُولُ لَهُمْ: «اغْزُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» وَيَقُولُ ﷺ: «بِسْمِ اللَّهِ، اغْزُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَلَا تَمْتَلُوا وَلَا تَغْدِرُوا»^(١).

وَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يوصي فُؤَادَهُ، وَمَنْ مَعَهُ وَيَأْمُرُهُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ ﷻ، وَيُخَطِّ لِهِمُ الْخَطَطَ الْقِتَالِيَّةَ وَيَأْمُرُ الْقَائِدَ بِأَوَامِرٍ نَحْوَ هَذَا الْجَيْشِ.

وعليه أَنْ يُؤَمَّرَ فِيهِمْ أَمِيرًا، يَخْتَارُهُ مِنْ أَحْسَنِهِمْ سِيَاسَةً حَرْبِيَّةً وَأَحْسَنِهِمْ تَدْبِيرًا وَنَظَرًا فِي الْحَرْبِ فَيُؤَمِّرُهُ عَلَيْهِمْ.

(وَيَمْتَنِعُ الْمُخَذَّلُ وَالْمَرْجِفُ) وَعِنْدَمَا يَسِيرُ الْجَنْدُ بِقِيَادَةِ أَمِيرِهِمْ فَالْإِمَامُ

(١) أخرجه: مسلم (١٣٩/٥)، وأبو داود (٢٦١٢)، والترمذي (١٤٠٨)، وابن ماجه (٢٨٥٨) من حديث بريدة بن الحصب رضي الله عنه.

.....

بَعْدَ مَا يُعَيِّنُ الْأَمِيرُ، يَنْظُرُ أَيْضًا فِي أَفْرَادِ الْجُنْدِ فَيَمْنَعُ مَنْ لَا يَصْلُحُ، وَيَقْرَأُ مَنْ يَصْلُحُ لِلْجِهَادِ، فَيَمْنَعُ الْمَخْذَلُ الَّذِي يُخْذَلُ النَّاسَ عَنِ الْجِهَادِ وَيَقْتُلُ فِي عَضْدِهِمْ، وَيَرْعِبُهُمْ فَهَذَا يَمْنَعُهُ الْإِمَامُ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَ الْجَيْشِ، وَكَذَلِكَ الْمُرْجِفُ الَّذِي يَخُوفُ النَّاسَ خَالَ الْعَدُوِّ فَيَقُولُ لَهُمْ: لَا طَاقَةَ لَكُمْ بَعْدُوكُمْ، عَدُوُّكُمْ عَنْده قُوَّةٌ، وَعَنْده خَبْرَةٌ، وَعَنْده أَسْلِحَةٌ، وَعَنْده كَذَا وَكَذَا، وَيُرَوِّجُ الشَّائِعَاتِ بَيْنَ الْجُنْدِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَخُوفَهُمْ وَيُشِيطَ عَزَائِمَهُمْ، هَذَا هُوَ الْمُرْجِفُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمُنَافِقِينَ: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكَ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا لَا يُفْعَلُ بِهِمْ شَيْءٌ وَلَوْلَا الَّذِي نَفَعَكُمْ إِلَى هَذِهِ لَمَا كُنْتُمْ مُبْتَلَيْنَ﴾ [النوبة: ٤٧]، فَالْمَخْذَلُ وَالْمُرْجِفُ لَا يَخْرُجَانِ فِي جُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمَا يُخْذِلَانِ فِي الْجُيُوشِ ضَعْفًا وَهَزِيمَةً نَفْسِيَّةً وَحَرْبًا نَفْسِيَّةً قَبْلَ أَنْ يَلْقَوْا عَدُوَّهُمْ، فَيَجِبُ مَنَعُ الْمَخْذَلِ وَالْمُرْجِفِ مِنْ صُفُوفِ الْمُجَاهِدِينَ.

وَلَهُ أَنْ يُقْتَلَ فِي بِدَائِيَةِ الرَّبْعِ بَعْدَ الْخُمْسِ، وَفِي الرَّجْعَةِ الثَّلَاثِ بَعْدَهُ.

الشرح:

(وَلَهُ) لِلْإِمَامِ (أَنْ يُقْتَلَ)، وَالنَّفْلُ: أَنْ يُعْطِيَ الْمُقَاتِلَ زِيَادَةً عَلَى سَهْمِهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ^(١) إِذَا كَانَ لَهُ مَوْقِفٌ قَوِيٌّ فِي الْجِهَادِ، بِحَسَنِ تَدْيِيرِهِ أَوْ شَجَاعَتِهِ وَثَبَاتِهِ، فَالَّذِي لَهُ مِيزَةٌ فِي الْقِتَالِ وَلَهُ مَوْقِفٌ قَوِيٌّ فِي الْقِتَالِ مِنَ الْجُنْدِ فَإِنَّ الْإِمَامَ يُقْتَلُهُ، أَيْ: يَزِيدُهُ عَلَى نَصِيبِهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِأَنْ يُعْطِيَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ زِيَادَةً عَلَى سَهْمِهِ تَشْجِيعًا لَهُ، هَذَا هُوَ التَّنْفِيلُ، وَهَذَا مِنْ صُلَاحِيَّاتِ الْإِمَامِ.

(فِي بِدَائِيَةِ الرَّبْعِ بَعْدَ الْخُمْسِ) فَعِنْدَ خُرُوجِ الْجَيْشِ يُقْتَلُ الرَّبْعُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بَعْدَ الْخُمْسِ؛ لِأَنَّ الْغَنِيمَةَ عِنْدَ الْقَسْمِ يَجِبُ أَنْ يَنْزِعَ خُمُسُهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَبِالْبَاقِي وَابْنِ السَّبِيلِ ﴿وَأَطْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِإِخْوَتِكِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَآلِ بْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، يَنْزِعُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ؛ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ يَنْفَلُ مِنْهَا مَنْ لَهَا مَوْقِفٌ قَوِيٌّ فِي الْقِتَالِ، بِأَنْ يُعْطِيَهُمْ زِيَادَةً عَلَى أَسْهُمِهِمْ، ثُمَّ بَعْدَ الْخُمْسِ وَبَعْدَ التَّنْفِيلِ يُقَسَّمُ الْبَاقِي عَلَى الْجُنْدِ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِقَرَبِيهِ، الرَّاجِلُ يُعْطَى سَهْمًا مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ، وَيُعْطَى الْفَارِسُ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ، سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِقَرَبِيهِ.

(١) انظر: «لسان العرب» (١١/٦٧١).

(وفي الرجعة الثلث بعده) وينفل في الرجعة حينما يرجعون من الغزو، ينفل أهل القوة والشجاعة من الجند فيعطيهـم الثلث من الغنيمـة؛ لأن حالة رجعة الجيش أشد خوفا من البداية وتوجه الجيش للغزو بعد نزع الخمس.

وَيَلْزَمُ الْجَيْشَ طَاعَتَهُ وَالصَّبْرَ مَعَهُ.

الشرح:

(وَيَلْزَمُ الْجَيْشَ طَاعَتَهُ) أي طاعة الإمام وطاعة الأمير الذي أمره الإمام عليهم؛ لأنه نائب عن الإمام فيلزمهم طاعته، والنبي ﷺ يقول: «مَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي»^(١)، والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

(وَالصَّبْرُ مَعَهُ) ويلزم الصبر مع أمير الغزو على المشاق التي تعترض الغزو في الجهاد؛ لأنهم لابد أن يحصل لهم مشاق؛ من مشقة السفر، ومشقة الجوع، ومشقة العطش، ومشقة التعب، ومشقة القتال، فيلزم الجيش الصبر على هذه المشاق؛ لأن هذا هو معنى الجهاد بما يتضمن ذلك من المصاعب والمشاق والمخاطر التي يتعرض لها المجاهدون، فيجب عليهم الصبر؛ لأن من لا صبر له لا يستطيع الجهاد.

(١) أخرجه: البخاري (٦٠/٤)، ومسلم (١٣/٦) من حديث أبي هريرة ؓ.

وَلَا يَجُوزُ الْغَزْوُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ.

الشرح:

(وَلَا يَجُوزُ الْغَزْوُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) هَذَا كَمَا سَبَقَ، أَنَّ الْغَزْوَ مِنْ صِلَاحِيَّاتِ الْإِمَامِ فَهُوَ الَّذِي يَأْمُرُ بِهِ.

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْدَأَ الْمُسْلِمُونَ غَزْوًا لِلْكَفَّارِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِلَاحِيَّاتِهِ، وَالْغَزْوُ بَعْدُ إِذْنِهِ خُرُوجٌ عَلَيْهِ وَافْتِتَاتٌ عَلَيْهِ.

(إِلَّا أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ) يَعْنِي: أَنَّهُمْ فَجَاءَهُ، وَلَا يَتَسَيَّعُ الْوَقْتُ لِمَرَاجَعَةِ الْإِمَامِ وَطَلِبِ الْإِذْنِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ تَأَخَّرُوا لِمَرَاجَعَةِ الْإِمَامِ وَطَلِبِ الْإِذْنِ مِنْهُ فَتَكَ بِهِمُ الْعَدُوُّ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُقَاتِلُوهُ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي حُكْمِ الْمَأْذُونِ، وَلِأَنَّ هَذِهِ حَالَةٌ ضَرُورَةٍ، فَإِذَا فَاجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ، يَعْنِي: بِأَسَفِهِ وَخَطَرِهِ، فَإِنَّهُمْ يَدْفَعُونَ بَأْسَ هَذَا الْعَدُوِّ وَيَدْفَعُونَ خَطَرَهُ بِقِتَالِهِ، وَلَوْ لَمْ يَأْخُذُوا إِذْنَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ حَالَةٌ خَاصَّةٌ.

وَتُمْلِكُ الْغَنِيمَةَ بِالْإِسْتِيْلَةِ عَلَيْهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ.

الشرح:

مَا اسْتَوْلَى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ الْكَفَّارِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَمْوَالٌ مَنْقُولَةٌ، كَالدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ وَالْأَمْثَعَةِ وَالْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالْعَتَمِ، وَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الْمَنْقُولَةِ الَّتِي يُصِيبُهَا الْمُسْلِمُونَ فِي حَالِ قِتَالِ الْكَفَّارِ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: أَمْوَالٌ ثَابِتَةٌ، كَالْأَرْضِ وَالْأَرْضِيِّ وَالْأَنْبَارِ وَالْمَزَارِعِ.

الْأَوَّلُ يُسَمَّى غَنِيمَةً، وَالثَّانِي يُسَمَّى فَيْئًا وَسِيَّاتِي الْكَلَامِ فِيهِ.

(وَتُمْلِكُ الْغَنِيمَةَ بِالْإِسْتِيْلَةِ عَلَيْهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ) فَالْغَنِيمَةُ مَا اسْتَوْلَى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ الْكَفَّارِ فِي أَثْنَاءِ الْحَرْبِ وَأَثْنَاءِ الْقِتَالِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ يُؤْتِيكُمْ مِنْهُ خُمُسُهُمْ وَلِلَّذِي الْفَرَيقِ وَالْكَتَنِ وَالْمَسْكِينِ وَآلِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١] وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا غَنِمَتٌ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩] وَالْغَنِيمَةُ هِيَ أَطْيَبُ الْمَكَايِبِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا غَنِمَتٌ حَلَالًا طَيِّبًا﴾، لِأَنَّهُ أُجِدَّ بِوَاسِطَةِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ.

وَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ .

الشرح:

(وَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ) تَكُونُ الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ سَوَاءً بَاشَرُوا الْقِتَالَ أَوْ لَمْ يَبَاشِرُوهُ ؛ لِأَنَّهُمْ رَدُّهُ لِلْمُقَاتِلِينَ ، أَمَا مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْوُقْعَةَ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ شَيْءٌ وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ مِنَ الْفَيْءِ ، كَمَا سَيَأْتِي .

فَيُخْرِجُ الْخُمْسَ ، ثُمَّ يُقْسِمُ بَاقِيَ الْغَنِيمَةِ ؛ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ ؛ سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِقَرَسِيهِ ، وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سَرَائِيَهُ فِيمَا غَنِمَتْ ، وَيُشَارِكُونَهُ فِيمَا غَنِمَ .

الشرح:

(فَيُخْرِجُ الْخُمْسَ) هَذَا تَقْسِيمُ الْغَنِيمَةِ ، أَوَّلُ شَيْءٍ يَنْزِعُ الْإِمَامُ مِنْهَا الْخُمْسَ .

وَهَذَا الْخُمْسُ يَكُونُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِمَنْ ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ ، وَسَهْمٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ يَكُونُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيُسَمَّى خُمْسَ الْخُمْسِ .

(ثُمَّ يُقْسِمُ بَاقِيَ الْغَنِيمَةِ ؛ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ ؛ سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِقَرَسِيهِ) وَأَرْبَعَةُ الْأَخْمَاسِ الْبَاقِيَةِ يَقْسِمُهَا بَيْنَ الْغَزَاةِ ، لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٌ ، سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِقَرَسِيهِ .

(وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سَرَائِيَهُ فِيمَا غَنِمَتْ ، وَيُشَارِكُونَهُ فِيمَا غَنِمَ) وَالْجَيْشُ هُوَ الْجَنْدُ الْكَبِيرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَالسَّرِيَّةُ هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ الْجَيْشِ تَفْرُدُ مِثْلَ لِمَهْمَةٍ مِنْ مُهِمَّاتِ الْقِتَالِ فَهِيَ قِطْعَةٌ مِنَ الْجَيْشِ ، وَالْجَيْشُ رَدُّهُ لَهَا ، لَوْ أَنَّ السَّرِيَّةَ غَنِمَتْ وَالْجَيْشُ لَمْ يَغْنَمْ ، فَإِنَّ مَا غَنِمَتْهُ السَّرِيَّةُ يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْجَيْشِ وَبَيْنَ السَّرِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْجَيْشَ رَدُّهُ لَهَا ، لَوْ احْتَاجَتْ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ بِالْعَكْسِ لَوْ غَنِمَ الْجَيْشُ فِي غِيَابِ السَّرِيَّةِ ، وَالسَّرِيَّةُ لَمْ تَغْنَمْ ، فَإِنَّهَا تُشَارِكُهُ لِأَنَّهَا قِطْعَةٌ مِنْهُ ، وَهِيَ رَدُّهُ لَهَا أَيْضًا ، لَوْ احْتَاجَ إِلَيْهَا .

(١) انظر : « الصحاح » ٦/ ٢٣٧٥ .

وَالْغَالُ مِنَ الْغَنِيمَةِ يُخْرَقُ رَحْلُهُ كُلُّهُ إِلَّا السَّلَاحَ وَالْمُصْحَفَ
وَمَا فِيهِ رُوحٌ .

الشرح:

(وَالْغَالُ مِنَ الْغَنِيمَةِ) الغال هو الذي يأخذ من الغنينة قبل أن تقسم، والغلول كبيرة من كبائر الذنوب، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلَ وَمَنْ يَكُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تَوَقَّ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (آل عمران: ١٦١)، والنبي ﷺ أخبر أن من غل شيئاً فإنه يأتي به يوم القيامة يخوله على عنقه، قد يخول بشاة، وقد يخول بفرقة، وقد يخول بغيرها، قد يحمل غير ذلك من الأثقال على عنقه يوم القيامة^(١)، فصيحة له ﴿وَمَنْ يَكُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾؛ لأن الواجب أن تجمع الغنينة ولا يأخذ أحد منها شيئاً إلى أن تقسم قياتيه نصيبه الذي فرضه الله له.

وَيَلْتَجِئُ بِالْغَالِ مِنَ الْغَنِيمَةِ كُلُّ مَوْظَفٍ يَبْخَسُ مِنْ أَمْوَالِ الدَّوْلَةِ شَيْئاً لَمْ يُؤَدَّنْ لَهُ فِيهِ وَكُلُّ عَامِلٍ عَلَى الصَّدَقَةِ يَقْبَلُ الْهَدَايَا فَإِنَّهُ غَالٌ، قَالَ ﷺ: «هَذَا يَا الْعَمَلِ غُلُولٌ»^(٢) والموظف الذي يأخذ من بيت المال من غير أن

(١) أخرجه: البخاري (٣٦/٩)، ٩٥، ومسلم (١١/٦)، ١٢ من حديث أبي حميد الساعدي ﷺ. بالنظر: «والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا أتى الله يحمله يوم القيامة فلا عرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بغيراً له رغاء، أو بفرقة لها خوار، أو شاة تيعر...» الحديث.

(٢) أخرجه: أحمد (٤٢٤/٥ - ٤٢٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٨/١٠) من حديث أبي حميد الساعدي ﷺ.

يُعْتَنَهُ لَهُ الْإِتِمَامُ، وَمِنْ غَيْرِ رَاتِيهِ الْمَخْصَصَ لَهُ عَلَى وَظِيفَتِهِ، هَذَا مِنَ الْغُلُولِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَسَيَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَخُولُهُ عَلَى ظَهْرِهِ.

وَالْغَالُ لَهُ عَقُوبَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ يُشْهَرُ بِهِ.

(يُخْرَقُ رَحْلُهُ) - أي: أثاثه وهذا من العقوبة بالمال.

(إِلَّا السَّلَاحَ)؛ لأن السَّلَاحَ يَخْتَاكُهُ الْمُسْلِمُونَ وَيُقْتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ، وَفِي إِخْرَاقِ السَّلَاحِ إِضْعَافٌ لِلْمُسْلِمِينَ.

(و) إِلَّا (الْمُصْحَفَ)؛ إِذَا كَانَ مَعَهُ مُصْحَفٌ فِي رَحْلِهِ فَإِنَّهُ يُخْرَجُ وَلَا يُخْرَقُ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ.

(و) كَذَلِكَ (مَا فِيهِ رُوحٌ) مِنَ الْحَيَوَانَاتِ إِذَا كَانَ فِي رَحْلِهِ أَغْنَامٌ أَوْ طَيْرٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يُخْرَقُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُذَّبُ بِالثَّارِ إِلَّا رَبُّ الثَّارِ»^(١) فلا يُخْرَقُ مَا فِيهِ رُوحٌ، فَخُرِجَ مِنْ رَحْلِهِ، هَذِهِ الْأَشْيَاءُ؛ وَالْبَاقِي يُخْرَقُ بِالثَّارِ أَمَامَ الْجُنْدِ مِنْ أَجْلِ رَدْعِهِ وَمِنْ أَجْلِ التَّكَايَةِ بِهِ وَمِنْ أَجْلِ التَّشْهِيرِ بِهِ.

(١) أخرجه: أحمد (٤٩٤/٣)، وأبو داود (٢٦٧٣) من حديث حمزة الأسلمي ﷺ.

وَإِذَا غَنِمُوا أَرْضًا فَتَحَوْهَا بِالسَّيْفِ خَيْرَ الْإِمَامِ بَيْنَ قَسْمِهَا وَوَقْفِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَاجًا مُسْتَوْرًا يُؤْخَذُ مِمَّنْ هِيَ بِيَدِهِ، وَالْمَرْجِعُ فِي الْخَرَاجِ وَالْجِزْيَةِ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ.

الشرح:

(وَإِذَا غَنِمُوا أَرْضًا فَتَحَوْهَا بِالسَّيْفِ خَيْرَ الْإِمَامِ بَيْنَ قَسْمِهَا وَوَقْفِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَاجًا مُسْتَوْرًا يُؤْخَذُ مِمَّنْ هِيَ بِيَدِهِ).

• هذا في بيان الفَيءِ، وهو نوعان:

النوع الأول:

مَا اسْتَوْلَى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ، وَهُوَ الْأَرْضِي وَالْمَزَارِعُ وَالْبِلَادُ الَّتِي يَفْتَحُهَا الْمُسْلِمُونَ عَنْوَةً، أَيْ: يَأْخُذُونَهَا بِقُوَّةِ الْجِهَادِ فَهَذِهِ خَيْرُ الْإِمَامِ بَيْنَ أَنْ يَجْعَلَهَا غَنِيمَةً وَيَقْسِمَهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ وَبَيْنَ أَنْ يَوْقِفَهَا، يَجْعَلَهَا وَقْفًا لِلْمُسْلِمِينَ عُمُومًا وَيَفْرَضُ عَلَيْهَا خَرَاجًا، أَيْ: أَجْرَةً سَنَوِيَّةً تُؤْخَذُ مِمَّنْ هِيَ فِي يَدِهِ تَكُونُ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذِهِ تُسَمَّى بِالْأَرْضِي الْخَرَاجِيَّةِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا فَتَحَ الشَّامَ وَضَرَ الْعِرَاقَ أَوْقَفَهَا وَضَرَ عَلَيْهَا خَرَاجًا، يُؤْخَذُ لِبَيْتِ الْمَالِ، وَيُضْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

وَالْخَرَاجُ هُوَ الْأَجْرَةُ الَّتِي تُؤْخَذُ عَلَى الْأَرْضِي الْمَغْنُومَةِ إِذَا أَوْقَفَهَا الْإِمَامُ وَضَرَ عَلَيْهَا أَجْرَةً سَنَوِيَّةً^(١).

(١) انظر: «المطلع» (ص: ٢١٨).

والجزية هي التي تُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنَ الْمَجُوسِ، وَمِنْ أَهْلِ الْكُتَّابِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى^(١)، فِي مُقَابِلِ تَأْمِينِهِمْ وَبِقَائِهِمْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَرْكِهِمْ عَلَى دِينِهِمْ.

(وَالْمَرْجِعُ فِي) مَقْدَارِ (الْخَرَاجِ وَالْجِزْيَةِ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ مِنَ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ يُرْجِعُ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ.

(١) المرجع السابق.

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ عِمَارَةِ أَرْضِهِ أُجْبِرَ عَلَى إِجَارَتِهَا أَوْ رَفْعِ يَدِهِ عَنْهَا وَيَجْرِي فِيهَا الْمِيرَاثُ.

الشرح:

(وَمَنْ عَجَزَ عَنْ عِمَارَةِ أَرْضِهِ أُجْبِرَ عَلَى إِجَارَتِهَا) إِذَا أَخَذَ أَرْضًا بِالْخَرَاجِ مِنَ الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ وَعَجَزَ عَنْ عِمَارَتِهَا وَدَفَعَ الْخَرَاجَ عَنْهَا فَإِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى تَأْجِيرِهَا فَيُجْرَاهَا لغيره مِمَّنْ يَسْتَطِيعُ عِمَارَتَهَا، وَتَكُونُ أَجْرَتُهَا لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِمَنْفَعَتِهَا، وَبَدَعَ الْخَرَاجَ الَّذِي عَلَيْهَا، (أَوْ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهَا) وَإِنِ انْهَاءَ الْعَقْدَ مَعَهُ وَدَفَعَهَا إِلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ يَقْوَى عَلَى عِمَارَتِهَا، وَلَا يَبْقَى الْأَرْضُ الْخَرَاجِيَّةُ فِي أَيْدِي أَنْاسٍ عَاجِزِينَ عَنْ عِمَارَتِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا يُعْطِلُ مَصَالِحَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

(أَوْ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهَا وَيَجْرِي فِيهَا الْمِيرَاثُ) وَمَنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا خَرَاجِيَّةً وَالتَزَمَ بِدَفْعِ الْخَرَاجِ عَنْهَا كُلَّ سَنَةٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَالِكًا لِمَنْفَعَتِهَا مُدَّةَ الْعَقْدِ، فَإِذَا مَاتَ وَهِيَ بِيَدِهِ فَلَنْ وَارِثَهُ يَقُومُ مَقَامُهُ فِيهَا فَيَعْتَمُرُهَا وَبَدَعَ الْخَرَاجَ الَّذِي عَلَيْهَا كَمَا كَانَ مُورَثُهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

وَمَا أَخَذَ مِنْ مَالٍ مُشْرِكٍ؛ كَجَزْيَةِ وَخَرَاجٍ، وَعُشْبٍ، وَمَا تَرَكَوهُ قَرْعًا، وَخُمْسُ خُمُسِ الْغَنِيمَةِ فَفِيهِ يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

الشرح:

النوع الثاني من أموال الفتي:

وهو ما أخذهُ المسلمون من أموال الكفار بواسطة القتال^(١) وهو مَا يُسَمَّى بِالْفَيْءِ، وَمَوَارِدُ الْفَيْءِ هِيَ هَذِهِ الْأُمُورُ الَّتِي ذَكَرَهَا، سَمِعَ فَيْئًا مِنْ قَاءٍ بَقِيَّةٍ إِذَا رَجَعَ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْأَمْوَالِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ لِلْمُسْلِمِينَ، خَلَقَهَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَكَوْنُهَا بِيَدِ الْكُفَّارِ هَذَا شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ؛ فَإِذَا قَاتَلَهُمُ الْمُسْلِمُونَ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ فَإِنَّهَا قَاءَتْ إِلَى أَصْلِهَا، وَهِيَ أَهْلُهَا الْحَقِيقِيُّونَ فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ بِالْفَيْءِ.

وَمِنْ مَوَارِدِ هَذَا الْفَيْءِ كُلُّ (مَا أَخَذَ مِنْ مَالٍ مُشْرِكٍ؛ كَجَزْيَةٍ) وَهِيَ مَا سَبَقَ أَنْ بَيَّنَّا: الْمَالُ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنَ الْمَجُوسِ وَمِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. فِي مُقَابِلِ تَأْيِينِهِمْ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَحُرِّيَّةِ عِبَادَتِهِمْ وَإِقَامَتِهِمْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَتَحْتَ سُلْطَانِ الْمُسْلِمِينَ، هَذِهِ الْجَزْيَةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ يَعْنِي: الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ

(١) انظر: «اللسان» (١/٢٢٦).

(١) أخرجه: مالك في «الموطأ» (ص: ١٨٧)، والشافعي في ترتيب المسند» (٢/ ١٣٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٣٣٥) والبيهقي في «السنن» (٩/ ١٨٩) حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٤/ ١١٧)، وأحمد (١٩٠/ ١)، وأبو داود (٣٠٤٣)، والترمذي (١٥٨٦) حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

لَيْتَ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْضَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَتُسَبِّ الصَّحَابَةُ وَيُغَضُّهُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْفِيءِ شَيْءٌ بِدَلِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَصَّ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ «يَقُولُونَ رَبَّنَا أَفْرِغْ لَنَا وَلَاخْرَتَنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا» ، فَالَّذِينَ يُسَبِّحُونَ صَحَابَةَ رَسُولِ اللَّهِ وَيُبَغِّضُونَهُمْ أَوْ يَكْفُرُونَهُمْ ، فَهَؤُلَاءِ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْفِيءِ شَيْءٌ . .

بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ وَأَحْكَامِهَا

لَا يُعَقَّدُ لِغَيْرِ الْمَجُوسِ وَأَهْلِ الْكِتَابَيْنِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ ، وَلَا يُعَقَّدُهَا إِلَّا الْإِمَامُ وَنَائِبُهُ .

الشرح :

(بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ وَأَحْكَامِهَا) لَمَّا سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى الْجِزْيَةِ ، وَهِيَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ مَالِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ الْمَجُوسِ فِي مَقَابِلِ أَمْنِهِمْ وَمُقَابِلِ إِقَامَتِهِمْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ تَحْتَ حُكْمِ الْمُسْلِمِينَ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ كَلْفَهُ أَنْ يُبَيِّنَ فِي هَذَا الْبَابِ مَنْ هُمْ الَّذِينَ تُعَقَّدُ لَهُمُ الذِّمَّةُ ، وَتُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ، وَالذِّمَّةُ مَعْنَاهَا : الْعَهْدُ^(١) ؛ لِأَنَّ مَنْ عَاهَدْتَهُ فَقَدْ صَارَ فِي ذِمَّتِكَ وَصَارَ تَحْتَ مَسْئُولِيَّتِكَ ، وَصَارَ حُكْمُهُ مُعَلَّقًا بِكَ بِمَوْجِبِ الذِّمَّةِ وَبِمَوْجِبِ الْعَهْدِ .

(لَا يُعَقَّدُ لِغَيْرِ الْمَجُوسِ وَأَهْلِ الْكِتَابَيْنِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ) وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ^(٢) ؛ أَنَّ الذِّمَّةَ لَا تُعَقَّدُ إِلَّا لِثَلَاثِ طَوَائِفَ ،

(١) انظر : «القاموس المحيط» (ص : ١٤٣٤) .

(٢) انظر : «المعني» (٢٠٣/١٣) .

المجوس : وَهُمْ الَّذِينَ يَغْدُونَ النَّارَ، وَأَهْلُ الْكُتَّابَيْنِ : الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَمَنْ تَبِعَهُمْ ، يَعْنِي مَنْ تَدَيَّنَ بِدِينِهِمْ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ مِنْهُمْ ، فَمَنْ تَدَيَّنَ بِدِينِ الْمَجُوسِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَجُوسِيًّا أَصْلًا غَوِيًّا مُعَامَلَةً الْمَجُوسِ ، وَمَنْ تَدَيَّنَ بِدِينِ الْيَهُودِ صَارَ يَهُودِيًّا وَغَوِيًّا مُعَامَلَةً الْيَهُودِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَهُودِيًّا أَصْلًا ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَدَيَّنَ بِدِينِ النَّصَارَى ، يُثَلُّ الْعَرَبُ الَّذِينَ ذَاتُوا بِدِينِ الْيَهُودِ ، أَوْ الْعَرَبُ الَّذِينَ ذَاتُوا بِدِينِ النَّصَارَى ، يَأْخُذُونَ حُكْمَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالَّذِينَ وَلَيْسَتْ الْعِبْرَةُ بِالْأَصْلِ ، فَمَنْ تَدَيَّنَ بِهِذِهِ الْمَلَلِ الثَّلَاثِ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ حُكْمَهُمْ وَتَعْقِدُ مَعَهُ الذِّمَّةُ وَتُؤْخَذُ مِنْهُ الْجِزْيَةُ .

(وَلَا يَتَقَدَّهَا إِلَّا الْإِمَامُ وَنَائِبُهُ) وَعَقْدُ الذِّمَّةِ مِنْ صِلَاحِيَّاتِ الْإِمَامِ ، فَلَيْسَ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَتَقَدَّ الذِّمَّةَ مَعَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَفْرَادِ الْمُسْلِمِينَ .

ويعقدُها أيضًا نائب الإمام ؛ وهو أميرُه الذي وكله بالنيابة عنه وأعطاه الصلاحية نيابة عنه ، فَلَهُ أَنْ يَتَقَدَّ الذِّمَّةَ كَالْأَمْرَاءِ الَّذِينَ يُؤْمَرُهُمُ الْإِمَامُ عَلَى الْأَقَالِيمِ ، أَوْ أَمْرَاءُ الْجِهَادِ الَّذِينَ يُؤْمَرُهُمْ عَلَى الْجِهَادِ ، فَلَهُمْ أَنْ يَتَقَدُّوا الذِّمَّةَ إِذَا قَوَّضَ الْإِمَامُ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ .

وَلَا جِزْيَةٌ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا عَبْدٍ وَلَا فَقِيرٍ يَعْجِزُ عَنْهَا ، وَمَنْ صَارَ أَهْلًا لَهَا أُخِذَتْ مِنْهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ .

الشرح :

(وَلَا جِزْيَةٌ عَلَى صَبِيٍّ) تُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْ مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا ، وَهَذَا مِنْ عَدْلِ الْإِسْلَامِ وَحِكْمَةِ الْإِسْلَامِ ، فَلَا تُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْ صَبِيٍّ لَمْ يَتَلَفَّ الْحُلُمَ لِعَجْزِهِ عَنْ دَفْعِهَا .

(وَلَا) مِنْ (امْرَأَةٍ) لِضَعْفِهَا ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ .

(وَلَا) مِنْ (عَبْدٍ) ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا ، وَلِأَنَّهُ تَابِعٌ لِسَيِّدِهِ .

(وَلَا) مِنْ (فَقِيرٍ) ، لَيْسَ عَنْدَهُ مَالٌ يَدْفَعُ مِنْهُ ، فَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُ الْجِزْيَةُ .

(وَمَنْ صَارَ أَهْلًا لَهَا أُخِذَتْ مِنْهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ) وَمَنْ كَانَ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ لَيْسَ أَهْلًا لَهَا ؛ لِكُونِهِ صَبِيًّا ثُمَّ بَلَغَ ، أَوْ فَقِيرًا ثُمَّ اسْتَعْنَى أَوْ كَانَ عَبْدًا ثُمَّ أُعْتِقَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ ، فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالنِّهَايَةِ لَا بِبَدَايَةِ الْحَوْلِ .

وَمَتَّى يَذَلُّوا الْوَاجِبَ عَلَيْهِمْ لَزِمَ قَبُولُهُ وَحَرُمَ قِتَالُهُمْ .

الشرح:

(وَمَتَّى يَذَلُّوا الْوَاجِبَ عَلَيْهِمْ) وَهُوَ دَفْعُ الْجَزْيَةِ وَالصَّغَارِ «حَتَّى يُعْطُوا الْجَزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» [التوبة: ٢٩] .

(لَزِمَ قَبُولُهُ وَحَرُمَ قِتَالُهُمْ) وَجِبَ قَبُولُ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَحَرُمَ قِتَالُهُمْ .

وَالصَّغَارُ: أَنْ يَكُونُوا تَابِعِينَ لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ مُتَعَلِّقِينَ بِأَوَامِرِ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِقِتَالِهِمْ وَقِيْدَهُ بِقَوْلِهِ: «حَتَّى يُعْطُوا الْجَزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» [التوبة: ٢٩] فَإِذَا أَذُوا الْجَزْيَةَ وَقَبِلُوا الصَّغَارَ وَجِبَ قَبُولُهَا مِنْهُمْ، وَحَرُمَ قِتَالُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ دَفَعُوا فِي مَقَابِلَةِ أَنَّهُمْ لَا يُقَاتِلُونَ، فَإِذَا قَاتَلُوا وَهُمْ يَدْفَعُونَ الْجَزْيَةَ فَإِنَّ هَذَا يَكُونُ حَرَامًا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الذِّمَّةِ لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَتَلَ مَعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ لَمْ يَزُخْ رَاحَةَ الْجَنَّةِ»^(١).

(١) أخرجه: الترمذي (١٤٠٣)، وابن ماجه (٢٦٨٧) من حديث أبي هريرة ؓ وهو عند أحمد (٣٦/٥، ٥٢)، والنسائي (٢٥/٨) من حديث أبي بكره ؓ.

وَيَمْتَنُّونَ عِنْدَ أَخْذِهَا وَيُطَالُ وَفُوقُهُمْ وَتُجَرُّ أَيْدِيهِمْ .

الشرح:

هَذَا هُوَ تَقْسِيمُ الصَّغَارِ «حَتَّى يُعْطُوا الْجَزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» [التوبة: ٢٩] أَنَّهُمْ يَمْتَنُّونَ، أَيْ: يُهَانُونَ (عِنْدَ أَخْذِهَا)، يَدْفَعُهَا بِيَدِهِ، وَلَا يُزِيلُهَا مَعَ خَادِمِهِ أَوْ يَرْسُلَهَا مَعَ مَنَدُوبِهِ .

(وَيُطَالُ وَفُوقُهُمْ)، لَا تُؤْخَذُ أَوَّلُ مَا يَأْتِي، بَلْ يَبْقَى وَيُطِيلُ الْوُقُوفُ؛ لِأَنَّ هَذَا صَغَارٌ لَهُ .

(وَتُجَرُّ أَيْدِيهِمْ) لَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ بِلُطْفٍ أَوْ بِكَرَامَةٍ لَهُمْ، وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ بِإِهَانَةٍ، هَذَا مَعْنَى الصَّغَارِ فِي: «حَتَّى يُعْطُوا الْجَزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» [التوبة: ٢٩]؛ لِأَنَّ هَذَا فِي مُقَابِلِ كُفْرِهِمْ بِاللَّهِ ﷻ وَكُفْرِهِمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَحَقُّوا هَذِهِ الْإِهَانَةَ، فَإِذَا التَّزَمُوا بِهِذِهِ الْأُمُورِ وَجِبَ قَبُولُ الْجَزْيَةِ مِنْهُمْ، أَمَّا إِذَا امْتَنَعُوا فَإِنَّهُ يَجِبُ قِتَالُهُمْ .

وَهَذَا امْتِنَالٌ لِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ بِقَوْلِهِ: «حَتَّى يُعْطُوا الْجَزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» [التوبة: ٢٩]؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُمْ يُقْتَلُونَ؛ لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَعَانَدُوا، وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ يَعْرِفُونَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ وَيَعْرِفُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ، فَلَمَّا أَصْرُوا عَلَى الْكُفْرِ وَامْتَنَعُوا مِنْ اتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَهَانَهُمُ اللَّهُ ﷻ بِهِذِهِ الْأُمُورِ؛ فَالْأَصْلُ عَنَادُهُمْ وَتَمَرُّدُهُمْ بَعْدَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَجَازَاهُمُ اللَّهُ هَذَا الْجَزَاءَ فِي الدُّنْيَا، وَمَا عِنْدَ اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ مِنْ عِقَابٍ أَشَدَّ؛ لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ، وَكَفَرُوا بِرَسُولِ اللَّهِ، وَكَفَرُوا بِكِتَابِ

اللَّهُ ﷻ؛ لأنهم خالفوها وعانديها وهم يعلمون أنها حق؛ فهذا في الحقيقة قليل من كثير مما يستحقون من العقوبة، وفيه إظهار لعزة الإسلام ورفع الإسلام وحذلان الكفر وصغار الكفر وأهله.

فليس في هذا غصاصة في الإسلام، بل هذا هو عين القوة للإسلام والإهانة لأعداء الإسلام؛ فهذا في غاية الحكمة؛ لأنهم عرفوا الحق فرفضوه بعد علم وعناد؛ فهذا بغض مما يستحقونه من العقوبة في الدنيا والآخرة، ولأن هذا العمل معهم مدعاة لقبولهم الحق إذا أرادوا أن يعزوا أنفسهم وأن يرفعوا أنفسهم عن هذه الإهانة، فإنهم يرجعون إلى الحق الذي جحدوه ويؤمنون بالله ورسوله، ويحرمون ما حرم الله ورسوله، ويدينون بدين الحق، حتى ترفع عنهم هذه الأمور.

هذه الإهانة وهذا الصغار أخف من قتلهم، لأن غيرهم يقتلون، وهؤلاء اكتفي منهم بهذه المعاملة، لعلهم يرجعون أنفسهم، لعلهم يقبلون الحق الذي عرفوه فرفضوه، ويرجعون إلى طاعة الله وطاعة رسوله والقيام بدينه، فتعود لهم عزتهم، وتعود لهم رفعتهم، والذي يقول: إن هذه المعاملة ظلم لهم وهم يتدلون الجزية، نقول: هم الظالمون؛ لأنهم كفروا بالله، وعاندوا أمر الله سبحانه وتعالى، فهم الظالمون، أما هذا الذي يجري معهم فإنه عدل لأنه عقوبة لهم على كفرهم وعنادهم.

فصل

وَيَلْزَمُ الْإِمَامُ أَخْذَهُمْ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ فِي النَّفْسِ وَالْمَالِ وَالْمَرْغُصِ وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ فِيمَا يَعْتَقِدُونَ تَحْرِيمَهُ دُونَ مَا يَعْتَقِدُونَ جَلَهُ.

الشرح:

(فصل): هذا الفصل في بيان ما يجب على الإمام أن ينفذه في أهل الذمة، من أحكام الإسلام؛ لأنهم ملتزمون بأن يسري عليهم حكم الإسلام؛ ولكن قبل الشروع في هذا؛ يجب التنبيه على أن أهل الذمة والكفار عموماً من اليهود والنصارى وغيرهم - لا يجوز إقرارهم في جزيرة العرب، ويجب إخراجهم منها؛ لأمر النبي ﷺ بذلك في قوله ﷺ: «أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب»^(١). وقال عليه

(١) أخرجه: البخاري (٨٥/٤، ١٢٠)، ومسلم (٧٥/٥) من حديث عبد الله بن عباس ؓ.

.....

الصلاة والسلام: «لا يفتن في جزيرة العرب دينان»^(١). فقد أجلاهم عمر رضي الله عنه في خلافته، تنفيذا لهذه الوصية. فلا يجوز إقرارهم، واستقرارهم في جزيرة العرب؛ لأنها جزيرة الإسلام، ومهبط الوحي، ومنها يصدر نور الإسلام إلى بقية العالم؛ فيجب أن لا يكون فيها إلا دين الإسلام، ولا يحتلط دين الإسلام مع غيره في هذه الجزيرة، وإنما تُعقد معهم الذمة، ويستقروا في خارج جزيرة العرب من بلاد المسلمين.

قال: (ويلزم الإمام) إمام المسلمين (أخذهم)، أي الحكم عليهم (بحكم الإسلام) لأن هذا موجب عقد العهد بين المسلمين وبينهم (في النفس) فإذا قتلوا عمدا وعدوانا، فإنه يقتض منهم، كما يقتض من المسلم، وفي (المال) إذا سرقوا؛ فإنه يطبق عليهم حد السرقة، فتقطع يد السارق منهم كما تقطع يد المسلم. وفي (العرض) إذا قذفوا مسلما بالزنا، أو اللواط؛ فإنه يطبق عليهم حد القذف، صيانة لأعراض المسلمين، كذلك في (إقامة الحدود عليهم).

الحدود هي: العقوبات المقررة شرعا على مَعْصِيَةٍ لَمَنْعَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِهَا^(٢)، فيلزم (إقامة الحدود عليهم)، إذا وقعوا فيما يوجبها،

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١١٥/٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وبنحوه عند الطبراني في «الأوسط» (١٠٦٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) انظر: «الدر النقي» (٧٤٥/٣).

.....

(فَمَا يَنْتَقِدُونَ تَحْرِيمَهُ)؛ كَالرُّنَا فَإِنَّهُمْ، يَنْتَقِدُونَ تَحْرِيمَ الرُّنَا، فَيَجِبُ تَطْيِيقُ حَدِّ الرُّنَا عَلَيْهِمْ بِرَجْمِ الرَّائِي الْمُحْصَنِ مِنْهُمْ، وَجَلْدِ الْبَكْرِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ الْيَهُودِ الَّذِينَ فِي الْمَدِينَةِ^(١)، كَمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مَعَ الرُّنَا مِنْ الْمُسْلِمِينَ.

فالنَّبِيُّ ﷺ رَجَمَ الْيَهُودِيَّيْنِ لَمَّا رُنَّا فِي الْمَدِينَةِ^(١)؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا مُبِينَيْنِ (دُونَ مَا يَنْتَقِدُونَ حِلَّهُ) كَيْسَاحِ الْمَحَارِمِ عِنْدَ الْمُجُوسِ؛ فَإِنَّهُمْ يَنْتَقِدُونَ حِلَّ ذَلِكَ، فَلَا يَقَامُ عَلَيْهِمُ الْحَدُّ فِيهِ.

(١) أخرجه البخاري (٢٥١/٤) (٤٦/٦)، ومسلم (١٢١/٥) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: إن اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ برجل منهم وامرأة قد زنيا، فقال لهم: «كيف تفعلون بمن زنى منكم؟» قالوا: نحسبهما ونضربهما، فقال: «لا تحدون في التوراة الرجم؟» قالوا: لا نجد فيها شيئا، فقال لهم عبد الله بن سلام: كلبتهم فأثروا بالتوراة فأنزلوها إن كنتم صادقين، فوضع مدراسها الذي يدرسها منهم كفه على آية الرجم، فطلق يقرأ ما دون يده وما وراءها ولا يقرأ آية الرجم، فترج يده عن آية الرجم، فقال: ما هذا؟ فلما رأوا ذلك قالوا: هذه آية الرجم، فأمر بهما فرجا قريبا من حيث موضع الجنائز عند المسجد، فأبى صاحبها يحيى عليها يقرها بالحجارة.

وَيَلْزَمُهُمُ التَّمَيُّزُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَلَهُمْ رُكُوبُ غَيْرِ خَيْلٍ بِغَيْرِ سَرْجٍ
بِإِكَافٍ، وَلَا يَجُوزُ تَصْدِيرُهُمْ فِي الْمَجَالِسِ وَلَا الْقِيَامُ لَهُمْ
وَلَا بَدَأَتُهُمْ بِالسَّلَامِ.

الشرح:

(وَيَلْزَمُهُمُ التَّمَيُّزُ) فِي صِفَاتِهِمْ، وَلِبَاسِهِمْ، وَرُكُوبِهِمْ (عَنِ
الْمُسْلِمِينَ) بِمَا يُعْرَفُونَ بِهِ: أَنَّهُمْ أَهْلُ ذِمَّةٍ فَلَا يَتَشَبَّهُونَ بِالْمُسْلِمِينَ؛
لِئَلَّا يُظَنُّ أَنَّهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

(وَلَهُمْ رُكُوبُ غَيْرِ خَيْلٍ) فَلَهُمْ رُكُوبُ غَيْرِ الْخَيْلِ مِنَ الدَّوَابِّ
الْمَرْكُوبَةِ، كَالْحَمِيرِ، وَالْبِغَالِ، وَالْإِبِلِ. فَيَمْكُنُونَ مِنْ رُكُوبِهَا غَيْرَ
الْخَيْلِ؛ لِأَنَّ الْخَيْلَ مِنْ خَوَاصِّ الْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا رَكِبُوهَا تَشَبَّهُوا
بِالْمُسْلِمِينَ. وَيَكُونُ رُكُوبُهُمْ عَلَى غَيْرِ الْخَيْلِ (بِغَيْرِ سَرْجٍ)، بَلْ يَكُونُ
(بِإِكَافٍ) وَهُوَ: مَا يُجْعَلُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ وَقَايَةً لِلرَّاكِبِ غَيْرِ السَّارِجِ؛
لِيَتَمَيَّزَ هَذَا الرَّاكِبُ مِنَ الرَّاكِبِ الْمُسْلِمِ.

وَلَا يَجُوزُ تَعْظِيمُهُمْ وَتَبْجِيلُهُمْ، (فَلَا يَجُوزُ تَصْدِيرُهُمْ فِي الْمَجَالِسِ)
بِأَن يَتْرَكَ لَهُمْ صَدْرُ الْمَجْلِسِ، كَمَا يَتْرَكَ لِأَهْلِ الشَّانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا
يَجْلِسُونَ فِي أَطْرَافِ الْمَجْلِسِ، (وَلَا) يَجُوزُ (الْقِيَامُ لَهُمْ) إِذَا دَخَلُوا، لِأَنَّ
فِي الْقِيَامِ لَهُمْ إِكْرَامًا لَهُمْ وَإِجْلَالًا لَهُمْ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

كَذَلِكَ (لَا) يَجُوزُ (بَدَأَتُهُمْ بِالسَّلَامِ)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ السَّلَامِ

عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى قَالَ: «لَا تَبْدَعُوا الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا
سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ»^(١) فَأَمَرَ بِالرَّدِّ عَلَيْهِمْ بِهَذَا اللَّفْظِ دُونَ
بَدَأَتِهِمْ بِالسَّلَامِ؛ لِأَنَّ الْبَدَأَةَ بِالسَّلَامِ لِلْمُسْلِمِينَ خَاصَّةٌ. وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي
حَقِّ أَهْلِ الذِّمَّةِ؛ فَكَيْفَ بِغَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَرَةِ الَّذِينَ لَا ذِمَّةَ لَهُمْ؟! فَلَا يَجُوزُ
تَبْجِيلُهُمْ وَتَعْظِيمُهُمْ وَإِظْهَارُ تَقْدِيرِهِمْ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ إِعَانَةٌ لَهُمْ عَلَى الْكُفْرِ
وَتَشْجِيعٌ لَهُمْ عَلَى الْكُفْرِ، وَهُمْ قَدْ أَهَانَهُمُ اللَّهُ ﷻ فَلَا يُعْظَمُونَ، وَلَا
يُجْلَوْنَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ اخْتِصَاصِ الْمُسْلِمِينَ.

(١) أخرجه: البخاري (٧١/٨)، ومسلم (٣/٧) من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ: «إذا سلم
عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم»، وهو عند مسلم (٥/٧) من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه بلفظ: «لا تبدعوا اليهود ولا النصارى بالسلام فإذا لقيتم أحدهم من طريق
فاضطربوه إلى أضيقه».

وَيُؤْمِنُونَ مِنْ إِحْدَاثِ كُتَائِسٍ وَيَبِيعُ وَيَبَاءُ مَا انْهَدَمَ مِنْهَا وَلَوْ ظَلَمًا، وَمِنْ تَعْلِيَةِ بُنْيَانٍ عَلَى مُسْلِمٍ لَا مِنْ مُسَاوَاتِهِ لَهُ، وَمِنْ إِظْهَارِ خَمَرٍ وَخِنْزِيرٍ وَنَاقُوسٍ وَجَهْرٍ بِكُتَائِبِهِمْ.

للشرح:

(وَيُؤْمِنُونَ مِنْ إِحْدَاثِ كُتَائِسٍ وَيَبِيعُ وَيَبَاءُ مَا انْهَدَمَ مِنْهَا وَلَوْ ظَلَمًا) اليهود والنصارى يَقْرُونَ عَلَى مَا وَجَدَ مِنْ كُتَائِبِهِمْ عِنْدَ عَقْدِ الذِّمَّةِ لَهُمْ، وَلَكِنْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ مِنْ بُنَائِهَا إِذَا انْهَدَمَتْ، وَلَا يُؤْمِنُونَ مِنْ تَرْمِيمِهَا بَلْ تَتْرَكَ حَتَّى تَنْدَرَسَ، وَتُضْمَجَلْ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ. وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى لَا يُؤْمِنُونَ مِنْ إِحْدَاثِ كُتَائِسٍ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ دُورُ كُفْرٍ وَدُورُ شِرْكٍ، فَلَا يَجُوزُ بِنَاؤُهَا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ.

وفي هذا تنبيه على أنه إذا كَانَ هَذَا لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ فَكَيْفَ يُؤْمِنُ النَّصَارَى مِنْ بِنَاءِ الْكُتَائِسِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، الَّذِينَ لَيْسُوا أَهْلَ ذِمَّةٍ؟

فَلَا يُؤْمِنُونَ مِنْ بِنَاءِ كُتَائِسٍ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِحْدَاثِ كُتَائِسٍ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَذَلِكَ الْبَيْعُ وَهِيَ بَيُوتُ الْعِبَادَةِ لِلْيَهُودِ، فَيَتَرَكُونَ، يَتَعَبَّدُونَ فِيهَا؛ إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً، وَعُقِدَتْ لَهُمْ الذِّمَّةُ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فَإِنَّهَا تَبْقَى، وَلَكِنَّهُ لَا تُحْدَثُ بَيْعٌ جَدِيدَةٌ.

أَوْ يُعَادُ بِنَاؤُهَا إِذَا انْهَدَمَتْ بَلْ يَجِبُ أَنْ يُقَضَى عَلَيْهَا بِالتَّدْرِيجِ حَتَّى تَضْمَجَلْ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ فِي إِعَادَةِ بِنَائِهَا اسْتِمْرَارًا لَهَا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ. وَلَوْ كَانَ هَذَا أَوْ انْهَدَمَتْ ظَلَمًا مَا دَامَتْ انْهَدَمَتْ. وَلَوْ أَنَّ الْهَدْمَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا مِنْ بَابِ الظُّلْمِ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْكُتَائِسِ الْمَوْجُودَةِ حِينَ عَقْدِ الْعَهْدِ، وَأَنَّهَا تُعَامَلُ بِهَذِهِ الْمُعَامَلَاتِ حَتَّى تَضْمَجَلْ وَتَقْتُلَ تَدْرِيجًا. فَكَيْفَ بِالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ النَّصَارَى الْآنَ مِنْ بِنَاءِ الْكُتَائِسِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَبَيْنَ بَيُوتِ الْمُسْلِمِينَ، وَبِجَوَارِ مَسَاجِدِ الْمُسْلِمِينَ؟! هَذَا مِنْ الْجَهْلِ بِدِينِ الْإِسْلَامِ أَوْ مِنْ عَدَمِ الْمُبَالَغَةِ بِدِينِ الْإِسْلَامِ.

(وَمِنْ تَعْلِيَةِ بُنْيَانٍ عَلَى مُسْلِمٍ لَا مِنْ مُسَاوَاتِهِ لَهُ) وَكَذَلِكَ لَا يُؤْمِنُونَ مِنْ تَعْلِيَةِ بُنْيَانٍ بِبُيُوتِهِمْ عَلَى بَيُوتِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَكُونُ بَيْتُ الذِّمِّيِّ أَعْلَى مِنْ بَيْتِ الْمُسْلِمِ، كَانَ يَكُونُ بَيْتُ الْمُسْلِمِ مِنْ دُورٍ وَاحِدٍ، وَيَكُونُ بِجَوَارِهِ بَيْتُ لِلذِّمِّيِّ مِنْ دُورَيْنِ، فَهَذَا أَمْرٌ لَا يَجُوزُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يَعْلى عَلَيْهِ»^(١) وَأَمَّا الْمُسَاوَاةُ فَإِنَّهَا تَكُونُ جَائِزَةً.

(وَمِنْ إِظْهَارِ خَمَرٍ وَخِنْزِيرٍ) كَذَلِكَ يُؤْمِنُونَ مِنْ إِظْهَارِ الْمَعَاصِي، الَّتِي يَنْتَهَبُونَهَا وَيَسْتَحْلُونَهَا. كإِظْهَارِهِمْ شُرْبِ الْخَمْرِ، أَوْ صِنَاعَةِ الْخَمْرِ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُونَ هَذَا فِي دَاخِلِ بُيُوتِهِمْ - تَكُونُ خَفِيَّةً غَيْرَ ظَاهِرَةً -، وَكَذَلِكَ يُؤْمِنُونَ مِنْ أَكْلِ الْخِنْزِيرِ؛ لِأَنَّ النَّصَارَى يَأْكُلُونَ الْخِنْزِيرَ، فَلَا يُؤْمِنُونَ مِنْ أَكْلِهِ فِي الْمَطَاعِمِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ بِبَيْعِهِ ظَاهِرًا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ،

(١) أخرجه: البخاري تعليقًا (١١٧/٢) من قول ابن عباس ؓ موقوفًا عليه، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٥/٦)، والدارقطني (٢٥٢/٣)، من حديث عائذ بن عمرو المزني ؓ.

.....

أَوْ يَبِيعَ الْخَمْرَ أَوْ تَصْنَعَ الْخَمْرَ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ كَانُوا يَقْرُونَ عَلَى شَرْبِ الْخَمْرِ ، وَعَلَى لَحْمِ الْخَنزِيرِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَبِيحُونَ ذَلِكَ . فَيَقْرُونَ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ خَفِيَّةٌ بَحِثٌ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا بَيْنَهُمْ .

(وَتَأْفُوسُ) كَذَلِكَ يُمْنَعُونَ مِنْ إِظْهَارِ التَّأْفُوسِ وَهُوَ : الْآلَةُ الَّتِي يَدْفُونُهَا لَصَلَوَاتِهِمْ فِي كِتَابِهِمْ^(١) . فَالتَّوَاتُوسُ الَّتِي فِي كِتَابِهِمْ تَكُونُ دَاخِلَ الْكَنِيسَةِ فَقَطْ ، تَكُونُ أَصَوَاتُهَا دَاخِلَ الْكَنِيسَةِ ، وَلَا يَصِيرُ لَهَا صَوْتُ خَارِجَ الْكَنِيسَةِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ .

(وَجَهْرٌ بِكِتَابِهِمْ) وَكَذَلِكَ يُمْنَعُونَ مِنَ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ كِتَابِهِمْ - التَّوْرَةِ عِنْدَ الْيَهُودِ ، أَوِ الْإِنْجِيلِ عِنْدَ النَّصَارَى - وَهُوَ مَا يُسَمُّوهُ بِالْأَسْفَارِ الْقَدِيمَةِ ، وَالْأَسْفَارِ الْجَدِيدَةِ ، يَقْرُونَ عَلَى كِتَابِهِمْ وَقِرَاءَتَهُ وَتَدَاوُلُهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ ، لَكِنْ لَا يَظْهَرُ هَذَا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَا يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ ، بَحِثٌ يَكُونُ لَهُمْ أَصَوَاتٌ تُسْمَعُ فِي خَارِجِ أَمَاكِنِهِمْ ، وَفِي خَارِجِ بَيْعِهِمْ ، وَكِتَابِهِمْ ، وَيُؤْتِيهِمْ ؛ بَلْ تَكُونُ خَفِيَّةً فِيهَا .

وَلَا يُمَكِّنُونَ مِنْ طَلْعِ هَذِهِ الْكُتُبِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ، وَجَعَلَهَا فِي الْمَكْتَبَاتِ لِلتَّبَيُّحِ أَوْ لِلْقِرَاءَةِ ؛ بَلْ يُمْنَعُ ظَهْوُهَا نِهَائِيًّا .

(١) انظر : «المعجم الوسيط» (٩٤٦) .

وَإِنْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ عَكَّسَهُ لَمْ يَقْرَ وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ دِينُهُ .

الشرح :

(وَإِنْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ عَكَّسَهُ لَمْ يَقْرَ) النَّصْرَانِيُّ إِذَا تَحَوَّلَ إِلَى دِينِ الْيَهُودِ ، أَوِ الْعَكْسُ : يَهُودِيٌّ تَحَوَّلَ إِلَى دِينِ النَّصَارَى لَمْ يَقْرَ ؛ لِأَنَّا عَقَدْنَا مَعَهُ الذِّمَّةَ عَلَى أَنَّهُ يَهُودِيٌّ ، فَلَا يَتَحَوَّلُ إِلَى نَصْرَانِيٍّ . وَكَذَلِكَ عَقَدْنَا مَعَهُ الْعَهْدَ عَلَى أَنَّهُ نَصْرَانِيٌّ ، فَلَا يَتَحَوَّلُ إِلَى يَهُودِيٍّ . فَلَا يَقْرَ عَلَى ذَلِكَ التَّحَوُّلِ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا عُهِدَ عَلَيْهِ .

(وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ دِينُهُ) فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا التَّحَوُّلَ إِلَى الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهُ دِينُ حَقٍّ ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ . أَوْ يَبْقَى عَلَى دِينِهِ الْأَصْلِيِّ الَّذِي عُهِدَ وَهُوَ عَلَيْهِ .

فَصْلٌ

وَإِنْ أَتَى الذَّمِّيُ الْجَزْيَةَ، أَوْ الْتِزَامَ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، أَوْ تَعَدَّى عَلَى مُسْلِمٍ بِقَتْلٍ، أَوْ زِنَا، أَوْ قَطَعَ طَرِيقَ، أَوْ تَجَسَّسَ، أَوْ آوَى جَاسُوسًا، أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ كِتَابَهُ بِسُوءٍ؛ انْتَقَضَ عَهْدُهُ، دُونَ بَسَائِهِ وَأَوْلَادِهِ، وَحُلِّ دَمُهُ وَمَالُهُ.

الشرح:

(فَصْلٌ) هذا الفصلُ في بيان ما ينتقضُ به عهدُ الذمِّيِّ:

(وَإِنْ أَتَى الذَّمِّيُّ الْجَزْيَةَ) إِذَا أَتَى أَنْ يَدْفَعَ الْجَزْيَةَ انْتَقَضَ عَهْدُهُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مَعَ عَلَى أَنْ يَبْذُلَ الْجَزْيَةَ صَاحِبًا. قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

(أَوْ الْتِزَامَ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ) أَوْ أَتَى أَنْ يَلْتَزِمَ إِقَامَةَ حُكْمِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ فِي النَّفْسِ، وَالْمَالِ، وَالْبَرَصِ - كَمَا سَبَقَ - فَإِنْ أَتَى فَإِنَّهُ يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا عُوْهِدَ عَلَيْهِ.

(أَوْ تَعَدَّى عَلَى مُسْلِمٍ بِقَتْلٍ، أَوْ زِنَا) أَي تَعَدَّى عَلَى مُسْلِمٍ: بِقَتْلٍ عَمْدًا عُدْوَانًا؛ أَوْ زِنَا بِمُسْلِمَةٍ، فَإِنَّهُ يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مُحَرَّمَةٌ فِي جَمِيعِ الْأَدْيَانِ؛ وَلِأَنَّهُ خَالَفَ عَقْدَ الذَّمِّ مَعَهُ: عَلَى أَنْ لَا يَتَعَدَّى عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَا فِي أَعْرَاضِهِمْ.

(أَوْ قَطَعَ طَرِيقَ) أَي تَعَدَّى عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِقَطْعِ طَرِيقٍ؛ بِأَنْ يَحِيلَ السَّلَاحَ، وَيَتَعَرَّضَ لِلْمَارَّةِ فِي الطَّرِيقَاتِ، أَوْ فِي الْأَسْفَارِ لِتَأْخُذَ مِنْهُمْ الْمَالَ قَهْرًا - فِهَذَا هُوَ قَاطِعُ الطَّرِيقِ - فَيَنْتَقِضُ عَهْدُهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ مَقْتَضَى الْعَهْدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

(أَوْ تَجَسَّسَ) أَي تَجَسَّسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِيَنْقُلَ أَخْبَارَهُمْ لِلْكَفَّارِ.

● فَالْجَاسُوسُ هُوَ: الَّذِي يَنْقُلُ أَخْبَارَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْكُفَّارِ^(١)؛ وَهَذَا يَجِبُ قَتْلُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

(أَوْ آوَى جَاسُوسًا) أَي لَمْ يَتَجَسَّسْ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنَّهُ آوَى جَاسُوسًا أَيْ حَمَاهُ وَمَكَّنَهُ مِنَ التَّجَسُّسِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّهُ بِذَلِكَ يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ.

(أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ كِتَابَهُ بِسُوءٍ) أَي سَبَّ اللَّهَ - جُلًّا وَعَلَا -، أَوْ سَبَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ سَبَّ الْقُرْآنَ، أَوْ اعْتَرَضَ عَلَى

(١) انظر: «لسان العرب» (٣٨/٦).

حُكِمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ يُنْقَضُ بِذَلِكَ عَهْدُهُ ، وَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْكَافِرِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ عَهْدٌ .

من حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ مِمَّا سَبَقَ (انْتَقَضَ عَهْدُهُ) هُوَ فِي نَفْسِهِ (دُونَ) عَهْدٍ (يُسَائِلُهُ) ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ ذَنْبٌ قَبِيلَتَيْنِ ذِمَّاتٍ ، أَوْ (أَوْلَادِهِ) فَإِنَّهُمْ لَا ذَنْبَ لَهُمْ ، وَلَا يَجُلُ ذِمَّ نِسَابِهِ ، أَوْ ذِمَّ أَوْلَادِهِ ، أَوْ أَمْوَالِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا ذَنْبَ لَهُمْ ؛ وَإِنَّمَا الذَّنْبُ مُقْتَصِرٌ عَلَيْهِ .

فَإِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي سَلَفَ ذِكْرُهَا ؛ (حَلَّ ذِمَّةً) فَوَجِبَ قَتْلُهُ (وَمَالُهُ) لِأَنَّهُ إِذَا حَقَّنَ ذِمَّةً ، وَاخْتَرِمَ مَالُهُ بِسَبَبِ الذِّمَّةِ .

فَإِذَا زَالَبَ الذِّمَّةُ ؛ فَإِنَّهُ يَعُودُ كَمَا كَانَ قَبْلَهَا حَلَالُ الدِّمِّ وَالْمَالِ لِقَوْلِهِ ﷺ : « أَمِرتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا هَـ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ »^(١) هَذَا إِذَا دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ ؛ وَكَذَلِكَ إِذَا عَقَدُوا ذِمَّةً مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَالتَّزَمُوا بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ ؛ فَإِنَّهُ تَحْرُمُ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ بِمُوجِبِ الْعَهْدِ ، فَإِذَا تَقَضَّوْهُ عَادُوا إِلَى الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ حَلَالُ الدِّمِّ وَالْمَالِ ، وَلَا يَحْرُمُ ذِمَّةً وَمَالُهُ إِلَّا بِالْعَهْدِ وَقَدْ زَالَ .

انتهى الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله كتاب البيع .

(١) أخرجه : البخاري (١٢/١) ، ومسلم (٣٩/١) من حديث عبد الله بن عمرو ؓ .

فهرس موضوعات

المجلد الثاني

الصفحة	الموضوع
٥	صحة اقتداء المأموم بالإمام
٧	ارتفاع الإمام عن المأمومين
٨	ما يكره للإمام حال الصلاة
١١	كراهية الوقوف بين السواري
١٢	الأعذار المبيحة لترك الجمعة والجماعات
١٨	باب صلاة أهل الأعذار
١٨	كيفية صلاة المريض
٢٢	الصلاة في السفينة حال السفر
٢٢	صلاة الفريضة على الراحلة
٢٣	صلاة المسافر
٢٣	شروط قصر المسافر
٢٧	المسائل التي يلزم المسافر فيها الإتمام
٢٩	من نوى الإقامة أثناء السفر
٣٢	من كان له في سفره طريقان أحدهما لا يبلغ مسافة القصر
٣٣	الجمع بين الصلاتين لعذر غير السفر
٣٨	شروط صحة الجمع بين الصلاتين

٤١	صلاة الخوف
٤٢	أحوال الخوف وصفه الصلاة مع كل حالة
٤٨	باب صلاة الجمعة
٤٨	فضل يوم الجمعة
٥٠	شروط وجوب صلاة الجمعة
٥٢	من لا تجب الجمعة في حقه
٥٤	حكم السفر يوم الجمعة
٥٥	شروط صحة صلاة الجمعة
٦١	من أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام
٦٢	شروط صحة خطبتي الجمعة
٦٧	السنن المستحبة في الخطبتين يوم الجمعة
٧٤	القراءة في صلاة الجمعة
٧٨	استحباب إقامة الجمعة في مسجد واحد جامع
٨٠	السنة بعد الجمعة
٨١	سنن يوم الجمعة
٨٧	احتجاز المكان في المسجد للصلاة فيه
٨٩	آداب المأموم إذا دخل والإمام يخطب
٩٣	باب صلاة العيدين
٩٣	حكم صلاة العيد
٩٥	العيد قسمان (زمانى ، ومكانى)

٩٦	حكم الاحتفال بأعياد غير المسلمين
٩٨	إذا ترك أهل بلد صلاة العيد
٩٩	وقت صلاة العيد
١٠٠	مكان صلاة العيد
١٠٣	صلاتها في الجامع بلا عذر
١٠٤	استحباب التكبير في الخروج لصلاة العيد
١٠٧	شروط وجوب صلاة العيد
١٠٨	استحباب مخالفة الطريق الذي ذهب منه
١٠٨	كيفية صلاة العيد
١١١	القراءة في صلاة العيد
١١٣	الخطبة يوم العيد وما تشتمل عليه
١١٧	كراهية التفل قبل وبعد صلاة العيد
١١٨	قضاء صلاة العيد لمن فاتته
١١٨	مشروعية التكبير المطلق في العيدين
١٢١	التكبير بعد كل فريضة
١٢٤	باب صلاة الكسوف
١٢٦	حكمها
١٢٧	كيفيتها
١٣١	وقتها
١٣٢	مشروعية الصلاة عند الزلزلة

١٣٥	باب صلاة الاستسقاء
١٣٧	الصفات التي وردت فيها
١٣٨	ما يستحب للإمام قبل الخروج إلى الصلاة
١٤١	جواز خروج أهل الذمة
١٤٢	اشتمال خطبة الاستسقاء على الاستسقاء
١٤٧	إذا زادت الأمطار وخيف الضرر
١٥١	كتاب الجنائز
١٥١	اعتناء الإسلام بالمسلم حيًا وميتًا
١٥٢	الحث على تذكر هادم اللذات
١٥٤	عبادة المريض وتذكيره التوبة والوصية
١٥٦	ما يسن بالمحتضر
١٦١	الإسراع في تجهيز الميت
١٦٤	تغسيل الميت ومن أولى به
١٦٥	جواز تغسيل كل من الزوجين صاحبه
١٦٦	تغسيل الطفل ، والخثث المشكل
١٦٧	من يتولى تغسيل الكافر
١٦٨	أحكام تغسيل الميت
١٧٦	تغسيل المحرم
١٨٠	أحكام السقوط
١٨٠	من تعذر غسله

١٨١	تقديم قيمة الكفن على غيرها من مال المتوفى
١٨٢	من يلزمه كفن المرأة
١٨٣	في كم يكفن الرجل وكيفية تكفينه
١٨٤	كيفية تكفين المرأة
١٨٧	صلاة الجنائز وكيفيةها
١٩٥	ما يجب في الصلاة على الجنائز
١٩٧	إذا جاء الإنسان والجنائز يصل على
١٩٨	الصلاة على القبر
١٩٩	الصلاة على الغائب
٢٠١	من لا يصل على الإمام
٢٠٣	جواز الصلاة على الميت في المسجد
٢٠٤	دفن الميت وما يستحب حال الدفن
٢٠٩	اللحد للميت
٢١١	ما يسن بالميت عند إدخاله القبر
٢١٤	محرمات نهى النبي عن فعلها في القبور
٢١٨	دفن أكثر من ميت في قبر واحد
٢٢٠	ما يستحب فعله بعد الدفن
٢٢٣	ما يسن فعله بأهل الميت
٢٢٥	استحباب زيارة القبور إلا للنساء
٢٣١	التعزية

٢٣٥ كتاب الزكاة

- ٢٣٥ مشروعية الزكاة
 ٢٣٦ أنواع الزكاة
 ٢٣٩ شروط وجوب إخراج الزكاة
 ٢٤٣ زكاة الدين
 ٢٤٨ إذا تلف النصاب أثناء الحول
 ٢٤٩ وجوب الزكاة في عين المال
 ٢٥٠ الزكاة كالددين في التركة
 ٢٥١ باب زكاة بهيمة الأنعام
 ٢٥١ الأموال التي يجب فيها الزكاة
 ٢٥٣ زكاة الإبل
 ٢٥٥ زكاة البقر
 ٢٥٧ زكاة الغنم
 ٢٥٩ الخلطة بين الأموال
 ٢٦١ باب زكاة الحبوب والثمار
 ٢٦٧ مقدار الزكاة في الحبوب والثمار
 ٢٦٩ وقت وجوب الزكاة في الحبوب والثمار
 ٢٧٢ زكاة العسل
 ٢٧٣ زكاة الركاز

- ٢٧٥ باب زكاة التقدين
 ٢٧٥ نصاب الذهب والفضة
 ٢٧٨ ما يباح من الفضة
 ٢٧٩ ما يباح من الذهب
 ٢٨١ زكاة حلي المرأة
 ٢٨٣ باب زكاة العروض
 ٢٨٥ شروط وجوب زكاة العروض
 ٢٨٧ كيفية تزكية العروض
 ٢٩٠ باب زكاة الفطر
 ٢٩١ أدلة مشروعيتهما
 ٢٩٢ شرط وجوبها
 ٢٩٤ عمن تخرج زكاة الفطر
 ٢٩٦ إخراج الزكاة عن العبد
 ٢٩٦ إخراج الزكاة عن الجنين
 ٢٩٧ وقت وجوبها
 ٢٩٩ وقت إخراج صدقة الفطر
 ٣٠١ أجناس صدقة الفطر
 ٣٠٣ مسألة إخراج الزكاة بالقيمة
 ٣٠٦ جواز إعطاء الجماعة ما يلزم الواحد
 ٣٠٧ باب إخراج الزكاة

- ٣٠٧ وجوب إخراجها على الفور
- ٣٠٩ حكم من منع الزكاة
- ٣١٢ إخراج الزكاة من مال الصبي والمجنون
- ٣١٥ نقل الزكاة من بلد إلى آخر
- ٣١٧ تعجيل الزكاة
- ٣١٨ باب
- ٣١٨ أهل الزكاة الثمانية
- ٣٢٩ جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد من أهلها
- ٣٢٩ صرف الزكاة في الأقارب
- ٣٣١ من لا يصح دفع الزكاة إليه
- ٣٣٥ صدقة التطوع وفضلها
- ٣٣٩ كتاب الصيام
- ٣٣٩ تعريفه ومشروعيته
- ٣٤٠ أقسامه
- ٣٤٢ بما يجب صوم رمضان
- ٣٤٥ إذا لم ير الهلال لمانع
- ٣٤٦ صيام يوم الشك
- ٣٤٧ لزوم الصوم برؤية البعض للهلال
- ٣٥٠ شروط وجوب الصوم
- ٣٥٣ صوم الكبير والمريض

- ٣٥٥ الفطر للمسافر
- ٣٥٧ صوم الحامل والمرضع
- ٣٥٩ صوم المجنون والمغمى عليه
- ٣٦٠ النية في الصيام
- ٣٦٣ مفسدات الصوم
- ٣٦٤ أقسام المفطرات
- ٣٦٤ من أكل أو شرب ناسيًا
- ٣٦٥ حكم الإبر المغذية
- ٣٦٥ حكم الاكتحال
- ٣٦٦ حكم القيء، والاستمنا، والمباشرة
- ٣٦٦ الحجامة للصائم
- ٣٦٩ ما لا يفسد الصوم
- ٣٧٢ من جامع في نهار رمضان
- ٣٧٤ الجماعات التي ليس فيها كفارة
- ٣٧٥ إذا تكرر موجب الكفارة
- ٣٧٧ بيان كفارة من جامع في نهار رمضان
- ٣٧٩ باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء
- ٣٧٩ مكروهات الصيام
- ٣٨٦ ما يستحب للصائم
- ٣٩٠ قضاء الصيام لمن أفطر لعذر

٣٩٢	من آخر القضاء
٣٩٣	عدم سقوط القضاء
٣٩٤	باب صوم التطوع
٣٩٥	صيام أيام البيض
٣٩٥	صوم الإثنين والخميس
٣٩٦	صوم ست من شوال
٣٩٦	صيام شهر المحرم
٣٩٧	صيام التاسع من ذي الحجة
٣٩٨	صيام يوم عرفة
٣٩٨	سرد صيام التطوع
٤٠٠	بيان الصيام المكروه
٤٠٢	بيان الأيام التي يحرم صيامها
٤٠٥	لا يلزم إتمام صيام النفل ولا قضاء فاسدة
٤٠٦	ليلة القدر وفضلها ووقتها
٤٠٨	باب الاعتكاف
٤٠٨	مشروعيته وفضله
٤١١	الاعتكاف مع الصوم
٤١٢	ما يعتكف فيه من المساجد
٤١٥	من نذر الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة
٤١٨	وقت دخول المعتكف

٤١٩	الخروج من المعتكف لحاجة
٤٢١	ما يفسد الاعتكاف
٤٢٢	شروط صحة الاعتكاف
٤٢٥	كتاب المناسك
٤٢٥	مشروعية الحج
٤٢٦	شروط وجوب الحج
٤٢٧	وجوب الحج على الفور
٤٢٩	حج الصبي
٤٣٠	تفسير الاستطاعة
٤٣٢	من لا يستطيع مباشرة الحج بنفسه وهو قادر بماله
٤٣٤	من زال عذره قبل إحرام وكيله
٤٣٥	اشتراط وجود المحرم لوجوب الحج على المرأة
٤٣٩	باب المواقيت
٤٣٩	المواقيت الزمانية
٤٤٠	المواقيت المكانية
٤٤٢	مبقات أهل مكة
٤٤٤	باب الإحرام
٤٤٤	تعريفه
٤٤٦	سنن الإحرام
٤٥١	استحباب التلفظ بما نوى

- ٤٥٣ أي الأنسك أفضل
 ٤٥٦ التلبية ومتى يشرع فيها
 ٤٥٨ باب محظورات الإحرام
 ٤٥٨ المحظور الأول : حلق الشعر
 ٤٥٩ المحظور الثاني : تقليم الأظافر
 ٤٦٠ المحظور الثالث : تغطية الرأس
 ٤٦٠ المحظور الرابع : لبس المخيط
 ٤٦١ المحظور الخامس : التطيب بعد الإحرام
 ٤٦٢ المحظور السادس : قتل الصيد
 ٤٦٣ صيد البحر للمحرم
 ٤٦٣ ما لا يحرم قتله حال الإحرام
 ٤٦٤ المحظور السابع : عقد النكاح
 ٤٦٦ المحظور التاسع : المباشرة دون الفرج
 ٤٦٧ صفة إحرام المرأة
 ٤٦٩ باب الفدية
 ٤٦٩ أقسام الفدية
 ٤٧٠ أقسام فدية الجبران
 ٤٧٤ الترتيب في دم فدية النسك
 ٤٧٦ فدية الإحصار
 ٤٧٧ فدية من جامع أهله

- ٤٧٨ بيان تكرر الفدية بتكرر فعل المحظور
 بيان ما يسقط من الفدية بالنسيان في فعل المحظور
 ٤٨٠ وما لا يسقط
 ٤٨١ بيان مكان الفدية ومصرفها
 ٤٨٣ باب جزاء الصيد
 ٤٨٦ باب صيد الحرم
 ٤٨٨ ما يحرم في حرم مكة
 ٤٨٩ ما يتعلق بحرم المدينة
 ٤٩٠ باب دخول مكة
 ٤٩٠ الآداب التي تشرع عند دخول مكة
 ٤٩٢ بيان أحكام الطواف بالبيت
 ٤٩٦ شروط صحة الطواف
 ٤٩٨ صلاة ركعتين بعد الطواف
 ٤٩٩ السعي بين الصفا والمروة وصفته
 ٥٠٢ ما يسن حال السعي
 ٥٠٣ تقصير الرأس والتحلل من العمرة
 ٥٠٦ باب صفة الحج والعمرة
 ٥٠٧ الإحرام بالحج يوم التروية
 ٥٠٩ المبيت بمنى يوم التروية
 ٥١١ الوقوف بعرفة وحدودها

- الجمع بين الظهر والعصر ٥١٤
- الإكثار من الدعاء حَال الوقوف بعرفة ٥١٥
- بيان وقت الوقوف بعرفة ٥١٦
- الدفع إلى مزدلفة ٥١٩
- الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة ٥٢٠
- الدفع إلى منى بعد منتصف الليل ٥٢١
- التقاط الحصى ٥٢٤
- رمي جمرة العقبة ٥٢٧
- صفة الرمي ٥٢٨
- وقت الرمي ٥٣٠
- نحر الهدى ٥٣١
- الحلق والتقصير ٥٣٢
- طواف الإفاضة ووقته ٥٣٦
- السعي بين الصفا والمروة ٥٣٨
- الشرب من ماء زمزم ٥٤٠
- المبيت بمنى أيام التشريق ٥٤١
- رمي باقي الجمار ٥٤٢
- جواز تأخير الرمي ٥٤٥
- طواف الوداع ٥٤٧
- الحائض لا وداع عليها ٥٤٩

- استحباب زيارة مسجد النبي ﷺ ٥٥١
- بيان صفة العمرة ٥٥٣
- أركان الحج ٥٥٨
- واجبات الحج ٥٥٩
- أركان العمرة ٥٦١
- واجبات العمرة ٥٦٢
- حكم من ترك ركناً أو واجباً أو سنة ٥٦٣
- باب القوات والإحصار ٥٦٦
- من فاته الوقوف بعرفة ٥٦٦
- تعريف الإحصار ٥٦٧
- إذا صدَّ المحرم عن البيت بعدل ٥٦٧
- إذا أحصر المحرم مرض أو ذهاب نفقة ٥٦٩
- باب الهدى والأضحية والعقيقة ٥٧٠
- أفضل ما يذبح في هذه القربات ٥٧٠
- ما يجزئ ذبحه في هذه القربات ٥٧١
- ما لا يجزئ ذبحه ٥٧٣
- كيفية نحر الإبل ٥٧٥
- وقت الذبح ٥٧٧
- بيع الهدى والأضحية وهبته ٥٨٠
- إعطاء الجزار أجرته منها ٥٨١

٥٨٤	حكم الأضحية
٥٨٦	الأكل من الأضحية والتصدق منها
٥٨٧	ما يجب على المضحي فعله
٥٨٨	تعريف العقبة
٥٨٩	مقدارها ووقتها
٥٩١	الفرعة والعنبرة
٥٩٥	كتاب الجهاد
٥٩٥	مشروعية الجهاد وفضله
٦٠٢	حكمه
٦٠٣	متى يكون الجهاد فرض عين
٦٠٥	فضل الرباط في سبيل الله ومدته
٦٠٦	استئذان الأيوين في الجهاد
٦٠٧	ما يجب على الإمام فعله تجاه الجيش
٦١١	لزوم الجيش طاعة الأمير
٦١٣	أقسام الأموال التي يستولن عليها المسلمون
٦١٥	الغنيمة وكيفية تقسيمها
٦١٦	الغلول من الغنيمة
٦١٨	الغنيء وأنواعه
٦١٨	أرض الخراج
٦٢١	موارد الغنيء

٦٢١	الجزية
٦٢٣	مصارف الغنيء
٦٢٥	باب عقد الذمة وأحكامها
٦٢٥	لمن تعقد الذمة
٦٢٧	من تؤخذ منه الجزية
٦٢٨	الصغار لأهل الجزية
٦٢٩	تفسير الصغار
٦٣١	بيان ما يجب على الإمام أن ينفذه في أهل الذمة
٦٣٤	تميز أهل الذمة عن المسلمين في صفاتهم ولباسهم وركوبهم
٦٣٦	ما يمنع أهل الذمة منه في بلاد المسلمين
٦٤٠	بيان ما ينتقض به عهد الذمي
٦٤٣	فهرس الموضوعات